فيض الفتاح

على حواشي شرح تلخيص المفتاح

هو تقرير قد أحرز قصب السبق في مضمار التحقيق. وحوى من براعة المباحث احاسن التدقيق. على مواد المطول شرح تلخيص المفتاح . في علم البلاغة الذي هو للتصديق قطب دائرة الفلاح . تكفل ببيان المواضع التي لم يتعرض لها العلامة عبد الحكيم . وتحرير ما في الحواشي عليه من صحيح وسقيم . لحضرة صاحب الفضيلة عمدة المحققين . وعلامة الزمان على اليقين . الاستاذ الاكبر . شيخ مشايخ الجامع الازهر

عبد الرحمن الشربيني

المصري حفظه الله

طبع هذا التقرير مع الشرح والحاشية المذكورين باذن من حضرة المؤلف بمطبعة مدرسة المغفور لها والدة المرحوم عباس باشا الاول على نفقة المدرسة

تنبيه — قد حصل البدء في الطبع بشرح المطول ثم بحاشية العلامة عبد الحكيم مفصولة عنه بخط افقي ثم بالتقرير كذلك ولانفراد التقرير بالكلام على الخطبة اقتضى تأخير وضع الحاشية الى انتهاء الكلام عليها

(القاهرة :)

مطبعة مدرسة والدة عباس الاول

سنة ١٣٢٣ هجرية — ١٩٠٥ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى ألهمنا حقائق المعانى ودقائق البيان :

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

(قال الشارح) الحمد لله الذي ألهمنا : الالهام لغة الاعلام مطلقا وعرفا القاء الخير في قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه ولا يخفى ان الخير ليس داخلا في حقيقة الالهام بل في مفهومه وكذلك النسبة اليه انما هي داخلة فيما يعبر به عنه والا لكان أمراً نسبياً فالالهام أمر بسيط حقيقته القاء خاص يعنون عنه بالقاء الخير فالخير والنسبة اليه داخلان فى هذا المفهوم العنواني خارجان عن حقيقته وقولهم الحد متحد مع المحدود انما هو فيما اذا كان المحدود مركبا أما اذا كان بسيطا في الخارج فالأجزاء الحدية فرضية محضة قال الشيخ فى التعليقات الحد له اجزاء والمحدود قد لايكون له أجزاء وذلك اذا كان بسيطا وحينئذ يخترع العقل شيئاً يقوم مقام الجنس وشيئاً يقوم مقام الفصل وأما فى المركب فان الجنس يناسب المادة والفصل يناسب الصورة فظهر ان التركيب الذهنى قد يكون من الجنس والفصل وقد يكون مما يقوم مقامهما والاول يستلزم التركيب الخارجي ولايكون بدونه والثاني غير مستلزم له بل وجب أن يتحقق بدونه انتهى ولما كانت الالفاظ موضوعة للحقائق دون عنوانها كان دلالة الالهام على الخير والنسبة اليه دلالة على خارج الموضوع له ولما كان الخير والنسبة اليه مأخوذين في المفهوم امتنع صدقه على كل ألقاء خاص اذ الصدق من عوارض المفهوم لا الذات وبهذا اندفع ما قيل انه يحتاج فى تسلطه على المعمول الى التجريد وكذا ما قيل انه ان اريد به الحقيقة صدق على كل القاء خاص واما ما قيل انه لولا التجريد لزم التكرار فوهم لان الماخوذ في المفهوم الخير المطلق لا المقيد بكونه حقائق المعانى ثم ان المراد بالالهام هنا اما المعنى الاول وهو ظاهر أو الثانى وأريد كما نقل عن الخيالى أن معرفتهما بعد استعمال طريقها بخلق الله تعالى بطريق جري العادة لا بطريق التوليد ولا بطريق الوجوب فهو مجاز وله وجه آخر وهو ان الاعلام يطلق بمعنيين الأول تحصيل صورة من الشيء في الذهن والعلم حينئذ هو تلك الصورة من حيث قيامها بالذهن وهذا المعنى فيما اذا كان المعلوم خارجيا وحينئذ فالاعلام يتعلق بالامر الخارج أولا لانه اذا حصل في ذهنك صورة شيء يقال ان ذلك الشيء معلم به بفتح اللام ومعلوم لك وما في ذهنك من صورته آلة لملاحظته ولا تصير تلك الصورة ملحوظة معلومة الا ثانياً والثانى تحصيل ذات الشيء في الذهن والعلم حينئذ هو نفس ذلك الشيء من حيث قيامه بالذهن وهذا فيما اذا كان المعلوم قائما بالنفس كالمعاني الملقاة هنا فانه يكفى في علمها حصول انفسها بناء على ما قالوا إن العلم بالامور الخارجية عن النفس علم انطباعي وبالامور القائمة بها علم حضوري يكفي فيه حضورها بنفسها عند النفس بمعنى أنه لا يحتاج الى حصول صورة منتزعة منها لا بمعنى أن مجرد قيامها —

بالنفس كاف حتى يرد أنه لو كان كذلك لكان جميع الصفات القائمة بالنفس معلومة لنا والوجدان يكذبه فلما كان ما هنا من القبيل الثاني عبر عنه بالالهام اشارة الى كفاية الالقاء في حصول العلم بدون تلك الصورة المنتزعة تنصيصاً على المراد فتأمل

(قوله) حقائق المعاني ودقائق البيان : المراد بهما خواص التراكيب بقرينة الشروع في العلم المتكفل ببيانها دون غيرها فحقائق المعاني في الخصوصيات أعني المعاني الثواني المفادة بالتراكيب وهي محمولات مسائل هذا العلم أعني علـم المعاني وعلم موضوعاتها علم المعاني الاول كما نقل عن الشارح عند مفتتح الفن الاول حيث قال ان وجه تسميته بعلم المعاني انه يبحث عن الكيفيات والخصوصيات التي تعتبر في المعاني أولاً و بالذات وفي الالفـاظ ثانياً و بالعرض فنبهوا على ان هذا العلم يتعلق بالمعاني وكيفياتها لا بالالفاظ أنفسها على ما سبق الى بعض الاوهام انتهى فلما لم يكن للمعاني الاول اعتبار إلا عند عروضها لها لأنها التي بها يتفاضل الكلام و يتحقق الاعجاز سماها حقائق المعاني كأن المعاني الاول لا حقيقة لها سواها مشيراً باضافتها اليها الى ما هو التحقيق من أنها تعرض لها أولاً و بالذات وللألفاظ ثانياً و بالعرض وحينئذ فالاضافة لامية والمراد بالمعاني المعاني الاول و بالحقائق ما به الشيء هو هو و يحتمل ان المراد بالحقائق مايقابل المجاز لانها لما كانت المرادة بالتركيب البليغ كانت المعاني الاول كأنها مجازات بالنسبة اليها فالاضافة على معنى من أو اضافة الصفة الى الموصوف و يحتمل ان الاضافة بيانية على سبيل المبالغة كأن غيرها ليس بمعنى والمراد بالحقيقة الشيء الثابت الذي لا يتبدل كما انه ملحوظ أيضاً على المعنيين الاولين لمقابلتها بدقائق البيان أعني كيفيات الدلالة فانها متبدلة باختلاف اللوازم وعلى هذا فالاشارة لعلم المعاني من جهة المعنى لأنه المتكفل ببيانها دون غيره و يحتمل ان المراد بحقائق المعاني مسائل علم المعاني بناء على ان حقيقة كل علم مسائله وجمع الحقائق اشارة الى ان كل مسئلة بمنزلة علم وهذه المسائل موضوعها المعاني الاول على ما مر عن الشارح أو الالفاظ العربية من حيث مطابقتها لمقتضى الحال نظراً للظاهر كما سيأتي عن عبد الحكيم وعليه فالاشارة لعلم المعاني من جهة اللفظ والمعنى ودقائق البيان هي كيفيات الدلالة المختلفة بالوضوح والخفاء الباحث عنها علم البيان فانه انما يطلع على تمام المراد من الكلام أعني ما يعتبر في دلالة الكلام على ذلك المراد من مراتب الوضوح زيادة ونقصاناً وانما كانت دقائق لدقة مسلكها لابتنائها على اللوازم بخلاف الدلالات الوضعية وفي الكلام اشارة الى ان المعاني انما يبحث عن أصل افادة المراد بخلاف البيان ثم ان أريد بالبيان اللفظ الذي به البيان أو ما كشف ما في النفس بالكلام الحسي كانت الاشارة الى علم البيان من جهة المعنى وان أريد الفن كانت من جهة المعنى واللفظ ولا يخفى على الفطن بعد ذلك حسن تقديم حقائق المعاني على دقائق البيان إذ يعتبر المعنى ثم يدل عليـه والتعبير عن الاولى بالحقائق لثبوتها وعدم تبدلها وعن الثانيـة بالدقائق لما مر ولعدم مناسبة الحقائق لها لتبدلها باختلاف اللوازم وانمـا لم يذكر البديع باسمه الصريح بل أشار له ببدائع الايادي اشماماً بكونه من قبيل اللواحق والتوابع لا دخل له في البلاغة فهو داني المحل عن ان يجعل علماً برأسه كما نبه عليه في شرح المفتاح هذا وفي قوله المعاني والبيان اشارة الى ان الاسم هو المعاني والبيان بدون لفظ العلم و يدل له قول السكاكي في المفتاح اعلم ان علم المعاني الخ كما نبه عليه الشارح في الشرح قال اللهم إلا ان يحمل على حذف ما هو المضاف كما يقال رمضان مع ان العلم شهر رمضان واعلم انه يستفاد من كلام البيضاوي والزمخشري ان اضافة العام الى الخاص بمعنى من البيانية حيث جعلا اضافة لهو الى الحديث على تقدير ارادة الحديث المنكر بيانية وكذا اضافة البهيمة الى الانعام في قوله تعالى أحلت لكم بهيمة الانعام مع انهما من اضافة العام الى الخاص وهو الظاهر لان شرط من التبيينية ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان لكن المذكور في كتب النحو ماعدا —

الرضى انها لامية وقد جرينا على كل من القولين فيما قررنا وبه تعلم وجه التسمية بالبيانية و بالتي للبيان وهو ان الاولى على معنى من البيانية والثانية على معنى لام التبيين

(قول الشارح) وخصصنا ببدائع الايادي : قال الشريف قدس سره تخصيص الشيء بالشيء جعل الاول خاصاً بالثاني لا يتجاوزه لغيره وهو على عكس المراد في نحو قولنا خصصت فلاناً بالذكر إذ المطلوب جعل الذكر قاصراً عليه لا يتجاوزه لغيره لا جعله هو مقصورا على الذكر فاما أن يجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف حتى صار كأنه حقيقة فيه واما أن يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معاً وتكون الباء المذكورة صلة للمتضمن ويقدر للمضمن فيه أخرى فيقال في نخصك بالعبادة نميزك بها مخصصين إياها بك اه وبقوله مخصصين إياها بك اندفع ما يقال انه اذا تعلق الباء المذكورة بالتمييز احتاج لفظ التخصيص الى باء أخرى ويعود المحذور لانه انما يعود لو قدرنا مخصصين لك بها لا إياها بك قال عبد الحكيم فيما سيأتي التخصيص جعل الشيء مختصاً والباء ليست صلة له حتى يصير الاول مختصاً والثاني مختصاً به بل هي باء السببية والآلة فيكون مدخول الباء مختصاً ليصير سبباً وآلة لتخصيص الشيء الاول وحينئذ فالتخصيص باق على معناه لا انه مجاز عن التمييز لكونه لازماً له أو مضمن معنى الامتياز إذ في كلا الوجهين تكلف أما الاول فلان المجاز يحتاج الى القرينة وادعاء أنه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية غير محتاج الى القرينة مما لا دليل عليه والتضمين يحتاج الى قرينة لفظية على اعتبار المضمن كما صرح به الشارح في شرح الكشاف اه . يعني ان التخصيص معناه القصر فبالنسبة للمقصور عليه جعله مختصاً أي مقصوراً عليه وبالنسبة للوصف جعله مقصورا فاذا قلت خصصت فلاناً كان معناه الحقيقي جعلته مختصاً أي اختص به غيره فهو مقصور عليه غيره وحينئذ يجب أن يكون الباء للآلة أو السببية لأجل أن يكون هو مقصوراً عليه فانها لو كانت للتعدية كان هو مقصوراً على غيره وهو خلاف المراد واذا قلت خصصت الذكر كان معناه الحقيقي جعلت الذكر مختصاً بغيره على انه اسم فاعل فهو مقصور على غيره فيتعين أن يكون الباء للتعدية وليس في الاول تنزيل المتعدي منزلة اللازم على ما وهم بل هو من الحذف والايصال اذا عرفت هذا فالتخصيص باق على معناه وهو القصر وقول السيد انه مجاز فيه انه لا قرينة عليه كما اعترف بحيث التجأ الى كونه مجازاً مشهوراً وما قيل من ان ظهور الباء في التعدية قرينة المجاز ففيه أنه كما يحتمل مع التعدية المجاز يحتمل التضمين على ان ظهور الباء في التعدية انما هو عند دخولها على الذات نحو خصصت الذكر بزيد دون ما اذا دخلت على الوصف نحو خصصت زيداً بالذكر فانه يتعين مع بقاء معنى التخصيص كما عرفت أن لا تكون للتعدية بشهادة المعنى وقوله واما أن يجعل من باب التضمين لا يرضى به السعد الذي أراد السيد بيان مراده لانه يحتاج عنده الى قرينة لفظية على اعتبار المضمن ومع امكان بقاء المعنى الاصلي على حاله لا يكون هناك تلك القرينة وما قيل انه لا وجه لهذا الاشتراط ولعله رجع عنه ففيه ان التضمين مجاز عند النحاة أو تقدير لفظ عند البيانيين فكيف لا يحتاج لقرينة ولا يخفى ما في الاعتذار بأنه لعله رجع عنه فانه عذر لا يحجز خرقاء والمراد بالقرينة اللفظية هو كون الحرف المذكور لا يناسب العامل الموجود في اللفظ نحو أحمد اليك زيداً ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم واعلم انه على التضمين إما أن يجعل في حل التركيب المحذوف أصلاً والمذكور حالاً كما صنع السيد وقد عرفت أنه لا اعتراض عليه وإما أن —

يعكس فيقال في المثال نخصك أي نجعلك مختصاً أي به فحذف الجار واتصل الضمير مميزين لك بالعبادة فلا اعتراض أيضاً وما قيل ان التخصيص حينئذ معناه الحبس فاخراج للفظ عن مدلوله لا تضمين فتأمل (قول الشارح) الايادي : أي النعم أطلقت عليها مجازاً لان اليد بها تظهر النعمة كما يظهر الشيء بصورته فاليد بمنزلة العلة الصورية قاله الشارح في البيان وفي الفنري زيادة (قول الشارح) وروائع الاحسان : جمع رائعة أي معجبة أو زائدة وال في الاحسان للاستغراق ومعناه العطايا أو المرّات من الاحسان أي الاعطاء والاضافة بيانية أو للبيان بناء على الفرق بينهما واعلم ان فواعل قياس جمع المؤنث فلا يجمع عليه وصف المذكر لئلا يلتبس إلا اذا كان وصف غير العاقل لتنزيله منزلة المؤنث لكن هذا اذا كان وصفاً فان كان اسماً جمع عليه إذ لا مؤنث للاسم أي لا يفرق فيه بين مؤنث ومذكر بعلامة قيل جمع عليه في وصف العاقل فارس وهالك وناكس قال الرضي يمكن أن يكون كل قد غلب في شيء حتى جمع هذا الجمع

(قول الشارح) أتقن بحكمته نظام العالم الخ : الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الأمر مع العمل على وفق الصواب والباء للسببية والنظام ما ينظم به اللؤلؤ كالسلك والمراد هنا ما ينتظم به أمور العالم والوفق من الموافقة والفرق بين الايجاب والاقتضاء ان الايجاب يستعمل فيما يكون اللازم متأخراً نحو هذا الطعام يوجب الشبع والاقتضاء يستعمل فيما يكون اللازم متقدماً نحو التصديق يقتضي التصور والاستدعاء يرادفه والمراد بالحال حال العالم السابق في علمه انه يكون عليه ولا يلزم من اقتضاء الحال هذا النظام أن يكون علة لفعله بل ولا ان تكون أفعاله تابعة للمصالح تفضلاً واحساناً وان قال به الفقهاء إذ اتقان النظام بالحكمة غايته الموافقة لما اقتضاه الحال فيكون حكمة مترتبة على الفعل لا داعية اليه نعم قال الشارح في شرح المقاصد الحق ان تعليل بعض الافعال سيما شرعية الاحكام بالحكم والمصالح ظاهر كايجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك والنصوص أيضاً شاهدة به وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون من أجل ذلك كتبنا الخ واعلم ان عطف قوله وخصصنا الخ على ما قبله من عطف العام على الخاص إذ بدائع الإيادي تعم الالهام المتقدم وغيره وانما فصل قوله أتقن الخ لأنه كالنتيجة لما قبله فهو كبدل الاشتمال ولم يورد الفاء لتخييل العدول الى أقوى الدليلين فيعلم بالتفكر انه مترتب على ما قبله وعطف قوله وأورد الخ لكونه من تتمة تلك النتيجة والكل صلة الذي هذا هو الموافق الظاهر ويجوز أن تجعل الجملة المذكورة أعني أتقن الخ صلة بعد صلة وترك العطف لئلا يشعر لكونه ليس من نوع ما قبله بعدم استقلاله بالحمد عليه بخلاف خصصنا فان للعطف وجهاً يحمل عليه وهو انه وما قبله من نوع واحد تدبر

(قول الشارح) وأورد برأفته هـذا ناظر لقوله وخصصنا الى آخره : كما ان أتقن ناظر لألهمنا ويحتمل ان المجموع للمجموع الرأفة رحمة مخصوصة هي دفع المكروه والرحمة أعم نقله الرازي عن القفال والفرقة الجماعة والانام جميع الخلق والافضال مرادف الانعام واضافة الطرق الى الانعام اضافة مشبه به الى مشبه فهي لأدنى ملابسة ليست على معنى حرف ويمكن أنه شبه الانعام بموضع له طرق على طريق المكنية والطرق أو اثباتها تخييل وحينئذ فالاضافة لامية ثم ان الايراد جعل الشيء مشرفاً على شيء اذ الورود الاشراف كما في القاموس وقيل الادخال وكل موجود في الكافر وغيره إذ ادخال الطريق المراد هنا بالنسبة للايمان هو نصب الادلة مـع التمكين منها فان وجد الأيمان تحقق الأنعام والا فلا تدبر

والصلاة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضيء الكرم والسماحة ، وأشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة :

(قول الشارح) على نبيه : النبي انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ ما أوحاه اليه أي الحكمة والمصلحة في بعثه ذلك وعدم ترتبها بواسطة مصلحة أخرى لا يضر كما في بعض أنبياء بني اسرائيل الذين ماتوا قبل الوصول الى المرسل اليهم وعلى هذا لا يشمل النبي من أوحي اليه لكماله في نفسه فيلزم أن لا يكون نبياً إلا أن يدعى التغاير الاعتباري واشتقاق النبي بهذا المعنى المذكور من النبأ بمعنى الخبر اليه ذهب سيبويه ويؤيده جمعه على نبئاء كعلماء وقراءة نافع في جميع القرآن بالهمزة إلا أنه لما التزم العرب ابدال الهمزة بالياء وادغامه إلا أهل مكة جمع على أنبياء كجمع ما أصل لامه حرف العلة نحو سخي واسخياء وما قيل انه اشتق النبي بمعنى المخبر من النبأ بمعنى الخبر ففيه انه لم يثبت فعيل بمعنى مفعل إلا عند البعض حيث قال الشاعر أمن ريحانة الداعي السميع نعم لو ثبت نبأ بمعنى أخبر كما في الصحاح كان النبي مشتقاً من النبأ بمعنى الاخبار فيكون فعيلاً بمعنى فاعل لكن صاحب القاموس والبيهقي ينكره وقيل من النبوة بالواو أو الهمزة بمعنى ما ارتفع من الارض كما في القاموس فهو اشتقاق من الجامد كاشتقاقه من النبأ بمعنى الخبر وما قيل من انه من النبوة بمعنى الارتفاع ففيه انه لم يوجد في الكتب المتعارفة من اللغة النبوة بهذا المعنى كذا في عبد الحكيم على الدواني ويصغر على نبيئ بضم النون وفتح الباء وشد الياء مهموزاً عند من جمعه على نبئاء كأسراء وعلى نبي بلا همز مع حذف الحرف الزائد تخفيفاً لاجتماع ثلاث ياءآت أو تصغير الترخيم عند من جمعه على أنبياء كذا في القاموس فما أفاده كلام الجوهري ان تصغيره على نبيئ جائز عند من جمعه على أنبياء وعند من جمعه على نبئآء وكذا تصغيره على نبي خطأ كما في القاموس (قول الشارح) محمد : عطف بيان لا صفة لأن العلم لا ينعت به وما وقع في الكشاف في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة أو عطف بيان إلا ان المعنى يأباه فمبني على تأويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة وإلا فمنع نعت اسم الاشارة بغير المعرف باللام والموصول محل اجماع وقد صرح هو أيضاً في المفصل بامتناع ما غاير الامرين ويجوز أن يكون بدلاً إلا ان المقصود الاصلي هنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة حاصل تبعاً بتكرار النسبة مرتين وأن لم يكن التكرار مقصوداً في البيان بخلاف البدل فان المقصود فيه تقرير النسبة والايضاح تبع والاول اختاره الشارح فيما سيأتي في كل موصوف أجري على صفته نحو جاءني الفاضل زيد وقوله والمؤمن العائذات الطير الخ وقال انه الاحسن واختار بعضهم البدل لان أصل الصفة أن تجري على موصوفها ويفادبها معنى فيه فاذا عبر عن الذات بها فالاولى أن تجعل الذات مقصوداً بالنسبة كذا قيل وفي عبد الحكيم على القاضي ان عطف البيان لا تقرير فيه للنسبة أصلا بل هو لمجرد البيان والايضاح اذ لا قصد فيه للاسناد مرة أخرى ومثله الشريف في حاشية الرضي بخلاف البدل ففيه التقرير لانه انما جيء بالاول مبالغة في الاسناد وهذا هو المقصود به أما الايضاح فهو فيه تابع تدبر (قول الشارح) من ضئضئ الكرم : الضئضئ كزبرج الاصل واضافته الى الكرم لامية ويجوز أن تكون بيانية من اضافة العام الى الخاص أي منشأ هو الكرم على طريق التجريد فان الاصل هو الذات والكرم فرع لكنه لغاية كماله جرد عن الذات وجعل منشأ لها بمنزلة الوالد فهو ابلغ من رجل عدل واعلم أنه لا بد في الاضافة اللامية من الاختصاص التام وحينئذ تكون حقيقية نحو مال زيد وجل الفرس وماهنا منه فان الاصل مختص بالكرم والدوحة بالفصاحة فان لم يوجد اختصاص تام نحو كوكب الخرقاء كانت مجازية

وعلى آله واصحابه الذين بهم تلألأ غرّة الحق وأشرق وجه الدين ، واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقـين :

(قول الشارح) غرة الحق : الحق في اللغة الثابت من حق بمعنى ثبت وهو صفة للواقع أعني النسبة الخبرية الثابتة مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر اذ الكلام الذي دل على وقوع النسبة بين الشيئين إما بالثبوت أو الانتفاء مع قطع النظر عن حصولها في الذهن لابد أن يكون له نسبة ثبوتية أو سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك أولا يكون وتلك النسبة هي الواقع في الخارج ونفس الأمر ومعنى ثبوتها وتحققها انها ثابتة مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر لا انها موجودة في الخارج ثم ان اعتبر ان هذه النسبة التي هي الواقع طابقت نفسها من حيث انها قائمة بذهن المتكلم كان الواقع مطابقا بالكسر والحكم القائم بذهن المتكلم مطابقا بالفتح وهذه المطابقة القائمة بالحكم وهي كونه مطابقا بالفتح معنى مصدري نقل اليها لفظ الحق من معناه اللغوي تسمية للشيء بوصف ما هو منظور في حصوله أولا لأن الذي ينظر اليه ويلاحظ أولا في حصول هذا الاعتبار للحكم أعني كونه مطابقا بفتح الباء هو الواقع فان الحكم انما يصير مطابقا بفتحها اذا نسب اليه الواقع واعتبر من جهة الفاعلية صريحا فيقال طابق الواقع الحكم والواقع متصف بالمعنى اللغوى كما عرف ثم اشتق من ذلك المعنى المصدري الصفة المشبهة ووصف العقد والحكم به فللحق معان ثلاثة أحدها اللغوي وهو الثابت المنقول عنه والثاني كون الحكم مطابقا والثالث الصفة المشبهة المأخوذة من هذا المعنى وبه يوصف الحكم بالحق مواطأة فيقال حكم حق وان اعتبر ان الحكم القائم بذهن المتكلم طابق نفسه من حيث هو في الواقع سميت هذه المطابقة القائمة بالحكم وهي المعنى المصدري المعبر عنه بكون الحكم مطابقا بكسر الباء للواقع بالصدق لان الملحوظ في هذا الاعتبار أولا هو الحكم فانه انما يصير الحكم مطابقا بكسرها اذا نسب الى الواقع واعتبر من جهة الفاعلية صريحا فيقال طابق الحكم الواقع والحكم متصف بالمعنى اللغوي للصدق أعني الانباء عن الشيء على ما هو عليه فيكون تسميته بهذا الاعتبار بالصدق أيضاً تسمية للشيء بوصف ما هو منظور في حصوله أولاً وانما لم يجعل الأمر بالعكس بأن يسمى كون الحكم مطابقاً بفتحها بالصدق وكون الحكم مطابقاً بكسرها بالحق تسمية للشيء بوصف ما هو منظور فيه ثانياً لان التسمية بوصف المنظور فيه أولاً ارجح لقربه وانسياقه الى الفهم من وصف المنظور فيه ثانياً فان قلت الانباء صفة المتكلم والمقصود بيان حال الصدق الذي هو صفة الحكم قلت الانباء مصدر مبني للمفعول أعني كون الشيء مخبراً عنه على ماهو عليه ولا شك في كونه صفة الحكم كذا في حاشية عبد الحكيم عن الخيالي مع ايضاح يسير من السيد على المطالع قال عبـد الحكيم بقي أن كون الانباء معني لغويا للصدق محل تردد اذ لم يوجد في الصحاح وغيره من الكتب المشهورة انتهى لكن قال السيد الزاهد فيما نقل عنه على حاشيته لرسالة العلم المنسوبة للرازي للصدق معنيان في اللغة الاول وصف القضية وهو بمعنى مطابقة القضية للواقع والثانى وصف القائل وهو بمعنى الاخبار عن قضية مطابقة انتهى وحينئذ لاحاجة في تسمية مطابقة الحكم للواقع صدقا الى قولهم تسمية الشيء بوصف ماهو منظور في حصوله أولا واندفع قول عبد الحكيم بقي الخ هذا وقد عرفت أن المطابقة نسبة يصح أن تعتبر لكل من الجانبين فان اعتبرت من جانب الواقع وصف الحكم بالحق وان اعتبرت من جانب الحكم وصف بالصدق كل ذلك لما مر من التوجيه وأما ما وجه به الفنري فزيادة على انه لافرق عليه بين الحق والصدق يلزمه أن لا يكون التوجيهان على سنن واحد فان توجيه الصدق يرجع لما قلنا بخلاف توجيه الحق كما يعرفه المتأمل فيه فليتأمل

وبعد فان أحق الفضائل بالتقديم، واسبقها في استيجاب التعظيم، هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف:

(قول الشارح) وبعد فان الخ : هذه الفاء اما على توهم أما أو على تقديرها في نظم الكلام لكن التوهم توهم لان غايته انه عذر عن وقوعها في غير محلها اذ معناه حكم العقل بواسطة الوهم انها مذكورة في النظم بواسطة اعتيادهم بها في أمثال هذا المقام فهو حكم كاذب وخطأ لا يحمل الكلام عليه خصوصاً وقد كثر والتقدير اشترطه الرضى بان يكون بعدها الامر أو النهي لان الامر لالزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله فناسب الزام الفعل أو تركه المفعول وذلك بان يقدر اما قبل المنصوب وتدخل فاؤها على الامر والنهي فان ماقبل فائها ملزوم لما بعدها وعلى التقدير فالواو عوض عن أما اذ لايجوز الجمع بينها وبين أما لانها في أوائل الكتب إما من الاقتضاب أوفصل الخطاب وكلاهما يقتضيان الانقطاع عما قبله فالاظهر انها لاجراء الظرف مجرى الشرط كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا كذا في عبدالحكيم على الخيالى والقاضي مع زيادة من الرضى وحينئذ فالواو عاطفة لقصة على قصة والجامع ان ما سبق تمهيد للتصنيف وهذا بيان لسببه ويجوز ان يكون من عطف حاصل إحدى الجلتين على الاخرى وحينئذ لا حاجة الى الجهة الجامعة بين الجملتين واعلم أن من يقول بالتوهم يوجب فعل الشرط وجوابه اجرآء للمتوهم مجرى المحقق نبه عليه بعض حواشي الفنرى وهو مأخوذ من كلام عبدالحكيم السابق في توجيه التوهم وان المقصود من التعليق بناء عليه توكيد أمر القول المذكور والا فلم يقع قول بعد تامل (قول الشارح) أحق الفضائل : الحق الثابت وهو غير مقول بالتشكيك حتى يتأتى التفضيل فلزم أن يكون بمعنى الاليق والسين والتاء في استيجاب زائدتان أو للطلب أي اسبق الفضائل في التسبب لايجاب أي الزام التعظيم أوأسبقها في طلبها لالزام التعظيم هو ما ذكر

(قول الشارح) التحلي هو التزين بخصوص الحلى فاستعماله في الاتصاف بالحقائق مجاز مرسل أواستعارة وبما تقدم في الالهام يندفع لزوم التجريد

(قول الشارح) هو التحلي والتصدى الخ : كل منهما خبر عن كل من الأحق والأسبق ويحتمل ان الاول خبر عن الاول والثاني عن الثاني قال السيد في حاشية الرضى في مثل ذلك فان قلت اذا كان من قبيل العطف في المفردات وجب تشارك المفردين في الاسناد الى شيء واحد وهو باطل قطعاً قلت ربما يعتبر العطف بينهما أولا حتى يصيرا به كشيء واحد فيسند المجموع الى مجموع المبتدا على ارادة التفصيل اعتمادا لهم على فهم السامع وفي شرح الكشاف للشارح انه لا بد في مثله من اعتبار التقديم والتأخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعله لتأكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه قصور وعجز اه وحاصله انه إن أراد التوزيع فهو ممكن بدون اعتبار تقديم خبر المعطوف الاول على المبتدا الثاني بل يكفي فيه ملاحظة رجوعه اليه مع توسط المبتدا الثاني وان أراد حقيقة اعتبار التقديم والتأخير لزم المحذور المذكور (قول الشارح) بحقائق العلوم والمعارف : المراد بها ماليس آلة لغيره بل مقصود لذاته وهو العلوم المترتبة على الصناعات الآتية فانها المقصودة منها ولذا آثرها بالتحلي والحقائق فان الحلي انما هو تلك الحقائق أما الصناعات فآلة لها ولذا عبر فيها بالتصدي وقدم الحقائق وما يتعلق بها لشرفها وان تأخر وجودها الخارجي عن آلاتها ويحتمل أن يراد بحقائق العلوم مسائل جميع العلوم وقواعدها آلية أولا وعطف عليها ودقائق الصنائع لاحتياجها الى عمل زائد فهو من عطف الخاص لنكتة

والتصدى للاحاطة بما فى الصناعات من النكت واللطائف ، لاسيما علم البيان،

(قول الشارح) بمافي الصناعات : العلوم اما ان لا تكون في نفسها آلة لتحصيل شيء آخر بل تكون مقصودة بذواتها وتسمي غير آلية كالحكمة وهي العلم الباحث عن أعيان الموجودات التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا وإما أن تكون آلية غير مقصودة في انفسها بل آلة لتحصيل غيرها مما هو باختيارنا وتخص باسم الآلية والصناعة وتنقسم الى قسمين أحدهما ما يكون حصوله بمجرد النظر والاستدلال والثاني ما لا يكون حصوله الا بمزاولة العمل كالخياطة والقسمان صناعة عند الخاصة والثانى صناعة عند العامة ثم انه لايلزم من تعلقه بكيفية العمل ان يكون العمل موضوعه فان موضوع المنطق المعقولات الثانية والعمل فيه هو الفكر نبه عليه السيد في حاشية المطالع وبهذا ظهر أن المراد بالعمل هو تحصيل غيرها وأن إطلاق الصناعة على علم التفسير لاشبهة فيه اذ الغرض منه أي من العلم الذي به يمكن التفسير بيان معانى كتاب الله سبحانه وتعالى وهذا هو المراد بالعمل بالنسبة اليه وكيفيته نحو تقييد المطلق وتخصيص العام مما يترتب عليه بيان المراد قال في الاتقان قال ابو حيان التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بالفاظ القرآن وعن مدلولاتها واحكامها الافرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب وتتمات لذلك فقولنا علم جنس وقولنا يبحث فيه عن كيفية النطق بالفاظ القرآن هو علم القرآت وقولنا ومدلولاتها أى مدلولات تلك الالفاظ هو متن علم اللغة الذى يحتاج اليه في هذا العلم أى الذي يخص مافي القرآن من الالفاظ وقولنا واحكامها الافرادية والتركيبية هذا يشتمل على التصريف والبيان والبديع وقولنا ومعانيها التي يحمل عليها حالة التركيب يشتمل على ما دلالته بالحقيقة ومادلالته بالمجاز فان التركيب قد يقتضي بظاهره شيأ يصد عن الحمل عليه صاد فيحمل على غيره وهو المجاز وقولنا وتتمات لذلك هو معرفة الناسخ وسبب النزول وقصته توضح بعض ماابهم في القرآن ونحو ذلك وقال الزركشي التفسير علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم أي بيان معانيه واستخراج احكامه وحكمه واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان واصول الفقه والقرآن يحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ اه ولعل المراد بالعلم على الثانى الملكة . في شمس العلوم الحرفة اسم من الاحتراف وهو الاكتساب بالصناعة أو بالتجارة والصناعة ما يرتزق منها فعليه هما متغايران وفي القاموس الحرفة الصنعة والصناعة مايرتزق منها وعليه هما متحدان وكلاهما في صناعة العامة (قول الشارح) بما فى الصناعات من النكت واللطائف : المراد بكونها في الصناعات انها تعرف بها فيما كانت الصناعة آلة له كما ينبه عليه قوله المطلع على نكت نظم القرآن كذا قيل ولا حاجة اليه بل من مسائلها ككون التأكيد لدفع الانكار فيعلم منه أن مافي القرآن لذلك مثلا (قول الشارح) من النكت واللطائف : النكتة الامر الدقيق من نكت في الارض أثر فيها لتأثيرها في النفس واللطيفة الاشارة الدقيقة المعنى تلوح للفهم ولا تسعها العبارة فهي أخص

(قول الشارح) لاسيما علم البيان : هذه الكلمة ينبه بها على اولوية ما بعدها بالحكم المنسوب لما قبلها وذلك يقتضي انها ليست من ادوات الاستثنا لان تنافى اللوازم يدل على تنافي الملزومات قال ابن مالك في شرح التسهيل يدل على فساد كونها استثنائية ان أصل أدوات الاستثنا الا فما وقع موقعه مغنياً عنه فمن ادواته ومالافلا ومعلوم وقوع الا موقع حاشا واخواتها فوجب الاعتراف باستثنائيتها بخلاف لاسيما فلا يعد منها بل مضاد لها لدخول تاليه في متلوه مشهوداً له بأحقيته بذلك من غيره فما قيل انها للاستثناء والاخراج من المساواة الى الاولوية كاف فيه ليس بشيء اذليس شيء من أدوات —

الاستثناء بتلك المثابة وكذا ما قاله خطاب المريني كغيره ان ما بعد لاسيما مسكوت عنه فاذا قلت جا القوم ولاسيما زيد فمعناه ولا مثل زيد في من جاء فهو بمنزلة لم يجئ مثل زيد فانما نفيت ان احداً ممن جاء شبيه بزيد ولعل زيداً جاء أو لم يجيء فانه مخالف لمواقع سيما من الكلام كما لايخفى على العارف بها وعلى هذين المذهبين لا بد من الخبر وهناك مذهب ثالث وهو ان لا سيما بمنزلة الا وما بعدها منصوب على الاستثنا المتصل فلاخبر لها وهو ممنوع ايضاً بما منع به الاول وحينئذ فلا محيد عما مال اليه ابن مالك وبه ظهر وجه منع الاندلسي انتصاب المعرفة بعدهاعلى الاستثناء وفهم بعضهم من قوله لاينتصب بعد لاسيما الا النكرة انه يمنع انتصابه بتقدير اعني وهو خطأ لان كلامه في الانتصاب الكائن من تعلقات لاسيما وهو الانتصاب قياسا على انه تمييز بناعلى ان ما بتقدير التنوين فيكون نكرة أما الانتصاب بتقدير فعل فالمعرفة والنكرة فيه سواء ولا يخص هذا التركيب نبه عليه الرضي والجمهور مع الاندلسي فيما قال فمن وهمه فقدوهم وسي كمثل لفظا ومعنى وعينه واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وتشديد يائها ودخول لا عليها والواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطيء قال الشيخ الإثير ومن أحكامها انها لا ترد بعدها الجملة مصحوبة بالعاطف وقال بعض المحققين من النحاة ما بعدها خبر لمضمر محذوف وظاهر كلامه انه يحذف وجوبا ولعل وجه ذلك كله ان التركيب جري مجرى الامثال وما تقدم من أن الجملة لاتقع بعدها مصحوبة بالواو قال به المرادي وسلمه الدماميني واما ماقاله الرضى من أنه يتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة منها انه ينقل سيما الى معنى خصوصاً معمولا لاخص مقدراً باقياً على نصبه الذى كان له مع لا مع كونه منصوب المحل على المصدر ومع حذف ما بعدها واهمال لافاذا قلت زيد شجاع لاسيما راكبا فراكبا حال من معمول الفعل المقدر اى أخصه خصوصاً حال كونه راكبا بزيادة الشجاعة ولفظ زيد محذوف بعد لاسيما فالنقل مقيد بحذفه وحينئذ يندفع ماقيل ان النقل انما يكون اذا هجر المعنى الاول لانه اذا كان النقل مقيداً بما اذا حذف ما بعده لاشبهة فى ترك المعنى الاول حينئذ فليس فيه حكاية ذلك عن العرب ولا عن ائمة اللغة فيحمل على انه من كلام المولدين ولذا قال الدماميني انه لم يوجد في كلام المتأخرين من علماء العجم فينبغي تحريره قال بعض المتأخرين من شرح التسهيل قد حررناه فوجدناه لا أصل له في اللغة العربية اصلا وحسبك اثير الدين وعدم اطلاعه على وروده مع تضلعه وغزارة علمه وبه تعلم أن من تمسك فى رد كلام المرادى بكلام الرضى فقد وهم وذكر الفارسي ان لاسيما يجوز أن يكون نصباً على الحال واعترض بدخول الواو وهي تنافي الحال المفردة وبعدم تكرار لا وهي مهملة بمعنى غير وما أجاب به الدماميني من أن الفارسي يشترط حين الحالية عدم الواو وان تكرار لاموجود معنى وذلك كاف على ما ذهب اليه الزمخشري فانه قال في فلااقتحم العقبة انه في معنى فلافك رقبة ولا أطعم مسكينا ووجه ذلك هنا أن قام القوم لا مماثلين زيدا في معنى لامساوين لزيد في حكم القيام ولا اولى منه بل هو أولى منهم فقد رده الشمني بان كلام الفارسي لا اشعار له في الفرق بين سي مدخولة الواو وبينها غير مدخولة وبان الزمخشري انما اكتفى بالتكرير معنى لتفسير مدخولها بمتعدد فكانها تعددت لفظا وهو في لاسيما زيد منتف واعلم ان ما بعد سيما إما مضاف اليه وما زائدة أو بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة أو مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة أو صفة لما موصولة أو نكرة موصوفة وحذف صدر الصلة أو الصفة هنا واجب لما تقدم انه جرى مجرى الامثال والخبر محذوف أي موجود وقال الاخفش ما خبر فيكون المعنى لا مماثل شيء هو علم البيان ويلزمه قطع سي عن الاضافة بلاعوض ويجب أن يكون ما نكرة موصوفة وماقيل يحتمل أن تكون موصولة وان الاخفش رجع الى قول سيبويه من ان العامل في خبر لا هو ما كان عاملا قبل ففيه أن خبر لا —

المطلع على نكت نظم القرآن ، فانه كشاف عن حقائق التنزيل رائق ، مفتاح لدقائق التأويل فائق ، تبيان لدلائل الاعجاز وأسرار البلاغة :

لايكون معرفة سواء كان العمل فيه لها أو لغيرها لان لا التبرئة انما تعمل اذا كان اسمها نكرة فيلزم أن يكون الخبر نكرة لامتناع تنكير المبتدا وتعريف الخبر والواو الداخلة عليها في بعض المواضع اعتراضية وقيل حالية وفي هـذا القدر كفاية للفطن والله سبحانه وتعالى أعلم

(قول الشارح) المطلع على نكت نظم القرآن: النظم تأليف الـكلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالات في الوضوح والخفاء واضاف النكت الي النظم لانها غايات مرادة من هيئته المخصوصة والمراد بها خواص التراكيب التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فهى شاملة لكيفيات الدلالة وللمرتبة العليا التي بهـا الاعجاز والمعاني الـكثيرة في اللفظ القليل والنكات التي خفيت بسبب اشكال اللفظ وغموضه والنكات التي في المجمل من حيث الاجمال والتي في المفصل من حيث التفصيل يدل على هذا تعليل الاطلاع بالتعاليل الآتية فالمراد بنكات النظم جميعها كما أفاد ذلك تعليله بقوله قواعده كافيـة الخ : فلا يحتاج الى غيره ثم ان سبب اطلاعه عليها في نظم القرآن أنه يبحث عنها في اللفظ العربي من حيث مطابقته مقتضى الحال بتلك الخواص لانها محمولات مسائله كما عرفت ولفظ القرآن منه .

(قول الشارح) فانه كشاف الخ : أي مبالغ فى الـكشف عن حقائق أي معانى التنزيل وقد علمت أن المراد بنكت النظم النكت الداعية لهذا النظم أي تأليف المؤلف المخصوص فكأنه قال أخص المطلع على نكت النظم بزيادة فضل لانه متي اطلع عليها من جهة انها السبب في اختيار ذلك النظم أي التأليف فقد كشف عن معانى الفاظ التنزيل اذ كون التأليف لها انما هو لاجل أن تفاد بالالفاظ فاختلف المعلول والعلة ولاحاجة الى ما تكلفوه هنا فليتأمل ومعنى المبالغة أن الـكشف وكماله ثابت له لا الكمال فقط اذلا يشاركه غيره الا أن تكون المبالغة بالنسبة لعلم الاصول كما سيأتي فى الشارح ثم ان هذه الفقرة ناظرة لقوله الهمنا حقائق المعاني

(قول الشارح) مفتاح لدقائق التأويل: المناسب لما قبله أن يكون من إضافة المسبب الى السبب أي المعانى الدقيقة التى حصلت بسبب التأويل أي صرف اللفظ الى ما يؤول اليه وانما كان مفتاحا لها لانه يبين فيـه العلاقات التي بسببها يستعمل اللفظ في معناه المجازي الذي يؤول اليه المعنى الحقيقي بواسطة تلك العلاقات نحو قولهم لما كان الاستوا على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك فقالوا استوي فلان على العرش يريدون ملك وان لم يقعد على سرير البتة وحينئذ فالمراد بنكات النظم المطلع عليها بالنسبة لهذا هي وجوه الدلالات على المعنى المراد فكانه قال اخص المطلع علي نكت اللفظ وهي وجوه الدلالات لانه يبين المعاني الدقيقة التي ينصرف اليها اللفظ بسبب تلك الوجوه فهذه الفقرة ناظرة لقوله ودقائق البيان

(قول الشارح) تبيان لدلائل الاعجاز الخ : أي المراتب العليـ من البلاغة التى هي وجوه الاعجاز وهذه المراتب أسرار البلاغة يعني أنها المقصودة من مطابقة الكلام لمقتضى الحال إذ المقصود بالكتاب الاعجاز فالمغايرة بحسب العنوان فقط في الرضى شرح الشافية ان التبيان ليس بيناء مبالغة والا لا فتح تأوه بل هو اسم أقيم مقام مصدر بين كما أقيم نباتا مقام انباتا فالمبالغة من الاخبار به لا من صيغته

ايضاح لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة ، تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى ومعضله ، تقريب للغوص على فرائد مجمله ومفصله ، قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التأويل ! ،

(قول الشارح) ايضاح لمعالم الايجاز : أي العلامات الدالة على الايجاز بأن يبين المقتضى لاحتواء اللفظ القليل على المعنى الكثير وهي النكات المرادة في التركيب كما في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فانه يبين في المعاني ان فيه نصا على المطلوب الذي هو الحياة بخلاف قولهم القتل انفى للقتل وان التنوين فيه للتعظيم فيمنعهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد وانه مطرد لان القصاص مطلقا سبب للحياة بخلاف القول المار لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل هو ادعى له وغير ذلك وآثار الفصاحة خلو الكلام عن التعقيد لخلل في النظم أو الانتقال بسبب تقديم أو تأخير أو حذف في الاول أو ايراد اللوازم البعيدة في الثاني والاول يبحث عنه في علم المعاني كما في قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام الى اخره والثاني يبحث عنه في علم البيان وما قيل ان المراد بها الاطناب والمساواة ففيه انهما أثر البلاغة لا الفصاحة كما سيأتي إن شاء الله تعالى وارادة البلاغة من الفصاحة وان اطلقت بمعناها كما سيأتي يأباه السياق مع لزوم التكرار في المعني هذا ووجه اطلاعه من هذه الجهة على نكات النظم ظاهر

(قول الشارح) تلخيص لغوامض الخ : هذه الاضافات على معني من أي تلخيص للغامض الكائن من المشكل الكائن من الكتاب وحينئذ يلخص غيره بالاولى يعني ان بيان المشكل انما يكون بعد بيان ماسيق له النظم المخصوص من الاغراض وذلك البيان متكفل به هذا العلم والتلخيص التبيين والشرح والتخليص على ما في الجوهري والقاموس والاقتصار من القول على ما يحتاج اليه على ما في النهاية ولا شك ان الاشكال والغموض راجع الى المعنى فالاقتصار على المحتاج اليه فيه يكون بدفع الزائد الذي به الاشكال غايته أن استعماله في المعنى مجاز والمعضل بكسر الضاد المعيي فيكون متعديا أو المشتد المستغلق فيكون لازما وتفتح الضاد على الاول مبالغة في اعضاله كأن اعضاله أعضله وعطفه تفسيري ويحتمل انه أغمض الغامض تدبر

(قول الشارح) تقريب للغوص : أي في عباراته أي الاطلاع على فرائده أو لاجل فرائده فاما أن تجعل على على بابها ويحتاج للتضمين أو تجعل بمعنى اللام وقوله مجمله ومفصله أي النكات المتعلقة به من حيث الاجمال كالنكات المتعلقة بالفصل والوصل أو من حيث التفصيل كالنكات المتعلقة بالمفردات وفي الكلام تشبيه الفكر في معاني عباراته بالغوص وهو النزول في قاع البحر ويحتمل أن لاتضمين والغوص مجاز عن الوقوف على المراد وما في الفنرى من أن فيه تضمينا ثم تشبيه الاطلاع بالاستخراج لاوجه له اذلا حاجة في التضمين للتشبيه وما قيل ان الاطلاع المضمن مطلق والمشبه اطلاع آخر مقيد لاحاجة اليه بل لا وجه له أيضاً نعم يمكن أن يكون وجه آخر بان يستعمل الغوص في ثمرته وهو الاستخراج مجازاً ثم ينقل منه الى الاطلاع فهو مجاز على مجاز تامل ثم ان الغوص على الفرائد انما يكون بعد معرفة الاغراض التي سيق لها النظم المخصوص والحاصل ان هذه التعاليل من قبيل البرهان الانى فكلها ثمرات الاطلاع على نكت النظم فان جعل قواعده الخ : كلاما مستأنفاً فالامر ظاهر وان كان من المعلل به فكذلك اذ الـكل مرتب على بيان الاغراض

(قول الشارح) قواعده كافية الخ : بيان لعدم احتياج غيره معه في معرفة دقائق التأويل فان المستفاد مما سبق انه مفتاح لها ولا يلزم منه كفايته فيها ومعنى كفايتها في ضوء المصباح أن هذا المصباح لا يحتاج في حصول الضوء له الى غيرها وحينئذ فليس مصباحا الا بها وقوله الى انوار متعلق بضوء لما فيه من معني الافضا أو بمقدر أي المصباح الموصل

موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل، به ظهر لباب آثار تراكيبه وصفا، ومنه عذب عباب بحار أساليبه وصفا ، لايدرك الواصف المطرى خصائصه * وان يكن سابقاً فى كل ما وصفا

ثم انه قد وقع فى ايدى جماعة هم اسراء التقليد :

ان جوز حذف الموصول مع بعض الصلة ثم ان المراد بانوار التأويل إما الدقائق المتقدمة وكفاية القواعد فيها بان تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول كأن يقال فى زيد أسد الشجاع بينه و بين الاسد علاقة وكل معنى بينه و بين غيره علاقة يصح اطلاق لفظه عليه فالقواعد تدل على الجزئيات الموصلة الى الانوار وهي الدقائق فقواعده كافية في نور العقل الحاصل من معرفة الجزئيات بواسطتها الموصلة الي الانوار وعلى هذا لم يلاحظ أن الجزئيات طريق وإما تلك الجزئيات بان تجعل طريقاً للوصول الى التأويل فضوء المصباح مظهر للطريق التي تسلك للتأويل فتلك القواعد كافية في نور العقل الذي يتبين به الجزئيات التي تسلك للتوصل الى التأويل. والقواعد والكافية والضوء والمصباح أسماء لبعض كتب النحو كما أن ماقبل أسماء لبعض كتب البلاغة واليك تقرير المجازات

(قول الشارح) موارده شافية الموارد جمع المورد وهو محل ورود الماء والمراد بها الفاظه شبهت بالموارد بجامع نيل ما يزيل التهاب الاكباد من كل فاطلق اسمها عليها استعارة أصلية أو شبه النظر والتأمل في الالفاظ لنيل ذلك بالورود لنيل الماء واستعير الورود للنظر والتأمل واشتق من الورود بمعني النظر فى الالفاظ للمعانى موزد بمعنى مكان النظر استعارة تبعية واخطا بعض الناظرين هنا فاحذره (قول الشارح) شافية عن التهاب الخ : ضمنه معنى الابعاد فعداه بمن والالتهاب الاحتراق والكبد عضو اودعه الله سبحانه وتعالى قوة ينجذب اليه بواسطتها الجزء النافع من الاغذية ثم بعد نضجه فيه بما أودعه الله من الحرارة يتفرق الى أجزاء البدن فشبه أسرار التنزيل التي بها قوام النفس بذلك الجزء النافع الذي به قوام البدن في أنه لولم ينله الكبد قويت حرارته فاحترق. واسرار التنزيل دقائقه المحتجبة وراء الاستار والشافية اسم لمقدمة التصريف لابن الحاجب

(قول الشارح) به ظهر الخ . كانه علة لما قبله ويحتمل رجوعه للاسيا واللباب الخالص وآثار التراكيب المعاني الاول ولبابها المعانى الثواني وفيه اشارة لما مر من أن المعانى الثواني انما تعرض أولا و بالذات للمعاني الأول . وثانيا و بالعرض للالفاظ وضفا كثر وفي تقديم المعمول مع الظهور والكثرة اشارة الى انهما جميعاً مختصان به لا الكثرة فقط لما سيأتي أن أسرار البلاغة انما تعرف بهذا العلم ومثله ما بعده ومن فيه ابتدائية وقوله عذب أي طاب وهو فوق الظهور والكثرة والعباب الماء الكثير وبحار الاساليب من اضافة المشبه به الى المشبه والمعنى منه لا من غيره عذب اي طاب المعنى الكثير المأخوذ من أساليبه أي فنونه وطرقه التي كالبحار وصفاً خلص

(قول الشارح) لا يدرك الواصف الخ : اعتذار عما وقع منه من الاوصاف بانه ليس تقصيراً بل قصور عن ادراك كيف صفاته وليس المراد الاعتذار عن قلة كم ما وصف به اذلا يلائم قوله وان يكن سابقاً فى كل ما وصفا اذ معناه وان كان مبالغا في كل وصف وصف به ولا دخل للمبالغة في نفس الوصف في الاتيان بجميع الاوصاف نعم جمع الخصائص مع لفظ كل يقتضى ان له أوصافا كثيرة تدبر

(قول الشارح) ثم انه وقع الخ : ثم للترتيب في الرتبة وهو عطف على ان أحق الفضائل الخ : باعتبار ما انساق له الكلام من تخصيص علم البيان بمزيد الأحقية عطف القصة على القصة وهو أن يعطف جمل مسوقة لغرض على جمل —

فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد ، يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ، ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال ، لا تخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم

مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين كما بينه الشريف نقلا عن صاحب الكشاف والغرض هنا من الاولى مدح العلم ومن الثانية بيان ضياعه بوقوعه في أيدي الجهلة والمناسبة بينهما دعاء كل من الغرضين الي الاشتغال به لفضله وحفظه عن الضياع فما قيل انه على هذا اقتضاب محض وهم وانما كان مدحه مقدم الرتبة لإن اقتضاءه للاشتغال به ذاتي بخلاف وقوعه في أيدي الجهلة فانه بحسب ما عرض له ويحتمل أنه عطف على انه كشاف المعلل به تخصيص علم البيان أي أخصه لانه كشاف ولانه وقع الخ فهو تعليل بعد تعليل (قول الشارح) في أيدي جماعة هم اسراء التقليد لايخفى ما في التعبير بالوقوع في الايدى وتنكير الجماعة وضمير الفصل والاسراء والتقليد والاقتصار على ذكر المقام والحال أي بمجرد القول اللساني من غاية التحقير لشانهم والوقوع في الايدي مجاز عن قدرتهم على التكلم فيه إذ حقيقته غير ممكنة الا أن يكون تمثيلا وطفق من افعال الشروع لا المقاربة فاطلاق المقاربة عليها تغليب كذا قيل وفيه انه وان استعمل بمعني الأخذ في الشيء لكنه في الاصل بمعنى الدنو . في القاموس طفق يفعل كفرح وضرب طفقاً وطفوقا اذا واصل الفعل والاتصال بالفعل بان يتلبس بجزء من أجزائه أو بما يفضي اليه في دنو حصوله كذا في عبد الحكيم على الجامي وقوله يتعاطونه يفعلون به ما يفعله الاحد بيده اشارة الى عدم تعقلهم له كما افاده التعبير بالايدي من غير توثيق إحكام وتسديد توفيق للسداد أي الاستقامة وفاء طفقوا تفريعية لا لتفصيل المجمل اذ لا يناسبه التعبير بطفق يحومون يدورون في تحرير مقاصده وتهذيب قواعده حول القيل والقال لايتدبرونهما بل يدورون حولها فقط وهذه الجملة بيان ليتعاطونه من غير توثيق وتسديد أو بدل منها أو جواب سؤال عن كيفية التعاطي لا كميته اذ لا يصلح لها أو تعليل للتعاطي من غير توثيق الخ : فعلم ان الاستئناف البياني قد يكون جوابا عن السؤال عن الكيفية فمنع صاحب الكشاف الاستئناف في لا يسمعون الى الملأ الاعلى راسا معللا بانه لا يستقيم جوابا عن العلة غير مستقيم ويحتمل أن يحومون صفة لجماعة وقدم فطفقوا عليه لعدم صحة تفرعه عليه والتحرير التخليص من المفسد على وجه محمود والتنقيح التخليص مطلقا وقيل مترادفان والتحقيق للمعاني والتهذيب للالفاظ وقيل كلاهما للمعاني والترتيب للالفاظ وقد يطلق التحرير على البيان بالكتابة كما أن التقرير البيان بالعبارة والقيل والقال اسمان بمعنى القول ولذا دخلها أل والتنوين وقيل فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كانا عليه من البناء والمقام والحال الامر الداعي الى خصوصية كانكار المنكر الداعي الى التأكيد لرده

(قول الشارح) لاتخرج عن ربقة التقليد أي لايمكن أن تخرج وهو تعليل لما أفاده يحومون من الاستمرار على ذلك أو جواب سؤال عنه أو خبر ثان لهم أفاد به انهم دائمون كما شرعوا مع بيان وجه تفرع قوله طفقوا على ما قبله ولاشك ان المقلد يتعصب لمن قلده فلذا ذكر التعصب في البيان والربقة العروة والحبل ذو العرى ربق كرفق وقوله تسرح أي ترعى والمراد تأمل أبصارهم ففيه استعارة ظاهرة كما في رياض التحقيق فان المراد بها كتب المحققين المصنفة في هذا الفن بدليل سروح الاحداق وانما رتب السروح فقط على الخروج من ربقة التقليد لان انطباع دقائق التعقل موقوف بعد ذلك على زوال الغشاوة

ولا ترفع غشاوة التعصب عن بصائرهم ، حتى تنطبع دقائق التعقل فى ضمائرهم ، كل بضاعتهم اللجاج والعناد ، وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد ، فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشان :

(قول الشارح) ولا ترتفع غشاوة التعصب الغشاوة الغطاء واضافتها للتعصب اضافة مسبب الى سبب وهي مستعملة في معنى مجازي هو الهيئة الحادثة في القلب بسبب التعصب وهو الحاماة المانعة من ادراك الحق شبهت بالغشاوة المانعة من ادراك البصر بجامع منع الادراك قال الامام الغزالى ادراك البصيرة شبيه بادراك البصر فكما انه لامعنى للابصار الا انطباع صورة المبصر أي مثاله المطابق في القوة الباصرة كانطباع الصورة في المرآة كذلك العلم عبارة عن انطباع صورة المعقولات في العقل فالنفس بمنزلة حديدة المرآة وغريزتها التي بها تتهيأ لقبول الصور أعني العقل بمنزلة صقالة المرآة واستنارتها وحصول الصورة في مرآة العقل هو العلم اه وهو يفيدان البصيرة هو العقل والضمائر هي النفوس وارتفاع غشاوة التعصب عنها زوال تلك الهيئة وقال بعضهم البصيرة عين للقلب والقلب الذي به الادراك هو العقل كما نص عليه الغزالى والسعد والعقل قوة للنفس تدرك بواسطتها الاشيا كليات بلا استعانة وجزئيات بمعونة الوهم فصور الاشياء تحصل في البصائر فتحصل في العقل فتحصل في النفس والبصائر نور للعقل به يكون آلة فى إدراك النفس والى هـذا الترتيب يشير كلام الشارح فقول بعضهم إنه شبه البصائر بالمرآة فاثبت لها الغشاوة يزيد أن البصيرة كالمرآة فكما ان الحائل يمنع الانطباع في المرآة كذلك يمنعه في البصيرة فيمتنع التعقل فيمتنع الانطباع في النفس التى هي المراد بالضمائر ثم إن المراد بالانطباع الحصول مع التمكن لاحقيقته لانه قول الحكماء دون أهل السنة وإضافة الدقائق الى التعقل لادنى ملابسة لان المراد بها المعقولات الدقيقة ويحتمل أن المراد بالدقائق تعقلاتها

(قول الشارح) كل بضاعتهم اللجاج بالغ في البضاعة حتى جعلها نفس اللجاج كقولهم عقابه السيف ولعاب الافاعى القاتلات لعابه وليس على التشبيه لانه يفسد معناه نص عليه الشيخ

(قول الشارح) فهيهات اسم فعل بمعنى بعد وقيل اسم بمعني البعد وقيل ظرف بمعناه أيضاً بني لان مدلوله الفعل المبني على الاول ولانه مصدر ساد مسد الفعل على الثاني ولاحتياجه الى ما يبين معناه على الثالث ويفتح الحجازيون تاءها ويقفون بالهاء وهي حينئذ مفردة أصلها هيهية كزلزلة ويكسرها تميم ويقفون بالتاء فهي جمع هيهيت مفتوحة التاء وكان القياس هيهيات الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المثنى لالتقاء الساكنين ولم يردوها لاصلها لذلك وبعضهم يضمها ويحتمل الافراد والجمع قال الرضى وكله تخمين وتوهم ولا منع من كونهـا في جميع الاحوال مفردة معزيادة التاء فقط أصلها هيهية وفتح التا على الاكثر نظراً الى أصله حين كان مفعولا مطلقا فبنى على الفتح ليبقى مبنياً على الاعراب الذي استحقه حال المصدرية مع الفعل سوا قلنا انها بعد اقامتها مقام الفعل بقيت مصدرا أو جعلت اسما للفعل أو ظرفا وكسرت للساكنين لان أصل البناء السكون وأما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه إذ معناه ما أبعده وإنما وقف عليها بالتاء في الاكثر على هذا تنبيها على الحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت وحكى الصغانى فيها ستا وثلاثين لغة هيهاه وأيهاه وهيهات وايهات وهيهان وايهان مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وعلى كل منونة وغير منونة وحكى غيره هيهاك وايهاك وايها وهيها والرمز الاشارة بالشفة والحاجب الدقيقة الشان أي الخفي شأنها والشان القصد يقال شأنت شأنه قصدت قصده والمراد به المقصود أي الخفي المقصود بها

أو التفطن للمحة الخفية المكان، واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطرى، وأجلت في مستودعات اسراره قداح نظرى، بعثنى صدق الهمة فى الارتقاء الى مدارج الكمال، وفرط الشغف بأخذ العلم من أفواه الرجال، على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل، ومخيم أرباب الفضائل، صرف الله عنها بوائق الزمان، وحرسها عن طوارق الحدثان، فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف، وافتلاد الاناسي من عيون اللطائف، وصرفت شطرا من الزمان، الى الفحص عن دقائق علم البيان، اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق فى مضماره، واباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره:

ويحتمل أن القصد خفي لخفاء دليله واللمحة الابصار بنظر خفيف من غير إمعان فهي أبلغ في الخفاء من الرمزة وخفاء مكانها كناية عن خفائها للزومه له لكن خفاء مكانها أبلغ في خفائها من خفائها وآثر أو في قوله أو التفطن على الواو لان هيهات بمعنى النفي واووان كانت لاحد الشيئين الا انها بعد النفي تفيد العموم في غالب الاستعمال واحتمال الاحد مرجوح بخلاف الواو فان الاحتمالين فيه على السواء الا اذا زيدت لا بين المتعاطفات فانها تكون نصا في نفي الكل كذا في الرضى

(قول الشارح) واني بعد ما قضيت عطف على إنه

(قول الشارح) في مستودعات أسراره أي التراكيب التي تحفظ فيها أسراره .وقداح الانظار كلجين الماأي الانظار التي كالسهام فى سرعة الوصول وكمال التأثير ويحتمل أن المراد تشبيه أنظاره بقداح الميسر أو فعله بفعل الياسر فانه يردد قداحه حال تفكره في الميسر .

(قول الشارح) بعثني أي حملني صدق الهمة أي تصميمها والهمة صفة قائمة بالنفس تتبعها قوة ارادة وغلبة انبعاث الى بلوغ مقصود ما فشبه الهمة فى بقاء تصميمها الى وقوع متعلقه بالمخبر خبرا صادقا على طريق المكنية والصدق تخييل . في الارتقاء يصح تعلقه بكل من الصدق والهمة والمدارج الطرق أو مراتب الكمال وفرط الشغف مجاوزة الحد والشغف حرقة القلب من المحبة يقال شغفه الحب دخل شغاف قلبه أي جلدته والمراد هنا شدة الحرص فالمعنى شدة شدة الحرص ولا ضرر فيه لان الشدة مقول بالتشكيك

(قول الشارح) على الترحل أي تكلف الرحيل مع مافيه من المشقة فى القاموس الجرجانية قصبة بلاد خوارزم معرب كركانج والقصبة المدينة وفي غيره جرجان بلدة في مملكة خوارزم يقال لها اركنج ينسب اليها تلك المدينة فجرجانية مدينة منسوبة الى جرجان التي في ولاية خوارزم وخوارزم بلاد على جيحون وهي بضم الخاء أو فتحها تكتب بالواو وينطق بها الفا كما نبه عليه بعض حواشي حاشية الفنري والمحط المنزل والمخيم موضع نصب الخيمة والمراد به موضع الاقامة والحدثان الامور الحادثة والطوارق المصائب الحادثة ليلا فالمعنى صرف الله عنها المصائب الحادثة بالليل الكائنة من جملة الامور الحادثة مطلقا وقد يراد بالحدثان الشيء الحادث ويراد منه الزمان مطلقا ليلا أو نهاراً وتجرد الطوارق عن التقييد بالليل ولعله مراد من قال المراد بالحدثان الليل والنهار وقوله عن ساق الجد أي عن ساقي لاجل الجد فالاضافة لادنى ملابسة و بعد ذلك في الكلام استعارة تمثيلية أو شبه الجد بانسان له سق يعتمد عليه في المهمات واثبات الساق تخييل والتشمير ترشيح أو من اضافة المشبه به للمشبه والاقتناء الاتخاذ والمراد به الاكتساب وهو متعلق بالجد او شمرت على تضمين معني —

وكثيراً ما كان يخالج قلبي أن أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الامام، العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام، أفضل المتأخرين أكمل المتبحرين، جلال الملة والدين، محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب، بجامع دمشق افاض الله تعالى عليه شآبيب الغفران، واسكنه فراديس الجنان، اذ قد وجدته مختصراً جامعاً لغرر أصول هذا الفن وقواعده، حاويا لنكت مسائله وعوائده، محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين:

الميل والأناسي جمع الانسي فلا تكون الياء بدلا من النون قاله المبرد ويجوز أن يكون جمع انسان والاصل اناسين قال ابن الحاجب وهو مسموع لكنه قليل ولعله مراد من قال انه شاذ ووجه القلة انه لاداعي للقلب والادغام والمراد بالانسان انسان العين وهو نقطة في سوادها بها الابصار والمراد بالعين خيار الشيء والطائف أحاسن الاشيا فالأناسي خيار خيار الخيار والصرف البذل والشطر النصف فان كان المراد بالزمان العمر أمكن حمله على حقيقته والا فالمراد به البعض الكثير وفي الصرف الى المحص أي التفتيش مجاز استعارة واضافة قصبات السبق لأدنى ملابسة أي القصبات التي يأخذها من سبق والمضمار أصله موضع تضمر فيه الخيل أي تعد فيه للسباق والمراد به هنا موضع اجرائها وفي الكلام استعارة تمثيلية أو مكنية أو تصريحية والبحث التفتيش والمراد به المناظرة أي نظر كل من الطرفين في دليل صاحبه والمراد بالفرائد المسائل الدقيقة وبغررها احسنها وعلى للتعليل والبحار الافكار العميقة المتعلقة بعلم البيان وعليك باجراء الاستعارات

(قول الشارح) وكثيرا ما كان الخ : يحتمل انه منصوب على الظرف أي في كثير أو زمناً كثيراً ويحتمل انه صفة مصدر محذوف أى مخالجة كثيرة وما زائدة لتوكيد العموم والناصب على كل يخالج وهو اما بمعنى أصل الفعل أى يختلج ويضطرب فان فاعل يجيء كذلك نحو سافر فقلبي فاعل وان اشرح منصوب بنزع الخافض أو عكسه وكذلك إن كان يختلج بمعنى يجذب لكن الاظهر حينئذ ان الشارح فاعل وإما المشاركة في الفعل إقامة للقبول والتأثر مقام الفعل كما نص عليه السعد في حواشي العضد فيكون مجازاً وحينئذ فالمنصوب منهما منصوب لانه مشارك بفتح الراء في الخلج وهو الجذب لان تعلق الفعل به انما هو لاجل المشاركة التي تضمنها لا لكونه مخلوجا لان فاعل موضوع لنسبة المشتق منه وهو الخلج هنا الى احد الامرين متعلقا ذلك الاصل بالاخر كنسبته للاول فليس فيه ما يقتضي المفعولية الا معنى المشاركة فلو قلت شارك زيد عمراً احتجت الى مشاركة اخرى وان شئت قلت ان فاعل موضوع لتعلق مشاركة احد الامرين الاخر في أصل الفعل بذلك الآخر صريحاً فيجيء العكس ضمنا وفي شرح الشافية للرضى زيادة (قول الشارح) أيضاً وكثيرا الخ: عطف على اباحث على نسخة اسقاط كان وعلى صرفت على اثباتها للتناسب مضارعية وماضوية (قول الشارح) المنسوب فيه أي لعدم تحقق نسبته

(قول الشارح) قدوة الانام الخ : فصل هذه النعوت اشارة لكفاية كل منها في بيانه لكماله فيه واشتهاره به ولذا اقدمها على اسمه

(قول الشارح) فراديس الجنان الفردوس الحديقة والفردسة السعة يقال صدر مفردس اذا كان واسعاً فهو مأخوذ منها

(قول الشارح) حاويا أي جامعاً لنكت أي دقائق مسائله وعوائده فوائده العائدة على الناظر فيه

(قول الشارح) محتويا الاحتواء افتعال وهو يجيء للاجتهاد في تحصيل أصل الفعل فمعنى كسب أصاب ومعنى اكتسب اجتهد في تحصيل الاصابة بأن زاول أسبابها فلهذا قال الله تعالى لها ما كسبت أي اجتهدت في الخير أولا فانه —

منطويا على دقائق هى نتائج افكار المتأخرين ، ماثلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز، لائحا عليه مخائل السحر ودلائل الاعجاز * فى كل لفظ منه روض من المنى * وفي كل سطر منه عقد من الدرر * وكان يعوقنى عن ذلك أنى فى زمان أرى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده ، وسدت مصادره وموارده ، وخلت دياره ومراسمه ، وعفت اطلاله ومعالمه ، حتى أشفت شموس الفضل على الافول ، واستوطن الافاضل زوايا الخمول ، يتلهفون من اندراس أطلال العلوم والفضائل

لايضيع وعليها ما اكتسبت أي لاتؤاخذ الا بما اجتهدت في تحصيله و بالغت فيه من المعاصي كذا في رضي الشافية فالمعنى هنا انه مبالغ في الاشتمال على تلك الحقائق والقول بأنه هنا للمطاوعة بعيد من المقام مع أن مجيئه لها قليل كما نص عليه سيبويه ولباب الآراء خالصها

(قول الشارح) منطويا على دقائق الخ : لايخفى حسن الحقائق مع آراء المتقدمين والدقائق مع أفكار المتأخرين والاحتواء مع الاولى كالانطواء مع الثانية فتأمل ثم الظاهر ان قوله محتويا ومنطويا الخ المقصود منه بيان حقيقة غرر الاصول والقواعد والنكت والعوائد والانطوا لازم يتعدى بعلى لاحاجة فيه الى التضمين بخلاف الاحتواء

(قول الشارح) ماثلا أي عادلا والغاية ماانتهي اليه الفعل كظهور الماء بالنسبة للحفر والنهاية جزء الشيء الأخير كالمرة الاخيرة من الحفر فهما متقاربان والمعنى انه ان وقع فيه اطناب أو ايجاز لنكتة لم يبلغ الغاية والنهاية تجافيا عن الملل والخلل لكن خلوه عن الغاية بالمعنى المذكور لايقتضي خلوه عن آخر مراتب الايجاز لانه غير الغاية فلعل تفسير الغاية بذلك بالنظر لذاتها دون ما هنا فتأمل وفي كلام الفاضل عبد الحكيم فى حواشى القطب ان الفرق بين الغاية والنهاية اعتبارى فالغاية تقال للشيء من حيث انه على طرف الفعل والنهاية تقال له من حيث ترتبه عليه

(قول الشارح) مخائل السحر أي علامات السحر وهو العمل الذى يخلق الله عقيبه خارق العادة وقال بعضهم السحر الأخذة لكن في القاموس أن الأخذة الرقية أو خرزة يوخذ بها أي يرقى بها الا أن يريد أن السحر كالأخذة وانما عبر بالمخائل لان المراد ما يوقع في الخيال انه سحر وهو مافيه من العجائب المشبهة لمايخلق عقيب السحر ودلائل الاعجاز الامور الدالة على عجز غير مؤلفه عادة عن الاتيان بمثله ولايخفى حسن المخائل المنبئة عن الضعف مع السحر والدلائل المنبئة عن القوة مع الاعجاز

(قول الشارح) في كل لفظ منه الخ : يعني أن معنى كل لفظ منه في حد ذاته يروق البصائر كما ان الروض يروق الابصار ومعاني الألفاظ مجتمعة كعقد الدرر في حسن الانتظام وحاصله مدح معانيه من حيث الافراد ومن حيث التركيب (قول الشارح) عقد من الدرر العقد القلادة والمعقد كمجلس محله وهو العنق (قول الشارح) وكان يعوقني عطف على كان يختلج (قول الشارح) عطلت اختاره على تعطلت ايذانا بان ذلك لظلم وقع والمشاهد مجامع الناس والمعاهد ما كان يعهد فيها الشيء فهو أخص مما قبله والمصادر والموارد الابواب التي يقع فيها الصدور والورود فشبه العلم بدار خربت سدت أبوابها التي يقع منها الصدور والورود وقدم المصادر لان انسدادها هو السبب في انسداد الموارد وخلت دياره لازم لما قبله والمراد بها المدارس والمراسم ما يتعلق به كدار الكتب والكتابة ونحوهما والاطلال ما بقي من آثار الديار بعد خرابها

ويتأسفون من انعكاس أحوال الاذكياء والافاضل ، وهكذا يذهب الزمان على العبر ، ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر : لكن لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله ، وامتداد أعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله ، واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار ،

أي زال حتى آثاره الضعيفة التي كانت باقية بعد زواله والمعالم الطرق وشموس الفضل كلجين الما أو المراد بالشموس العلماء وبالفضل العلم وعطف الفضائل على العلوم تفسيري كعطف الافاضل على الاذكياء أو المراد بالفضائل الصفات التابعة للعلم كالحلم والزهد وبالافاضل أربابها

(قول الشارح) من انعكاس أحوال الاذكياء شبه أحوالهم أي ما يصدر عنهم بالنور فانه اذا صادفه جسم صقيل صادله انعكس الى ما خرج منه والتلهف الحسرة والحزن على فوات المطلوب والتأسف هم على نزول المكروه فالتلهف على فوات بقا العلوم والفضائل

(قول الشارح) وهكذا يذهب الزمان أي عادته ذلك والعبر بكسر العين جمع عبرة بكسرها أيضاً اسم من الاعتبار وبفتحها جمع عبرة بفتحها أيضاً بمعنى الدمع وفي القاموس أن جمعها عبرات وهذا تضمين بيت من قصيدة رجل من بني أسد يرثي بها أخاه مطلعها أبعدت من نومك الفرار فما * جاوزت حيث انتهى بك القدر يعني انه ترك النوم وفر منه فرارا بعيداً منتهاه حذرا من ان يبيته العدو فما نفعه ذلك الحذر وضبطه بالغين المعجمة بمعنى حد السهم أو النوم القليل يأباه قوله فما جاوزت الخ : الا أن يكون من نومك على الثاني بيانا مقدماً وابعاد القليل كناية عن ابعاد الكل ويحتمل أن من بمعنى في والمعنى أنه أبعد الفرار من قاتله في ذلك النوم فما نجا وأصل البيت الذي هنا هكذا

يذهب الزمان ويفني ال علم فيه ويذهب الأثر

فقول الشارح على العبر بيان لمعنى هكذا والمراد بالعلم بالنسبة للقائل علمه بأحوال أخيه الموجب له التأسف فكأنه تسلية لنفسه أو علم أخيه بمنيته التي كان يحذرها أو بمكارم الاخلاق التي كانت عادته معه وبالاثر متعلق ذلك العلم

(قول الشارح) لكن الخ : لا ينافي ما تقدم إذ لا يلزم منه عدم رغبة الطالبين فى التعلم (قول الشارح) رغبات المحصلين : إما أن يكون من اضافة الكل المجموعي الى مثله فينقسم الآحاد على الآحاد أو المجموعي الى الكل الافرادي ففيه زيادة مبالغة بدعوي ان لكل واحد رغبات كثيرة أو اضافة الافرادي الى المجموعي فكأنهم لاتفاقهم في هذا الامر رغبة كل منهم رغبة جميعهم أما اضافة الافرادي الى الافرادي فلا تستقيم إذ لا يمكن أن يرغب أحد رغبة كل أحد إلا أن يدعي المبالغة أو يراد الاستغراق العرفي أي كل رغبة يمكن أن يسعى بها كل أحد (قول الشارح) على تعلم هذا الكتاب : متعلق بتوفر بتضمين معنى الاجتماع أو بالرغبات وفيه عليهما مجاز ظاهر وامتداد الاعناق الذي هو تطاولها كناية عن كمال الميل أو استعارة مكنية وتخييل أو تمثيلية

(قول الشارح) بجمله وتفاصيله لم يقل بجملته وتفصيله وان كانا أوفق بتحصيله للتنصيص على الاحتياج الى حل المفردات أيضاً إذ يكفي في تفصيل جملته أي مجموعه بيان جمله .

(قول الشارح) توفيق الاهتداء أي خلق قدرة الاهتداء أي الوصول الى ما فيه والاهتداء الوصول الى المطلوب بلا خلاف انما الخلاف في الهداية أي الدلالة الموصلة أو مطلقاً كذا في بعض حواشي التهذيب وفيه نظر إذ الاهتداء مطاوع —

إذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الأستار ، ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال ، من غير أن يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال ، وبعضهم قد تصدوا لسلوك طرائقه من غير دليل ، فأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل ، اختلست من أثناء التحصيل فرصاً ، مع ما أتجرع من الزمان غصصاً ، وطفقت أقتحم موارد السهر غائصاً في لجج الافكار ، وألتقط فرائد الفكر من مطارح الأنظار ، وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان ، وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان ، لا سيما دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة ،

الهداية فيلزم اتحاد المعنى واعلم ان الخير معتبر في مفهوم التوفيق عرفاً فعليك بما مر أول التعليق في بيان صحة التعلق بالمفعول

(قول الشارح) عن وجوه خرائده الاستار شبه المسائل المشكلة بالخرائد في الاستار ثم لك بعد ذلك أن تشبه وجوه الخرائد أي طرق معرفتها بالأشياء المحتجبة تحت الاستار تشبيهاً مضمراً في النفس على سبيل الاستعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية والتعبير بالوجوه عن الطرق ايهام لأن الوجوه تستعمل جمعاً للعضو المخصوص وهو قريب وجمعاً للوجه بمعنى الطريق وهو مع كونه بعيداً المراد وطرق الخرائد بمعنى المسائل إما الالفاظ أو الادلة ولك أن تشبه الخرائد التي أريد منها المسائل على سبيل الاستعارة المصرحة بالصورة الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح والمراد بها الصعوبات مجازاً فإن الترشيح قد يكون باقياً على معناه الحقيقي وقد يكون مجازاً كما هنا فهو ترشيح نظراً لمعناه الاصلي استعارة نظراً للمعنى المقصود ففي لفظ الخرائد على هذا استعارتان مصرحة وفائدتها ان المسائل مستترة إذ الجامع فيها الاستتار ومكنية وفائدتها ان المسائل حسنة إذ الجامع فيها الحسن فعلم ان كلا من الوجهين انما هو بعد الاستعارة المصرحة فلا بد منها حتى يكون ما نحن فيه مثل تركيب المصنف الآتي وما قيل من أن المراد من أنه يحتمل الوجهين الآتيين في الشرح انه يحتمل تشبيه المسائل بالعذراء أو باللؤلؤ فبناء على ان المراد مطلق وجهين لا خصوص الوجهين الآتيين ولا يخفى بعده

(قول الشارح) حقيقة الحال أي حال الكتاب أو مراد المصنف

(قول الشارح) لسلوك طرائقه الطرائق جمع طريقة وهي الشيء الذي فوقه مثله عبر به اشارة الى تعدد طرق المعنى الواحد فيه وفوقية بعضها لبعض لتوقف بعضها على بعض (قول الشارح) من غير دليل لعل المراد به التأمل التام مع مراجعة الفضلاء والكتب وقرائن السياق والسباق

(قول الشارح) فأضلوا كثيراً قصد به موافقة بعض قوله تعالى ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل أي قبل البعثة وأضلوا كثيراً ممن شايعهم على ادعاء التثليث وضلوا عن سواء السبيل بعد البعثة وسواء السبيل وسطه الذي يفضي بسالكه الى مقاصده والاختلاس الأخذ خفية خصه كأنه يخفيه عن حوادث الدهر لئلا تمنعه عند اطلاعها عليه والفرصة الغنيمة والتجرع الشرب شيئاً فشيئاً والغصة ما يتوقف في الحلق وموارد السهر المسائل التي يطلب لها السهر لتحصيل المقصود شبهها بالموارد استعارة تصريحية أو شبه الاشتغال بها بالورود للماء بجامع تحصيل ما يشفي الغليل فسري التشبيه للمكان بأن يشتق من الورود بمعنى الاشتغال بتلك المسائل مورد أي موضع يطلب فيه السهر ثم هناك مكنية بأن شبه تلك الموارد بعقبة يشق —

فقد تناهيت في تصفحها غاية الوسع والطاقة. ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الأبية ، ويسهل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه الخفية ، وأودعته فرائد نفيسة وشحت بها كتب القدماء ، وفوائد شريفة سمحت بها أذهان الاذكياء ، وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ، ولطائف فقر اتخذتها من عين التحقيق ، وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف ، وتجنبت في رد ما أورد عليه مذهب البغي والاعتساف ، وأشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ، ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح ، وأومأت الى مواضع زلت فيها أقدام الآخذين في هذه الصناعة ، وأغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ،

طاوعها والاقتحام تخييل لأنه الدخول في الشيء بمشقة فاجتمعت مكنية وتبعية كما في قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع الآية وقيل الاقتحام الدخول في الشيء بلا روية وهو دليل فرط الشغف والحرص . ومطارح الانظار المواضع التي تطرح فيها الانظار العديدة لدقتها فلشغلها الانظار وأخذها بمجامعها كأنها ألقيت فيها والفكر انتقال النفس من المطالب المجهولة المشعور بها من وجه الى مباديها ومن مباديها اليها لتعرفها بوجه اكمل فهو مجموع الحركتين ثم الانتقال من المبادي يلزمه ترتيبها وقيل ان الفكر هو ذلك الترتيب أما الانتقالان فخارجان عنه ويرادفه النظر في المشهور وقيل هو الانتقال المذكور والنظر هو ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن ذلك الانتقال فانك اذا فتشت حالك في الفكر وجدت انك في تلك الحال تلاحظ الامور المعلومة على ترتيب معين وتنتقل من بعضها الى بعض وح فالمراد الفرائد التي حصلت من الانتقال بواسطة تلك الملاحظات

(قول الشارح) غاية الوسع متعلق بمعنى تناهيت أعني بلغت النهاية أي بلغت بلوغاً بحسب غاية وسعي نهاية تصفحها فما قيل انه جرّد تناهيت عن جزء المعنى وهو النهاية أو صرح به للتأكيد وهم منشاوه جعل النهاية والغاية لشيء واحد (قول الشارح) لشرح هذا الكتاب لم يقل لشرحه اشارة لاحضار المعهود بالصفات السابقة أي المعلوم غاية صعوبته (قول الشارح) صعاب جمع صعب صفة مشبهة أي ثابتات الصعوبة

(قول الشارح) فرائد نفيسة الخ عبر في جانب القدماء بالفرائد وفي جانب الاذكياء بالفوائد لأن شأن الفرائد أن تدخر من قديم وهو حال القدماء وشأن الفوائد الاستحداث وهو هنا لا يستحدث إلا بأذهان الاذكياء وفي سمحت بها أذهان الاذكياء مكنية شبه الذهن بانسان جاء بما يبخل به لعزته واثبات السماحة تخييل

(قول الشارح) وشحت بها كتب القدماء أي جعلت نفسها وشاحاً وهذا اشارة لما أخذه بممارسة الكتب وما بعده اشارة لما أخذه من مراجعة الفضلاء وما بعده لما سنح له بلا نظر وما بعده لما كان بالتفكر والنظر

(قول الشارح) في دفع اعتراضاته أي ما اعترض به على غيره كالشيخ عبد القاهر والسكاكي والزمخشري

(قول الشارح) زلت فيه أقدام الخ شبه الذهن في الاعتماد عليه بالقدم استعارة تصريحية أو الآخذين بمن زلت أقدامهم فهي مكنية أو شبه الخطأ بالزلل واستعار اسمه له واشتق منه زلت بمعنى أخطأت استعارة مصرحة تبعية والاقدام ترشيح على هذا باق على معناه أو مستعار للاذهان فهو ترشيح باعتبار المعنى الاصلي وعلى ما قبله تخييل وزلت عليه وعلى الاول ترشيح بمعناه أو مستعار للخطأ أو تمثيلية وهو ظاهر

ورفضت التأسي بجماعة حظروا تحقيق الواجبات، وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات، وحين فرغت عن تسويد الصحائف، بتلك اللطائف

رماني الدهر بالأرزاء حتى   فؤادي في غشاء من نبال
فصرت اذا أصابتني سهام   تكسرت النصال على النصال

وذلك من توارد الاخبار بتفاقم المصائب في العشائر والاخوان، عند تلاطم أمواج الفتن في بلاد خراسان لا سيما * ديار بها حل الشباب تميمتي   وأول أرض مس جلدي ترابها *
فلقد جرد الدهر على أهاليها سيف العدوان،

(قول الشارح) ورفضت التاسي الرفض صفة الروافض مقابلي أهل السنة ففيه مراعاة النظير بحسب المعنى والباقي ظاهر
(قول الشارح) وما فرضت على نفسي الخ معناه الاصلي نفي الفرض ومعناه التعريضي أي المفهوم من سياق الكلام بدون استعمال اللفظ فيه تحريمه على نفسه كما في قولهم لا أعلم من زيد أي هو الاعلم بقرينة سياق المدح فهو معنى تعريضي أيضاً
(قول الشارح) وحين فرغت لفظ حين مضاف لمصدر فرغت على انه ظرف له فلا يحتاج الى عائد بل هو شاذ ولذا حكم بالندور على قول النابغة الجعدي يخبر عن طول عمره وقد عمر في الجاهلية والاسلام نحو المأتي سنة كما في الاغاني مضت مائة لعام ولدت فيه. وعشر بعد ذاك وحجتان. وقد عمر بعد ذلك الى أن بلغ ما تقدم وكان صحابياً دعا له النبي صلى الله عليه وسلم ومثله في وجوب عدم الاتيان بالضمير أجمع وما تصرف منه في باب التوكيد فانه يجب تجريده من ضمير المؤكد لأنها معارف إما بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية لمعنى الاحاطة فلا تنصرف للعلمية والوزن وقولهم جاء القوم بأجمعهم هو بضم الميم جمع جمع كفلس وأفلس كذا في المغني لكن في الرضي قد يضاف اجمع يعنى مفتوح الميم اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة أما بدونها فلا

(قول الشارح) دار بها حل الشباب تميمتي أي أقمت بها حتى حل أي فك الشباب تميمتي وهي ما يجعل في عنق الصبي لأجل الحفظ الى أن يشب فاذا شب حلت عنه فلما كان الشباب سبباً لحلها أسند الحل اليه على طريق المجاز العقلي
(قول الشارح) وأول أرض مذهب البصريين ان أول افعل ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال جمهورهم على انه من تركيب وول كددن ولم يستعمل هذا التركيب إلا في أول ومتصرفاته فليس أول مشتقاً من شيء مستعمل فلم يستعمل منه فعل ولا اسم وهذا هو الصحيح وقال بعضهم أصله أوأل على وزن افعل من وأل اى نجا لان النجاة فى السبق فقلبت الهمزة واواً وفيه ان وجه قلب الهمزة توالي همزتين ولا توالي مع الواو الساكنة وقال بعضهم أصله أأول من آل أي رجع لان كل شيء يرجع الى أوله فهو افعل بمعنى المفعول كأشهر واحمد وفيه ان قياس الهمزة الثانية الساكنة ابدالها مداً لا قلبها واوا وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فنقلت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب وول فقلبت الواو الاولى همزة قال الرضي وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله بمن يبطلان كونه فوعلا أي لقضاء ذلك بزيادة الهمزة على خلاف ما اقتضاه ذلك الاصل وهذا المصراع تضمين لقوله. أحب بلاد الله ما بين صارة الى قفوان أن يسح سحابها. بلاد بها نيطت على تمائمي وأول الخ: وقوله أحب بلاد الله أي أحوالها وان يسح بدل منه (قول الشارح) فلقد جرد الخ تعليل لقوله

وأباد من كان فيها من السكان ، ولم يدع من أوطانها إلا دمنة لم تكلم من أمّ أو في ، ولم يبق من حزبها إلا قوم ببلدح عجفي ، كأن لم يكن بين الحجون الى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر ، فطرحت الأوراق في زوايا الهجران ، ونسجت عليها عناكب النسيان ، وضربت بيني وبينها حجاباً مستوراً ، وجعلتها كأن لم تكن شيئاً مذكوراً والى الله تعالى المشتكى من دهر اذا أساء أصر على اسائته ، وان احسن ندم عليه من ساعته ، ثم ألجأني فرط الملال، وضيق البال ، الى أن تلفظني أرض الى أرض ، وتجرني من رفع الى خفض ، حتى أنخت بمحروسة هرات ، حماها الله تعالى عن الآفات :

لا سيما الخ (قول الشارح) على أهاليها أهالي جمع أهل على غير قياس وقياسه أن يكون جمع اهلاة كأراطي جمع ارطاة بأن تحذف تاء التأنيث في الجمع تخفيفاً وتقلب المدة قبلها ياء وأما جمع أهل القياسي فأهلون لانه في الاصل اسم دخله معنى الوصف وتدخله التاء فيقال .أهلة قال وأهلة ودقد تبرئت ودهم . وأبليتهم في الحمد جهدي. ونائلي أي وجماعة مستأهلة للود ويجمع على أهلات قال . فهم أهلات حول قيس بن عاصم . اذا أدلجوا بالليل يدعون كوثراً .وقد تسكن الهاء أيضاً اعتدادا بالوصف العارض كذا في الرضى على الشافية والكافية وقال بعضهم الاهالي جمع اهلة على خلاف القياس فكأنها جمع اهلات وسيف العدوان اضافة مشبه به لمشبه أو مسبب لسبب

(قول الشارح) إلا دمنة الخ : في كلامه استعارة تمثيلية والفقرة تلميح لقول زهير أمن أم أوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم بضم الميم وفتح الثاء المثلثة ورواه بعضهم بالسين المهملة اسم موضع أيضاً فكانه قال بالارض الغليظة المنسوبة للدراج فالمتثلم وكان الفا للترتيب في الموضعين

(قول الشارح) ببلدح اسم موضع وعجفى مهاذيل صفة قوم وهو من أمثالهم في التحزن على الاقارب أصله رجل من فزارة يلقب بنعامة كان سابع سبعة اخوة يرعون ابلا لهم بمكان يقال له بلدح فاغار عليهم قوم من أشجع قتلوا منهم ستة وابقوا هذا الرجل ثم نزلوا فنحروا جزوراً وقالوا ما اطيب يومنا واخصبه فقال نعامة تحزنا على اخوته لكن ببلدح قوم عجفي يريد اخوته

(قول الشارح) فطرحت الخ : اى نسيت ما كتبت نسيان شيء ملقي في زاوية بيت مظلم نسج عليه العناكب تشبيها لها في الهجران وعدم الالتفات اليها

(قول الشارح) كأن لم تكن الخ : السمر الحديث ليلا والكلام على التشبيه التمثيلي والبيت لعمرو بن حارث الجرهمي قاله تحزنا بعد ما نفى مع عشيرته من مكة الى اليمن كما اشار اليه بقوله

وكنا ولاة البيت من بعد نابت ... نطوف بذاك البيت والخير ظاهر

فاخرجنا منها المليك بقدره ... كذلك بالانسان تجرى المقادر

بلى نحن كنا اهلها فابادنا ... صروف الليالى والجدود العواثر

ونابت بالنون قيل انه ابن سيدنا اسماعيل عليه السلام والقدر بفتح القاف وسكون الدال هنا ماقدره الله تعالى والابادة الاهلاك والجدود جمع الجد بالكسر وتشديد الدال اي البخت والطالع والعواثر من العثور بمعنى السقوط

فقتح الله تعالى منها عيني على جنة النعيم ، بلدة طيبة ومقام كريم ،

لقد جمعت فيها المحاسن كلها　　وأحسنها الايمان واليمن والأمن

فشاهدت أن قد سطعت أنوار العلم والهداية ، وخمدت نيران الجهل والغواية ، وظل ظل الملك ممدوداً ، ولواء الشرع بالعز معقوداً ، وعاد عود الاسلام الى روائه ، وآض روض الفضل الى مائه ، ونظم شمل الخلائق بعد الشتات ، ووصل حبلهم عقيب البتات ، واستظل الانام بظل العدل والاحسان ، وارتبعوا فى رياض الأمن والأمان ، كل ذلك بميامن دولة سلطان الاسلام ، ظل الله تعالى على الانام ، مالك رقاب الامم ، خليفة الله فى العالم ، حامى بلاد أهل الايمان ، ماحى آثار الكفر والطغيان ، ناصر الشريعة القويمة ، سالك الطريقة المستقيمة ، باسط مهاد العدل والانصاف ، هادم أساس الجور والاعتساف ، والى لواء الولاية فى الآفاق ، مالك سرير الخلافة بالاستحقاق ، المجتهد في نصب سرادق الأمن والأمان ، الممتثل لنص إن الله يأمر بالعدل والاحسان ، الخالص طويته فى اعلاء كلمة الله ،

(قول الشارح) ففتح الله منها عيني الخ : كلمة من تجريدية وهى من الابتدائية ويحتمل انها بمعنى في والكلام على التجريد أيضاً كما في قوله تعالى لهم فيها دار الخلد ويحتمل أن المراد من جهتها ولا تجريد بل شبهها بجنة النعيم ولزوم الجمع بين الطرفين حيث ابدل منها بلدة أو عطفها عليها بيانا لها مدفوع بما دفع به الجمع في زيد أسد

(قول الشارح) بلدة طيبة عطف بيان لجنة النعيم ان لم يشترط فى عطف البيان الموافقة فى التعريف والتنكير كما اختاره الرضى بناء على أن النكرة قد تفيد مالا تفيده المعرفة كما في قولك مررت بزيد رجل عاقل وخالفه في ذلك جميع النحاة لكن لابد من التوافق في الافراد والتذكير وأما قول الزمخشري إن مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فمخالف للاجماع لعدم التوافق المتقدم واعتذار صاحب المغني عنه بأن مراده انه بدل عبر عنه بالبيان لتآخيهما في كثير من الاحكام لايصح لنصهم على أن المبدل منه اذا تعدد ولم يف البدل بالعدة تعين قطعه فيخرج عن البدلية واعلم أن مذهب البصريين ومن وافقهم وجوب تعريف عطف البيان مطلقا أي سواء كان المبين معرفة أو نكرة أما الكوفيون فيرون ان عطف البيان في الجوامد كالنعت فى المشتقات فيكون فى المعارف والنكرات وعليه جرى الزمخشري في قوله تعالى من ماء صديد وقوله تعالى كفارة طعام مساكين نص عليه في المغني (قول الشارح) ومقام كريم صفة مشبهة من كرم اللازم وليس رحيم منها لقولهم رحيم فلانا

(قول الشارح) وعاد عود الاسلام المراد به ما يعرف به الاسلام واحكامه وهو العلم أو ما به تنفذ احكام الاسلام وهو العدل

(قول الشارح) وآض روض الفضل أي الروض الذي ثماره الفضل ولعل المراد به العلم أو العلماء والظاهر أن يقال عاد الماء الى روض الفضل ففيه قلب اشارة الى أنه صار في غاية الاستغناء حتى كأن المحتاج هو الماء

(قول الشارح) وارتبعوا في رياض الامن أي اخذوا ربيعهم أي منزلهم ويروى بتاءين أي أكلوا ماشاؤا قال النابغة —

الصادق نيته في احياء سنة رسول الله ،

خليفة ملك الآفاق سطوته — والحق كان مداه أية سلكا
يحوم حول ذراه العالمون كما — ترى الحجيج ببيت الله معتركا
يحيي نسيم رضى منه الزمان وكم — مكافح بلظى من سخطه هلكا
أطار صاعقة من نصله فبها — الى السماك لواالشرع قد سمكا
وصادف الرشد منها كل متسف — قد كان في ظلمات الغي منهمكا
فالدين صار قرير العين مبتسما — والملك أقبل بالاقبال ممتسكا
علا فاصبح بدعوه الورى ملكا — وربما فتحوا عيناً غدا ملكا

تحملني ذنب امريء وتركته — كذي العر يكوي غيره وهو راتع

والعر بضم العين داء يصيب البعير فلا يبرأ منه الا اذا جيء ببعير آخر فيكوى والمعنى أن المخاطب حمل الشاعر ذنبا لم يفعله وترك فاعله وقال الجوهري تكوى الصحاح لئلا تعديها المراض والأ من صفة الشخص والأمان كانه مبالغة فيه بميامن جمع يمن بمعنى البركة والدولة ما يتداوله الناس وهو هنا التسلط على الغير بتنفيذ الاحكام وظل الله الاضافة للتشريف لأن الله جعله رحمة يتسارع اليه كما يتسارع الى الظل وقاية من حر الشمس والولاية بالكسر اسم لما توليت به كالسلطنة هنا

(قول الشارح) في إحياء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام فى الاحياء ظاهر والرسول من انزل عليه كتاب أوامر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب أو انزل عليه جبريل وأمره بالتبليغ لما كان قبله كسيدنا اسماعيل فانه كان رسولا لقوله تعالى وكان رسولا نبياً ولم يكن صاحب شريعة متجددة ولا كتاب وانما كان معه صحف سيدنا ابراهيم والنبي أعم وقد يراد بالرسول الاعم كما في حديث أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله بان يراد القدر المشترك وهو المرسل من عند الله لغيره أو لنفسه

(قول الشارح) خليفة ملك الخ : الخليفة كل من خلف غيره ثم نقل وجعل اسما لشيء مخصوص وهو من خلف غيره في الملك قال الرضى في لفظ الذبيحة انما قلنا انها انتقلت الى الاسمية لانها ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويعد له من النعم فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الصفات الى حيز الاسماء والدليل عليه ان نحو الذبيحة ليست بمعنى اسم المفعول لان حقيقته هو ما وقع عليه الفعل وأما مالم يقع ويقع بعد عليه فالظاهر ان اسم المفعول فيه مجاز واذا كان التاء للنقل كان اللفظ معها صالحا للمذكر والمؤنث اه قال عبد الحكيم في لفظ كافية إن اعتبرت زيادة التاء حين النقل فهي إما للمبالغة في كفايته أو لنقل من الوصفية الى الاسمية وإن اعتبرت سابقة عليه فهي لتأنيث الموصوف وحينئذ فلعل المراد بان التاء للنقل هنا أن أصل خليفة فعيل بمعنى فاعل وهو خليف نقل من المعنى الأول الى المعنى الثاني وأدخل فيه التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية كما قالوه في لفظ الحقيقة وقد جا خليف في قوله

ان من القوم موجوداً خليفته — وما خليف ابى موسى بموجود

وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله تعالى معز الحق والدنيا والدين ، غياث الاسلام ومغيث المسلمين ، ابو الحسين محمد كرت لازالت اقطار الارض مشرقة بأنوار معدلته ، وأغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته ، فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام ، وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام ،

وجمعه الجاري على الاصل خلائف ككريمة وكرائم ويجمع ايضاً على خلفاء قال الرضى قالوا وانما جا خلفاء في جمع خليفة لانه وإن كان فيه التاء الا انه للمذكر فهو بمعنى المجرد ككريم وكرما فكانهم جمعوا خليفاً على خلفاء واعلم ان فعيلا الوصف بمعنى فاعل تلحقه التاء للمؤنث اجرى على موصوفه اولا حملا على الفعل لتضمنه لحدثه بخلاف فعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث ان اجرى على موصوفه والاوجب التاء دفعاً للالتباس وذلك لبعده عن معنى الفعل وقد يحمل ما بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء ان أجرى على موصوفه نحو ملحفة جديد قال الرضى ومما لا يلحقه التاء غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث فعول بمعنى فاعل وقد تلحقه كما قالوا عدوة الله وأما فعول بمعنى مفعول فيستوى فيه أيضاً المذكر والمؤنث كالركوب والجزور لكن كثيراً ما يلحقه التاء علامة للنقل للاسمية لا للتأنيث فيكون بعد الحاق التا أيضاً صالحاً للمذكر والمؤنث اه وظاهر كلامه في فعول بل صريح أمثلته ان ذلك حكمه وان لم يجر على موصوفه ولعل ذلك لوضعه للمبالغة دون معنى الفعل (قول الشارح) معتركا ضميره عائد للحجيج بتأويل الجمع وقيـــل انه صيغة نسب كتا مر ولابن لا يشترط فيه المطابقة لكنهم انما صرحوا بعدم وجوب مطابقته تأنيثاً وتذكيراً فقط كما قال الجاربردى انه محمول على اسم الفاعل لا فرق بينه وبينه الا أنه لا يؤنث ان كان بمعنى ذي كذا على أن هذا الباب سماعى ولم يسمع مفتعل بهذا المعنى انما المسموع منفعل كمنفطر بل قال بعضهم ان ما هو بمعنى النسبة إما على فعال مبالغة فاعل أو فاعل فقط وبه يعلم أن فعيل لم يجيء للنسب أيضاً كما يوخذ من رضى الشافية فــا قيل ان الحجيج صيغة نسب ومعتركا حال منه فلا تشترط فيه المطابقة ليس بشيء بقي ان هذا البنا يجيء للاجتهاد في تحصيل أصل الفعل فمعناه ترى الحجيج مجتهداً في تحصيل العراك ففيه مبالغة (قول الشارح) وكم مكافح كم خبرية معناها الحكم بحصول ما بعدها واستكثاره والاول خبر والثاني انشاء نبه عليه السيد في حواشي الرضى (قول الشارح) أطار الخ : شبه سخطه بالرعد الشديد والظاهر انه تجريد فالسيف هو الصاعقة في الواقع (قول الشارح) علا من العلاء وهو الشرف كما قال وباع بنيـه بعضهم بخشارة وبعت لذبيان العلاء بمالك

الخشارة بخاء وشين الشيء الرديء وذبيـان اسم قوم الممدوح (قول الشارح) وربما فتحوا الخ : في الرضى ريث مصدر بمعنى البطء أقاموه مقام الزمان المضاف فاصل توقف ريث اخرج اليك توقف ريث خروجي أي مدة أن يبطىء خروجي حتى يدخل في الوجود

(قول الشارح) والدنيا تأنيث الأدنى والجمع دنى أصله دنو كمرر تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وحذفت للساكنين وقيل حذفت الواو لالتقاء الساكنين أي بعد حذف ضمتها استثقالا لكنه لا يطرد حالة النصب إلا أن يحمل على الرفع

(قول الشارح)غياث الاسلام أصله غواث في المصادر الاغاثة فرياد خواستن وفرياد رسيدن ومعنى فرياد اغاثة وخواستن الطلب ومعنى رسيدن التوصل

(قول الشارح)على الانهدام الانهدام ويران شدن ومعنى ويران خراب وشدن حصول وقوله فقرات كناية عن اظهار زوال الحزن والحزن انما يكون على الواقع فقوله تعالى اني ليحزنني الحزن فيه في المستقبل على الواقع فيه وهو دليل للبصريين —

وأمطر على العالمين سحائب الافضال والانعام ، وخص من بينهم العالمين بمزيد الإشبال والاكرام ،

أقامت فى الرقاب له الايادى   هى الاطواق والناس الحمام

فقرأت الحمد لله الذى أذهب عنا الحزن ، ووسمت بنسيان الاحبة والوطن ، وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا ، وبعين عنايته ملحوظا محفوظا، فشد ذلك عضدى وهز من عطفى ثم هدانى الله سبحانه سواء الطريق ، وافاض عليّ سجال التوفيق ، حتى رجعت الى ما جمعت ، وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه ، واستنهضت الرجل والخيل فى تنقيحه وتهذيبه ، واضفت اليه ما سمح به فى اثناء ذلك الفكر الفاتر ، وسنح بعون الله تعالى للنظر القاصر ، فجاء بحمد الله تعالى كنزاً مدفونا من جواهر الفوائد ، وبحراً مشحونا بنفائس الفرائد ، فجملته تحفة لحضرته العلية . وخدمة لسدته السنية ، لازالت ملجأ لطوائف الانام . وملاذا لهم من حوادث الايام ، وحصنا حصيناً للاسلام ، بالنبي وآله عليه وعليهم السلام . والمرجو من خلانى :

في قولهم إن لام الابتدا لاتخلص المضارع للحال بل هي لمجرد التوكيد فيصح عندهم دخولها على المضارع مع سوف خلافا للكوفيين المانعين بنا على ان اللام تخلصه للحال

(قول الشارح) هداني الله سبحانه سواء الطريق الهداية موضوعة للقدر المشترك بين الدلالة الموصلة الى المطلوب والدلالة على مايوصل اليه والمعنى الأول مستلزم للوصول بخلاف الثانى وانما قلنا بوضعها للقدر المشترك لانها مستعملة فى كل منهما والقول بكونها موضوعة لاحدهما بخصوصه يوجب الاشتراك أو الحقيقة والمجاز والاصل ينفيهما وقد نقل الجوهري ان الهداية تتعدى بنفسها في لغة الحجاز و بالحرف في غيرها فيقال في لغة الحجاز هديته الطريق وفي غيره هديته الى الطريق ومعناه ان الهداية بأي معنى أخذت تتعدى بنفسها في لغة الحجاز و بالي في غيرها فبطلت الضابطة التي ذكرها الشيخ فى شرح الكشاف من ان المعنى يتبدل بتعدد الاستعمال لأن أهل الحجاز يستعملونها في كلا المعنيين عند تعديتها بنفسها وغيرهم كذلك عند تعديتها بالحرف وقد اغتر بعضهم بها فقال الهداية في لغة الحجاز مطلقاً بمعنى الايصال وفي لغة غيرهم بمعنى الاراءة إلا أن يعتذر عن الشارح بأن هذا الفرق الذي ذكره بحسب الاستعمال دون الوضع كما يؤخذ من قوله بتعدد الاستعمال ومما يؤيد انه بحسب الاستعمال فقط ان الافعال في وضعها من حيث المادة تابعة لوضع المصادر وفي وضع المصدر لا يلاحظ صلات الافعال فيجوز أن يكون اللفظ الموضوع لمعنى كلي شائعاً استعماله في فرد باعتبار التعدية بحرف الجر وفي فرد منه باعتبار الحذف وتعديته بنفسه على ان هذا الفرق الذي ذكره الشارح فى شرح الكشاف من ان معنى المتعدي بنفسه الدلالة الموصلة و بالحرف الدلالة على ما يوصل منتقض بما بينه الفنري هنا وبهذا ظهر أيضاً ان ماقاله الشارح في شرح المقاصد من ان القول بأنها الدلالة الموصلة مما اخترعه بعض المعتزلة أي لا أصل له في وضع اللغة وان استعملوه في محاوراتهم على سبيل المجاز لا دليل عليه فتأمل وسبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء أي أسبح سبحانا حذف الفعل ابانة لقصد الدوام والثبات بحذف ما هو موضوع للحدث صرح به الشيخ الرضى وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول وحذفه واجب قياساً لان حق المفعول أن يتصل به الفعل فلما أضيف اليه المصدر قبح اظهار الفعل فهو مصدر من المجرد يستعمل بمعنى المزيد كما في أنبت الله نباتاً ويجوز أن يكون مصدر سبح في الارض وفي الماء اذا ذهب فيهما وابعد أي ابعد من السوء —

وخلص اخواني ، أن يشيعوني بصالح الدعاء ، ويشكروا لي ما عانيت في هذا التأليف من الكد والعناء ، والى الله تعالى اتضرع في أن ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون ، وعن طريق العناد ناكبون ، وغرضهم تحصيل الحق المبين ، لا تصوير الباطل بصورة اليقين ، وهذا لعمري موصوف عزيز المرام ، قليل الوجود في هذه الايام ، فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد ، وفشى الجدال والحسد بين العباد ،

ابعاداً أو من ادراك العقول واحاطتها وقيل معناه السرعة والخفة في الطاعة ولا يجوز أن يكون من سبح كمنع أو سبح تسبيحاً بمعنى قال سبحن الله للزوم الدور كذا في عبد الحكيم على المواقف ونقل الفنري أنه علم للتسبيح مصدر سبحه بمعنى نزهه من سبح اذا ذهب وبعد لانك أبعدت من سبحته عما نزهته أو من السبح بمعنى الفراغ من الشغل كأنك جعلته فارغاً عنه اه وانما قال مصدر سبحه الخ لأن التسبيح في اللغة مطلق التبعيد وسبحان علم للتبعيد المخصوص وهو تبعيد الله عن السوء وقوله من سبح يعني ان التسبيح منقول من سبح بني على التفعيل للتعدية وقوله لأنك أبعدت الخ بيان للمناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه قال البيضاوي وابن الحاجب هو علم للتسبيح ما لم يضف وإلا كان اسم جنس قال بعض محققي النحاة وعليه فهذا مما التزم فيه المخالفة بين وضعه واستعماله كغير العلم من المعارف على رأي الاقدمين القائلين بأن غيره موضوع لمعنى كلي بشرط استعماله في جزئي وقال الدماميني هو علم ولو أضيف لأنها للبيان كخاتم طيء والمبطلة للعلمية انما هي المعرفة والمخصصة ويرد عليه ان هذا ليس موضعاً لان يقال فيه اضافة بيان لكون الثاني ليس عين الاول ولا اخص منه لا مطلقاً ولا من وجه ثم قال الفنري وانتصابه دائماً بفعل مضمر اه وهو على رأي القاضي وابن الحاجب ظاهر ويكون جعله علماً بحسب أصل الوضع دون الاستعمال إذ لم يستعمل في اللغة الفصحى غير مضاف وعلى رأي الدماميني يكون هذا حكاية لحاله قبل نقله للعلمية ثم أبقى عليها بعد النقل هذا واعلم ان الاولى حذف قول الفنري مصدر سبحه الخ لانه لو كان مدلوله مدلول المصدر لما كان علماً بل مصدراً وانما مدلوله الماهية مع التعين الذهني. في الاشباه للسيوطي السبحان اسم للتسبيح الصادر عن المسبح لا للفظ التسبيح بل المعبر عنه بهذه الحروف اه قال الرضي ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافاً فلا يكون علماً واذا قطع فقد جاء منوناً كما في قوله. سبحانه ثم سبحانا نعوذ به. وباللام كقوله. سبحانك اللهم ذا السبحان. وما قالوا من أنه يدل على علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر فيمكن أن يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وأبقى المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعني التجرد عن التنوين كقوله. خالط من سلمى خياشيم وفا. وسواء إما بمعنى مستو أو استواء فاضافته الى السبيل اضافة صفة الى موصوف مع المبالغة في الثاني

(قول الشارح) اخواني جمع أخ ويقال في جمعه أخون أيضاً

(قول الشارح) يشكروا لي ماعانيت ماعانيت بدل من ضمير المتكلم إذ الشكر انما يتعلق بالنعمة وما عاناه نعمة باعتبار ما ترتب عليه وعلى مثل هذا يحمل قول الشارح في قول القائل سأشكر عمراً البيت ان أيدي مفعول ثان بمعنى انه توجه اليه العامل ثانياً والاول توطئة وفي بعض النسخ بما عانيت أي بمقابلة ما عانيت وعليه المفعول محذوف

(قول الشارح) وهذا لعمري الخ هذه اللام للابتدا دخلت للتوكيد فالمقصود من الكلام التوكيد لا القسم إذ لا قسم لغير الله بغير الله أما الله سبحانه فيقسم بما شاء

(قول الشارح) اللدد والعناد اللدد شدة الخصومة والألد الخصام شديده وليس اسم تفضيل على ما في البيضاوي بدليل—

ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل، فحسبي ما أرجو من الثواب الجزيل في الآجل، وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب : قال المصنف

(بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) . افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى ،

(قال العلامة عبد الحكيم بسم الله الرحمن الرحيم افتتح كتابه الخ) . أي كتابه المقدر في الذهن ان كانت الخطبة ابتدائية أو المحقق ان كانت الحاقية، والافتتاح التصدير ومعنى افتتاح الكتاب بالحمد بعد التيمن بالتسمية أى بعد الافتتاح بها . ذكر الحمد عقيب التسمية بلا فصل مقدما على ما سواهما .

جمعه على ألدّ ومجيء مؤنثه لدابل هو صفة واضافته من اضافة الصفة الى فاعلها كحسن الوجه على الاسناد المجازي لأن الالد المخاصم كجد جده ويجوز أن يحمل على الظرفية التقديرية أي شديد في الخصومة وفي حواشي القاضي زيادة

(قول الشارح) وما توفيقي إلا بالله أي كوني موفقاً ليس إلا بخلق الله أو ليس التوفيق وهو خلق قدرة الطاعة إلا بالله أي منه والله سبحانه وتعالى أعلم

(قول الشارح) افتتح كتابه في تفسير القاضي الكتاب مصدر سمي به المفعول للمبالغة أو فعال بني للمفعول قال المحشي أي اسم أو صفة بمعنى المكتوب قال القاضي ثم عبر به عن المنظوم عبارة قبل أن يكتب لانه مما يكتب قال المحشي أي الكتاب اسم للمنظوم كتابة وقد يعبر عن المنظوم عبارة قبل ان يكتب بالكتاب

(قول المحشي) أي كتابه المقدر في الذهن الخ يعني انه ان كانت الخطبة ابتدائية فليس المبتدأ بها منظوماً كتابة حقيقة حتى يطلق عليه الكتاب فلابد أن يكون اطلاق الكتاب عليه لتقدير انه منظوم كتابة اطلاقاً مجازياً لانه مما ينظم كتابة فهو كتاب مقدر اي منوي أن يكون كتاباً أما ان كانت الخطبة الحاقية فالمفتتح كتاب حقيقة لانه منظوم كتابة حقيقة فهو كتاب محقق وهذا سواء قلنا ان النقش الكتابي نظم للالفاظ الذهنية أو الخارجية فما قيل ان معناه انه ان كانت الخطبة ابتدائية كان كتاباً مقدراً لان الالفاظ الذهنية التي هي مسمى الكتاب لم تكن موجودة في ذهن المصنف وان كانت متأخرة فالكتاب الذى هو الالفاظ الذهنية موجودة حقيقة في ذهنه فالمراد المحقق في الذهن لا في الخارج إذ الكتاب اسم للالفاظ الذهنية لا الخارجية كما هو الراجح بعيد عن المقصود بمراحل وكذا ما قيل انه على الاول يكون الكتاب عبارة عن المعاني وعلى الثاني يكون عبارة عن النقوش مع ان المختار انه عبارة عن الالفاظ فالاولى أن يحمل على مجاز الاول على الاول وعلى المجاز باعتبار ما كان على الثاني ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ القائمة بالمصنف لما عرفت انه على كل منهما عبارة عن المنظوم كتابة إلا انه على الثانى عبارة عن المنظوم حقيقة وعلى الاول تقديراً وعبارة العصام الكتاب اسم للعبارات المكتوبة بين الدفتين فتدبر

(قول المحشي) والافتتاح التصدير التصدير جعل الشيء صدراً أي جعله قبل غيره سواء كان جزءاً مما جعل صدراً له أو خارجاً عنه وأخذ المحشي هذا المعنى من نسبة الافتتاح اليهما كما سيأتي له وصرح به القاضي البيضاوي واعلم ان ههنا مواضع ثلاثة افادة كلام الشارح جزئية شيء منهما من الكتاب ومعنى الباء في بسملة المصنف ومعناها في الحديثين وتكلم على ذلك على الترتيب

(قول المحشي) ذكر الحمد عقيب التسمية يفيد أن الجار والمجرور في قوله بحمد الله وقوله باء البسملة واقع موقع المفعول به فالباء صلة افتتح ليست للملابسة ولا الاستعانة في كلام الشارح كما نص عليه المحشي في مثله من حاشية الخيالي اما باء البسملة بالنسبة—

وهذا الكلام لادلالة له على جزئية شيء منهما، ولاعلى عدمها، على ما وهم، وزاد لفظ التيمن اشارة الى أن الافتتاح بالتسمية، للتيمن والتبرك ،سواء قلنا ان الباء للملابسة . كما هو مختار صاحب الكشاف والشارح رح.

كلام المصنف فنيها الاحتمالات فليتأمل قوله أيضاً ذكر الحمد الخ الذكر بعض معنى التصدير وتمامه يؤخذ من قوله مقدماً لها ثم الذكر إما على وجه الكتابة أو العبارة على ما مر وقوله عقيب التسمية اخذه من الافتتاح بها بعد التسمية إذ لو ذكر غير الحمد عقيب التسمية لم يصدق انه افتتح الكتاب بعد التسمية بالحمد وقوله بلافصل تفسير له هذا ان جعل عقيب مبالغة في العقبية فان جعل بمعنى بعد كان بلا فصل محتاجاً له لبيان معنى الافتتاح أيضاً

(قول المحشي) وهذا الكلام لا دلالة له الخ لان حاصل معناه انه قدمها على غيرها من أجزاء الكتاب فيحتمل ان من في قولنامن أجزاء الكتاب بيانية فلا يكونان منه ويحتمل ان تكون تبعيضية فيكونان منه

(قول المحشي) ولا على عدمها أي بناء على عدم نسبة الشارح الافتتاح للبسملة فيدل على انها ليست بجزء ووجه عدم الدلالة ان الافتتاح منسوب اليهما جميعاً بمعني التصدير فلا يقتضي شيئاً من الامرين وانما زاد لفظ التيمن اشارة لما ذكره المحشي

(قول المحشي) على ما وهم الواهم الخطابي حيث قال افتتاح الشيء بالشيء يستلزم أن يكون الثاني جزءاً من الشيء والبسملة لما كانت خارجةعنه لم يقع الافتتاح بها ولعل مستنده في الخروج عدم نسبة الشارح الافتتاح اليها وقد علمت رده وما قيل الظاهر ان قوله بحمد الله ان كان ظرفاً مستقراً حالاً من فاعل افتتح فالدلالة على عدم جزئية كل من التسمية والحمد ظاهرة وان كان ظرفاً لغواً صلة لافتتح فالدلالة على جزئية الحمد دون التسمية واضحة إذ المفتتح به جزء من المفتتح اه كلام باطل بشقيه أما الاول فلا يخلو أن يكون البـاء للاستعانة أو الملابسة وعلى الاول يتعين أن لا يكون شيء منهما جزءاً على ما سيأتي وعلى الثـاني إن أريد الملابسة الحقيقية فلا بد أن يكون الحمد جزءا وان أريد الملابسة بمعني التبرك فلا حاجة الى جعل أحدهما جزءاً وسيأتي بيان ذلك وأما الثاني فلان اللغوية لاتدل على الجزئية الا اذا كان معنى ابتدأت الكتاب بكذا جعلته مبدأ له وعليه كلامه في حاشية الكافية بخلاف ما اذا كان معناه قدمته كما هو مراده هنا فانه لا يقتضي الجزئية ولذا قال المحشي في حاشية القاضي انه لابد من حمل الباء في الحديثين على انه صلة بدأ ليعم الامور الآتية كالدخول والخروج ومعنى الابتدا التقديم اذ الحمل على الاستعانة والملابسة يقتضي ان لها ابتداء وانتهاء وليس كذلك

(قول المحشي) وزاد لفظ التيمن أي لم يقتصر على قوله بعد التسمية مع انه المناسب للمقابلة في قوله بحمد الله

(قول المحشي) للتيمن علة للافتتاح والتيمن في مدلول المتعلق نحو اوافي هنا وليس المراد أن المتعلق يقدر من مادة التيمن على ما وهم فقيل ان المتعلق انما يقدر من مادة المشروع فيه

(قول المحشي) سواء قلنا ان الباء الخ هذه الاحتمالات في كلام المصنف في نفسه و بعضها وهو الملابسة إن بنى على انها الحقيقية يتعين عليه أن يكون الحمد جزءاً لكن كلام الشارح لايدل على انه مراد المصنف فلا ينافي قوله فيما سبق وهذا الكلام الخ :

(قول المحشي) كما هو مختار صاحب الكشاف حيث قال وهذا أعرب وأحسن ووجهه بان الملابسة اكثر استعمالا من الاستعانة و بأن التبرك باسمه تأدب بخلاف جعله آلة وفيه انه لم يجعل آلة حقيقة و بان المشركين كانوا يبتدؤن بأسماء آلهتهم على —

أو للاستعانة . كما هومختار القاضي . أو صلة للفعل المقدر كما ذهب اليه البعض فان الملابسة والاستعانة انما هو بتركاتها . والافتتاح بهالاجل البركة . الا أن في الاستعانةزيادة وهو الاشارةالى أن المشروع فيه لايتم بدونهاوالاستعانة ليست حقيقية . حتى توهم عدم كون ذكره تعالى مقصوداً بالذات . وكذا الحال فى قوله بحمد الله وفي حديثى الابتداء وليس في كلامالشارح رح اشارة الى خصوصية شيء من الاحتمالات نعم فى نسبة الافتتاح اليهما معالبعدية اشارةالى أنه لا منافاة بينهما لان المراد التصدير على ما سوى التسمية والحمد .

وجهالتبرك فينبغي أن يردعليهمفيذلك وفيه أن الاستعانة تفيد ذلك المعنى مع شيء زائد كما سيأتي و بانهاتفيد ملابسةجميع أجزاء الفعل وفيه انه انما يتم لو قدر ابتديء أما لوقدر اقرأ فهي تساوي الملابسة في ذلكالمعنى مع افادة الامرالزائد و بانه معنى مكشوف يفهمه كل أحد بخلاف الاستعانة وفيه أن الابتذال من دلائل المرجوحية

(قول المحشي) أوللاستعانة الخ:أي من حيث ان الفعل لايتم ولا يعتد به شرعا مالم يصدر باسمه فليس آلة حقيقة حتى يلزم ترك تعظيماسمه تعالى بل شبهبه من حيث توقف كمال الفعل شرعا والاعتداد به عليهو بهيظهرأنهلايلزم الاستعانة أن لايكون المستعان به جزءا لان ذلك في الآلة الحقيقية وسيأتى جواب آخر وانما اختار القاضي هذا لما سيأتي من قوله الا أن فى الاستعانة الخ :

(قول المحشي) أو صلة للفعل المقدر الخ : اختاره المحشى في حواشي القاضي لما تقدم نقله عنه وانما كان زيادة لفظ التيمن اشارة لذلك على كل قول لاطلاق الشارح كلام المصنف المفيد احتماله لكل واحد مع التيمن فما قيل ان اختيار الشارح لفظ التيمن لايخلو عن الاشارة لكون الباء للملابسة ليس بشيء بقى أن الشارح قال في حواشي التلويح المتعلق الحقيقي فى بسم الله متروك أعنى ملتبساً ومتبركا وما قيل ان متعلق البا ابتديء ليس معناه ان الجار والمجرور ظرف لغو واقع موقع المفعول به للابتداء بل المراد به أنه ظرف مستقر واقع موقع الحال والعامل فيهما ابتدى اه ووجه ذلك بأن المقصود التبرك فى تصنيف الكتاب كله باسم الله لا مجرد أوله اه فقولهم ملتبساً ومتبركا بيان لمعنى بسم الله باعتبار قيامه مقام ملتبساً ومتبركا لكن كلام المحشى لا يميل اليه تأمل

(قول المحشى) والافتتاح بها لاجل البركة راجع لجعلها صلة

(قول المحشي) إلا ان في الاستعانة الخ دفع لما يتوهم من استواء الثلاثة وترجيح لمختار القاضى

(قول المحشي) ليست حقيقية لان الاسم ليس آلة حقيقة بل شبه بها من حيث توقف كمال الفعل شرعاً والاعتداد به عليه

(قول المحشي) حتى توهم أي توقع في الوهم أي الذهن وليس المراد حقيقة الوهم فان الاستعانة الحقيقية يلزمهاذلك لان باء الاستعانة هي الداخلة على الآلة وهي ليست مقصودة لذاتها وأما الجواب بأن للآلة جهتين فلا يدفع الايهام وما قيل ان المجاز أضعف من الحقيقة فيفيد ان الاسم الشريف لم يقو قوة الآلة ففيه ان المشبه لا يلزم أن يكون أضعف من المشبه به بل ذلك انما يكون اذالم يرد بانمقدار قوةالمشبه فيوجه الشبه أما اذا أريد ذلك فلا بدأن يكون مساوياً كما سيأتي في البيان وكذا ما قيل ان الايهام ما زال باقياً لان قرينة التجوز تدفعه

(قول المحشى) وكذا الحال في قولهبحمد الله الخ يعنيانه لايدل علىجعل الحمد أو البسملة جزءا ولا على عدمه—

فلا تعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة ليبدأ. وأما على تقدير جعله للملابسة أو الاستعانة فلا توهم للتعارض فانه يمكن تلبس الابتداء والاستعانة فيه بطريق التيمن بأمور كثيرة

لان المراد ذكر الحمد أو التسمية مقدما له على ما سواه فالباء في الحديثين للتعدية سواء كانت الباء للاستعانة أو الملابسة أو التعدية فى عبارة البادىء فى بعض النسخ في حديثى الابتداء بالتثنية والاولى في حديث بلا تثنية وقصر الكلام عليه لمناسبة ما الكلام فيه وهو قول الشارح بحمد الله وفي نسخة وفي حديثي الابتدا ولا معنى لها اذ مقتضى أن الباء فى بحمد الله تحتمل غير التعدية وهو مناف لحله الاول وليس فى كلام الشارح اشارة الخ رد على الفنري حيث قال ان في قوله بعد التيمن اشارة الى أن باء بسم الله للملابسة

(قول المحشي) فلا تعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة لبيداء وجه توهم التعارض عليه ان البدء والابتداء معناه حينئذ التصدير ومعنى بدأت الكتاب بكذا جعلته في أوله بناء على ان الجار والجرور واقع موقع المفعول به ولا يتصور جعل كل من الامرين أولا له فاقيل المراد من أمر ذي بال في حديثى الابتدا انما هو ما عدا البسملة والحمد له فلا يتوهم التعارض قطعاً سواء جعلت الباء صلة للابتداء أو للملابسة أو الاستعانة وهم منشؤه عدم التأمل ووجه نفي التعارض الذي أشار له المحشي هو أن يحمل الابتدا في الحديثين على التصدير وهو تقديم الشيء على ما سواه لا ان يجعل أوله وهذا أمر ممتد يمكن الابتدا بهذا المعنى بامور متعددة من التسمية والتحميد وغيرهما وهذا المعنى يتحقق في ضمن الابتدا الحقيقى وفي ضمن الابتدا الاضافي وعلم من هذا مع ما تقدم ان الابتدا الحقيقي والاضافي يتحققان فيما كان الشيء جزءاً لما ابتدىء به أولا اذ لا مدخل للجزئية والخروج في شيء من ذلك فتأمل بقى انه كان المناسب تأخير قوله لان المراد التصدير بعد قوله إن جعل الباء صلة ليبدأ لأن تقديمه يوهم أن معناه التصدير حتى على احتمالى الملابسة والاستعانة وليس كذلك فان معناه عليهما الشروع فقوله إن جعل الباء صلة راجع لقوله المراد التصدير

(قول المحشي) واما على تقدير جعله للملابسة أو الاستعانة الخ: فالابتدا في كليهما محمول على الحقيقي لان الامر هو المبدوء فلا يتأتى التأويل السابق على كون الباء صلة والمعنى على الملابسة كل أمر ذي بال لم يبدأ ملتبساً باسم الله وحمده يكون أجذم أو أقطع أي لو بدىء ذلك الامر ولا يكون ذلك الشخص أو ذلك الامر ملتبساً حين الابتداء بهما يكون أجذم أو أقطع ثم ان أريد الملابسة الحقيقية أعنى الملاصقة والاتصال فلا بد من كون الحمد جزءاً من الكتاب والملاصقة والاتصال عام يشمل الملاصقة بالشيء على وجه الجزئية بأن يكون ذلك الشيء جزءاً لذلك الامر ويشمل الملاصقة بأن يذكر الشيء قبل ذلك الامر بدون تخلل زمان متوسط بينهما فيكون آن الابتدا آن تلبس المبتدى بهما اما التلبس بالتحميد فظاهر لان آن الابتدا بعينه آن التلبس بالتحميد لان ابتدا الامر بعينه ابتدا التحميد لكونه جزءاً منه وأما بالتسمية فلكونها مذكورة قبله بلا توسط زمان وان أريد الملابسة بمعنى التبرك بهما كما هو المقصود فلا حاجة الى جعل أحدهما جزءاً كما لا يخفى ويكون على الاستعانة ان كل أمر ذي بال لم يبدأ ذلك الامر باستعانة التسمية والتحميد يكون أجذم أو اقطع ولا يلزم أن لا يكون شيء من الحمد والتسمية جزءاً من المبتدا بنا على انه لا يجوز أن يستعان في الشيء بجزئه لان جزء الشيء لا يكون آلة له لئلا يلزم تقدم الجزء الاول على نفسه لان ذلك انما هو في الاستعانه الحقيقية لا التى بمعنى التبرك ولئن سلم ذلك فلا مانع منه ومن ادعى الجزئية فعليه البيان واعلم أنه لا تلازم بين كون الابتداء حقيقياً أي غير ممتد وعدم امتداد زمن التبرك والاستعانة بل هما —

٥

أداء، لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها والحمد هو،

اذ التيمن ليس مختصاً بحال التلفظ بل باق الى آخر الكتاب (قوله أداء). جعله علة للافتتاح نظراً الى كونه نصب عين المصنف رح حيث قال على ما أهم وإلا ففي الافتتاح المذكور اقتداء باسلوب الكتاب المجيد وامتثال لحديثي الابتداء وعمل بما شاع بين العلماء (قوله لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه الخ). ان كانت ما موصوفة، أو موصولة للعهد أو للجنس فكلمة من في مما يجب بيانية والثانية مبينة لما يجب ان أريد بالشكر مطلقه وتبعيضية ان أريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل الجوارح وان كانت للاستغراق فمن الأولى تبعيضية والثانية مبينة لشيء لا لما يجب.

بقيان الى آخر الكتاب مع ذهاب آن الابتدا اذ ليست الملابسة والاستعانة بهما الا على وجه التبرك بذكرهما وهو باق من أول المشروع فيه الى آخره ولو كان التبرك والاستعانة في آن التلفظ فقط يلزم أن لا يكون الامر الذي شرع فيه متصلا بذكر التسمية ملتبساً أو مستعانا بهما لعدم وجود التسمية وقت الشروع في ذلك الامر

(قول المحشي) اذ التيمن ليس مختصاً الخ: بخلاف الابتدا على الاحتمال الاول فانه خاص بكون الشيء أولا فجيء التعارض

(قول المحشي) جعله علة للافتتاح أي جعله علة للافتتاح المذكور وهو ذكر الحمد عقيب التسمية بلا فصل مقدماً لها على ما سواهما نظراً الى كون اداء الشكر نصب عين المصنف فلما كان اداء الشكر نصب عينه وهو يحصل بالاتيان بالحمد مطلقاً سواء كان بعد التيمن بالتسمية أولا علله الشارح بالاداء اقتصاراً على ماهو الأهم لوجوب الشكر أما الافتتاح بالتسمية وتعقيبها بالتحميد أي ذكر الحمد بقيد كونه عقيبها فلا يتجه ذلك وانما يتجه الاقتداء أو الامتثال للحديثين والعمل بما شاع وفيه اشارة لرد قول الفاضل الهروي معنى افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله انه افتتح بعد التيمن بالتسمية بالحمد ولم يورد بعده شيئاً آخر أداء الخ: فقوله والاففي الحمد المذكور أي المقيد بكونه بعد البسملة لان ذلك هو اسلوب الكتاب والمحقق للامتثال للحديثين والعمل بالاجماع على انه اذا ذكر الحمد بعد التسمية كما يدل عليه كلام الشارح في التلويح فما قيل ان كلامه يوهم ان كلا من الامور الثلاثة علة للافتتاح بالحمد فقط وهم وكذا ما قيل انه يفيد ان المصنف غير ملاحظ للامتثال وهو بعيد فالاولى أن يقال انه ترك التعليل بغير هذه العلة لشهرته واقتصر على ما يخص ماهنا واعلم أن قول المحشي إن فيه امتثالا للحديثين مع قول الشارح بحمد الله دون الحمد لله اشارة الى أن الامتثال لحديث الحمد يحصل اذا قيل احمد الله مثلا فالمراد بالحمد لله في الحديث مايعم ما يؤدي مؤداه والا لما كان القائل أحمد الله ونحوه مبتدأً بالحمد وهو خلاف المقرر عند الكل

(قول المحشي) ان كانت ما الخ: حاصل الصور العقلية أن ما اما موصولة أو موصوفة للعهد أو للجنس أو للاستغراق ومن في الموضعين بيانية أو تبعيضية أو الاولى بيانية والثانية تبعيضية او عكسه والمراد بالشكر اما مطلقه او الفرد الكامل فهي ثمانية واربعون الا ان كونها موصولة او موصوفة لايختلف بها الحال فتعود الى اربعة وعشرين وكلام المحشي مبني على ان الواجب هو مطلق الشكر الذي يتحقق باللساني وغيره ثم لك ان تقول ان من الثانية اما بيان لما او لشيء فتبلغ ثمانية واربعين لكن المحشي تركه في لاول وان كان بعض صوره صحيحاً لانه خلاف المألوف مع عدم الحاجة اليه فتأمل

(قول المحشي) او موصولة للعهد اي العهد الذهني اذ هو المحتاج للبيان لانه في المعنى كالنكرة كما سيأتي دون المعهود

الثناء باللسان على الجميل ،

إذ لا ابهام فيه ولأنه لا يصح بيان العام بالخاص ، وانما كان في الافتتاح المذكور أداء لحق شيء من شكر النعمة التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها لأنه في حالة افتتاح الكتاب ، تكون النعمة التي أثرها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف رح وحق شكر كل نعمة أن يؤدي حال حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه فاتضح العلية واندفع الشكوك التي أوردعليها الناظرون من غير حاجة الى كلمات ذكروها، وظهر فائدة توصيف النعمة بالتي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها (قوله الثناء باللسان) ذكر اللسان ، للتنصيص بالمورد ، ولأنه قد يطلق الثناء ،

بين المتكلم أوالمخاطب او الحاضر وقوله للعهد او للجنس راجع للموصولة او الموصوفة فالمراد بالعهد ان يراد امر غير معين في نفسه معهود بعهدية الجنس و بالجنس ان يراد جنس ما يجب وبالاستغراق ان يراد جميع افراد ما يجب وهو حقيقة المعهود بالصلة دون الاول فان عهديته انما هي بواسطة هذا ثم ان المبنى على الاول أداء لحق الواجب المعهود وهو مطلق شكر النعماء وهو ظاهر وعلى الثاني اداء لحق جنس ما يجب عليه وهو مطلق الشكر ولاشك أن جنس المطلق يتحقق في الفرد الذي أتى به وهو اللساني لان جنس مطلق الشكر هو الفعل المنبئ عن التعظيم وهو موجود فيه وزيادة كونه لسانيا لاتضر والامر على الثالث ظاهر ولبعض هنا كلام لايلتفت اليه وقوله بيانية أي مبينة لشيء وقوله ان اريد بالشكر مطلقه أي ما يتحقق بأحد الثلاثة أو اثنين منها أو كلها

(قول المحشي) اذ لا ابهام فيه لتعينه بعمومه وقوله ولانه لايصح بيان العام بالخاص أورد بعضهم عليه انه على احتمال الاستغراق يكون شيء أيضاً عاما لايصح بيانه بالخاص واجاب بانه انتفى عمومه بجعل من الاولى على هـذا الاحتمال تبعيضية والأولى ترك مثل هذا الكلام لان لفظ شيء ليس بعام لانه نكرة في سياق الاثبات اوجعله بيانا لنكتة جعلها تبعيضية

(قول المحشي) وانما كان في الافتتاح المذكور الخ : اشارة الى دفع ما قيل ان اداء الشكر يحصل ولو في الاثناء ودفع جوابه بانه قصد مع اداء الشكر ربط النعم الحاضرة بالشكر في الحال أما دفع السؤال فظاهر واما الجواب فلانه لا أثر الربط في كلام الشارح مع اقتضائه ان اداء حق الشكر وحده غير كاف على انه لم يبين في هذا الجواب اداء حق الشكر الذي هو المقصود بالتعليل بل المبين اداء الشكر فقط

(قول المحشي) تكون النعمة التى اثرها هذا التأليف حاضرة أي لاحضار الاثر لها بدلالته عليها وتلك النعمة هي الاقدار على التأليف برفع الموانع وتهيئة الاسباب التى منها احضار القواعد المحتاج اليها في ذهنه عند قصد التأليف واعطاء الملكة التي بها يقتدر على ذلك فما قيل ان الحاضر في ذهنه وقت التأليف هو المنعم به وهو نفس المختصر الفاظ ومعاني دون الاقدار فالحمد انما هو على تلك النعم ليس بشيء على انه مخالف لما سيأتي للشارح من حمل مافيها النعم على المصدرية تدبر

(قول المحشي) وظهر فائدة توصيف النعمة بالتي الى اخره ففائدته الاشارة الى وجه حضور تلك النعمة في ذهنه حال افتتاح الكتاب وهو حضور اثرها وحينئذ يكون حق اداء شكرها أن يؤدي حال الافتتاح

(قول المحشي) للتنصيص بالمورد أي ليظهر التعميم بعد في مقابلته والتفريع بقوله فمورد الخ : ظهورا تاما

(قول المحشي) ولانه قد يطلق الثناء الخ : أي اطلاقا مجازيا كما في حاشيته على القاضي نقل عن الشارح في حاشيته على هذا الكتاب ان ذكره لدفع توهم صرف الثناء الى ما يعم اللسان وغيره ولو مجازاً ومثله يسمى ببيان التقرير وفيه ان

سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل والشكر فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكراً باللسان أو اعتقاداً ،

بمعنى يشمل غير فعل اللسان والجميل صفة للفعل المحذوف ، ويتبادر منه الاختياري كما صرح به الشارح رح في شرح الكشاف ويدل عليه استعمال الكتاب المجيد . وحمده تعالى على صفاته الذاتية بتنزيلها منزلة الاختيارية أو على ان المراد بالفعل الاختياري ، المنسوب الى الفاعل المختار سواء كان مختاراً فيه أو لا (قوله سواء تعلق بالفضائل الخ) ، تصريح بمتعلقه وإلا فالتعريف تصوير لماهية المحدود لا بيان لعمومه ، وسواء اسم بمعنى الاستواء مرفوع على الخبرية للفعل المذكور بعده ، لأنه مجرد عن النسبة والزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة ،

الالفاظ محمولة على المعاني المتبادرة خصوصاً في مقام التعريفات كما قاله المحشي في حواشي التفسير

(قول المحشي) بمعنى يشمل الخ وهو اظهار صفة الكمال كما فى حاشية القاضي قال الشريف فى حاشية المطالع نقلا عن بعض المحققين ان ذلك هو حقيقة الحمد فالقول المخصوص ليس حمدا لخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها والاظهار بالفعل أقوى لان الافعال التي هي آثار السخاوة تدل عليها دلالة عقلية قطعية ومنه ثناء الله على نفسه باظهاره صفات كماله حين بسط بساط الوجود على الممكنات فلعله لهذا قوى ارادة هذا المعنى في الحمد والتنافر صرح باللسان اشارة لرده لكنه يحوج لتكلف في قول المحشي ولانه قد يطلق الثناء الخ أي اطلاقا توهم منه بعضهم الحقيقة تدبر

(قول المحشي) ويتبادر منه الاختياري كما صرح به الشارح أي يتبادر من الفعل في تعريف الحمد بالثناء الاختيارى لان الثناء لايقع غالباً الا على فعل اختياري لانه الذي يدل على الكمال دون ماليس بالاختيار

(قول المحشي) بتنزيلها منزلة الاختياري أي في استقلال مبدإها وكفايته فيها أو باعتبار ترتب الآثار الاختيارية عليها ولو بغير المسببية فدخل نحو الحياة وصفات السلوب .

(قول المحشي) المنسوب الى الفاعل المختار أي من حيث فعله بان يكون له مدخل في الفعل وجميع صفات الله الذاتية كذلك فخرج حسن زيد فانه وان نسب الى فاعل مختار لادخل له في الفعل لكن المحشي في حاشية القاضي ذكر هذا بعد ما بين التنزيل بما بيناه قبل ولا شك أن قولنا أي من حيث فعله داخل في قولنا قبل أو باعتبار ترتب الاثار ولذا قال عليه بعضهم ان هذا مبني على ان الحمد والمدح اخوان وسيأتي عن المحشي ان الحمد الذاتي ما لا يلاحظ فيه خصوصية صفة لاما يكون الذات البحت مستحقاً له فان الاستحقاق انما هو على الجميل فما قيل انه يبقى الكلام في الحمد على ذاته تعالى فان دخلت بهذا الجواب الاخير دخلت ذات زيد أيضاً ليس على ما ينبغي لان الحمد الذاتي لم يخرج عن ملاحظة الصفات

(قول المحشي) تصريح بمتعلقه أي المقصود به بيان المتعلق صريحاً وان كفى فيه الاطلاق والمراد التصريح بتفصيله وإلا فالتصريح به حصل بقوله على الجميل

(قول المحشي) وسواء اسم بمعنى الاستواء أي اسم بمعنى المصدر وصف به كما يوصف بالمصدر ولما كان بمعنى المصدر ترك تثنيته

(قول المحشي) لانه مجرد الخ لما حكم بأن تعلق الخ مرتفع المحل على الابتداء مع تقدم الخبر عليه توجه عليه أسئلة —

لأن أم المتصلة لا تستعمل بدونهـا وربما جردتا عن الاستفهام وأريد مجرد التسوية ولذا صارت الجملة خبرية . فكأنه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواءٌ أي سيان وما قاله الرضى ان سواء في مثله خبر مبتدإ محذوف تقديره الامران سواء ثم بين الامرين بقوله أقمت أم قعدت ، كما في قوله تعالى « اصبروا أولا تصبروا سواء عليكم » أي الأمران سواء ، والجملة جزاء للجملة التي بعده ، لتضمنها معنى الشرط . وافادة همزة الاستفهام معنى إن لاشتراكهما في الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق بالفضائل أو الفواضل فالامران سيان

الاول ان الفعل كيف وقع مسنداً الثاني ان ما ذكر يبطل تصدر الاستفهام الثالث ان الهمزة وأم موضوعتان لاحد الامرين وما يسند اليه سواء يجب أن يكون متعدداً فأجاب عن الاول بقوله لانه مجرّد عن النسبة والزمان أى أريد به الحدث تجوزاً بذكر لفظ الكل وارادة الجزء وعن السؤالين الباقيين بقوله وهما مجردتان الخ يعني انهما لما كانتا موضوعتين للاستفهام عن أحد المستويين في علم المستفهم جردتا عن الاستفهام المذكور و بقيتا مستعملتين لمجرد الاستواء مجازاً تأكيداً له فكأنه قيل سواء سواء تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل والتأكيد مطلوب في المقام دفعاً لما يتوهم من ان الحمد لا يكون إلا على ما تعدي أثره ولذا صرح بالمتعلق وقدم الفضائل أيضاً وحينئذ صح وقوعها مسنداً اليه لسواء وزال المانعان المذكوران من الصدارة وكونهما لاحد الامرين كذا حققه المحشي في حواشي القاضي وأصله في الرضى حيث قال عند النحاة قولك أقمت أم قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الآخر بواو العطف أي سواء عليّ قيامك وقعودك قال أبو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين فى تأويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول أقمت أم قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاماً عن المستويين أقيمت همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك

(قول المحشي) فكأنه قيل الخ بيان لأصل المعني وإلا فحقيقته أن يكرر سواء كما في حاشية القاضي

(قول المحشي) لأن أم المتصلة لا تستعمل بدونهـا ليلي أم أحد المستويين والآخر الهمزة ليكون أم مع الهمزة بتأويل أي والمفردان بعدهما بتأويل المضاف اليه لأي نحو أزيد عندك أم عمرو أي أيهما عندك ولكونها بمعنى أي وأي يستفهم به عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد سميت متصلة

(قول المحشي) كما في قوله تعالى اصبروا الخ أي في مجرد الحذف لا في البيان أيضاً

(قول المحشي) والجملة جزاء أي دالة عليه كما في حواشيه على الجامي بناء على مذهب البصريين أو هي جزاء بناء على مذهب الكوفيين لكن الذي في الرضى هو الأول

(قول المحشي) لتضمنها معنى الشرط أي معنى فعل الشرط قال الرضي لا شك في تضمين الفعل بعد سواء معنى الشرط ألا ترى الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك إلا لتضمن معنى الشرط ولذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعد سواء نحو سواء على أقوم أم تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال أدل على ارادة معنى الشرط فيه ومعنى الشرط هو كونه معلقاً عليه الآخر فما قيل ان المراد بمعنى الشرط أداة الشرط وقوله وافادة الخ بيان لتضمن معنى الشرط وهم

(قول المحشي) وافادة همزة الاستفهام معنى ان الى آخره أي لأن إن تستعمل في الأمر المفروض وقوعه المجهول

ومحبة بالجنان أو عمـلا وخدمة بالاركان ، فورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما فى الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف ، بالعلم والشجاعة ، وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان فى مقابلة الاحسان ،

فتكلف كما لا يخفى والفواضل المزايا المتعدية ، بمعنى ان النسبة الى الغير مأخوذة في مفهومها كالانعام والفضائل المزايا الغير المتعدية كالعلم والقدرة (قوله ومحبة الخ ، اشارة الى ان مجرد اعتقاد الاتصاف بصفة الكمال ليس شكراً ما لم تنضم اليه المحبة وميل القلب الى تعظيمه كاعتقاد الكفار الذين كانوا يعاندون النبي صلى الله عليه وسلم وانما تركوا في المشهور التصريح بها لانهم أرادوا من الاعتقاد التصديق والاذعان وهو يستلزم المحبة (قوله وخدمة) لأن العمل بطريق الاعانة أو الترحم أو الاجرة لا يكون شكراً (قوله فمورد) فرع على التعريفين بيان موردهما ومتعلقهما ثم فرع عليه النسبة بينهما فلا استدراك نعم انه يكفي أحدهما (قوله بالعلم والشجاعة) ،

في الأغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها فجردت عن معنى الاستفهام واستعيرت للشرط وكذا أم جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى أو مجازاً لأنها مثلها فى افادة أحد الشيئين ولا دخل لها في افادة معنى ان و بتقرير هذا الموضع على هذا الوجه تعلم ما في كلام الفنري وغيره هنا

(قول المحشي) فتكلف لكنه مؤيد بلزوم الفعل بعد الهمزة لأنه لازم للشرط وقول ابن سينا

سيان عندي ان برّوا وان فجروا إذ ليس يجري على أمثالهم قلم وان لم يكن الاستشهاد بمثله مرضياً لانه ليس بعربي

(قول المحشي) بمعنى ان النسبة الخ دفع لما أورد على كلا التعريفين من أن الاثر يتعدى في كل والصفة لا تنتقل في كل

(قول المحشي) اشارة الى أن مجرد الاعتقاد الخ يعني انه أتى بالمحبة على وجه يفيد الجزئية مبالغة في اشتراطها وان الاعتقاد المجرد عنها كالعدم لانه تصور مجرد والمراد هنا التصديق وهو أن ينسب اليه الجميل بالاختيار كما أشار له بعطف الميل على المحبة والحاصل ان المراد بالاعتقاد هنا التصديق وهو أن تنسب باختيارك الشيء لآخر في نفس الأمر كما بينه المحشي في حواشي القطب فأشير بعطف المحبة لذلك لا مجرد أن يحصل في الذهن كون الشيء منسوباً اليه الوقوع في نفس الأمر لأن هذا ليس تصديقاً بل نوع من التصور يقال له المعرفة قال الله تعالى يعرفونه الآية لكنه لما أطلق عليه الاعتقاد احترز عنه وبهذا تعلم رد ما قاله الفنري ان الشكر هو الاعتقاد لا مجرد المحبة ولا مجموعهما وما قاله أيضاً من أن قصد التعظيم لا بد منه والتعريف خال عنه إذ الفعل الاختياري الدال على التعظيم شأنه أن يكون مدلوله مقصوداً واعلم انه لا يكون كل واحد من الذكر اللساني والاعتقاد والعمل شكراً إلا اذا لم يخالفه الآخران كما نص عليه المحشي في حواشي القاضي كما انه لا يكون الذكر اللساني حمداً إلا كذلك كما في حاشية السيد المطالع فالاعتقاد والعمل لا يكون كل منهما حمداً أصلاً بل عدم مخالفتهما شرط لتحققه ويكون كل منهما شكراً أي يطلق على كل منهما لفظ الشكر بشرط موافقة الآخرين بأن يلاحظ ان المسمى بالشكر الاعتقاد فقط بشرط موافقة اللسان والعمل أو العمل فقط بشرط موافقة اللسان والاعتقاد كما ان اطلاقه على اللسان كذلك والمراد بالموافقة عدم المخالفة فعلم ان اشتراط موافقة الآخرين لا يقتضي ان مدلول—

والله اسم ، للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ،

أي بسبب العلم والشجاعة أي من حيث العلم والشجاعة (قوله والله اسم) لا صفة ، على ما ذهب اليه البعض من أنه في الاصل صفة ، صار علماً بالغلبة وتفصيله في التفسير (قوله للذات) أورد المعرف باللام اشارة الى انه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علماً ثم ذكر من صفاته ،

لفظ الشكر هو مجموع الثلاثة على ما وهم فقيل ان كلمة أو بمعنى الواو على انه لا يصح مع قوله سواء ثم ان المراد بالاعتقاد هنا ما يعم الحالة الشبيهة به لنصهم على ان مدائح الشعراء لا تصديق ولا اعتقاد فيها بل تصوير وتخييل تدبر

(قول المحشي) أي من حيث العلم والشجاعة أشار به الى ان الباء في قوله بالعلم والشجاعة سببية لا صلة للوصف حتى يرد ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فيكون العلم والشجاعة محموداً به لا محموداً عليه فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه الصورة وحاصل الجواب ان الباء سببية وكل منهما محمود عليه فيتحقق عدم صدق الشكر في هذه المادة ويحتمل ان قوله من حيث العلم الخ بيان للمحمود عليه يعني ان الحمد بالعلم والشجاعة وقع لاجلهما فيكون المحمود به اسناد العلم والشجاعة له والمحمود عليه اتصافه بهما فلا فرق إلا بحسب الحكاية والمحكي وعلى كل يندفع الاشكال تدبر ثم ان كلاً من العلم والشجاعة فعل اختياري باعتبار تحصيله او أثره واعلم ان بين الحمد العرفي والشكر كذلك عموماً مطلقاً لان المنعم في تعريف الحمد العرفي لم يقيد بكونه منعماً على الحامد أو غيره بخلاف الشكر العرفي إذ قد اعتبر فيه منعم مخصوص هو الله سبحانه ونعم واصلة منه الى عبده الشاكر وأيضاً فعل القلب أو اللسان وحده مثلاً يكون حمداً وليس بشكر أصلا إذ قد اعتبر فيه شمول الآلات وأيضاً الشكر بهذا المعنى لا يتعلق بغيره تعالى بخلاف الحمد وما يقال من ان النسبة بالعموم المطلق بين العرفيين انما تصح بحسب الوجود دون الحمل الذى كلامنا فيه لأن الحمد كصرف القلب مثلا فيما خلق لأجله جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لامتيازه في الوجود عن سائر أجزائه فغلط من باب اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه فان ما ليس محمولا على ذلك الصرف هو ما صدق عليه الحمل أعني صرف القلب وحده لا مفهومه المذكور وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما لا يقال صرف الجميع أفعال متعددة فلا يصدق عليه انه فعل واحد لأ نا نقول هو فعل واحد تعدد متعلقه كما يقال صدر عن زيد فعل واحد هو ضرب القوم وتحقيقه ان المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كبدن واحد والاعتبارية كعسكر واحد وصرف الجميع من قبيل الثاني هذا والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه و بين الشكرين عموم مطلق وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوى و بين الحمد العرفي والشكر اللغوى أيضاً اذا قيدت النعمة في اللغوى بوصولها للشاكر وإلا كانا متحدين ولا يخفى ان النسبة الثالثة من هذه الاربع انما هي بحسب الوجود كذا ذكره السيد في حاشية المطالع

(قول المحشي) على ماذهب اليه البعض كالبيضاوي وقوله صفة أي من أله يأله بفتح العين فيهما بمعنى عبد فهو فعال بمعنى مفعول وقيل غير ذلك

(قول المحشي) صار علما بالغلبة بان استعمل بادخال لام العهد عليه في ذاته تعالى لكونه أولى من يوله أي يعبد حتى صار مختصاً به فلفظ الله قبل الادغام وبعده مختص بذاته تعالى لا يطلق على غيره أصلا الا انه قبل الادغام من الاعلام الغالبة وبعده من الاعلام الخاصة هذا ما اختاره المحشي تبعاً للفاضل اليمني والرضي مخالفا للشارح والسيد ووجهه —

ولذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما ، مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف

ما هو مختص به لفظاً ومعنى اشارة الى طريق احضاره، والى اشتهاره بهذين الوصفين في ضمن ذلك الاسم كحاتم بالجود (قوله ولذا لم يقل) ، أي لكونه اسما للذات المعينة من غير اعتبار صفة معه لم يقل للرازق أو الخالق أو غيرهما من الاسماء الدالة على الصفة ، حتى المتصف بجميع صفات الكمال (قوله مما يوهم اختصاص) ،

قبل الادغام الى تقارن الغلبة وهي بدل عن العلمية الوضعية ومثلها الاضافة كابن عباس ثم قال المحشى فما ذكره العلامة التفتازاني من أن الاله اسم لمفهوم كلي هو المعبود بحق والله علم لذاته تعالى وما ذكره السيد السند من ان الاله قبل حذف الهمزة وبعده علم لذاته تعالى الا انه قبل الحذف قد يطلق على غيره تعالى وبعده لا يطلق على غيره أصلا مما لا يظهر وجهه ولا يوافق ما نقلت من كلام الثقاة

(قول المحشى) ما هو مختص به لفظا أي ذكر من صفاته مما لفظه مختص به لا يستعمل في غيره وكذلك معناه واذا اختص به كذلك صح أن يكون طريقاً لاحضاره بخلاف ما اذا لم يختص به كذلك فانه لا يصلح طريقاً لاحضاره مع التعين للاشتراك فيه

(قول المحشى) واشتهاره الخ : فهو بيان لتمام المدلول بحسب الشهرة ولا مدخل له في علة الحمد

(قول المحشى) أي لكونه اسما للذات المعينة أى المقتضى أن لا يكون الحمد في مقابلة وصف مختص اتى به ولم يقل للرازق والخالق بدله

(قول المحشى) حتى المتصف عطف على الاسما أو غيرها وانما غيابه لانه الذى يتوهم منه ان الاستحقاق ليس لوصف دون وصف لشموله جميع الاوصاف فما قيل ان الايهام فيه أشد لانه لا يتبادر عدم الاختصاص فيه الا بعد التأمل وهم لان ذلك انما هو بعد فهم ان هذه صفة واحدة لا جميع الصفات وليس الكلام الا فيه فانه وان تبادر منه الاختصاص الا أنه اختصاص بجميع الصفات تأمل

(قول الشارح) مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف يفيد أن المختص بوصف دون وصف هو الاستحقاق وذلك لان تعريف المسند اليه يفيد قصره على المسند واللام تفيد الاستحقاق وهو معلق بأمر خاص فيرجع له الاختصاص فاذا قيل الحمد للخالق كان المعنى الحمد مختص ثبوت استحقاقه بالله لكونه خالقا وتحقيقه أن معنى الجملة ان الحمد لا يتجاوز الثبوت لله على وجه الاستحقاق لكونه خالقاً لشيء آخر واذا لم يتجاوزه الثبوت له على وجه الاستحقاق لكونه رازقا مثلا افاد اختصاص استحقاقه الحمد بكونه خالقاً وهو المطلوب ولله در الشارح حيث قال استحقاقه بالضمير هذا والله اعلم مراد الفاضل المحشي وهو منه رحمه الله توطئة لبحثه الشريف الاتي آخر الكتابة على قوله وبهذا يظهر حيث قال بقى ههنا بحث شريف وهو أن قوله على ان صاحب الكشاف الخ انما يتجه لو كان المراد بقوله الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به حقيق تفسيرا للاختصاص به الخ فمعنى قول الشارح على هذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما مما يوهم اختصاص ثبوت الاستحقاق بوصف دون آخر أى مما يوقع في الوهم اختصاص ثبوت الاستحقاق بوصف دون آخر لان الاختصاص مفاد بال والاستحقاق مفاد باللام وهو جهة الاختصاص فيرجع الاختصاص الى ثبوته فاذا علل ذلك بوصف كان المفاد اختصاص ثبوت الاستحقاق

بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات ، تنبيهاً على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد

لان اللام للاستحقاق فاذا قيل الحمد لله يفيد استحقاق الذات له واذا علق بصفة أفاد استحقاق الذات الموصوفة بتلك الصفة له والاختصاص أفاده تعريف الحمد وانما قال يوهم لكون اختصاص استحقاق جنس الحمد بوصف دون وصف ، حكما باطلا في نفسه ، لا لان تعليق الحكم بالوصف يدل على العلية لا على الاختصاص لانه مستفاد من تعريف المسند اليه (قوله بل انما تعرض) ، اضراب عن قوله لم يقل (قوله تنبيهاً على تحقق الاستحقاقين) فالذاتي مستفاد من اللام والوصفي من قوله على ما أنعم ، حيث جعله محموداً عليه صريحاً والاستحقاق الذاتي ، ما لا يلاحظ معه خصوصية صفة حتى الجميع لا ما يكون الذات ، البحت مستحقاً له ، فان استحقاق الحمد ليس إلا على الجميل ، سمي ذاتياً لملاحظة الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة ،

بهذا الوصف فليتأمل ليندفع تحير الناظرين ويعلم ان قولهم في حل هذه الجملة الحمد مستحق لله أو مختص به تقريب للمسافة وإلا فحقيقته الحمد ثابت لله على جهة الاستحقاق أو الاختصاص وإلا لكان فيه تكرار أو تجريد للام عن معناها

(قول المحشي) لأن اللام للاستحقاق فاذا قيل الخ رد على الفنري القائل بأن هذا المعنى مستفاد من الذوق وحاصل الرد انه مستفاد من الوضع لا الذوق

(قول المحشي) حكما باطلا في نفسه لأنه مخالف للواقع إذ ليس استحقاق جنس الحمد مختصاً في الواقع بوصف دون آخر يعني واذا كان باطلا في نفسه كان الدليل على تأويل التركيب بأنه اقتصر على ما هو الأهم عنده موجوداً فكان موهماً فقط

(قول المحشي) لا لأن تعليق الحكم الخ رد على السمرقندي القائل ذلك وقوله لا على الاختصاص لجواز تعدد العلل

(قول المحشي) اضراب عن قوله لم يقل أي انتقالي وهو رد على الفنري القائل انه اضراب عن مقدر أي اضراب ابطالي كما يفيده كلامه بأنه لا حاجة اليه مع صحة الكلام بدونه على انك ان تأملت ما قدره الفنري من السؤال وجدته مختلا وما قيل من أنه اضراب انتقالي للترقي من دفع الايهام الى بيان نكتة أخرى ففيه أن الترقي لا يكون إلا اذا اتحد محل النكتتين وما هنا ليس كذلك

(قول المحشي) حيث جعله محموداً عليه صريحاً يفيد أنه محمود عليه ضمناً قبل هذا الجعل وهو كذلك لدخوله في مطلق الجميل المحمود عليه في الحمد الذاتي

(قول المحشي) ما لا يلاحظ معه خصوصية صفة أي بل يكون على جميل اجمالا ضرورة أن الحمد ليس إلا على جميل ولا دلالة لاسم الذات على خصوصه وهذا رد على الفنري القائل تارة بأنه يلاحظ فيه جميع الصفات مطلقاً في ضمن الاسم أو الصفات الذاتية فقط وتارة بأنه لا يلاحظ الصفات أصلا بأن يقطع النظر عن غير الذات ومثله في الأول صاحب الأطول واعلم ان العلية المستفادة من التعليق باسم الذات هي علية الوصف الاجمالي لثبوت الحمد لله والعلية المستفادة من التعليق بالانعام علية الإنعام لاثبات الحمد الذاتي خلافاً لصاحب الأطول وسيأتي بيانه

(قول المحشي) البحت أي التي لم يلاحظ معها صفة أصلا

(قول المحشي) فان الاستحقاق ليس إلا على الجميل فلا بد من ملاحظته ولو اجمالا لأنه من أركان الحمد

(قول المحشي) سمي ذاتياً الخ فيه رد على الفنري القائل بأنه ذاتي لأن الاستحقاق فيه بجميع الأوصاف الذاتية بناء على ما مر له

لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به، وان كان ذكر الله تعالى أهم في نفسه، على ان صاحب الكشاف قدصرح بأن فيه أيضاً دلالة على اختصاص الحمد

أو لدلالة اسم الذات عليه أو لانه لما لم يكن مستنداً الى صفة من الصفات المخصوصة . كأنه مستند الى الذات (قوله لاقتضاء المقام الخ) . يعني أن كلا الجزئين من جملة الحمد لله مهم . في مقام الحمد لكن الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه ، بصدد صدور مدلوله في ضمن فرد ما فهو نصب العين فلا يرد ان الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص له بكلمة الحمد فان جزئي الجملة متساويا النسبة اليها (قوله وان كان ذكر الله أهم في نفسه) فهو يقتضى تقديم لفظ الله لكن المقتضى العارض بحسب المقام ، أقوى عند المتكلم (قوله على ان الخ) ، بنائية ، أي كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام ، مبني على ان في الحمد لله اختصاصا كما في لله الحمد اما اذا لم يكن فيه اختصاص فالتقديم لا يكون لمزيد الاهتمام ، بل لعدم قصد الاختصاص والقول بأن على

(قول المحشي) أو لدلالة اسم الذات عليه لدلالته على اتصافه بصفات الكمال التي يقع الحمد تارة على بعضها وتارة على كلها ولا تعيين في هذا الحمد لواحد منها فعلم أنه لا منافاة بين عدم ملاحظة خصوصية صفة وبين كون ال في الحمد للاستغراق أو الجنس لأن معنى الاستغراق ان كل فرد من أفراد الحمد سواء كان على أي صفة واحدة أو جميع الصفات ثابت له وكذلك الجنس وذلك لا جهة فيه للخصوص أصلا فلا ينافي ما في الأطول من أن استحقاق جميع المحامد أو اختصاص جنس الحمد به انما يكون بالنظر الى جميع الأوصاف لأنه باعتبار الواقع والكلام في ملاحظة الحامد

(قول المحشي) كأنه مستند الى الذات وفي الحقيقة استناده الى الوصف الجميل

(قول المحشي) يعني ان كلا الخ جواب عما أورده السمرقندي بأن الحمد انما يحصل بالجملة بتمامها فالمقام غير مقتض لتقديم المسند اليه على المسند غايته انه يقتضي الاهتمام بالثناء وهو انما يحصل بكلا الجزئين

(قول المحشي) بصدد صدور مدلوله أي الكلي وهو الثناء بالجميل في ضمن فرد ما كالحمد الذي أتى به فله اختصاص غير الجزئية وهو صدق مفهومه الذي هو بصدد صدوره على هذا الحمد

(قول المحشي) في مقام الحمد فيه اشارة الى أن المراد بالمقام ليس الحال الداعي لأن الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو الحال الداعي ومقتضاه التقديم وانما المراد به مقام الحمد وهو مفتتح التأليف فتحصل أن المقام وهو مفتتح التأليف اقتضى الاهتمام والاهتمام اقتضى التقديم ووجه ذلك الاهتمام هو كونه بصدد صدور المدلول

(قول المحشي) أقوى عند المتكلم أي من حيث انه متكلم وان كان ذكر الله أهم في نفسه لأن البلاغة انما ينظر فيها المقام التكلم

(قول المحشي) بنائية أي لا استدراكية

(قول المحشي) أي كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام مبني الخ لا يخفى بعده مع التصدير بأن صاحب الكشاف وذكر لفظة قد فانه لا وجه لها حينئذ بل كان اللائق بناء على ان فيه اختصاصاً كما ذكره صاحب الكشاف

(قول المحشي) مبني على ان الخ لأنه لا داعي حينئذ إلا مزيد الاهتمام لحصول الاختصاص في كل

(قول المحشي) بل لعدم قصد الاختصاص أي الذي يفيده التأخير وانما كان التقديم لعدم قصد الاختصاص حينئذ

وانه به حقيق ، وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنياً على ان أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله فلا تكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسدّ الافعال وأصله النصب

بمعنى المصاحبة كمع نحو قوله تعالى « وآتى المال على حبه » خروج عن الظاهر من غير ضرورة ، ويأبى عنه لفظ أيضاً (قوله وانه به حقيق) أي الحمد بذاته تعالى لا بغيره حقيق ، كما يقتضيه السابق أو انه تعالى بالحمد حقيق كما يقتضيه اللاحق وهو قوله لم يكن أحد أحق منه (قوله وبهذا يظهر) أي بما ذكر من أن صاحب الكشاف قائل بالاختصاص في الحمد لله يظهر الخ اعلم ان حل هذا الكلام الذي هو

دون مزيد الاهتمام لأن الاهمية لا تكون نكتة إلا اذا لم يكن في المقام نكتة أخرى أولى بالرعاية منها وهي هنا عدم قصد الاختصاص كما سيأتي النص على ذلك ووجه عدم قصد الاختصاص قيام البرهان القاطع عليه فنزل المخالف فيه منزلة العدم

(قول المحشي) بمعنى مع أي فالتقديم لمزيد الاهتمام مع حصول الاختصاص ويكون جواباً عما يقال ان في التقديم فوات الاختصاص المطلوب

(قول المحشي) ويأبى عنه لفظ أيضاً لأن معناه صرح بأن فيه دلالة على اختصاص الحمد كما في التأخير ولادخل لكونه في التأخير في الجواب عن ان التقديم يفوت الاختصاص بخلافه على تقرير المحشي فانه محتاج اليه ليرتب عدم قصد الاختصاص الذي في التأخير فما قيل ان الاباء ممنوع إذ معنى كلام الشارح ان فيه أيضاً كالتأخير فهو موجود في الحالين لكن عند التقديم يوجد الحصر وزيادة هي مزيد الاهتمام ليس بشيء وكذا ما قيل انه يأباه لأنه يقتضي ان صاحب الكشاف صرح بأن فيه اهتماماً لأن معناه كما صرح بأن فيه اهتماماً وليس كذلك لان ذلك لو كان أيضاً بعد قد صرح لا بعد فيه

(قول المحشي) كما يقتضيه السابق أي في كلام الكشاف وهو قوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به ومثله اللاحق أي في كلامه أيضاً

(قول الشارح) وانه به حقيق يحتمل أن يكون بمعنى مستحق وضميره لحمد أي الحمد مستحق لاتصاف الله تعالى به وحينئذ يكون فيه قلب مبالغة كأن الحمد طالب حقه وهو اتصاف الله به لا اتصاف غيره به أو ضمير انه لله أي ان الله مستحق له لا لغيره والقصر اضافي بالنسبة لضد الحمد وهذا هو المعنى الحقيقي حتى على القلب إذ المقصود من القلب مجرد المبالغة فيه ثم ان قوله وانه به حقيق يحتمل أن يكون بياناً لحصر آخر غير اختصاص الحمد وهو اختصاص استحقاق الله بالحمد دون غيره وهذا الاختصاص جاء من تقديم الحمد بناء على ان تقديم المسند اليه يفيد الاختصاص وان لم يكن الخبر فعلياً كما صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها حيث قال هو قائلها وحده فيكون هنا اختصاصان اختصاص الحمد بالله واختصاص استحقاق الله بالحمد ويحتمل أن يكون بياناً لاختصاص الحمد بالله فيكون بتقدير أي فالمعنى فيه دلالة على اختصاص الحمد به أي انه به حقيق أي ان الحمد به أي له حقيق فعيل بمعنى مفعول أي مستحق له لا لغيره وهذا المعنى هو ما ذكره المحشي سابقاً كما تقدم تحقيقه وسيأتي له آخر الكتابة الآتية

(قول الشارح) وبهذا يظهر أي بما ذكر من انه قائل بالاختصاص في الحمد لله يظهر أن جعله اللام للجنس دون

والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لأن النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وح لا مانع من أن تدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق ، فالاولى ان كونه للجنس مبنى على انه ، المتبادر الى الفهم الشائع فى الاستعمال ، لا سيما في المصادر، وعند خفاء قرائن الاستغراق أو على ان اللام لا تفيد سوى التعريف وان الاسم لا يدل إلا على مسماه فاذاً لا يكون ثمة استغراق

من مداحض الافهام موقوف ، على تحقيق عبارة الكشاف حيث قال ، وأصله النصب ، الذي هو قراءة بعضهم ،

الاستغراق ليس مبنياً على مذهب الاعتزال لان الاستغراق لازم للجنس الذي قال به وانتفاء اللازم البين يستلزم انتفاء الملزوم فان قيل أراد من الجنس الفرد الكامل بدليل المقام قلنا يمكن أن يراد الاستغراق بناء على تنزيل ما عدا محامده تعالى منزلة العدم والحاصل انه بناء على مذهبه إما أن يراد الكامل سواء في الجنس أو الاستغراق أو يكون الاختصاص ادعائي بحسب الظاهر حقيقي بالنظر الى الحقيقة سواء الجنس والاستغراق

(قول الشارح) والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات عطف الثبات اشارة الى أن المدلول الدوام الثبوتي بخلاف مدلول الفعلية عند قرينة المقام فانه الدوام التجددي لاخذ الزمن في مفهوم الفعل ثم ان الدوام ليس مدلول الجملة بالوضع بل بمعونة القرائن فهو مدلول عقلي

(قول الشارح) فالاولى الخ : عبر بالاولى لامكان إن يقال أنه مع ال باق على ما كان عليه من الدلالة على الماهية لئلا يخرج عن كونه مقاماً مقام الفعل

(قول الشارح) المتبادر الى الفهم أي من اللفظ لانه الموضوع له

(قول الشارح) الشائع في الاستعمال احتراز عن المتبادر من اللفظ غير الشائع كما بينه المحشي

(قول الشارح) لاسيما فى المصادر فانها موضوعة للماهية بقطع النظر عن وحدة وكثرة

(قول الشارح) وعند خفاء قرائن الاستغراق أي كما هنا فان المفاد بالاستغراق مفاد بالجنس ولا دلالة للمقام الخطابي على أزيد من ذلك حتى يصلح قرينة

(قول الشارح) فاذا لا يكون ثمة أي في الحمد لله لا في اللام من حيث هي وهذا هو الموافق لقول الكشاف ما معنى التعريف فيه والا لكان فيه لغواً

(قول المحشي) من مداحض الافهام أي مزالقها يقال دحضت رجله زلقت

(قول المحشي) على تحقيق عبارة الكشاف اي بيان الحق فيها عند كل بحسب ماظهر له فافاد أن الحق فيها غير بين وعلله بحيث قال الخ : اي وهذا القول محتمل

(قول المحشي) واصله النصب لان الشائع فى نسبة المصدر الى الفاعل والمفعول هو الجملة الفعلية سيما وقد شاع استعماله منصوبا باضمار الفعل

(قول المحشي) الذي هو قراءة بعضهم عبر عنه بذلك اشارة الى انها شاذة وهذا تأييد لكونه في الاصل منصوبا

على انه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة ، في معنى الأخبار ، كقولهم شكراً وكفراً وعجباً ، ينزلونها منزلة أفعالها ويسدون بهامسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويجلون استعمالها كالشريعة المنسوخة ، والعدول الى الرفع ، للدلالة على دوام المعنى واستمراره الى قوله ، والمعنى نحمد الله حمداً . ولذلك قيل « إياك نعبد وإياك نستعين » لانه بيان لحمدهم له كأنه قيل ، كيف تحمدونه فقيل إياك نعبد فان قلت ، ما معنى التعريف فيه قلت ، هو نحو التعريف في ، ارسالها العراك وهو تعريف الجنس ،

فان القرآت يفسر بعضها بعضاً

(قول المحشي) على انه متعلق بقوله اصله النصب وقيل متعلق بقوله قراءة بعضهم اي قرأ كذلك بناء الخ : لكن يلزمه الجري على تجويز القراءة بالرأي وهو المشهور عن صاحب الكشاف

(قول المحشي) بافعال مضمرة وجوبا ان بين الفاعل أو المفعول باضافة او حرف جر كما هنا بشرط ان لايكون ذلك المصدر لبيان النوع نحو ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وجوازا ان لم يبين كذلك او كان لبيان النوع وتفصيله في الرضي

(قول المحشي) في معنى الاخبار أي تنصبها مستعملة لها في معنى الاخبار بفتح الهمزة اي تفيد بها معنى خبريا لان الاخبار عن الحمد حمد وليس من المصادر المستعملة في معنى الانشاآت نحو سقيا لك وجدعاً

(قول المحشي) كقولهم شكراً الخ : يفيد أن كلامه فيما هو أعم مما يحذف وجوبا أو جوازاً اذلا بيان هنا لفاعل أومفعول

(قول المحشي) ينزلونها منزلة أفعالها أي في اللفظ ويسدون بها مسدها أي في المعنى وحينئذ استوفت الافعال حقها في اللفظ والمعنى فيكون استعمالها معها كالشريعة المنسوخة سواء بين الفاعل أو المفعول أولا واعلم انك ان لاحظت ما بيناه في وجه اصالة النصب وفي معنى يسدون بها مسدها وجدت قوله والمعنى نحمد الله حمداً على غاية من اللزوم لما قبله بالمعنى الذي سنبينه فيه

(قول المحشي) للدلالة على دوام المعنى واستمراره أي بقرينة المقام كما أنه حال النصب يفيد الاستمرار التجددى لاخذ الزمن في مفهوم الفعل بذلك أيضاً

(قول المحشي) والمعنى نحمد الله حمداً يعني ان العدول انما افاد دوام المعنى لاتغييره عن أصله فالجملة الفعلية لم تزل ملحوظة ولذلك بين الاسمية بالفعلية حيث قيل اياك نعبد بيانا لحمدهم

(قول المحشي) ولذلك قيل الخ : أي لكون المعنى نحمد الى آخره وانما كان كون المعنى نحمد الخ : علة لقول اياك نعبد الخ : لان اياك نعبد بيان لحمدهم ولا بد من التوافق بين البيان والمبين

(قول المحشي) كيف تحمدونه سوآل عن كيفية الحمد

(قول المحشي) ما معنى التعريف فيه أي ما المشار اليه باداة التعريف هنا فانه اذا دخلت ال على ما فيه الوحدة كان المشار اليه بها متعينا لانها تعين تلك الوحدة أما التعريف من حيث هو فهو الاشارة الى ما يعرفه المخاطب وهو ظاهر لاحاجة للسوآل عنه

(قول المحشي) هو نحو التعريف الخ: يحتمل ان المراد بالنحو المثل كما هو الوجه الاول أو القريب منه كما هو الوجه الثاني

(قول المحشي) أرسلها العراك صدر بيت للبيد ويروى فأوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على

ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل أحد من . ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين أجناس الافعال ، والاستغراق الذي توهمه كثير من الناس وهم منهم انتهى فقيل في توجيهه انه لما كان معناه نحمد الله حمداً كان اخباراً عن ثبوت حمد غير معين من المتكلم له تعالى ، على ان المصدر للعدد لا للتأكيد فاتجه للسامع أن يقول كيف تحمدونه ، أي بينوا كيفية حمدكم فانها غير معلومة ، فبين بقوله اياك نعبد واياك نستعين أي تقول هذه الكلمات وتحمده بهذا الحمد ،

نغص الدخال يصف الحمار والأتن. والدخال في اورد أن يشرب البعير ثم يرد من القطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن يشرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فنغص الدخال عدم تمام الشرب أي أوردها مرة واحدة ولم يخف على أنه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة والعراك مصدر قال سيبويه هو معرفة وضعت موضع النكرة لانه حال أي معتركة

(قول المحشي) ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد أي الاشارة الى الماهية مع وصف المعرفة والحضور في الذهن ففيه اشارة الى الحضور بخلاف المنكر فانه وان دل على ما هية حاضرة في الذهن الا انه لا اشارة فيه الى حضورها فيه وحاصل الجواب ان ال انما تفيد تعيين الوحدة اذا أشير بها اليها أما لو أشير بها الى الماهية وجرد الاسم عن وحدته فانما يكون المتعين الماهية المتحدة في الذهن وهذا لا ينافي بقاء وحدة مبهمة دل عليها القرينة كما في ادخل السوق فلايهام باق لم يزل فليتأمل وقوله كل أحد لان الجنس لا يختص به أحد دون أحد بخلاف المعهود الخارجي

(قول المحشي) ان الحمد ما هو بين لما والمراد جواب هذا الاستفهام أي معناه الاشارة الى الحمد الذي هو كيت وكيت متميزاً بذلك من بين جنس الافعال

(قول المحشي) والاستغراق الذي توهمه كثير من الناس أي هنا لان أصل السؤال عن معنى التعريف فيه لا التعريف من حيث هو والا لكان لفظ فيه حشواً

(قول المحشي) على ان المصدر للعدد أي يدل على عدد المرات والمراد به الوحدة فان في المصدر خلافا قيل انه كغيره من النكرات يدل على الوحدة وقيل انما يدل على الماهية بقطع النظر عن وحدة وكثرة نبه عليه المحشي في حواشي الجامي وعلى أن القول الثاني قول صاحب المفتاح وغيره فان قلت هذا يخالف ما نقل عن صاحب الكشاف حيث قال فان كان مسماه الماهية من حيث هي كما في المطلق الخ : فان مفاده الفرق بين المطلق كالمصدر والنكرة قلت ما سيأتي بيان من المحشي والمنقول عن صاحب الكشاف هو أن اللام لا تفيد سوى التعريف والاشارة والاسم لا يدل الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق اه كما نقله المحشي في حواشي القاضي ثم ان المراد بالمصدر الذى للعدد هو الواقع في بيان الزمخشري بقوله نحمد الله حمداً لا مدخول أل لان الوحدة في مدخول أل ليست مدلول لفظ المصدر المعرف بل دل عليها القرينة الخارجية كما سيأتي بيانه تأمل

(قول المحشي) أي بينوا كيفية حمدكم أى صورته التي تحققت فيها الماهية خارجا وهي الالفاظ المخصوصة واعلم انه لما كان الابهام هنا في نفس الحمد كان السؤال عن بيان صورته حتى يتعين ولما حمل فيما ياتي في التقرير الثانى على الماهية وهى متعينة كان السوآل عن المبهم وهو كيفية الصدور

(قول المحشي) فبين بقوله اياك نعبد اى هذه الالفاظ هي صورته التي تصورت بها تلك الحقيقة خارجا

فأورد عليه السؤال بأنه اذا كان المعنى ما ذكرت فما معنى التعريف فيه فان المناسب للابهام ثم البيان التنكير وأجاب بأن تعريفه، مثل تعريف العراك يعني تعريف الجنس من حيث وجوده في فرد غير معين ولذا بين بقوله اياك نعبد واياك نستعين، وهذا موافق لظاهر عبارته وقيل انه لما كان معناه نحمد الله حمداً ، كان المصدر للتأكيد فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية والسؤال المقدر ، عن كيفية صدور تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله اياك نعبد واياك نستعين انا نحمده

(قول المحشي) فاورد عليه السؤال الخ : لانه على تقدير تعريفه يكون معلوما غير محتاج الى البيان مع انه بين بقوله اياك نعبد الخ : وهذا الكلام صريح في ان السؤال والجواب متعلق بمدخول اللام لا باللام نفسها ومثلهما بعده وهو صريح قول العلامة ما معنى التعريف فيه كما مر

(قول المحشي) مثل تعريف العراك يعني الخ : سيأتي للشارح والمحشي ان المعرف بلام العهد الذهني مدلوله الحقيقة الذهنية وقد يأتي للفرد الموجود من الحقيقة باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فهو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن واطلق على الفرد باعتبار وجودها فيه لا باعتباره بخصوصه حتى يكون مجازاً والتعدد المستلزم للابهام انما هو من حيث الوجود لا باعتبار الوضع فاللفظ مستعمل في شيء بعينه فصدق عليه تعريف المعرفة فقوله هنا تعريف الجنس من حيث وجوده في فرد بيان للمقصود به لا الموضوع له فالموضوع له الحقيقة المعينة في الذهن لكن قد يقصد به تلك الحقيقة من حيث هي وقد يقصد به تلك الحقيقة من حيث وجودها في الفرد الغير المعين وهذا من القرينة لا انه من جملة الموضوع له اذ الموضوع له الحقيقة المعينة في الذهن ليكون معرفة وبما ذكرنا ظهر ان قول المحشي بناء على أن المصدر للعدد أي في قول الزمخشري والمعنى نحمد الله حمداً واذا كان للعدد فيه دل على الوحدة فيلزم أن يكون المبين بذلك وهو الحمد لله دالا عليها أيضاً وان اختلف وجه الدلالة لما سيأتي أن الدال على الوحدة اذا دخلت عليه اداة العهد الذهني جرد عنها و بقيت الوحدة التي من القرينة وبهذا علمت ان معنى قول الزمخشري قلت هو كالتعريف في ارسلها العراك الخ : انه مثله في أن المقصود منه تمييز الماهية من بين سائر الماهيات مع أن ذلك المقصود بالتعريف لا ينافيه الاستعمال في واحد مبهم بدلالة القرينة الخارجية لان استعماله فيه ليس من حيث خصوصه بل من حيث وجود الماهية فيه فالمقصود بالتمييز المهية والوحدة المبهمة ليست مدلول التعريف كما أن الكمال المراد في هذين التوجيهين ليس من التعريف بل من القرينة فندفع ما يتوهم من أن ارادة الوحدة الكاملة أو الماهية الكاملة ينافي أن المقصود تمييز الجنس من بين الأجناس فليتأمل ليندفع ما قيل هنا

(قول المحشي) وهذا موافق لظاهر عبارته أي من وجهين الاول ان إياك نعبد بيان لنفس الحمد على هذا فيوافق قوله بيان لحمدهم الثاني ان التعريف في الحمد كالتعريف في العراك من كل وجه وهو تعريف الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد غير معين بخلاف القيل الثاني فانه مخالف لظاهر عبارته من هذين الوجهين وان كان أليق بالسؤال عن الكيفية فان الظاهر منه السؤال عن كيفية الصدور لا عن الصورة الصادرة

(قول المحشي) كان المصدر للتأكيد أي تأكيد ما تضمنه الفعل ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها فلا نظر للوحدة التي تحققت فيها خارجاً وان دلت عليها القرينة فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية

(قول المحشي) عن كيفية صدور تلك الحقيقة أي لا عن صورتها كما في الوجه الاول وهذا مخالف لظاهر قول

حمداً مقارناً للعبادة التي هي فعل الجوارح والاستعانة التي هي فعل القلب ولا تقتصر على مجرد القول اللساني ، ثم أورد عليه السؤال بأنه يكفي لافادة هذا المعنى المصدر المنكر فما فائدة التعريف فيه وأجاب بأنه تعريف الجنس للاشارة الى الماهية المعلومة للمخاطب من حيث هي كما في العراك الا أنه فيه للجنس باعتبار وجودها في فرد ما بخلافه ههنا وتعريف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين الوجهين يكون اختياره للجنس ومنعه للاستغراق لرعاية مذهبه —

الكشاف ان إياك نعبد بيان لحمدهم فيحمل على ان المراد انه بيان لكيفية صدور حمدهم

(قول المحشي) حمداً مقارنا وهذه المقارنة هي كيفية الصدور

(قول المحشي) ثم أورد عليه السؤال بانه يكفي الخ : محصله انه لا حاجة للتعريف بل التنكير كاف في المقصود

(قال السيد قدس سره) فقد حكم الخ اذ لولم يصح حمل اللام على الاستغراق لم يصح حمله على الجنس أيضاً لان انتفا اللازم يستلزم انتفا الملزوم وحينئذ جاز أن تكون اللام مستعملة في الجنس باعتبار تحققه في ضمن جميع الافراد مجازاً مشهوراً كما جازأن تكون مستعملة في الجنس من حيث هوحقيقة غايته أن يبقى النظر فيما هوالاولى وهومبني على الاختلاف المذكورفي الاصول من أن العمل بالحقيقة المستعملة أولى أم بالمجاز المتعارف في المقامات الخطابية فاكتفى صاحب الكشاف على الاول لان مودي الاستغراق حاصل في الجنس أيضاً فلا حاجة في تأدية المقصود الذي هو ثبوت الحمد له تعالى وانتفاوه عن غيره الى ملاحظة الشمول والاستعانة بالقرائن هذا ما يناسب ظاهر عبارة الكشاف وعليه درج قدس سره فيما سيأتي (قول السيد) راجعاً اليه أيضاً أي حقيقة بحسب الحقيقة او ادعاء بحسب الظاهر فالاختصاص بالنظر الى الحقيقة فهو حقيقي ادعاءي بالنظر الى الظاهر تحقيقي بالنظر الى الحقيقة وليس كلام السيد في اختصاص الاستحقاق لانه بصدد بيان تلازم الاختصاصين وعليه لا يوجد التلازم كما سيأتي عن عبد الحكيم بل معناه ان حمد زيد مثلا ليس من افراد الحمد حقيقة بالنسبة لزيد بل هو من اسناد الشيء لغير ما هو له فليتأمل . (قال السيد) ليدل بتقديمها الخ : أي دلالة بينة والا فقد صرح بان في الحمد لله اختصاصاً (قال السيد) في انهما يتنافيان الخ : أي وان كان هناك فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة استلزامه اختصاص الافراد لكن هذا القدر لايكفي في اختيار أحدهما والحكم بان الاخر وهم (قال السيد) ليس معنى التعريف لان التعريف هو الاشارة الى ما يعرفه المخاطب من حيث تعينه لا الاشارة الى عمومه والا كانت ال اداة الاحاطة لا اداة التعريف (قول السيد) وذلك لا ينافى استغراقه صريح في أن قول الكشاف فان قلت الخ : سؤال عن معنى اللام في نفسها لاعن المراد بها هنا(قال السيد) حيث قال بعد الدلالة الخ : عبارته وهذه الاوصاف التي أجريت على الله سبحانه من كونه ربا ومالكا للعالمين لايخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته وعن كونه منعما بالنعم كلها الظاهرة والباطنة والجلائل والدقائق وعن كونه مالكا للأمر كله في العاقبة يوم الثواب والعقاب بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله دليل على أن من كانت هذه صفاته لم يكن أحد أحق منه بالحمد والثناء عليه(قول السيد) يكون التعريف للجنس إلا أنه على الثاني مراد في ضمن جميع الافراد فيكون مجازاً (قال السيد)فلا حاجة الخ: أي فيكون اقتصاره عليه لانه أولى لعدم الحاجة له لغيره وان صح(قول السيد) أومدلول الاسم في نفسه أي بدون اللام فانه نكرة في سياق الاثبات بناء على انه لافرق بين النكرة واسم الجنس أو اسم جنس مدلوله الماهية من حيث هي وعلى كل لاعموم

لرعاية مذهبه والاختصاص على الأول ، اختصاص الفرد وعلى الثاني اختصاص الجنس باعتبار الكمال ، ولا يخفى حينئذ سقوط اعتراض الشارح رحمه الله بأن الاختصاصين متلازمان وكل منهما مخالف لمذهبه ظاهراً موافق له تأويلا فلا يكون رعاية المذهب موجباً لاختيار الجنس دون الاستغراق ولا يرد ما أورده السيد قدس سره على الثاني من أنه كما يجوز الحمل على الجنس باعتبار الكمال على مذهبه يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد غيره منزلة العدم ،

وهذا مخالف للسؤال في الوجه الاول فان محصله ان المناسب للمقصود من الابهام ثم البيان التنكير بخلاف التعريف فانه غير مناسب لذلك بخلافه ههنا فيكون هذا أيضاً مخالفاً لظاهر عبارة الكشاف كما عرفت

(قول المحشي) لرعاية مذهبه لأن المعنى على الأول الحمد الذي هو إياك نعبد وإياك نستعين مختص بالله وعلى الثاني الحمد المقارن للعبادة والاستعانة مختص بالله فيفيدان غير ذلك وهو الحمد المطلق لا يختص به وذلك هو المذهب الاعتزالي فهو الحامل على اختيار الجنس دون الاستغراق وفيه أنه لا يتوقف شيء من هذين التوجيهين على المذهب الاعتزالي لجواز أن يكون انما خص ذلك الفرد الذي هو العبادة والاستعانة أو الماهية باعتبار الكمال أعني مقارنة العبادة والاستعانة به لعدم امكانه لغيره أما غير ذلك فيستحقه الخلق باعتبار الكسب ظاهراً إلا أن يكون المراد انه حينئذ يصلح لذلك ولا يرد عليه كلام الشارح بدليل آخر كلامه وقوله في القيل الثالث وحينئذ لا يصح أن يكون اختياره للجنس الخ وقال شيخنا ان قوله لرعاية مذهبه أي يصح أن يكون لتلك الرعاية كما يصح أن يكون لصحة البيان بقوله اياك نعبد إذ لو حمل على الاستغراق لم يصح البيان بذلك وما قيل في بيانه أي يصح أن يكون لذلك كما يصح أن يكون لما ذكره الشارح ففيه ان ما قاله الشارح مبنى على تلازم الاختصاصين بخلاف هذا فانه لا تلازم فيه لعموم الاستغراق فتأمل

(قول المحشي) اختصاص الفرد الخ فغيره لا يختص وكذا الجنس باعتبار الكمال لا يختص غيره وهو الجنس مطلقاً به بل يكون لغيره والدليل على ارادة الكامل اياك نعبد واياك نستعين واعلم انه يرد على هذين التوجيهين أنهما ينافيان ما في الكشاف حيث قال، هذه الأوصاف التي أجريت على الله سبحانه من كونه رباً ومالكا الخ بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من كانت هذه صفاته لم يكن أحد أحق منه بالحمد اه فانه أثبت لغيره استحقاقاً في ذلك الحمد وهو على هذين التوجيهين لا يثبت لغيره أصلا حتى في مذهب الاعتزال ضرورة انه لا يعبد ويستعان به ولا يحمد حمداً مقارناً لذلك إلا الله سبحانه وتعالى إلا أن يكون المراد انه لم يكن أحد أحق منه بجنس الحمد فيثبت له ذلك الفرد الكامل أو الجنس الكامل فتأمل

(قول المحشي) ولا يخفى حينئذ سقوط اعتراض الشارح الخ لأنه لا تلازم بين اختصاص العباد والاستعانة أو الحمد المقارن لهما به وبين عدم ثبوت غيرهما لغيره وهذه المقارنة مأخوذة من قوله اياك نعبد واياك نستعين بياناً لحمدهم ثم ان سقوط اعتراض الشارح مبناه انه فهم ان المراد بالجنس الماهية من حيث هي لا في ضمن الفرد الكامل كما هو التوجيه الاول ولا هي الماهية باعتبار الكمال كما هو التوجيه الثاني وأما السيد فانه وان فهم ان الجنس باعتبار الكمال إلا انه سوى بينه وبين الاستغراق وما قيل متابعة للفنري أنه متى اختص الفرد المبهم به لزم اختصاص جميع الافراد به فلا يسقط اعتراض الشارح بالنسبة للاول ففيه ان المراد بالمبهم المعين في نفسه الغير المعين عند الذهن وهو لا يصدق في نفسه على كثيرين لا على وجه الاجتماع ولا على وجه البدلية بل يصدق عند الذهن عليها على وجه البدلية بسبب الشك والتجويز الواقعين فيه كالشبح الحاصل لضعيف البصر وهذا —

لأن فيـه تطويل المسافة والالتجاء الى معونة المقام من غير حاجة ، وقيل حاصل الجواب عن كيفية صدور تلك الحقيقة . بتخصيص العبادة المشتملة على الحمد وغيره . لأن انضمام غيره معه نوع بيان لكيفيته أي حال حمدنا انا نجمعه—

لا يستلزم اختصاص الجميع ألا ترى كيف بين بواحد معين وانما الذي يستلزم اختصاص الجميع هو المبهم بمعنى أن تكون الفردية لا على التعيين معتبرة في حقيقته وهو يصدق في نفسه على كثيرين على وجه البدلية كالصورة الحاصلة للطفل قال الشيخ في أوائل الطبيعيات أول ما يرتسم في خيال الطفل هو صورة شخص رجل وصورة شخص امرأة من غير أن يميز له رجل هو أبوه من رجل ليس هو أباه وامرأة هي أمه عن امرأة ليست هي أمه واذا قيل شخص منتشر لهذا وقيل شخص منتشر لما ينطبع في الحس من شخص لا يخلو من بعد اذا ارتسم انه جسم من غير ادراك حيوانية أو انسانية فانه يقع عليهما الشخص المنتشر باشتراك الاسم وذلك ان المفهوم من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى الاول هو انه شخص ما من أشخاص النوع كيف كان وأي شخص كان وكذلك رجل ما وامرأة ما فيكون معنى الشخص هو كونه غير منقسم الى عدة من يشاركه في الحد وانضم الى معنى الطبيعة الموضوعة للنوعية أو الصنفية وحصل منهما معنى واحد يسمى شخصاً منتشراً غير متعين وأما الآخر فهو هذا الشخص الجسماني المعين ولا يصلح أن يكون غيره إلا أنه يصلح عند الذهن أن يضاف اليه معنى الحيوانية والجمادية لشك الذهن لا لأن الأمر في نفسه صالح فالشخص المنتشر بالمعنى الأول يصلح أن يكون في الوجود أي شخص كان و بالمعنى الثاني ليس يصلح بل لا يكون غير هذا الواحد المعين لكنه يصلح عند الذهن صلوح الشك والتجويز انتهى فالواحد المبهم هنـا معناه واحد صفته في نفسه الابهام وهو قابل للبيان والتخصيص بواحد لا واحد معتبر في حقيقته انه لا على التعيين حتى يلزم من تخصيصه تخصيص الجميع فتأمل

(قول المحشي) لأن فيه تطويل المسافة الخ أي بالانتقال من الجنس الى الاستغراق وقوله والالتجاء لأنه لا بد في الحمل على الاستغراق من قرينة المقام الخطابي ولا حاجة اليه لتلازم الاختصاصين حينئذ قيـل ثم لا بد أيضاً من الالتجاء الى تلك القرينة في حمل الاستغراق على ما هو باعتبار الكمال لأن اياك نعبد واياك نستعين لا يصلح حينئذ بياناً اذ الاستغراق يمنعه كما سيأتي بخلاف الحمل على الجنس فانه هو الاصل وكون المراد منه الكامل دل عليه الدليل وهو اياك نعبد واياك نستعين إذ هو بين لكيفية صدور الحمد كما تقدم وفيه ان الحمل على الكمال بقرينة المقام موجود فيهما كما هو فرض كلام السيد وانما لم يورد عليه انه لا يصح البيان حينئذ لأن كلام السيد رحمه الله انما هو في الحمل على الكمال فقط بقطع النظر عن صحة البيان وعدمه فالله دره

(قول المحشي) وقيل حاصل الجواب الخ هذا موافق للثاني من وجهين الأول أن المصدر للتأكيد فيكون دالا على الحقيقة دون الفردية الثاني ان السؤال عن كيفية الصدور ومخالف له من وجهين الأول ان المراد الحقيقة من حيث هي بدون اعتبار الكمال الثاني ان حاصل الجواب هنا انا نخص به العبادة المشتملة على الحمد وغيره من غير اعتبار مقارنة ذلك الحمد للعبادة فلا يكون خاصاً بالجنس الكامل أعنى المقارن للعبادة و يصح بناء الجهة الثانية على الأولى وعكسه تدبر

(قول المحشي) بتخصيص خبر حاصل وقوله لأن انضمام الى آخره بيان لافادة الجواب الكيفية وقوله أي حال حمدنا أي حالة وقت صدوره وقوله وتقرير السؤال والجواب بحاله أي حاله في الوجه الثاني وتقدم الفرق بينه و بين الاول (قول المحشي) لأن انضمام الخ جواب عما يقال المسئول عنه كيفية صدور الحمد فقط والجواب بتخصيص العبادة—

بسائر عبادة الجوارح والاستعانة في المهمات ونخص مجموعها بك وتقرير السؤال والجواب المذكورين بقوله فان قلت وقلت بحاله ، وحينئذ لا يصح أن يكون اختياره الجنس لرعاية مذهبه لأن الاختصاصين متلازمان بل لأن الحمد مصدر ساد مسد الفعل والفعل لا يدل إلا على الحقيقة فكذا ما ينوب منابه وان كان معرفة . ليصح بيانه بقوله اياك نعبد واياك نستعين والحمل على الاستغراق وهم لأنه يبطل النيابة عن الفعل المحذوف إذ يصير الكلام مسوقاً لبيان العموم فلا يصح البيان وعلى هذا سقط اعتراض الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر لأن النائب الخ ، وقال الشارح رحمه الله ان اختياره الجنس والمنع عن الاستغراق كما يدل عليه تقرير السؤال المذكور بقوله فان قلت ما معنى التعريف في شرح الكشاف وكلمة بل الاضرابية ههنا فانه ، اضراب عن المبني عليه والمبني بحاله وقوله فالأولى ،

المشتملة على الحمد فيه بيان لكيفية صدور الحمد وغيره وتلك الكيفية هي تخصيص المجموع ففي الجواب بيان كيفية صدور غير الحمد وهي غير مسؤل عنها فأجاب بأن انضمام كيفية صدور غير الحمد الى كيفية صدوره نوع بيان أيضاً لكيفية صدوره فهو بيان زائد لكيفية صدور الحمد حيث زيد أن تخصيص الحمد به كان منضما لتخصيص غيره أيضاً وليس المراد بقوله نوع بيان انه بيان نوعاً أي غير واف بالبيان كما وهم

(قول المحشي) وحينئذ لا يصح أن يكون الى آخره لأن المختص به حقيقة الحمد الغير المقيدة بمقارنة العبادة والاستعانة كما في الوجه الثاني والغير المبينة بهما كما في الأول وحينئذ فالاختصاصان متلازمان لعدم تخصيص الجنس بما ينقصه عن الاستغراق

(قول المحشي) ليصح بيانه الخ اشارة لحل قول الكشاف ينزلونها منزلة أفعالها و يسدون بها مسدها والمعنى نحمد الله حمداً ولذلك قيل اياك نعبد واياك نستعين لانه بيان لحمدهم كانه قيل الى أخره يعني ان السد بها مسدها يلزمه بقاء المدلول الفعلي من جهة المعنى ولذا قال والمعنى الخ وعلله بأنه بين باياك نعبد واياك نستعين بعد السؤال بكيف تحمدونه فلو حمل على الاستغراق لم يكن نائباً عن الفعل المحذوف بل يكون الحمد لله مسوقا لبيان العموم وان جميع أفراد الحمد بقطع النظر عن صدوره منهم لله لا لبيان انه يصدر منهم حمد حتى يسأل عنه بكيف تحمدونه أي كيف يصدر منكم لانه لا تعرض في كلامه حينئذ للصدور منهم حتى يسأل عنه فيبين باياك نعبد فحمله على الاستغراق يلزمه عدم صحة البيان باياك نعبد فسقط ما قاله الشارح وحاصل ما عول عليه المحشي في الرد هو عدم صحة البيان فيفيد أنه لولاه لصحت النيابة حال التنكير والاستغراق حال التعريف وصح ما قاله الشارح وما قيل لامانع من ملاحظة الاصل مع العموم ويكون البيان له ليس بشيء لما سيأتي في الشارح في بحث التعريف ان القيد في الكلام ناظر لمقابله فهو المقصود وكانه قيل كل افراد الحمد لله لا بعضها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة

(وقال الشارح) ان اختياره الجنس والمنع أي ان مختار صاحب الكشاف هو الجنس والمنع عن الاستغراق كما يدل عليه كلام الشارح في تقرير السؤال المذكور في شرحه الكشاف

(قول المحشي) اضراب عن المبني عليه ابطالا له والمبني وهو أن مختاره الجنس دون الاستغراق بحاله لم يبطل فان هذا يدل على ان الشارح قائل بان صاحب الكشاف يختار في المراد هنا الجنس دون الاستغراق كما أن ما في شرحه للكشاف يدل على ذلك فاندفع قول الفنري ان كلام الشارح في شرح الكشاف يدل على ان الزمخشري انما يمنع كون الاستغراق مدلولا وضعياً للام ولا يمنع كونه مرادا هنا وكذا كلامه هنا يدل على ذلك و به تعلم وجه تغيير المحشي الاسلوب هنا فتأمل

أي الأولى في بيان تلك الدعوى بوجهين أحدهما انه المتبادر الى الفهم ، أي من نفس اللفظ وقوله الكثير الشائع في الاستعمال صفة لمتبادر ، احتراز عن المتبادر عن نفس اللفظ ، الذي لا يكون استعماله كثيراً كالمجاز المتعارف كما في قولنا لا يأكل من هذه النخلة فان المتبادر من نفس اللفظ الشجرة المخصوصة لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى نادر ولذا يصح لو نوى حقيقة كلامه (قوله لا سيما في المصادر) ، فانها موضوعة للحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فتبادر —

(قول المحشي) يعني الاولى في بيان الخ : أي لا الاولى مما تقدم لانه باطل عند الشارح

(قول المحشي) أي من نفس اللفظ فيه تخطئة للسيد في فهمه من كلام الشارح أن مراده أنه متبادر من المقام وشائع فيه حتى أورد أن المتبادر منه والشائع فيه هو الاستغراق وحاصل الرد أن مراد الشارح التبادر والشيوع من اللفظ وحينئذ يعارض التبادر والشيوع في المقام ويكون الحمل على ماهو من اللفظ متعيناً لانه لا يعدل الى المجاز بلا مرجح وبحمل التبادر والشيوع على ما هو من اللفظ ظهر بطلان قول الفنري ان المراد بالقرائن في قول الشارح وعند خفاء قرائن الاستغراق القرائن المجوزة لا المرجحة والا لكان المعنى الجنس هو الشائع المتبادر سواء وجدت القرائن المرجحة للاستغراق أولا ولا يخفى عدم استقامته لانه مبني على ما فهمه السيد من أن المراد التبادر من المقام فانه اذا كان التبادر منه فهو القرينة المرجحة وحينئذ لامعنى لقولنا انه المتبادر بسبب المقام سواء وجد المقام أم لا وبه تعلم وجه تقييد المحشي القرائن بالمرجحة وهو التنبيه على هذا الغلط مع أن الحمل على المجوزة لا يفيد السيد فائدة اذ لا يعدل الى المجاز بمجرد قرينة تجوز الحمل عليه اذا كان المراد تعين المعنى المجازي كما هو الغرض هنا لانه لا يعدل الى المجاز متى أمكن الحمل على الحقيقة الا بمرجح نعم ان الق الكلام مع ارادة جواز حمله على المجاز لا يحتاج الى القرينة المرجحة لكن الكلام ليس في ذلك هذا وانما فهم الفنري هذا التعميم لان قول الشارح لاسيما الخ يفيد أن ما قبله كاف في المنع عن الاستغراق الذي هو مراد الشارح من هذا التوجيه وحاصل ما حققه المحشي أن المراد التبادر من نفس اللفظ لا من المقام حتى يبطل أن المراد بالقرائن المرجحة وأن المراد بالقرائن المرجحة لا المجوزة والا لما صح كلام الشارح لان مراده منع الحمل على الاستغراق وظهور القرائن المجوزة فقط لا يصحح الحمل عليه حتى يتعرض لنفيه قبل لاسيما ولما صح كلام السيد أيضاً لان ذلك لا يفيده صحة الحمل على الاستغراق وبه تعلم أن قول المحشي بخلاف ما اذا كانت القرائن للاستغراق ظاهرة الخ ليس مراده منه أنه حينئذ يصح الحمل على الاستغراق بل بيان فائدة لاسيما وان كان المنع من الاستغراق بحاله للتعارض بين المقام من حيث هو بقطع النظر عن التبادر من اللفظ و بين اللفظ فليتأمل فانه من المزالق

(قول المحشي) احتراز عن التبادر الخ أي فانه لا يترجح الحمل عليه فما هنا ليس كذلك

(قول المحشي) الذي لا يكون استعماله كثيراً ولو في بعض الاحوال كحال اليمين هنا وقوله كالمجاز المتعارف أي لفظ المجاز المتعارف فان المتبادر منه المعنى الحقيقي لكن ارادة المعنى الحقيقي منه في حال اليمين نادرة فهو متبادر من نفس اللفظ نادر ارادته في اليمين فلما كان متبادراً من اللفظ انعقد اليمين وحنث بالاكل من نفس الشجرة لكن لكونه نادرا في اليمين لا ينعقد ولا يحنث الا ان نواه وهذا قول ضعيف في مذهب أبي حنيفة والصحيح أن هذا المعنى مهجور فلا ينعقد اليمين ولا يحنث وان نواه

(قول المحشي) فانها موضوعة للحدث أي على ما هو المختار عند المحققين كصاحب المفتاح والرضي وغيرهما

الجنس منها من نفس اللفظ أقوى ولا سيما عند خفاء القرائن المرجحة للاستغراق كما فيما نحن فيه ، فان الاختصاصين متلازمان بل اختصاص الجنس أولى ، لأنه يدل على اختصاص كل واحد من المحامد واختصاص جميعها ، والاستغراق يدل على أحدهما ، بخلاف ما اذا كانت القرائن المرجحة للاستغراق ظاهرة فان المتبادر من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون المتبادر بالقياس الى القرائن الاستغراق و بما حررنا ، اندفع نظر السيد الشريف قدس سره أما الاول فلان تبادر الاستغراق في المقامات الخطابية ، لا ينافي تبادر الجنس من نفس اللفظ وأما الثاني فللتلازم بين الاختصاصين فلا نار ولا علم فضلا عن نار على علم وثانيهما وهو المنقول عن صاحب الكشاف في حواشيه ان اللام لا تدل إلا على التعريف والاسم لا يدل إلا على مسماه فان كان مسماه الماهية من حيث هي كما في المطلق أفاد تعيين الماهية ، وان كان مسماه الماهية من حيث الوحدة كما في اسم الجنس أفاد تعيين الواحد فاذاً لا يكون ثمة أي في الحمد لله استغراق نظراً الى نفس اللفظ والحمل على الاستغراق وهم ،

(قول المحشى) فان الاختصاصين متلازمان أي يلزم من اختصاص الجنس اختصاص جميع الافراد و بالعكس فلا زيادة للاستغراق حتى يعمل بقرينة المقام الخطابي لاجلها هذا ولا دخل للمفاعلة في اثبات المطلوب فيكفي لزوم اختصاص الافراد لاختصاص الجنس لكنه أراد بيان الواقع

(قول المحشى) لانه يدل على اختصاص كل واحد أي على حدته واختصاص الجميع أي كل الافراد مجتمعة لانه لو لم يختص كل واحد على حدته أومع اجتماعه مع غيره لم يختص الجنس به لخروجه في ضمن ذلك

(قول المحشي) والاستغراق يدل على أحدهما أي كل واحد على حدته الذي هو مدلول كل التي اللام بمعناها ولا يلزم منه اختصاص كل فرد مع الاجتماع

(قول المحشي) بخلاف ما اذا كانت القرائن الخ : بان لا يكون الكلام في اختصاص مدخول اللام كما اذا قيل حصل العلم فانه لا يلزم من تحصيل جنسه تحصيل جميع أفراده ومقام الطلب يدل على الاستغراق وان تبادر الجنس من اللفظ فاندفع ما يتوهم من أنه لم يزل اختصاص الجنس أولى لما ذكره و به يظهر أن قولهم العمل بالحقيقة المتعارفة أولى أو المجاز المشهور انما هو في غير ماهنا لوجود المرجح للجنس وهو دلالته على الاختصاصين

(قول المحشي) اندفع نظر السيد بوجهيه أولها لانسلم أن الشائع هو الجنس بل الشائع الاستغراق ثانيهما لا نسلم أن قرائن الاستغراق ههنا خفية اذ ليس هناك معنى أولى بالاستغراق من الحمد فقرينته كنار على علم واعلم أن المحشى لم يعترض هنا على السيد بان ابيان باياك نعبد ينافي الاستغراق لان الشارح لم يعول على جعل اياك نعبد بيانا في شيء والا لما ساغ الاعتراض المتقدم فلله دره

(قول المحشي) لاينافي تبادر الجنس أي بل هو أقوى لانه من نفس اللفظ ولانه أولى لانه يدل على اختصاص كل واحد واختصاص الجميع

(قول المحشي) وان كان مسماه الماهية من حيث الوحدة أي وأشير بأل اليها من حيث تلك الوحدة بخلاف ما اذا أشير بها الى الماهية وتعينها الذهني في ضمن وحدة مبهمة ليست مدلول اللفظ بل دلت عليها القرينة كما في ادخل السوق فانه لايفيد تعيين الواحد لأن الاسم في هذا الاعتبار جرد عن وحدته كما نص عليه الاصوليون وابن الحاجب والرضي ــ

لأنه ترك للحقيقة من غير قرينة مانعة عنها وبما ذكرنا اندفع بحث السيد الشريف قدس سره بالترديد كما لا يخفى ، وكذا ما قيل لو تم هذا لوجه لدل على عدم افادة اللام للعهد الخارجي وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ما يفهم من اختيار صاحب الكشاف الحمل على الجنس والمنع من الاستغراق ، مستفاد من جعل قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا لحمدهم فاندفع اعتراض السيد الشريف بقوله فنقول منعه للاستغراق اما ان يفهم الخ ،

والشارح ولم يبق الا الوحدة المدلولة للقرينة وهي وحدة عامة فقوله أفاد تعيين الواحد لا ينافي ما تقدم في التوجيه الاول من الدلالة على وحدة غير معينة لان ذلك انما كان لان الاشارة هناك الى الماهية مع تجريد الاسم عن وحدته وعدم الاشارة اليها مع بقاء الوحدة الدال عليها القرينة وليست الاشارة اليها حتى تتعين لانها ليست مدلول اللفظ

(قول المحشي) لانه ترك للحقيقة من غير قرينة مانعة عنها لا بد من انضمام تلازم الاختصاصين هنا أيضاً حتى لا يكون المقام قرينة على الاستغراق فيندفع قول السيد لكن لا يتجه به وحده اختيار جعل الحمد في هذا المقام الخ : والا فترجيح المقام للاستغراق كاف الا ترى الى اختلافهم في أن العمل بالحقيقة المتعارفة أو المجاز المشهور أولى وانما تركه المحشي اعتمادا على ما سبق هذ ما يظهر بحسب جلي النظر أما بحسب النظر الدقيق فلا حاجة لانضمام ذلك التلازم بل تعويل المحشي هنا على ترك الحقيقة من غير قرينة مانعة مع أنه لا بد في المجاز من القرينة المانعة فهو توهيم لاختيار المجاز المشهور بانه يلزم عليه الاخلال بالقرينة المانعة وبهذا ظهر أن مختار الشارح في هذا غير ما اختاره السيد في توجيهه خلافا للفنري

(قول المحشي) اندفع بحث السيد بالترديد حاصل دفعه أن قوله لكن لا يتجه به وحده الخ ممنوع بل يتجه به ذلك لانه يلزمه ترك الحقيقة من غير قرينة مانعة وهو باطل اذلا بد منها في المجاز فان قلت هناك قرينة مانعة وهو الترجيح بلا مرجح قلنا لا تأتي هنا لأن الاختصاصين متلازمان فليتأمل

(قول المحشي) وكذا ما قيل لوتم الخ :قائله الفنري وحاصل رده ان العهد الخارجي موضوع له اللام حقيقة كما يؤخذ من قولنا فيما سبق وان كان مسماه الماهية من حيث الوحدة افاد تعيين الواحد بخلاف الاستغراق فانه معنى مجازي لا قرينة عليه وبه تعلم غلط الفنري أيضاً في فهمه من قول الزمخشري وان كان مسماه من حيث الوحدة أن مراده بالوحدة الوحدة المنتشرة الذي هو معنى العهد الذهني فليتأمل

(قول المحشي) مستفاد من جعل قوله اياك نعبد الخ : أي على كل توجيه وجه به كلامه ولهذا أخر هذه العبارة عن توجيهي الشارح وان لم يجعل لذلك مدخلا فيهما في الرد ضرورة انه توجيه لكلام الكشاف القائل بأن إياك نعبد بيان لحمدهم فما قيل ان صح هذا فانما يصح في التوجيهات الثلاثة السابقة لا توجيهي الشارح ولو سلم فالبيانية لا تمنع الاستغراق لان عموم البين تابع لعموم المبين وهم أما الاول فلانه لا يكون حينئذ توجيها لكلام الكشاف وأما الثاني فلما تقدم من أنه يكون الكلام مسوقا لبيان الاستغراق فلا يصح بيانه باياك نعبد اذ لا تعرض فيه للاستغراق وانما لم يرد به المحشي هنا على السيد أيضاً لانه بصدد الرد عن توجيهي الشارح ولم ينظر الشارح في كلامه لان اياك نعبد بين والا لما صح كلامه المتقدم كما سبق وبه تعلم أن قوله فاندفع اعتراض السيد بقوله فنقول الخ : أي حصر الترديد في الأمرين ثم عين الثالث الذي ذكره وحاصله انه بقي شيء يفهم منه لم يذكره والمراد دفع الاعتراض بعدم الفهم من حيث هو لا انه اندفع من جهة الشارح لان الشارح لم يعول على جعل اياك نعبد بيانا والا لما ساغ اعتراضه على التوجيه بانه من المصادر الخ: كما عرفت —

وقال السيدقدس سره في حواشي الكشاف ان قوله فان قلت الخ ليس سؤالا مبنيا على ما تقدم بل هو تفسير للام التعريف و بيان لما وضع له بعد الفراغ من بيان معنى الحمد واعرابه واورده بطريق السؤال والجواب اهتماما بشأنه وكان الواجب أن يقول ما معنى اللام الا أنه قال ما معنى التعريف اشرة الى أن اللام للتعريف اتفاقا فبين انه موضوع للجنس والقول بأنه موضوع للاستغراق وهم فانه انما يستفاد بمعونة القرائن . والدليل المنقول في حواشيه ناهض عليه بلا مؤونة لكن يرد عليه انه بعد ما بين ما وضع له اللام لم يبين ما هو المراد منه ههنا مع ان وظيفة المفسر هذا، فاما ان يقال ان الحقيقة تتعين للارادة مالم يصرف عنها صارف فلم لم يحمل كلامه أولا على أن مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد اشرة الى تجويز ارادة الجنس من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ففيه انه على تقدير الاستغراق ، كيف يصح أن يكون قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا لحمدهم ، وان الاستغراق انما يراد بعد الجنس كما صرحوا بان الحكم ان لم يكن على الماهية من حيث هي بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطابياً يحمل على الاستغراق لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح

وما قيل انه مستفاد أيضاً من السؤال والجواب المذكورين بقوله فان قلت ما معنى التعريف الخ : ففيه أن السيد أول ذلك بما يخرجه عن الافادة الا أن يكون ذلك بالنظر لما قاله المحشي في الوجهين المنقولين عن الشارح

(وقال السيد قدس سره) في حواشي الكشاف الخ: حاصله ان السؤال ليس عن معنى اللام هنا أعني في الحمد لله حتى يكون نفي الاستغراق عما هنا أيضاً فيكون المعنى انه ليس في الحمد لله استغراق بل السؤال عن معنى اللام في ذاتها بقطع النظر عما هنا فيكون المعنى نفي الاستغراق عنها بحسب الوضع وان كان مراداً هنا بحسب المقام وفيه أن هذا يلزمه لغوية لفظ فيه من قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى التعريف فيه فانه يكفي ما معنى التعريف بل هو مضر لان المسؤول عنه انما هو القيد كما هو معلوم من حكم الكلام المقيد بقيد وتوهم ان اللام له فيه بخصوصه وضع يخالف غيره لا وجه له وحينئذ يكون قوله قلت هو كالتعريف الى آخره معناه ان وضعه هنا هو وضعه المعلوم في قوله أرسلها العراك

(قول المحشي) والدليل المنقول الخ من كلام المحشي وقوله بلا مؤنة أي حمل قوله فاذاً لا يكون ثمة على معنى ان الحمل هنا على الاستغراق وهم لأن ظاهر قول الكشاف ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاشارة والاسم لا يدل إلا على مسماه فاذاً لا يكون ثمة استغراق انتهى انه لا يكون في المعنى الوضعي استغراق لا انه لا يكون فيما نحن فيه استغراق لكن عرفت أنه لا يلاقي السؤال مع لفظة فيه ويحتمل أن لكن الخ من كلام السيد وقوله فأما الخ من كلام المحشي لكنه بعيد هذا وقد تحصل الى هنا ان الشارح جعل السؤال عن معنى اللام هنا والسيد جعله عن معنى اللام في ذاتها فورد عليه ما لم يرد على الشارح و به تعلم ما في الفنري من أن الشارح جعل السؤال عن معنى اللام في نفسها

(قول المحشي) مع ان وظيفة المفسر هذا ويعينه زيادة لفظ فيه

(قول المحشي) فما أن يقال أي في جواب هذا السؤال وقوله فلم لم يحمل الخ أي حتى لا يحتاج الى العذر بأن الحقيقة متعينة الارادة ما لم يصرف عنها صارف وفي نسخة اسقاط لم الثانية وهو تحريف

(قول المحشي) كيف يصح أن يكون قوله اياك نعبد بياناً الخ أي لأنه لا دلالة فيه على استغراق حتى يبين ما أريد به الاستغراق

(قول المحشي) وان كان الاستغراق انما يراد الخ دفع لما يتوهم من أنه يصح البيان بالنظر للأصل وهو الجنس ووجود —

بقي ههنابحث شريف وهو ان قوله على ان صاحب الكشاف الخ انما يتجه لوكان المراد بقوله بعد دلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس الحمد اما لوكان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بأن يجعل قوله وانه به حقيق تفسيرا لاختصاص الحمد به اويكون المراد اختصاص اثبات الحمد به كما يدل عليه بيانه بقوله اياك نعبد واياك نستعين فلا لان اختصاص—

الاستغراق معه لا يضر وحاصله أنه متى أريد الاستغراق كان هو المقصود من الكلام وقوله كما صرحوا الخ بيان لأن الجنس متقدم في الاعتبار وفي نسخة وان الاستغراق بدون كان وهي ان بكسر الهمزة مع حذف كان أو ان المراد ان الاستغراق انما يحمل عليه بعد تعذر الجنس كما يفيده ما صرحوا به فهو عطف على انه على تقدير الخ وانما لم يتعذر الجنس هنا لأن مفادهما واحد لتلازم الاختصاصين كما عرفت فهذا الذي قالوه انما هو عند عدم التلازم فليتأمل

(قول المحشي) بقي ههنا بحث شريف حاصله ان قول الشارح ان صاحب الكشاف قائل باختصاص جنس الحمد بالله تعالى وحينئذ يستلزم اختصاص جميع الأفراد إذ لو ثبت فرد لغيره لثبت الجنس في ضمنه فلا يكون الجنس مختصاً به انما يفيد أنه ليس مبنياً على مذهب الاعتزال لوكان المراد بقوله للدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس الحمد لأنه اذا اختص ثبوت نفس الحمد به وثبت فرد لغيره يقال ان ثبوت الفرد لغيره ينافي اختصاص ثبوت الجنس به وحينئذ يتساوى الجنس والاستغراق أما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد كما هو مفاد التركيب لاشتماله على لام الاستحقاق الراجع اليه الاختصاص فلا يتساوى الجنس والاستغراق لأن اختصاص استحقاق جنس الحمد به لكونه خالق القوى والقدر لا ينافي ثبوت الحمد لغيره لخلقه الفعل المحمود عليه وان كان لا بطريق الاستحقاق لأن المستحق انما هو من خلق القدرة على الفعل بخلاف الخالق فانما يقال في حمدهم مختص بهم أي واقع في مقابلة فعلهم لا مستحق لهم كما في قولك الجل للفرس فانه مجرد اختصاص للملائمة لها لا استحقاق بخلاف الاستغراق فانه لا يترك ما كان باستحقاق ولا بغيره ضرورة انه فرد من أفراد الحمد فلو خرج لم يكن مستغرقاً لجميع الأفراد فان قلت يمكن أن يقال في الاستغراق كذلك بأن يقال كل فرد من أفراد الحمد مختص استحقاقه بالله قلنا بعد جعله حمداً لزيد حقيقة لا معنى لتخصيص استحقاقه بالله بل لا معنى لكونه يستحقه بخلاف الجنس فانه الثناء بالجميل بلا اضافة لزيد أو غيره فهو مختص استحقاقه بالله فان خرج في ضمن فرد كان بدون استحقاق والحاصل انه ان أراد الاستغراق فاما أن يكون المراد اختصاص ثبوت كل فرد بالله وهو مناف لمذهبه واما أن يكون المراد اختصاص ثبوت استحقاق كل فرد به حتى نحو زيد كريم وهو باطل فتعين الجنس واعلم أنه على هذا يكون عند الزمخشري الثناء على الخلق حمداً لهم حقيقة بخلافه على أن المراد اختصاص ثبوت نفس الحمد فانه لا يكون الثناء عليهم حمداً لهم وكذلك لو كان المراد اختصاص الاثبات الذي تضمنته الجملة لانها في معنى اثبت الحمد واوقعه فان تخصيص اثبات الجنس به لا ينافي الثبوت لآخر ولو عند المثبت لان تخصيص اثبات الجنس به معناه انه يثبته له أي يوقعه له ولا يوقعه لغيره وايقاعه كذلك يتحقق بان يوقع فرداً مثلا لا يفاعه الجنس في ضمنه له بخلاف تخصيص اثباته جميع الافراد به فانه ينافي اثباته فرداً لغيره فرجع هذا البحث الى منع قول الشارح إن الاختصاصين متلازمان بان ذلك اذا كان المراد الاختصاص في الثبوت أي ثبوت الحمد أما اذا كان المراد اختصاص ثبوت الاستحقاق فلا تلازم لبطلان اختصاص الاستحقاق في الاسغراق فضلا عن لزومه أما في الاول فلما مروا ما في الثاني فلان تخصيص اثبات كل فرد من أفراد الحمد به لا يمكن الا بأن لا يجعل لغيره شيئاً من الحمد وهو مناف لمذهبه اذ لو كان ما في مقابلة فعل—

وما في (على ما انعم) مصدرية لا موصولة أما لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير .

استحقاق الحمد به تعالى لا ينافي ثبوته لآخر لا بطريق الاستحقاق كما في قولنا الجل للفرس وكذا اختصاص اثباته به لا ينافي ثبوته لآخر كما في العبادة هذا ما أفاده ذهني الكليل بعد مطالعة الكشاف وما يتعلق به فعليك بالتدبر اللائق فان فيه فوائد جمة تمطيك الاقتدار على دفع ما عرض للناظرين في هذا المقام (قوله ليس كما توهمه) الجار والمجرور في موقع المصدر ، أي ليس مبنياً بناء مثل ما توهمه كثير من الناس أو في موقع الحال من ضمير مبنياً أي ليس مبنياً حال كونه مماثلا لما توهمه كثير من الناس على ما قاله صاحب المغني في قوله تعالى « كما بدأنا أول خلق نعيده » والقول بأنه خبر ليس ومبنياً بدل منه أو خبر بعد خبر تكلف (قوله بل على الخ) أي بل هو مبني على هذا ولا يقدر منصوباً على انه خبر ليس لأنه يلزم أن يكون داخلا تحت قوله وبهذا يظهر ، فيلزم أن يكون هذا أيضاً ظاهراً مما ذكر (قوله على ما أنعم) كلمة على متعلقة بقوله الحمد لله ، باعتبار الاثبات لأن القيد المذكور ، بعد الجمل قد يكون قيداً للمسند ، كما في ضربت زيداً بالسوط وقد يكون قيداً لثبوته كما في ضربت زيداً قائماً وقد يكون لاثباته ، كما في ما نحن فيه فكأنه قيل أثبت هذا الحمد،

الغير حمداً حقيقة للغير لما امكن تخصيص اثباته به على قياس ما مر وما أجيب به عن ذلك من أن العلامة قال في سورة التغابن باختصاص الثبوت لا الاثبات ففيه أن كلامه هناك محتمل فليتأمل في هذا المقام فانه كما قال من مزالق الاقدام. ولعلك ان احسنت التأمل في أطراف هذه الكلمات يثبت قدمك وتندفع عنك خيالات عرضت لبعض الناظرين هنا ما أحقها بقول القائل أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان

هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يماني

فان قلت هذه الاحتمالات الخمسة لم يتبين ما هو المختار منها قلت الموافق لقول الكشاف معناه الاشارة الى ما يعرفه كل أحد من أن الحمد ما هو من بين جنس الافعال ان المراد الجنس من حيث هو كما أن الموافق للسؤال عن التعريف فيه أن يكون مراده بيان المراد هنا لا معنى اللام مطلقا وهذا موجود في الثالث والرابع فتدبر

(قول المحشي) اي ليس مبنيا الخ : أي ليس ما ذهب اليه مبنيا عندي على كذا حال كونه في بنائه على ذلك مماثلا لما توهمه والقصد من التقييد بالحال المبالغة في نفي ذلك البناء أي وان توهمه

(قول المحشي) فيلزم أن يكون هذا أيضاً ظاهراً أي وليس كذلك اذ لا مدخل للقول بالتخصيص في هذا البناء والقول بأنه يعتبر ان أحداً اعتقد انحصار جهة الذهاب الى أن التعريف للجنس في هذين الأمرين فالمظاهر بطلان أحدهما تعين الآخر تكلف لاداعي اليه قوله باعتبار الاثبات أي اثبات الاستحقاق للحمد أي الاتيان بما يدل على ثبوته

(قول المحشي) بعد الجمل أي انشائية أو خبرية كما هو ظاهر المحشي خلافا للعصام القائل ان العلل بعد الانشائية قد تكون علة للانشاء كما هنا وقد تكون علة لما تعلق به الانشاء فخالفنا المحشي في جعله علة للاثبات لا الانشاء واطلق الجمل

(قول المحشي) كما في ضربت زيداً قائما فان المقصود تقييد ثبوت الضرب بالقيام أما من جهة المضروب به فمطلق بخلافه على الاول فانه عكس هذا

(قول المحشي) كما في ما نحن فيه فان الحمد لله خبر أفاد ثبوت استحقاق الله للحمد لذاته حيث علق باسم الذات فمعناه الحمد سواء كان على انعام أو غيره مستحق لله فلما قال على ما انعم كانه قال اثبت هذا الحمد الذاتي وأجعله في مقابلة

أعني الحمد لله على مقابلة الانعام ، فلا يردان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص كيف يصح بمقابلة الانعام ، وما قيل انه تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما هي في قوله تعالى «ولتكبروا الله على ماهديكم» ، ففيه أنه صرف عن الظاهر المتبادر من غير ضرورة (قوله أي أنعم به) هذا ، على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار ،

الانعام أي عوضاً عنه فالواقع في مقابلة الانعام هو الحمد الذاتي الذي هو مضمون الحمد لله وهو جنس الحمد مختص بالله على وجه الاستحقاق له لذاته وايقاعه في مقابلته ثناء في مقابلة الانعام فهو حمد وصفي و بالتعليق أولا بالذات أفاد الاستحقاق الذاتي و بايقاع الحمد الذاتي في مقابلة الانعام افاد الاستحقاق الوصفي فحمد حمدين وافاد الاستحقاقين بلا تكلف والاثبات الاتيان بما يدل على الثبوت وهو في الخارج لاخبار بان الحمد الذاتي مستحق لله ودعوى ان الاثبات هو الاذعان والتسليم مع أنه تكلف بعيد من عبارته لا يستقيم اذ لا يصح أن يكون الاذعان باستحقاق الذات للحمد على وجه مقابلة الانعام اذ لا اذعان حينئذ بالحمد الذاتي على انه لا يناسب ماعبر عنه المحشي بالاثبات في بحثه الشريف المتقدم في كتابته على و بهذا يظهر تأمل

(قول المحشي) اعني الحمد لله اي ما يستفاد من الحمد لله لا الحمد فقط

(قول المحشي) على مقابلة الانعام اي اثبت الحمد الذاتي ممكنا له من مقابلة الانعام تمكن المستعلى من المستعلى عليه وعلى للاستعلا المعنوي متعلقة باثبت

(قول المحشي) فلا يرد ان ثبوت جنس الحمد لله الخ : حاصله كما في الاطول ان ثبوت جنس الحمد لله على وجه الاختصاص لا يصح ان يكون في مقابلة الانعام بل بعض افراده ثابت في مقابلة انعام و بعضها في مقابلة صفات جميلة اخرى كالكبرياء والعظمة على ما تقدم وحاصل الرد ان الذي في مقابلة الانعام هو اثبات استحقاق جنس الحمد لله سواء كان على انعام اولا لا ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص فوقوع الاثبات فى مقابلة الانعام لا يقتضي ان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص لاجل الانعام بل ذاك الثبوت لامر آخر وهو جميل ما و به حصل الحمد الذاتي والحاصل أنه أتى بعبارة تدل على الثبوت لله فمن جهة دلالتها على الثبوت لله هو حمد ذاتي، ومن جهة أن الاتيان لأجل الانعام حمد وصفي فتأمل وما قيل ان هذا الايرد مدفوع بالاشارة أولا الى اختصاص جنس الحمد به تعالى بالنظر الى ذاته المتصف بجميع صفات الكمال فانه يستفاد منه اختصاص جنس الحمد به تعالى في مقابلة الانعام وغيره وهم لان الكلام في الحمد في مقابلة الانعام مع أنه مراد منه اختصاص الجنس على حاله

(قول المحشي) وما قيل الخ :قائله العصام

(قول المحشي) ففيه أنه صرف الخ: إذ الظاهر ابقاء الجملة خبرية وعلى للاستعلا فانه لا ضرورة لاخراجها عن وضعها والحمد يحصل بالخبر كالانشا على ان الاثبات المذكور متحقق على كل حال فهو الظاهر بخلاف الانشا فانه على احتمال فتأمل

(قول المحشى) على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار أي بناء على ما ذكره ابن مالك في التسهيل وشرحه من أنه يجوز الحذف وان لم توجد الشروط المذكورة بقوله كذا الذي جر الخ : فيما اذا تعين الحرف الجار نحو الذي سرت يوم الجمعة أي فيه قال فحسن الحذف تعين المحذوف كما حسنه في الخبر والموصول أولى بذلك لاستطالته وانما قال مع الجار اشارة الى أن ما يتوهم من أنه حذف الجار أولا فانتصب العائد على المفعولية توسعا ثم حذف فيكون حذفه قياسيا من باب

ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم . بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف أو نصب بتقدير اعني . فقد تعسف وأما معنى فلان الحمد على الانعام الذى هو من أوصاف المنعم .

وأما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام المرزوقى فلا يصح قوله مع تعذره الخ، ففيه انه يجوز أن يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم نعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره ، فالأولى أن يقال مع تكلفه في المعطوف عليه (قوله أن التقدير الخ) . تعريف التقدير يفيد ان الزاعم قائل بانحصار التقدير على ما ذكره فلذا قال تعسف ولو كان مراده ، جواز ذلك التقدير فلا تعسف (قوله بدل من الضمير الخ) بناء على جواز حذف المبدل منه ، وقد صرح بامتناعه في غير صورة الاستثناء ابن الحاجب (قوله فقد تعسف) أي سلك الطريق الغير المستقيم

قوله، والحذف عندهم كثير منجل، في عائد متصل ان انتصب،لادليل عليه ولذا جوز سيبويه والاخفش أن يكون كذلك وأن يكونا حذفا معاً وجزم غيرهما ما عدا الكسائى بانهما حذفا معاً بل في الرضى ان مذهب سيبويه والاخفش حذفهمامعاً

(قول المحشي) واما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام المرزوقي ووافقه الشيخ الاثير وقال لم يذكر هذا الذي ذكره ابن مالك أحد في الصلة وانما ذكروه في الخبر ولا ينبغي أن يقاس عليه ولا أن يذهب اليه الا بسماع من العرب

(قول المحشي) ففيه أنه يجوز أن يكون التقدير وعلم به الخ : ذكر هذا في الاطول وقال ان الشارح ذهل عنه وأنت خبير بان تعليل الشارح بكون مالم نعلم مفعوله يدل على انه انما حكم بالتعذر عند وقوع المقدر مفعولا به بلا واسطة كما وقع مالم نعلم بناء على عدم التعسف فهو يمنع تقدير الضمير من غير أن يكون مفعولا به بلاواسطة الا مع التعسف وذلك لانه اذا قدر به كما ذكره المحشي لا يوجد له مسوغ أصلا لعدم تعينه هنا بخلافه في اعم لانه يتمدي به التعدية الخاصة فتحصل أن الشارح حكم بان التقدير متعذر مع وقوعه مفعولا به ثم أجاب عما يرد من منع التعذر بمقالة الزاعم بانه انما حكم بالتعذر مع عدم التعسف هذا ظاهر الشارح والمحشي قال انما حكم بالتعسف على الحصر في الموصولة لكنه خلاف ظاهر الشارح كما هو ظاهر

(قول المحشى) فالاولى عبر به دون الصواب لاحتمال التعذر في الطريقة الجادة

(قول المحشى) تعريف التقدير الخ: رد لما في السمرقندي من أنه يمكن أن مقصود هذا القائل أن ما قاله ممكن في الجملة فلا ينافي أنه تعسف

(قول المحشي) جواز ذلك التقدير أي كما يجوز كونها مصدرية هذا مراده كما يعلم من كلامه الآتي فمراده بالتقدير تقدير الكلام لا تقدير الضمير اذ لو كان المراد تقدير الضمير لكان المعنى انه انما كان تعسفا لحصر تقدير الضمير على تقديره منصوبا ولو جوز تقديره مجروراً لم يكن تعسفاً وحينئذ ينافيه ما كتبه على قوله فقد تعسف من أن وجهه ترك المصدرية وجعلها موصولة ويؤيد ما قلناه قول السمرقندي ويمكن أن يقال مقصود هذا القائل ان الحكم بأن ما موصولة ممكن في الجملة وان تقدير العائد ليس بمتعذر فتأمل

(قول المحشى) وقد صرح بامتناعه في غير صورة الاستثنا الخ: أي صرح بذلك نقلا عن الجمهور كما قاله الفنرى على الجامي فلا ينافي ما نقل عنه هو من المنع مطلقا وهذا الكلام يقتضى أن المستثنى منه في نحو ما قام الا زيد وهو لفظ احد المحذوف مبدل منه عند الجمهور والظاهر أن ابن الحاجب يجعل الا بمعنى غير هى الفاعل والسر في منعه في غير صورة الاستثنا المفرغ صحة قيام البدل مقامه فلا دليل عليه حتى يفيد المقصود منه وهو تقرير النسبة بخلافه في صورة الاستثناء فان—

أمكن من الحمد على نفس النعمة . ولم يتعرض للمنعم به .

حيث ترك الأيسر وهو جعل ما مصدرية وسلك الأعسر (قوله أمكن) من مكن الشيء مكانة أي أخذ مكانه (قوله ولم يتعرض للمنعم به) ، أي صريحاً وإلا فعموم الانعام ، المستفاد من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعموم المنعم به ضمناً

الا دليل عليه لكن هذا ان بقيت الا اداة استثناء غير داخلة في البدل وابن الحاجب يجعل البدل في ما قام أحد الا زيد مجموع الا زيد حذراً من تخالف النسبة وان أجابوا عنه بوجه آخر كما في الرضي وغيره وحينئذ فمند الحذف لادليل فتأمل

(قول المحشي) حيث ترك الايسر أي لم يجعله من الاحتمالات ويحمل الكلام عليه وسلك الأعسر وهو حصر الاحتمالات فيما ذكره ويلزم على ما قاله المحشي ان جعل ما مصدرية من التقدير فانه قال فيما مر ان وجه التعسف القول بانحصار التقدير فيما قاله وقد علمت أنه يؤيده كلام السمرقندي

(قول المحشي) أي أخذ مكانه فامكن معناه اشد أخذا للمكان من غيره والمكان هو القلب وما قيل معناه أشد تمكن فبيان لحاصل المعنى وسبب الأشدية أن دعا النعمة للحمد بواسطة الانعام بخلاف الانعام لارتباطه بالمنعم بنفسه

(قول المحشى) أى صريحا راجع للتعرض لا للمنعم به لان الكلام في التعرض

(قول المحشي) المستفاد من اضافة المصدر الى الفاعل اعلم أنه سيأتي انه اذا لم يذكر المفعول به مع الفعل المتعدى المسند الى الفاعل فالغرض ان كان اثباته أى ذلك الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقا من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده أو خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل أى نزل المتكلم الفعل منزلة اللازم ولم يقدر مفعوله لان المقدر بواسطة القرينة كالمذكور ثم بعد كون غرض المتكلم من الكلام ثبوت أصل الفعل اذا كان المقام خطابياً يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهني أفاد المقام ذلك أى كون الغرض المقصود بالتنزيل ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا مع التعميم في أفراد الفعل دفعاً للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد لان يعطي حينئذ في قولنا زيد يعطي معناه يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة لا منكر لدلالته على الفردية وهي غير مقصودة فيجب أن يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاآت احترازا عن ترجيح احد المتساويين ولا تنافي بين افادة التعميم في أفراد الفعل وكون الغرض ثبوته لفاعله أونفيه عنه مطلقا لجواز أن لا يكون التعميم مقصودا من الكلام ولكنه مقصود مما هو مقصود من الكلام وان لم يكن داخلا فيه لكونه من مستتبعات التراكيب فالمقصود من الكلام الاثبات والنفي مطلقاً ثم يقصد بتوسطه من الكلام التعميم ايهاما للمبالغة فانه اذا ذكر المفعول العام يحصل تعميم أفراد الفعل لكن لاحتماله للتخصيص لاتحصل المبالغة بخلاف ما اذا نزل منزلة اللازم فان عمومه لافراد الفعل عقلي لا يقبل التخصيص للتعويل حينئذ على القرينة العقلية وان لم يكن الغرض ذلك أي اثباته له أو نفيه عنه مطلقا فان قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عامافعام وان خاصاً فخاص والا بان قصد اثباته أو نفيه باعتبار خصوص أفراد الفعل أو عمومها من غير اعتبار تعلق الفعل بمفعول لم يجز تقدير المفعول لفوات المقصود للمتكلم من بيان حال كونه معطيا رداً على من نفي الاعطاء لا بيان جنس ماتناوله الاعطاء رداً على من اثبت له اعطاء غير ذلك المقدر فالفرق بين تعميم أفراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمها

لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء .

استلزاما عقلياً ، لا يقبل التخصيص (قوله لقصور العبارة الخ) اعادة اللام تشعر باستقلال كل واحد بالعلية ، و بيانه ان التعرض للمنعم به بذكر البعض أو بذكر الكل تفصيلا أو اجمالا وعلى التقادير الثلثة العبارة قاصرة اما لعدم افادة —

في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد اذ لا دلالة للمقام الخطابي على أكثر من التعميم في أفراد الفعل اذ يكفي ذلك في دفع الترجيح بلا مرجح أما قصد المفعول فمبنى على غرض المتكلم لا دخل للمقام الخطابي فيه اذا عرفت هذا عرفت أن المحشي هنا قائل بأنه نزل الفعل منزلة اللازم واستغنى عن التعريف المقدر بلام الحقيقة بالتعريف بالاضافة ثم التعميم هنا في أفراد الفعل اما مقصود من الكلام مستعمل فيه اللفظ كما في قولنا والا بأن قصد اثباته الخ : أو مقصود من المقصود من الكلام كما في ما قبل ذلك وقوله مستلزم لعموم المنعم به ضمنا معناه أن عموم الانعام بالطريق المتقدم مستلزم لعموم المنعم به في ضمن أنعم تبعاً لا قصداً فانعم دل على أمرين أحدهما قصدي وهو عموم أفراد الفعل والآخر تبعي لهذا المقصود وهو عموم أفراد المنعم به وعلى هذا فقوله ضمنا راجع للعموم ويمكن أن يكون متعلقاً بالمنعم به أي المنعم به المفهوم في ضمن الانعام لا المقصود وعلى كل الاستلزام مقابل للصراحة ولما كان التعرض للمنعم به معناه ان يدل على عمومه أو خصوصه بلفظ ولو على وجه اللزوم والدلالة لا يشترط فيها القصد بناء على الصحيح من عدم اعتباره فيها ولا أن تكون بالصريح وقد قال المصنف انعم وهو يدل بواسطة دلالته على عموم الانعام على عموم المنعم به فقد تعرض لعموم المنعم به أراد المحشي رحمه الله تقييد التعرض المنفي بالصريح تصحيحاً لعبارة الشارح و بعدم القصد لذلك العموم أو للمنعم به المفهوم من ترك المفعول اندفع ما يتوهم من أن القصور عن الاحاطة تفصيلا وعدم ذهاب نفس السامع كل مذهب موجود عند ترك المفعول أيضاً من هذا اللازم لان ذلك انما يكون عند الاعتبار والقصد وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل على قوله استلزاماً عقليا فيه أن التعميم في أفراد الفعل وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في القصد والاعتبار كما صرح به الشارح في بحث متعلقات الفعل اه فانه غفلة عن قوله ضمنا

(قول المحشي) استلزاما عقليا ضرورة أن الانعام لا بد له من منعم به وان لم يكن مقصودا ولا مقدراً والا لالزمه ما لزم المذكور اذ المقدر لا بد من دلالة القرينة عليه

(قول المحشي) لا يقبل التخصيص ظاهره انه صفة للاستلزام ولا ضرر فيه لأن تخصيص العموم يعود بتخصيص الاستلزام وان كانت عبارته في بحث متعلقات الفعل فيما اذا نزل الفعل منزلة اللازم هكذا فان عمومه لأفراد الفعل عقلي لا يقبل التخصيص ويحتمل أن المعنى لا يقبل العموم معه أي لاستلزام التخصيص وانما وصف العموم بهذا الوصف للفرق بينه و بين ما اذا صرح بالمفعول العام كما لو قال على جميع نعمه فان المصرح به يقبل التخصيص لأنه من عوارض الألفاظ ولم يعول فيه على أمر عقلي بخلاف الضمنى فانه ليس بلفظ بل هو مأخوذ من الاستلزام العقلي بقي أن المراد بالعموم هنا ليس المصطلح عليه لأنه صفة اللفظ ولا لفظ هنا فلعل معناه تحقق أثر الفعل بكل صورة كما نقله الشارح عن أبي حنيفة رحمه الله حيث قال لا عموم للمقتضي بالفتح مع قوله بالحنث فيما لو حلف لا يأكل بأي أكل بناء على وجود المحلوف عليه في كل صورة لا على عموم المقتضى بفتح الضاد فليتأمل

(قول المحشي) و بيانه ان التعرض للمنعم به الى آخره حاصله أنه إما أن يتعرض بأن يذكر الكل أو البعض وعلى

ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه

الاحاطة كما فى ذكر البعض في التفصيل أو لافادة الاحاطة الناقصة كما فى الاجمال وكذا توهم الاختصاص بشيء وهو المذكور دون شيء وهو المتروك متحقق على التقادير الثلثة وكذا ذهاب نفس السامع كل مذهب ممكن انما يتحقق اذا لم يذكر شيء منها (قوله ثم انه الخ) كلمة ثم :

كل إما على وجه التفصيل أو الاجمال وعلى التقادير الأربعة العبارة قاصرة إما لعدم افادة الاحاطة كما في ذكر البعض في حال التفصيل الذي فرضناه للكل أو البعض أما الثاني فظاهر لأن التعداد لا يفيد الاحاطة لاحتمال تركه بعض ما أراد ايقاع الحمد في مقابلته لعدم امكان الاحاطة بالكل تفصيلا وان كان هو في الواقع لم يحمد إلا على ما ذكره وأما الأول فلانه لا يمكن ذكر الكل على وجه التفصيل فلا بد أن يكون المذكور هو البعض فقوله كما في ذكر البعض في التفصيل أي في صورتي تعرضه لتفصيل الكل أو البعض فجعله واحداً لاتحادهما في أن المذكور البعض وان كان الغرض في الأول التعرض للكل واما لافادة الاحاطة الناقصة كما في الاجمال للكل أو البعض للنقص بعدم التفصيل في المحمود عليه وان كان هو كل المحمود عليه في الصورتين وهذا لا ينافي أنه في الثانية بعض النعم من حيث هي وقوله بعد على التقادير الثلاثة أي تقدير التعرض لذكر الكل أو البعض على التفصيل وتقديري التعرض لذكر الكل أو البعض على الاجمال وعد التعرض لذكر الكل أو البعض على التفصيل واحداً أيضاً لما مر واعلم ان الناس فهموا من قول الشارح لقصور العبارة الخ انه لا يمكن الحامد الاحاطة بجميع النعم بالعبارة فوقعوا فيما لا ينبغي والمحشي رحمه الله فهم أن معناه ان العبارة المأتي بها لبيان المحمود عليه سواء كان الكل أو البعض لا تفيد الاحاطة بالمحمود عليه فلذا زاد لفظ الافادة في تقريره لأنه ان جعل الكل محموداً عليه على التفصيل لا يمكنه الاتيان بعبارة تحيط به كذلك وان جعله البعض على التفصيل فكذلك لاحتمال أن يكون حامداً على الكل واقتصاره على ما ذكره اقتصاراً على الأهم لعدم امكان الاحاطة وان جعله الكل أو البعض على الاجمال فهو وان أفادت عبارته الاحاطة بالمحمود عليه لكنها ناقصة بسبب الاجمال واذا كانت العبارة لا تفيد المراد فتركها أولى فان قلت يمكنه فى الحمد على البعض تفصيلا أن يقول وعلى الايمان والعافية مثلا أحمده فيفيد الاحاطة قلت افادة انه لايحمد على غير ذلك لايناسب مقام الحمد بل غايته عدم افادة الحمد عليه وفرق ما بين افادة عدم الحمد وعدم الافادة فليتأمل ثم ان المتروك في صورة ذكر الكل اجمالا هو التفصيل فيتوهم اختصاص الحمد بحال الاجمال دون التفصيل وكذلك اذا ذكر البعض تفصيلا أو اجمالا بل لو أمكن ذكر الكل تفصيلا لجاء ذلك التوهم وقوله وكذا ذهاب الخ : أي انما تذهب نفس السامع كل مذهب ان لم يتعرض لذكر الكل أو البعض على التفصيل أو الاجمال والا فلو تعرض لذلك لكان المذكور في صورتي التعرض لذكر الكل أو البعض تفصيلا هو البعض اذ هو الممكن في الاول والمقتصر عليه في الثاني ولكان المذكور في صورتي التعرض للكل أجمالا والبعض اجمالا الكل على وجه الاجمال في الاول والبعض كذلك في الثاني فيفهم ان ذلك الحمد في مقابلة هذا المذكور المخصوص فلاتذهب نفس السامع لغيره هذا ما عندي والله سبحانه وتعالى أعلم

(قول الشارح) ثم انه صرح الخ : مقابل لقوله ولم يتعرض الخ : فيفيد أن نفي التعرض فيما سبق انما هو على وجه التصريح فلا ينافى التعرض له لزوما كما قاله المحشي فيما سبق فاندفع مافي الفنرى من أن المراد بالتصريح مطلق التعرض بدليل مقابلته لنفي التعرض

صرح ببعض النعم ايماء، الى اصول مايحتاج اليه فى بقاء النوع، بيانه ان الانسان مدني بالطبع اى محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بنى نوعه، يتعاونون ويتشاركون فى تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على أن يعرف كل واحد صاحبه مافى ضميره والاشارة لاتفى بالمعدومات والمعقولات الصرفة

للتراخي فى الرتبة كما فى قوله ان من ساد ثم ساد أبوه، اشارة الى ترقي المصنف رح فى مراتب البلاغة (قوله صرح ببعض النعم) من حيث انه نعمة وهو تعليم البيان حيث عطفه على الانعام المحمود عليه (قوله الى أصول ما يحتاج اليه الخ) وهو الغذاء واللباس والمسكن وغيرها من المنكح ودفع الموذيات، وقيد الاصول احتراز عن الامور الجزئية التي يحتاج اليها فى بقاء النوع احيانا وليس علم الشرائع والشارع والمعجزة داخلة فى أصول،

(قول المحشي) للتراخي في الرتبة يعني انها رتبة أرفع مما قبلها فالمراد بالتراخي التفاوت وحاصل مراده انه لما كان كلام الشارح حكاية عن صنع المصنف كان المقصود بيان حال المصنف من ترقيه في مراتب البلاغة بأن أتى بأمر بليغ بعد آخر ولا شك أن مرتبة الاتيان ببليغين أعلى من مرتبة الاتيان ببليغ واحد وهذا على قياس ما قاله الرضى من أن ثم في والله ثم والله للتدرج في الارتقاء وأما ما بين به ذلك متابعة للفنري من أن رتبة تفصيل النعم متباعدة عن رتبة الاجمال فبعيد عن المقصود الا أن يتكلف فيه فيرجع لما قلنا ثم إن التراخي في الرتبة لا ينافي الترتيب في الذكر بأن يكون مرتبة ذكر المتأخر بعد ذكر المتقدم كما في الشاهد الذي ذكره لان سيادة نفسه به أخص ثم سيادة الاب ثم الجد أما ما نحن فيه فلا يظهر فيه ذلك فلذا تركه المحشي والحاصل ان ثم قد تكون للترتيب في الذكر مع التدرج في مدارج الكمال وقد تكون للثاني فقط نبه عليه الرضي

(قول الشارح) صرح ببعض النعم أي بعض الانعامات سماه نعمة لتعلقه بها

(قول المحشي) من حيث انه نعمة يعني ان الاضافة في قول الشارح ببعض النعم لاخراج ما ذكر لا بعنوان انه نعمة وان كان نعمة في الواقع ووجه انه صرح به من تلك الحيثية هو عطفه على المحمود عليه وحينئذ لايصح ادخال غير نعمة البيان في المصرح به اذ لم يذكر بعنوان أنه نعمة فلا يصح حمل كلام الشارح الآتي على خلاف هذا كما صنع الفنري حتى يحتاج لما تكلفه في لفظ التصريح ثم المراد بقوله من حيث انه نعمة من حيث انه محمود عليه اذ الحمد مداره على الجميل تعلق بنعمة أولا فصح قوله حيث عطفه الخ: ثم ان كلامه يفيد أنه لا يوجد الايماء الا عند ذكره من تلك الحيثية وهو ظاهر فتأمل

(قول الشارح) ايماء الى أصول الخ: وجه الايماء توقف كل من تلك الاصول على البيان مع الاحتياج اليها على الدوام

(قول المحشي) وقيد بالاصول احترازا الخ : لعدم صلاحيته للايماء اليها بعدم لزومها كتلك الاصول

(قول المحشي) وليس علم الشرائع الخ : رد على الفنري حيث جعل الاصول شاملة لذلك ثم قال ان تبيين الشارح أصالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المصنف عليه واحداً بعد واحد منتهيا الى الدعاء لمعاوني الرسول ثم تغير الاسلوب فيه تنبيها على أن أصالة معاونتهم ليست كاصالة تلك النعم صريح في الشمول المذكور وحاصل الرد ان المراد بالاصول مايحتاج اليه في بقاء النوع كما هو صريح الشارح لا في انتظام أمر الاجتماع فلا صحة لهذا الاستدلال يدل عليه تفريع قوله فانعم الله فقط وعطف ما بعده بثم وانما تعرض لكون الاجتماع انما ينتظم الخ : بيانا للوجه العقلي كما سيأتي و بهذا ظهر فساد ماقيل ان البقاء محتاج للقوانين الشرعية وما تتوقف عليه نعم البقاء على الوجه الاكمل متوقف على ذلك لكن لاتعرض له في كلام الشارح

وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان

ما يحتاج اليه فان الاحتياج اليهـا لانتظام أمر الاجتماع على ما ينبغي وعدم اختلاله يدل على ما قلنا ذكر قوله فانعم الله بعد ذكرها وتفريعه عليها وعطف قوله ثم ان هـذا الاجتماع على قوله ثم انه صرح الخ : وعدم ادخاله تحته (قوله يتعاونون الخ) : عطف بيان لقوله يحتاج أو جملة مستأنفة وجعله حالا ركيك من جهة المعنى (قوله وفى الكتابة مشقة) لانه يحتاج الى الآلات والحركات الغير الضرورية بخلاف البيان ، فانه متعلق بالتنفس الضروري غير محتاج الى آلة مع أن في الكتابة ضرراً وهو بقاؤها بعد تحصيل الاعلام ، ثم ان فهم المعاني ، من الاشارة والكتابة

(قول المحشي) عطف بيان لقوله يحتاج الخ : يعني أنه بيان للمحتاج اليه وهو التعاون الواقع بينه وبين بني نوعه فكل انسان يحتاج الى أن يعين الغير فى عمـل لتحصيل فائدة له بذلك كاخذ الاجرة على عمله وأن يعينه الغير فى عمل آخر لذلك فعبر عن هذا المعنى أولا باجتماعه مع بني نوعه ثم بين بيتعاونون الذي هو المقصود من الاجتماع وليس المراد انه بيان لقوله كل انسان كما وهم حتى يلزم اختلاف الراجع والمرجع اذلا وجه حينئذ لقول المحشي الخ : وتفسير الاجتماع بالمقصود منه لايضر بل هو المحوج الى البيان كيف وقد قيل ان عطف البيان هو البدل ولم يصب أحد بدل الاشتمال فما قيل إن التعاون غير الاجتماع فلا معنى لتفسيره به لامعنى له

(قول الشارح) والاشارة لاتفي بالمعدومات الخ : يعني ان الاشارة لو وضعت للافادة لم توضع الا لما هو مشار اليه باليد مثلا وهو المحسوس اذلا تصلح للمعقول وحينئذ لاتفي الخ : ثم انه يفيد انها قد تودي بعض المعقولات والمعدومات الصرفة ويمكن أن يكون بطريق لزومه للمحسوس

(قول الشارح) والمعقولات الصرفة قيد به لاخراج المعقول المحسوس من بعض الوجوه كالكلي الطبيعي على القول بتحققه فى الجزئيات فانه يمكن تأديته بالاشارة

(قول المحشى) فانه متعلق بالتنفس الضروري لان الصوت وتقطيعه كيفية للنفس

(قول المحشي) وهو بقاؤها الخ : أي فربما يطلع عليها من لايراد اطلاعه

(قول المحشي) ثم إن فهم المعاني الخ : دفع لما يقال ان كلام الشارح يقتضي انه على تقدير وضع الاشارة والكتابة لمعنى لاحاجة للفظ مع انهما يتوقفان على التعليم والتعلم المتوقفين على اللفظ وحاصله انهما كاللفظ سواء بسواء فما دفع به توقف الفهم من اللفظ على لفظ سابق يدفع به توقف الفهم منهما عليه وحاصله ان طريق الفهم لا ينحصر فى لفظ سابق بل يكون بتكرر الاطلاق مع القرائن كان يشار باليد الى داخل البيت ولم يكن فيه سوى الكتاب فيعلم أن الاشارة اليه فهو المعني بهـا

(قول المحشى) من الاشارة والكتابة المراد بالاشارة الاشارة باليد مثلا لا اسم الاشارة لان الكلام فى غير اللفظ وبالكتابة نفس النقش بدون توسط الدلالة على اللفظ

(قول المحشي) أصول ما يحتاج اليه الاضافة بيانية أو على معنى من التبعيضية ولا يظهر أن يكون بمعنى اللام لانه لايوافق قوله بعد التي يحتاج اليها وقوله فان الاحتياج الخ : وعلى التبعيض فالمراد البعض المحتاج اليه في بقاء النوع دائما وقوله وهو الغذاء الخ: تفسير للاصول وقوله الامور الجزئية الخ : كالأدوية

وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير. ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم. معاملة. وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة. والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لابد لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها، من واضع يقررها على ماينبغي، مصونة عن الخطأ وهو الشارع ثم الشارع لابد أن يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات وأعلى معجزات نبينا عليه الصلاة والسلام القرآن الفارق بين، الحق والباطل فقوله (وعلم) من عطف الخاص على العام.

على تقدير فرض وضعها لها كفهمنا إياها من الالفاظ، بتكرر اطلاقها عليها مع القرائن (قوله وهو المنطق الفصيح الخ) أي المنطق الظاهر، الذي لا يلتبس بعضه ببعض كما في ألحان الطيور المظهر عما في الضمير بدلالات وضعية اما من الله أو من أهل اللغة على ما حقق في موضعه (قوله ثم ان هذا الاجتماع الخ)، بيان لوجه عقلي للتعرض للصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وتخصيص الصفات الثلاثة المذكورة من نعوته (قوله معاملة)، بأن يأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه من آخر ويعطيه ما عنده فضلا عن حاجته عوض ما أخذ منه (قوله وعدل يتفق الجميع عليه) أي استواء في المعاملة يتفق الكل على انه عدل وليس بخروج عن الاستواء، (قوله والعدل) ابتداء كلام كأنه قيل فلا بد من العدل والعدل الى آخره وليس عطفاً على المعاملة،

(قول المحشي) على تقدير فرض وضعها لم أعرف وجها للجمع بين التقدير والفرض

(قول المحشي) بتكرر اطلاقها عليها مع القرائن عدل عن قول الفنري بان يخلق الله علما ضروريا في كل أحد بحيث يعلم دلالة كل نقش على معناه من غير توسط الالفاظ لانه خلاف المعتاد فلو لم تقطع بعدمه فلا أقل من مخالفته للظاهر مخالفة قوية قاله ابن الحاجب حيث دفع به توقف فهم المعنى من اللفظ على لفظ سابق

(قول الشارح) فانعم الله عليهم بتعليم البيان أي انعاما مصوراً بتعليم البيان فظهر ان وعلم من عطف الخاص تدبر

(قول المحشي) أي الذي لايلتبس الخ: تفسير للظاهر الذي هو تفسير الفصيح وهو شامل لما فيه لكنة والخالص منها وغير المعرب لانه المظهر فاندفع ما قاله الفنرى وكون الفصاحة الظهور هو ما سيأتي عن دلائل الاعجاز سواء كان معنى مجازيا كما سيأتي عن الاساس أو حقيقياً كما هو ظاهر القاموس والصحاح فاندفع توقف بعضهم

(قول المحشى) بيان لوجه عقلي الخ: فيه رد على الفنري حيث جعل ذلك من جملة الاصول المومي اليها كما مرت الاشارة اليه وحاصل الوجه العقلي انه كما يحتاج الى تلك الاصول في بقاء النوع يحتاج الى علم الشرائع والشارع والمعجزة في كون ذلك البقاء على الوجه الاكمل واشار الى الصفة الاولى بقوله مصونة عن الخطا والثانية بقوله بل لابد لها من قوانين كلية الخ: والثالثة بقوله وأعلى معجزات نبينا الخ

(قول المحشى) بان يأخذ واحد منهم الخ: فسرها بهذا التفسير لان الكلام في ما قبل الشرع ومثله يقال في تفسير العدل بالاستواء وضمير حاجته راجع لكل من الآخذ والمأخوذ منه وقيد به لان هذا هو ما ينتظم به الاجتماع قوله يتفق الكل على انه عدل فضمير عليه راجع للعدل باعتبار صفته

رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيهاً على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه فى قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان و(من البيان) بيان لقوله (مالم نعلم) قدم عليه رعاية للسجع (والصلاة على نبينا محمد خير من نطق بالصواب) دعاء للشارع المقنن للقوانين (وافضل من أوتى الحكمة) اشارة الى القوانين لان الحكمة هى علم الشرائع على ما فسر فى الكشاف ،

على ما وهم (قوله رعاية لبراعة الى آخره) المفعول له سبب حامل على الفعل وهو ، قد يكون غاية مترتبة معلولا له في الخارج وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثاني من الثاني ، فان الرعاية ، مترتبة على عطف الخاص على العام باشتماله على لفظ البيان والتنبيه باعث على العطف المذكور وليس معلولا له في الخارج انما المعلول له التنبه ، فاندفع ماقيل ان الرعاية انما تحصل بايراد لفظ لبيان ولا مدخل للعطف المذكور فيه (قوله ما لم نعلم) ،

(قول المحشي) على ماوهم جعله وهما لان المعاملة بمعنى الاخذ المتقدم مضبوطة لاحاجة لها لقانون كلي ولا للاتفاق عليها بخلاف العدل

(قول المحشي) على ماوهم أيضاً الواهم الفنري وقد تكلف لافراد ضمير يتناول فقال انه باعتبار ما ذكر أو كل واحد

(قول الشارح) على ما ينبغي كان يفصلها و يبين شروطها

(قول الشارح) لابد أن يمتاز الى آخره لاجل انقياد الباقي له

(قول الشارح) فقوله علم الخ : تفريع على قوله ثم إنه صرح الخ : بيان للكيفية التي وقع التصريح عليها وهو أنها طريق عطف الخاص وعلتها وهي التنبيه وما ترتب عليها وهو البراعة والحاصل ان مطلق التصريح علته الايماء المتقدم لكن لما كان وجه الايماء توقف تلك الاصول على البيان لزم أن يكون ذكره بطريق ينبه على جلالته وهو عطف الخاص وترتب عليه حفظ براعة الاستهلال وهذا لا ينافي امكان ترتبها على مطلق الذكر فليتأمل

(قول الشارح) رعاية أى حفظاً كما في حواشي المختصر

(قول المحشي) قد يكون غاية مترتبة أي لا دخل له في ايجاد الفعل بخلاف الباعث فان له دخلا فيه

(قول المحشي) فان الرعاية مترتبة فانه ترتب على ذكر خصوص تعليم البيان بطريق عطف الخاص الذي علته التنبيه حفظ براعة الاستهلال ولا دخل لذلك الحفظ في العطف المذكور لحصوله بغيره أما التنبيه فلا يكون إلا به لأنه يوهم أنه بلغ في الشرف والكمال الى حيث يرفع عن الدخول تحت العام وبهذا ظهر وجه عدم جعل الرعاية بمعنى الملاحظة علة باعثة على العطف إذ لا دخل لها فيه قوله والتنبيه باعثة أي وقصد التنبيه علة باعثة على العطف المذكور لأنها تقتضيه بخلاف ملاحظة البراعة كما مر

(قول المحشي) مترتبة على عطف الخاص على العام باشتماله الخ يعني أن عطف الخاص هنا لما كان علته قصد التنبيه على جلالة نعمة البيان كان لا بد أن يشتمل على لفظ البيان فلما وقع ذلك العطف مشتملا عليه ترتب عليه حفظ براعة الاستهلال فظهر وجه الترتب على العطف المذكور وان ما قيل ان الترتب انما هو على الاشتمال على لفظ البيان فيكون التعليل له لا العطف وهم

(قول المحشي) فاندفع ما قيل ان الرعاية الخ يعنى انا وان قلنا ان الرعاية غاية مترتبة لكنها لم تترتب على العطف —

ولفظ أوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه . وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا الله (وفصل الخطاب) اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص

أي في الزمان السابق على التعليم بوجه من الوجوه يدل عليه نفي العلم المطلق وذلك بخلق علم ضروري في أبناء آدم عليه السلام بجميع الاسماء والمسميات من كل لغة (قوله ولفظ أوتي الخ) . يعنى ان في لفظ الايتاء تنبيهاً على انه ليس من عند نفسه ومعلوم أنه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون منه تعالى ، فالظاهر أن يقدم قوله لا من عند نفسه على قوله من عند ربه الا أنه قدمه للتأدب ولكونه اثباتاً (قوله وترك الخ) ، دفع لما يترا آى من أن اللائق للتنبيه المذكور التصريح بالفاعل بأن في عدم التصريح به نكتة أخرى وهي الاشارة الى أن هذا الفعل لا يصلح لغيره (قوله اشارة الى المعجزة) باشتماله على القرآن الذي هو معجزة لا ان كل فصل الخطاب معجزة لعدم اعجاز ما سوى القرآن ولا ان المراد منه القرآن

بل على ايراد لفظ البيان وحاصل الدفع ان ايراد لفظ البيان انما كان بسبب كونه من عطف الخاص فهو المترتب عليه الرعاية في الحقيقة فتحصل ان العلة في عطف الخاص هو قصد التنبيه على جلالة نعمة البيان وغاية العطف المعلل بالتنبيه هي تلك الرعاية وما قيل عطف الخاص على العام مشتمل على أمرين الذكر في الجملة والذكر بالطريق المخصوص فالرعاية للأول والتنبيه للثاني وكل منهما علة باعثة والمنبه على جلالة نعمة البيان هو الثاني ففيه أنه غير مستحسن كما نقل عن السمرقندي لمخالفته ظاهر العبارة من رجوع التعليلين لعطف الخاص

(قول المحشي) أي في الزمان السابق الخ بيان لظرف انتفاء العلم وقوله بوجه من الوجوه متعلق بالعلم المنفي وانما خصه بهذا لأن ذلك التعليم لا يتأتى إلا من الله فان المعلم انما يعلم بوجه ما ما نعلمه بوجه آخر فلا يكون ذكره تطويلا بل بيان لكمال المنة واعلم أنه لا تنافي بين قوله هنا بخلق علم ضروري وقوله فيما تقدم كفهمنا اياها من الألفاظ الخ لأن الكلام هنا في علم أول من تعلم وما تقدم في فهمنا معنى الألفاظ التي استعملها ذلك المتعلم تدبر

(قول المحشي) يعني أن في لفظ الايتاء أي بخلاف من له الحكمة ومن جاء بالحكمة وانما عبر بيعني اشارة الى مخالفته ظاهر الشارح حيث قدم من عند ربه لكن لما كان لنكتة كان كأنه مؤخر فاحتاج لعناية

(قول المحشي) فالظاهر أن يقدم الخ وجه تفرعه على ماقبله أن كونه ليس من عند نفسه مفهوم من لفظ الايتاء بلا واسطة بخلاف كونه من عند ربه فانه بواسطة علم أنه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى وما بالذات مقدم على ما بواسطة قاله شيخنا وانما كان بالواسطة لأن مفاد المبني للمفعول وقوع الفعل على المفعول أما الوقوع من الفاعل فليس مراداً من اللفظ لحذف الفاعل نسياً منسياً ولذا لا يحتاج للقرينة كما سيأتي وقيل وجه الظهور أنه يلزم من كونه من عند ربه كونه ليس من عند نفسه فتقديم من عند ربه على لا من عند نفسه يلزم عليه ضياع لا من عند نفسه بخلاف ما لو أخر من عند ربه فانه لا يلزم من كونه ليس من عند نفسه كونه من عند ربه وفيه أنه لا وجه حينئذ لتفرعه على ماقصده بالعناية من التعبير بل ذلك ظاهر مطلقاً حتى لو قال من آتاه الله وعلى كل فالجواب قوله إلا أنه قدمه الخ لأنه باعتبار مكانه الأصلي ما بالذات مقدم ولا ضياع تدبر

(قول الشارح) وترك الفاعل الخ أما الفعل فباق غايته أنه تغيرت هيئته فليس من تبديل التركيب بتركيب آخر كما سيأتي

(قول المحشي) دفع لما يترآى الخ رد لما في الفنري من أن دلالة الايتاء على أنه ليس من عند نفسه ظاهر وأما

الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اى الفاصل من الخطاب الذى يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع فى تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله (وعلى آله) . أصله أهل بدليل أهيل . خص استعماله . في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائى سمعت اعرابيا فصيحا يقول أهل واهيل وآل وأويل (الاطهار) .

لعدم صحة المعنى (قوله الذي يتبينه من يخاطب به) أي يفهمه ، وايتاء الكلام البين لا يقتضى أن يكون كل كلام يؤتى به كذلك حتى ترد المتشابهات على رأي من وقف على الا الله (قوله بين الحق والبطل الخ) ، الحق والبطل في الاعتقادات والصواب والخطأ في الاعمال (قوله أصله أهل) أبدلت الهاء همزة فتوالت همزتان أبدلت الثانية ألفاً (قوله خص استعماله الخ) ، يعني أنه فرق بينهما في الاستعمال فيقال أهل الحجام ولا يقال آله (قوله فى الاشراف)فى القاموس الشرف محركة العلو والمكان العالي والمجد ،

دلالته على أنه من عند ربه فبملاحظة أن ايتاء الحكمة لا يكون إلا من الله فكان قوله وترك الفاعل الخ مستغنى عنه اللهم إلا أن يجعل توضيحاً لسابقه

(قول المحشي) لعدم صحة المعنى لاقتضائه أن غير النبي عليه الصلاة والسلام أوتي القرآن وفيه رد على الأطول حيث فسر فصل الخطاب بالخطاب المفصول المتميز عن غيره بحيث لا يشتبه بكلام البشر لاعجازه

(قول الشارح) لأن الفصل التمييز بيان للمعنى اللغوي وقوله ويقال الخ بيان لوجوده فيما نحن فيه لحصلت المناسبة

(قول الشارح) البين من الكلام أي ظاهر الدلالة وقوله المخص أي الخاص من الحشو وحينئذ يكون مفصولا من جهة دلالته ولفظه وقوله الذي سنبينه نتيجة ذلك تدبر وانما لم يقل الكلام البين رمزاً الى أنه يجوز أن يكون من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من

(قول المحشي) وايتاء الكلام البين لا يقتضي الخ فقوله فيما تقدم باشتماله على القرآن أي من حيث ما فيه من البين وحينئذ فالمعجزة المشار اليها هو ذلك البين أو الكل بطريق التنبيه بالبعض عليه فليس في كلامه جعل القرآن كله بيناً حتى يبقى الاشكال وأجاب الفنري بأن المراد بفصل الخطاب هو المراد بقوله تعالى لا ريب فيه أي لا ريب في حقيته وانه من عند الله وان كان فيه متشابه لا يفهم وكذا يقال هنا أي يتبين حقيته وفيه ان هذا خاص بالمعجز وقد مر أن غير النبي عليه الصلاة والسلام لم يكن كتابه للإعجاز وبأن الكلام مبني على مذهب المتأخرين من أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه وهم المخاطبون بها فيتبينونها ولا تلتبس عليهم وبأن المخاطب بها هو الرسول عليه الصلاة والسلام وهو يتبينها والكل خلاف الظاهر إذ لا دليل عليه

(قول المحشي) الحق الخ يتأمل مع ما مر في بيان الحق والصدق من أنه مطابقة الواقع النسبة الكلامية أو عكسه ومع ما في كلام الفقهاء من وصف العمل بالبطلان والأمر هين

(قول المحشي) يعني الخ بين بهذه العناية أن التفرقة انما هي في الاستعمال أما الوضع فعام وان معنى اختصاصه بالاشراف ان المضاف اليه لا بد أن يكون شريفاً لا ما يصدق عليه الآل نعم يكتسب الشرف من المضاف اليه

جمع طاهر كصاحب وأصحاب ،

أو لا يكون الا بالآباء ، أو علو الحسب انتهى فقوله ومن له خطر ، دفع لتوهم تخصيص الاشراف بشرف الآباء أو بعلو الحسب و بيان أنه مختص ، بالعقلاء وفي الكشف ، ينافي تصغيره اختصاصه بالاشراف فتدبر (قوله جمع طاهر) في القاموس الطهر بالضم نقيض النجاسة كالطهرة طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وطهير

(قول المحشي) ولا يكون الا بالآباء اي لا يكون المجد الابالآباء أو علو الحسب فقوله أو علو الحسب عطف على الآباء وفي بعض النسخ أولا يكون الى آخره وهو الذي في القاموس أي أولا يكون الشرف الابالآباء وفي بعض النسخ أو بعلو الحسب والمجد كما في القاموس قيل الشرف والكرم أولا يكون الابالآباء أو كرم الاباء خاصة

(قول المحشي) أو علو الحسب الحسب مفخر الرجل من جهة آبائه فقوله ولا يكون الابالآباء أي بشرف الآباء مطلقاً سواء علا أولا وعلى كونه بعلو الحسب لا بد أن يكون بالشرف للآباء بشرط أن يكون عالياً

(قول المحشي) دفع لتوهم تخصيص الخ لا يتوهم التخصيص إلا اذا كان هناك قولان فيتعين نسخة أو في قوله أولا يكون الخ أما على الواو فهو قول واحد مردد فغايته الاحتمال لا التوهم

(قول المحشى) بالفضلاء بالفاء والضاد وفي نسخة العقلاء وهي أولى إذ لا وجه لقصر بيان الاختصاص بالفضلاء على قوله ومن له خطر دون الاشراف بخلاف الاختصاص بالعقلاء فانه مستفاد من من

(قول المحشي) ينافي تصغيره الخ لأنه وان كان التصغير في آل والشرف فيما أضيف اليه إلا أنه اكتسب الشرف من المضاف اليه وأجيب بأن التصغير يأتي للتعظيم من باب الكناية فانه يكني بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم لأن الشيء اذا جاوز حده جانس ضده ومنه قوله، داهية قد صغرت من الكبر صل صفا ما تنطوي من القصر كذا في رضى الشافية فما قيل من أن اتيانه للتعظيم فرع اتيانه للتحقير فلا يصح إلا بعد الحكم به ليس بشيء لأنه انما يتوقف على اتيانه للتصغير ولا يلزم منه التحقير وأجيب أيضاً بأن الشرف مقول بالتشكيك

(قول الشارح) جمع طاهر الخ اعلم ان اللائق بقول الشارح في شرح الكشاف الحق ان جمع فاعل على أفعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري أي حيث قال جمع الصاحب صحب مثل راكب وركب وصحبة بالضم كفاره وفرهة وصحاب مثل جائع وجياع وصحبان مثل شاب وشبان والاصحاب جمع صحب مثل فرخ وأفراخ والصحابة بالفتح الأصحاب وهي في الأصل مصدر اه أن يكون معنى كلامه هنا أن اطهاراً جمع طهر ساكن الهاء مخفف طهر بضمها الذي هو جمع طاهر فان فعل ساكن العين يجمع على أفعال كثيراً كفقر وافقراء ومعنى قوله كصاحب وأصحاب انه مثله في أن أصحاب جمع صحب الذي هو جمع صاحب وانما عبر بذلك في كل قصراً للمسافة كما نبه عليه في شرح ديباجة المصباح ومما يعين ذلك قول المحشى في حاشية الدواني الأصحاب جمع صاحب عند من يجوز جمع فاعل على أفعال وأما عند من لا يقول به فهو إما جمع صحب بسكون الحاء كنهر وأنهار أو جمع صحب بكسر الحاء مخفف صاحب كنمر وأنمار اه وان قال ابن الطيب شارح القاموس انه لم ينطق أحد بصحب مخفف صاحب أصلا حتى يكون جمعاً له وما قيل انه جمع طهر مصدراً بمعنى طاهر ففيه مع مخالفة المقيس عليه ان المصدر يستوي فيه الواحد والجمع ولا نوعية هنا ويمكن دفعه بأن الممتنع جمعه المصدر بمعناه الحقيقي أما هنا فهو مختلف باعتبار اتحاده بتلك الذوات

(وصحابته الاخيار) ، جمع الخير بالتشديد (أما بعد) ، اصله ، مهما يكن من شيء بعد الحمد والثنا ،

والجمع اطهار وطهارى وطهرون ، فلا ينافي ما في شرح الكشاف من أنه جمع طهر كنمر وأنمار ولا حاجة الى ما قيل انه جمع لطاهر من حيث المعنى ، فانه يخالفه التأييد بصاحب وأصحاب (قوله وصحابته) بفتح الصاد وكسرها يستعملان في الرفقاء والمراد أصحاب الرسول عليه السلام ، وهم الذين طالت صحبتهم مع النبي عليه السلام مسلمين ، وقيل بشرط الرواية، وقيل هم مسلمون رأوا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جمع خير) بالتشديد قيد بالتشديد لما في القاموس من أن المخففة في الجمال ، والميسم والمشددة في الدين والصلاح وما ذكرناه أولى مما قيل انه احتراز عن خير أفعل التفضيل ، فانه لا يثني ولا يجمع لكونه في التقدير أفعل من ، فان المذكور في النسخة المصححة ، جمع الخير معرفاً باللام (قوله أصله) أي غالبا اذ لا يطرد في نحو أما قريشاً فأنا أفضلها فان التقدير مهما ذكرت قريشاً

(قول المحشى) والجمع اطهار راجع للمفردات الثلاثة وقوله وطهارى بفتح الطاء كما في القاموس وهو راجع لطهر كفرح وكذا طهرون راجع لطهر اه شيخنا والأول كوجع ووجاعي وحبط وحباطي والثاني كفرح وفرحون وهذا التخصيص مستنده السماع كما في شرح الكافية ولم يستوف صاحب القاموس الجموع كما يعلم من موضعه

(قول المحشى) فلا ينافي ما في شرح الكشاف لعله رد قول الشارح فيه الحق ان جمع فاعل على أفعال لم يثبت بما نقله عن صاحب القاموس فلم يبق إلا منافاته لما هنا بقوله انه جمع طهر كفرح فدفعها بقوله فلا ينافي الخ

(قول المحشى) فانه يخالفه القياس فيه أن صاحب وأصحاب عند المعترض كذلك كما عرفت

(قول المحشى) في الرفقاء في نسخة ثم الصحابة في الاصل مصدر أطلق على الجماعة واليها ينسب الصحابي اه والمراد بالجماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فهو كالعلم بالغلبة عليهم لا يطلق على غيرهم لا علم بالغلبة إذ لم يوضع لكلي ثم غلب في فرد منه لأن مدلوله الاصلي الحدث ثم غلب على الذوات المخصوصة ومراده بذلك دفع ما قيل الجمع لا ينسب اليه وحاصل الدفع أنه صار كالعلم على أنه ليس بجمع بل مصدر أطلق على الجماعة

(قول المحشي) وهم الذين طالت صحبتهم هذا معنى عرفي للصاحب فانه لايقال في العرف صاحب الا لمن كان كثير الصحبة كما يقال خادم لمن كان كثير الخدمة لا لمن يخدم يوما

(قول المحشي) وقيل بشرط الرواية أي مع طول الصحبة

(قول المحشي) وقيل هم مسلمون الخ :هذا معنى لغوي واختاره النووي والمحدثون وكان أهل الرواية عنه صلى الله عليه وسلم عند وفاته مائة الف وأربعة عشر الفا وجعلهم الحاكم اثنى عشر طبقة واختلف في حد التابع فقيل من صحب صحابيا وقيل من لقيه كذا في شرح الديباجة

(قول المحشي) جمع الخير بالتشديد وهو ليس باسم تفضيل وكذا مخففه الذي ذكره بعد بل اسم فاعل أو صفة مشبهة كما يدل عليه كلام البيضاوي حيث حكى هذا بقيل بعد قوله انه اسم تفضيل

(قول المحشي) والميسم بكسر الميم أثر الحسن قاموس

(قول المحشي) فانه لايثني ولا يجمع أي وقد جمع هنا فدل على أن مفرده ليس أفعل تفضيل

(قول المحشي) فان المذكور في النسخة المصححة جمع الخير معرفا أي واسم التفضيل المعرف لامانع من جمعه كما قال—

بسيطة لا مركبة من ، مه وما ، ولا من ما ما خلافا لزاعمهما ولها ثلثة معان الاول مالا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط كقوله تعالى ، مهما تأتنا به من آية ، الثانى الزمان والشرط فيكون ظرفا لفعل الشرط كقوله ،

وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجاك نالا منتهى الذم أجمعا

الثالث الاستفهام كقوله مهمالي الليـــــلة مهماليه أودى بنعـــــلي وسرباليه

وتلو أل طبق . فلا يصح الاحتراز عن خير أفعل التفضيل وهذا تعليل لقوله أولى وفيه أن خير من بين أفعل التفضيل لا يتغير في التأنيث والجمع والتثنية سواء كان مصحوبا بأل أو مضافا لمعرفة أو مجرداً على في الصحاح وخسرو وغيرهما فهو مستثنى وعلل الخطائى استثناءه بان صورته الحالية منعت من اجراء التصرف فيه على طريق جريانها في أفعل التفضيل وكونه في الاصل على أفعل من منع من اجرائها فيه على حسب صورته الحالية وحاصله ان الصورة الحالية منعت من اجراء تفصيل أفعل التفضيل فيه الذي هو مقتضى الصورة الاصلية والصورة الاصلية منعت من التصرف التام الذي هو مقتضى الصورة الحالية فكل من الصورتين منع مقتضى الاخرى فالزم حالة واحدة هي الافراد والتذكير ويرد عليه ان مراعاة صورته الأصلية يقتضي أن لا يجمع هذا الجمع لان أفعل التفضيل لايجمع على أفعال لاقتضاء جمعه عليه زيادة الهمزة كغصن وأغصان وفن وأفنان ونحو ذلك وفي البيضاوي التصريح بجمع الخير أفعل التفضيل ولا تضر مخالفة الصحاح فان الزمخشري قال ان صحاح الجوهري مشحون بالخطأ .

(قول الشارح) أصله مهما يكن من شيء هذا تفسير سيبويه والجمهور وخصت مهما لعدم مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق وايا تستدعى زيادة المقدر للزومها الاضافة وغيرهما خاص بقبيل كالزمان في متى والعاقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء ما لكن هذا انما يتم على القول بأن مهما أعم من ما لا على انها بمعناها والمراد بالبيان أصل أما التي هنا بدليل قول الشارح مهما يكن من شيء بعد الحمد فلا يلزم أن يقيد بغالبا كما صنع المحشي لاخراج اما قرءيشاً فانا أفضلها وأما العلم فعالم ونحو ذلك وانما التزم حذف فعلها لكونه فعلا عاماً على طريقة واحدة في جميع المواضع كتعلق الظرف المستقر وانما قدر عاما لانها اشعرت بالشرط من غير تعيين تدبر

(قول المحشي) بسيطة على وزن فعلى فحقها على هذا أن تكتب بالياء

(قول المحشى) من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه أنه لامعنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو أن يقال في مهما تفعل أفعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل أنت لا تقدر على ما أفعل فقلت مهما تفعل أفعل وقيل إن مه جرد عن معناه الاصلى وحدث للمركب معنى آخر هو التعليق

(قول المحشي) ولا من ماما أي ما الشرطية وما الزائدة التي تلحق كلمات الشرط نحو متى ما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الالف بالهاء لتقاربهما في الهمس

(قول المحشى) نحو مهما تأتنا به من آية انما كانت الآية من القسم الاول لعدم صحة تناول الزمان مع التفسير بمن اية

(قول المحشي) الثانى الزمان والشرط شدد الزمخشري النكير على من قال بهذه المقالة وهو ابن مالك وغيره ولا دليل في البيت لجواز كونها للمصدر بمعنى أي اعطاء كثيرا كان أو قليلا

(قول المحشى) الثالث الاستفهام ذكره ابن مالك وغيره لكن لا دليل في البيت لاحتمال أن مه اسم فعل ثم استؤنف السؤال بما

(قول المحشى) أودي الخ : أي هلك و باء بنعلي زائدة في الفاعل

ويكن تامة فاعله ضمير راجع الى مهما ، ومن شيء بيان لمها لتأكيد العموم، ولادخال الزمان أيضاً، وان كان مهما للزمان والشرط ففاعله من شيء ومن زائدة لان الشرط فى حكم غير الموجب (قوله فوقعت كلمة أما) أي في نحو هذا التركيب

(قول الشارح) فوقعت كلمة اما الخ : يقتضي أن كلمة أما ليست موضوعة للشرط وانما افادته لوقوعها موقع ما وضع له وهو مهما وهذا مذهب سيبويه وتبعه الزمخشري وقال ابن الحاجب انها حرفا وضع للشرط

(قول المحشى) وفاعله ضمير راجع الى مهما لم يجعل من زائدة والفاعل شيء وقد حكم عليه في حواشى الجامي بأنه وهم مع أنه يكفي في الربط اشتمال الجملة على ما يدخل فيه المبتدا ولعله لان وضع الظاهر موضع الضمير انما يجوز قياسا اذا كان في معرض التفخيم نحو الحاقة ما الحاقة والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول والذي فسر اما بمهما يكن الخ : هو سيبويه دون غيره ولانه يلزم في هذا التركيب الاكتفاء بالظاهر عن الضمير مطردا وهو لا يطرد على الاصح كما بينه الرضى

(قول المحشي) ومن شيء بيان لمها فهو متعلق بمحذوف حال

(قول المحشى) أو لادخال الزمان أيضاً أي فيكون مهما مستعملا في أعم من المعنى الوضعي وقوله أيضاً أي كما دخل غيره أو كما انها لتأكيد العموم والاولى لادخال غير مالا يعقل ليشمل مع الزمان العاقل

(قول المحشى) وان كان مهما الزمان والشرط الخ : ومهما حينئذ ظرف لفعل الشرط كما صرح به أولا والتقدير إن يوجد شيء في زمن ما فاقول الخ : ولم يجعل الفاعل على هذا الوجه ضمير مهما ومن شيء بيان لانه يكون معناه ان يوجد زمن مافى نفسه لان مهما ظرف لفعل الشرط ولامعني له واما لزوم ان يكون فى الجملة زمانان من غير عاطف فلا مانع منه اذا كان الثانى اخص من الاول كما هنا ويكون الثاني وهو بعد بدل من الأول او انتصابه على معنى من تأمل

(قول المحشى) لان الشرط فى حكم غير الموجب لانه اشبه النكرة الواقعة فى النفي من حيث العموم فهو في حكم المنفي

(قول المحشي) وهو ما يكون الفاصل بين أما والفاء معمول الشرط انما عين الشارح معمولية الظرف للشرط وصرح به فى المختصر وتابعه المحشى لانه لو كان معمول الجزاء لكان معمولا لكون علم البلاغة وتوابعها بالصفات المذكورة أو لألفت أو للإرتباط الواقع بين الجزاء والشرط والأول باطل لان كون علم البلاغة بتلك الصفات ثابت قبل الحمد و بعده فلا معنى لتقييده ببعدية الحمد وما معه والثاني والثالث وان صح معهما التقييد الا أنه يلزم تقدم بعض الجزاء على الشرط وهو لما وقد منعه جميع البصريين فان قلت يقدر القول بأن يكون المعنى فأقول لما الخ : ويكون معمولا لقلت أولا هو تقدير مستغنى عنه وثانيا غير صحيح الا بتكلف بعيد لانه ليس المقصود تعليق القول على وجود شيء بل التأليف وأيضاً لم يوجد هذا القول بعد فلا بد أن يكون المقصود لازم ذلك وهو وجود التأليف فان قلت اذا كان معمول الشرط تقيد كون الشيء ببعدية الحمد وتبعه الجزاء في ذلك بخلاف ما اذا كان معمول الجزاء فان كون الشيء مطلق قلت هذا أمر تفيده العبارة لكن الواقع ان التعليق وقع بعد الحمد وما معه والكون مستقبل فهما سواء على أن ذلك لا يقاوم المانع المتقدم فالحاصل أن ماهنا وجد فيه مانع من كونه جزءا من الجزاء وهو تقدم جزء الجزاء على الشرط فوجب أن يكون من متعلقات الشرط بخلاف ما سيأتي من متعلقات الفعل فان الكلام هناك فيما اذا لم يوجد مانع سوى التقدم على الفاء فانه مغتفر وهذا كله

موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط، وتضمنت معناهما فلتضمنهما معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط،

وهو ما يكون الفاصل بين اما والفاء معمول الشرط بخلاف ما اذا كان جزءا من الجزاء فان اما فيه واقعة موقع مهما فقط والفاصل في موقع الشرط كما سيجيء في بحث متعلقات الفعل وانما وقعت اما موقعهما للاختصار مع كون الشرط من الافعال العامة التي يدل عليها الفاء الجزائية وكذا المبتدأ (قوله موقع اسم) . اشارة الى أنه ، ليس مغيراً من مهما بقلب الهاء موضع الميم والهاء همزة وادغام الميم في الميم (قوله وتضمنت معناهما) . كتضمن نعم جملة الجواب (قوله غالباً) أي في الشرط وأما في أما فلازم دائماً ،

مذهب سيبويه كما يؤخذ من شروح الكافية وغيرها واعلم أنه اذا كان الفاصل بين اما والفاء معمول الجزاء فقد قال الشارح فيما سيأتي انه انما قدم لغرض افادة انه ملزوم الحكم المذكور بعده فهو الحقيق بالقيام مقام الشرط لان كلا ملزوم أحدهما في الكلام وهو الشرط والآخر في القصد وهو المعمول بخلاف ما اذا كان معمول الشرط فانه لا وجه لقيامه مقام الشرط لقراره في مكانه الأصلي فاقيمت اما مقامه وما قيل انما قامت اما مقامه لاجل أن تعمل في بعد فيرد عليه انه لا مانع من عمل فعل الشرط مع حذفه فيه تدبر

(قول المحشي) وكذا المبتدا أي انه من الاسماء العامة الدالة عليها الفاء الجزائية ولعل المراد انه لا أعم منه بناء على أعميته من ما والا فلا دليل على خصوصيته تدبر

(قول المحشي) اشارة الى أنه الخ : لان المغير لا يقال انه واقع موقع ما غير عنه

(قول المحشي) ليس مغيراً الخ : لان التغيير لا دليل عليه لا لأن الاسم لا يصير حرفا بالتغيير لانه انما يرد لو قال من قال بالتغيير بحرفيتها بخلاف ما اذا قال باسميتها كما قال بعضهم ان أصل اما أي ما أي الشرطية وما الزائدة الابهامية بمعنى شيء

(قول المحشي) كتضمن نعم جملة الجواب فالمراد بالتضمن الافهام والدلالة عليه بواسطة الدلالة على ما دلا عليه لوقوعها موقعهما لا اشرابها معناهما لعدم امكان أن يدل الحرف على معنى الاسم أو الفعل ولما عرفت أن التعليق ليس مدلولا لها عند سيبويه

(قول المحشي) وقيل فيه أيضاً غالبا وأما الواو القائمة مقام أما فتلزمها الفاء لزوما كليا قال المحشي في حواشي الجامي لم يسمع اسقاط الفاء معها

(قول الشارح) وفعل هو الشرط اي ليتحقق ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر الا ترى ان خبر المبتد بعد لولا و بعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده

(قول الشارح) وتضمنت معناهما عطف مسبب على سبب صرح به لبيان ما يترتب عليه

(قول الشارح) لزمتها الفاء اللازمة الخ : أي لزم دخولها في الجواب لفظا أو تقديراً ولا تقدر الا في ضرورة الشعر أو مع تقدير قول لدلالة المقول عليه فاللزوم لأما كلي بخلاف الشرط فانه غالبي والفرق ضعف الشرط في أما لعدم ذكره فلزمت الفاء لتدل على الشرط المحذوف بخلاف غيرها فقوله غالبا راجع للشرط لا لأما واحترز به عن المواضع المعروفة التي لا تحتاج للفاء لفظا ولا تقديراً تدبر واعلم أن الشرط في اما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لامحالة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها اذ تقول اما علما فعالم والمراد انه عالم ذكرت العلم أولم تذكره فالمقصود من التركيب لزوم وجود شيء لشيء لاعلى وجه التعليق فلا يشترط حينئذ استقبال الجزاء عن الشرط بل هي خالية عن التعليق كما في قولهم اما بعد فهذا شرح فهو مستعمل في لازم معناه اذ المقصود منه تحقيق وجود الشيء

غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدإ ، قضاء ، لحق ما كان ، وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في أحوال متعلقات الفعل (فلما كان) لما ، ظرف ،

وقيـل فيه أيضاً غالباً (قوله لصوق لاسم اللازم للمبتدإ) ، لصوق شيء بشيء أعم من أن يكون باعتبار مفهومه ، كلصوق الاسم للمبتدإ أو باعتبار تحققه كلصوقه لأما فان الملاصق له فرد من الاسم فلا غبار على هـذه العبارة سواء جعل لفظ اللازم صفة للاسم ، أو للصوق ولا حاجة الى ما تمحلوا به ثم ان لصوق الاسم لا ما اكثرى لقوله تعالى « فأما ان كان من المقربين فروح وريحان » الآية وقال الشارح رحمه الله التقدير فأما المتوفي ان كان الخ ولا يخفى ان التقدير مستغنى عنه ، ولا دليل عليه إلا اطراد الحكم (قوله قضاء) ، علة لما فهم من قوله لزمتها الفاء ولزمها لصوق الاسم أي فعل ذلك قضاء فان اللزوم انما هو بجعل الجاعل (قوله لحق ما كان) أي الشرط والمبتدإ وحقهما الفاء والاسمية (قوله وابقاء له) أي لما كان بقدر الامكان وهو ابقاؤه باعتبار ابقاء لازمه (قوله ظرف) ،

لاقولك هذا شرح كذا يؤخذ من الدماميني والرضي ، و به يندفع شبه كثيرة فليتأمل

(قول الشارح) غالبا أي في المواضع التي لاتصلح للجزاء بنفسها كالاسمية والطلبية

(قول الشارح) ولتضمنها معنى الابتداء الخ : يقتضي أن المراد بمعنى الشرط والمبتداء اللذين تضمنتهما أما هو كون الاول سبباً والثاني واقعا في ابتداء الكلام محكوما عليه فالمراد المعنى العارض لا الوضعي الاصلي وانما كان هذا هو المراد لان السبب في لزوم الفاء هو السببية وفي لصوق الاسم هو الابتدا لا المعنى الوضعي للكلمتين فاضافة معنى الابتدا بيانية

(قول الشارح) ولتضمنها معنى الابتدا لزمها الخ : يعني أن لصوق الاسم بالمبتدا أي من جهة خصوص انه مبتدا انما هو للابتدا فلما تضمنت اما معنى الابتدا لزمها لصوق الاسم كما لزم المبتدا لذلك فاعتبار تضمن الابتدا لتحد جهة اللزوم وان كان لصوق الاسم لا يخص المبتدا فتدبر

(قول الشارح)وأبقا له بقدر الامكان أي ابقاء لما كان باعتبار خصوصيته فان خصوصية الشرط تلزمها الفاء وخصوصية الابتداء تلزمها الاسمية وهذا لا يغني عنه قيام أما مقامهما لأن ذلك من جهة المحل فقط وأما ما قيل ان الابقاء من جهة الدلالة إذ اللازم له دلالة على الملزوم فهو وان سلم في الفاء لا يسلم في لصوق الاسم فانه لا دلالة له على مهما

(قول المحشي)لصوق شيء بشيء أعم الخ : فهو مستعمل في معنى واحد له اعتباران اعتباره في نفسه واعتباره باعتبار تحققه فلا وجه لما في الفنري من جعل اللصوق لأما غير اللصوق في المبتدا وأن في الضمير استخداما

(قول المحشي) كلصوق الاسم المبتدا فان اللازم للمبتدا نفس كونه اسما أعني ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن

(قول المحشي) أو باعتبار تحققه أي وجوده فان اللازم لأما وقوع فرد من أفراد الاسم بعدها وهو بعينه حقيقة الاسم باعتبار وجودها

(قول المحشي) أو للصوق فان للصوق اعتبارين أيضاً تابعين لاعتباري الاسم ولذ تركها

(قول المحشي) ولا دليل عليه الا اطراد الحكم أي ولا يصح ذلك دليلا لانه الدعوى وهي لا تصلح دليلا وفيه أن قضاء حق ما كان وابقاء أثره يصلح دليلا

(قول المحشي) علة لما فهم الخ : به يندفع عدم اتحاد فاعل الفعل والمفعول لاجله وقوله فان اللزوم الخ تعليل لقوله

بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط ، يليه فعل ماض لفظاً ومعنى ، قال سيبويه لما لوقوع أمر لوقوع غيره وانما تكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو إلا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم

أي فيما اذا وقع بعده جملتان فانه يجيء ، بمعنى لم نحو ندم زيد ولما ينفعه وبمعنى الا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ (قوله بمعنى اذا) . اليه ذهب ابن مالك وفي المغني انه أحسن مما قيل انه بمعنى حين فانه حينئذ ، يكون ظرفاً محضاً ولا يكون لازم الاضافة الى الجملة (قوله يليه فعل ماض الخ) وجزاؤه فعل ماض غالباً بدون الفاء و بالفاء قليلا وقد يكون جملة اسمية باذا أوالفاء كما في قوله تعالى « فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد » وقيل الجواب محذوف أي انقسموا قسمين أو مضارعاً مأولا بالماضي وجميع الاستعمالات واقع في التنزيل (قوله فتوهم منه بعضهم) وهو ابن خروف جعله توهماً لتبادر

أي فعل ذلك يعني ان اللزوم ليس بعقلي وهو امتناع الانفكاك في ذاته بل هو جعلي فيكون المفهوم من ذلك ما ذكر قوله وهو ابقاؤه باعتبار ابقاء لازمه يفيد أن الامكان راجع للابقاء فقط وقال بعضهم يصح رجوعه للقضاء أيضاً لأن محل الاسمية موضع أما فهو قضاء بحسب الامكان أما الفاء ففي محلها

(قول المحشي) أى فيما اذا وقع الخ المناسب أن يزيد بعد قوله ظرف الى آخره لأن مجرد الظرفية تكون وان لم يقع بعدها جملتان نحو جئتك لما ضرب زيد أي حين ضرب وانما تلازم الجملتان اذا استعمل استعمال الشرط

(قول المحشي) بمعنى لم نحو ندم زيد الخ لكنها اختصت عن لم بأشياء ابتداء نفيها من حين الابتداء الى حين التكلم وجواز حذف الفعل المنفي بها في الاختيار ان دل عليه دليل استغناء به نحو شارفت المدينة ولما بخلاف لم لا يجوز حذف فعلها في السعة واستعمالها في الأغلب يكون في الأمر المتوقع بخلاف لم قيل ان أصلها لم زيدت عليها ما فبسبب هذه الزيادة اختصت بما مر كذا في شرح ديباجة المصباح

(قول الشارح) بمعنى اذا في المختصر بمعنى إذ بدون ألف ولعله أراد بما في المختصر بيان أصل معناها وهو الظرفية لما مضى وأراد بما هنا الفرق بينها و بين إذ بأنه يدخل عليها معنى الشرط كاذا بخلاف اذ فانه لا يدخلها معنى الشرط أصلا فقوله تستعمل الخ بيان لكونها بمعنى اذا

(قول الشارح) وانما يكون مثل لو أي في أنه للتعليق في الماضي دون المستقبل

(قول المحشي) اليه ذهب ابن مالك أي ذهب الى أنه يدخل عليها معنى المجازاة كاذا وان قال ابن مالك انها بمعنى اذ بدون ألف لأن مراده به أنها ظرف مختص بالماضي كاذ وليست كحين في عدم الاختصاص به وانما قلنا ذلك لتصريح ابن مالك بأن لها شرطاً وجواباً كما في المغني وغيره و بما حررناه ظهر فساد ما قيل من أن الصواب للشارح بدل اذا باذ وان ما نسبه المحشي لابن مالك سهو بقي أنه قال صاحب اللباب لا يضاف لما الا الى فعلية لضربها بعرق الى المجازاة قال شراحه انما لم يقل لما فيها من معنى المجازاة لان لما في قولك لما جئتني اكرمتك ليس بمعنى الشرط حقيقة بل معناه أوقعت اكرامي في زمان مجيئك فكان حقه أن يقال ليس فيه معنى المجازاة ولكنه لما كان متضمناً لتقييد وقوع أمر بوقوع أمر آخر أشبه الشرط والجزاء لأنه أيضاً تقييد أمر بآخر فلما اشتركا في أصل التقييد حمل على الجزائية والا فليست هي بالحقيقة للجزائية انتهى وهذا المعنى ظاهر جداً في نحو لما رأيتني رأيتك ، فلعل ما نقل عن سيبويه هو أغلب أحوالها و يشير اليه قول الشارح تستعمل الخ دون أن يقول فيها معنى الشرط تدبر

(قول المحشي) يكون ظرفاً محضاً أي غير مضمن معنى الشرط مع انه ليس كذلك

(علم البلاغة) هو علم المعاني والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع (من أجل العلوم ،

معنى الظرفية منه وقال في التحفة القول بأنها حرف هو مذهب سيبويه قال بعضهم وهو الصحيح لأنه لو كان ظرفاً مضافاً الى الجملة التي تليه كان عامله الجزاء مع انه قد يكون مصدراً باذا المفاجأة وما النافية نحو قوله تعالى « فلما أحسوا بأسنا اذا هم منها يركضون » وقوله تعالى « فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته » ، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ، وأيضاً قد يقع الفصل بين لما وشرطه بكلمة أن زائدة نحو فلما ان جاء البشير مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه وأيضاً لو كان ظرفاً لما صح قولنا لما أسلم دخل الجنة لعدم اتحاد الزمان اللهم إلا أن يدعي المبالغة (قوله علم البلاغة) بالمعنى الاضافي أي العلم ، الذي له مزيد اختصاص بالبلاغة بأن دون لاجلها وتقدير لفظ علم في قوله وتوابعها للدلالة على انه مجرور معطوف على البلاغة دون العلم كما يتوهم من كون المضاف مقصوداً بالذات ، لا ان لفظ العلم في الكلام مقدر وحمله على المعنى العلمي تكلف لأنه يلزم حينئذ، تقدير لفظ العلم في قوله وتوابعها ، لئلا يلزم العطف على جزء العلم وارجاع ضميرها الى البلاغة باعتبار المعنى الاصلي وعدم صحة افراد ضمير به وفيه ، الا بتكلف على ان كون علم البلاغة علما لهذين العلمين،

(قول المحشي) وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما رد هذا بأنه يغتفر توسطهما في الظروف كما قاله ابن هشام في آية ثم اذا دعاكم دعوة من الأرض اذا أنتم تخرجون و بأنا لا نسلم ان العامل ما بعدهما بل هما لما فيهما من رائحة الفعل وهو المفاجأة في اذا والنفي في ما ويكفي الظرف رائحة الفعل

(قول المحشي) وأيضاً قد يقع الفصل رد أيضاً بأنه لا ضرر فيه كما في آية وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم برفع قتل وجر شركائهم ونصب أولاد هذا والحق انه اسم لاستقلاله بالمفهومية لا حرف شرط وان قال بعضهم باحتماله

(قول المحشي) الذي له مزيد اختصاص الخ بأن يكون الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الزائدة على أصل المراد مطابقة لمقتضى الحال وتحصيل ملكة تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة مع تلك المطابقة أيضاً وما ذاك الا المعاني والبيان أما ما سواهما مما الغرض منه تأدية أصل المعنى على وجه الصواب فليس له مزيد اختصاص بها بأن دون لأجلها بل هي وغيرها فيه سواء فاندفع ما في الأطول من أن ماله مزيد اختصاص ليس له ضابط يقتضي دخول المعاني والبيان وخروج غيرهما

(قول المحشي) لا ان عطف على للدلالة

(قول المحشي) لئلا يلزم العطف على جزء العلم ولا معنى له الآن

(قول المحشي) تقدير لفظ العلم وتوابعها اما أن يقرأ مجروراً ان كانت الرواية كذلك وابقاؤه على الجر مذهب سيبويه واما أن يقرأ مرفوعاً ان لم تكن

قول المحشي) ضميرها أي ضمير توابعها أو الاضافة بيانية قيل يحتمل رجوع الضمير الى علم البلاغة وانث باعتبار أنه صناعة وتأنيث المذكر وعكسه اذا كان كل منهما مجازياً قال الفخر الرازي شائع في القرآن نحو ان هذه تذكرة فمن شاء ذكره فما قيل انه لا يرتكب الا في ضرورة الشعر ليس على ما ينبغي

(قول المحشي) الا بتكلف بأن يؤول بالمذكور

قدراً وادقها سراً) لاحاجة الى تخصيص العلوم بالعربية ، لانه لم يجعله اجل جميع العلوم ، بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجُعله من هذه الطائفة ، مع ان هذا ادّعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون (اذ به) اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم (تعرف دقائق العربية واسرارها) ، فيكون من ادق العلوم سرا (و) به (يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن أستارها) فيكون من اجل العلوم قدراً ،

مما لم يثبت وقول الشارح رحمه الله فيماسيأتي وسموهما علم البلاغة بمعنى الاطلاق لا الوضع (قوله قدراً) تمييز من نسبة الأجل الى العلوم مزال عن الفاعل أي من طائفة علوم أجل قدرها من العلوم وكذا قوله سرا أي من طائفة علوم أدق سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر ، فان التقدير اعتبار لا استعمال على ما وهم الفاضل الاسفرايني والسر ما يكتم أولب الشيء (قوله لأ نه لم يجعله الخ) حتى يرد أنه ليس أجل من علم الكلام والفقه والتفسير والحديث (قوله بل جعل طائفة الخ) ويكون بعض تلك الطائفة أجل من بعضها فلا يلزم تفضيله على العلوم المذكورة ، وعلو مرتبته لأ نه من تلك الطائفة (قوله مع ان هذا الخ) ليس المراد انه ادعاء أمر مخالف للواقع فان العالم ، لا يفرح بشيء باطل بل المراد انه لكمال عنايته وفرحه بذلك العلم يدعى ظاهراً أجليته بالنسبة الي كل العلوم ترغيباً لطالبيه والمراد أجليته بالنسبة الى البعض كالوعيدات الواقعة من الشارع مطلقا والمراد التقييد (قوله فيكون من أدق العلوم سراً ،

(قول المحشي) مما لم يثبت كما انه لم يثبت تسمية العلمين بالبلاغة بدون لفظ العلم

(قول المحشي) من نسبة الأجل الى العلوم أي المفضلة وهي مدلول ضمير أجل لا المضاف اليها أجل كما يدل عليه قوله أجل قدرها من العلوم وفي نسخة تمييز من نسبة الاجل الى الضمير الذي هو عبارة عن طائفة من العلوم

(قول المحشي) فان التقدير اعتبار لا استعمال أي فالمدار على صحة المعنى وان بطل الاستعمال وأورد عليه ان الاصل أن لا يقدر الا ما يصلح أن يظهر وان كان التقدير اعتباراً وفي كون ذلك هو الأصل شيء فانهم صرحوا بأن التمييز على تقدير من ولا يصح اظهارها في التمييز المحول عن الفاعل والمبتدا والمفعول و بأن الاضافة التي على معنى اللام لا يصح فيها اظهارها قال الشيخ الأثير في شرح التسهيل كم من مقدر لا يظهر أصلاً

(قول المحشي) بل جعل طائفة الخ أي ويكفي في الداعي للتأليف فيه كونه من تلك الطائفة أما بيان مزيته عن سائر العلوم العربية فغير محتاج اليه ولو سلم فيكفي فى بيانها التعليل بأن به يكشف الخ

(قول المحشي) وعلو مرتبته أي ولا يلزم علو مرتبته عليها ويحتمل أن يكون مستأنفاً أي وعلو مرتبته على غير هذه الطائفة لأ نه الخ فقوله لأ نه هو الخبر

(قول الشارح) مع ان هذا الخ جواب بالتسليم فمع بمعنى على أي ولنا أن نجري على انه جعله أجل جميع العلوم بناء على ان من في من أجل بيانية ولا ضرر فيه لأ نه أمر ظاهري وقع للترغيب فيه

(قول الشارح) لا بغيره من العلوم أي فالحصر اضافي بالنسبة لباقي العلوم فلا ينافى معرفة العرب لذلك بالسليقة وقال العصام ان العارف هنا المراد به من يكتسب السليقة فالحصر حقيقي

(قول المحشي) لا يفرح بشيء بطل يعني انه لم يفرح بذلك العلم فالفرح به يدعى ولا يبالي فمعنى كونه باطلا

لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز ، لكونه في اعلى مراتب البلاغة ، لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ماجاء به ليقتفى أثره فيفاز بالسعادة الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم

لان دقائق العلوم العربية وأسرارها متفاوتة فبعضها أدق من بعض . ولا يلزم أن يكون جميع مسائله أدق وهذا معنى ما نقل عنه رح ومعلوم أن دقائق العربية أدق أي بعضها من بعض لا ان جميع دقائقها أدق ولو ادعاء . على ماوهم (قوله لان المراد الخ) أي بطريق الكناية . فان كشف الاستار عن الشيء يستلزم معرفته (قوله لكونه) متعلق بالمعرفة . أو بالاعجاز وتقييد المعرفة بذلك القيد اشارة الى أن معرفة الاعجاز . بطريق الم مختص بهذا العلم فلا يرد انها تحصل بالكلام أيضاً فلا يصح الحصر لان تلك المعرفة بطريق الان (قوله لاشتماله على الدقائق الخ) والدقائق والاسرار المتعلقة باللفظ العربي انما تعرف بهذا العلم كما مر .

أن دعوى أجليته من كل العلوم باطلة ففي نسبة البطلان اليه تسامح

(قول المحشي) لان دقائق اللغة العربية الخ: بيان لأدقية المعلوم المترتب عليها أدقية العلم الموصل اليه لان أدقية المعلوم تستلزم أدقية طريقه

(قول المحشي) ولايلزم أن يكون الخ : بل يكفي في كونه أدق كون بعض مسائله أدق لكن لابد من أن يكون الادق بينا للأدق من دقائق العربية أدق دقائق تعرف بغيرها من العلوم ماعدا دقائق تعرف بعلم من تلك الطائفة التي هو منها وليس المراد ان دقائق العربية بعضها أدق دقائق جميع العلوم على ماوهم اذ لم يدع أحد ذلك فتأمل

(قول المحشي) على ماوهم أي في فهم كلام المصنف ان كان قوله أي الخ : من كلام الشارح أوفي فهم ما نقل عن الشارح إن كان من كلام المحشي والظاهر الثاني واختار شيخنا الاول

(قول المحشي) لان كشف الاستار عن الشيء تستلزم معرفته وانما عين الكناية مع صحة أن يكون مجازاً مرسلا لان الكناية لابد فيها من ارادة المعنى المكني به لينتقل منه الى المعنى الكنائي فيجيء التنافي بين كلامي المصنف والسكاكي من حيث ان المصنف أثبت المعنى المكني به لاجل الانتقال منه والسكاكي نفاه فيكون هناك تدافعان تدافع الحصرين وتدافع النفي والاثبات أما لوكان المراد به المعرفة مجازاً فلا تدافع بين الاثبات والنفي لان المثبت معناه المعرفة والمنفي باق على حقيقته والحاصل أنه اذا أريد به المعرفة مجازاً يرد احد الاشكالين وهو تدافع الحصرين فقط واذا أريد به المعنى الاصلي ورد الآخر فقط وهو التدافع بين الاثبات والنفي وذلك لأنه على الاول ليس في كلام المصنف الكشف بمعناه الحقيقي حتى يدفع نفيه في كلام السكاكي وعلى الثاني ليس في كلام المصنف الكشف بمعنى المعرفة حتى يدفع حصره في الذوق في كلام السكاكي أما اذا أريد به المعرفة بطريق الكناية فيرد التدافعان معاً تدافع الحصرين من جهة المعنى المراد وتدافع الاثبات والنفي من جهة المعنى المكني به لانه مراد في الكناية للانتقال منه فليتأمل ثم هذا الكلام انما يظهر اذا كان المراد بوجوه الاعجاز نفس الاعجاز واثبات الوجوه تخييل أما ان كانت بمعنى مراتب البلاغه فيقال إن كشف الاستار عن طرق الشيء تستلزم معرفة ذلك الشيء

(قول المحشي) أو بالاعجاز أي والمعرفة مسلطة على المقيد مع قيده فيكون مؤداه مؤدي ماقبله فصح قوله بعد وتقييد المعرفة الخ : لانه راجع لكلا الوجهين

(قول المحشي) بطريق اللم في نسخة اللمي أي البرهان اللمي وهو ما يكون الحد الاوسط فيه علة لحصول التصديق

لكون معلومه من أجل المعلومات وغايته من أشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ماذكر في المفتاح من أن . مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا

ولذا أخر وجه الاجلية عن وجه الادقية (قوله لكون معلومه من أجل المعلومات) المعلوم يطلق على المسائل وقد يطلق على الموضوع كما وقع في شرح المواقف . ومحمولات مسائل هذا العلم الدقائق والاسرار التي تندرج فيها الدقائق والاسرار التي في القرآن وموضوعه اللفظ العربي من حيث مطابقته لمقتضى الحال المندرج فيه القرآن . فيكون معلومه من أجل المعلومات فاندفع نظر الناظرين في كون معلومه أجل . ومنشؤه حمل المعلوم على أن القرآن معجز (قوله مدرك الاعجاز) أي ما به يدرك لان المدرك حقيقة هو النفس الناطقة (قوله هو الذوق ليس الخ) أي الا الذوق فقد حصر ما به يدرك الاعجاز في الذوق وهو كيفية للنفس بها تدرك الخواص والمزايا التي في الكلام البليغ والمصنف .

بالحكم مع كونه علة أيضاً ثبوت ذلك الحكم في الخارج فان لم يكن علة لثبوت الحكم خارجا فبرهان إني سواء كان الاوسط معلولا لثبوت الحكم في الخارج أولا وانما سميا لم وان لان اللمية هي العلية والأنية هي الثبوت وبرهان لم يفيد علة الحكم ذهنا وخرجا فسمي باسم لم الدال على العلية وبرهان إن انما يفيد علة الحكم ذهنا لاخارجا فهو انما يفيد ثبوت الحكم في الخارج واما أن علته ماذا فهو لايفيد ذلك فسمي باسم إن الدال على الثبوت كذا في شرح التجريد مثال الاول الاستدلال بتعفن الاخلاط على الحمي بأن قيل هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم ومثال الثاني الاستدلال بالحمي على تعفن الاخلاط بأن قيل هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فان الحمي ليست في الواقع علة التعفن بل الامر بالعكس ومعرفة الاعجاز بالبرهان اللمي على ماهو المختار من أن سبب الاعجاز كونه في أعلى مراتب البلاغة انما تحصل بمعرفة قواعد البلاغة فلا ينافي معرفة الاعجاز بالبرهان الاني في علم الكلام حيث عللوا إعجازه بعدم القدرة على الاتيان بمثله

(قول المحشى) ولذا أخر الخ : مأخوذ من الاطول وعبارته وانما قدم بيان كونه أدق العلوم سراً لان ما ذكره في بيان كونه أجل العلوم قدراً انما يكشف بما ذكره في بيان كونه أدق العلوم سراً

(قول الشارح) لكون معلومه من أجل المعلومات راجع لقول المصنف اذ به يعرف دقائق العربية لان المعلوم هو المسائل وموضوعها هو اللفظ العربي من حيث المطابقة ومحمولها الدقائق والاسرار المرعية في اللغة العربية وقوله وغايته من أشرف الغايات راجع لقوله ويكشف عن وجوه الاعجاز لان الكشف هو المعرفة التي هي وسيلة للتصديق الخ : تأمل

(قول المحشي) ومحمولات هذه المسائل الدقائق والاسرار أي لا ان القرآن معجز كما فهم العصام والفنري أن ذلك مراد الشارح فاعترضا عليه بان كون القرآن معجزاً ليس محمولا في مسئلة من مسائله وانما هو غايته

(قول المحشى) فيكون معلومه أي مسائله من أجل المعلومات لاندراج دقائق القرآن وأسراره في محمولات مسائله واندراج لفظ القرآن في موضوعه

(قول المحشى)ومنشؤه حمل المعلوم على ان القرآن معجز أي وكون القرآن معجزا ليس بموضوع في مسئلة من مسائله ولا محمولا فيها فلا يكون معلومه بل غايته ومما لاينبغي أن يعول عليه جواب الفنري بعد تقريره الاشكال بأن كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذالا يستدعي كون معلومه الذي هو مسائله من أجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على القرآن بخصوصه بعرض ذاتي بأن كلام الله أشرف التراكيب وقد تقرر

ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها. قلنا معنى كلامه انه يدرك بالذوق ولا يمكن وصفه كالملاحة

حصر ادراك الاعجاز باعتبار المعنى الكنائي في هذا العلم (قوله ونفس وجه الاعجاز) أي نفس مرتبة البلاغة التي توجب الاعجاز لقوله وجه الاعجاز أمر من جنس البلاغة. أو نفس الاعجاز على أن يكون الوجه تخييلا فقد نفى امكان كشف القناع عنه والمصنف أثبت كشف القناع عنه بهذا العلم باعتبار المعنى المكني به فالتدافع بين الكلامين متحقق لوجهين (قوله قلنا معنى كلامه)

أن المعلوم اذا كان أشرف كان العلم بحاله أشرف فالعلم بحال القرآن أعني اعجازه مع قطع النظر عن الغير أشرف الى أن قال ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشارح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل كما توهم اه فان العلم بالاعجاز غاية هذا العلم كما صرح به العصام في أطوله فلا وجه لعطف قوله وغايته من أشرف الغايات على ما قبله وما قيل ان غاية ما ذكره أن بعض أفراد موضوعات مسائله وكذا بعض ماصدق عليه محمولات مسائله من أجل الاشياء والمعلومات والمطلوب كون مسائله من أجل الاشياء والمعلومات وهو غير لازم مما ذكره على أنهم حصروا جهات الشرف في ثلاثة شرف الموضوع وشرف المسائل لكونها يقينية وشرف الغاية فليس بشيء لانه إن كان ما من مسئلة من مسائله الاوتصدق على لفظ وقع في القرآن وسرله فالامر ظاهر وان كان هذا هو الاغلب فيكفي لشرف جميعه ان أغلب مسائله صادق على ما وقع في القرآن الا ترى أنهم جعلوا علم الكلام أشرف العلوم لان موضوعه أشرف الموضوعات لتناوله ذاته تعالى وصفاته وأفعاله وان كان موضوعه أعم من ذلك وقد تقدم المحشي جعل هذا العلم أدق سراً لان بعض مسائله أدق وأما دعوى حصرهم جهات الشرف في الثلاثة المذكورة فبطلة فان المصرح به في شرح المواقف هو شرف العلم بشرف المعلوم وهو يشمل الموضوع والمحمول ومثله قول الشارح وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته نعم ان شرف الموضوع كاف في شرافة العلم هذا و بعض الناظرين لم يفهم مراد المحشى فقال مالا ينبغي أن يلتفت اليه

(قول المحشى) حصر ادراك الاعجاز أي حصر ما به الادراك في هذا العلم حيث قال به يكشف أوحصر نفس الادراك فيه بأن حكم بأنه لا يتسبب عن غيره ثم المراد بالاعجاز نفسه على ما هو ظاهر قول الشارح معرفة أنه معجز أو مرتبته الذي حصل بسببها

(قول المحشي) باعتبار المعنى الكنائي المعنى الكنائى معرفة أنه معجز لانه معنى كنائي لقوله ويكشف عن وجوه الاعجاز الخ: كما قال الشارح لان المراد بكشف الاستار الخ:

(قول المحشي) أي نفس مرتبة البلاغة الخ: فللبلاغة مراتب بعضها يوجب الاعجاز و بعضها لا واعلم أن للبلاغة وجوها وهي النكات التي تحصل بها البلاغة وللاعجاز وجوها وهي المراتب التي توجب الاعجاز فوجوه البلاغة توجب مراتبها ومراتبها توجب الاعجاز وعبارة السكاكي ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين نعم للبلاغة وجوه متلثمة ربما يتيسر اماطة اللثام عنها لتجلى عليك وأما نفس وجه الاعجاز فلا

(قول المحشي) أو نفس الاعجاز على أن يكون الوجه تخييلا أي في قوله ونفس وجه الاعجاز لا قوله وجه الاعجاز أمر الخ: لان نفس الاعجاز ليس من جنس البلاغة بل الذي من جنسها المرتبة التي بها الاعجاز باعتبار المعنى المكنى به هو كشف الاستار عن الوجوه وحاصل هذا الكلام ان الشارح وان صرح بأن المراد بالكشف المعرفة فالتدافع بين قول المصنف به يكشف وقول السكاكي لا يمكن كشف القناع وقوله هو الذوق ليس الا حاصل بوجهين أما باعتبار المعنى الكنائي فظاهر فانه المعرفة وحصرها المصنف في العلم والسكاكي في الذوق وأما باعتبار المعنى المكنى به أي من حيث انه مكني به فكذلك

وقد صرح بهذا ، وما ذكر ههنا لايدل على انه يمكن وصفه ، بل على انه انما يدرك بهذا العلم.

أي مجموع كلامه المذكور سابقاً فقوله مدرك الاعجاز الخ معناه انه يدرك بالذوق وقوله لايمكن كشف القناع ، معناه لايمكن وصفه وبيانه كالملاحة واستقامة الوزن ، وسائر الوجدانيات تدرك ولا يمكن بيانها بخصوصها (قوله وقدصرح بذلك) حيث قال شأن الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه (قوله بل على انه انما يدرك بهذا العلم) لأن نسبة الكشف الى العلم تدل على حصول العلم به لا على انه يمكن وصفه وبهذا اندفع التدافع بين اثبات الكشف وعدم امكانه بحمل الكشف على الادراك في الاثبات وعلى الوصف والبيان في النفي ،

لان المصنف اثبته على وجه الكناية به عن المعرفة والسكاكي نفاه والظاهر أنه نفاه من جهة الكناية به عن المعرفة لان الظاهر ان المراد بالكشف المذكور في الكتابين في المقام الواحد واحد فيقع التنافي في أنه يعرف به وبتقرير الكلام على هذا الوجه يندفع ما قيل إن في تقرير الاعتراضين بهذا الوجه نوع ركاكة لان الاعتراضين متدافعان ظاهراً فان الاعتراض الاول مبني على أن يكون المراد بالكشف المعنى الكنائي أي المعرفة والثاني مبني على أن يكون المراد به المعنى المتبادر منه أعني التعريف والاظهار للغير فكيف يوردان معا وأجاب الفنري بجوابين كلاهما مخالف للشارح كما يعرفه المتأمل الفطن وحاصل جواب المحشي أن المراد بالكشف المعرفة حتى على الثاني وانما التنافي من جهة أن المعنى المكني به لا بد أن يكون مرادا لينتقل منه الى المعنى الكنائي وقد اثبته المصنف ونفاه السكاكي

(قول المحشي) أو نفس الاعجاز على أن يكون الخ : أي حقيقة الاعجاز الذي هو صفة القرآن وحقيقته عند علماء البيان كما سيأتي للشارح والمحشي أن يرتقي الكلام في بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر وهي لا تعرف إلا بمعرفة أعلى مراتب البلاغة لأنها سببه وأعلى المراتب لا يعرف إلا بمعرفة الدقائق والأسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وانها لا يمكن أن تعرف فلا تعرف حقيقته حتى يتبين نعم يعرف بالذوق بأن تصل النفس الى ذات الاعجاز بواسطة الذوق المكتسب من كشف العلم عن الاعجاز ببيان وجهه لا كنهه فليتأمل ليجتمع ما هنا مع ما يأتي

(قول المحشي) أي مجموع كلامه رد لمن قال إنه بيان لمعنى كلامه في الاشكال الثاني أدمج فيه جواب الأول

(قول المحشي) لا يمكن وصفه وبيانه لعدم ادراك حقيقته اذ الوجدان لا يتعلق بالشيء من جهة تصوره بحقيقته بل من جهة حصوله بنفسه فتتصف النفس به ولا تتصور حقيقته نبه عليه السعد في شرح المقاصد قال المحشي في حاشية القطب اختلف في أن هذه القوة ما هي أهي من القوى المدركة المشهورة أم غيرها قال الإمام كلا القولين محتمل ثم انه اذا كانت احداها فالظاهر انها الوهم فالمعاني الجزئية الجسمانية التي يكون ادراكها بحصولها أنفسها تسمى وجدانيات والتي ادراكها بمثالها تسمى وهميات ومن الوجدانيات ما نجده بنفوسنا لا بآلاتنا كشعورنا بذواتنا وبأفعال ذواتنا اه ومعنى اتصاف النفس بالاعجاز وصول حقيقته اليها بلا واسطة صورة بقي أن كونه وجدانياً لا ينافي ما سيأتي عن المفتاح من امتناع ادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم المقيد أنه على تقدير الاحاطة يدرك بحقيقته وكنهه لأنه لا مانع من أنه عند عدم الاحاطة يكون الموجود حالة ذوقية وعند الاحاطة يحصل ذاتياته فيدرك بالكنه

(قول المحشي) ولا يمكن بيانها بخصوصها احترز به عن تعريف بعضهم نحو اللذة والالم فانه ليس بخصوصها

(قول المحشي) لان نسبة الكشف الى العلم الخ أي بخلاف نفي الكشف في ذاته فان المتبادر منه البيان

ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم ،

وحمل وجه الاعجاز على مرتبة من البلاغة توجب الاعجاز ، وافراده نظراً الى نوع الاعجاز وجمعه نظراً الى أفراده، أو على نفس الاعجاز وجعل الوجه تخييلا ، وهو المطابق لعبارة المفتاح ، وفرق السيد في شرحه بين وجه الاعجاز ونفس الاعجاز فقال يمكن كشف القناع عن وجه البلاغة أي الخواص والمزايا ولا يمكن عن وجه الاعجاز نفسه، وفيه حمل الوجه في قوله ونفس وجه الاعجاز الخ على التخييل وفي قوله أ كشف للقناع عن وجه الاعجاز الخ على الأمور المؤدية اليه (قوله ولو بالذوق المكتسب منه) اشارة الى دفع التدافع بين الحصرين فالسكاكي حصر الادراك بلا واسطة على الذوق والمصنف رحمه الله تعالى حصر الادراك بالواسطة على هذا العلم وقد صرح به السكاكي أيضاً حيث قال طريق اكتساب الذوق طول

(قول المحشي) وحمل وجه الاعجاز على مرتبة الخ عطف على يحمل والواو بمعنى مع قيد به لانه لو اختلف معنى وجه الاعجاز لم يكن الجواب باختلاف معنى الكشف في الاثبات والنفي بل يكون باختلاف معنى الوجهين كما صنع السيد ثم انه على جواب الشارح يلزم من كشف القناع عن المرتبة التي توجب الاعجاز كشف القناع عن نفس الاعجاز ومن عدمه سواء كان ذلك بالوجه أو الكنه

(قول المحشي) وافراده أي افراد وجه الاعجاز في كلام السكاكي نظراً الى نوع الاعجاز فهو شيء واحد له وجه واحد وجمعه أي الوجه في عبارة المصنف نظراً الى أفراده فان لكل فرد وجهاً

(قول المحشي) أو على نفس الاعجاز الخ أي وفي الجمع والافراد ما مر

(قول المحشي) وهو المطابق لعبارة المفتاح حيث قال شأن الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه فان الضمير في وصفه راجع للاعجاز فدل على ان الوجه في قوله ونفس وجه الاعجاز تخييل

(قول المحشي) وفرق السيد الخ مقابل لما قبله من كلام الشارح في الجواب وتوسل السيد بذلك الى دفع المنافاة بين كلامي المفتاح حيث نفي كشف القناع عن وجه الاعجاز هنا وأثبته في قوله لا اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين فأخذه العصام ودفع به المنافاة بين كلامي المصنف والسكاكي وقال ان الشارح لم يفرق بين وجه الاعجاز ونفس الاعجاز وفيه أن حمل الوجه في كل من الموضعين على معنى خلاف الظاهر وان المتبادر من قوله نعم لا يمكن الخ انه متعلق بوجه الاعجاز المتقدم وانه لا معنى حينئذ للتعليل بامتناع الاحاطة بهذا العلم بعد معرفة جميع الوجوه الموجبة للاعجاز اذ لا شيء وراء هذا يتوقف عليه الاعجاز وان الكشف عن وجوه الاعجاز مستلزم للكشف عن نفس الاعجاز وانه ان أراد الكشف عن الوجوه تفصيلا فهو غير ممكن لعدم الاحاطة بها وان أراد ولو بوجه فهو ممكن في الاعجاز أيضاً فلا معنى لقوله به فيها دونه ويدفع ما عدا الاولين بأن هذا جواب بتسليم كفالة العلمين باتمام بيان الوجوه التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال واتمام بيان ما يتوقف عليه الفصاحة مع منع أنه يلزم من ذلك العلم بكنه نفس الاعجاز لأن هذا العلم لا يعرف به على ذلك التقدير إلا ان هذه الحال تقتضي ذلك الاعتبار مثلا وأما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليها الاتيان بكلام هو في الطرف الأعلى فأمر آخر لا تعلق له بعلم البلاغة ولا يستفاد منه وسيأتي هذا الجواب بعينه للشارح عند قول المصنف ولها طرفان الخ

(قول المحشي) وفيه الخ أي وهذا الحمل خلاف الظاهر والمتبادر كما سبق

وليس الحصر حقيقياً حتى يرد الاعتراض عليه بأن العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد أشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز أمر من جنس الفصاحة والبلاغة ، لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم

خدمة هذين العلمين وكلمة لو الوصلية الدالة على ان نقيض الشرط أولى بالجزاء ، بالنظر الى الحصر المستفاد من كلمة انما ، لا بالنسبة الى دفع التدافع حتى يرد انه اذا لم يكن الادراك بالذوق المكتسب لا يندفع التدافع فضلا عن كونه أولى على هذا التقدير (قوله وليس الحصر حقيقياً) ، بيان لفائدة اعتبار الحصر بالنسبة الى العلوم ولا مدخل له في دفع التدافع (قوله وقد أشير الى هذا) أي الى أنه انما يدرك بهذا العلم ، انما قال أشير لأن المصرح به ان وجه الاعجاز أي مرتبة البلاغة التي بها الاعجاز أمر من جنس البلاغة أي نوع منه ، لا طريق الى معرفته الا طول خدمة هذين العلمين لكنه يلزم منه أن تكون تلك الخدمة موجبة لمعرفة الاعجاز أيضاً ، وكذا في قوله لا علم بعد علم الأصول الخ (قوله لا طريق اليه الخ) ظرف مستقر وقع خبراً أي لا طريق موصل اليه والاطول مرفوع على البدلية من محل اسم لا

(قول المحشي) وكلمة لو الوصلية أي الدالة على وصل ما بعدها بما انطوى تحتها أو بما قبلها فالوصلية هي المبالغية لا الزائدة كما نبه عليه ابن المحشي في حاشيته للتلويح

(قول المحشي) بالنظر للحصر المستفاد الخ يعني ان المصنف حصر سببية الادراك للاعجاز في هذا العلم وحصره فيه يصح بأحد أمرين إما أن يكون العلم نفسه هو السبب وإما أن يكون ما ينشأ عنه وهو الذوق هو السبب لكن الأول باطل لأنه يوجب التدافع وان كان هو أولى بالحصر لأنه صريح عبارة المصنف مع كونه السبب الأصلي فقال الشارح انه يكفي في الحصر في العلم الحصر فيه باعتبار ما ينشأ عنه وانما لم يجعلها بالنسبة لقول الشارح يدرك لأن الاشكال ليس في أصل الادراك بل في حصره في العلم

(قول المحشي) لا بالنسبة الى دفع التدافع بأن يكون القصد من لو المبالغة في دفع التدافع لا الحصر فيكون المراد ان الادراك بنفس العلم أولى في دفع التدافع لأن هذا محقق للتدافع لا دافع له

(قول المحشي) بيان لفائدة اعتبار الحصر الخ وهي دفع الاعتراض عليه بأن العرب الخ

(قول المحشي) لأن المصرح به الخ انما لم يحمل الوجه هنا على التخييل لأنه لا يصح ان الاعجاز وهو ارتقاء الكلام في بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر من جنس الفصاحة والبلاغة

(قول المحشي) لا طريق الى معرفته أي بالذوق كما ان نفس الاعجاز كذلك وحصوله للنفس بالذوق لا ينافي عدم دخول كنه بلاغة القرآن تحت غير علم الله لأن المنفي حصول ذاتياته لا حصول نفسه من غير اطلاع على ذاتياته تأمل

(قول المحشي) وكذا في قوله لا علم الخ أي يقال انما قال أشير لأن المصرح به انه لا علم أكشف للقناع عن وجوه الاعجاز بمعنى مراتب البلاغة من هذين العلمين ويلزم منه أن لا يكون أكشف منهما عن نفس الاعجاز وانما لم تجعل الوجوه تخييلا والمراد نفس الاعجاز لقوله بعد نعم لا يمكن الخ مع قول الشارح فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الخ فان المراد من وجوه الاعجاز ووجه الاعجاز واحد وقد فرع عليه عدم دخول البلاغة وليست باعجاز وفيه ان ما فرعه الشارح ان كان مفرعاً كذلك في المفتاح فالأمر ظاهر ويكون عذراً في حمل الوجه هنا على المرتبة فلا يرد عليه ما ورد على السيد

أو من الضمير في خبره أو ظرف لغو ، متعلق بالنفي ولا يجوز كونه لغواً متعلقاً بالمنفي لأنه يجب النصب والتنوين حينئذ إلا أن يقال ان الحركة اعرابية وسقوط التنوين للتخفيف كما ذهب اليه السيرافي في لا رجل أو للتشبيه بالمضاف كما ذهب اليه ابن مالك ويجوز أن يكون لا المشبهة بليس فيكون لا طريق مرفوعاً واليه لغواً ، والاطول خبراً (قوله بعد علم الاصول) ليس هذا القيد صريحاً في المفتاح الا أنه مذكور ، مقدماً في المعطوف عليه بقوله ولا أكشف فالظاهر أن يكون قيداً في المعطوف لما سيجيء في بحث الفصل والوصل من أن القيد اذا كان مقدماً في المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيداً ، وهو ظرف مستقر خبر لا أو متعلق بالنفي المستفاد من لا لا بالمنفي لما عرفت ، نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات والسيد الشريف في شرح المفتاح جعله قيداً للمعطوف عليه فقط

من حمله في كل موضع على معنى لأن ذاك لغير داع وإلا فلا مانع من حمله هنا على نفس الاعجاز والاحاطة بهذا العلم كما تقتضي معرفة حقيقة مرتبة الاعجاز كذلك تقتضي معرفة حقيقة الاعجاز فلعله أراد بالمصرح به المفهوم من اللفظ بلا تكلف ولا شك ان جعل الوجه تخييلا تكلف

(قول الشارح) أمر من جنس الفصاحة والبلاغة لم يجعل منه الاخبار عن المغيبات لأن الكلام في الاعجاز المختص بلفظ القرآن والاخبار عنها كما يكون بالقرآن يكون بغيره كما وقع في حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلف في اعجاز القرآن على مذاهب ذكرها في المقاصد وغيرها وأطال فيها الشيخ السيوطي في الاتقان المختار منها عند علماء الأدب هو كونه في أعلى مراتب البلاغة والفصاحة

(قول المحشى) أو من الضمير في خبره على رأي الأكثرين من جواز حذف المبدل منه في باب الاستثناء المفرغ

(قول المحشي) متعلق بالنفي والى في اليه بمعنى باء النسبة

(قول المحشي) متعلقاً بالمنفي لما فيه من معنى الافضاء

(قول المحشي) والاطول خبر فيكون إلا بمعنى غير ظهر اعرابها على ما بعدها ولا يصح أن يكون طول هو الخبر لأنه يشترط في عملها عدم انتقاض النفي

(قول المحشي) متقدماً في المعطوف عليه عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الأصول اقراء منهما على المرء بمراد الله تعالى من كلامه ولا أعون على تعاطي تأويل متشابهاته ولا أنفع في درك لطائف نكته وأسراره ولا أكشف للقناع عن وجوه اعجازه اه واقرأ من القراءة بمعنى التلاوة أي انهما يتلوان عليه مراد الله من كتابه أي يفهمانه اياه ومعنى كونه مقدماً في المعطوف عليه ذكره بجانبه لا انه متعلق به كما وهم

(قول المحشي) وهو ظرف مستقر خبر لا أو متعلق الخ أي بناء على ذلك الظاهر من تعلقه بالجميع يكون ظرفاً مستقراً أو متعلق بالنفي قدم في الذكر أي انتفى العلم الأكشف منهما بعد حصول علم الأصول وكذا الباقي أما على خلاف الظاهر فيكون متعلقاً باقرأ كما صنع السيد تدبر فقد ارتبك بعض الناظرين

(قول المحشي) نعم انه ليس بقطعي رد على الفنري حيث قطع به

نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن إلا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح ،

أي لا علم كائن بعد حصول علم الاصول أي الكلام واللغة والصرف والنحو أكشف من هذين العلمين ، والبعدية زمانية فانه لا بد في كشف القناع عن وجه الإعجاز من فهم أصل المعنى ولا بد في حمل الايات المشعرة بالجهة والجسمية والمكان على المعنى المجازي أو الكنائي من العلم بامتناعها على ذاته تعالى فانه لولا امتناع الاستواء على الله تعالى لما حملنا قوله تعالى « الرحمن على العرش استوى » على انه كناية عن مالكية الملك من غير تصور استواء وجلوس فاندفع توهم كون علم الاصول أكشف منها لانه انما يلزم لو كان الظرف متعلقاً بأكشف ثم ان نفي الاكشفية عما سوى هذين العلمين ، كناية عن ثبوت الكشف الكامل لها فلا يقتضي مشاركة علم آخر لها في أصل الفعل انما يلزم ذلك لو كان المقصود المعنى الحقيقي فلا يرد أن ثبوت الكشف بغيرهما كما هو مقتضى التفضيل ينافي الحصر المستفاد من قوله وجه الاعجاز أمر من جنس البلاغة الخ (قوله نعم لا يمكن الخ) ، تصديق لما قبله وتقرير لما بعده ودفع للسؤال الناشئ مما قبله وهو ان هذين العلمين اذا كانا موجبين لكمال الكشف ، كانا موجبين لكمال معرفة الاعجاز وكنه حقيقته وحاصل الدفع انهما ،

(قول المحشى) أي لا علم كائن الخ هذا محل الرد

(قول المحشي) والبعدية زمانية أي بالنسبة للكل ففيه رد على الفنري حيث جعلها بالنسبة لعلم الكلام رتبية وماقيل انها بالنسبة اليه زمانية رتبية لأنه أشرف من علم البلاغة ففيه انه لا دخل لعلو رتبته في كشف علم البلاغة فان المقصود من التقييد بالبعدية اشتراط الكشف بها تدبر

(قول المحشى) كناية عن ثبوت الكشف الكامل لها فانه يلزم من نفي الاكشفية عن غيرهما منهما عرف ان كشفهما لا اكمل منه فهو كشف كامل فكأنه قيل انهما يكشفان كشفاً كاملا فيحتمل أن غيرهما لا يكشف أصلا أو يكشف كشفاً ناقصاً والأول هو المراد بناء على ان القيد لبيان الواقع بدليل أنه كال المدح لها وما قيل ان ثبوت كال الكشف لها يفهم منه ثبوت أصل الكشف لغيرهما بمفهوم الصفة ففيه ان ذلك احتمال عقلي لا مفهوم من الكلام فانه يحتمل أن الوصف مجموع أصل الكشف مع التمام و يحتمل أنه التمام على ان مراد المحشي نفي الاقتضاء والاستلزام كما هو مصرح به لا أصل الفهم

(قول المحشى) تصديق لما قبله الخ يعني ان نعم هنا للاستدراك لا للجواب فتفيد أن ما قبلها صحيح صادق لكن لا بجميع احتمالاته فبالنسبة لما بقي تكون تصديقاً له و بالنسبة لما خرج تكون تقريراً واثباتاً لأنه لم يثبت إلا حينئذ بخلاف ما قبلها فانه خبر تقدم وقوله ودفع للسؤال أي بما بعدها تدبر

(قول المحشى) كانا موجبين لكمال معرفة الاعجاز أي فيخالف ما سبق من عدم ادراك كنهه

(قول المحشى) أيضاً كانا موجبين الخ لعل هذا الايجاب بالواسطة لأن المراد بوجه الاعجاز مرتبة من البلاغة توجب الاعجاز كما سبق للمحشي ان ذلك هو المراد هنا تأمل

(قول المحشي) أيضاً كانا موجبين الخ اقتصاره على المعرفة يقتضي ان المراد بالبيان هو المعرفة وعطف الادراك للتفسير ويحتمل أنه اشارة الى أنه عطف سبب على مسبب وقوله وكنه حقيقته لعله بكنه حقيقته ومراد السائل انه اذا كان كذلك قدر على وصفه و بيانه للغير ولا يكون مقتصراً على ادراكه الذوقي حتى لا يقدر على البيان وحاصل الجواب انه لا تمكن

وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه

لا يوجبان ادراك الكنه ، لامتناع الاحاطة بهما لا لنقصانهما في الاكشفية قيل يستفاد من هذا الكلام وجه آخر ، لدفع التدافع وهو ان الكشف بهما حاصل على تقدير الاحاطة ولا يمكن الكشف بهما لامتناع الاحاطة وليس بقوي لأن توصيف العلم بوصف يحصل له على تقدير حصول أمر ممتنع لا يدل على شرفه ولا يوجب الترغيب فيه ولو قيل ان الكشف عن وجه الاعجاز حاصل بهما في الجملة وممتنع على سبيل الكنه لم يبعد (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) ،

(قول الشارح) واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وهي أي الاستار ترشيح أيضاً للايهام من حيث مناسبتها للمعنى القريب فان التورية وهي الايهام منها مرشحة كما هنا ومنها مجردة وهي ما لا شيء معها يجامع المعنى القريب قوله الاحاطة بالعلمين فلا يدرك نفس الاعجاز إلا بوجهه وادراكه بوجهه غير كاف في ادراك حقيقته وذاته فلا تدرك إلا بالذوق بأن يحصل من بيانه بوجهه ذوق تصل النفس به الى ذات الاعجاز فالكلام هنا في ادراكه بوجهه لا في ادراك وجهه تأمل

(قول المحشي) لا يوجبان ادراك الكنه أي بل يوجبان ادراكه بوجه أي أمر يصدق على الاعجاز

(قول المحشي) لامتناع الاحاطة بهما مبني على تسليم انه لو أحيط بهما لادركت حقيقة الاعجاز وسيأتي للشارح منعه عند قول المصنف ولها طرفان أعلى وهو حد الاعجاز بما حاصله ان هذين العلمين انما تكفلا بأن هذه الحال تقتضي ذلك الاعتبار وأما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ظهوراً وخفاء ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر وانما لم يتكلم عليه هنا لانه ليس بصدد ذلك بل بصدد الاستدلال بكلام السكاكي وهذا القدر يكفي فيه .

(قول المحشي) لدفع التدافع بين أن هذا العلم يكشف وان وجه الاعجاز لا يمكن الكشف عنه

(قول المحشي) ولو قيل ان الكشف الخ : أي لو قيل في دفع التدافع بين اثبات الكشف للعلمين ونفيه عنهما ان من اثبت الكشف سواء أراد المعرفة أو البيان للغير أراد الكشف في الجملة ومن نفاه سواء أراد المعرفة أو البيان للغير أراد نفيه عن الكنه وهذا غير ما سلكه الشارح في دفعه لانه حمل الكشف في الاثبات على المعرفة وفي النفي على البيان فما قيل انه هو ليس بشيء وأما توسط الذوق فلا بد منه على كل من الجوابين لان الكلام في ادراك ذات الاعجاز لا في ادراك وجهه فليتأمل غاية التأمل فانه لا مانع من أن يحصل من كشف العلم عن الاعجاز بوجهه ذوق تصل النفس به الى نفس الاعجاز بقي شيء وهو أنه اذا لم يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم البشر سواء كان لعدم الاحاطة بالعلمين أو لعدم كفايتهما فما طريق ذلك الذوق الذي يعرف به الاعجاز بالوجه لا بالكنه ومثله يقال في أرباب السليقة قلت أرباب السليقة وخادمو العلمين يعرفون جنس البلاغة والفصاحة ويعرفون جنس ارتفاع الكلام بهما بأن يحصل منهما للكلام لطف مخصوص كما في الفنري على التلويح فيعرفون منه في أداء مراده شيئاً من ذلك الجنس يعجزون عن الاتيان بمثله ولا يعرفون بأي وجه حصل اما لعدم الاطلاع على جميع مقتضيات الاحوال او لعدم الاطلاع على كميتها وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات ولا يخفى أن من ذلك رعاية مقامات الكلمات بعضها مع بعض ومقام خطاب الذكي وغيره ولله در الامام السكاكي حيث أشار الى ذلك الطريق بقوله وجه الاعجاز من جنس الفصاحة والبلاغة فليتأمل واعلم أيضاً ان محل الاعجاز عند أرباب البلاغة هو النظم بمعنى جمع الكلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب مايقتضيه

ايهام أو تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية وأثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا فى هذا على اصطلاح المصنف ، والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل ، اسما للكلام المنزل على النبي عليه الصلاة والسلام ، ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعانى ،

أي مراتب البلاغة الموجبة للاعجاز (قوله ايهام) وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب و بعيد و يراد البعيد (قوله اسما للكلام الخ) ، أي هذا الكلام المبين المعلوم بهذا الوصف وليس المراد تعريف القرآن ليدخل فيه منسوخ التلاوة والقراآت الشاذة (قوله تأليف كلماته) ، أي ما يتكلم به ، مفرداً كان أو جملة (قوله مترتبة المعاني) ،

العقل لا النظم بمعنى الأساوب المخالف لاساليب كلام العرب من كون المقاطع علي مثل يعلمون و يفعلون والمطالع على مثل يا ايها الناس و يا ايها المزمل والحاقة ما الحاقة وعم يتساءلون وأمثال ذلك وان ضمه بعضهم للاول فى وجه الاعجاز واياك أن تدخل في وجه الاعجاز ماعدا المطابقة والخلوص عن التعقيد المعنوي فانه سيأتي للمحشي التنبيه على أنه لا مدخل لغيرهما فيه تدبر

(قول الشارح) وذكر الاستار ترشيح أي للتخييلية والكشف أيضاً ترشيح على كل من الوجهين

(قول الشارح) وقد جرينا في هذا أي الاستعارة بالكناية فانها عند المصنف التشبيه المضمر في النفس وكذلك التخييلية فانها عنده اثبات لازم المشبه به وسيجيء الكلام ان شاء الله فى ذلك

(قول المحشي) أي مراتب البلاغة الخ : قصرها على ذلك لقول الشارح وذكر الوجوه ايهام

(قول الشارح) والقرآن فعلان في شرحه للكشاف انه بمعنى الجمع وفى التلويح انه بمعنى القراءة والاول قول ابي عبيدة كما يفهم من الصحاح والثاني قول الجوهري وسكت عنه هنا اشارة لصحة كل منهما فعلى الاول قوله بمعنى مفعول أي مجموع وعلى الثاني بمعنى مقروء وقوله جعل اسما أي بعد النقل كما هو صريح كلامه هنا وأن قيل انه فى شرح الكشاف جعله اسما قبل النقل للمقروء مبالغة مع عدم تعدد النقل من غير ضرورة فانه قد ورد التمييز والاستعارة من غير جعل التمييز أولا بمعنى المميز والاستعارة بمعنى المستعار

(قول المحشي) أي هذا الكلام المبين المعلوم الخ : يعني أن قوله الكلام المنزل الخ : ليس الغرض منه تعريف القرآن حتى يرد أنه يشمل منسوخ التلاوة والشاذ بل الغرض منه تعيين المراد بالقرآن الذي هو مناط الاعجاز ويكفي في تعيينه العهد المستفاد من لام الكلام لان المعهود من ذلك ما عدا منسوخ التلاوة والشاذ لنسخ وعدم التواتر وان كان المنزل في ذاته أعم وقوله المعلوم بهذا الوصف بيان لما به العهد لا معنى زائد وانما لم يكن تعريفا مع ال العهدية لان التعريف للماهية فلا بد ان تكون ال جنسية فقوله ليدخل الخ متعلق بالمنفى لا بالنفي واللام فيه لام العاقبة أي لو كان تعريفاً لكان عاقبته ذلك وهو لا يصح

(قول المحشى) أي ما يتكلم به فالكلمة مستعملة في معنى مجازي وهو ما يتكلم به وليس من استعمال المشترك في معنييه لما فيه من الخلاف ولان المجاز أولى منه

(قول المحشي) مفرداً كان أو جملة اندفع به ما أورده العصام من أن النظم ليس مجرد تأليف الكلمات بل يكون بتأليف أجزائها أيضاً ولا يكون الا بتأليف جمله أيضاً إذ النظم كما يتعلق بكلام واحد يتعلق بكلامين وما قيل ان تأليف المركبات هو تأليف كلماتها وهم فان تأليف المركبات نظر لمعناها التركيبي بخلاف المفردات

متناسقة الدلالات ، على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف اتفق بخلاف نظم الحروف فانه تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما أدى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ وإلا لما كان للطائف الملمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ ، فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه ، استعارة لطيفة واشارة الى أن كلماته كالدرر (و لما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة) سراج الملة والدين (أبو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله تعالى بغفرانه (أعظم ما صنف) خبر كان (فيه) أي في علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما (نفعا) ،

أي الثواني اشارة الى علم المعاني (قوله متناسقة الدلالات) في الوضوح والخفاء اشارة الى علم البيان (قوله على حسب ما يقتضيه العقل) في ذلك المقام متعلق بهما على التنازع (قوله فلهذا) ، أي فلكون نظم القرآن عبارة عما ذكر أو لان الاعجاز ليس بنفس الالفاظ (قوله فيه استعارة لطيفة) بأن شبه التأليف المذكور بادخال اللؤلؤ في السلك ثم استعير لفظ النظم له ، أو شبه القرآن بعقد الدرر وأثبت له النظم ولاحتماله للوجهين ، وصفه باللطافة ويجوز أن يكون قوله واشارة الخ بياناً للطافته وأن يكون صفة مادحة (قوله بيان لما) ،

(قول المحشي) أي الثواني خص المعاني بذلك وان كان لا بد من ترتب المعاني الاول أيضاً لأن الكلام في نظم القرآن أي النظم الخاص به الذي به الاعجاز وهو لا يكون الا من جهة المعاني الثواني وتناسب الدلالات العقلية اذ الكلام ان لم يكن له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار وذلك المعنى الثاني اما أن يكون من جهة الدلالة بأن يكون منتقلا اليه أولا بأن يكون هو المقصود من الكلام بدون انتقال وسيأتي في الشارح اشارة الى ذلك فلذلك أيضاً خص الدلالات بالمختلفة وضوحاً وخفاء تدبر ليندفع عنك شبه الناظرين

(قول المحشي) أي لكون نظم القرآن عبارة الخ يعني ان الاشارة اما الى معنى النظم أو الى عدم كون الاعجاز بمجرد الالفاظ هذا ولما كان الاعجاز متعلقاً بلفظ القرآن من حيث الافادة على حسب ما يقتضيه العقل لا من جهة المعنى من حيث هو كان لا بد من ذكر النظم أو اللفظ اذ لو قيل يكشف عن وجوه الاعجاز في القرآن لا احتمل انه من جهة المعنى فاختار المصنف النظم لما بينه الشارح فظهر ان النكتة لاختيار النظم على اللفظ لا لترجيح ذكره على تركه بأن يقول عن وجوه الاعجاز في القرآن كما اعترض به الاطول على الشارح فتدبر

قول المحشي) أو شبه القرآن بعقد الدرر عدل عن قول السمرقندي شبه الكلمات بالدرر لان المشبه لا بد أن يكون في المكنية مذكوراً والمذكور هنا القرآن لا الكلمات وكون القرآن مشتملا عليها لا يكفي ولا يخفى تفاوت المقصود على الاستعارتين فانه على المكنية يكون تشبيه القرآن بالعقد مقصوداً أصلياً وعلى المصرحة المقصود الاصلي تشبيه التأليف بدخال اللؤلؤ في السلك

(قول المحشي) وصفه باللطافة فهي حينئذ صفة مقيدة وقوله واشارة الخ فائدة زائدة وقوله بياناً للطافته فيكون وصف اللطافة أيضاً مقيداً وقوله واشارة غير زائدة وقوله وان يكون صفة مادحة أي يكون صفة اللطافة لما في الاستعارة مطلقاً

تميز من اعظم (لكونه احسنها ترتيبا) أي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو ، وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه ، احسن وان شئت ان تعرف صدق

وفيه اشارة الى أن القسم الثالث كأنه الكتاب كله لكونه عمدة فيه (قوله تميز من أعظم) . أي من نسبة أعظم الى ضمير الفاعل لا الى ما صنف مزال عن الفاعل أي أعظم نفعه وقد مر مثله (قوله وضع كل شيء الخ) ، العموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شيء ، لئلا يرد الاعتراض المشهور (قوله أحسن) فترتيب الكتب المشهورة

من افادة المبالغة فيكون وصفاً مادحاً لا مقيداً وقوله واشارة الخ فائدة زائدة كذا في السمرقندي والفنري و بعضهم غلط الفنري ولعله لتحريف في نسخته

(قول المحشي) وفيه اشارة الخ لأن أعظم وصف القسم الثالث وقد أضيف الى ما صنف فيكون بعضه ثم بين ماصنف بقوله من الكتب فيكون القسم الثالث كتاباً لجعله كتاباً لأنه العمدة فيه كأنه لا شيء سواه و به يندفع الاعتراض بأنه بعض كتاب لا كتاب هذا ولم يجعله الشارح بياناً لفاعل صنف وان اختاره العصام لان البيان حال من المبين فيلزم مقارنة الاشتهار للتصنيف بخلاف كونه حالا من ما يدرك بالتأمل

(قول المحشي) أي من نسبة أعظم الى ما صنف المراد بما صنف القسم الثالث لأنه بعض المصنفات وليس المراد ما صنف المذكور في المتن لأنه المفضل عليه وفي بعض النسخ تمييز من نسبة أعظم الى ضمير الفاعل مزال عن الفاعل وفي السمرقندي من نسبة أعظم الى فاعله

(قول المحشي) العموم المستفاد الخ أي فيعتبر الحكم على شيء بوضعه في مرتبته قبل اعتبار العموم في الشيء ومرتبته ولا يمنع من ذلك اشتمال التركيب على كل لأنه أمر يتبع الملاحظة كما قالوا ومنهم الشريف في شرح المفتاح في قوله تعالى لا يحب كل مختال فخور انه من عموم النفي والسر فيه انه ان اعتبر قيد العموم في الكلام أولا ثم دخول النفي عليه ثانياً كان النفي وارداً على المقيد نافياً لقيده بناء على ان النفي توجه لمقيد وان عكس كان النفي وارداً على المنفي مقيداً لعموم نفيه والتعويل في تعيين أحد الاعتبارين على القرائن فهنا كأنه قيل وضع شيء في مرتبته أي شيء كان مع مرتبته وأجاب المحشي في حواشي الشمسية بأنه ذكر الرضي في بحث المعرفة ان الضمير الراجع الى النكرة المخصوصة بحكم سابق عليها معرفة لصيرورته معهوداً به فنختار أن الضمير راجع الى كل شيء والمعنى وضع كل شيء من الاشياء في مرتبة كل شيء يتعلق به الوضع ولا شك ان الاوضاع متعددة بحسب تعدد الاشياء إذ لكل واحد منها مرتبة مختصة به عند الوضع ليست لغيره فاندفع المحذور وأجاب بعضهم بأن لفظة كل من العام وهو في قوة قضايا متعددة فكأنه قيل وضع هذا في مرتبته ووضع هذا في مرتبته الخ فهو اجمال مفصلات بعدد الاجزاء لكن هذا لا يفيد إذ ليس مدلولا للفظ وانما المدلول خلافه

(قول المحشي) لئلا يرد الاعتراض المشهور هو ان الضمير اما أن يرجع الى كل أو الى شيء وعلى التقديرين يفسد المعنى اذ الترتيب ليس وضع كل شيء في مرتبة كل شيء ولا في مرتبة شيء ما

(قول المحشي) فترتيب الكتب الخ تفريع على ما فهم من أن لكل مسئلة مراتب بعضها لائق و بعضها أليق

هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر، تراها كأنها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه (و) لكونه (أتمها تحريراً) وهو، تهذيب الكلام (و) لكونه (أكثرها الاصول) والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول

حسن وترتيب القسم الثالث أحسن (قوله هذا المقال) أي كونه أحسن ترتيباً (قوله تراها) ، أي بالنسبة الى ترتيب القسم الثالث وفي كاف التشبيه اشارة الى حسن ترتيب تلك الكتب فلا يرد ما قيل أنها لو كانت كعقد انفصم لا يكون فيها حسن ترتيب فلا يكون مصدقاً للمقال المذكور (قوله تهذيب الكلام) أي عن الزوائد وكونه أتم بالنسبة اليها لا ينافي اشتماله على الحشو والتطويل في نفسه (قوله كتقدم جزء من الشيء الخ) أي مجموع الموصول والصلة كشيء واحد ، لا يصير أحدهما جزءاً من الكلام بدون الآخر فبينهما ترتيب لازم وهو أن تكون الصلة بعده بلا فصل فلا يجوز تقديم شيء من معمولاتها عليه وأما تقديم بعض معمولاتها على بعض ففيه ،

(قول الشارح) والاظهر الخ منقول من الرضي بتمامه لكن قال بعض محققي المغاربة رأيت في كلام كثير من المتقدمين انه لا يستثني الظرف وشبهه

(قول المحشي) بالنسبة الى ترتيب القسم الثالث قيد بذلك لأن الكلام في بيان احسنية ترتيبه من ترتيبها فلا بد حينئذ أن يكون فيها حسن ترتيب والا لم يكن هو أحسن فأفاد الشارح هذا المعنى بقوله كأنها الخ وتم تفريع المحشي بقوله ففي الخ لاستفادة النسبية منه وقوله كاف التشبيه الاولى كأن وقوله فلا يرد تفريع على قوله بالنسبة تأمل

(قول الشارح) لأنه عند العمل مؤول الخ صريح في أن العامل الفعل والذي في الجامي وبينه المحشي هناك ان العامل المصدر لمناسبته للفعل في اللفظ والمعنى الا انه عند العمل يعتبر فيه النسبة الى الفاعل والمفعول بعد ان كان موضوعاً لماهية الحدث مع قطع النظر عنها وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري تأمل لكن الرضي كالشارح

(قول الشارح) مؤول بأن مع الفعل أي عند الجمهور وقيل مؤول بالفعل فقط بدون ان وبعضهم قدره بأن حيث كان الفعل متعلقاً بشيء مقدم أما اذا ابتدئ به فلا يحتاج لذكر أن لكونه اكثر كذا في البسيط ثم ان تأويله بأن مع الفعل انما هو لأجل أن يتضمن نسبة الى المعمول ليصح تعلقه به وقولهم ان أن مع الفعل في تأويل مصدر انما هو من جهة الحلول محل المفرد فلا يلزم الدور تدبر

(قول المحشي) لا يصير أحدهما جزءا الخ بيان لكونه كشيء واحد والمراد انه لا يصير جزءاً أولياً يحل اليه المركب أولا والا فكل منهما جزء لكنه غير تام وقوله بينهما ترتيب لازم لعله ترتب كما يدل له قوله وهو أن يكون الخ وفي نسخة ترتب وانما لزم ذلك الترتب لأن الصلة بيان له وقوله بلا فصل خاص بالموصول الحرفي المنطوق به لا المقدر كما هنا اذ لا يمكن فيه الفصل لأن الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها بتأويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذلك الالف واللام الموصولة نعم يفصل بين ان وصلتها بلا النافية لكثرة دورانها في الكلام أما الموصول الاسمي فقد يفصل بينه وبين صلته بمعمولها نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس بأجنبي مع عدم المانع المتقدم والوجه ان قوله بلا فصل يؤخذ على عمومه أي في الاسمي والحرفي والمعنى بلا فصل بأجنبي بأن لا يكون فصل أصلا أو فصل بغير أجنبي

ظرفا او شبهه قال الله تعالى ، فلما بلغ معه السعي ، ولا تأخذكم بها رأفة ، ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل مؤولٌ بشيءٍ حكمه حكم ما أول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها (ولكن كان) القسم الثالث (غير مصون) أي غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (و) عن (التطويل) وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة ،

تفصيل مذكور في النحو (قوله ظرفا) زمانا أو مكانا وشبهه الجار والمجرور (قوله فلما بلغ معه السعي) ، فان المقصود ان اسمعيل لما بلغ الى السن الذي قدر فيه على السعي مع ابراهيم في قضاء حوائجه أمرناه بالذبح وهذا المعنى انما يحصل بتعلق معه بالسعي وكذا في قوله ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ، نفي الرأفة المقيدة (قوله حكم ما أول به) ، أي لا يشاركه في جميع الاحكام لجواز أن يكون بعض أحكامه مختصة بصريح لفظه (قوله مع ان الظرف) أي الحقيقي ، ليتم التقريب وشبه الشيء محمول عليه (قوله يكفيه رائحة الخ) ولذا يعمل الاسم الجامد فيه باعتبار لمح المعنى المصدري ، فلا حاجة الى التأويل (قوله وهو الزائد المستغني عنه) ،

لأجل أن يكون لقوله وأما تقديم الخ فائدة واعلم ان معنى الكلام حينئذ أن تقدم معمول الصلة لكونها ومعمولاتها كجزء الموصول كتقدم جزء من جزءى كلمة عليها بسبب تقدمه عن مرتبته فلا يرد ما قيل ان الجزء لم يتقدم في المفروض على الشيء المرتب بل انما تقدم بعض الاجزاء على البعض ولا حاجة لما تكلفه الفنري في دفعه من ان الضمير في عليه راجع الى لفظ جزء الخ ما قاله

(قول المحشي) تفصيل مذكور في النحو لم أجد بعد تصفح ما حضرني من الكتب سوى ما قاله الفنرى من أنه يجوز الا اذا أدى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي

(قول المحشي) فان المقصود الخ رد على وجوه ذكرها الفنري

(قول المحشي) الرأفة المقيدة أي بكونها بالزاني والزانية لا مطلق رأفة

(قول الشارح) والتقدير تكلف أي تقدير مصدر مقدماً يفسره المذكور

(قول المحشي) أي لا يشاركه في جميع الاحكام يريد أن اضافة حكمه وحكم ما أول به للجنس فلا يلزم من مشاركته له في العمل مشاركته في امتناع التقديم لجواز أن يكون الامتناع مختصاً بصريح اللفظ لظهور التقدم فيه على الموصول فاندفع ما في الفنري من أن التأويل به انما هو للعمل فينبغي أن يساويه فيما يمتنع عمله فيه

(قول المحشي) ليتم التقريب التقريب سوق الدليل على وجه يستلزم المدعى وبعبارة أخرى تطبيق الدليل على المطلوب قاله السيد في حواشي الشمسية وقوله لأن له شأنا الخ مختص بالظرف الحقيقي والدعوى عامة فلا بد أن يراد من الظرف الحقيقي ليكون سوق الدليل موافقاً للدعوى ثم يحمل الجار والمجرور عليه

(قول المحشي) فلا حاجة الى التأويل فهذا الجواب بمنع التأويل وما قبله بسلمه

(قول الشارح) ولهذا اتسع في الظروف أي في غير هذا الحكم

وسيجئ الفرق بينهما فى باب الاطناب (و) عن (التعقيد)،

أي اللفظ الزائد في الكلام المستغني عنه في أداء أصل المراد، سواء كان متعيناً أولاً كما في قوله. كذبا وميناء والتطويل مصدر، بمعنى المفعول والمراد به الكلام الزائد على أصل المراد بلا فائدة فانه اذا كان لفائدة يكون اطنابا وهو. قد يكون لاشتماله على الحشو وقد لا يكون. وحملها على ذلك لموافقة قوله قابلا للاختصار والتجريد فان الاختصار ايراد الكلام المطابق لأصل المراد بعبارة قليلة والتجريد تخليته عن ذلك الزائد (قوله وسيجئ الفرق بينهما) أي الفرق المعتد به أي الاصطلاحي وهو ان الحشو،

(قول المحشي) أي اللفظ الزائد الخ اعلم انه يعتبر فى الحشو أن يصح الكلام بعد حذفه بدون تغيير فى العبارة كما فى كذبا ومينا وصداع الرأس فانه لو قال الفي قولها كذبا فقط أو مينا فقط لصح بدون تغيير فى باقي الكلام أما التطويل فقد يكون كذلك وحينئذ يغني عنه الحشو وقد لا يكون كما اذا قلت رأيت غضنفراً فانه لا يصح الكلام مع حذف غضنفر لكن يمكن ابداله بأسد وهو أقل وحينئذ لا ينفع فيه التجريد بل الاختصار وهو تغيير العبارة الطويلة بعبارة مختصرة فالمراد من التطويل هنا هو هذا القسم لأن الاول يغني عنه الحشو فقوله وهو قد يكون الخ أي التطويل قد يكون لاشتمال الكلام على الحشو بأن يمكن حذف زيادته مع بقاء الكلام صحيحاً وحينئذ يغني عنه الحشو ويكفي فيه التجريد وقد لا يكون لاشتمال الكلام على الحشو بأن تكون الزيادة لا يمكن حذفها مع بقاء الكلام صحيحاً بأن تكون بزيادة حروف الكلمات كما في أسد وغضنفر وحينئذ لا يغني عنه الحشو ولا ينفع فيه التجريد بل الاختصار فلهذا القسم زاد التطويل على الحشو والاختصار على التجريد فكل حشو تطويل ولا عكس هذا مراد المحشي فتأمل فان قلت غضنفر ليس زائداً على أصل المراد قلت المقصود به تمثيل الزيادة التي لا يمكن حذفها مع بقاء الكلام صحيحاً أما مثال ما نحن فيه فهو ما اذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد فقلت جاء الذي ظلم العباد تريد الاخبار بمجيئ الأمير فقط لا من حيث عهد المخاطب له بالظلم فانه يكفي جاء الرجل في أداء أصل المراد وكما اذا تقدم ذكر أحد من الرجال صريحاً أو كناية فقلت جاء الذي فعل كذا ولا غرض في ذكر الصلة الا التعيين فانه يكفي الرجل فليتأمل

(قول المحشي) سواء كان متعيناً كما في قوله فأورثني تكمله صداع الرأس والقلقا فان الرأس متعين للزيادة أي وسواء كان لفائدة يستغني عنها كما في الامثلة والشواهد التي حذفها من القسم الثالث أولا لفائدة وليس المراد بالفائدة نحو التأكيد لدفع التجوز في مقام يقتضيه فان هذا لا يصح التجريد عنه لأنه مخل

(قول المحشي) بمعنى المفعول أي الكلام المطول بزائد على أصل المراد

(قول المحشي) وهو قد يكون الخ أي التطويل قد يوجد لاشتمال الكلام على الحشو بأن كان الحشو لا لفائدة مع امكان حذف الزائد فقط وابقاء ما عداه بدون تغيير وقد لا يوجد لاشتماله على الحشو بأن كان الحشو لفائدة مطلقاً أو ليس لها لكن لا يمكن حذف الزائد الا مع التغيير وفيما اذا كان لفائدة يكون اطناباً سواء امكن حذف الزائد فقط وابقاء ما عداه بلا تغيير أولا كما سيأتي في بابه

(قول المحشي) وحملهما على ذلك الخ أي حمل الحشو على اللفظ الزائد في الكلام والتطويل على الكلام الذي اشتمل على زيادة على أصل المراد الشامل لقسمين مراد منهما أحدهما وهو ما لا يمكن حذفه مع بقاء الكلام صحيحاً كما عرفت

وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه (قابلا) خبر بعد خبر اى كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقرا) خبر آخر اى كان محتاجا (الى الايضاح) لما فيه من التعقيد (و) الى (التجريد) عما فيه من الحشو (الفت مختصرا) جواب لما اى كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر (يتضمن ما فيه) اى فى القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهى حكم كلي ينطبق على جزئياته لتستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القيته الى المنكر

الزائد المعين ، والتطويل الزائد الغير المعين (قوله وهو كون الكلام الخ) سواء كان لخلل في اللفظ أو في الانتقال (قوله الفت مختصرا) لم يقل اختصرته لما فيه سوى الاختصار من التجريد والايضاح (قوله حكم كلي) أي على كلي ، فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كلياً والضمير في ينطبق وجزئياته راجع الى الكلي ،

لا على نفس الزيادة كما صنع في الحشو ليوافق قوله قابلا الخ فان الاختصار للكلام ايراده بعبارة قليلة فالمختصر هو الكلام المشتمل على الزيادة بخلاف التجريد فانه تخلية الكلام عن الزائد وهو الحشو وما قيل ان ذلك مبني على ان اللام في قوله لما فيه من التطويل للتعدية لا للتعليل وهم فان قلت الحشو اذا كان لفائدة كيف يكون عيباً قلت قد يكون لفائدة لكنه مستغني عنها كما في الأمثلة والشواهد التي هي الحشو في القسم الثالث كما سيأتي ومن هنا تعلم انه جمع بين الاختصار والتجريد لفائدتين الأولى : ان الاختصار بترك ما لا فائدة فيه والتجريد بترك ما فيه فائدة مستغني عنها . الثانية : ان الاختصار بتغيير العبارة بعبارة قليلة لأن الاختصار يقع على الكلام كله لا على الزائد تقول اختصرت الكلام لا الزائد فيه والتجريد بحذف الزائد وابقاء ما عداه

(قول المحشى) الزائد المعين أى مع انه عيب في الكلام تعين أولا فلذا عممه فيما مر

(قول المحشي) والتطويل الزائد الغير المعين ولا يصح ارادته هنا لأنه يكفي فيه التجريد بل المراد الكلام المشتمل على الزيادة وهو لا يكون الا معيناً والحامل على هذا ما مر

فان كلية الحكم الى آخره توجيه لكون معنى حكم كلي حكم على كلي فحكم كلي تركيب توصيفي لا اضافي والا لما احتاج للتوجيه فاندفع ما قيل ان المتعارف وصف المفهوم بالكلي والفرد بالجزئي لا الحكم

(قول المحشى) فان كلية الحكم الخ يعني ان الحكم في الكلي والجزئي واحد اذ المراد المحكوم به كمرفوع فى الفاعل مرفوع وزيد مرفوع فهو صالح للكلية والجزئية وانما تجيء كليته من كلية الموضوع فكليته كليته والمراد كليته من حيث هو حكم أي محكوم به وهذا لا ينافي ان للفظ مرفوع كلية في نفسه لكنها ليست من حيث انه حكم فليتأمل

(قول المحشى) أيضاً فان كلية الحكم الخ قيل انه بيان للعلاقة المجوزة لاستعمال كلي في معنى على كلي وهو وهم قبيح فانه لا يستعمل الاسم في معنى حرفي واسمي فان كان المراد انه قام مقامها وأفادها فهو ما قلنا من أنهما مفهومان منه ويكون ذلك بياناً لوجه الفهم وعلى كل فليس على كلي مقدراً في الكلام

(قول المحشى) راجع الى الكلي أي المفهوم من حكم كلي بالتوجيه المتقدم فالمنطبق هو الكلي لا الحكم كما توهم من ظاهر العبارة ولا استخدام على هذا بخلاف ما يأتي

ومعنى انطباقه صدقه عليها وهو احتراز ، عن القضية الطبيعية واللام في قوله لتستفاد ، لام العاقبة ، وذكر هذا القيد لكونه مأخوذاً في مفهوم القاعدة وما قيل من أن المراد ، قضية كلية تشتمل على أحكام جزئيات موضوعها ، اطلاقاً لاسم الجزء الأخير على الكل ، وحذف المضافين أو ان الكلام محمول على الاستخدام بأن يراد بلفظ الحكم ، معناه الحقيقي

(قول المحشي) ومعنى انطباقه صدقه أي حمله عليه وليس معنى الانطباق الاشتمال اذ الفاعل في الفاعل مرفوع ليس مشتملا على الخصوصيات وان صدق عليها لأن مدار الصدق على العموم فقط بخلاف الاشتمال ولذلك قال من جعله بمعنى الاشتمال انه اشتمال بالقوة القريبة من الفعل تأمل

(قول المحشي) عن القضية الطبيعية فان الحكم فيها وان كان حكما على كلي لكن لا تنطبق لأن معنى الانطباق أن يمكن أن تصير كبرى لصغرى سهلة الحصول وذلك لا يمكن في الطبيعية لأن موضوعها هو المطلق من حيث هو مطلق بأن يؤخذ الاطلاق في العنوان دون المعنون والا لما كان مطلقاً فلا يجري فيه الا أحكام العموم فقط كالكلية والجنسية والنوعية ونحوها وبهذا اندفع ما قيل ان الانطباق على الجزئيات بمعنى الصدق لازم للكلية فلا حاجة لذكره قيل لو أريد بكلية الحكم تعلقه بكل فرد فكلي منسوب الى كل أي كل فرد من الافراد لخرجت الطبيعية من أول الأمر وفيه أنه حينئذ لا تكون كلية الحكم كلية المحكوم عليه فان كلية المحكوم عليه هي عدم منع تصوره من وقوع الشركة فيه وحينئذ لا يوجد دليل على المحكوم عليه حتى ترجع اليه الضمائر فيلزم أن يكون المنطبق هو الحكم ويكون هو التوجيه الثالث بعينه وقد استبعده المحشي لأن الانطباق بمعنى الاشتمال ولاحتياجه الى التشبيه وغير ذلك مما يأتي

(قول المحشي) لام العاقبة أي عاقبة ذلك الانطباق الاستفادة وليست للتعليل لأن الاستفادة تعلل بالانطباق لا العكس اذ الانطباق ذاتي والعارض لأجل الانطباق هو الاستفادة

(قول المحشي) وذكر هذا القيد أي قوله لتستفاد الخ لكونه معتبراً في مفهوم القاعدة أي في مسماها فلا تسمى قاعدة الا من حيث انها تعرف منها جزئياتها أما من حيث وقوعها في الحجة فهي مقدمة ومن حيث انها تطلب بالدليل فمطلوب ومن حيث تحصل به نتيجة ومن حيث تقع في العلم مسئلة

(قول المحشي) قضية كلية معنى كلية القضية انه حكم فيها على كلي تشتمل بالقوة القريبة من الفعل لأن المراد بالاشتمال وجودها فيها والحاصل بالفعل حكم واحد وليس المراد كونها بحيث يستخرج منها حتى يكون بالفعل فالانطباق على هذا معناه الاشتمال لا الصدق وقوله على أحكام جزئيات موضوعها المراد بالاحكام المحمولات الواردة على خصوصيات الجزئيات وكما اشتملت على الاحكام اشتملت على تلك الجزئيات أيضاً وانما لم ينبهوا عليه لأنه لازم مع كون الغرض الأصلي استفادة الأحكام

(قول المحشي) اطلاقاً لاسم الجزء الاخير هو الحكم بمعنى المحكوم به كما يدل له كلامه في حاشية الشمسية وصرح به السيد الزاهد في حواشي الدواني وقد عرفت معنى عمومه المراد هنا وهو عمومه من حيث انه محكوم به تدبر

(قول المحشي) وحذف المضافين الأول لقرينة قوله لتستفاد أحكامها والثاني لقرينة ان ليس للقضية جزئيات تشتمل عليها فضلا عن أن يكون لها أحكام لتعرف منها

(قول المحشي) معناه الحقيقي وكليته كلية المحكوم عليه كما مر وقوله وبضميري ينطبق ومعنى الانطباق حينئذ الصدق كالاول

يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيداً قائم وان عمراً راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بأن يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد (ويشتمل على مايحتاج اليه) لا على مايستغنى عنه ليكون حشوا (من الامثلة) وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد (والشواهد) وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم

وبضميري ينطبق وجزئياته المعنى المجازي أعني المحكوم عليه أو ان اطلاق الكلي والجزئي ، على حكم الأصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلي والجزئي من حيث الاشتمال والاندراج ، فتكلفات لا تليق بمقام التعريف وان ذهب اليه الجم الغفير (قوله يجب توكيده) ، أي لا بد أن يكون مؤكداً (قوله بأن يقال الخ) متعلق بينطبق يعني أن ، معنى انطباقه عليها أنه يمكن أن يصير كبرى لصغرى ، سهلة الحصول (قوله لا ما يستغنى عنه) الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باشتماله على الحشو وفيه اشارة الى أن الحشو في القسم الثالث بتكثير الأمثلة والشواهد ،

(قول المحشي) على حكم الأصل والفرع لم أجد هذا التوجيه فيما رأيته من الكتب والذي نقله هو في حواشي القطب ان المراد بالجزئيات الفروع تشبيهاً لها بها في الاندراج وبأحكامها الاحكام التي تشتمل تلك الفروع عليها والمراد بالفروع المسائل التي حكم فيها على جزئي وأما الكلي فالمراد به القضية فلعل الفرع عطف على حكم الأصل ويتكلف في اندراج المسائل المحكوم فيها على الجزئيات في حكم الاصل والا لزم أن يكون لفظ أحكامها في قوله لتستفاد أحكامها لغواً أو ان الضمير في أحكامها راجع للجزئيات بمعنى الفروع على وجه الاستخدام بقي توجيه اختاره المحشي في حاشية الشمسية وهو ان يبقى ما صنعه المحشي من أن الحكم على كلي ورجوع الضميرين له والانطباق بمعنى الصدق الا أن المعنى ينطبق عند تعرف أحكامها أي يحمل ذلك الكلي على جزئياته عند تعرف أحكامه وحينئذ يكون التعريف مشتملا على بيان التفريع أيضاً ولا يكون ذكر الانطباق بعد ذكر الكلي محتاجاً الى التوجيه وتكون اللام في لتستفاد للوقت ويؤيده ما وقع في عباراتهم عند تعرف أحكامها وانما تركه المحشي هنا لأن الكلام في تعريف القاعدة من حيث هي قاعدة ولا دخل في ذلك لبيان التفريع

(قول المحشي) فتكلفات لا تليق الخ بخلاف ما ذهب اليه فليس فيه الا عود الضمير على معلوم عليه قوياً ولا ضرر فيه وما قيل انه يلزمه القول بالاستخدام وهم لأن الضمير عائد على معلوم من المقام لا على كلي المذكور الذي هو صفة الحكم

(قول المحشي) أي لا بد أن يكون مؤكداً دفع لما يقال لفظ ان الذي في موضوع الصغرى اما أن يكون من المحكى أو من الحكاية فان كان الأول فهو تحصيل الحاصل وان كان الثاني ناف قوله يلقى الى المنكر اذ لا يلقى اليه الخالي من التوكيد وحاصل الجواب ان المراد الأول ومعنى يجب توكيده لا بد أن يكون مؤكداً فهذا الاستدلال ليس على انه يؤكد بل على ان توكيده واجب ولذا قال الشارح فيعلم أنه يؤكد أي يجب توكيده أي ان تأكيده الواقع فيه واجب

(قول المحشي) ومعنى انطباقه عليها أنه يمكن الخ هذا المعنى هو الذي خرجت به الطبيعية فيما تقدم فقول الشارح بأن يقال الخ تصوير للصيرورة بالفعل لا للانطباق الذي معناه يمكن أن تصير الخ ولو حمل الانطباق على الحمل بالفعل عند تعرف الاحكام وتكون لام لتستفاد للوقت ولا يكون ذكر الانطباق محتاجاً الى التوجيه بل يكون ضرورياً لبيـان التفريع الذي لا يمكن في الطبيعية لما احتيج لهذا التكلف في تصوير الشارح فليتأمل

(قول المحشي) سهلة الحصول لأنها من قبيل حمل الكلي على ما هو جزئي له

فهي اخص من الامثلة (ولم آل) من الألو وهو التقصير (جهدا) بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة ،

التي لا يحتاج اليها (قوله فهي أخص من الأمثلة) ، أي كل ما يصلح شاهداً يصلح مثالا من غير عكس كلي ، إذ لا يلزم للجزئي أن يكون مذكوراً بعدالحكم الكلي فضلا عن كونه مثالا أو شاهداً ، فكونه مذكوراً للايضاح أو للاثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتهما ، ولو اعتبر ذلك فربما يتباينان وربما يتصادقان فبينهما على هذا التقدير تباين جزئي وهذا حاصل ما نقل عن الشارح رحمه الله فتدبر فانه قد خفي على الناظرين (قوله من الألو) كالنصر أو العلوّ على ما في القاموس (قوله وهو التقصير) من قصر في الشيء توانى على مافي شمس العلوم ، لامن قصر عن الشيء بمعنى انتهى

(قول المحشي) التي لا يحتاج اليها فهي في نفسها مفيدة لكن يستغنى عنها بغيرها

(قول المحشى) أي كلما يصلح الخ فالشاهد جزئي يصلح أن يذكر بعد القاعدة لاثباتها لكونه من كلام من يوثق به والمثال جزئي يصلح أن يذكر بعدها لايضاحها والايضاح يحصل سواء كان من كلام من يوثق به أولا فالمأخوذ في مفهوم الشاهد والمثال مجرد الصلاحية للذكر بعد الحكم الكلى للاثبات أو الايضاح لا الذكر بالفعل للاثبات أو للايضاح وعبارة الشارح المنقولة عنه الأخصية بالنظر الى أنه يلزم في الشواهد أن تكون من كلام من يوثق به ولا يلزم ذلك في الأمثلة وأما كون الأمثلة للايضاح والشواهد للاثبات فأمر خارج حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين انتهى قال الفنري ان قوله وأما كون الامثلة الخ فيه بحث فان كون الأمثلة للايضاح والشواهد للاثبات ليس خارجاً عن مفهومي الأمثلة والشواهدودفعه المحشى بأن المأخوذ في المفهوم الصلاحية لا الايضاح بالفعل والاثبات بالفعل إذ لا يلزم للجزئي أن يذكر بعد الكلي حتى يكون ذكره بعده داخلا في مفهومه وفيه أنه ان أراد أنه لا يلزم للجزئي من حيث هو جزئي فلا كلام فيه وان أراد من حيث انه شاهد أو مثال فقد يمنع والحق ان هذا أمر مداره الاصطلاح فان وقع الاصطلاح على ان الشاهد والمثال ما يصلح أن يذكر ثبت ما قاله المحشى وإن وقع على أنهما ما ذكر بالفعل للاثبات والايضاح لم يثبت قيل يؤيد الأول صحة أن يقال لمن لم يذكر مثالا ولا شاهداً اذكر شاهدا أو مثالا وفيه أنه يمكن كونه من مجاز الأول

(قول المحشى) إذ لا يلزم الخ تعليل لكون الأخصية باعتبار الصلاحية حيث قال أي كلما يصلح الخ لا استدلال على أخصية الشاهد من المثال كما يتوهم من ظاهر العبارة

(قول المحشى) فكونه مذكوراً الخ أما الصلاحية لذلك فعارض لازم

(قول المحشى) ولو اعتبر ذلك أي الايضاح في المثال بالفعل والاثبات في الشاهد بالفعل فربما يتباينان فيما اذا كان الشاهد للاثبات فقط والمثال للايضاح فقط وربما يتصادقان فيما اذا اعتبر في المثال مع الايضاح الاثبات وفي الشاهد مع الاثبات الايضاح فما قيل ان المذكور للايضاح والاثبات واسطة وهم لأنها صورة التصادق ثم ان التباين والتصادق انما هو في الما صدق أما المفهومان فتباينان قطعاً تأمل

(قول المحشى) لا من قصر عن الشيء قصر بتشديد الصاد وقوله بمعنى انتهى أو عجز أي الاجتهاد فجهدا تمييز محول عن الفاعل عند هذا القائل وهو العصام وسيأتي الرد على كونه تمييزا او الرد هنا من جهة أنه عدى بفي فيدل على انه من قصر في الشيء بمعنى توانى ويكون المعنى على ما ذهب اليه العصام حينئذ ما توانى جهدي في تحقيقه هذا ولعل غير المشهور

وقد استعمل الألو فى قولهم لا آلوك جهدا معدى الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اى لم امنع أحداً اجتهاداً

أو عجز على ماوهم لقوله في تحقيقه (قوله وقد استعمل الالو متعدياً الخ) في الكشاف فى تفسير قوله تعالى (لايألونكم خبالا) يقال الاى الأمر يألو اذا قصر فيه ثم استعمل متعدياً الى مفعولين في قولهم لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً ، على التضمين والمعنى لا أمنعك جهداً ولا انقصكه والشارح رحمه الله حمل عبارة المتن على الاستعمال المشهور رعاية لجزالة المعنى أي لم أمنعك جهداً ولا انقصكه في تحقيقه والقول بأنه لازم بمعنى التقصير وجهداً تميز أي من جهة الجهد أو منصوب بنزع الخافض أي في الجهد أو حال أي مجتهداً فباطل، اذ لا ابهام في نسبة التقصير الي الفاعل ولا يصح جعله فاعلا ، الا على اعتبار الاسناد المجازي ، والنصب بنزع الخافض كوقوع المصدر حالا ليس بقياسى الا فيما يكون المصدر نوعاً من العامل نحو أتاني سرعة وبطوءا نص عليه الرضى في بحث المفعول به والحال واما جعله بمعنى أترك متعدياً الى مفعول واحد على مافي القاموس ما الوت الشيء أي ما تركته وعلى هذا حمل السيد الشريف في خطبة المواقف وان كان صحيحاً ، ففيه أن المستفاد منه

الذي كان يمكن اجراء المتن عليه وترك لجزالة المعنى أن الالو بمعنى التقصير أي التواني وجهداً معمول لمجتهد محذوف فان هذا يفيد أنه لم يقصر مع اجتهاده اجتهاداً عظيما ولا يفيد أنه بذل كل الجهد

(قول المحشي) على التضمين اختلفوا فيه اما أن يراد المضمن بلفظ محذوف يدل عليه ذكر متعلقه واما أن يكون كلا المعنيين مراداً بلفظ واحد على سبيل الكناية واما أن اللفظ مستعمل في معناه الاصلى قصداً قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه أو يقدر له لفظ آخر فهو حقيقة قصد بمعناها معنى آخر يناسبه وعلى كل لا بد من قرينة لفظية وهي صلته المناسبة له دون غيره كما نص عليه الشارح ونقله المحشي عنه فيما سيأتى وحينئذ يكون في تحقيقه معمولا لمقصرا لكن قول المحشي فيما يأتى في تحقيقه متعلق بلم ال لا بجهدا لعدم جزالة المعنى يقتضي صحة تعلقه بجهدا لولا عدم جزالة المعنى مع أنه حينئذ لاقرينة لفظية على المضمن الا أن يكون ترك بعض التعليل وكونه تضمينا نحويا وهو اشراب لفظ معنى ليؤدي مؤدى كلمتين وتكون التعدية وعدمها للمعنى الطارىء كما ذكره ابن هشام في مغنيه فيكون المعنى لم أمنع أحداً جهداً في التحقيق ومامعه بسبب التقصير ليس مذهب الزمخشري وغيره من علماء البيان

(قول المحشي) اذلا ابهام في نسبة التقصير الى الفاعل لان نسبة التقصير الى المتكلم لا ابهام فيها وتمييز النسبة يستدعى نسبة مبهمة يحتاج لها السامع الى التعيين كما في ضرب زيد راسا ببناء ضرب للمجهول

(قول المحشى) الا على اعتبار الاسناد المجازي لان التقصير حقيقة للشخص لا للاجتهاد اللهم الا أن يكون المسند الى الجهد ما يلاقي التقصير فى الاشتقاق وهو القصور كما قالوه في طار عمرو فرحاً أي طير الفرح عمراً لكنه غير قياسي وان نص عليه السكاكي

(قول المحشي) والنصب بنزع الخافض ليس بقياسي أي على المشهور وعند الجمهور ليس بقياسي الا فيما يكون المصدر الخ وكون هذا مسموعاً بخصوصه ينافيه قول الزمخشرى ثم استعمل متعدياً الخ فانه ظاهر في أنه استعمال مستحدث وكون ثم للترتيب بين المعنى الاصلى والاستعمال العربي الطاري دون اثباته خرط القتاد

(قول المحشي) ففيه أن المستفاد منه انه لم يترك الجهد أي بناء على ماهو الحق من الفرق بين اسم الجنس كالمصدر

(في تحقيقه) أى المختصر يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث (وتهذيبه) اى تنقيحه (ورتبته) اى المختصر (ترتيبا اقرب تناولا) أى اخذاً وهو فى الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ (من ترتيبه) أى ترتيب السكاكي أو القسم الثالث اضافة للمصدرالى الفاعل أوالمفعول (ولم ابالغ في اختصارلفظه)اى المختصر (تقريباً) مفعول له ، لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة فى الاختصار تقريباً (لتعاطيه)أي تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه)

انه لم يترك الجهدفى تحقيقه بل جهد فيه والمقصود انه بذل كل الجهد فى تحقيقه (قوله فى تحقيقه) متعلق بآل لابجهداً ، لعدم جزالة المعنى (قوله لما تضمنه الخ)

هنا فانه موضوع للماهية والنكرة فانها للفرد الشائع فعدم ترك الجنس يتحقق بوجود فرد منه بخلاف عدم ترك الفردالشائع فانه لا يتحقق الا بوجود جميع الافراد ضرورة تحققه في كل فرد فالحمل على بعض الافراد تحكم فما قيل ان ما حمل عليه الشريف أيضاً يفيد بذل كل الجهد لانه نكرة فى سياق النفي فيعم منشأه سوء الفهم وعدم التأمل وهذا بخلاف لاأمنعك جهداً ولا انقصكه فان معناه لا أنقصك شيئاً من ماهية الجهد بل ابذل جميعها

(قول المحشي) متعلق بلم آل أي باتضمنه وهو مقصراً على أن يكون النفي للمقيد والقيد جميعاً أي لم أمنعك جهداً في كل شيء حال كوني غير مقصر في التحقيق وما معه نص عليه مع لزومه لانه المقصود الاعظم هذا هو الموافق لكونه تضمينا وان كان بعيداً من قوله قبل والمقصود انه بذل كل الجهد في تحقيقه لاحواجه الى تكلف فتأمل

(قول المحشي) لعدم جزالة المعنى لان نفي منع الجهد يكون قاصراً على التحقيق وما معه دون غيرهما بخلاف ما اذا تعلق بلم آل فان المراد لم آل في وقت التحقيق جهداً والمراد بوقت التحقيق وقت التأليف الممتد فيفيد انه لم يمنع فى هذا الوقت جهداً في تحقيق أو غيره بخلاف ما لوقدر الوقت مع تعلقه بجهداً فان تبادر تعلقه بجهداً يمنع ملاحظة الوقت وكتب شيخنا هنا ما يقتضي ان آل مستعمل في المنع مجازا لا تضمينا

(قول الشارح) يعني في تحقيق ما ذكر فيه لما كان المختصر من الاختصار وهو يتعلق بالالفاظ والتحقيق انما هو للمعاني قال يعني الخ بخلاف التهذيب لانه حذف الزوائد كما مر ومثله ما معه تدبر

(قول الشارح) مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ اعلم ان لم أبالغ لك فيه ثلاث اعتبارات اما أن تعتبر النفي وحده واما أن تعتبر الفعل من حيث النفي واما أن تعتبر الفعل وحده والقيد الذي هنا وهو المفعول له اما أن يكون متعلقا بالنفي وهو باطل لانه يصير المعنى انتفت مبالغتي للتقريب وانتفاء المبالغة ليس بفعل والمفعول له ما فعل له الفعل فالمانع باعتبار كون القيد خصوص المفعول له هو ذلك لا كونه معنى حرفياً لامكان أن يلاحظ مستقلا اذ لم يؤخذ من حيث كونه من أحوال غيره بل لوحظ باعتبار حاله في نفسه واما أن يكون متعلقاً بالفعل وهو ابالغ لكن لا من حيث نفسه بل من حيث نفيه وهو باطل أيضاً لانه وان كان فعلا لكن القيد تعلق به من حيث النفي أي من حيث تعلق النفي به والنفي متى لوحظ متعلقاً به كان مأخوذا من حيث انه من أحوال غيره فلا يكون مستقلا حتى يمكن تقييده وهذا الوجه يمنع تعلق القيد بالفعل من حيث النفي سواء كان مفعولا له أولا واما ان يكون متعلقاً بالفعل المنفي لا من حيث النفي بل من حيث ذاته بمعنى انه قيد الفعل

ولو لم يؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر ،

لا للنفي لان المفعول له ما فعل لاجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ، ولا للمبالغة كما سيجيء . وأما قوله في اختصار لفظه فهو متعلق بأبالغ كما هو الشائع في التقييدات ولذا لم يتعرض له الشارح رح (قوله ولولم يؤول الخ) الظاهر ولولم يؤول لم ابالغ بتركت المبالغة ، الا أنه قصد الاشارة الى عموم الحكم وانه لابد فى كل قيد .

أولا ثم نفي وهو باطل لما ذكره الشارح والفرق بين المعاني الثلاثة انه على الاول يكون قيداً لانتفاء مبالغته وعلى الثاني يكون قيدا لنسبة الفعل اليه من حيث نفيه وعلى الثالث يكون قيداً للمبالغة المنفية وانما كان على الثاني قيدا لنسبة الفعل اليه لاخذها في مفهوم الفعل وهي باقية عند النفي الا أنه تكون النسبة اليه من حيث نفي الفعل وهذا الاعتبار ممكن سواء قلنا ان الحكم في السالبة بثبوت السلب أو بسلب الثبوت فانك لاتجد فرقا بينهما اذا اعتبرت التقييد للفعل المنسوب من حيث نفيه فانه على الثاني محكوم عليه بذلك السلب ولا فرق بين قولك انا لم أبالغ ولم أبالغ أنا الا باعتباران الاول يفيد التحقق لتكرر الاسناد بخلاف الثاني فيجب أن يكون المسند مرتبطا بالمسند اليه بأن يتصور حصوله له سواء كانت مرفوعة بأن يكون الحكم بالسلب أو موضوعة بأن يكون بالايجاب وسيأتي ذلك في كلام المحشي قبيل متعلقات الفعل واذا ثبت هذا تعين ان يكون القيد متعلقاً بما تضمنه لم ابالغ وهو تركت وانما كان متضمنا له لان معناه أي معنى الفعل من حيث نفيه هو انتساب الفعل اليه من جهة نفيه وهو غير مقدور الا من جهة تركه اذ انتفاء الفعل أصلي ثابت له لاقدرة عليه الا باعتبار قدرته على ترك الفعل وحينئذ فمعنى لم يفعل هو الترك بعينه الا أنه لوحظ في لم يفعل من جهة أنه من أحوال غيره وفي تركت من جهة أحواله في نفسه فما قيل انه بعد التأويل يكون المعنى انتفى فعلى كذا والمفعول له ما فعل له الفعل والانتفاء ليس بفعل منشأه سوء الفهم وعدم التأمل وما قيل انه بعد التأويل بتركت يحتمل أن يكون تقريباً متعلق بالمبالغة ففيه أنه خلاف الشائع في التقييدات والمقام يدفعه ولذا لم يتعرض له المحشي فليتأمل في هذا التحقيق فانه من خواص هذا التعليق

(قول المحشي) لاللنفي لان المفعول له الخ : أي لا للنفي وحده وهذا الوجه خاص بالمفعول له كما عرفت وأما النفي فيمكن أن يلاحظ مستقلا لانه منظور اليه هنا من حيث ذاته فيعبر عنه بانتفت مبالغتي

(قول المحشي) ولاللمبالغة أي المبالغة من حيث ذاتها كما في الشارح لما في الشارح أو من حيث نفيها كما في الحاشية لما في الحاشية

(قول المحشي) وأما قوله في اختصاره الخ : رد على العصام حيث جوز تعلقه بتركيب وحاصله أن الشائع هو التعلق بالمنفي الا لمانع كما في تقريباً

(قول المحشي) الظاهر ولولم يؤول لم أبالغ بتركت أي لأ نه المتقدم في كلامه

(قول المحشى) الا انه قصد الخ : يعني ان العذر في ترك ذلك الظاهر هو قصد الاشارة الى عموم الحكم وهو لزوم التأويل لكل قيد سواء كان مفعولا له أولا وسواء كان المنفي فعلا كما هنا أو اسماً كما في قولك ما انا قائم لزيد اهانة له وتلك الاشارة انما تحصل بتعبيره بالفعل المنفي لانه يفيد أن المانع هو التعلق بالفعل من حيث نفيه وهذا المانع موجود سواء كان القيد مفعولا له أولا وسواء كان المنفي فعلا أولا أما منع خصوص المفعول له من حيث انه مفعول له فليس الا من جهة خصوص النفي لانه ليس بفعل بخلاف الفعل من حيث نفيه فانه فعل لكن حيثية النفي التي التقييد من جهتها لايمكن أخذها قبل التأويل مستقلة لانها ملحوظة من حيث تعلقها بالفعل فهي ملاحظة من جهة انها من أحوال غيرها لا من

تعلق بالمنفى من حيث النفي ، من التأويل بالمثبت ، لان النفي المستفادمنهمدلول حرفي غير مستقل بالمفهومية لايمكن للعقل تقييده مالم يلاحظهقصداً ، وحينئذيصير مدلولا اسمياً أو فعليا مؤولا بالمثبت (قوله لكان المعنى الخ) أي لولم يؤول المنفي بالمثبت لكان متعلقاً بمدخول النفي اعني ابلغ ، لامتناع تعلقه بالنفى ، لما عرفت من الوجهين

جهة أحوالها في نفسها وقد صرح الشارح بتعميم الحكم لهذا المانع في شرحه للمفتاح

(قول المحشي) تعلق بالمنفي من حيث النفي فتكون النسبة الى الفاعل موجودة والنفي مأخوذاً من حيث انه من أحوال الفعل لامن حيث النظر في أحواله هو كما فى الوجه الأول فلا يمكن التعبير عنه بانتفت مبلغتي

(قول المحشي) من التأويل بالمثبت أي تأويل الفعل من حيث النفي بمثبت يجمع معنى النفي والنسبة الى الفاعل المأخوذين من الفعل من حيث نفيه أو تأويل الاسم من حيث نفيه في صورة الاسم بأن يقال أنا تارك للقيام لزيد اهانة له وانما لم يؤول النفي فقط بأن يقال في المثالين الترك منى الخ لان القيد لم يتعلق بالنفى بل بالفعل أوالاسم من حيث النفي

(قول المحشي) لان النفي المستفاد منه أي من الذي تعلق به القيد وهو المنفى من حيث النفى فالتأويل لهمن حيث النفي لاله فقط ولا للنفي فقط والمراد باستفادة النفى منه فهمه منه لانه ملاحظ من حيث النفي

(قول المحشى) لا يمكن تقييده مالم يلاحظ قصداً لان تقييده يقتضى انه منظور اليه في نفسه وكونه غير مستقل لاخذه من أحوال الفعل يقتضى أن لاينظر اليه في نفسه وذلك كما قالوا في لا تفعل وكف عن الفعل ان المدلول واحد الاانه في الاول لوحظ من احوال غيره وفي الثاني لوحظ من حيث أحواله في نفسه

(قول المحشى) وحينئذ يصير مدلولا اسمياً أو فعلياً مؤولا بالمثبت أي حين لوحظ النفي قصدا يصير ذلك المؤول وهو المنفي من حيث النفي مدلولا اسمياً ان كان الذي تعلق به القيد منحيث نفيه اسما أو فعلياً ان كان فعلا مؤولا بمثبت أي مرجعاً الى مثبت لا كما كان منفياً

(قول المحشى) لامتناع تعلقه بالنفي أي من حيث ذاته كما في الوجه الاول أو من حيث عروضه للفعل كما فيالوجه الثانى وانما قال بالنسبة للثاني بالنفي لانه وان كان متعلقاً بالمنفى الا أنه من حيث نفيه كما عرفت

(قول المحشي) لما عرفت من الوجهين بهذين الوجهين اللازم منهما ما ذكره يندفع ما أورد من أن ما قاله الشارح موافقاً للدلائل مسلم لوكان التقييد ثابتاً قبل النفي ثم ورد النفي على المقيد وهو غير لازم بل يجوز أنيكون القيد انما اعتبر ووجد بعد النفي فلا يتأتى توجه النفي اليه حتى يقتضى وجود المقيد لا بقيده اه لانه حينئذ إما أن يتعلق بالنفيوحده وقد عرفت رده أو بالنفيمن حيث نفيه وقد عرفتردهِ فلم يبق الاتعلقه بالمنفي لامن حيث النفيوهوما رده الشارح أو بالمتضمن وهو تركتوهوما قاله الشارح وكذا ما قيل ان توجهه الىالقيد الثابت قبله أغلبي لا كلي بل يجوز توجهه للمقيد فقط وللقيد فقط ولهما معاً فيجوز أن يكون علة لابالغ ويكون النفي للمقيد فقط وان قلنا التقييد معتبر موجود قبل النفي اه فانه إن أراد بالمقيد المبالغة من حيث النفي فهو باطل لعدم الاستقلال كما مر وان أراد من حيث ذاتها كان المعنى انتفت المبالغة التي للتقريب وهو ما رده الشارح وكذا ما قاله العصام ان العامل في علة النفي كالعامل فى علة المنفي الفعل المنفي والفرق بالنفي قبل التقييد أو بعده الا ترى ان العامل في المفعول به فى لم أضرب زيداً على الوجهين أياعتبار النفي قبلالمفعول أو بعده

لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبنى على اصل ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو، ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما أن يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون، كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمرى لقد افرط المصنف فى وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا، وتلويحا ثانيا،

فيكون النفي داخلا على كلام فيه تقييد وكل كلام شأنه ذلك يكون النفي فيه متوجها الى القيد مع بقاء أصل الفعل لما ذكره الشيخ فيكون المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن الخ وليس المقصود ذلك بل نفي المبالغة في الاختصار هذا خلاصة كلام الشارح رح، وفيه دفع لشكوك الناظرين في هذا المقام لمن له فطانة (قوله لم تكن للتقريب والتسهيل) فيه اشارة الى أن كليهما مفعول له لم ابالغ لعدم الفرق بينهما الا بأن التقريب اعتبر بالقياس الى التعاطي والتسهيل بالنسبة الى الفهم وليسا متعلقين برتبته ولم ابالغ على ترتيب اللف والنشر (قوله ان من حكم النفي) أي مقتضاه الاصلى عند البلغاء فلا يرد انه قد يجيئ النفي الداخل على كلام فيه تقييد لنفي القيد والمقيد معا نحو، على لاحب لايهتدي بمناره فانه استعمال على خلاف الاصل، ولهذا قال الشيخ وهذا مما لا شك فيه (قوله كان نفياً للاجتماع)، لفظ أجمعون تأكيد لمعنى الكل الا أن فيه معنى الاجتماع بحسب أصل الوضع فكان نفياً للاجتماع بهذا الاعتبار ولذا قالت الحنفية ان الملائكة سجدوا لآدم مجتمعين لقوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) على ما في البزدوى وغيره (قوله وتلويحاً) التلويح كناية

هو الفعل لامعنى النفي فما فى الشارح انه يجب تأويل لم ابالغ بالفعل المثبت أي تركت المبالغة حتى لو لم يؤول لكان المعنى على نفي التعليل سقيم عليل اهـ فانه ان أراد بأن العامل في علة النفى الفعل المنفي لا من حيث نفيه لزم ما رده الشارح وان أراد من حيث النفي لزم تقييد غير المستقل والفرق بالنفي قبل التقييد و بعده لايجدي وقوله الا ترى الخ قياس مع الفارق فان زيداً لم يتعلق باضرب من حيث نفيه بأن يكون له مدخل في النفي بل متعلق باضرب فقط على التقديرين والكلام ليس في القيود مطلقا بل في القيود المتعلقة بالمنفي من حيث النفي كالمفعول لاجله هنا والحال في نحو قولك ما كلمت زيداً مسيئاً له تريد مسيئاً له بترك الكلام

(قول المحشى) فيكون النفي داخلا على كلام فيه تقييد أي يلزم أن يكون القيد لمتعلق النفي حيث لم يصح تعلقه بالنفي على الوجهين

(قول المحشى) وفيه دفع شكوك الناظرين قد حققنا لك كلامه و بينا تلك الشبه ووجه دفعها بالامزيد عليه لمن له فطانة

(قول المحشي) على لاحب الخ: اللاحب بالحاء المهملة الطريق الواضح فالمعنى ان هذا الطريق واضح لامنار له فيهتدى به

(قول المحشى) ولدفع هذا الخ: يعنى ان قوله مما لايشك فيه يفيد أن المراد بحكم النفي مقتضاه الاصلى اذلا يصح نفي الشك مع ارادة مطلق الحكم سواء كان أصلياً أو طارياً

(قول الشارح) وان يقع له خصوصاً أي لاله مع المقيد

(قول المحشى) لفظ أجمعون الخ: أي فهو تقييد بالنظر لما فيه من معنى الاجتماع وتأكيد بالنظر لمعنى الكل وهذا رد على الفنري حيث قال انما يظهر على نسخة اجمعين لا أجمعون اذ لو كان اجمعون تقييداً لكان تأسيساً لا تأكيداً وماقيل

على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ أى لاتطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث (واضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائدعثرت) أى اطلعت (فى بعض كتب القوم عليها) أى على الفوائد (وزوائد لم اظفر) أى لم افز (في كلام احد) من القوم (بالتصريح بها)أى بالزوائد (ولا الاشارة اليها)بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعنى لم يتعرضوا لها لانفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ،ولقد اعجب في جعل ملتقطات كتب الأئمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد(وسميته تلخيص المفتاح وانا أسال الله تعالى)

تكون الوسائط فيه كثيرة من لوح اذا أشار من بعد (قوله على ما ذكرنا) ، بقوله لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا (قوله وتعريضاً) التعريض ، كناية مسوقة لموصوف غير مذكور من عرض اذا أمال الكلام الى جانب(قوله ولقد أعجب) أي أتى بأمر عجيب ، يحتمل الوجهين المدح

ان ذكر اجمعون بعد كلهم فى الأية يعين معنى الاجتماع فى اجمعون بخلاف ما هنا ففيه ان العدول عن كلهم لاجمعون يفيد ان المعنى الاصلى منظور اليه ايضاً

(قول المحشي) يكون الوسائط فيها كثيرة كما هنا فانه انتقل من الاشتمال على مايحتاج اليه الى عدم الاشتمال على مايستغنى عنه وانتقل منه الى انه منقح ومنه الى ان القسم الثالث غير منقح

(قول المحشى) بقوله لا ما يستغنى عنه يقتضي ان قوله وتلويحا اي ببعض ذلك ثانياً وهو الوصف بالحشو فقط دون التطويل لانه ليس لفائدة وقد تقدم للمحشى ان قوله لا ما يستغنى عنه اشارة الى ان ما فى القسم الثالث حشو من الامثلة والشواهد دون التعقيد ايضاً وماقيل انه صرح بقوله غير مصون الخ ولوح بقوله قابلا للاختصار الخ ففيه ان قابلا للاختصار ليس فيه وسائط فضلا عن كثرتها

(قول المحشي) كناية الخ كما يقال فى التعريض بمن يوذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور هذا و بين التلويح والتعريض على ما قاله عموم وخصوص وجهى يجتمعان فى كناية لموصوف غير مذكور كثرت وسائطها و ينفرد التلويح فى كناية كثرت وسائطها لمذكور والتعريض فى كناية لغير مذكور قلت وسائطها كما هنا وهذا مختار السكاكي ومختار الزمخشري ان مدلولها واحد ولم يحمل المحشى الشارح عليه لانه لا كبير فائدة في تغيير العبارة وان حمله عليه الفنري

(قول الشارح بأنه مختصر اخذه من قوله الفت مختصرا وقوله وهو أبالغ وقوله منقح مأخوذ من قوله وتهذيبه وسكت عن التحقيق لانه لم يذم المفتاح بتركه أولا فما قيل ان التحقيق راجع اليه أيضاً وهم وقوله سهل المأخذ مأخوذ من قوله تقريباً لتعاطيه وطلبا الخ وقوله لاتطويل فيه الف ونشر مرتب

(قول الشارح) أي المذكور من القواعد وغيرها أوله بالمفرد لافراد اسم الاشارة ولم يرجعه الى المختصر لاقتضائه أن المضاف ليس منه

(قول المحشي) ويحتمل الوجهين المدح أي بالمبالغة في كمالها حيث جعلها زوائد في الفضل على فوائد القوم والذم

لا يعرف لتقديم المسند اليه هنا جهة حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى ،

والذم (قوله لا يعرف الخ)، يعني أن تقديم المسند اليه على المسند الفعلي، اذا لم يل حرف النفي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوى على ما سيجيء، وههنا، لا يعرف لشيء منهما وجه حسن اذ لا حسن في قصر السؤال عليه، بل الشركة في السؤال أحسن ليكون أقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وابعد عن التحجر في الدعاء، ولا في تأكيد اسناد السؤال اليه، اذ لا انكار ولا تردد فيه للسامع ، قلت التأكيد ههنا لاظهار الرغبة في المسؤول كما في قوله تعالى (انا معكم)

حيث جعلها تواضعاً منه زوائد مستغنى عنها كذا في الاطول

(قول المحشي) يعني ان تقديم المسند اليه الخ أتى بالعناية لعدم تصريح الشارح بالمانع من التقديم وان اخذ من المقام وهو كونه على المسند الفعلي فان تقديم المسند اليه لا علية يكفي فيه انه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه بخلافه عليه فانه يكون هناك مقتضى للعدول عنه فان كون المسند في الجملة الفعلية هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول لما حققه الشارح فيما سيأتي من أن الفعل موضوع للحدث المقيد بالنسبة المخصوصة فلوحظ أولا الحدث وبواسطته لوحظ النسبة وبواسطة ملاحظة النسبة ينتقل الذهن الى ملاحظة الفاعل فملاحظة الفاعل مسبوق بملاحظة الفعل فالفعل مقدم فاذا قدم المسند اليه مع المسند الفعلي حقق ايراد المسند بعده متحملا لضميره ان ذكره كان توطية وتقدمة اذ لو كان المقصود مجرد الاعلام بالنسبة كفي قام زيد مثلا ولا حاجة لزيد قام ولغفلة العصام عن المقام قال انه يكفي أن تقديمه هو الاصل فأراد المحشي الرد عليه

(قول المحشي) اذا لم يل حرف النفي أما اذا وليه فلا يكون الا للتخصيص كما سيأتي

(قول المحشي) ولا يعرف لشيء منهما وجه حسن فنفي الشارح وجه الحسن عن التقديم لانتفائه عما يكون التقديم له

(قول المحشي) بل الشركة في السؤال حسن لم يقل أحسن لئلا يثبت الحسن للقصر وقد نفاه والمراد بالشركة في السؤال هو أن يحصل منه ومن غيره فان هذا هو المستفاد نفيه من تقديم المسند اليه لا الاتيان بلفظ يدل على أن السائل هو وغيره اذ لا يناسبه قوله ليكون أقرب الى الاجابة الخ وقوله وابعد عن التحجر أي المأخوذ من نفي السؤال عن الغير ولا في تأكيد اسناد السؤال اليه اذ لا انكار الخ يفيد أن فائدة التقوى هي رد الانكار أو التردد وسيأتي تصريح المحشي والعصام في أطوله بذلك فانكاره مكابرة ثم ان تأكيد اسناد السؤال بتكرير الاسناد لان المبتدأ يستدعي مسندا اليه فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند اليه صرفه اليه فاذا كان متحملا لضميره صرفه الضمير اليه ثانيا ثم ينشأ من التكرير التقوي للحكم بمعنى الثبوت

(قول المحشي) اذ لا انكار ولا تردد فيه للسامع لانه ان كان انشأ فمدلوله يحصل به بلا احتمال وان كان خبراً فالمقام أعدل شاهد على صدقه

(قول المحشي) قلت التأكيد الخ يعني ان فائدة التقوى ليست قاصرة على رد الانكار والتردد الا اذا كان التأكيد لبيان حال المخاطب اما اذا كان لبيان حال المتكلم فقد يكون لاظهار الرغبة في الشيء كما في قوله تعالى انا معكم وقوله تعالى حكاية عن المؤمنين ربنا اننا آمنا في شرح الكشاف للعلامة التوكيد يكون لبيان حال المخاطب تارة وأخرى يكون لبيان حال المتكلم والخبر اما يورده المتكلم لنفسه أو لمخاطبه فان أورده للمخاطب فلا بد من أن يقصد به فائدة الخبر أو لازمها وتأكيده حينئذ لنفي الانكار أو الشك وان أورده لنفسه لا يلزمه احدى الفائدتين فيقصد به معان آخر اه فقولهم ان لم

فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية (من فضله)

ولاستبعاده السؤال ولذا علله بقوله انه ولي ذلك الانتفاع به مثل الانتفاع باصله لا لرد الانكار والترددقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى (الله نزل أحسن الحديث) في ايقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه، تأكيد لاسناده الى الله وأنه من عنده (قوله فكانه الخ) يعني ، قصد ان يجعل الجملة حالا لتفيد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحا ، الا بايراد الجملة الاسمية مع الواو ، اذ لو اورد الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة في الاستيناف ولو اورد مع الواو ، كانت ظاهرة في العطف لكن هذا لايدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم ، لا يكون الا لاحد الامرين ولا حسن لشيء منهما ههنا الا ان يقال

يل المسند اليه المقدم حرف النفى فقد يأتي للتخصيص رداً على المخاطب وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دفعاً لانكاره أو تردده انما هو في الخبر الملقي للمخاطب لا فيما يورده المتكلم لنفسه ولذا .قال السكاكي ومرجع كون الخبر مفيداً المخاطب الى فائدة الخبر أو لازمها فقيد بقوله المخاطب تنبيها على هذا وهو مستنبط من الكشاف أيضاً

(قول المحشي) ولاستبعاده السؤال لان المسؤل بعيد اذ هو النفع المشابه لنفع أصله فناسب تقويته يدل على استبعاده اثباته في التعليل بلفظ ذلك الموضوع للبعيد

(قول المحشى) فيه تأكيد لاسناده أي بالاسناد الى الضمير ثانياً فيفيد تأكيد مضمونه ولذا عطف عليه قوله وانه من عنده في الكشاف عن ابن مسعود رضي الله عنه أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ملوا ملة فقالوا حدثنا فنزلت أي حصلت لهم سآمة فطلبوا منه صلى الله عليه وسلم أن يصاحبهم ليرتاحوا بحديثه فنزلت الآية ارشادا لهم الى ما يزيل مللهم وهو تلاوة القرآن واستماعه منه صلى الله عليه وسلم غضاً طرياً فسوق عبارة الكشاف استدلال على أن فائدة التأكيد لاتنحصر فيما ذكر بل تكون شيئاً آخر كاظهار محبة سماع القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم

(قول المحشي)قصد أن يجعل الجملة حالا وحينئذ يجب ان يكون المراد بارسال الخبر لا الانشا لان الجملة التي خبرها انشاء انشائية كما نص عليه المحشى في حواشي العقائد والانشا لا يقع حالا

(قول المحشي)الا بايراد الجملة الاسمية لأن الواو حينئذ لاتكون ظاهرة في العطف لاختلاف المتعاطفين اسمية وفعلية ولا في الاستئناف لقلته

(قول المحشي) اذ لو اوردت الفعية الخ ومثلها الاسمية بدون الواو

(قول المحشي) كانت ظاهرة في العطف لتناسب المتعاطفين فعلية والاختلاف ما ضوية ومضارعية لايضر اذا كان لغرض وهو هنا قصد الاستمرار التجددى بواسطة المقام

(قول المحشى) لايكون الا لاحد الامرين لما سيأتي في الشارح والحواشي ان المسند لايكون جملة الا للتقوى او التخصيص او كونه سببيا واسميتها وفعليتها لقصد الثبوت او التجدد فاذا كانت اسمية الخبر فيها جملة فعلية لزم ان تكون لاحد الامور الثلاثة مع افادة التجدد فقط على ما قاله الشارح فيما سيأتي او مع افادة الاسمية من حيث أنها اسمية الثبوت بمعنى الحصول الغير المنافي للتجدد وافادة الجملة الصغرى التجدد على ما اختاره المحشى فيما سيأتي ايضا فما قيل ان جواب الشارح يتم لان التقديم حاصل غير مقصود وانما لزم من قصد جعل الجملة حالا للاغراض المتقدمة ليس بشيء

حال من (أن ينفع به) أى بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (انه) أى الله تعالى (ولى ذلك) النفع (وهو حسبى) أى محسبي وكافى لا أسأل غيره فعلى هذا كان الانسب أن يقول والله تعالى أسأل بتقديم المفعول (ونعم الوكيل) عطف

انه من تتمة الاعتراض بيان لمنشإ اختياره الجملة الاسمية (قوله حال من أن ينفع به) لكونه مفعولا ثانياً لا سأل وليس من فضله من معمولاته حتى يمتنع تقديمه عليه (قوله انه ولى ذلك) علة لقوله اسأل يعنى انه متولى ذلك النفع فله أن يتصرف فيه كيف يشاء (قوله كان الانسب الخ) لتكون الجملتان علتين للحكمين المستفادين من الله اسأل وانما قال الانسب لأن ذلك انما هو على تقدير عطفه على انه ولى ذلك، كما هو الظاهر، ويجوز أن يكون معطوفاً على أنا أسأل أو جملة مستأنفة لمجرد الثناء (قوله عطف)

(قول المحشي) انه من تتمة الاعتراض يعني انه قصد جعل الجملة حالا فوقع منه التقديم الذي لا وجه له فليس المراد منه الجواب عن المصنف بل بيان منشإ غلطه

(قول الشارح) فيه نظر لحصوله الخ أي بناء على انه لا فرق بين الاسمية التي خبرها فعل و بين الفعلية في دلالتها على التجدد فقط والاستمرار يكون من المضارع بمعونة المقام قل المحشى فيما سيأتي ان شاء الله تعالى ان الاستمرار لم يقصد من المضارع بل المضارع أفاد التجدد والحدوث واسمية الجملة دلت على الدوام الا أنه لما كان الخبر فعلاً أفادت الاستمرار التجددي والحق أحق بالاتباع انتهى ولعل مراده ان الاسمية تدل على الثبوت فاذا انضم اليه التجدد كان المدلول هو الاستمرار اذ لا فرق بين الثبوت على وجه التجدد والاستمرار التجددي

(قول الشارح) فيه نظر لحصوله من المضارع يفيد أنه لو لم يحصل الا من الاسمية التي خبرها مضارعيـة لكفى في دفع الاعتراض وليس كذلك فلعل الشارح اقتصر عليه لكفايته في المنع

(قول المحشي) لكونه مفعولا ثانياً الخ أي انما كان حالا من أن ينفع مع تقدمه عليه لكون أن ينفع معمولا لاسال فيكون اسأل هو العامل في الحال لأنه العامل في صحبها وليس من فضله معمولا لينفع حتى يمتنع تقدمه على الموصول الحرفي

(قول المحشي) للحكمين أي النفي والاثبات المستفادين من الحصر كأنه قال اسأل الله لأنه ولي ذلك ولا أسأل غيره لأنه الكافي لا غيره أما على ما صنعه المصنف فليس في المعلل ما يصلح وهو حسبي أن يكون تعليلا له لعدم الحصر فيه

(قول المحشى) كما هو الظاهر فيكون وجه الانسبية الجري على الظاهر ووجه الظهور كونه عقبه

(قول المحشى) ويجوز أن يكون معطوفاً على أنا أسأل فيكون جملة خبرية ولم يجوز كون الواو للحال لأن الأصل العطف كما سيقول وعلى هذا يكون نعم الوكيل خبراً وقوله أو جملة مستأنفة الخ اي والواو اعتراضية وعلى هذا يكون نعم الوكيل انشأ وانما جوز الاعتراض في وهو حسبي دون نعم الوكيل مع أن وهو حسبي آخر الكلام أيضاً اذ ليس في أثناء كلام ولا بين كلامين متصلين معنى لأن له نكتة جزيلة لا تمكن مع العطف وهي انشاء المدح بأنه كاف في كل الأمور فانه لو كان معطوفاً على أنا أسأل كان المقصود انه كاف في التأليف والترتيب والاضافة والتسمية لأنه عند العطف على الحال يكون حالا والحال قيد في عاملها بخلافه عند الانشاء وذلك كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ان قوله تعالى وأنتم ظالمون ان كان حالا كان المعنى عبدتم العجل وأنتم واضعون العبادة في غير موضعها

اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد

لأنه الاصل في الواو ولعدم صحة الانشائية للحال وتقييد السؤال بها والاعتراض لكونه في آخر الكلام ، وعدم تضمنه نكتة جزيلة (قوله اما على جملة الخ) انما انحصر في هذين لأن المذكور ثلاث جمل لا يصح العطف على الأولى منها ، لعدم الجامع ولكونها حالاً ولا على الثانية لأنها معللة ،

فيكون قيداً للعبادة لأن الحال قيد للعامل وان كان اعتراضاً كان معناه وأنتم قوم عادتكم الظلم فلم يقيد ظلمهم بكونه في العبادة بل مطلقاً اه بخلاف نعم الوكيل فانه لو جعل معطوفاً على هو حسبي كان هو حسبي لانشاء المدح وواوه اعتراضية فيكون نعم الوكيل لانشاء تفويض الأمور كلها اليه مع بقاء العطف الذي هو الأصل فلا نكتة لترك العطف لأن المؤدي على الاعتراض والعطف واحد هذا وقد عرفت أنه عند عطف هو حسبي على اسأل يكون خبراً اذ لا مانع من خبريته فيكون الجامع وهو الاتحاد في الخبرية موجوداً

(قول المحشي) لأنه الأصل في الواو أي ليست الواو في ونعم الوكيل للحال بأن يكون متعلقاً باسأل من أول الأمر لا عطفاً على هو حسبي بل للعطف لأنه الأصل في الواو سواء كان المعطوف خبرياً أو انشائياً فلا يعدل عنه الا لداع ولذا لم يجز في ما مر أن يكون واو وهو حسبي للحال بل جعله للعطف على اسأل ولعدم صحة الانشائية فيما هنا للحال لأنها تكون حالا من فاعل اسأل فتكون قيداً في عامله وهي لا تصلح للتقييد لأن القيد أتى به ليعرف المخاطب المقيد به بمضمونه فوجب أن يكون معلوماً له حصوله قبل ذكر الدال عليه والانشاء انما يحصل مدلوله به فانه معنى عارض للمتكلم لا تقرر له في نفسه وما لا تقرر له في نفسه لا تقرر له لغيره

(قول المحشي) وعدم تضمنه نكتة جزيلة أي زيادة على ما يفيده الأصل وهو العطف وقد عرفت أنه عند العطف يمكن أن تفاد نكتة الاعتراض وهي انشاء المدح بالوكالة المطلقة بأن يكون معطوفاً على هو حسبي وهو حسبي جملة انشائية واوها للاعتراض لنكتة انشاء المدح بأنه كاف على الاطلاق التي لا تمكن عند عطفه على أنا أسأل وما قيل ان نكتة الاعتراض الايغال في المدح وتأكيد السؤال نحو وهم مهتدون في قوله تعالى اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون وأيضا هو تذييل لحسبي أي تعقيب الجملة بجملة تتضمن معناها لأن من معناه فأكتفي به وأتوكل عليه ومن معنى نعم الوكيل نعم الكافي فكأنه قيل هو وكيلي ونعم الوكيل منشؤه سوء الفهم والفرح بالاعتراض لأن الايغال والتذييل يكونان مع العطف الذي هو الأصل كما سيأتي فلا حاجة للاعتراض ولا نكتة له أصلاً

(قول المحشي) لعدم الجامع أي التوافق انشاء وخبراً كما يفيده كلامه في حاشية العقائد بخلاف وهو حسبي فهو خبر يصح عطفه عليها ولكونها أي الأولى حالا والانشاء لا يقع حالا لما تقدم فلا يصح عطفه على الحال بخلاف وهو حسبي فانه خبر يصح عطفه عليه ويكون حالا وما قيل انه على ما صنعه الشارح الاختلاف بالخبرية والانشائية ثابت وهم لأن مراد الشارح انه لابد من التأويل وكذا ما قيل انه تقدم له تجويز عطف هو حسبي على اسأل فيكون حالا وحينئذ يلزم عند عطف نعم الوكيل على هو حسبي أن يكون حالا مع كونه انشاء فانه غفلة عما سبقت الاشارة اليه من انه عند عطف نعم الوكيل على هو حسبي حينئذ يكون نعم الوكيل مؤولا بالخبر والكلام هنا بالنظر لكونه انشأ وهو مع الانشائية لا يصح حالا وان صلح أن يكون معطوفاً على هو حسبي ويكون هو حسبي مؤولا بالانشاء فتدبر

فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي أي وهو نعم الوكيل وحينئذ فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل

وهذه الجملة لا تصلح لتعليل، فتعين الثالثة فاما على تمامها أو على جزئها (قوله فيكون من باب عطف الجملة الخ) وهو مختلف فيه فمنهم من جوز عطف الفعلية على الاسمية والعكس ومنهم من منع ذلك وكذا عطف الانشاء على الاخبار منعه البيانيون وجمهور النحاة وجوزه الصفار كما فصله في مغني اللبيب فلا بد في جوازه عند الجمهور من تأويل احدى الجملتين فاما أن يقال ، المعطوف عليه أيضاً انشاء معنى لأن المقصود انشاء المدح بأنه كاف ، والواو اعتراضية أو يقال المعطوف

(قول المحشي) وهذه الجملة لا تصلح للتعليل لأنها انشائية والانشاء مدلوله من حيث انه انشائي معنى عارض للمتكلم لا تقرر له في نفسه فلا يكون متقرراً لغيره حتى يكون علة له وما قيل ان التعليل بالانشاء سائغ كاسأل الله انه نعم الوكيل وفي الحديث أعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة فان أراد انه تعليل بلا تأويل فوهم لما حققه الفاضل المحشي فيما سيأتي من ان الكلام الانشائي مدلوله ليس بثابت أي متقرر في نفسه أي مع قطع النظر عن المتكلم لأنه معنى عارض له في كل ما لا يكون له تقرر في نفسه لا يكون متقرراً لغيره حتى يكون علة له فان النفي الصرف لا يكون علة لشيء فان قلت له تقرر في نفس المتكلم فيمكن التعليل به قلت الكلام في ان المعنى الانشائي لا يمكن التعليل به لا انه بعد ثبوته في نفس المتكلم وحصوله له لا يمكن التعليل به فلا يقال سبحان زيد لأني طالب لضربه وان أراد انه تعليل بتأويل قلنا الكلام الآن فيما قبل التأويل و بعد التأويل نقول يمتنع أن يكون ما هنا علة أيضاً لفساد التأويل بالخبر هنا كما سيأتي

(قول المحشي) فتعين الثالثة فاما أن تكون خبرية والتأويل في الثانية واما أن تبقى الثانية على انشائيتها والتأويل في الأولى بنقلها من الخبر للانشاء وهذا التعين مبني على تعين كون واو ونعم الوكيل للعطف وقد سبق بيانه فليتأمل في هذا المقام فانه وقع فيه خبط فاحش

(قول المحشي) المعطوف عليه أيضا انشائية هذا لا يدفع عطف الفعلية على الاسمية فيفيد ان الجمهور لا يمنعونه أو ان المراد مع تقدير هو مقدماً

(قول المحشي) والواو اعتراضية في نسخة أو بدل الواو وهو تحريف مضر لأنه يكون المعنى أو يقال الواو في ونعم الوكيل اعتراضية وهو خروج عن المطلوب من تصحيح العطف بتأويل احدى الجملتين على ان كلامه الآن في تأويل الأولى و يصرح بأنه الواو لا أو كلامه في حاشية العقائد حيث قال في جواب سؤال قدمه أقول والله الهادي ليس معطوفاً على جملة تحاولت بل هو جملة دعائية والواو فيه اعتراضية وقد عرفت وجه جواز الاعتراض بجملة هو حسبي دون نعم الوكيل فتدبر كل التدبر واعلم ان جعل المعطوف عليه هنا انشائية مبني على خلاف الظاهر لأن الظاهر كما تقدم انه تعليل فلو جعل رد الشارح لهذا العطف هنا مبنياً على ما هو الظاهر لم يمكن الجواب عن هذا الاعتراض لأنه لا يمكن أن يكون التعليل انشاء والتأويل بمقول في حقه نعم الوكيل باطل أيضاً كما سيجيء و بالنظر لهذا قال المحشي في حواشي العقائد انه لا يمكن جعل وهو حسبي في عبارة التلخيص انشاء أي بناء على ما هو الظاهر من أنه تعليل ولم يجيبوا عن المصنف بأنه من عطف حاصل مضمون احدى الجملتين على حاصل مضمون الأخرى من غير نظر الى اللفظ ولا اختلاف خبرية وانشائية بين الحاصلين لأن الانشاء والخبر من عوارض الألفاظ لأنه لا يقول به على ما نص عليه الشارح في الفصل والوصل

ثم عطف الجملة على المفرد وان صح ،

مؤول بهو مقول في حقه نعم الوكيل فتكون خبرية متعلق خبرها انشاء (قوله ثم عطف الجملة)مبتدأ خبره الجملة الشرطيةوالواو زائدة لزيادةالربط كما في لا بد وان يكون والجزاء محذوف،تدل عليهالجملة الاستدراكية أي عطف الجملة على المفرد ههنا وان صح باعتبار كذا لا يصح مطلقاً لكونه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار ، فلا بد من التأويل

(قول المحشي) مؤول بهو مقول في حقه نعم الوكيل قال في حواشي العقائد لا يخفى عليك انه بعد تقدير المبتدإ لو لم يؤول نعم الوكيل بمقول في حقه ذلك تكون الجملة أيضاً انشائية إذ الجملة الاسمية التي خبرها انشاء انشائية كما ان التي خبرها فعل فعلية بحسب المعنى كيف لا ولا فرق بين نعم الرجل زيد وزيد نعم الرجل في أن مدلول كل منهما نسبة غير محتملة للصدق والكذب انتهى وتحقيقه ان الخبرية والانشائية تابعة لكون الكلام حكاية عن غيره أولا فان كان الاول فخبر والا فانشاء والحكاية لا بد أن تكون حكاية عن شيء ثابت مغاير لها ولو اعتباراً ومدلول الانشاء ليس بثابت أي متقرر في نفسه بقطعالنظر عن المتكلم بل هو معنى عارض له فكيف يكون مدلوله ثابتاً للمبتدا حتى يكون هو حكاية عنه فما قيل ان مدلول زيد نعم الرجل نسبة كون زيد ممدوحاً اليه وليس تحقق هذه النسبة متوقفاً على النطق بزيد نعمالرجل بل هو لحكايتها كلام لم يصدر عن روية إذ مدلول زيد نعم الرجل هو الحكم على زيد والاسناد له والاسناد أعم من الثبوت فانه متحقق فيقولك اضرب زيداً من غير حصول طلب الضرب للمخاطب وكيف يكون المدلول تلك النسبة واحد طرفيها هو المعنى الانشائي العارض وسيأتي تحقيق هذا المقام في كلام الشارح والحاشية في بحث التقوى وقد بقي لهـذا القائل أوهام بناها على ما تقدمله رأينا الاعراض عنها خيراً من التعرض لها ولعل عذر هذا القائل أنه رأى ما في السمرقندي من الفرق بين أين زيد وزيد نعمالرجل حيث قال ان الاستفهام في الأولى دخل على النسبة فكانت انشائية وأما الثانية فوقعت الانشائية فيها خبراً فلا تقاس هذه بهذه وقد عرفت الحق فتأمل

(قول الشارح) فيكون من عطف الجملة الفعلية يقتضى أن كلامه انما هو فى عطف نعم الوكيل بدون تقدير هو اولا فقوله والمخصوص محذوف أي يقدر متأخراً ويكون خبر مبتدا محذوف على قول اما لو قدر مقدماً فلاخلاف في كونه مبتدا خبره نعم الوكيل فتكون اسمية وكذا لوقدر مؤخراً وهو مبتدا خبره ما قبله لكن لا يتم عند من يجعله خبر مبتدا محذوف حينئذ وحينئذ فليس مراده رد هذا العطف بل بيان طريق صحته وهو أن يقدر المخصوص مقدماً فيكون مبتدا خبره نعم الوكيل والجملة انشائية عطفت على مثلها بأن تؤول الأولى بالانشائية ولزوم أن يكون الخبر انشاء لايضر لانه مختار الشارح كما سيأتي فى بحث التقوى وسيأتى للمحشى اختياره أيضاً ورد ما للسيد

(قول الشارح) وحينئذ فالمخصوص هو الضمير المتقدم ويتعين حينئذ الابتدائية والعطف واقع بين جزءي الخبر

(قول المحشى) يدل عليه الجملة الاستدراكية لانه لما استدرك على الصحة علم منه انه لايصح مطلقا أي من كل وجه حتى من جهة الانشائية والخبرية وقوله لكونه في الحقيقة بيان لانه بعد تقديرالجواب يكون الاستدراك تعليلا فالاستدراك انما هو على الشرط قبل تقدير الجواب وما صنعه المحشي أولى مما نقله الفنري عن الشريف لاستدعائه تقدير شيء مستغنى عنه

(قول المحشى) فلا بد من التأويل عند الجمهور يعني ان هذا هو مراد الشارح فيكون مراده بيان طريق صحة التركيب كما سينقله عنه فاندفع اعتراض السيد رحمه الله بأن الشارح استصعبه والامر هين ثم ان التأويل على هذا اما بجعل حسبي

باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما فى قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكناً على رأى لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا أو ان الشروع ،

عند الجمهور والقول بجوازه فيما له محل من الاعراب بدون التأويل عند جمهورهم ممنوع لا بد له من شاهد وهذا معنى ما نقل عنه ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب لا اعتراض انتهى ويؤيده انه لم يحكم ببطلان العطف في شيء من الاحتمالين، وانه اختار هذه العبارة فى خطبة شرح العقائد النسفية وغيره (قوله باعتبار تضمن الخ)، اشارة الى عدم جواز هذا العطف بدون اعتبار التضمن نص عليه فى الرضى والتسهيل حيث قالا يجوز عطف الجملة على المفرد بشرط أن يتجانسا بالتأويل (قوله على رأي) وهو أن يكون جعل معطوفاً على فالق وهو احتراز عن قول من جعله حالا بتقدير قد أو معطوفاً على جملة فالق بتقدير هو ، بناء على عدم تجويز عطف الجملة على المفرد ، وبما حررنا اندفع الاعتراضات الموردة ههنا بالكلية فتدبر ، ثم ان تقدير مقول فى حقه ليس بصحيح لأنه يستلزم أن لا تكون أفعال المدح والذم مستعملة فى معناها الحقيقي أعني انشاء المدح أو الذم العام ،

وحده انشاء أو بتقدير مقول فى المعطوف ثم ان مراد الشارح انه لابد من التأويل مع كون المعطوف نعم الوكيل فان اعتراض الشارح انما هو في عطف نعم الوكيل وبعد تقدير مقول كما صنع السيد لايكون هو المعطوف تدبر

(قول السيد قدس سره) وسيأتيك انه الحق يريد أن خبر المبتدا لايكون انشاء فلابد من تقدير مقول الخ وسيأتى ان الحق عند الشارح والمحشي خلافه لان مدار خبر المبتدا على الاسناد وهو أعم من الثبوت وأما الثبوت بمعنى الوقوع أو النسبة الحكمية فانما يجب في الخبر الذي هو جزء القضية دون مطلق الخبر

(قول المحشي) والقول الخ : رد لاعتراض السيد بقوله وأما قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشا على الاخبار فجوابه الخ وحاصل ما أراده السيد ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات لان نسبها ليست مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلافها بالانشائية والاخبارية بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التى وقعت موقعها فيجوز عطف بعضها على بعض كالمفردات

(قول المحشي) وانه اختار هذه العبارة الخ: لكن قد عرفت الفرق بين الموضعين

(قول المحشي) اشارة الى عدم جواز هذا العطف بدون اعتبار التضمنية نص عليه في الرضى والتسهيل والقول بجوازه عند البيانيين بدون اعتبار التضمنية لابد له من شاهد ولم يثبت فما قيل ان الكلام في اصطلاح البيانيين لا النحاة لايفيد شيئاً حتى ينقل عن البيانيين وهذا رد لقول السيد ولاحاجة الى اعتبار تضمنه الخ

(قول المحشي) بنا على عدم تجويزه عطف الجملة على المفرد أي ولو مع التأويل مع تجويزه عطف الفعلية على الاسمية

(قول المحشي) وبما حررنا اندفع الاعتراضات الى آخره لعله من قوله عطف الي هنا وقد مرت الاشارة الى ذلك

(قول المحشي) ثم ان تقدير مقول الخ : يعنى ان التأويل الذي قصده الشارح في بيان طريق التركيب هو أن يقدر مبتدا يخبر عنه بنعم الوكيل فتكون جملة انشائية معطوفة على جملة هو حسبي المؤولة بالانشاء ايضاً وخبر المبتدا عند الشارح وجمهور النحاة يصح أن يكون انشاء كما سيأتى تحقيقه في بحث التقوى وأما السيد الشريف فانه يمنع وقوع خبر المبتدا انشاء كما سيأتى هنالك تابعا لابن الانباري واسكا كي متمسكا بمالا طائل تحته كما سيأتي بيانه للمحشي فلزمه في التأويل أن

في شيء من المواضع لأنه على هذا التقدير، إخبار عن وقوع هذا القول في حقه، ولان مقولية القول المذكور فيه انما تكون بطريق الحمل والاخبار عنه بنعم الوكيل، فلا بد من تقدير مقول في حقه مرة أخرى، ويلزم التقدير مرات غير متناهية (قال السيد قدس سره فجوابه ان ذلك جائز الخ)، لم يوجد التصريح بالجواز في الكتب المتداولة بل في شرح التسهيل لابن مالك في بحث المفعول معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف جملة خبرية على استفهامية مع استقلال كل منهما،

يقدر وهو مقول في حقه نعم الوكيل كما اشار اليه بقوله وسيأتيك انه الحق فتكون جملة خبرية عطفت على مثلها وحينئذ يقال عليه ان تقدير مقول الخ: ليس بصحيح لما ذكر

(قول المحشي) في شيء من المواضع أي التي هي مثل هذا الموضع في كون جملة نعم أو بئس خبراً عن غيرها أي بل يصير للاخبار بالمدح الخاص وهو انه مقول في حقه نعم الوكيل وما قيل لانسلم خروجها عن الانشاء اذ المعنى وهو مقول مني في حقه هذا اللفظ على وجه انشائي به المدح فالانشاء حاصل بهذا المقول ففيه أنه توجيه للكلام بما لا يرضى به قائله اذ يصير خبر المبتدا انشاء ولا يرضى به السيد على انه قد فات المدح العام تدبر

(قول المحشي) اخبار عن وقوع هذا القول فلا بد من تقدمه وهذا ان كان مقول في حقه مستعمل في معناه أما ان كان المراد منه أنه مستحق لان يقال فيه ذلك فيكون اخباراً عن الاستحقاق ولا يلزم تقدم القول المذكور لكن انشاء المدح أو الذم العام فائت على كل حال

(قول المحشي) ولان مقولية القول المذكور فيه أي في حقه فهو متعلق بمقولية القول

(قول المحشي) انما تكون بطريق الحمل والاخبار عنه أي بناء على مذهب من يجعل المخصوص مبتدا تقدم أو تأخر وعبارة الشارح في شرح المفتاح تقدير القول يأباه المعنى في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فيمن يجعل المخصوص مبتدا اه فما قيل تبعاً لبعض الحواشي لانسلم أن المقولية لا تكون الا بطريق الحمل والاخبار بل تكون بغيره كنعم الوكيل الله بناء على ان المخصوص خبر مبتدا محذوف ليس بشيء لانه عند من يجعل المخصوص مبتدا يلزم هذا المحذوف وهو كاف

(قول المحشي) فلا بد من تقدير مقول في حقه مرة أخرى قد عرفت ان هذا اذا كان مقول مستعملا في معناه أما لو كان معناه مستحق لان يقال فيه فلا لكنه يلزم تعدد ذلك القول فيه وحينئذ ما معنى الاستحقاق

(قول المحشي) ويلزم التقدير مرات غير متناهية أي وعدم صدق هذا القول اذ لا يمكن أن يقال الله نعم الوكيل بلا تقدير

(قول المحشي) لم يوجد التصريح بالجواز الخ: أي وان كان له وجه وهو ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات لان نسبها ليست مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلافها خبرية وانشائية بل هي في حكم المفردات التي وقعت موقعها فتوجيهه له في حواشي العقائد بهذا الوجه لا يمنع توقفه على النقل واعلم أن مقتضى هذا التوجيه مع تصحيح السيد به العطف أي عطف نعم الوكيل على حسبي الذي هو خبر المبتدا اللازم له أن يكون نعم الوكيل خبراً عن المبتدا أن يصح عند السيد زيد نعم الرجل لان نعم الرجل له محل فيأتي فيه هذا التوجيه مع انه يمنع ذلك الا بالتأويل بمقول فيه نعم الرجل فلا بد أن يكون جوابه الثاني مبنياً على تسليم صحة خبرية الانشا فكانه يقول ان صح كون الانشا خبرا كما يقول به الشارح كان له محل ومتى كان له محل لامانع من العطف ويدل على ان هذا مجاراة للشارح فقط قوله في الجواب الاول وسيأتيك انه الحق ومثله يقال في قوله بعد فجوابه ان ذلك جائز الخ فهذا التوجيه وان نفع في مثل مقول القول عند السيد

فبأن لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال أولى (قال السيد قدس سره نص عليه العلامة الخ) عبارة الكشاف فان قلت على م عطف قوله تعالى ولا تزد الظالمين قلت ، على قوله « رب انهم عصوني » على حكاية كلام نوح بعد قال و بعد الواو النائبة عنه ، ومعناه قال رب انهم عصوني ، وقال ولا تزد الظالمين إلا ضلالا أي قال هذين القولين وهما في محل النصب لانهما مفعولا قال كقولك قال زيد نودي للصلاوة وصل في المسجد تحكى قوليه معطوفا أحدهما على صاحبه انتهى وهو دليل على أنه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب لان ما قبل قوله تعالى ولا تزد الظالمين كلها جمل خبرية مقولة لقال معطوف بعضها على بعض قال الله تعالى (قال نوح رب انهم عصوني واتبعوا من لم يزده ماله وولده الا خسارا ومكروا مكراً كباراً وقالوا لا تذرن آلهتكم) الى قوله (ولا تزد الظالمين الا ضلالا) فلو جوز عطف الانشاء على الاخبار لما تردد في عطف ولا تزد الظالمين، بل جزم بعطفها على قوله تعالى عصوني كسائر الجمل السابقة فالسؤال عن عطفها والجواب بأنه معطوف على رب انهم عصوني لا عصوني، بتقدير قال ليكون عطف الاخبار على الاخبار دليل على انه لا يجوز عطف ألانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب وكذا في المثال المصنوع عطف بتقدير قال وأما قوله أي قال هذين القولين،

لا ينفع عنده في خبر المبتدا لان الخبر لابد أن يكون ثابتا عنده للمبتدا والانشا ليس كذلك فليتأمل

(قول المحشى) فبأن لا يجوز ذلك الخ أي فالقول بعدم جواز العطف مع عدم الاستقلال بأن يكون لهما محل كما هنا أولى لان الخبر والانشا متنافيين كل المنافاة فلا يجوز الجمع بينهما بنحو الواو اذا لم يفد نحو الواو التشريك في الاعراب بأن لم يكن للجملة الاولى محل فكيف يجوز اذا أفاد التشريك في الاعراب فانه حينئذ جمع حقيقي بخلاف الاول فانه صوري وقوله فبأن لا يجوز الخ يتعين انه من كلام شرح التسهيل والا فمنع عطف الانشا على الاخبار صرح به البيانيون وجمهور النحاة كما تقدم له فلا خصوصية لشرح التسهيل

(قول المحشى) على قوله رب انهم عصوني ان كان ضمير قوله راجعاً الى الله قدر مضاف والقول بمعنى المقول أي على حكاية مقوله تعالى رب الخ والحكاية هي قوله قال نوح وان رجع الى نوح عليه السلام لم يحتج اليه فيكون معنى قلت على قوله قلت على قال رب الخ وكلمة على بنائية أي بناء على حكاية كلام نوح بعد قال و بعد الواو بأن يكون المقصود حكايتين لمحكيين عطف احدى الحكايتين على الاخرى لا حكاية واحدة لمحكيين عطف احدهما على الآخر للزوم عطف الانشا على الاخبار حينئذ

(قول المحشي) ومعناه قال الخ لم يقل تقديره لان قال ليست مقدرة مع نيابة الواو عنها لان المقدر كالثابت و بعد ابرازه تكون الواو لمجرد العطف

(قول المحشي) وقال ولا تزد الخ : الواو في ولا تزد ليست في الكشاف فلعلها من زيادة الناسخ لانها من الحكاية فهو واو العطف التي جعلها فيما سبق نائبة

(قول المحشي) وصل في المسجد أي وقال صل بدليل قوله تحكي قوليه الخ:

(قول المحشي) بل جزم بعطفها على قوله تعالى عصوني و يصير التقدير انهم لا تزد الظالمين الا ضلالا وغاية مافيه انه اظهار في مقام الاضمار تنويها عنهم بوصف الظلم وقوله والجواب بأنه معطوف على رب انهم عصوني أي على قال رب الخ

(قول المحشي) بتقدير قال متعلق بأنه معطوف على رب انهم عصوني وقوله ليكون علة لتقدير قال

فهو اشارة الى أنه مقول آخر وليس داخلا في المقول الاول كالجمل السابقة وليس فيه دلالة على ان احد القولين معطوف على القول الآخر من غير تقدير وكذا قوله لانهما مفعولا قال، وقوله تحكي قوليه معطوفا أحدهما على صاحبه لان المراد انهما كذلك في الظاهر قال السيد وكفاك حجة قاطعة قطعاً يليق بالخطابيات، وهو الظهور فان كون الواو من المحكى يستلزم عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب فيحتاج الى التأويل وعلى تقدير كونه من الحكاية يكون عطف احد القولين على الاخر اللذين في حكم المفردين من غير تكلف التأويل وفيه أنه انما يتم لو ثبت جواز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب بشاهد ولم يثبت فعلى هذا التقدير أيضاً يحتاج الى التأويل بأنه معطوف بتقدير قال(قوله في المقصود) ،

(قول المحشي) فهو اشارة الى أنه مقول آخر أي محكي بحكاية أخرى ولم يقل أي قال كذا وقال كذا لئلا يتكرر مع ما قبله وقوله لانهما مفعولا قال أي الذي عرفته وهو المذكور والنائبة عنه الواو ولولم يلاحظ ذلك لكان الكل مفعولا واحداً فلا وجه للتثنية

(قول المحشي) وقوله تحكى قوليه مبتدا خبره محذوف أي لادلالة فيه لانه وان كان قوله تحكى قوليه الى آخره يقتضي أن الحكاية واحدة والمحكي متعدد الا أن ذلك نظراً للظاهر فقط بدليل كلامه السابق ويحتمل أن قوله وقوله عطف على قوله لانهما الخ: والخبر كذا بناء على أن الظاهر من قال ما هو مذكور والتثنية نظراً للاستقلال في الظاهر فتأمل ليندفع عنك ماقيل هنا

(قال السيد) قدس سره فان هذه الواو من الحكاية دفع لتوهم أنه لم لايجوز أن يكون مجموع الجملتين مقول قالوا فثبوت الواو بينهما بأن يكون المقول على سبيل الحكاية حسبنا الله ونعم الوكيل فلا يكون من عطف الانشا على الاخبار فيما له محل من الاعراب ووجه الدفع ان الواو من الحكاية أي من كلام الحاكي أي قالوا: حسبنا الله نعم الوكيل ولايجوز أن يكون من الكلام المحكي لانه لا يصح العطف حينئذ اذ يلزم عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب الا بتأويل بعيد وهو أن يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل ومثله لايلتفت اليه لعدم انسياق الذهن اليه ولادلالة للقرينة عليه مع أنه لامناسبة بين مفهومي الجملتين على وجه يحسن العطف بالواو

(قال السيد) قدس سره وليس هذا الخ : أي حتى يتوهم أن الجواز المذكور فيما اذا كان بعد القول بناء على أن مقول القول المقصود لفظه والنسبة بين الاجزاء ليست مقصودة أصلا بخلاف ما اذا كانتا خبرين للمبتدا مثلا فان النسبة مقصودة قطعاً غاية الامر انها ليست مقصودة بالذات وذلك لان مصحح العطف هو أنه اذا كان للجملة محل من الاعراب يكون بمنزلة المفرد الذي وقعت في موقعه وهو مشترك في جميع المواد كالمثال المذكور

(قول المحشي) وهو الظهور المراد بالظهور أن لايكون هناك تأويل كما سيأتي في قوله من غير تكلف التأويل ولم يحمل القطع على حقيقته لانه بعد تسليم كون الواو من الحكاية لايدل على الجواز المذكور قطعاً لجواز أن يكون قالوا مقدراً في المعطوف بقرينة ذكره في المعطوف عليه فيكون من عطف الجملة الفعلية الخبرية على الجملة الفعلية الخبرية وأما ما قيل في نفي القطعية من أنه يجوز في الآية تقدير مبتدا والواو من المحكي ويكون مدخول الواو معطوفا على ما قبله ويكون التقدير وقالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل ومن أنه يجوز أن لايكون الواو من الحكاية بل من المحكي ونعم الوكيل عطف على حسبنا الذي هو خبر مقدم فيكون من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب لانه خبر عطف على المفرد فعلى الاول يبطل أصل

من قبيل المقاصد في هذا الفن أولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا في تأدية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثانى ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هى من الفن الثالث كما يتبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه فى آخر المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فعرفه تعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها

أي في مقصود الكتاب ليخرج الخطبة (قوله من قبيل المقاصد) والشواهد والأمثلة والاعتراضات على المفتاح من مكملات المقاصد فلا يرد النقض على الحصر (قوله وعليه منع ظاهر) وهو منع انحصار ما لا يكون من المقاصد في المقدمة ومنع انحصار ما لا يكون الغرض منه الاحترازين في وجوه التحسين (قوله بالاستقراء) بأن يقال تتبعنا المذكور في الكتاب فلم نجد غيرها (قوله ولما انجر الخ)لأنه انجر في آخر المقدمة الى أن علم البلاغة وتوابعها منحصر في علم المعاني والبيان والبديع وانها فنون أي ضروب مختلفة

لأنه يكون من عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل وعلى الثاني لا يكون الواو من الحكاية فمردود بأن معنى كونها قاطعة أنها ملزمة للخصم إذ لا يمكنه الاعتراف بهذين التوجيهين اذ لو اعترف بهما لم يكن لاعتراضه موقع لجريانهما في حسبي ونعم الوكيل قوله فعلى هذا التقدير أيضاً أي تقدير أنها من الحكاية

(قول المحشي) أي مقصود الكتاب ليخرج الخ أي لا مقصود العلم والا لخرجت المقدمة أيضاً فاندفع ايراد الخطبة على الحصر وايراد أن المقدمة ليست من مقصود العلم

(قول الشارح) في تأدية المراد أي من حيث مطابقة مقتضى الحال فموضوع المعاني اللفظ العربي من حيث افادته المعاني الثواني كما نص عليه المحشي فيما سيأتي والعلامة في شرح المفتاح وهذه المعانى الثوانى منها ما هو مقصود أصلي استعمل اللفظ فيه ومنها ما هو مستتبع لم يستعمل فيه اللفظ كالاختصار وتطهير اللسان وضيق المقام في مكان الحذف

(قول الشارح عن التعقيد المعنوي وهو بايراد اللوازم البعيدة التي يعسر الانتقال منها الى المراد فهو انما يحترز به عن الخطا في كيفية التأدية لا في نفس التأدية فموضوع البيان اللفظ العربي من حيث كيفية الدلالة على المعنى المراد كما نص عليه العلامة في شرح المفتاح فان قلت كون اللفظ كناية أو حقيقة أو مجازاً أحوال للفظ قد يقتضيها الحال كما نص عليه الشارح أول المعانى وليس مبحوثاً عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلانى تقتضي ايراد تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك ولا في علم المعانى أيضاً مع ان الشارح في شرح المفتاح قال بعد كلام طويل و بالجملة فقصد المعنى الى أن يكون نظم الكلام بعد صحة اعرابه وهيئات مفرداته في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان في أن تكون تلك الدلالة فيما يناسب المقام من الوضوح والخفاء كما ينبغي انتهى قلت المستفاد من كلام الشيخ عبد القاهر ان كيفيات الدلالة لم يجعلوها من مقتضى الحال المذكور في علم المعانى لأن البلاغة من صفات المعنى وكيفيات الدلالة انما تعتبر لاداء المعنى وان زاد الكلام حسناً بمطابقة الكيفيات لمقتضى الحال هذا ما تيسر لي مع

لأن الأول ما يحترز به عن الخطإ في تأدية المراد والثاني ما يحترز به عن التعقيد المعنوي والثالث ما يعرف به وجوه التحسين ومعلوم مما تقدم من قوله فلما كان علم البلاغة وتوابعها الى قوله الفت مختصراً الخ ، ان مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها فحصل لنا مقدمتان مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة وتوابعها منحصر في علوم ثلثة هي فنون ثلثة ينتج ان مقصود الكتاب منحصر في الفنون الثلثة ومعلوم أن الامور الثلثة المذكورة في الكتاب يكون واحد منها أول وآخر ثانياً وآخر ثالثاً فعلم ان مقصود الكتاب فنون ثلثة موصوفة بالاولية والثانوية والثالثية وانها علم المعاني والبيان والبديع إلا أن النسبة بينها مجهولة ، اذ لم يعلم أن الفن الأول علم المعاني أو البيان أو البديع ، فقال لافادة النسبة الفن الأول أي من الفنون الثلثة التي علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعاني وكذا قوله الفن الثاني علم البيان والفن الثالث علم البديع فهذا التركيب ، من قبيل قولنا المنطلق زيد كما سيجيء فتدبر فانه مزلة فيه أقدام الناظرين، فوقعوا في حيص بيص

المحافظة على ما قالوه مما نقلته وسيأتي في الحاشية ما يساعده

(قول المحشي) لان الاول الخ تعليل لعلم أنها ضروب مختلفة ففيه رد للفناري القائل ان ذلك علم بقرينة التعارف بين أرباب التصانيف

(قول المحشي) ومعلوم مما تقدم الخ احتاج اليه لان الكلام في الفن الاول من مقصود الكتاب لا من علم البلاغة

(قول المحشي) مقصود الكتاب منحصر الخ قيل الخبر في الحقيقة هو علم البلاغة فكأنه قال مقصود الكتاب علم البلاغة المنحصر فيه وكذا قوله علم البلاغة منحصر في فنون ثلاثة الخبر فنون فكأنه قيل وعلم البلاغة فنون ثلاثة محصور فيها فظهر ان المحمول في الصغرى موضوع في الكبرى كما هو ضابط الشكل الأول ولا حاجة اليه لأن المدار على التكرر حقيقة أو لزوماً كما نص عليه المحشي في حواشي القطب ويلزم من انحصار علم البلاغة وتوابعها في الفنون الثلاثة ان المنحصر في علم البلاغة وتوابعها منحصر في الفنون الثلاثة فالانتاج للزوم الحد الوسط للكبرى وما قيل ان شرط الشكل الاول كلية الكبرى فوهم لأن الشخصية تقوم مقام الكلية فيه كما في القطب وغيره فليس من الشكل الثاني كما وهم

(قول المحشي) اذ لم يعلم ان الفن الأول علم المعاني لأن التقديم الذكرى في بيان الانحصار لا يفيد التقديم في الترتيب ألا ترى ان الشارح قدم في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تأخره في الترتيب

(قول المحشي) فقال لافادة النسبة الخ قيل لا يظهر في البديع اذ الانتساب فيه معلوم بعد ذكر الأول والثاني وهو غفلة عن قوله أي من الفنون الثلاثة الخ فالمقصود افادة النسبة باعتبار كونها لواحد بعنوان أنه مما علم انحصار الكتاب فيه والمعلوم من الترتيب الخارجي هو الثالثية فقط

(قول المحشي) من قبيل قولنا المنطلق زيد وهو أن تعرف ان هناك شخصاً ثبت له الانطلاق لا تعرف عينه ومسمى بزيد كذلك ولا تعرف اتحادهما فاذا قيل المنطلق زيد عرفته فكذا هنا تعرف ان هناك شيئاً ثبت له الفنية والاولية وشيئاً مسمى بعلم المعاني لا تعرف تغايرهما ولا اتحادهما فاذا قيل الأول علم المعاني عرفت اتحادهما فالعهد من حيث الفنية ذكرى ومن حيث الاولية علمي وقس الباقي واعلم أنه اذا كان المنطلق معلوم الذات والصفة غير معلوم التسمية بزيد قيل المنطلق زيد وان عكس قيل زيد المنطلق وان لم تعلم الذات فيهما كما هنا جاز الأمران

(قول المحشي) فوقعوا في حيص بيص أي وقعوا في فتنة عظيمة بفتح الصادين والفاءان مكسورتان أو مفتوحتان والحيص

فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال (مقدمة) أى هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعاني والبيان ومايتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها أن يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها ، والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه من قدم بمعنى تقدم

(قوله فلم يكن لتعريفها) ، اذ لا يمكن ههنا الا التعريف اللامي وهو يقتضي تقدم الذكر صريحاً أو اشارة، (قوله فنكرها) لأنه الاصل في الاسماء ولا مقتضى للعدول (قوله وما يتصل بذلك) ، عطف على معنى الفصاحة كالسابق وهو بيان النسبة بين الفصاحة والبلاغة ، وكونها صفة اللفظ او المعنى ، و بيان النسبة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب ، و بيان مرجع البلاغة (قوله والمقدمة مأخوذة الخ) لم يرد أنها ،

الهرب والبوص السبق والتقدم أى وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضاً لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو أولى من العكس لأن الياء أخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واواً وقد ينون الجزآن مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان معربين والثاني اتباع

(قول المحشى) اذ لم يمكن ههنا الا التعريف اللامي رد على العصام حيث قال ان انتفاء مقتضى التعريف العهدى لا يوجب عدم مقتض للتعريف وحاصله ان التعريف هنا لا يكون الا لامياً بأن يقال هذه المقدمة أو المقدمة هذه اذ لم تعهد المقدمة بالصلة حتى يقال هذه التي هى كذا وليس لفظ مقدمة علماً

(قول المحشى) فنكرها لانه الاصل في الاسماء يعني ان علة التنكير ليس عدم تقدم الذكر حتى يرد ما قال العصام ان نكتة التنكير ليس انتفاء مقتضى التعريف بل لكل من التعريف والتنكير مقتضيات بل هى انه الاصل في الاسماء ولا مقتضى للعدول كما يفهم من قول الشارح بخلاف المقدمة فانه لم يقع الخ

(قول المحشى) عطف على معنى الفصاحة رد على الفنرى حيث قال عطف على بيان معنى الفصاحة ووجهه ظاهر

(قول المحشى) بيان النسبة بين الفصاحة الخ وتلك النسبة مختلفة باعتبار التحقق فان البلاغة لا توجد فى المفرد بخلاف الفصاحة و باعتبار المفهوم هى التباين تدبر

(قول المحشى) وكونها صفة اللفظ والمعنى أى كون البلاغة صفة للفظ والمعنى وسيأتي ذلك عند قوله وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحة أيضاً لأنه سيأتى ان مراد المصنف بذلك الفصاحة بمعنى البلاغة وفى بعض النسخ وكونهما صفة للفظ أو المعنى فيكون على التوزيع

(قول المحشى) و بين النسبة بين مقتضى الحال الخ وهى الاتحاد

(قول المحشى) و بيان مرجع البلاغة وهو المعانى والبيان وغيرهما مما ترجع اليه الفصاحة التي هى شرط فى البلاغة

(قول الشارح) وانحصار علم البلاغة الخ أى العلم الذى له مزيد اختصاص بالبلاغة لا الذى يتوقف عليه البلاغة لتوقفها على الفصاحة المتوقفة على النحو والصرف واللغة وادراك الحس

(قول الشارح غاية العلوم الثلاثة هى تمييز البليغ من غيره وما فيه وجوه تورثه حسناً من غيره ووجه الاحتياج اليها الاحتراز عن غير البليغ والاتيان بما يورث الحسن للكلام

منقولة عنها أو مستعارة لأنه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه اذ لا بد من اتّحاد اللفظ فيهما ، ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة أو مستعارة بل أراد ان لفظ المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش ، بالقطع عن الاضافة فمعناها المتقدمة ، يعني بيش شونده ، وانما لم يقل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم ، لان التحقيق ان استعمال المشتق منه لا يكفي في أخذ المشتق ما لم يرد الاستعمال به ،

(قول المحشي) منقولة أو مستعارة الخ لا بد في النقل والاستعارة من تغاير المنقول والمستعار منه والمنقول والمستعار له وحينئذ فلا بد من تقييد المقدمة بالمضاف اليه حتى يحصل التغاير فان المقدمة المقيدة بالجيش جماعة منه متقدمة نقلت أو استعيرت لطائفة من الكلام تقدمت على غيرها واذا كان كذلك لزم النقل أو الاستعارة للفظ مفرد من المضاف المفيد بالاضافة ولا معنى له لان المنقول والمستعار لابد أن يكون هو الاول بعينه غايته يتغير المعنى والحاصل أنه لا بد في النقل والاستعارة من المضاف من أن ينقل أو يستعار من حيث هو مضاف والا لم يكن هو المنقول أو المستعار فان كان معنى الأخذ ان لفظ مقدمة اقتطع من مقدمة الجيش بخالص معناه وحده أي دون ما تقيد به من معنى المضاف اليه وهو شيء ما متقدم كان ذلك استعمالاً للفظ في معناه الموضوع له على حدته وليس نقلاً ولا استعارة وهو ما عناه المحشي بقوله بل أراد ان لفظ المقدمة الخ وبهذا ظهر فساد ما زعمه بعض الناظرين تحقيقاً وتصحيحه للنقل والاستعارة ظناً منه ان المنقول عنه خاص بمقدمة الجيش والمنقول اليه مطلق شيء متقدم فانه ان ترك في المنقول منه التقييد بالاضافة لا يكون منقولا لما مر أن ذلك معناه في نفسه وان لم يتركه فلا نقل لعدم الاتحاد وكذا ما قيل لا نسلم ان كلاً من النقل والاستعارة يقتضي اتحاد اللفظ ولو سلم فالمنقول والمستعار انما هو المقدمة بمعنى الجماعة المتقدمة والمضاف اليه خارج عن المنقول عنه والمستعار منه وكل ذلك منشؤه سوء الفهم والفرح بالاعتراض فليتأمل

(قول المحشي) ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال الخ وذلك أي عدم البيان مع قوله مأخوذة الخ يفيد أن المعنى قبل الاخذ وبعده واحد وذلك ليس إلا في المضاف لا من حيث انه مضاف

(قول المحشي) بالقطع عن الاضافة أي بقطع النظر عن المضاف فليس ههنا نقل أو استعارة من معنى لآخر بل كل منهما مستعمل في المعنى الاصلي وهو شيء متقدم سواء كان من الجيش أو من الكلام وبهذا ظهر أن معنى قول الزمخشري في الفائق المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش وقد استعير لاول كل شيء فقيل مقدمة الكتاب اه انه اقتطع بمعناه لاول كل شيء إذ لا دليل على النقل والمجاز مع امكان المعنى الاصلي ويوافق ما ذكرنا قول المغرب قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب فتأمل

(قول المحشي) يعني بيش شونده معنى بيش قدام وشونده حاصل أي معناه الحاصلة قدام سواء كانت جماعة ناس أو كلام

(قول المحشي) وانما لم يقل الخ: دفع لما يقال لاداعي لجعل الاخذ بمعنى لاقتطاع بل هو بمعنى الاشتقاق فكان ينبغي حينئذ أن يقول مأخوذة من قدم بمعنى تقدم

(قول المحشي) لان التحقيق الخ: حاصله انه انما عدل عن ذلك الى ما ذكره للنص على ان المقدمة بهذا المعنى وهو شيء متقدم وقع استعماله في قولهم مقدمة الجيش كما سينقله عن الاساس ولو قال مأخوذ من قدم لاوهم كفاية استعمال المشتق منه وهو خلاف التحقيق ومنه يعلم أن قول الشارح من قدم بمعنى تقدم حال من مقدمة الجيش لا من قوله والمقدمة على ما وهم

كما في لفظ الصوة والزكوة واطلاق المقدمة على مقدمة الجيش أيضاً باعتبر معناها الوصفي . والتاء لتأنيث الموصوف أعني الجماعة يدل عليه ايرادها في الاساس في الحقيقة حيث قال قدمته وأقدمته فقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش (قوله يقال مقدمة العلم). أي المقدمة اذا أضيفت الى العلم تطلق، على ما يتوقف عليه مسائله، شروعاً، أو تصوراً أو تصديقاً، فيعم المبادي ايضاً كما في شرح المفتاح، أو شروعاً فقط كما في المختصر أي يراد ذلك المعنى. باطلاق العام أعني ما تقدم العلم على فرد منه

(قول المحشي) كما في لفظ الصلاة والزكاة الظاهر تعلقه بالنفي يعني انه وان ورد لفظ الصلاة والزكاة لكنه لا يكفي في اشتقاق صلى وزكى ثلاثياً بمعنى فعل الصلاة والزكاة بل لا يقال الا صلى وزكى مزيداً وقيل متعلق بالمنفي وعلى كل فالمراد بالاشتقاق الاخذ لان الصلاة والزكاة اسمان جامدان

(قول المحشي) والتاء لتأنيث الموصوف يعني انها ليست للنقل كما قاله الفنري يدل على انها للتأنيث ايرادها في الاساس في الحقيقة اذ لو كانت للنقل لما كانت بمعنى مقدمة الجيش حقيقة لغوية بل عرفية نقل اليها عن المعنى اللغوي أعني الوصفية فلا وجه لايرادها في الحقيقة اللغوية وما قيل انها للنقل لانه يقال هذا الكلام أو المعنى مقدمة بلا تأنيث الموصوف فان كان باعتبار أن الكلام أو المعنى طائفة فلا يضر وان كان مع انتفاء ذلك الاعتبار فلا بد من نقله عمن يوثق به ودونه خرط القتاد

(قول الشارح) يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده الخ: يفيد أن مقدمة العلم هى الادراكات الثلاثة ولا اشكال في ظرفية متعلق الادراك كالحدله وانما جاء الاشكال من جهة أن مدلول المقدمة التي هي جزء الكتاب معان هى الحد وما معه وقد جعلت مظروفة في ذلك والحاصل أن مقدمة العلم في الواقع هى الادراكات لكن لما كانت المعاني التي في المقدمة سبباً لحصول تلك الادراكات قالوا انها مقدمة العلم وحينئذ يشكل قولهم المقدمة في حد العلم الخ: فليتأمل

(قول المحشي) أي المقدمة اذا اضيفت الخ يعني انك عرفت أن المقدمة معناها شيء ما متقدم الا انها يعرض لها التخصيص من المضاف اليه

(قول المحشي) على ما يتوقف عليه مسائله شروعا فمقدمة العلم مقدمة مسائله لان حقيقة كل علم مسائله

(قول المحشي) شروعا هو وما بعده تمييز محول عن الفاعل وما يتوقف عليه الشروع تصوره بحده أو رسمه والتصديق بموضوعية موضوعه وبفائدته وهذه تسمى مقدمات ومبادي خارجة عن العلم

(قول المحشي) أو تصوراً أو تصديقاً أي ما يتوقف عليه تصور المسائل أو التصديق بها كتصور الموضوع والاعراض الذاتية والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم نص عليه الشارح في شرح الشارح العضدى فانه يتوقف على ذلك تصور المسائل والتصديق بها وهذه تسمى مبادي داخلة في العلم ومنه يعلم أن التصديق بموضوعية الموضوع من مقدمات الشروع وتصوره من المبادي كما بينه المحشي في حاشية المواقف

(قول المحشي) فيعم المبادي وهى كما عرفت التصورات والتصديقات التي تنبني عليها المسائل

(قول المحشي) أو شروعا فقط كما في المختصر وذلك تصوره بحده أو رسمه والتصديق بموضوعية موضوعه و بفائدته فقط كما مر ومن هذا يعلم أن الكاف في قول الشارح كمعرفة الخ: تمثيلية على الاول استقصائية على الثاني فاندفع ما في الفنري

(قول المحشي) باطلاق العام على فرد منه العام مقدمة العلم لان معناها كل ما تقدم العلم سوا توقف عليه شروعا أو

كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها أم لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب أشكل عليهم أمران احتاجوا فى التفصي عنها الى تكلف أحدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر فى هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح فى آخر المعانى والبيان والثانى ما وقع في بعض الكتب من أن المقدمة فى بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعماً منهم ان هذا عين المقدمة، واعلم ان للناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى

لا أنه نقل في الاصطلاح الى هذا المعنى إذ لاداعي اليه ، ولزوم النقل الى معان كثيرة لانه يقال مقدمة الدليل لما يتوقف عليه صحته ومقدمة القياس لما هوجزء منه ويؤيد ما قلناه قولهم المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم دون أن يقولوا معنى المقدمة (قوله كمعرفة حده) ، أي رسمه وهذا ، بناء على زعم القوم فان الشارح رحمه الله نفى توقف الشروع على شيء منها ، ومقدمة الشروع عنده ، التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما (قوله ومقدمة الكتاب) أي يقال المقدمة

تصوراً أو تصديقاً أولا أريد به فرد من ذلك وهو ما توقف عليه شروعا فقط أو تصوراً او تصديقا فقط دون مالا يتوقف عليه

(قول المحشي) لا انه نقل في الاصطلاح الخ أي لا ان لفظ المقدمة المضاف نقل اصطلاحاً من كل ما تقدم سواء توقف عليه الشروع أو التصور أو التصديق أولا الى هذا المعنى وهو ما توقف عليه ذلك اذ لا داعي اليه لامكان ارادة معناه الأصلي بأن يطلق على الفرد من حيث تحقق الكلي فيه

(قول المحشي) ولزوم النقل الى معان كثيرة لأنه يقال مقدمة الدليل الخ أي فلو قلنا بالنقل لكان مقدمة الدليل منقولة من كل ما يتقدم الدليل سواء توقف عليه صحته أولا الى ما يتقدمه مما يتوقف عليه صحته وهكذا يقال في مقدمة القياس وبهذا ظهر أن المنقول منه هو المعنى الاضافي أعني مطلق ما يتقدم العلم أو الدليل أو القياس والمنقول اليه اضافي أيضاً لكنه خاص وبعض الناظرين وهم ففهم ان المنقول منه مقدمة الجيش بمعنى انه اقتطع لفظ المقدمة من التركيب الاضافي ونقل فقال ينقل لمعنى كلي يعم مقدمة الدليل والقياس ولا يلزم النقل لمعان كثيرة وقد عرفت فساده مما سبق لأنه بعد الاقتطاع كلي لا وجه للقول بأنه ينقل لكلي

(قول المحشي) أي رسمه فسر الحد بالرسم لأن الشروع في العلم انما يتوقف على الرسم

(قول المحشي) بناء على زعم القوم بناء على ما فهمه الشارح في شرح الشمسية من كلامهم وقد أجاب السيد بما يفيد أن المتوقف عليه مطلق الشروع عندهم هو التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما أما التصور بالرسم والتصديق بفائدته في الواقع وبموضوعية الموضوع فانما يتوقف عليه الشروع على البصيرة

(قول الشارح) سواء توقف عليها أم لا ان كان المراد بما توقف عليه الثلاثة المتقدمة فهذا التعميم على رأي القوم أيضاً

(قول المحشي) ومقدمة الشروع عنده الخ فهذان الأمران هما مقدمة الشروع عند الشارح لتوقف الشروع عليهما أما مقدمة العلم أي التي يتوقف عليها حصوله كتصور الموضوع والاعراض الذاتية والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم فلا نزاع لأحد فيها من حيث انها مقدمات وان وقع الخلاف بين العلامتين السعد والسيد فقال الأول انها داخلة في العلم والثاني انها خارجة عنه

(قول المحشي) التصور بوجه ما سواء كان بحد أو رسم أو لا وقوله والتصديق بفائدة ما سواء كانت فائدته في الواقع

المضافة الى الكتاب لطائفة من الكلام الخ ، و يطلق عليه اطلاق العام على بعض أفراده كما يطلق الباب والفصل والمقصد والفن على بعض أجزائه وذلك لأنهم يعنونون بعض أجزاء الكتاب التي لمدلولاتها ارتباط بالمقاصد ونفع فيها بلفظ المقدمة كما في هذا الكتاب، ومعلوم أن أجزاء الكتاب هي الالفاظ فقد أطلقوا المقدمة على طائفة من الكلام الذي عنونوه بها كما أطلقوا الفن الاول والثاني والثالث على طائفة من الكلام الذي عنونوه بها فهذا الاطلاق ثابت فيما بينهم يتفرع عليه اندفاع الامرين لا انه اصطلاح جديد أحدثه الشارح وبني عليه الامرين كما قال السيد الشريف، ثم ان اندفاع اشكال الظرفية يحصل بكون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة فمقدمة الكتاب مظروفة لمعانيها كسائر عنوانات مقاصد الكتاب واندفاع اشكال التقديم والتأخير بعدم اعتبار التوقف في مفهومها، ولا مدخل في اندفاع شيء منهما لثبوت مقدمة العلم ، كيف والشارح رح ناف لكون مدلول مقدمة الكتاب مقدمة العلم وانما تعرض لها ههنا لبيان أن عدم

أو لا وانما كان ذلك مقدمة الشروع لاستحالة التوجه للمجهول المطلق وامتناع الترجيح بلا مرجح كما تقرر في الحكمة

(قول المحشي) وتطلق عليه اطلاق العام على بعض أفراده لأن مقدمة الكتاب هي أي كلام تقدم على مقاصد أي كتاب فاطلاقها على طائفة مخصوصة تقدمت مقاصد كتاب مخصوص اطلاق للعام على بعض أفراده كما يطلق الباب وما معه على بعض أجزاء الكتاب المخصوص كذلك لأن الباب اسم لجملة مشتملة الخ وكذا الفصل والفن اسم لنوع من العلم أي نوع ومثله المقصد فاطلاق كل منه على شيء بخصوصه اطلاق للعام على بعض أفراده

(قول المحشي) ومعلوم أن أجزاء الكتاب هي الالفاظ لأن الكتاب هو المنظوم كتابة أي الالفاظ المصورة بالنقش كما تقدم نقله أول الكتاب وهذا من المحشي اختيار للاحتمال الأول من السبعة الآتية في كلام السيد بناء على انه هو الظاهر أما على غيره فلا يظهر لأن المقدمة جزء من الكتاب

(قول المحشي) من الكلام الذي عنونوه بها فالكلام الذي عنونوه بها كلي يشمل ما في هذا الكتاب وغيره فاطلاقها على ما في هذا الكتاب اطلاق للعام على بعض أفراده

(قول المحشي) ثم ان اندفاع اشكال الظرفية الى آخره بيان لوجه تفرع اندفاع الأمرين على اثبات مقدمة الكتاب بهذا المعنى وان جهة التفرع مختلفة

(قول المحشي) مظروفة لمعانيها أي ظرفية مجازية لأنه لما أراد المعاني أولاً ثم أورد الالفاظ على طبقها كأنه صب الالفاظ في المعاني ولا حاجة الى جعل الظرف هو البيان كما صنعه السيد في سيأتي وسينبه المحشي عليه لأنه تقدير مستغنى عنه مع كونه ظرفاً مجازياً أيضاً باقامة الشمول العمومي بحسب الوجود مقام الشمول الظرفي

(قول المحشي) ولا مدخل في اندفاع الخ أي خلافاً للسيد

(قول المحشي) كيف والشارح ناف الخ أي بقوله في شرح الرسالة وأما ما يذهب اليه الشارحون من أن المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم ففيه نظر لامكان الشروع بدون هذه الامور فليس ذلك عنده مقدمة علم بمعنى ما يتوقف عليه الشروع فيه وقوله في هذا الشرح يقال مقدمة العلم الخ : وقوله بعد سواء توقف عليها أم لا انما هو حكاية لما قاله غيره كما سبق وقوله ولعدم فرق البعض بينهما أي بين المراد بهما عند القائل بهما

(قول المحشي) لبيان أن عدم الفرق بينهما الخ: يعني انهم لما زعموا اتحادهما أشكل عليهم ظرفية الحد وما معه للمقدمة

الفرق بينهما منشأ لاشكال الامرين عليهم فما قال السيد، من أنه لم يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فأشكل عليه أمر الظرفية ليس بشيء، قال قدس سره اثبت الخ ، لم يثبت الشارح رح مقدمة العلم بل نقل ما قاله البعض ،قال قدس سره وهى ههنا أمور ثلثة الضمير راجع الى ما يذكر والمذكور أصالة هو الالفاظ و بالتبع المعاني فالمراد بالمرجع ، المعنى الاول كما صرح به في هذا الكتاب و بالراجع الثاني بطريق الاستخدام ، أو المراد بهما الاول والكلام من قبيل اجراء حكم الدال على المدلول أوعلى حذف المضاف أي دوال أمور ثلثة قال قدس سره ان ما جعله الخ ، قد عرفت انه ناقل لا جاعل ، وان ما جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب الالفاظ الدالة على الامور الثلثة

لانها عين المقدمة و بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على مقدمة هذا الكتاب والحال أن السكاكي ذكر ما ذكر في هذه المقدمة في آخر علم المعاني والبيان وذلك يقتضي عدم التوقف اذ لوكان ذلك متوقفا عليه لذكر أولا فمحل الاشكال الثاني هو تأخير السكاكي لذلك مع التوقف عليه هذا ما يفيده المحشي والذي يظهر من الشارح أن قوله احدهما بيان توقف الخ : متضمن لاشكالين أحدهما ان مافي هذه المقدمة لايتوقف عليه الشروع في مسائل العلمين لانه ليس فيها بيان الحد وما معه وثانيهما تأخير السكاكي له ويندفعان معا بأنها مقدمة كتاب لا يعتبر فيها التوقف وعلى ما قلنا تكون الواو في قول الشارح وقد للمعية

(قول المحشى) من أنه لم يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فاشكل الخ: حكاية لقول السيد فحينئذ لايثبت الخ بالمعنى

(قول المحشي) قال قدس سره اثبت النسخ هنا مختلفة الصحيح منها قال قدس سره اثبت الخ : لم يثبت الشارح مقدمة العلم بل نقل ما قاله البعض يعني أن قول السيد ان الشارح اثبت مقدمة العلم هنا غير صحيح لانه انما نقل قول البعض وهو لايقول به بل نقله لبيان الفرق بين المقدمتين على ذلك القول حتى يندفع الاشكال عنه

(قول المحشي) قدس سره واذا جعل مقدمة العلم الخ: هذا الجعل في الشارح صحيح لكنه مبني على رأي من يثبت مقدمة العلم

(قول السيد) قدس سره مع ان السكاكي الخ: جعل الواو في كلام الشارح بمعنى مع فهما اشكالان وقد صرح بذلك في قوله لم يحتج الى بيان التوقف وظهر صحة التقديم الخ وحاصل ما قالوه انه يتوقف الشروع على مافى هذه المقدمة على وجه البصيرة

(قول المحشى) المعنى الاول الخ : هو الالفاظ وقوله فى هذا الكتاب أي المطول وقوله وبالراجع الثاني أي المعاني وقوله بطريق الاستخدام لانه ذكر اللفظ وهو ما ذكر بمعنى وهو الالفاظ واعاد الضمير عليه بمعنى المعاني

(قول المحشى) أو المراد بهما الاول أي المراد بالراجع والمرجع هوما ذكر اصالة والمراد به المعانى وحكم عليها بالذكر وجعلت مقدمة اجراء لحكم الدال وحكمه الذكر اصالة فيكون هو المقدمة على المدلول وهو المعاني بطريق التجوز فالمراد بما ذكر هو المعاني كما ان ذلك هو المراد بقوله وهى الخ ولا تعرض للالفاظ على هذا أصلا خلافا لمن وهم وقوله أوعلى حذف الخ عطف على قوله الضمير راجع الخ :

(قول المحشي) قد عرفت الخ: أي من قوله فيما سبق لم يثبت

(قول المحشي) وان ماجعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب الالفاظ فلا يصح قول السيد إن ماجعله هنا مقدمة العلم وهو الحد والموضوع والغاية جعله هنا مقدمة العلم وهو الحد والموضوع والغاية جعله فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب لانه ما جعل هناك تلك المعانى مقدمة كتاب بل جعل الالفاظ الدالة عليها مقدمة كتاب ثم ان قوله وان ما جعله الخ:عرف

من قوله فيما سبق المذكور اصالة الالفاظ سواء الاحتمال الاول أو الثاني لانه علم من الثاني ان الذكر أصالة حكم الالفاظ فتكون هى المقدمة اجرى ذلك على المدلول مجازاً واعلم أنه لابد من عناية في قول الشارح الاول بيان الحاجة فان البيان ليس هو المعانى وانما يكون بها فلا بد أن يكون البيان بمعنى المبين بالكسر ثم ان هذا انما يفيد في كلامه فى شرح الرسالة فانه جعل فيه المقدمة عين الامور الثلاثة وفسرها ببيان الحاجة وبيان الماهية وبيان الموضوع وأما مانقله في هذا الشرح وهو ما وقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العلم الخ: فلا ينفع فيه مع موافقة قول المحشي السابق ان مقدمة الكتاب لمعانيها الا أن لفظ البيان مقحم وحد العلم في الحقيقة هو المعاني لا الالفاظ وانما زيد لفظ البيان لانه المقصود للتعليم وكيف وانه يلزم جعل آلة الشيء مظروفا له ولايوجد ذلك في كلامهم كما سيأتي للمحشي

(قول السيد) قدس سره بالتفسير الذي ذكره ههنا وهو ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به

(قول السيد) قدس سره لان هذه الامور عين مقدمة الكتاب الخ قد عرفت أن مقدمة الكتاب هو المذكور وهو الدال لا هذه الامور وكيف وقوله بالمعنى المذكور ينادي على فساده لان المذكور اصالة هو اللفظ

(قول السيد) قدس سره قد تطلق على معلومات مخصوصة أي حقيقة عرفية ومثله الثاني كما نص عليه المحشي في حواشي القطب خلافا لبعض حواشي الدواني وعلى الاول حقيقة كل علم مسائله وعلى الثاني حقيقة التصديقات والتصورات المتعلقة بمسائله كما بينه السيد في حواشي القطب

(قول المحشي) وقد تطلق على الملكة أي اطلاقا مجازيا كما يؤخذ من حاشية المحشي للقطب

(قول المحشي) لعدم مناسبتها للمقام أي لان الكلام في مقدمة العلم وليس هو الملكة لعدم توقفه عليها بل على تصوره برسمه والتصديق بموضوعه وغايته وان كان ذلك مناسباً لنحو القسم الثالث في كذا مما انجر اليه الكلام

(قول السيد) قدس سره عبارة عن معان مخصوصة تصديقية أو تصورية ذكر التصورية بناء على جعل المبادي جزءا من العلم وهو مختار الشارح في حاشية المختصر والمختار عنده قدس سره كما صرح به في سائر تصانيفه انها خارجة عن العلم وانما تعد جزءاً تسامحا لشدة ارتباط المسائل بها وليس العلم الا المعاني التصديقية

(قول السيد) أيضاً عبارة الخ : ترك المعنى الثاني لاخذه من كلامه في الاول لانه اذا توقف ادراك تلك المعاني على ادراك معان أخرى كان ادراك المعاني الاخرى مقدمة لادراك تلك المعاني تدبر

(قول السيد) قدس سره على ادراك معان أخرى وذلك الادراك تصور العلم برسمه والتصديق بموضوعية موضوعه وبفائدة ماله وغير ذلك من تصورات وتصديقات يتوقف عليها البصيرة

(قول السيد) قدس سره الكتاب المؤلف كالمفتاح مثلا الخ : اعلم أن احتمال النقوش انما جاء من حيث كون ذلك كتابا لانه المنظوم كتابة لكن انت خبير بأن المنظوم كتابة هو الالفاظ فالنقوش ليست بمعنى الكتاب لا وحدها ولامع غيرها كيف وذلك متعلق بقصد المصنفين ونظرهم ومن البين أن قصدهم ونظرهم لم يتعلق بالنقوش فانحصر الاحتمال في الثلاث الالفاظ أو المعاني أو المركب منهما لكن لما كان المنظوم أولا وبالذات هو الالفاظ و بالتبعية المعاني كان المختار هو الاحتمال الاول

قدظهر لك مماحررناه انهذا هو مقصود الشارح قال قدس سره فكأنهقيل هذا الكلى منحصر في هذا الخ انما يصح هذاالتوجيه اذا كان قولهم مقدمة في كذا أما اذا كان أما المقدمة ففي كذا اشارة الى المقدمة المعينة المذكورة سابقاً كما في رسالة الشمسية حيث قال ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة ثم قال أما المقدمة ففي كذا فلا يصح في قوله القسم الثالث لأنه اشارة الى القسم الثالث من المفتاح المذكور سابقاً قال قدس سره . بل معان يتوصل بها اليها جعل آلة الشيء مظروفاً له مما لا يوجد في كلام القوم ولا يقبله الطبع السليم قال قدس سره .

(قول المحشي) قد ظهر لك مما حررناه عن هذا مقصود الشارح أي ظهر مما حررناه بدلا عن هذا مقصود الشارح وحاصل ما تقدم له أن مقصود الشارح أن مقدمة الكتاب هي الالفاظ وهي مظروفة في معانيها على ما بيناه سابقا ولاحاجة لتقدير لفظ بيان كما هو مراد السيد وانما زيدت فيما وقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العلم الخ: لان المقصود هو البيان للتعليم وما ذكره المحشي في الظرفية من شرح المفتاح للشارح حيث قال ظرفية الكلام المعنى ظاهر حتى شاع ان الالفاظ قوالب المعانى وكذا ظرفية المعنى للفظ من جهة كونه حاصرا له آخذاً بجوانبه بحيث لايخرج طرف من اللفظ من طرف من المعنى حتى شاع ان الكلام في معنى كذا والكتاب في علم كذا

(قول السيد) قدس سره اذ معناه ان هذه الالفاظ الخ : مبني على كون العلم عبارة عن المعلومات أما اذا كان عبارة عن الملكة فالمعنى ان هذه الالفاظ أو النقوش أو المركب منهما في تحصيل تلك الملكة وانما تركه لان المحصل لها انما هو المعانى ولذا ذكره فيما سيأتي

(قول السيد) قدس سره وانما استحقت الخ : فتسميتها مقدمة مجاز من اطلاق اسم المدلول على الدال وقد عرفت أنه ليس بمجاز بل هو إطلاق حقيقي كاطلاق الباب والفصل على الالفاظ

(قول السيد) قدس سره لايحتاج الى اصطلاح كما يفيده قول الشارح يقال الخ: بل هو مجاز كباقي المجازات

(قول السيد) قدس سره فيما ذكر من الامور الثلاثة لا بد من الاغماض عن حيثية التعبير بالالفاظ في كل من الكلي والجزئي اذ التوقف على هذه الامور ليس من حيث انها مدلولة لتلك الالفاظ

(قول المحشي) انما يصح هذا التوجيه الخ : أي واشكال الظرفية عام في المعرف والمنكر فلا يندفع في الكل الا بماسبق له لا بما سبق للسيد لما عرفت أنه لاحاجة الى زيادة لفظ البيان ولا بما قاله هنا لما مر

(قول السيد) قدس سره وقد يوجد أيضاً الخ : هذا التوجيه مبني على أن المقدمة كالعلم في أن كلا علوم وما قبله مبني على انهما معلومات وعلى كل المترجم بلفظ مقدمة في الكتب معاني فليتأمل ثم ان كون مقدمة العلم هي الادراكات مأخوذ من قول الشارح أولا يقال مقدمة العلم الخ :

(قول السيد) قدس سره وكذا العلمان في الحقيقة الخ هذا هو مذهبه كما تقدم فالتصور ليس من أجزاء العلم عنده

(قول المحشي) جعل آلة الشيء الخ الآلة هي المعانى والشيء هو التحصيل

(قول السيد) قدس سره نظائر قوله القسم الثالث أي فيما يكون المظروف فيه جزءاً والظرف كلا فخرج مثل المقدمة فتم في مثل القسم الثالث ثلاث توجيهات وفي مثل المقدمة توجيهان وقد عرفت ان الموضوع ان المدلول المعاني

(قول السيد) قدس سره من المعاني وغيرها قد عرفت انه لا وجه لادخال النقوش وحدها أو مع غيرها ثم هنا

هو الثاني المذكور بقوله وقد يوجه أيضاً يعني ظرفية تحصيل الادراكات للمعاني وغيرها وهذا أشنع من الثاني قال قدس سره وسقط الاول بالكلية الخ إذ المجموع ليس مفهوماً كلياً للمذكور حتى يقال بانحصار الكلى في هذا الجزئي قال قدس سره لأن ظرف الالفاظ الخ ، الا ظهر ان الالفاظ مظروفة المعاني بالنسبة الى المتكلم لانه يريد المعاني أولاً ثم يورد الالفاظ على طبقها فكأنه يصب الالفاظ في المعاني صب المظروف في الظروف والمعاني مظروفة الالفاظ بالنسبة الى السامع لأنه يأخذها منها كما يؤخذ المظروف من الظرف قال قدس سره فلا يرد عليه الخ لا خفاء في أن البصيرة اذا لم تكن مضبوطة كيف يحكم بتوقفها على الامور الثلثة وعدم حصولها بواحد منها أو باثنين ،

احتمالات ثلاثة وتقدم في الاول ثلاثة وفي قوله وان كان عبارة عن المعاني واحد فتمت السبعة وأجاب عن الظرفية في كل منها الا أنه في سرد الاحتمالات أولا قال وأما عن المعانى من حيث انها مدلولة لتلك العبارات والنقوش بالواو ثم قال وان كان عبارة عن المعانى من حيث انها مدلولة لتلك الالفاظ. أو النقوش بأو فلعله تحريف ثم وجدت في نسخة صحيحة أو في الموضعين وهو احتمال واحد مردد

(قول السيد) قدس سره فالجواب هو الثاني هو قوله وقد يوجه أيضاً بأن مقدمة العلم الخ وحاصله أن يقال المركب من المعاني وغيرها مظروف في تحصيل تلك الادراكات ويلزم فيه ما مر للمحشي

(قول المحشي) هو الثاني المذكور وقد يوجه الخ لعل في النسخة تحريفاً وأصلها المذكور بقوله وقد يوجه أيضاً ويلزم ظرفية تحصيل الادراكات للمعاني وغيرها وهذا أشنع من الثانى اه وقوله أشنع بالنون من الشناعة وحاصله ان في الثانى المتقدم كان المظروف في تحصيل الادراكات هو المعانى فقط وقد قال المحشي انه مما لا يوجد في كلام القوم ولا يقبله الطبع السليم فاذا كان المظروف في ذلك المعانى مع الالفاظ أو النقوش كان أشنع مما مر ثم رأيت في نسخة قوله قدس سره هو الثانى المذكور بقوله وقد يوجد أيضاً يعني ظرفية تحصيل الادراكات للمعانى وغيرها وهذا أشنع من الثانى و بعض الناظرين تكلف لتصحيح النسخة البترا بما يقتضي ان الادراكات محصلة للمعاني والالفاظ والنقوش وقال انه أشيع بالياء من الاول وهذا أشنع من الكل بل باطل إذ لا معنى لتحصيل الادراكات للنقوش وهذه الادراكات انما تحصل بواسطة تلك المعانى فكيف يتوصل بها اليها ولأي شيء هذا التوصل بعد حصول تلك الادراكات

(قول السيد) قدس سره وكذا الاخير المختص الخ لأنه ليس مجموع الالفاظ والمعانى والنقوش بعض العلمين وتقدم وجه اختصاصه بما عدا المقدمة

(قول السيد) قدس سره فكأن البيان محيط الخ أي فهي ظرفية مجازية باقامة الشمول العمومي بحسب الوجود مقام الشمول الظرفي وانما كان بحسب الوجود أي التحقيق لا الصدق لأن البيان معنى مصدري لا يصدق على الالفاظ بحمل المواطأة نعم ان كان البيان بمعنى المبين صح لكن لا فائدة فيه وليس في كلامه

(قول المحشي) الاظهر ان الالفاظ الخ أي وحينئذ لا حاجة لزيادة البيان وجعله ظرفاً وانما كان ذلك هو الظاهر ليكون ظرفية المعاني للألفاظ على نسق ظرفية الالفاظ للمعاني والاستغناء عن التقدير

(قول السيد) قدس سره بأن له فائدة مطلوبة للشارع سواء كان ذلك التصديق مطابقاً أو لا جازماً أو لا وانما يشترط المطابقة والجزم لئلا يكون سعيه عبثاً في العرف

لافائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول (الفصاحة)

وان أريد أن البصيرة الحاصلة بكل واحدمنها موقوفةعليه بل كل أمر ينضم اليها فالبصيرة الحاصلة منه لا تحصل بدونه ففيه انه يلزم أن يكون كل مسئلة من العلم مقدمة للشروع فيه لأ نه يتوقف عليه الشروع فيه بالبصيرة التي لا تحصل إلا به قال قدس سره ثم ان الارتباط الخ فيه ان توقف الشيء على الشيء بمعنى امتناع حصوله بدونه. يقتضي كونه مضبوطاً وأما الارتباط والاعانة في حصول ذلك فلا يقتضي كونه مضبوطاً ولذ اختلف المقدمات في أوائل الكتب قال قدس سره على ان ما له ارتباط الخ فيه ان المعين في حصول شيء يستحسن تقديمه وليس يجب أن يكون موقوفاً عليه أو مفيداً للبصيرة كالامور المعينة على السفر مع عدم توقفه عليها (قوله لا فائدة فيها إلا الاطناب)، وفي الايضاح لم أجد فيها ما يصلح لتعريفها، ولما كان ذلك خلاف الواقع وسوء الادب غيره الشارح الى ما ترى أي لا فائدة في نقل تلك الاقوال .

(قول المحشي) وتارة زادوا عليها رابعاً وهو معرفة أحوال الالفاظ من الوضع والدلالة والافراد والتركيب والاشتراك والترادف وغير ذلك

(قول السيد) قدس سره والمقصود توجيه ما صدروا به الكتب لعل مراده انهم انما صدروها بهذه الاشياء دون غيرها لانها الأهم في البصيرة وان كانت تزداد بغيرها وهذا مما لا شك فيه لان تمايز العلوم الذاتي انما هو من جهة الموضوع فلا بد من التصديق بموضوعيته وعدم فتور اجتهاده انما يكون اذا صدق بفائدة له والتمكن من علم حال أي مسئلة ترد عليه من ذلك العلم الذي هو المقصود من الاشتغال بالعلوم انما يكون اذا عرفه بحده أو خاصة لازمة له وأما بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم وشرفه و بيان واضعه و بيان وجه تسميته باسمه و بيان استمداده أي بيان انه من أي علم يستمد ليرجع اليه عند روم التحقيق والاشارة الى مسائله اجمالاً فليست بتلك المنزلة ولعل هذا يدفع اعتراض المحشي والشارح

(قول المحشي) وان أريد أن البصيرة الخ هذا هو المراد ولا يلزم ما ذكره لان المراد البصيرة الأهم التي تحصل بالمقدمات الخارجة عن العلم

(قول المحشي) يقتضي كونه مضبوطاً فيه ان الأهم في البصيرة مضبوط بما ذكر وعدم انضباط مطلق البصيرة لا يضر واختلاف المقدمات في أول الكتب لا يمنع ذلك

(قول السيد) قدس سره من أن الأولى الخ انما كان أولى لان هذه العبارة أظهر وأسلم من المناقشة والمراد بما العلوم كما هو السابق الى الفهم فلا يدخل المعلم والكتاب وقوله فراجع اليها أي الى البصيرة لان الاستعانة انما تكون على احد الوجهين أي مع البصيرة أو لا والاستعانة لا على وجه البصيرة لا تتوقف على تلك المقدمة فلزم أن يكون المراد بمقدمة العلم التي ذكروها ما يستعان به في الشروع على وجه البصيرة

(قول المحشي) وفي الايضاح لم أجد فيها ما يصلح لتعريفها اعترض عليه خطيب مصر بأنه لا مدخل للرأي في تعيين مفهومات الالفاظ فكيف يصح منه تعريفها بما لم يجد في كلام الناس فأجاب المصنف بأني أردت بالناس المعهودين من صاحب المفتاح وعبد القاهر ونظائرهما كما سيأتي ذلك في الشارح ومعناه أنه وجد ذلك في كلام غير من أراده من الناس

(قول المحشي) ولما كان ذلك خلاف الواقع أي كان ظاهر ذلك خلاف الواقع وسوء الادب فان ظاهره انه ليس في كلام أحد ما يصلح لتعريفها وان كان في الواقع لا مخالفة لان المراد المعهودون وفي ذلك الظاهر سوء الادب أيضاً

وهي في الاصل تنبئ عن الابانة

إلا زيادة العبارات على ما هو المقصود أعني التفسير وان كان في كل قول فائدة فالاولى الاقتصار على تقرير ما في الكتاب لكفايته في التفسير وما قيل ان المراد بالاطناب، التطويل، والاستثناء للتأكيد أي لا فائدة فيها أصلاً كما في قوله تعالى «لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الاولى» فمع كونه خلاف الواقع يأبى عنه قول الشارح فالاولى تركه لان ترك التطويل واجب (قوله وهي في الاصل أي أصل اللغة تنبئ عن الابانة) في دلائل الاعجاز الفصاحة الابانة وفي الاساس سقاهم لبناً فصيحاً وهو الذي أخذت، رغوته وذهب لباؤه وخلص منه، وفصح اللبن وأفصح وفصح وأفصحت الشاة فصح لبنها ومن المجاز شربنا حتى أفصح الصبح وحتى بدا الصباح المفصح وهذا يوم مفصح وفصيح لا غيم فيه، ولا قر وانتظر نفصح من شأننا أي نخرج ونتخلص وجاء فصح النصارى أي يوم بروزهم الى معبدهم وهذا مفصحهم أي مكان بروزهم وأفصحوا عيدوا وأفصح العجمي، تكلم بالعربية وفصح انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة وأفصح الصبي في منطقه فهم ما يقول في أول ما يتكلم، تقول أفصح فلان ثم فصح وافصح عن كذا لخصه وأفصح لي ان كنت صادقاً أي بين انتهى فجمل ما سوى ذهاب الرغوة واللباء معاني مجازية وهو موافق لما في تاج البيهقي من ان الفصاحة شيراز فان شدن وبزشدن شيراز كف وفي الصحاح والقاموس، جعل جميع المعاني مستوية الاقدام في الاستعمال ولما لم يتبين عند الشارح رحمه الله اشتراك الفصاحة في تلك المعاني ولا كونها حقيقة ومجازاً قال تنبئ عن الابانة والظهور، سواء كانت معنى حقيقياً لها أو مجازياً،

(قول المحشي) إلا زيادة العبارات على ما هو المقصود أي لفائدة كما يفيده ما بعد فالاطناب باق على حقيقته وهو الزيادة لفائدة

(قول المحشي) التطويل أي الزيادة لا لفائدة وانما عبر عنه بالاطناب رعاية للسجع مع قوله في الكتاب

(قول المحشي) والاستثناء للتأكيد فهو من تأكيد الذم بما يشبه المدح كما في قولهم فلان لا خير فيه إلا أنه يسيئ من أحسن اليه ووجه التأكيد أنك تفيد أنك فتشت عن وجه خير له فلم تجد سوى هذا

(قول المحشي) رغوته أي زبده واللبا اللبن الثخين

(قول المحشي) وفصح اللبن بضم الصاد وقوله وفصح بتشديدها أو تخفيفها مفتوحة وجد كل بضبط القلم

(قول المحشي) ولا برد في نسخة قر بضم القاف البرد

(قول المحشي) تكلم بالعربية أي جادت لغته ولم يلحن وهذا ما ذكره الشارح بقوله وجادت ولم يلحن فهو راجع لا فصح وقوله وفصح انطلق لسانه الى آخره هو ما ذكره الشارح أولا فهو لف ونشر مرتب

(قول المحشي) تقول أفصح فلان الخ مرتب على فصح انطلق لسانه الخ وأفصح الصبي الخ يعني انك اذا عرفت ما مر تقدم أولا أفصح لأن معناه فهم ما يقوله في أول ما يتكلم فهو أول المراتب ثم فصح لأنه بمعنى انطلاق اللسان وهو يكون بعد

(قول المحشي) جعل جميع المعاني مستوية الاقدام فيه رد على الفنري حيث قال المفهوم من الصحاح عدم الجزم وفي الاطول يحتمل النقل لهذه المعاني فيكون قول الاساس ومن المجاز أي اللغوي

(قول المحشي) سواء كانت أي الابانة معنى حقيقياً وحينئذ الانبا ظاهر أو مجازياً فهو ظاهر أيضاً للزوم المعنى المجازي للحقيقي وان كان النقل عن المعنى الحقيقي

والظهور يقال فصح الاعجمى وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به أى صرح (يوصف بها المفرد) يقال كلمة فصيحة (والكلام) يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم (والمتكلم) يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهى

فان جميع معانيهامشعر عن الظهور وهو كاف للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي (قوله والظهور)عطف تفسيري للابانة فانها تجئ لازماً ومتعدياً ولم يكتف بالظهور رعاية لعبارة دلائل الاعجاز ، وجلاؤها (قوله يقال الخ) ، استشهاد على الانباء المذكور وترك الاستشهاد بفصح اللبن مع كونه أصلاً بالاتفاق لأن فيما ذكره توصيفاً للمتكلم والكلام بالفصاحة فهو أنسب بالمنقول اليه (قوله وكلام فصيح) لم يقل رسالة فصيحة كما في الايضاح ، تنبيهاً على ان لفظ الكلام شاع استعماله في النثر قال قدس سره المراد بالكلام هو المركب مطلقاً ، أي تاماً كان أو غيره لانه قد يتصف المركب الغير التام بالفصاحة ،

(قول المحشي) لأن جميع معانيها الخ فان كانت كلها حقيقية فالأمر ظاهر والا كفى لزوم الابانة لجميع معانيها التي منها المعنى الحقيقي قطعاً فان ذلك يفيد المصنف وهو وجود المناسبة بين المعنى الاصلي والمنقول اليه و به يعلم رد ما في الحفيد من ان المراد بالأصل في كلام الشارح اللغة سواء كان معنى حقيقياً أو مجازياً

(قول المحشي) وجلاها أي اظهار معناها

(قول المحشي) استشهاد على سائر المذكور أي استشهاد صحيح سواء كان كل ما تقدم من المعانى حقيقياً أو مجازياً بعضه حقيقياً بعضه لأنه يكفي الانباء ولو بطريق اللزوم فان كان فصح الاعجمي الخ معنى حقيقياً فلأمر ظاهر وان كان مجازياً فهو لازم للحقيقي قطعاً فهي منبئة عنه وفي بعض النسخ استشهاد على الانباء المذكور

(قول المحشي) تنبيهاً الخ رد على العصام حيث قال الاولى رسالة فصيحة لأن الكلام ليس خاصاً بالنثر

(قول الشارح) يقال كلام فصيح في النثر هو ظاهر في الكلام التام بدليل مقابلته بالقصيدة وعبارة الشارح في المختصر قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادي وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لأنه انما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان الحق انه داخل في المفرد لأنه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على انه أريد به المعنى الاخير أعني ما ليس بكلام اه

(قول السيد) قدس سره مجازاً الخ يقتضي أنه يوصف بها المركب الناقص وانه يطلق عليه كلام فصيح وقد مر عن الشارح انه لم ينقل ذلك عنهم واطلاق الكلام عليه مجازاً لا ينفع في ذلك وسيأتي ذلك للمحشي

(قول المحشي) أي تاماً كان أو غيره لأنه قد يتصف المركب الغير التام الخ هذا تحقيق لكلام الخلخالي الذي نقله الشارح في المختصر بقوله قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الى آخر ما تقدم نقله فان معنى قوله فيه فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة انه لو لم يكن داخلاً في الكلام لا يكون تعريف فصاحة الكلام مانعاً فلما نقل السيد منه قوله المراد بالكلام الخ تممه المحشي بتعليل قائله وتحقيقه ثم تحقيق رد الشارح عليه ليتبين به بطلان تأييد السيد له بقوله والقول الخ كما سيبينه فقوله بعد هذا تحقيق ما ذكره الشارح في المختصر أي تحقيق القيل ورده معاً

بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام فلو لم يكن داخلاً في الكلام لا يكون تعريف فصاحة الكلام مانعاً ، لدخول فصاحة المركب الناقص فيه وفيه انا لا نسلم ان المركب الغيرُ التام يتصف بالفصاحة ، في نفسه . بل اتصافه بها باعتبار ان مفرداته متصفة بها ، وأما باعتبار التركيب فلا لأ نه لا ستعمال له إلا بطريق الجزئية للمركب التام فخلوصه عن تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد خلوص المركب التام بخلاف الكلمة فان استعمالها وان كان بطريق الجزئية أيضاً إلا أن خلوصها غير خلوص الكلام ، ولو سلم أنه موصوف بالفصاحة في نفسه ، لكن ادخاله في الكلام انما يصح لو أطلقوا عليه كلام فصيح كما يطلقون على الرسالة والقصيدة ولم ينقل ذلك عنهم

(قول المحشي) بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام هو خلوصه من تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد مع فصاحة كلماته

(قول المحشي) لدخول فصاحة المركب الناقص فيه أي في تعريف فصاحة الكلام لأ نه اذا وجدت تلك الفصاحة في غير الكلام كان تقييدهم بالكلام في قولهم فصاحة الكلام خلوصه الخ لغواً لأ نه لا معنى للتخصيص به مع وجودها في غيره مع ان المقصود تعريف فصاحة الكلام فحينئذ لا يكون تعريف الفصاحة المقصودة مانعاً فما قيل ان اضافة الخلوص الى الكلام مخرجة لفصاحة المركب الناقص ليس بشيء

(قول المحشي) في نفسه أي من حيث التركيب مع قطع النظر عن المركب التام والمراد بالفصاحة فصاحة الكلام لا المفرد لانه لا قائل باتصافه من حيث التركيب بفصاحة المفرد وانما النزاع في الاولى

(قول المحشي) بل اتصافه بها باعتبار أن مفرداته الخ هذا هو قول الشارح في المختصر واتصافه بالفصاحة يجوز الخ قدمه لانه جواب بالمنع وصوره بصورة الدعوى لقوته ففيه اشارة لاخلال الشارح في المختصر بالترتيب

(قول المحشي) وأما باعتبار التركيب فلا الخ يعني أن المركب الناقص لما لم يكن من حيث التركيب مفيداً وانما يفيد بانضمامه لما يتممه لم يعتبر خلوصه من تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد فصاحة له اذ لااستعمال له والفصاحة انما تكون بعد صحة الاستعمال لخلوصه من ذلك هو خلوص المركب التام لانه المستعمل فما قيل ان القول بأن اتصافه بالفصاحة باعتبار اتصاف مفرداته مكابرة لان من يصفه بها انما يريد خلوصه من تنافر الكلمات الى آخر فصاحة الكلام فان ذلك يتحقق فيه نحو ، ان كان قرب قبر حرب قبر ، وان ضرب غلامها هندا ، وان تسكب عيناي الدموع لتجمدا ، ليس بشيء لانا لا ننكر تحقق ذلك فيه وانما ننكر كون الخلو عنه فصاحة له لان الفصاحة انما تكون بعد صحة الاستعمال واستعماله وحده باطل واعلم أن التعاريف كلها مركبات ناقصة وهي مستعملة وحدها الا أن يقال بالحمل بين المعرف والتعريف

(قول المحشي) الا أن خلوصها غير خلوص الكلام يعني أن الكلمة وان كان استعمالها وحدها أيضاً باطلا لكن لما كان خلوصها غير خلوص الكلام اعتبر لها خلوص على حدتها سواء كانت مفردة أو مركبة

(قول المحشي) ولو سلم انه موصوف بالفصاحة في نفسه لكن الخ الجزاء محذوف يدل عليه الاستدراك أي لو سلم ذلك لم يتم من وجه آخر لان ادخاله الخ فالاستدراك بعد تقدير الجواب بمعنى لام التعليل وقد مر مثله للمحشي عند قول الشارح ثم عطف الجملة على المفرد الخ وهذا التسليم جدلي المقصود منه منع ادخاله في الكلام فلا يرد ان اتصافه بالفصاحة يلزمه عدم ما نعية تعريف فصاحة الكلام

(قول المحشي) لكن ادخاله في الكلام انما يصح الخ وهذا لاينفع فيه قول السيد انه يسمى كلاما مجازا لان تسميته

هذا تحقيق ما ذكره الشارح رحمه الله في المختصر وحينئذ، لا ورود لما ذكره السيد، بقوله والقول بأن الكلام محمول على حقيقته باطل الخ ثم ان ادخال المركب الناقص في الكلام، يقتضي تصافه بالبلاغة أيضاً، حقيقة وهو باطل، إذ لم يدونوا عوارضه التي يطابق بها مقتضى الحال كتدوينهم عوارض المركب التام ويؤيده انهم لم يدخلوه في موضوع النحو، لعدم البحث عن عوارضه إلا نادراً وبما حررنا لك، ظهر ان المفرد والكلام محمولان على معناهما الحقيقي وان المركب الناقص خارج عنهما لعدم اتصافه بالفصاحة والبلاغة في نفسه، فقول الشارح رحمه الله في المختصر على ان الحق انه داخل في المفرد

به مجازاً لا تستلزم انهم قالوا فيه انه كلام فصيح

(قول المحشي) هذا تحقيق ما ذكره الشارح قد عرفت أن المشار اليه الدعوى مع تعليلها والرد معاً

(قول المحشي) لا ورود لما ذكره السيد أي مؤيداً به الدعوى

(قول المحشي) بقوله والقول بأن الكلام محمول على حقيقته باطل الى آخره أي الى آخر ما كتبه السيد لا الى قوله فيحتاج فقط كما وهم ووجه عدم الورود انه اذا لم يكن خلوصه مما ذكر فصاحة له في ذاته لايحتاج لادخاله في المفرد حتى يحتاج لتفسير فصاحة المفرد الى قيود أخر حتى لاتصدق على ما هو خالص من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس لكنه غير خالص مما يخل فصاحة الكلام وانما ترك قول السيد وان المفرد يتناول سائر المركبات باطل لعدم صحة اندفاعه بما مر لان الكلام فيما مر ليس في ذلك والحاصل ان كلام السيد تضمن شيئين أحدهما ان حمل الكلام على حقيقته باطل لانه يحوج لادخال فصاحة المركب الناقص في فصاحة المفرد فيحتاج في تفسير فصاحة المفرد الى قيود اخر وهذا مردود لانه انما يحوج لذلك لوكان خلوص المركب الناقص فصاحة وليس كذلك وهذا علم مما مر وثانيهما أن كون المفرد يتناول سائر المركبات الناقصة باطل لانه يحوج لما مر وهذا صحيح سلمه المحشي وسيأتي له تأييده فتأمل

(قول المحشي) أيضاً بقوله والقول الخ تضمن كلام السيد هذا انه يتصف بالفصاحة في نفسه وانه داخل في الكلام فيبطل الاول بالجواب الاول والثاني بالثاني

(قول المحشي) يقتضي اتصافه بالبلاغة أيضاً لقول المصنف والبلاغة يوصف بها الاخيران والقول بأن فيه شبه استخدام بأن ذكر الكلام أولا بمعنى المركب مطلقاً وثانياً بمعنى التام بعيد في مثل هذا التقسيم

(قول المحشي) حقيقة أي باعتباره في ذاته لا من حيث جزئيته للمركب التام

(قول المحشي) اذ لم يدونوا عوارضه أي المركب الناقص كان يقولوا في التركيب الاضافي وأما كون الاضافة لتعظيم كعبد السلطان فلتعظيم المضاف وأما كونها للضمير كعبدى فلتعظيم المضاف اليه او يقولوا وأما كون التعريف بالجنس والفصل فلغباوة السامع وأما كونه بالجنس والخاصة فلذكائه والمراد انهم لم يدونوا عوارضه باعتبار ذاته لا باعتبار كونه جزءا للتام لانها حينئذ عوارض للتام فدل عدم تدوينهم ذلك على ان مطابقته لمقتضى الحال ليست من البلاغة

(قول المحشي) لعدم البحث عن عوارضه الا نادراً كافادة الاضافة فيه التعريف كغلام زيد او التخصيص كغلام رجل

(قول المحشي) ظهر لك أن المفرد والكلام الخ لانه ظهر مما مر أن المركب الناقص ليس خلوصه مما ذكر فصاحة له في ذاته فلا يدخل في الكلام ولا في المفرد بالتأويل

(قول المحشي) فقول الشارح في المختصر الخ يعني أن كلام الخلخالي في اتصاف المركب الناقص من حيث ذاته

تنبيء عن الوصول والانتهاء (يوصف بها الاخيران) اى الكلام والمتكلم (فقط) دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ

بقرينة مقابلته بالكلام محل بحث ، اذ لو كان داخلا فيه لم يتم الاستشهاد بقوله يقال كلمة فصيحة، الا أن تحمل الكلمة على ما يعم المركب الناقص (قال قدس سره ومقابلته بالمفرد الخ)فيه بحث لانه جعل في حاشية شرح الشمسية ، مقابلة الجملة بالمفرد قرينة لكون المراد بالمفرد ما ليس بجملة وهو المشهور بين القوم (قال قدس سره بناء على ان المتبادر عند الاطلاق) أي عن القيد والتبادر علامة الحقيقة فيكون حقيقة فيما يقابل المركب فلا يصرف عنه بخلاف الكلام فانه تحقق فيه الصارف عن المعنى الحقيقي وهو تقدم المفرد وحمل المفرد على ماليس بكلام بقرينة مقابلة الكلام نزع الخف قبل الوصول الى الماء هذا غاية التوجيه وفيه بحث أما أولا فلانا لانسلم التبادر فان كل واحد من المعاني الاربعة للمفرد اصطلاحي ، نقل اليه المفرد من معناه اللغوي لاشتمال كل منها على معنى الافراد اما عن النسبة مطلقا أو التامة أو علامة التثنية والجمع واما ثانيا فلان القرينة الصارفة ، لايلزم أن تكون متقدمة بل أن تكون موجودة لان الكلام في افادته موقوف على آخره فكون المتبادر عند الاطلاق ما يقابل المركب ، لايقتضى حمله عليه عند مقابلته بالكلام (قوله تنبيء عن الوصول الخ) في التاج

بالفصاحة فقول الشارح على ان الحق الخ يقتضي أنه من حيث فصاحته الذاتية داخل في المفرد وقد عرفت بطلانه وانه واسطة وقد يقال ان معنى كلام الشارح انه في الجوابين السابقين نظر في التأويل في الكلام بأنه لافصاحة له في ذاته وانهم لايطلقون عليه كلام فصيح وظاهره انه لادليل في كلام المصنف على منع التأويل في الاول فقال ان الحق انه في كلامه داخل في المفرد بقرينة مقابلته بالكلام ومعلوم أن فصاحة المفرد لاتكون الا للكلمات ففي كلامه دليل على أنه لافصاحة له باعتبار تركيبه وحينئذ يندفع اعتراض العلامتين

(قول المحشي)اذ لوكان داخلا الخ وجه آخر لبطلان التناول غير ما مر

(قول المحشي) الا أن تحمل الكلمة على ما يعم المركب الناقص قد يقال لم يسمع قولهم له كلمة فصيحة ولعل معنى كلامه ان هذا الحمل خلاف الظاهر

(قول المحشي) مقابلة الجملة بالمفرد قرينة الخ انما كان قرينة لأنه اذا أريد بالمفرد هنالك ماليس بمركب مطلقاً خرج البحث عن المركبات التقييدية عن القسمين مع أنه مبحوث عن التعريفات في القسم الاول وهو المفرد هكذا حققه المحشي هنالك وقد يقال جعل مقابلة الجملة قرينة لهذا العذر لايستلزم جعلها قرينة مطلقاً لان العذر هنالك يمنع التبادر ولاعذر هنا

(قول المحشي)من المعاني الاربعة هي ما قابل المركب وما قابل الجملة وما قابل المثنى والمجموع وما قابل المضاف والشبيه به

(قول المحشي)اصطلاحي نقل اليه المفرد من معناه اللغوي يخالف ما في حاشية القطب من أن الاولين حقيقيان والاخيرين مجازيان ولا يمكن أن يكون ما هنالك مسايرة للسيد لمخالفته لكلامه هنا لان ما هنا يفيد أن الاول فقط هو الحقيقي والمعنى اللغوى على ما في التاج كون الشيء فرداً وقوله اما عن النسبة مطلقا فيما قابل المركب وما قابل المضاف والشبيه به أو التامة فيما قابل الجملة أو علامة التثنية والجمع فيما قابل المثنى والمجموع ثم هذا البحث جواب بمنع التبادر مطلقا وما بعده تسليم له لكن لاعند المقابلة كما هنا

(قول المحشي) لايلزم أن تكون متقدمة أى كما هو معنى قوله فانه تحقق فيه الصارف وهو تقدم المفرد

(قول المحشي) لايقتضي حمله عليه الخ نفي المرجح لحمله على ما ليس بكلام وقد قدمه حيث قال وهو المشهور بين القوم

ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيراً ما تصدر بالفاء تزييناً للفظ وكانه جزاءٌ شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اى فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ جارياً

والقاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبرته كنه مراده من حد كرم وهى في اللغة تنبيء عن الوصول و الانتهاء لكونها وصولا مخصوصاً وفى الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال و لمنسبة بين المعنيين ظاهرة ولم يقل في الاصل اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لان معناها لغة واصطلاحاً واحد وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع يلزم أن يكون قوله تنبيء عن الوصول والانتهاء مستدركا لان المقصود منه ابداء المنسبة بين المعنيين وعند تحد المعنى لا حاجة اليه (قوله ولم يسمع كلمة بليغة) ان أدخل المركب الناقص في المفرد كما هو رأي الشارح فلا يتم الاستشهاد الا أن يراد بالكلمة أعم من الحقيقي والحكمي ، كما فى تعريف الكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد فيشمل المركب الناقص وان أدخل في الكلام كما هو رأي السيد أو أخرج عنهما كما هو عندي فلا اشكال أصلا (قوله تقال عندهم لكون اللفظ)أي تقال لما علامته هذا الكون لما في المفتاح أن الفصاحة هي أن تكون الكلمة ، عربية أصلية وعلامة ذلك أن تكون الكلمة على السنة الفصحاء

(قول المحشي)فهي في اللغة تنبيء عن الوصول الخ أى مطلق الوصول والانتهاء وقوله وصولا مخصوصاً أي بالعبارة الى كنه المراد وقوله ظاهرة أي مطلق الوصول فى كل وقوله لان معناها لغه و صطلاحا واحد هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال

(قول المحشي) أعم من الحقيقي والحكمي قد عرفت ان وصفه بالبلاغة حينئذ باعتبار مفرداته

(قول المحشي كما في تعريف الكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد فان المراد بكلمتين ما يعم المركبين الناقصين كقولك ان قام زيد قام عمرو فقام زيد كلمة وقام عمرو كلمة وكل مركب ناقص بناء على ان الحكم بين المقدم والتالي لا في التالي والمقدم ظرف

(قول الشارح) واعلم انه لما كانت الفصاحة الى آخره شروع في الجواب عن الاعتراض الوارد على المصنف من خطيب مصر كما سيتضح لك آخراً وقد ضمنه الاعتذار عن المصنف حيث خالف ما هو المشهور عندهم من أن علامة الفصاحة الجري على القوانين وكثرة الاستعمال وقد ترك هو كثرة الاستعمال وأتى بدلها بالخلوص من التنافر وما معه الذي عبر عنه الشارح بالسلامة من ذلك لنكتة تأتي وحاصل الاعتذار انه لما علم بينهم أن الالفاظ الكثيرة الاستعمال هى التي تكون سالمة من التنافر وما معه لم يبال المصنف بالتعبير عن الكثرة بالخلوص المذكور للزومها له

(قول المحشي) عربياً أصلياً أي من كلام العرب الأصلي الذي لم يطرأ عليه تغيير وعبارة المفتاح وأما الفصاحة فهي قسمان راجع الى المعنى وهو خلوص الكلام عن التعقيد وراجع الى اللفظ وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية وعلامة ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدور و ستعمالهم لها أكثر لا مما أحدثه المولدون ولا مما أخطأت فيه العامة وأن تكون أجرى على قوانين اللغة اه فقد جعل كلا من كثرة الاستعمال والجري على القوانين علامة على الفصاحة التي هى كون اللفظ عربياً أصلياً ولم يذكر المحشي الجري على القوانين في كلام المفتاح لأنه فهم فيه ان قوله وان تكون أجري الخ عطف لازم فالعلامة هى كثرة الاستعمال فقط ولذا حذف المصنف في الايضاح قوله وان تكون أجرى الخ وقال في الاطول انه تطويل يغني عنه كثرة الاستعمال ثم ان قول المفتاح راجع الى المعنى وهو خلوص الكلام عن التعقيد وراجع

على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم، وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هى التى تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن

الموثوق بعربيتهم او ورود استعمالهم لها اكثر، ولما فى الايضاح ثم علامة كون الكلمة فصيحة ، أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها اكثر لكون اللفظ كلمة كان أو كلاما (قوله على القوانين) أي الصرفية والنحوية (قوله وقد علموا الخ) لم يجعل الجريان على القوانين

الى اللفظ وهو ان تكون الكلمة عربية أصلية يقتضي أن الراجع الى المعنى حقيقته الخلوص عن التعقيد فكون الكلمة عربية أصلية انما هو الفصاحة الراجعة الى اللفظ إلا أن يقال فيه بالتسامح أيضاً فتدبر

(قول المحشي) ولما في الايضاح ثم علامة الخ قال ذلك بعد قوله فصاحة المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي فجعل كثرة الاستعمال علامة على الخلوص من مخالفة القياس لكن لا شناعة فيه وان أوهمه كلامه لأنه جعلها علامة للمتأخرين والشناعة انما جاءت من الواسطة في الاستنباط وهو انه لا يكثر الاستعمال في كلامهم إلا لما كان متصفاً بتلك الأوصاف التي منها الجري على القانون فتدبر

(قول المحشي) أن يكون استعمال العرب الخ هذ هو الذي أبدله المصنف بالخلوص للزومه له وذلك الخلوص هو الذي عبر عنه الشارح بالسلامة فهو أيضاً علامة لانفس الفصاحة وانما أبدله المصنف بالخلوص لكونه في ذات الكلمة بخلاف كثرة الاستعمال فانها صفة للاستعمال ولتسهيل الأمر كما سيأتي أما الفصاحة فهي كون اللفظ عربياً أصلياً فتدبر

(قول المحشي) كلمة كان أو كلا ما زاد الكلام لما سيأتي من شمول كلام الشارح لفصاحة الكلام حيث قال والتعقيد اللفظي والمعنوي وقال عن مخالفة القوانين الداخل فيه ضعف التأليف وكل ذلك انما هو في الكلام وكلام المصنف في الايضاح وان كان في المفرد لكن كلام السكاكي المتقدم عام

(قول الشارح) من استقراء كلامهم أي العرب ومثله ضمير بينهم وانما أتى بالاسم الظاهر في قوله على ألسنة العرب لقوله الموثوق بعربيتهم

(قول الشارح) وقد علموا أن الالفاظ الكثيرة الدور لم يقل الجارية على القياس لأنه لا حاجة لتوسط العلم في ذلك إذ لا فرق بين الجري على القياس والسلامة من مخالفته فانهما عبارتان عن شيء واحد بخلاف كثرة الاستعمال والسلامة من التنافر وما معه

(قول الشارح) هي التي تكون جارية على اللسان أي سلسة سهلة عليه وقوله سالمة الخ بيان لسبب الجريان

(قول الشارح) وقد علموا أي علم أهل هذا الفن ومنهم المصنف والمراد بهذا الكلام الاعتذار عن المصنف حيث جعل علامة الفصاحة السلامة من التنافر والغرابة والتعقيد مع ان الذى جعله القوم علامة انما هو كثرة الاستعمال وقد وافقهم على ذلك في الايضاح وحاصل الاعتذار انه لما علم أن كثير الاستعمال هو السالم من التنافر وما معه عبر عن تلك العلامة بالسلامة من ذلك وهو الخلوص ويترتب على ذلك ان تعريف الفصاحة بما ذكره ليس من مخترعاته بل مأخوذ من كلام القوم واعتباراتهم فيندفع الاعتراض الآتي وانما اختار التعبير بهذه العلامة دون أن يبين حقيقة الفصاحة بأن يقول كون الكلمة عربية أصلية تسهيلاً للأمر لما عرفت أن معرفة كونها عربية أصلية تحوج الى تتبع مفردات وتراكيب الاعراب

الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوى جزم المصنف بأن اللفظ الفصيح مايكون سالماً ،

متفرعاً على كثرة الاستعمال .فتكون الفصاحة عبارة عن كون اللفظ كثير الاستعمال على ألسنتهم كما في المفتاح والايضاح لان القوانين مستنبطة من ، استقراء كلامهم فجعل . الفصاحة ، المتقدمة عليها في الوجود .متفرعة على مطابقة تلك القوانين

الخلص وهو شاق هذا مراد الشارح على ما بينه المحشي وفهم السيد أن التسامح من حيث التعبير عن الفصاحة التي هى نفس الجريان والكثرة بالخلوص ووافقه المحشي أولاً على ذلك راداً لاعتراضه عليه ثم بين ما هو مراد الشارح فعلم من هذا أن للفصاحة علامتين الجرى على القوانين وكثرة الاستعمال وهذا ما اعتبره القوم علامة والثاني ما يلزم ذلك من السلامة من مخالفة القوانين والتنافر وما معه وهذا ما اعتبره معبراً عنه بالخلوص فتدبر

(قول الشارح) ما يكون سالماً عن مخالفة القوانين الخ أخذ السلامة عن مخالفة القوانين من قوله أولاً جارياً على القوانين وما بعده من كون الكثيرة الدور هى التي تكون سالمة من تنافر الحروف الخ ثم انه انما عبر بالسلامة بدلاً عن قول المصنف الخلوص لأن لفظ الخلوص يشعر بأنه كان في اللفظ شيء من ذلك ثم خلص منه وليس كذلك فالمراد بالخلوص في كلام المصنف السلامة من ذلك والتسامح الذي ذكره الشارح باق لأن السلامة من شيء عدمية كالخلوص ولو كانت الفصاحة حقيقة هى السلامة لم يكن في التعبير عنها بالخلوص تسهيل للأمر أصلاً فان مؤداهما واحد فتدبر

(قول المحشي) متفرعاً على كثرة الاستعمال أى معلوماً منها بأن تكون علامة عليه كما انها علامة على السلامة من التنافر وما معه بأن يقول وقد علموا أن الألفاظ الكثيرة الدور هى التي تكون سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوى ومخالفة القياس وعلى هذا كان الشارح يقول أولاً لما كانت الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ كثير الاستعمال فقط ولا يذكر الجرى على القوانين لأنه حينئذ معلم لا علامة

(قول المحشي) فتكون الفصاحة أى علامتها كما سبق وهو تفريع على الجعل المنفي

(قول المحشي) عبارة عن كون اللفظ الخ اى فقط دون الجرى على القوانين وقوله كما في المفتاح والايضاح أي كما اتفق عليه الكتابان فانهما اتفقا على ان كثرة الاستعمال علامة الفصاحة واما الجرى على القوانين الذى يفيد ظاهر كلام السكاكي انه علامة فليس بعلامة مستقلة بل متفرع على كثرة الاستعمال ولذا تركه المصنف في الايضاح وقد تقدم ثم ان قوله كما في المفتاح الخ راجع لقوله يجعل الجريان الخ لان صاحب المفتاح جعله متفرعاً لما عرفت وكذا صاحب الايضاح حيث عرف الفصاحة بما منه الجرى على القوانين ثم قال وعلامته كثرة الاستعمال لكن لا ترد عليهما البشاعة لان كثرة الاستعمال انما جعلت علامة للمتأخرين وتفرع القوانين عليها قبل جعلها علامة بخلاف كلام الشارح فانه في استنباط المصنف من كثرة الاستعمال كون الجري على القوانين من الفصاحة بسبب انهم لايكثرون التكلم الا بما تحققت فيه هذه الامور فلو كان منها الجرى على القوانين لزمت البشاعة فتدبر

(قول المحشي) من استقراء كلامهم أي كله أو الكثير منه فان القانون لايؤخذ من الاستعمال القليل

(قول المحشي) فجعل الفصاحة أي علامتها وهو كون اللفظ كثير الاستعمال

(قول المحشي) المتقدمة عليها في الوجود لانه لابد من تقدم الاستعمال الكثير حتى يستنبط منه القانون

(قول المحشي) متفرعة على مطابقة تلك القوانين لانه لو قال وقد علموا أن الالفاظ الكثيرة الدور هى التي تكون

عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مماذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لماكانت المخالفة في المفرد راجعة

بشيع (قوله عن مخالفة القوانين) الصرفية والنحوية ليشمل ضعف التأليف(قوله لكونه لا زماً)متعلق بتفسير وقوله تسهيلا بتسامح (قال قدس سره لايستلزم تصادق الخ) لان تصادق المشتقين مبناه اتحاد الذات المتصفة بمبدئها وهو لا يستلزم اتحاد المبدأين في الصدق (قال قدس سره : الا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر) أي أعم منه فانه يكون مبدأ لاعم صدقاً على مبدإ الاخص فاذا قيد الاعم بقيد يحقق التصدق بينهما ، وذلك لان الذات المبهمة المأخوذة معالنسبة

جارية على القوانين الخ الافاد سببيةالجريان لكثرة الدور لان وجه العلم هو أنهم لايكثرون التكلم الا بما كان سالما مماذكر لنفرتهم عن التكلم بغيره سلامة طبعهم وانه لا يصح لان الجريان انما يكون بعد كثرة الدور المتوقف عليه استنباط القوانين وحاصل ما أراده المحشي ان مراد الشارح بجعل الجريان على القوانين أولا احدى العلامتين وعدم جعله متفرعاً على الكثرة كالسلامة كما في المفتاح و لايضاح الخروج عن البشاعة التي تلزمه دونهما لان مراد الشارح بيان منشا جعل المصنف الخلوص من التنافر وما معه تعريفاً لفصاحة بأنه لما علم ان كثير الاستعمال هو الذي يكون خالصاً من التنافر وما معه عرفها بالخلوص فلو ادرج الجري على القوانين في المعلم بكثرة الاستعمال لزم أن يكون الجري على القوانين سابقاً على الكثرة كالخلوص من التنافر وما معه مع ان الجرى على القوانين متأخر عن كثرة الاستعمال أما صاحب المفتاح والايضاح فلم يرتبا هذا الترتيب الذي في الشارح لعدم حاجتهم له بل قالا علامة الفصاحة كثرة الاستعمال واذا اندرج فيه الجرى على القوانين لايلزم فيه شيء وانما قال بشيع دون باطل لامكان أن يكون المراد بالقوانين ما يكون قانونا بعدو بهذا ظهر فساد ما قاله الفنري لو أدرج الجريان على القوانين في كثرة الاستعمال لكان أنسب بقوله وقد علموا حيث اقتصر فيه على كثرة الاستعمال فتدبر

(قول المحشي) الا أن يكون أحدهما أي أحد المشتقين بمنزلة الجنس وليس جنسا حقيقة لان المتحرك ليس جنساً للماشي باعتبار الذات المبهمة لانها واحدة وان كانت الحركة جنساً للمشي ولذا فسره بقوله أي أعم منه

(قول المحشي) وذلك الخ يعني أنه انما كان اذا قيد الاعم بقيد يحقق التصادق والاتحاد بين الذاتين المتصفين بمبدا الاشتقاق مع ان المقيد في الحقيقة هو المبدأ فقط وقد كان العموم في مدلول المشتق جميعه دون المبدا فقط لان الذات المأخوذة مع النسبة في المشتق مبهمة فهي متحدة فيهما من حيث ذاتها وانما كان العموم من جهة المبدا وقد قيد وهذا توجيه لقول السيد فانه يصح المشي حركة مخصوصة ولم يقل فانه يصح الماشي متحرك حركة مخصوصة والكلام انما هو فيما اذا كان أحد المشتقين بمنزلة الجنس فأفاد أنه انماقال فانه يصح المشي الخ لان العموم انما هو باعتبار المبدا

(قول الشارح) وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر تسهيلاً للأمر يعني ان الفصاحة يتصف بهما اللفظ خارجاً فلا يصح أن تكون هي الخلوص لأن اللفظ انما يتصف به في العقل لكن لما كان لازماً مساوياً لهافسرها به تسهيلاً للأمر لان الفصاحة كون اللفظ عربياً أصلياً أي من كلام الاعراب الخلص المتأصل في العربية بأن يكون مما نشؤا عليه ومعرفة أنه من كلامهم تحوج الى تفتيش كثير بتتبع كلامهم وهو شاق فضبطه بما يتيسر الاطلاع عليه ولو ضبطه بالجريان والكثرة لكان تسامحاً أيضاً لأن ذلك لازم للفصاحة لا عينها مع انه لا تسهيل فيه لأن معرفة الكثرة تحوج الى ما تقدم أيضاً فتدبر

متحدة في المشتقين فالعموم لا يكون الا باعتبار المبدا (قال قدس سره ودعوى الادعاء الخ) تعريف بلازم الغير المحمول مشحون به كتب الادباء كتعريف السكاكي علم المعاني بالتتبع وتعريف عبد القاهر النظم بالتوخي على ما سيجيء . فاما أن لا يشترطوا في التعريف الحمل بناء على ان المقصود افادة المعرفة وهي تحصل بغير المحمول ايضاً واما ان يدعوا المبالغة والتنبيه على انه لازم في المعرف سبب لحصوله فكأنه هو (قال قدس سره فلأن كون الفصاحة الخ) لو حمل الوجودي على ما يكون الاتصاف به بحسب الخارج كالفصاحة فان اللفظ متصف به في الخارج . والعدمي على ما يكون الاتصاف به بحسب اعتبار العقل كالخلوص فانه سلب التنافر والغرابة والتعقيد عن اللفظ والاتصاف بالسلوب اعتباري محض كالامكان أو حملا على الوجود المضاف الى شيء والعدم المضاف الى شيء فان الفصاحة تكون لمضاف الى الجريين والكثرة والخلوص العدم المضاف الى التنافر وغيره ، ظهر عدم صحة الحمل بينهما واندفع الاعتراض فان مبناه كون المراد بهما . ما لا يدخل في مفهومه السلب ، وما يدخل فيه (قال قدس سره على ان كون الفصاحة الخ)

(قول المحشي) فما انهم لا يشترطون في التعريف الحمل رد لقول السيد لامتناع تعريف الشيء بما ليس بمحمول عليه وقوله واما انهم يدعون المبالغة الخ رد لقوله ودعوى الادعاء الخ

(قول المحشي) ما يكون الاتصاف به بحسب الخارج كالفصاحة معنى كون الاتصاف بحسب الخارج ان الخارج ظرف لنفس الاتصاف لا لوجوده فانه يفرق بين كون الاتصاف في الخارج وبين كون الاتصاف متحقق في الخارج فالاتصاف الموجود في الخارج ما كان الخارج ظرفاً لتحققه والاتصاف في الخارج ما كان الخارج ظرفاً لنفسه وقوله كالفصاحة على الكون كثير الاستعمال على مافهم السيد وهذا الكون هو الوجود الرابطي والخارج ظرف لنفسه أيضاً لا لوجوده وانما كان ظرفاً لنفسه لوجود منشا انتزاعه فيه واذا كان الاتصاف بحسب الخارج كان حقيقياً

(قول المحشي) ما يكون الاتصاف به بحسب اعتبار العقل يعني أنه لا اتصاف بالسلوب في الحقيقة اذ ليس فيها حقيقة الا سلب الوصف عن الموضوع لكن العقل اعتبر أنه اذا سلب عنه الوصف كان متصفاً بالسلب ولا اتصاف في نفس الامر والا لزم التسلسل في الاتصافات الثابتة في نفس الامر لدوام السلب وصفاً للموضوع وهذا معنى قوله والاتصاف بالسلوب اعتباري محض نبه عليه في حاشية المواقف فالاعتبارية والحقيقية راجعة لنفس الاتصاف لا لمتصف به اذ الخلوص ليس اعتباريا محضاً لتحققه للكلمة في نفس الامر وبهذا ظهر قوله كالامكان فانه مثال لما الاتصاف به اعتباري محض لانه سلب الضرورة عن جانبي الوجود والعدم وليس مثالا للاعتباري المحض لانه ثبت للوجود والعدم في نفس الامر بقطع النظر عن اعتبار معتبر نص على كل ذلك في حواشي المواقف أيضاً فليتأمل سندفع شبه الناظرين

(قول المحشي) ظهر عدم صحة الحمل بينهما لانه على الاول لم يتحد ظرف الاتصاف ولابد من اتحاده في صحة الحمل وأيضاً لا اتصاف حقيقة في العدمي كما عرفت وعلى الثاني لايمكن أن يكون وجود شيء عدم شيء آخر

(قول المحشي) ما لا يدخل في مفهومه السلب راجع للوجودي وما بعده للعدمي فالوجودي عليه معناه الثبوتي فيعم الموجود وغيره

(قول المحشي) وما يدخل فيه أي ليس نفس السلب كما في الاول ولا العدم المضاف كما في الثاني أي وما هنا ليس ما يدخل فيه السلب بل هو اما نفس السلب أو العدم المضاف ولا يصح الحمل في ذلك لما مر وانما صح الحمل فيما يدخل

الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صارت فصاحة المفرد والكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان وكذلك كانت البلاغة تقال عندهم لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار مايقعان وصفاً له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد

قد عرفت ان الفصاحة يتصف بها اللفظ في الخارج فكيف يقال انها نفس الخلوص الذى يتصف به في العقل نعم ان هذا السلب لازم له فانه اذا اتصف اللفظ بالفصاحة في الخارج كان مسلوباً عنه الامور الثلاثة في العقل (قال قدس سره ربما يمنع الخ)، قد عرفت اندفاعه بما حررنا لك في قوله يقال لكون اللفظ جارياً الخ من ان المراد انه علامة للفصاحة ولازم له فانها عبارة عن كون اللفظ عربيا أصليا (قال قدس سره أو أكثر من استعمالهم الخ) فتكون موصوفة بالفصاحة الزائدة بالنسبة الى ما بمعناه فلا يرد أن هذا يقتضي أن لا يكون ما بمعناها فصيحاً مع كونه كثيرا لاستعمال فيما بينهم كما يدل عليه صيغة التفضيل (قوله الى اللغة) أي الصرف (قوله كأنهما حقيقتان الخ) لكثرة المخالفة بينهما (قوله وكذا الخ) عطف على قوله كانت المخالفة أي كما كانت المخالفة راجعة الى أمور متخالفة بسببها صارت الفصاحة في المفرد والفصاحة في الكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان لكثرة المخالفة بينهما كانت البلاغة تقال لمعان مرجعها ومحصولها أمر واحد فصارت البلاغة حقيقة واحدة

فيه السلب كما في العدول لأنه مفهوم ثبوتي واتصاف الذات به في الخارج لا يقتضي وجوده فيه لانه اتصاف انتزاعي الا يرى أن زيداً أعمى في الخارج وليس العمى موجودا فيه لان الموجود في الخارج ما كان الخارج ظرفا لوجوده لا ظرفاً لاتصاف شيء آخر به كما في المواقف فليتأمل

(قول المحشي) كان مسلوبا عنه الامور الثلاثة في العقل أي لا في نفسه بأن يكون السلب صفة له لما عرفت

(قول المحشي) قد عرفت أن الفصاحة متصف بها اللفظ في الخارج لانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة يراد أن فيه سلاسة وجزالة لا مجرد أنه ليس فيه نقيصة فلا يقال ان للسيد أن يمنع هذا تدبر

(قول المحشي) قد عرفت اندفاعه الخ فكلامه مع السيد قبل هذا كان مجاراة له والحاصل ان الفصاحة ان كانت نفس الجريان والكثرة على ما فهمه السيد فهي وجودية لا يصدق عليها العدمي وان كانت هي الكون عربياً أصليا فكذلك وهذا مراد الشارح فعلى كل لا يثبت ما أراده السيد فيتأمل

(قول الشارح ثم لما كانت المخالفة أي مخالفة القياس الصرفي في المفرد أو النحوي في الكلام بالنسبة لضعف التأليف أو مخالفة الاصل في القياس عند النحاة وان كان جاريا على قوانين بالنسبة للتعقيد اللفظي كما سيجيء أما التعقيد المعنوي فليس براجع للنحو

(قول الشارح) كأنهما حقيقتان نقل عنه ما نصه قلنا كأنهما حقيقتان لقطع بأنهما ليسا حقيقتين مختلفتين بل لهما حقيقة واحدة وهو كون اللفظ جارياً على السنة العرب الموثوق بعربيتهم اه وهذا ربما أفسد ما قرره المحشي سابقاً من أن كثرة الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم علامة للفصاحة لا نفس الفصاحة الا أن يقال هنا بمثل ما قاله المحشي فيما سبق

(قول المحشي) عطف على قوله كانت المخالفة أي الخ لكن لا يساعده حله بعد ذلك بقوله أي كما كانت المخالفة لقصره الكلام على المخالفة دون الغرابة والتعقيد مع إدخال الشارح لهما في مبنى كون الفصاحتين كأنهما حقيقتان

ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لأن اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولايخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح أن تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه أخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وحينئذ ،

فالتشبيه بين الكونين باعتبار الرجوع إلا أن الرجوع في الأول الى المعاني المختلفة والرجوع في الثاني الى المعنى الواحد، فالظاهر ترك لفظ كذا (قوله ولا يوجد قدر مشترك) باعتبار اطلاق اللفظ المشترك لا انه ليس بينهم معنى مشترك أصلاً (قوله نظراً الى الظاهر)، وهو كثرة المخالفة بينهما لا بالنظر الى الحقيقة فانها مشترك معنوي بينهما كما عرفت (قوله على هذا الوجه)

(قول المحشي) فالتشبيه بين الكونين باعتبار الرجوع أي فلما رجعت الفصاحة الى المعاني المختلفة باعتبار كونها صفة للفظ والبلاغة الى المعاني المتعددة باعتبار كونها صفة له أيضاً وكل منهما وقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفاً له لانه كان فيه الاتحاد تارة والاختلاف أخرى فيما رجع الى أمور مختلفة وكان فيه الاطلاق على معنى آخر لكل منهما فلا بد من التمييز أولا بحسب ما يضاف اليه ثم بعد ذلك يكون التعريف فقوله لما كانت الخ علة المبادرة بالتقسيم ثم وقوع التعريف عقبه وقوله لتعذر الخ علة لعلية ذلك الكون لتعريف كل بتعريف يخصه فتدبر

(قول المحشي) والظاهر ترك لفظ كذا لانه لا دخل له في المقصود وهو تقديم التقسيم على التعريف وبعض الناظرين ضم لقول الشارح ثقال عندهم لمعان الى آخر قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ يعني فكما رجعت الفصاحة لمعان فكذلك البلاغة وفيه ان الكلام في فصاحة و بلاغة غير المتكلم ولو كان كما زعم لقدم الشارح فصاحة المتكلم وجعله مما يقتضي تعدد تعريف الفصاحة فتدبر

(قول الشارح) بادر أولا الى تقسيمها ليمكن تخصيص كل قسم بتعريفه

(قول الشارح) ثم عرف كلاً منهما على وجه يخصه أي بحسب ما يضاف اليه وفي بعض النسخ منها بضمير الجمع أي الاقسام

(قول الشارح) لتعذر جمع الحقائق المختلفة الخ أي فكذا ما هو بمنزلتها والتعريف مع أو التي للتقسيم في الحقيقة تعاريف متعددة بحسب تعدد أو ثم ان قوله لتعذر جمع الحقائق الخ أي ان نظر الى خصوصية كل قسم من تلك الاقسام

(قول الشارح) ولا يوجد قدر مشترك بينها أي بين تلك الاقسام أي أقسام الفصاحة وقسمي البلاغة وفي بعض النسخ بينهما أي بين أقسامهما يعني ان لم ننظر لخصوصية كل قسم وأردنا تعريف القدر المشترك فنجري على المعتاد من تقديم التعريف ثم التقسيم لا نجد قدراً مشتركا أي لا نجد لفظا يدل على قدر مشترك بين أقسام الفصاحة وقسمي البلاغة يعني ان لفظ الفصاحة ولفظ البلاغة اطلاق كل منهما على معانيه اطلاق المشترك ومن المعلوم ان المشترك موضوع لكل معنى بوضع فلا يتناول الكل باطلاق واحد حتى يقال الفصاحة وصف ينتفي معه الخلل مثلا ومثله البلاغة اذ لم يوضع كل منهما لهذا المعنى حتى يحمل عليه يدل على هذا قول الشارح في التعليل لان اطلاق الفصاحة الخ وهذا كله نظراً الى الظاهر كما قاله الشارح والا فالفصاحة من قبيل المشترك المعنوي لانها كون اللفظ عربيا أصلياً كلمة كان أو كلاما فما قاله السمرقندي من أن كلام الشارح يقتضي أنهما من المشترك اللفظي حقيقة ليس بشيء

(قول المحشي) وهو كثرة المخالفة بينهما الى قوله فانها مشترك معنوي كلامه خاص بالفصاحة دون البلاغة وأيضاً

لا يتوجه الاعتراض على قوله لم أجد في كلام الناس مايصلح لتعريفهما به بأنه لا مدخل للرأى فى تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى أن يجاب عنه بأن المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكى ثم لما كانت معرفة البلاغة متوقفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة فى تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد (فالفصاحة) الكائنة (فى المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) اللغوي أى المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة (فالتنافر) وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهى فيه نحو الهعخع بخاء معجمة في قول اعرابى سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك (نحو) مستشزرات في قول امرء القيس

أي تعريف كل من أقسامها بعبارة مضبوطة جامعة مانعة (قوله لا يتوجه الاعتراض) المعترض ، خطيب مصر أورده على المصنف رحمه الله حال حياته وقال المصنف رحمه الله في جوابه أردت بالناس الناس المعهودين كالسكاكي وعبد القاهر وغيرهما من المهرة المشتهرين قال قدس سره ،

فانما يصح في قسمين من الفصاحة وهما فصاحة المفرد والكلام دون المتكلم فلا بد أن يكون قول الشارح نظراً الى الظاهر باعتبار المجموع اذ الفصاحة مشترك لفظي بين القسمين و بين فصاحة المتكلم قطعاً لا نظراً للظاهر ولا بد أيضاً أن يكون معنى قوله وكذا البلاغة ان اطلاقها من قبيل اطلاق المشترك لا نظراً الى الظاهر لاختلاف معنييها قطعاً فتدبر

(قول المحشي) خطيب مصر كذا فى الاطول وفى الفنري خطيب اليمن

(قول الشارح) لكنه أخذه من إطلاقاتهم واعتباراتهم أما فصاحة المتكلم و بلاغته فمن اطلاقاتهم كما يدل عليه قول الشارح وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر وكذا البلاغة للكلام من اطلاقاتهم أيضاً لقوله وكذا كانت البلاغة تقال عندهم الخ لان الاطلاق على ما محصوله ذلك اطلاق على ذلك المحصول وأما فصاحة المفرد والكلام فمن اعتباراتهم حيث قيلت لما علامته الجرى على القوانين وكثرة الاستعمال وقد اعتبروا في كثير الدوران يكون سالما من تنافر الحروف أى جعلوا الكثرة علامة على ذلك فاعتبروه بها وجعلوها علامة عليه

(قول الشارح) الكائنة في المفرد نقل عنه بيان للمعنى لا تقدير الاعراب بأن الظرف صفة بتقدير عامل معرف وكيف والظرف المستقر جملة في الاصح ولم ينقل عن النحويين جواز تقدير المعرف باللام ولا وجه هنا سوى أن يجعل حالا من المبتدا على ما جوزه بعض النحاة ففي قولنا الكائنة تنبيه على أنه ليس ظرفاً لغوا متعلقاً بالفصاحة إذ لا معنى له واشارة الى أن الحال الواقعة عن المبتدا في معنى الصفة اذلا فمل هنا يجعل قيداً له و بيانا لهيئة الفاعل أو المفعول به انتهى وقوله كيف والظرف الخ أي سواء كان خبراً أو صفة أو صلة أو حالا كما في الرضى لان الفعل هو الاصل في العمل وحاصل كلامه أن الظرف متعلق بفعل محذوف حال أي الفصاحة تكون في المفرد الخ : وانما قدر الكائنة للتنبيه على ان الحال من المبتدا في معنى الصفة ودفع انه لغو وقوله ولم ينقل عن النحويين الخ يعني أنه لوكان الظرف صفة لكان متعلقه معرفاً باللام اذ هو وصف للمعرف بلام الحقيقة ولم ينقل عن النحويين تقدير المعرف باللام فان قلت جزالة المعنى تقتضي الحمل على الصفتية وهى تقتضي المعرف باللام فيكون تقديره لدليل فلا يمتنع قلت ان ثبت عن النحويين أن منع تقدير المعرف لعدم

(غدائره) أي ذوائبه جمع غديرة والضمير راجع الى الفرع في البيت السابق (مستشزرات) أي مرتفعات ان روى البيت بالكسر على لفظ اسم الفاعل أو مرفوعات ان روى بالفتح استشزره رفعه واستشزر أى ارتفع يتعدى ولا يتعدى (الى العلى تضل العقاص فى مثنى ومرسل) تضل أى تغيب والعقاص جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعنى ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره منقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول تغيب في الآخرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل فى مستشزرات

اسماً معرفاً لذلك ولا يلزم من ذلك حذف الموصول مع بعض صلته لان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكونا بمعنى الحدوث كان اللام فيهما حرف تعريف وههنا كذلك قال قدس سره لرعاية جانب المعنى أقول ولرعاية سوق كلام المصنف رحمه الله فان مقتضاه ان اشتراك الفصاحة والبلاغة بين الاقسام المذكورة لفظي وجعله حالا يوهم الاشتراك المعنوي وان اختلافهما بحسب الأحوال قال قدس سره نحو القصة مما يفهم منه المعنى الحدثي وان كان اسماً جامداً نحو اسد على وفي الحروف نعامة قال قدس سره تضمن معانيها الخ أي فهمه منها تبعاً للزومها. (قوله أي ذوائبه) موافق لما في الصحاح والقاموس

دلالة الظرف عليه كما قيل به مع انه ربما خالف قول الشارح ولم ينقل الخ فلا ينفع هنا لان الحال الواقعة عن المبتدا في معنى الصفة فالجزالة فيهما سواء وكان السيد رحمه الله لم يطلع على هذا

(قول السيد) قدس سره أو اسما منكراً أي على خلاف الاصح كما علمت

(قول السيد) قدس سره وقدر عامله الخ عطف سبب على مسبب

(قول المحشي) ليست بمعنى المصدر لان المراد بها صفة اللفظ

(قول السيد) قدس سره أو على تأويل بان يؤول الفصاحة بما يسمى فصاحة

(قول السيد) قدس سره لا الفصاحة حال كونها في المفرد قد عرفت اتحاد معناهما لان التقييد انما كان لمعنى الفعل ولا فعل هنا فبقي بيان الهيئة وهو واحد فيما نحن فيه سواء الحال والصفة والظاهر من كلام السيد أنه جعل التقييد للفصاحة ومن المعلوم أن الفصاحة صاحب الحال فيكون الظرف وصفاً لها لا قيداً اذ لم يقل أحد بأن الحال قيد في صاحبها والحاصل ان الفرق بين الحال والصفة كما في الرضي وغيره ان الحال تبين هيئة صاحبها من حيث كونه فاعلا أو مفعولا والصفة تبينها لا من هذه الحيثية فاذا قلت جاء رجل كريم كانت الصفة مبينة للهيئة لا من حيث انه فاعل بل مطلقا بدليل أنك لو غيرت التركيب وقلت رجل كريم جاء كان البيان بحاله وفيما نحن فيه قد انتفى حيثية الفاعلية والمفعولية فالحال والوصف متحدان لا أن الحال لها مفهوم آخر يؤول الى الوصف فليتأمل

(قول السيد) قدس سره تضمن معانيها الحصول والكون أي فهمه منها للزومه لها كما قاله المحشي لانها أعراض لا تتحقق في زمن ما الا مع الحصول والكون اذ لا تبقى بعده زمانا آخر بخلاف الذوات فانها بعد زمن الحصول والكون محققة بدونه فليس بلازم لها فاندفع قول الفنري ان كان المراد بالتضمن الاتصاف ولو في نفس الامر لم يكف ولا جاز اعمال زيد وعمرو وان كان انفهامه منه باعتبار نسبته الى محله فتلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه أو بحاله كاضافته أو باعتبار نفس الامر فقط

وفي المهذب الغدائر موى سرزن وهي جمع ذآبة بالهمزة ، أبدلت الهمزة الاولى بالواو لاستثقالهم وقوع ألف الجمع بين الهمزتين في القاموس الذؤابة الناصية . يعني موى پيشان كما في الصراح وفي الاساس له ذأبة وذوائب وهي الشعر المنسدل من وسط الرأس الى الظهر . فالغدائر اما مطلق الشعر أو شعر مقدم الرأس أو الشعر المنسدل من وسط الرأس ، فعلى الاول الضمير راجع الى الحبيبة بتأويل الشخص وعلى الثاني والثالث الى الفرع ومعنى البيت على الاول والثاني .

وكماية الاخير ممنوعة كما مر ولا دلالة للفظ الفصاحة بنفسه على تلك النسبة ولا بحاله لانها وان كان معناها في المفرد الخلوص لكن ذلك بعد الاضافة للمفرد والكلام الآن في تلك الاضافة بخلاف الامثلة المذكورة حيث نسب النبأ الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة اه وحاصل الدفع ان المراد هو الانفهام منه لكن لا باعتبار النسبة بل باعتبار لزومه لتلك المعاني لما عرفت فتدبر ليندفع عنك ما وقع فيه بعض الناظرين من الحيرة فقرر تارة رفع ايراد الفنري بنفس الايراد فقال من جملة ما قال أولا ان الفصاحة يلزم من تصورها والتصديق بأنها للمفرد حصولها للمفرد ويفهم ذلك الحصول عند ذلك التصور والتصديق بخلاف نحو رجل وزيد انتهى فاخذ الاضافة الى المفرد والكلام فيها ودفع بها الاشكال ولم يرض حتى جعل الحصول لازما للتصور والتصديق ولا أدرى من أي وجه عرف هذا اللزوم ثم قال بعد ذلك والمراد بقول المحشى للزومه لها أي في غير الفصاحة أما هي فهي مصدر لا محالة وهذا كما ترى كيف ينطبق على كلام السيد المصرح بأنها ليست مصدراً ولقد كنت غنيا عن كل هذا لكني خفت الوقوع فيه فتدبر

(قول المصنف) نحو غدائره الخ قبله

تصد وتبدي عن اسيل وتتقي	بناظرة من وحش وجرة مطفل
وجيد كجيد الريم ليس بفاحش	اذا هي نضته ولا بمعطل
وفرع يزين المتن أسود فاحم	اثيث كقنو النخلة المتعثكل

وتصد تعرض وتبدي تظهر والاسيل الوجه سهل الخدين وتتقي أي تحفظ نفسها بعينها حيث لا يقدر الناظر الى النظر اليها ووجرة اسم موضع ولعله خص وحشه لحسن عينه والمراد به الظبا أو بقر الوحش والمطفل ذات الطفل خصها لانها تكون أحسن عيونا عند النظر لاولادها عطفا عليها والجيد العنق والريم الغزال الابيض والفاحش المتجاوز قدره المحمود ونضته رفعته والمعطل الخالى عن الحلي والفاحم الشديد السواد كالفحم والاثيث الكثير والقنو مجمع الشماريخ والمتعثكل كثير الاشكال وهو الشماريخ وفي العصام ان واو وفرع واو رب يريد انها عاطفة على مدخول واو رب وهو جيد ولعله أولى من جعل جيد عطفا على ناظر تدبر

(قول المحشي) وفي المهذب الغدائر موى أي شعر وقوله سر أي رأس وقوله زن أي امرأة أي شعر رأس المرأة

(قول المحشى) ابدلت الهمزة الاولى أي في ذوائب

(قول المحشى) يعني موى پيشاني أي شعر الناصية وهو موافق لما في التلخيص الغديرة تقال للشعر الذي يقع على وجه المرأة من مقدم رأسها لانها غودرت فطالت

(قول المحشي) فالغدائر اما مطلق الشعر أي شعر رأس المرأة على ما في المهذب وقوله أو شعر مقدم الرأس على ما في القاموس وقوله أو الشعر المنسدل الخ أي على ما في الأساس

(قول المحشي) فعلى الأول الضمير راجع الى الحبيبة لا الى الفرع لئلا يلزم إضافة الشيء الى نفسه والاضافة البيانية

هو توسط الشين المعجمةالتي هى من المهموسةالرخوة بين التاءالتي هى من المهموسةالشديدة والزاى المعجمة التى هى من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب أن يكون مستشرف أيضاً متنافراً بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج والانتقال من احدهما الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالمشي فى القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفى التنزيل ألم اعهد

ان شعره مرتفع الى أعلى الرأس تضل عقاصه في المثنى والمرسل وان شعر مقدم رأسه مرتفع تغيب عقاصه في مثناه ومرسله وحال شعر ما سوى المقدم قد علم من قوله وفرع يزين المتن لخ وعلى الثالث ان شعر وسط رأسه المنسدل المرتفع الى الأعلى تضل عقاصه في مثناه ومرسله ولا يعلم حال شعر ناصيته من البيت لأنه معلوم أنه يكون مرتفعاً ، ومعنى قوله وفرع يزين المتن عند ارساله وأما قول الشارح رح وان شعره ، أى شعر الرأس منقسم الخ فيقتضي أن يكون الشعر مطلقاً منقسما الى ثلاثة أقسام أو ما عدا الذوائب فيكون أربعة ، وحينئذ يكون ، جملة قوله تضل العقاص ابتدائية لا حالية من ضمير مستشزرات ولا خبر بعد خبر لعدم العائد بخلاف الوجوه السابقة ، فان اللام عائد والقول بأن العقاص هى الذوائب فيكون من وضع المظهر موضع المضمر فيكون أقسام الشعر ثلاثة،

وان جرت فى الضمير على الراجح خلاف الظاهر فكلام الشارح لايناسب هذا الاحتمال وانما يناسب الثانى والثالث وماقيل ان الفرع اسم للشعر مطلقاً للرجال أو النساء والغدائر اسم لشعر مطلقا بقيد كونه للنساء فمع احتياجه لنقل لا يصح هنا لان الكلام في الفرع الذي هو شعر المرأة

(قول المحشي) ان شعره أي الشخص وهو الحبيبة وقوله تضل عقاصه أي العقاص من شعر الرأس وقوله وان شعر مقدم رأسها هذا هو الاحتمال الثانى وقوله تغيب عقاصه أي عقاص شعر المقدم وقوله وحال شعر ما سوى المقدم راجع للاحتمال الثاني فقط وقوله ولا يعلم حال شعر ناصيته من البيت أي على الثالث وكذلك حال شعر غير الناصية من غير شعر الوسط

(قول المحشي) ومعنى قوله وفرع الخ جواب عما يرد على الاول والثالث من انه اذا كان الشعر كله مرتفعا فمامعنى كونه يزين المتن لكن عرفت انه بقى شعر غير الناصية من غير شعر الوسط الا أن ارادته بالفرع بعيدة

(قول المحشي) أي شعر الرأس ينقسم الخ ارجع الضمير للرأس لعدم صحة عوده على الذوائب فانه يلزم مع كون الاضافة بيانية وهي بعيدة استدراك قوله شعره فانه كان يكفي وانها تنقسم الخ

(قول المحشي) أن يكون الشعر مطلقا أي غير خارج عنه الذوائب فقوله أو ما عدا الذوائب مقابل للاطلاق

(قول المحشي) وحينئذ يكون قوله تضل الخ راجع للاحتمالين

(قول المحشي) جملة مستأنفة أي لمدح الفرع مثل غدائره

(قول المحشى) فان اللام عائد أي هى العائد أو بدل عنه على الخلاف والمرجع الغدائر بأى معنى من المعانى فعلى الاحتمال الاول يكون مطلق شعر الرأس منقسما الى ثلاثة وعلى الثانى المنقسم اليه شعر مقدم الرأس وعلى الثالث شعر وسط الرأس

(قول الشارح) كالطفرة هى خروج من حيز الى حيز بلا قطع وسائط

ومن البعيدة ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا أمر ذوقى فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسرا لنطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه

ففيه أنه مخالف لما فسر الشارح رح العقيصة بانها الخصلة المجموعة كالرمانة ليصير مجعداً (قوله هو توسط الشين الخ) أي تضاد صفات الحروف المتجاورة في الكلمة كما يدل عليه توصيف الحروف بالصفات المذكورة، والمهموسة مايضعف الاعتماد على مخرجه يجمعها ستشحثك خصفة ، والمجهورة ما هو بخلافه فهي الحروف الباقية ، والشديدة ما ينحصر جري صوتها عند سكونها في مخرجها ويجمعها اجدت طبقك ، والرخوة ما هو بخلافه وهي ماعدا الحروف المذكورة، والحروف المذكورة التي بين بين وهي حروف لم يرعونا (قوله ومن البعيدة) أي نجد من بعيد المخرج ما هو بخلاف غير المتنافر أي متنافراً

(قول المحشي) ففيه أنه مخالف الخ لانه لايوجد في اللغة الذوائب بالمعنى الذى فسر به الشارح العقيصة واعلم أنه على مختار الشارح يكون حال ما عدا الذوائب معلوما من قوله وفرع يزين المتن

(قول المحشي) ما يضعف الاعتماد على مخرجه ولضعف الاعتماد عليه لايقوى على منع النفس فيجرى معها فتعريفها بما لا يقوى على منع النفس عند التصويت تعريف بالاثر المترتب على الهمس لحقيقة الهمس ضعف الاعتماد على الحروف في موضعه قاله المحشى في حاشية القاضي

(قول المحشي) ستشحثك خصفة الشحث الالحاح في المسئلة وخصفة اسم امرأة قال جار الله في الحواشي معناه ستكدى عليك هذه المرأة وأصل ما يقال للسائل شحاذ وتبدل الذال ثاء فيقال شحاث وليس لحنا خلافا للقاموس

(قول المحشي) ما هو بخلافه أى ما يقوى الاعتماد على مخرجه فيمنع جرى النفس مع تحركه فلا يخرج الا بصوت قوي شديد من الجهر وهو الاعلان فالفرق بين الجهر والهمس جرى النفس في الثانى دون الاول

(قول المحشي) ما ينحصر جرى صوتها أى ما اذا نطقت بها لم يجر الصوت لانك تلفظ به في آن ثم ينقطع وليس الشدة تأكيد الجهر لان الشدة انحصار جرى الصوت عند الاسكان والجهر انحصار جرى النفس مع تحركه فقد يجرى النفس ولا يجرى الصوت كالكاف والتاء وقد يجرى الصوت ولا يجرى النفس كالضاد والعين قاله المحشى في حواشي القاضي

(قول المحشي) ما هو بخلافه أى ما ينحصر جرى الصوت بها عند سكونها في مخرجها فالفرق بين الهمس والرخاوة ان الجارى فى الهمس النفس وفي الرخاوة الصوت

(قول الشارح) وهو سهواى الاقتصار على التعليل بالجهر سهو لوجوده في الراء وانما الموجب ان الراء والفاء من حروف الذلاقة التي هي سرعة النطق وهى لامر آخر سوى الجهر وما معه تدبر

(قول المحشى) والحروف التي بين بين عطف على الحروف المذكورة أى الرخوة هي ما عدا الشديدة والتي بين بين أى ما غاير هذين وقوله وهى حروف لم يروعنا في الشهاب المتوسطة بين الشديدة والرخوة فيها خلاف بين النحاة والقراء فاكثر النحاة على انها ثمانية يجمعها لم يروعنا أو ولينا عمر واكثر القراء على انها خمسة وهى حروف لن عمر أي كن لينا ياعمر

فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربياً فلا تخرج سورة فيها ألم أعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد

فهو من عطف معمولي عامل واحد الا أنه قدم الجار والمجرور في المعطوف . ثم الصواب أن يقال لانا نجد غير متنافر من قريب المخرج ومن البعيدة كملم وعمل ولمع اذلا دخل في الرد لوجد ان البعيدة متنافراً فان الزاعم قائل به وما قيل انه لا ثبات ان القرب ليس منشأ التنافر لوجد انه في البعيدة فليس بشيء لان الزاعم لم يزعم أن القرب فقط منشأ التنافر بل زعم ان القرب والبعد كلاهما سبب التنافر (قوله لا يوجب انتفاء الكل) قيل هذا هو الموجود في اكثر النسخ المعتبرة ولا يخفى ان جعل الكلمة جزأ من فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة وصف الجزء بحيث لا ينبغي أن يغفل عن فساده أحد ولذا قالوا المعنى على حذف المضاف أي وصف الكل كما وقع في بعض النسخ . لكنه يشكل حينئذ ما ذكره في الرد عليه من أن فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام لا وصف لجزئها ويمكن أن يقال محصل الرد ان فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام فيلزم من انتفاء الاولى انتفاء الثانية .

(قول المحشي) فهو من العطف الخ هذا منقول عن الشارح فيما نهي عنه

(قول المحشي) ثم الصواب الخ لو حمل الشارح على ان ما في كلام ابن الاثير قولان وجعل الرد على اللف والنشر المرتب فقوله لما نجد غير متنافر من القريب رد للقول بأنه بسبب بعد المخارج وقوله ومن البعيدة الخ رد للقول بأنه بسبب قربها لاستغنى عن التصويب ولا يخفى أن ابن الاثير جعل كلا سبباً مستقلا ورد عليه وقد وجدت في حواشي المختصر انهما قولان وبه تعلم صحة القيل الذي قال انه ليس بشيء فليتأمل

(قول الشارح) فالاولى أن يحال الى سلامة الذوق قد مر أن مدرك الاعجاز هو الذوق ليس إلا واذا أقام الله به الحجة فلا معنى لقول من قال ان الرد اليه رد الى أمر غير معلوم ولا عبرة بمعاندة المعاند

(قول المحشي) ولا يخفى أن جعل الكلمة جزءا من فصاحة الكلام الخ أي كما تفيده هذه العبارة لان الكل على هذه العبارة هو فصاحة الكلام والجزء هو الكلمة وفصاحتها وصفها والمطلوب عدم انتفاء ذلك الكل بانتفاء وصف جزئه

(قول المحشي) لا ينبغي أن يغفل عن فساده إذ الكلمة ليست جزء فصاحة الكلام ولا فصاحتها جزء وصف فصاحة الكلام بل جزء فصاحة الكلام

(قول المحشي) لكنه يشكل الخ لان الرد عليه بأن فصاحة الكلمة ليست وصفاً لجزئها أي جزء فصاحة الكلام يقتضي أن ذلك القائل يقول ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة انما هي وصف للكلمة فيقتضي انه

لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيتم وليس صحة كلامه موقوفة على انهم قالوا بكون فصاحة الكلمة وصفا لجزئها انتهى وفيه بحث أما أولا فلان مقصود الشارح رح ، رد الزعم والتأييد كليهما ولذا صرح بقوله وفصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام مع كونه معلوماً ، مما سبق في رد الزعم ، فلا بد من كون المؤيد قائلا بأن فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يصح الرد بقوله لا وصف لجزئها ، وأما ثانيا فلان تمامية ما ادعى الزاعم انما تتوقف على عدم كون فصاحة الكلمة معتبرة في فصاحة الكلام وليست موقوفة على كونها وصفا لجزئها ، فلا يصح قوله لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيتم وقيل ان الضمير في قوله لجزئها راجع الى الكلام بتأويل الجملة والمعنى انه لا وصف لجزء الكلام بحيث لا دخل لها في موصوفية الكلام بالفصاحة وفيه أنه تعرض لما لا يعنى وترك لما يعنى وأقول في توجيه كلام المؤيد على النسخة المعتبرة ان قوله كفصاحة الكلمة مثال للجزء والكل عبارة عن فصاحة الكلام والمعنى ان انتفاء وصف فصاحة الكلمة وهو الخلوص عن التنافر فيما نحن فيه لا يوجب انتفاء فصاحة الكلام ،

جعل الكلمة جزء فصاحة الكلام فيعود الاشكال وأيضاً مقتضى تقدير المضاف ان المويد قائل بأن الكل الكلام والجزء الكلمة ومقتضى قوله في الرد عليه لا وصف لجزئها أن المؤيد قائل بأن الكل فصاحة الكلام والجزء الكلمة

(قول المحشي) لا ان فصاحة الخ يعني ان ما ادعيتم انما يتم لو كان فصاحة الكلمة وصفاً لجزء فصاحة الكلام وأنتم لا تقولون به فلا يتم

(قول المحشي) رد الزعم والتأييد كليهما أي والذي تضمنه هذا الجواب رد الزعم فقط كما يصرح به قوله حتى يتم ما ادعيتم

(قول المحشي) مما سبق في رد الزعم هو قوله لان فصاحة الكلمات مأخوذة الخ

(قول المحشي) فلا بد أن يكون المؤيد قائلاً الخ فبطل قول المجيب فيما مر ليس صحة كلامه موقوفة على انهم قالوا الخ

(قول المحشي) فلان تمامية ما ادعى الزاعم الخ يعني ان قول المجيب في الجواب السابق لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم الخ باطل لان تمام ما ادعى الزاعم انما يتوقف على عدم اعتبار فصاحة الكلمة في فصاحة الكلام فكان الواجب غير معتبرة في فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيتم وليست موقوفة على كونها وصفاً لجزئها حتى يقول لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام

(قول المحشي) فلا يصح قوله لا ان فصاحة الكلمة جزء لفصاحة الكلام كذا في نسخ وهو تحريف صوابه لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام كما سبق

(قول المحشي) وفيه انه تعرض لما لا يعني وترك لما يعنى وجه ذلك ان تمامية ما ادعى الزاعم انما تتوقف على عدم اعتبار فصاحة الكلمة في فصاحة الكلام لا على كونها وصفاً لجزء الكلام كما يدل عليه قول ذلك المجيب لا وصف لجزء الكلام بحيث لا دخل لها فى موصوفية الكلام بالفصاحة فمحل الجواب هو قوله بحيث لا دخل الخ فكان حق التعرض لما يعنى أن يقال وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام فله دخل فى موصوفية الكلام بالفصاحة وأما كونها وصفاً للجزء أولا فلا دخل له فى اثبات مدعى الزاعم كما نبه عليه المحشي قبل فلا وجه للتعرض لنفيه مع كون نفيه فى نفسه باطلاً إذ فصاحة الكلمة وصف لجزء الكلام قطعاً وقيل معنى كونه تعرضاً لما لا يعني الخ ان المراد بهذا الكلام الاخير رد التأييد وعلى هذا الجواب يكون رداً للزعم مع تقدم رده فتأمل

لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط فى الكلام العربى أن يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط فى فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا تخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة

لجواز أن تكون الكلمة فصيحة مع التنافر لمجاورة كلمة أخرى أو لاقتضاء المقام كما سيجيء في كلام الشارح رحمه الله عن قريب من قوله قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية قلنا في قوله تعالى (وهو يبدىء ويعيد) ان يبدىء من باب الافعال غير مستعمل الا أنه صار فصيحاً بوقوعه مع يعيد وانما قلنا ان الخلوص وصف فصاحة الكلمة لما عرفت ان الفصاحة عبارة عن أمر وجودي والخلوص المذكور لازم لها،وحينئذ يندفع بحث الشارح رحمه الله لان فصاحة الكلمة وان كانت جزأ من فصاحة الكلام لكن المنتفي فيما نحن فيه، وصف فصاحة الكلمة لانفسها (قوله لانه ممنوع الخ) توجيه المنوع الثلاثة انا لانسلم وقوع المفرد الغير العربي في الكلام العربي أي القرآن وماذكروه من لفظ السجيل والمشكوة والقسطاس يجوز أن يكون من اللغات المشتركة،ولو سلم ذلك الوقوع بناء على ماتقرر من أن اعلام الانبياء عليهم السلام، سوى الستة

(قول المحشي) لجواز أن تكون الكلمة فصيحة مع التنافر بمجاورة الخ يعني ان انتفاء فصاحة المفرد فى ذاته بوجود شيء من أسباب الاخلال لايستلزم انتفاء فصاحته العارضة بواسطة التركيب أو المقام فانتفاء وصف الجزء لا يستلزم انتفاء الجزء لوجود سبب آخر له واذا لم يستلزم انتفاء الجزء لم يستلزم انتفاء الكل وهو فصاحة الكلام نعم الفصاحة الموجودة في المفرد حينئذ ليست فصاحة المفرد في ذاته ولا يضر ذلك في المصنف والحاصل ان الخلوص من تنافر الحروف ومامعه انما هو علامة فصاحة المفرد في ذاته أما فصاحته العارضة للتركيب أو المقام فليس ذلك علامة لها فلا تنتفي بانتفائه كما سيأتي في كلامه

(قول المحشي) وحينئذ يندفع بحث الشارح الخ فيه ان كلام هذا القائل وهو الزوزني كالصريح في خلاف ما حاوله المحشي فانه قال اعجاز السورة من القرآن لا يتوقف إلا على بلاغتها المتوقفة على فصاحتها وفصاحتها لا تتوقف على فصاحة جميع كلماتها بل على فصاحة الاكثر بحيث يكون غير الفصيح مغموراً فيه مستوراً على الذائقة بفصاحة الاكثر كما تستر الحلاوة الشديدة المرارة القليلة و بعدم فصاحة كلمة لا يخرج الكلام عن الفصاحة كما ان الكلام العربي الخ فان قوله كما تستر الخ يفيد ان الكلمة لم يعرض لها فصاحة وانما استترت وكذا قياسه على الكلام العربى وأيضاً لا حاجة الى فصاحة الاكثر فيما حاوله المحشي بل التناسب بين يبدي و يعيد كاف وكذا بين سلاسلا وأغلالا فتدبر

(قول المحشي) وصف فصاحة الكلمة أي في نفسها وحينئذ تنتفي فصاحتها في نفسها لكن ذلك لايضر في فصاحة الكلام لانها موقوفة على فصاحة الكلمة مطلقا سواء كانت في نفسها أو لعارض والثانية موجودة وهي المراد بقوله لانفسها هذا هو الموافق لما يأتي له

(قول المحشي) ولو سلم ذلك الوقوع بنا الخ مقتضي التوجيه المذكور انه لا يصح التسليم لاعجمية ماذكره من لفظ السجيل وما معه مع ان كونها مما اتفق فيه اللغات بعيد لندرة مثله والاحتمالات البعيدة لاتدفع الظهور كما في العضد

(قول المحشي) سوى الستة محمد وصالح وشعيب وهود ونوح ولوط عليهم الصلاة والسلام ووقع في الاخيرين خلاف فقيل أعجميان صرفا لخفتهما

مما يقود الى نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً (والغرابة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة الدلالة

كلها أعجمية فلا نسلم ان معنى العربي الذي به وصف القرآن في قوله تعالى « انا أنزلناه قرآنا عربياً » انه عربي الألفاظ لم لا يجوز أن يكون المراد انه عربي النظم ولو سلم ان وصفه بالعربي باعتبار الألفاظ فيجوز أن يكون باعتبار الاعم الاغلب فلا ينافي وقوع ألفاظ قليلة غير عربية لعدم اشتراط عربية كل لفظ في عربية الكلام بخلاف فصاحة الكلام ، فانها مشروطة بفصاحة كل كلمة منه فتدبر فانه مما زل فيه الاقدام (قوله مما يقود الى نسبة الجهل الخ) ، أي يوهم نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى ولذا لم يقل يوجب نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى ، فاندفع ما قيل يجوز أن يعلم الفصيح ويقدر على اتيانه ومع ذلك لم يأت به لحكمة خفية لا اطلع عليها (قوله غير ظاهرة الدلالة الخ) اللفظ ، قد يكون ظاهر الدلالة على المعنى ولا يكون مأنوس الاستعمال كودع ووذر ،

(قول المحشي) كلها أعجمية في العضد ان الاعلام ليس مما يختص بلغة دون لغة فمنع صرفها لكونها ليست على قانون الاوضاع العربية فقوله ولو سلم ذلك بناء الى آخره المقتضي ان ما قبل التسليم يمنع أعجمية تلك الاعلام اشارة الى ذلك

(قول المحشي) في عربية الكلام أي في تحقق العربية في الكلام أي ان معنى كونه عربياً انه منسوب للعرب بمعنى كونه على طريقة كلامهم ويكفي في كونه على طريقتهم حقيقة كون معظمه عربياً لعدم اشتراط كون الكل عربياً في ذلك وليس المعنى انه يحكم بكونه عربياً مجازاً إذ السورة لو فرض أن بعضها فصيح دون البعض بأن اشتملت على تراكيب بعضها فصيح دون الآخر لا مانع من وصف كلها بالفصاحة مجازاً تدبر

(قول المحشي) فانها مشروطة بفصاحة كل كلمة يعني ان جنس الفصاحة لا يتحقق في الكلام إلا بعد فصاحة كل كلمة فلا يمكن أن يقال هنا انه يوصف الكل بوصف البعض لانه متى انتفى فصاحة كلمة لا يتحقق فصاحة كلام واعلم ان هذا أعني قوله بخلاف فصاحة الكلام فانها الخ يمنعه المستدل أعني الزوزني فان فصاحة الكلام عنده لا تتوقف على فصاحة كل كلمة بل المدار على فصاحة الكثير بحيث يصير غير الفصيح مغموراً فيه لكن هذا على ما هو ظاهر كلامه المنقول سابقاً أما على ما فهمه المحشي في كلامه سابقاً فلا يرد لأن عليه لا بد عنده أيضاً من فصاحة كل كلمة أعني كونها عربية أصلية اما بذاتها أو بحسب ما عرض لها فتدبر

(قول المحشي) أي يوهم نسبة الجهل يعني أن القائد ليس هو القول المذكور بنفسه بل بواسطة الوهم كما قيل ماقادك شيء مثل الوهم ولذا أي لكون القائد الوهم لا القول لم يقل يقود نسبة الجهل بدون الى المفيد ان القول المذكور هو القائد بنفسه بدون الوهم لانه لا توسط للشخص المتوهم عند تسلط القود على النسبة اذ لا احتياج لمفعول القود لوجوده في اللفظ فتأمل وفي بعض النسخ ولذا لم يقل يوجب نسبة الجهل وهي واضحة

(قول المحشي) فاندفع ما قيل الخ : لان الوهم باق

(قول المحشي) قد يكون ظاهر الدلالة على المعنى الخ أي ظاهر الدلالة عليه بالنسبة لنا لا للعرب كما يدل عليه قول الشارح فمنه ما يحتاج الى أن ينقر عنه في كتب اللغة ومنه ما يحتاج الى أن يخرج له وجه بعيد اذ المنقر والمخرج هو من لم يعرف المعنى وهم المتأخرون دون العرب وأيضاً لا معنى لاعتبار عدم ظهور الدلالة عندهم اذ لا اطلاع لنا عليه بخلاف عدم

على المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنه مايحتاج فى معرفته الى أن ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا فى قول عيسى بن عمر النحوى حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم عليّ تكأكأكم على ذى جنة افرنقعوا عنى أى اجتمعتم تنحوا عنى كذا ذكره الجوهرى فى الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مرّ أبو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون فى أذنه فأفلت من أيديهم وقال مالكم تكاكأتم على كما تكاكأون على ذى جنة افرنقعوا عنى

وقد يكون بالعكس كغريب القرآن والحديث فانه مأنوس الاستعمال فما قيل ان كل واحد منهما يستلزم الآخر والمقصود نصب علامتين على الغرابة ليس بشيء، ولفظ غير، بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال، فالتركيب من قبيل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين (قوله على المعنى) أي الموضوع له فلا يرد المتشابه والمجمل والمشكل لأنها غير ظاهرة الدلالة على المراد (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) أي استعمال العرب العرباء فلا يرد غريب القرآن والحديث، لكونه مستعملا عندهم كما سيجيء (قوله فمنه ما يحتاج الخ) وهذا القسم من الغرابة يكون في الجوامد والمصادر والمشتقات باعتبار موادها والقسم الثاني يكون في المشتقات باعتبار هيأتها ووجه الانحصار ان اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنى فعدم ظهور دلالته إما باعتبار جوهره فيحتاج الى التنقير، أو اعتبار هيئته فيحتاج الى التخريج (قوله فهاجت به مرة)أي

مأنوسية الاستعمال عندهم فانا نعرفه بعدم وجدانه كثيراً في كلامهم وقد جعل العصام قول الشارح فمنه ما يحتاج الخ تفسيرا لعدم ظهور المعنى فتدبر وبهذا ظهر ما جعله بينهما من العموم الوجهي وبطل ما قيل انه يلزم من كونه مأنوس الاستعمال ظهور المعنى فانه مبنى على ان المراد ظهوره عند الاعراب

(قول المحشي) وقد يكون بالعكس أي مأنوس الاستعمال غير ظاهر الدلالة كأبا في قوله تعالى فاكهة وأبّاً والمراد انس الاستعمال وعدمه عند العرب كما نبه عليه بعد بخلاف ظهور الدلالة كما عرفت ومحصله ان الغرابة المخلة بالفصاحة لاتوجد الا اذا وجد العدمان فان فقدا أو احدهما لم توجد وقوله كغريب القرآن والحديث فانه مأنوس الاستعمال عند العرب وتسميته غريباً باعتبار غيرهم فليست غرابته مخلة بالفصاحة

(قول المحشي) بمعنى لا أي مستعملة في النفي لا في معناه الاصلي وهو معنى مغير وانما لم يوول لا بمعنى مغاير لانها انما تأتي بمعنى غير لا مغاير

(قول المحشي) فالتركيب من قبيل قوله تعالى الخ أي في أن النفي متعلق بكل من المعطوفين لا المجموع من حيث هو

(قول المحشي) فلا يرد المتشابه الخ أي لايرد ذلك على هذه العلامة لو نظر لها وحدها لما ذكر فلا حاجة لدفعه بأن الغريب ما اجتمع فيه العدمان معاً يعنى انه مندفع من أصله قبل النظر لكون العلامة مجموع الامرين فاندفع ما قيل هذا لايرد من أصله لان الغريب ما اجتمع فيه العدمان والمتشابه ومامعه مأنوس الاستعمال والمتشابه مالا يصح الحمل عليه مع وحدة معناه كالاستواء والمشكل ما احتمل معاني كأوائل السور

(قول المحشي) لكونه مستعملا عندهم فلا يضر عدم ظهور معناه لان المخل اجتماع الامرين

(قول المحشي) واما باعتبار هيئته فيحتاج الى التخريج كمسرج فان عدم ظهور المعنى باعتبار كونه على هذه الصيغة وأما

فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى أن يخرج له وجه بعيد (نحو) مسرج فى قول العجاج ومقلة وحاجباً مزججاً أى مدققا مطولا (وفاحما) أى شعراً أسود كالفحم (ومرسنا) أي أنفا (مسرجا أى كالسيف السريجي فى الدقة والاستواء) وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف (أو كالسراج في البريق واللمعان) وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر أي حسن وسرج الله وجهه بهجه وحسنه

ثارت الصفراء به فأغمي عليه فوثب مجتمعين عليه قوم يعصرون ابهامه ليزول عنه ذلك ويؤذنون في أذنه . ليعلم انه حي أو ميت فأفلت من الافلات وهو الخروج (قوله أي شعراً اسود الخ) ففاحما للنسبة كلابن وتامر نسبة المشبه الى المشبه به (قوله أي كالسيف السريجي الخ) . فمعنى مسرجاً المجعول سيفاً سريجياً أو سراجاً بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به وصيغة التفعيل للجعل كفرحته أو المنسوب اليهما نسبة المشبه الى المشبه به كتممته، ولا يخفى بعدهما وقيل أو الصائر كالسريجي أو كالسراج ، أو سريجاً أو سراجاً ، أو ذا سريجي أو ذا سراج على ان يكون صيغة التفعيل لصيرورة الفاعل كأصله كقوس الرجل أو أصله كعجزت المرأة أو ذا أصله كورق الشجر وفيه انه يجب أن يكون مسرجاً على صيغة اسم الفاعل والقول بأنه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل ليس بشيء لأنه اذا لم يجئ منه صيغة اسم المفعول ، كيف يجئ المصدر منه على وزنه وكذا القول بأنه يجوز أن يكون هذا وجه البعد أيضاً لأنه حينئذ لا يكون صحيحا لا بعيداً (قوله وهذا) أي المعنى الثاني قريب من هذا القول لان البريق واللمعان موجب للحسن مطرداً بخلاف الدقة والاستواء فانه قد يوجبه وقد

مادته وهي السراج أو السيف السريجي فظاهر والمراد بمادته ما بينه و بينه موافقة في الحروف الاصول واعلم ان هذا الكلام من المحشي يفيد أن سبب التنفير والتخريج هو عدم ظهور المعنى لا عدم مأنوسية الاستعمال

(قول المحشي) ليعلم أنه حي أو ميت هو ظاهر ان لم يكن له حركة ولا تنفس والا فالاولى لتزول جنته

(قول المحشي) ففاحما للنسبة كلابن وتامر نسبة المشبه الخ ولم يجعل هذا التخريج على وجه بعيد حتى يكون التمثيل بفاحماً أيضاً مع انه نص على بعده في مسرجاً كما سيأتي لان وجه البعد في مسرجاً انه لم يأت اسم المفعول في كلامهم للنسبة بخلاف اسم الفاعل كما نص عليه الرضى في الشافية وان أتى فعل مشدد العين لها كتمم وفسق و به يرد ما قاله السيد الصفوي هنا

(قول المحشي) فمعنى مسرجا الخ بيان لوجه تفسير مسرجا بقوله كالسيف السريجي مع ان فعل المشدد العين انما هو للجعل لا للتشبيه وحاصله ان هنا جعل ادعائي بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به كذا في الاطول فالجعل والنسبة هما التخريج على الوجه البعيد ووجه بعد النسبة ما مر ووجه بعد الجعل بناؤه على دعوى الاتحاد الغير المأخوذ من العبارة فتأمل

(قول المحشي) ولايخفى بعدهما قد عرفت وجهه وما نقله العصام من أن وجه البعد عدم وجدان نسبة المشبه الى المشبه به ففيه انه موجود في فاحماً أيضاً كما عرفت مع عدم غرابته

(قول المحشي) أو سريجيا أو سراجاً أي بدعوى المبالغة

(قول المحشي) أو ذا سريجي أو ذا سراج أي من حيث الدقة والاستواء أو من حيث البريق واللمعان ووجه البعد في الثلاثة أن مجيء فعل لهذه المعاني نادر خصوصاً وفي الاول تشبيه لا يفهم من اللفظ

(قول المحشي) كأصله المراد بالاصل ما اخذ منه الفعل كالسريجي والسراج والقوس والعجوز

(قول المحشي) كيف يجيء الخ لان هذه الصيغة ليست صيغة مصدر بل هي صيغة اسم المفعول واذا لم يشتق هذه

وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال

لا يوجبه والمقصود ترجيح التخريج الثاني بأنه ، قريب من استعمال سرج بمعنى حسن بخلاف الأول ، وقيل معناه ان أخذ المسرج من السراج كأخذ سرج منه فهذا الوجه مؤيد بتحقق نظير له في كلامهم ، فحينئذ لا حاجة لى ما قاله الشارح رحمه الله تعالى وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ وفيه ان قوله سرج وجهه أي حسن يأبى عن هذا التوجيه ، فانه يدل على كونه معنى حقيقيا، إذ لا يمكن تخريج سرج الثلاثي على معنى انه كالسراج (قوله وانما لم يجعل الخ) يعنى اذا كان سرج بمعنى حسن مستعملا في كلامهم فلم لا يجعل مسرجا مشتقا منه من غير حاجة الى تخريج يبعد على الوجهين (قوله لم يعثروا) أي لم يطلع الجاعلون مسرجا غريبا على استعمال سرج بمعنى حسن ، وان كان متحققاً في كلام العرب العرباء والحكم بالغرابة انما هو لعدم الوجدان في الاستعمال ،

الصيغة لاسم المفعول بل مدلولها دائما المصدر كيف جاء المصدر عليها تأمل

(قول المحشي) قريب من استعمال سرج بمعنى حسن وان كان الحسن في سرج من السراج لازماً للبريق واللمعان وفي سرج بمعنى حسن معنى وضعياً

(قول المحشي) وقيل معناه الخ قائله العصام أي معنى قول الايضاح وهذا قريب الخ الذي نقله الشارح ان أخذ المسرج من السراج كأخذ سرج منه فهذا الوجه مؤيد بوجود نظير له فى الأخذ من السراج فيكون سرج أيضاً غريباً لانه لم يشتهر بهذا المعنى أعني جعل الشيء سراجاً بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به أو جعله منسوباً للسراج نسبة المشبه للمشبه به وانما معناه الظاهر جعل الشيء ذا سراج حقيقة ومعنى كونه قريباً حينئذ ان سرج مستعمل في معنى مجازي وهو التحسين فى المشدد والحسن في المخفف بخلاف مسرج لبقائه على المعنى الاصلى أعني كالسراج

(قول المحشى) فحينئذ لاحاجة الى ما قاله الشارح الخ اي لان سرج أيضاً من الغريب فلا حاجة الى القول بأنهم لم يعثروا على هذا الاستعمال لان أخذه منه لا يخرجه عن الغرابة

(قول المحشى) فانه يدل على كونه معنى حقيقياً أي فلا يكون مأخوذا من السراج مستعملا فى التحسين مجازا

(قول المحشى) اذ لايمكن تخريج سرج الثلاثى الخ يعني ان المنقول عن الايضاح فيه سرج بالكسر ولا يمكن تخريجه على معنى انه كالسراج لان فعل بالكسر موضوع للاتصاف بمبدئه من الاعراض كشعث وفرح والمبدأ هنا ليس عرضاً اذ هو السراج ولا يصح الاتصاف به على ان المقصود انه كالسراج ولا يصح أن يكون المعنى انه اتصف ببريق ولمعان كبريق ولمعان السراج لان البريق واللمعان وان بولغ فيه بأنه بريق ولمعان السراج فليس هو السراج الذي هو المبدأ المأخوذ منه فان ادعى ان البريق نفس السراج مبالغة كان المعنى انه قام به السراج المبالغ فيه والمقصود انه كالسراج لا انه قام به السراج وفرق بين هذا وبين كون سرج مشتقاً من السراج بمعنى حسن لان مدلوله الاتصاف بالحسن غاية الامر انه اشتق من السراج أي رد اليه لمناسبة والذي يدل على ان هذا الوزن للاتصاف بالمبدإ قول الرضى إن هذه الزنة لاتكون الا لازمة لانها لاتتعلق بغير من قامت به

(قول المحشي) وان كان متحققاً رد على الفنري حيث جعل قوله لاحتمال الى قوله على انه الخ وجها واحداً وقوله وان يكون تعليلا للاول ولا يبعد عدم اطلاع مثل المصنف على ذلك ووجوده في كتب اللغة كالديوان والتاج وغيرهما الا يبعده لحدوثها بعد المصنف

وأن يكون هذا مولداً مستحدثاً من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه أيضا من باب الغرابة وأما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اى حسنه وبهجه ثم أنشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال

إذ لا طريق الى عدم وجوده الا عدم الوجدان ، فيكون غريباً عند من لم يجد ولم يكن غريباً عند الواجد (قوله وان يكون هذا الخ) أي لاحتمال أن يكون سرج بمعنى حسن لفظا أحدثه المولدون من السراج ، واستعملوه بمعنى التحسين ولا يكون في استعمال العرب العرباء فلا يمكن جعل ، مسرجاً في قول العجاج الذي هو من شعراء الجاهلية منه (قوله على انه لا يبعد الخ) يعني لا يبعد أن يكون سرج بمعنى حسن أيضاً غريباً أن يكون معنى مجازياً له مستعملا فيه لمناسبته بالمعنى الحقيقي لسرج على أحد التخريجين المذكورين ، فلا يكون جعل مسرجا منه مخرجا من الغرابة يؤيد ذلك انه أورد سرج الله وجهه في الاساس من المجاز وانما قال لا يبعد لان قولهم سرج الله وجهه أي حسن ظاهر في انه معنى حقيقي له اشتق من السراج لمناسبة وجود البريق الموجب للحسن فيه (قوله وأما صاحب مجمل اللغة الخ) عطف على قوله وانما لم يجعل الخ يعني جعل صاحب المجمل مسرجا من سرج بمعنى حسن فلا يحتاج عنده الى التخريج البعيد ، ولا يكون غريبا هذا ما عندي في حل هذه العبارة وللناظرين كلمات لا يخفى حالها بعد التدبر فيما حررناه (قوله الغرابة كما يفهم الخ) ،

(قول المحشي) اذ لا طريق الى عدم وجوده الخ رد على السمرقندي حيث قال فيه ان الحكم بالغرابة بلا اطلاع على حقيقة الحال لا يحسن وحاصل الرد انه لا طريق الى عدم وجوده الا عدم الوجدان وقد حصل والحكم بناء على ذلك بالغرابة ليس على الاطلاق بل بالنسبة لغير الواجد

(قول المحشي) فيكون غريباً عند من لم يجد أي من القسم الثاني من الغرابة لا الاول لان مثل هذا لا يحتاج في معرفته الى البحث عنه في كتب اللغة المبسوطة ولئن سلم فلا مانع من ثبوت الغرابتين له كما يؤخذ من كلامه في المختصر لكن الكلام هنا في القسم الثاني وان ترتب على الاول ثم ان القول بانه غريب عند من لم يجد انما هو للاعتذار عنه حيث حكم بالغرابة لا انه من الغريب المخل لوجوده في كلام العرب العرباء نعم ان ثبت له القسم الاول من الغرابة كان مخلا

(قول المحشي) واستعملوه بمعنى التحسين أي حقيقة لا مجازاً

(قول المحشي)فسرج مخرج الخ أي باعتبار معناه الحقيقي لان النظر اليه ضروري للانتقال منه للمعنى المجازي ولك أن تقول انه مخرج باعتبار معناه المجازي لتوقفه على التخريج في المعنى الحقيقي

(قول المحشى) فلا يكون جعل مسرجاً منه مخرجاً من الغرابة وليس هذا مثل ما رده سابقاً بقوله وفيه أن قوله سرج وجهه يأبى عنه لان الرد هناك بسرج الثلاثي والكلام هنا في سرج الرباعي

(قول المحشي)ولا يكون غريبا أي بالنسبة اليه وان كان غريبا بالنسبة لغيره وقد عرفت انها غرابة لا تخل على ما مر

(قول الشارح) لا يقال الخ هذا القيل للخلخالى اعترض به على المصنف في الايضاح وعبارة المصنف فيه والغرابة أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها وحاصل الاعتراض كما يعلم بالتأمل في كلام الشارح والمحشي ان الغرابة هى كون الكلمة غير مشهورة وعدم الشهرة انما هو بحسب قوم دون قوم فقد يكون غير المشهور عذباً فعدم الشهرة من حيث هو لا يخل وانما المخل هو الاشتمال على تركيب ينفر الطبع عنه وذلك معنى الوحشية لا الغرابة واذا كان المخل هو الوحشي وهو أخص من

الكاف للتقييد لا للتشبيه كما في قوله تعالى « واذكروا الله كما هداكم » أي على ما هداكم ، وانما لم يتعرض لعدم ظهور المعنى مع كونه معتبراً في مفهوم الغرابة ، إذ لا مدخل له في بناء الاعتراض والفرق بين الغرابة والوحشية وحاصل الاعتراض ان تفسير الغرابة بكون الكلمة وحشية لا يحسن ،

الغريب فلا يحسن الاتيان بالغريب وتفسيره بالوحشي وان كان الغريب بهذا التفسير مخلا بل لا يصح الاتيان به في تعريف فصاحة المفرد لان الاتيان به حينئذ ليس لذاته بل لانه متحقق في المخل وهو الوحشي فيكون في الغرابة نفيا للوحشية بلزوم الغرابة لها واذا كان كذلك كانت الوحشية أي نفيها مستفادا باللازم ودلالة الالتزام مهجورة في التعاريف فقوله قيد زائد لفصاحة المفرد معناه انه خارج عن الغرابة ليس عينها ولا داخلا فيه وليس معناه انه زائد عليها بمعنى انه يعتبر زيادة عليها بان تكون هي أيضا قيدا لما عرفت انها عنده غير مخلة بذاتها ثم قال المعترض وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا الخ عطف على مقدر كانه قال ان اريد بها ما ذكرنا كانت الغرابة المفسرة بها مخلة وكان تفسير الغرابة بها لا يحسن بل لا يصح لما مر وان أريد بها غيره بان أريد بها معنى الغرابة الذي قدمناه أو غيره فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى مخلة فاندفع قول الفنري ان كلام المعترض متناقض لان قوله بل الوحشية قيد زائد الخ يقتضي ان الغرابة عنده مخلة وقوله وان أريد الخ يقتضي انها غير مخلة لانه بناه على ان المراد بقوله قيد زائد انه زائد على قيد الغرابة بان تكون الغرابة قيداً أيضا وحاصل رد الشارح عليه ان قولك ان الوحشية أخص فلا يحسن التفسير باطل لان الوحشية اطلاقين أحدهما ما ذكرته والاخر بمعنى غير مأنوسة الاستعمال فصح التفسير وقد أطلقوا الغريب بذلك المعنى وقولك وان أريد بالوحشية غير ما ذكرنا الخ باطل أيضا لان غير ما ذكرت هو لا مانوس الاستعمال سواء كان ينفر عنه الطبع كالذي ذكرت أولا ككتكأتم وافرنقعوا وقد أفاد ان ذلك هو المراد بالوحشي تفسيرنا للوحشية بقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال وحينئذ فمنع كونه مخلا بالفصاحة والاقتصار في الاخلال على ما ينفر عنه الطبع ظاهر الفساد نقل عن الشرح يعني القول بانه على تقدير ان يراد بالوحشي غير ما يشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه لا يخل بالفصاحة فاسد لانهم فسروا الوحشية بما لا تكون مانوسة الاستعمال وفسروا الفصاحة بأن يكون اللفظ جاريا على القوانين كثير الدوران على السنة العرب الموثوق بعربيتهم اه أى فغير المأنوس مطلقا نفر عنه الطبع أولا يكون مخلا بالفصاحة هذا هو تحقيق المقام والله سبحانه وتعالى اعلم

(قول المحشي) الكاف للتقييد أى الغرابة بقيد كونها مفهومة من كتبهم وقوله على ما هداكم أى اذكروه ذكراً جاريا على الوجه الذى أرشدكم اليه فليست للتعليل كما هو المشهور

(قول المحشي) وانما لم يتعرض لعدم ظهور المعنى بان يقول الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وغير ظاهرة المعنى وقوله مع كونه معتبراً أي كما يفهم من كتبهم أيضا وقد عرفت انه ليس مراد المعترض ان ذلك هو الغرابة المخلة بل المراد بيان ما يقال له الغرابة عندهم

(قول المحشي) اذلا مدخل له في بناء الاعتراض والفرق قد علمت ان مراده بالاعتراض ان المخل انما هو ما ينفر الطبع عنه دون غيره فلم يجعل لظهور المعنى وعدمه مدخلا في الاخلال كما يصرح به قوله وان أريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم الخ فانه يفيد ان الغرابة المفسرة بالوحشية ان ما كان بانتفائه ينتفي الاخلال من جهة انتفاء ما ينفر الطبع عنه فقط فقوله اذلا مدخل له في بناء الاعتراض أى بان تفسير الغرابة بكون الكلمة وحشية الذى به الاخلال عنده لا يحسن

وهى في مقابلة المعتادة فهي بحسب قوم دون قوم . والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهى في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة . فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا

لكونه أخص منه تحققاً ومبايناً مفهوماً (قوله وهى) . أي الكلمة الغير المشهورة في الاستعمال (قوله والوحشية) أي الكلمة الوحشية (قوله المشتملة على تركيب يتنفر عنه الطبع) أي الذوق السليم . من غير أن يكون فيه ثقل على اللسان وبهذا يمتاز عن التنافر (قوله فلا يحسن تفسيره) أي الغريب بالوحشية . لكونها أخص منه صدقا . فكذا تعريف الغرابة بكون الكلمة وحشية لكونه أخص منها تحققاً (قوله بل الوحشية الخ) . اضراب عن عدم حسن التفسير الى فساد تعريف الفصاحة بأن قيد الوحشية أمر زائد أي خارج عن الغرابة ليس عينها ولا داخلاً فيها معتبر في فصاحة المفرد سلباً فلا بد من ذكر الخلوص عنها في التعريف . وان كان سلب الغرابة مستلزما لسلبها لعمومها تحققا لأن دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات

(قول المحشي) لكونه أخص منه تحققا أي لكون كون الكلمة وحشية أخص من الغرابة تحققا فانه انما يتحقق فيما ينفر الطبع عنه بخلاف الغرابة وهي كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال فانها توجد فيما ينفر عنه الطبع وغيره مما ليس بمعتاد

(قول المحشي) أى الكلمة الغير المشهورة فالضمير راجع للكلمة لا للغرابة

(قول الشارح) فهي بحسب قوم دون قوم ذكر هذا تحقيقا للفرق بين الغرابة والوحشية بأن الغريب يكون بالنسبة لقوم لم يعتادوه دون قوم اعتادوه بخلاف الوحشي بالمعنى المذكور فانه ينفر عنه كل طبع سليم

(قول المحشي) من غير أن يكون فيه ثقل الخ به يندفع قول العصام ان الزائد معناه المستغني عنه لان ما يخرج به يخرج بالتنافر

(قول المحشي) لكونها أخص منه صدقاً أي لكون الوحشية أخص من الغريب صدقا والصدق اتحاد الذاتين فلذا عبر به في الغريب والوحشي ولما لم يمكن بين الغرابة والوحشية لتباين المفهومين عبر هنالك بالتحقق

(قول المحشي) فكذا تعريف الغرابة يفيد ان قوله وهي في مقابلة المعتادة الى آخر قوله فلا يحسن كله تمهيد للاعتراض بأن تفسير الغرابة بكون الكلمة وحشية لا يحسن لكونها أخص منه تحققاً ومبايناً مفهوماً وليس حاصل تفسير الاعتراض انه لا يحسن تفسير الغريب بالوحشية والغرابة بكون الكلمة وحشية إذ ليس في كلام المصنف في الايضاح تفسير الغريب بالوحشية وان لزم من تفسير الغرابة به ذكر ولذلك قال فيما مر وحاصل الاعتراض الخ وبهذا ظهر فساد قول السمرقندي ان الاعتراض بالامرين

(قول المحشي) اضراب الخ رد على الفنري حيث قال انه تأييد لعدم حسن التفسير

(قول المحشي) زائد أي خارج الخ يعني انه ليس المراد بكونه زائداً على الغرابة انه قيد زائد معتبر كما هى معتبرة بل المراد انه قيد خارج عن مفهومها لا يصح التعبير عنه بها بأن يكون هو المقصود منها وليست هى مرادة من حيث هى لأنه لا اخلال بها كما يفيده قوله الآتي وان أريد بالوحشية غير ماذكرنا فلا نسلم الخ وقوله في الغرابة انها بحسب قوم دون قوم يعني انها ليست خللا في ذات الكلمة بل بحسب الاعتياد بخلاف ما ينفر الطبع عنه فاندفع اعتراض الفنري بالتناقض في كلام المعترض كما مر

(قول المحشي) سلباً اشارة الى التسامح في عبارة الشارح وان القيد سلب الوحشية لا نفيها

(قول المحشي) وان كان سلب الغرابة مستلزما الخ لأنا قد عرفنا ان المراد من ذكر الغرابة هو الوحشية يعني ان

فلا نسلم أن الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضاً اصطلاح مذكور فى كتبهم حيث قالوا الوحشى منسوب الى الوحش الذى يسكن القفار استعيرت للالفاظ التى لم يؤنس استعمالها، والوحشى قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذى لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك

ولذا ذكر التنافر ومخالفة القياس مع استلزام الخلوص من الغرابة الخلوص عنهما فندفع الاعتراض بأنه لا نسلم وجوب ذكر قيد الوحشية في التعريف لأن الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص وقد تعسفوا في دفعه (قوله فلا نسلم ان الغرابة الخ)، حتى يصح تفسير الغرابة المخلة بالفصاحة بالوحشية بذلك المعنى (قوله هذا) أي كون المراد بالوحشية غير ما ذكروا اطلاقهم الغرابة عليه فقوله والوحشي قسمان عطف على مقول قالوا والمقول الاول لاثبات اطلاق الوحشية على غير ما ذكر والمقول الثاني لاثبات ، اطلاق الغرابة عليه (قوله والوحشي) أي في الجملة سواء كان عند العرب أو غيرهم (قوله الذي لا يعاب استعماله على العرب) اعلم ان الالفاظ ثلاثة أقسام منها ما هي مستعملة مطلقا كالارض والسماء فلا يعاب استعماله أصلا ومنها ما هى مستعملة في العرب العرباء غير مستعملة في غيرهم فلا يعاب استعمالها عليهم ويعاب على غيرهم ومنه غريب القران والحديث ومنها ما هى غير مستعملة مطلقا فيعاب استعمالها على الكل فمنه ما هو كريه على الذوق والسمع كجحيش ومنه ما هو غير مكروه كتكأكأتم وافرنقعوا واليه أشار الشارح رحمه الله بقوله فيما سيأتي في وجه النظر من ان الجرشي إما من قبيل تكأكأتم أو جحيش فعلم مما ذكرنا ان قوله والوحشي قسمان ،

الغرابة وان كانت عامة لكن المقصود من سلبها ليس ذاتها لما عرفت انها لا تخل من حيث هى بل المراد انها متى سلبت سلب الوحشية لتحققها فيها

(قول المحشي) ولذا ذكر التنافر ومخالفة القياس مع استلزام الخلوص عن الغرابة الخ فان قلت الغرابة تنتفي بأحد أمرين ظهور المعنى وشهرة الاستعمال فيجوز أن يكون سلبها لظهور المعنى فلا يلزم من انتفائها انتفاء التنافر ومخالفة القياس كما سيأتي له ذلك قريباً قلت الكلام هنا في تحقيق اعتراض هذا القائل وقد زعم ان ذكر الغرابة هنا باعتبار شقها الآخر أعني شهرة الاستعمال فان الخلوص عنه خلوص عن الوحشي الذي هو المخل وليس المراد ان الخلوص عنها باعتبار أحد شقيها ايا كان خلوص عن الوحشي المخل فانه لم يعتبر عدم ظهور المعنى أصلاً حيث قال ان الوحشي هو ما اشتمل على تركيب ينفر عنه الطبع ثم قال وان أريد بالوحشية غير ما ذكرنا الخ فانه يدخل في غير ما ذكره عدم ظهور المعنى وبهذا ظهر فساد ما قيل ان كلام المحشي تناقض حيث نكر هنا الاستلزام وفيما سيأتي عند الكراهة في السمع عدمه لأن ما سيأتي في نفي الغرابة بمعناها عند الشارح وهو غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال وسيأتي ان شاء الله بيانه

(قول المحشي) حتى يصح تفسير الغرابة المخلة بالفصاحة الخ يعني انه لا يخل إلا ما ينفر عنه الطبع أما عدم ظهور المعنى ولا مأنوسة الاستعمال من غير أن ينفر عنه الطبع فلا

(قول المحشي) غير ما ذكر هو لا مأنوسة الاستعمال مطلقاً

(قول المحشي) لاطلاق الغرابة عليه أي الوحشية بمعنى غير مأنوسة الاستعمال حيث قال والوحشي أي غير مأنوس الاستعمال قسمان غريب الخ فانه يؤخذ منه اطلاق الغريب على الوحشي بهذا المعنى أي عدم مأنوسية الاستعمال وان لم يستوف أقسامه وقد بينها المحشي

مثل شرنبث واشمخرّ واقطرّ وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخمّ الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية ، فمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان شيأ من التنافر والغرابة والمخالفة لايخل بها فلا مشاحة (والمخالفة) ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة ، او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف وأما نحو أبى يأبى وعور يعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة

ليس المقصود منه الحصر بل مجرد اطلاق الغريب على الوحشي ثم ، المعتبر في الفصاحة أن لايكون اللفظ غريبا عند العرب العرباء كما سيشير اليه قول الشرح لانه لم يكن وحشياً عندهم واستعمال غير العرب غير معتبر فيها لا وجوداً ولا عدما فلا يدخل الغريب الحسن في تعريف الغرابة اذ المراد ولامانوسة الاستعمال عند العرب العرباء (قوله) مثل شرنبث أي أي غليظ الكفين والرجلين ويراد به الاسد والنون فيه زائدة بدليل شرابث واشمخر ارتفع واقطر تفرق واشتد أوقر واجتمع (قوله) ثقيلا على السمع الخ أي ، من غير أن يكون فيه تنافر يوجب الثقل على اللسان(قوله) وقولنا غير ظاهرة الخ عطف على قوله هذا أيضاً اصطلاح (قوله) فمنع كونه أي الوحشية والتذكير لكونه عبارة عن غير ظاهرة ،والحاصل ان القول بانه على تقدير أن يراد بالوحشية غير ما اشتمل على تركيب ينفر عنه الطبع لايخل بالفصاحة فاسد لانهم فسروا الوحشية بملا يكون مانوسة الاستعمال والفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ جارياً على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وبما حررنا السؤال والجواب اندفع الشكوك العارضة للناظرين فيهما كما لايخفى على من تدبر وأنصف (قوله) وما في حكمها

(قول المحشي) ليس المقصود منه الحصر وإلا لخرج ما يعاب استعماله عند الكل لكنه غير كريه كتكأكأتم

(قول المحشي) بل مجرد اطلاق الغريب على الوحشي أي بمعنى غير المأنوس الاستعمال من حيث هو كما عرفت

(قول المحشي) ثم المعتبر في الفصاحة الخ رد على السمرقندي حيث تردد في غريب القرآن والحديث ويؤخذ من جعل غريب القرآن والحديث فصيحاً لاستعماله عندهم مع نصه فيما مر على انه غير ظاهر المعنى ان المراد بعدم ظهور المعنى في تعريف الغرابة عدم ظهوره عندنا دون العرب لأنهم متى استعملوه كان ظاهراً عندهم

(قول المحشي) وادفر هكذا في النسخ والذي في السمرقندي وأفزّ وكتب في منهياته يقال أفززته أي أفزعته

(قول المحشي) من غير أن يكون تنافر والخلوص عن التنافر لا يغني عن الخلوص عما ينفر الطبع عنه خلافاً للسمرقندي

(قول المحشي) عطف على قوله الخ وهو رد لقوله وان أريد الخ

(قول المحشي) والحاصل الخ قد نقلناه لك سابقاً عن الشارح واعترضه السمرقندي بما يعلم فساده مما مر بقي شيء آخر وهو أن مقتضى كون الفصاحة هي كون الكلمة عربية أصلية وعلامتها كثرة الدوران على ألسنة الاعراب الخلص أن

فكأنه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع (نحو) الاجلل بفك الادغام في قوله (الحمد لله العلي الاجلل) والقياس الاجل

أي حكم المفردات الموضوعة كالمنسوب فانه ، يبحث عن أحواله في الصرف وليس بمفرد لكنه في حكم المفرد في كونه النسبة كالجزء منه ، وكونه بمنزلة المشتق وقيل المركبات الناقصة ليدخل نحو مسمي فانه فصيح دون مسموي وليس شيء ، لان الادغام في الكلمتين والتقاء الساكنين فيهما ، ليس من قواعد الصرف كما نص عليه الشيخ رضي في شرح الشافية واتفقوا على ان الصرف يبحث عن أحوال الكلم الثلاث بناء أو تغيراً من حيث الافراد فالبحث عن ادغام نحو مسلمي من قوانين النحو لكونه من حيث التركيب وكذا نحو من ابنك بحث عن أحوال الهمزة من حيث انها تسقط في الدرج دون الابتدا فهو أيضاً بحث عن تركيب كلمة مع أخرى وما قيل انه داخل في المفرد لان هذه الحالة عارضة لمجرد المركب من النون والهمزة لا لمجموع المركب التام ، ففيه انه اعتراف بالبحث عن أحوال المهملات في الصرف (قوله) فكأنه قال الخ فالقانون الصرفي هي القاعدة مع الاستثنا (قوله) نحو الاجلل الخ قيل الاجلل ليس بكلمة فانه ليس بموضوع بهذا الوزن

يكون نحو ودع ووذر غير فصيح فانه تقدم للمحشي انه غير مأنوس الاستعمال لكنه ليس بغريب لظهور معناه اللهم إلا أن يكون كثرة الدوران على ألسنتهم علامة لا يلزم انعكاسها ويقوم مقامها عدم احتياج اللفظ الى تنقير أو تخريج فيتأمل

(قول المحشي) يبحث عن أحواله في الصرف كحذف التاء في النسبة الى المؤنث نحو مكي وحذف علامتي التثنية والجمع

(قول المحشي) وكونه بمنزلة المشتق لأنه ألحق بآخره ياء لتدل على النسبة الى المجرد عنها فهو بمنزلة المنسوب الى كذا

(قول المحشي) لأن الادغام في الكلمتين نحو مسلمي والتقاء الساكنين نحو من ابنك

(قول المحشي) ليس من قواعد الصرف لأنه علم بأصول يعرف بها أحوال ابنية الكلم التي ليست باعراب والمراد بالبنية عدد حروف الكلمة المرتبة مع حركاتها وسكونها باعتبار الوضع مع اعتبار الحروف الزوائد من الاصول ولا يعتبر من الاحوال حال الحرف الأخير حركة أو سكونا لأن الحرف الاخير بحركة لاعراب أو لبناء وسكونهما وما قيل من أن عدم اعتبار حال الحرف الأخير في البناء لا يمنع من أنه حال البناء لأن حال جزء الشيء حال لذلك الشيء ففيه ان البحث في الصرف انما هو عن حال الكلمة من حيث الافراد وما نحن فيه من حيث التركيب

(قول المحشي) بناء البناء هيئة الكلمة كما مر ما عدا حركة الحرف الاخير فرجل ورجلاً بناؤهما واحد

(قول المحشي) أو تغيرا بالقلب أو الحذف أو الادغام اذا كان في كلمة

(قول المحشي) من قوانين النحو فنحو مسلموي ومن ابنك بسكون النون واثبات الهمزة عدم فصاحتهما ليس لمخالفة القانون بل لضعف التأليف لأنه في تركيب كلمة مع أخرى فلا يتناوله المفرد ولا الكلمة في كلام الشارح لكن قد عرفت ان المركب الناقص نحو مسلموي لا فصاحة له في نفسه عند المحشي لخصوصه من ضعف التأليف خصوص للمركب التام عنده وخصوص له في نفسه عند السيد لادخاله له في الكلام وأما من أدخله في المفرد كالشارح على ما مر فهو فصيح لخصوصه عن تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس الصرفي فتدبر ثم انه على هذا لا يختص النحو بالبحث عن الاواخر من حيث الاعراب

(قول المحشي) ففيه اعتراف بالبحث عن أحوال المهملات في الصرف أي مع انه لا يبحث إلا عن موضوعات كما مر

(قول المحشي) فالقانون الصرفي الخ وحينئذ فلا مخالفة للقانون أصلا فالاضراب في كلام الشارح الانتقال فلا معنى

(قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهة في السمع) بان يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة ، فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه (نحو) الجرشي في قول أبي الطيب في مدح سيف الدولة ابى الحسن علي

مبارك الاسم اغر اللقب * (كريم الجرشي) اى النفس (شريف النسب)

فالاسم مبارك بموافقة اسمه اسم أمير المؤمنين على بن ابى طالب رضى الله عنه واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير اكل واضح معروف (وفيه نظر)، لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية

وفيه ان الاجلل والاجل بناؤهما واحد ، ووضعهما كسائر المشتقات نوعي فالقول بأنه ليس بموضوع لا معنى له ، نعم ان هذا البناء بالادغام مستعمل الفصحاء و بفكه متروكهم، والضرورات الشعرية انما تجوز اذا كانت ثابتة في كلام العرب الموثوق بعربيتهم وفك الادغام في كلمة ليس منها(قوله)قيل الخ قائله بعض معاصري المصنف رحمه الله(قوله)فانه من قبيل الاصوات الخ فيه ان ، انقسام العام الى القسمين لا يستلزم انقسام الخاص اليهما فالصواب ترك هذا الاستدلال والاكتفاء على ما في المتن لكن ذكره متابعة للايضاح وتوطئة للوجه الاتي للنظر (قوله) لانها داخلة أي الكراهة في السمع داخلة تحت الغرابة بمعنى ان الخلوص عنها يستلزم الخلوص عنها لا انها داخلة في مفهومها ، لبطلانه في نفسه ،

لقول الفنري وانما اضرب عن التفسير الاول لأنه لا يحتاج فيه الى استثناء الشواذ الثابتة في اللغة تأمل

(قول المحشي) ووضعهما كسائر المشتقات نوعي فآلة الوضع كلية لتناولها لأنه الواضع كأنه قال وضعت كل ما كان على افعل للدلالة على الزيادة

(قول المحشي) نعم الخ جواب عما يقال حيث ثبت عن الواضع لا مخالفة وحاصله ان المراد بالمخالفة مخالفة الثابت عن الواضع المستعمل للفصحاء

(قول المحشي) والضرورات الشعرية الخ جواب عما يقال ان الضرورة تمنع سببية المخالفة لعدم الفصاحة وحاصله ان الضرورة المانعة هي ما ثبت في كلام العرب الموثوق بعربيتهم وقوع الخلل لها وما هنا ليس كذلك وهذا يفيد أن الشاعر ليس منهم وان ما وقع للضرورة لا يخل بالفصاحة خلافا للفنرى في الأخير

(قول المحشي) قائله بعض معاصري المصنف أي استدراكاً على ما عرف به المصنف فصاحة المفرد فدفعه المصنف بما ذكر فلا يرد ما قيل ان قول المصنف ذلك يقتضي انه مسبوق بالتعريف فلا يصح جواب الشارح المتقدم بل يتعين جواب المصنف

(قول الشارح) أن يتبرأ الخ كل ذلك من كلام القائل كما في الايضاح ويدل عليه قول الشارح الاتي الثاني الخ

(قول المحشى) أي انقسام العام أي الصوت والخاص هو اللفظ لأنه الصوت المشتمل على بعض المخارج

(قول المحشي) متابعة للايضاح أى لذكره له عن قائله

(قول المحشى) لبطلانه في نفسه إذ ليست كراهة السمع جزءا من عدم الدلالة ومأنوسية الاستعمال نعم الكراهة في السمع تستلزم عدم أنس الاستعمال وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم

لظهور ان الجرشي إما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا او الجحيش واطلخم وقد ذكر ههنا وجوه أخر ، الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة، الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه

ولعدم مساعدة الدليل أعني قوله لظهور الخ لذلك وما قيل ان الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن التنافر ومخالفة القياس فلا حاجة الى ذكرهما أيضاً ، ففيه أن الاستلزام ممنوع لان مستشزرات وأجلى ليسا بغريبين بعدم احتياجهما الى التنقير والتخريج مع التنفر في الاول ومخالفة القياس في الثاني على ان هذا الاعتراض غير موجه، لان الاصل ذكر اسباب الاخلال صريحا وترك التصريح ببعضها، يحتاج الي توجيه ، ولم يظهر وجه توصيف الغرابة بالمفسرة بالوحشية فانه ليس لها معنى سواها نعم للوحشية معنى سوى الغرابة كما مر (قوله لظهور الخ) يعني أن الجرشي امامن قبيل الغريب الذي لايكون كريها على السمع ثقيلا على الذوق أومن الغريب الكريه الثقيل وعلى التقديرين هو خارج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة، وانمالم يجزم ههنا بكونه من القسم الثاني كما جزم فيما بعد لعدم الاحتياج اليه في توجيه النظر وفي المفتاح

(قول المحشى) ولعدم مساعدة الدليل لأن كونها من قبيل تكأكأتم أو الجحيش انما يفيد انها غير مأنوسة الاستعمال لا انها أى الكراهة جزء من عدم مأنوسية الاستعمال

(قول المحشى) ففيه ان الاستلزام ممنوع قد عرفت انه لا تناقض بين ما هنا وبين ما سبق لان الغرابة هناك كانت مذكورة لا لذاتها لأنها من حيث ذاتها ليست مخلة بل من حيث انه بانتفائها ينتفي المخل وهو ما ينفر الطبع عنه لتحقق الغرابة فيه أعني عدم الاشتهار لا عدم ظهور المعنى لقول المعترض هناك وان أريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل ومن جملة الغير غير ظاهر المعنى وحينئذ فبانتفاء الغرابة بذلك المعنى ينتفي ما ينفر عنه الطبع بخلاف ما هنا فان المراد بالغرابة عدم ظهور المعنى ولا مأنوسية الاستعمال فبانتفاء لا مأنوسية الاستعمال تنتفي الغرابة لانها مجموع الامرين ولا ينتفي التنافر أو مخالفة القياس

(قول المحشى) لان الاصل ذكر جميع أسباب الاخلال صريحاً ان قلت هذا يفيد أنه مخالف للاصل فقط مع الصحة مع انه من دلالة الالتزام وقد تقدم للمحشى انه لا يكتفى بدلالة الالتزام في التعاريف قلت قد أوضحنا لك المراد بما تقدم وهو ان انتفاء الغرابة ليس من الفصاحة في شيء وانما ذكر لاستلزامه الانتفاء الذي هو من الفصاحة وهو انتفاء ما ينفر الطبع منه وبذكر الانتفاء الاول لا يعرف أى شيء ما بانتفائه توجد الفصاحة فن الغرابة كما تحقق فيما ينفر الطبع عنه تحقق في غيره مما لا يخل كعديم الاشتهار بخلاف ما هنا فان الكريه في السمع وان لم يتعين من حيث كراهة السمع لكنه غريب يكفى نفيه من حيث غرابته والغرابة مذكورة في الكلام فليتأمل فانه قد زل هنا أقدام الناظرين

(قول المحشي) يحتاج الى توجيه لعل الوجه ما أشار له الشارح من ظهور دخول كريه السمع في الغريب

(قول المحشي) ولم يظهر الخ قال معاوية ان التوصيف للاشعار بوجه الحصر وهو انها مفسرة بالوحشية المعتبر فيها الثقل والكراهة

(قول المحشي) يعني ان الجرشي الخ بيان لحاصل الرد وترك معنى الظهور لظهوره

(قول المحشي) وانما لم يجزم الخ رد للسمرقندي حيث قال انه متعين أن يكون من القسم الثاني

وضعف هذين الوجهين ظاهر، الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره فى السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ في السمع اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وليس بشيء للقطع باستكراه الجرشي دون النفس سوا ادى بصوت حسن او غيره وكذا جفخت وملع دون فخرت وعلم، الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضاً بحث

مايدل على أن الكراهة لازمة للغرابة حيث قال ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مألوفة وقال السيد قوله تستكره صفة كاشفة لكن الحق أن الغريب قد لا يكون مكروها وعدم الالفة لا يستلزم الكراهة كيف وقد قالوا في كل جديد لذة (قوله) وضعف الخ أما الاول فاوورود منع الملازمة على قوله والا فلا تخل بالفصاحة وأما الثاني فلان كون اللفظ من الاصوات مما اتفق عليه الادباء ، وكون بعض الكلمات مكروهة على السمع مما لاشبهة فيه سواء كان اللفظ من قبيل الاصوات أولا

(قول الشارح) وضعف هذين الوجهين ظاهر نقل عنه أما الاول فلان عدم التأدي الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز أن يكون ذلك لأمر آخر بأن يكون الفصحاء كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا معنى مناسب للاخلال وأما الثاني فلانه قد أورد النظر في المتن والنظر يجب أن يكون على كلام ذكر ولم يذكر في المتن ان اللفظ من قبيل الاصوات ولو سلم فالقول بأن اللفظ صوت معتمد على مخارج الحروف مشهور عند الادباء على ان قوله من قبيل الاصوات لا يستلزم أن يكون صوتاً اه وقوله فلانه قد أورد النظر الخ فيه ان النظر في المتن باعتبار الحكم بفساد مبناه وقوله مشهور عند الادباء أي ولا يلتفتون للتدقيق الفلسفي قال السيد الشريف في شرح المواقف الحرف قد يطلق على الهيئة العارضة للصوت المسموع وقد يطلق على مجموع المعروض والعارض وهذا أنسب بمباحث العربية لأن أصحاب العلوم العربية يقولون الكلمة مركبة من الحروف ويقولون للكلم انه صوت فلو لم يكن الحرف مجموع العارض والمعروض بل عارض الصوت لما صح منهم ذلك والحاصل ان اطلاق الصوت على الكلمة المركبة من الحروف على تقدير كون الحرف نفس الهيئة العارضة للصوت مجاز من تسمية العارض باسم المعروض وعلى تقدير كون الحرف عبارة عن المجموع من تسمية الكل باسم الجزء ومن البين ان الثاني أنسب انتهى قال في شرح المقاصد وعند جمع من المحققين ان الحرف هو نفس الصوت المعروض لكن كونه المجموع أشبه بالحق وقوله لا يستلزم أن يكون صوتاً لجواز ان معنى كونه من قبيله انه يحصل به التميز في نفس الصوت المسموع بأن يختلف باختلافه ويتحد باتحاده ولا شك في مدخلية ذلك ان أوجب ثقلاً في استكراه النفس له وان لم يكن مسموعاً

(قول الشارح) الثالث ان الكراهة في السمع الخ هذا التوجيه للخلخالي ومعناه كما في المختصر ان الكراهة في السمع وعدمها ترجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ فلا تكون مخلة إذ المخل هو ما يرجع الى نفس اللفظ وهذا منه مثل قوله في الغرابة انها غير مخلة لأنها بحسب قوم دون قوم لا بحسب اللفظ في ذاته وقد تقدم

(قول المحشي) وكون بعض الكلمات الخ عطف على كون اللفظ يعني لو سلم ما ذكره فلا يفيد لأنه كلام على السند الأخص وهو لا يضر

(قول المحشي) فلا يضر ورود المنع عليه وهو أن يقال ان وقوعه في قوله تعالى ألم أعهد لا يدل على كونه ليس سبباً للاخلال لجواز أن يكون سبباً له لكن عرض له ما يمنع السببية كما قلت به هنا والفرق بين ألم أعهد وضيزي ودسر بأنه

لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء فى الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) حال من الضمير في خلوصه

(قوله) لانه قد يعرض الخ يعنى أن وقوعه في القرآن لايدل على عدم كون الكراهة في السمع من أسباب الاخلال لجواز أن يمنعه من السببية مانع فيكون ذلك فصيحاً مع سبب الاخلال وما قيل أنه ذكر سابقاً أن قرب المخارج ليس سبباً للتنافر بوقوعه في قوله تعالى ألم أعهد فجوابه أن ذكره هناك كان على وجه التأييد لا الاثبات فلا يضر ورود المنع عليه وكذا ما قيل انه لايصير تعريف الفصاحة حينئذ جامعاً لجواز أن يشتمل لفظ على أسباب الاخلال بالفصاحة مع عروض مايمنع السببية كما وقع يبدىء في القرآن بمقابلة يعيد مع أنه لم يسمع ذلك لان الكلام في فصاحة المفرد في ذاته وهي تنفي بوجود شيء من أسباب الاخلال وفيما ذكرتم الفصاحة عارضة بواسطه التركيب فيجوز ان تكون الاسباب مخلة حال الافراد دون التركيب لتحقق مانع وهو التركيب مثلا (قوله) حال من الضمير الخ ولا يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي خلوصاً كائناً مع فصاحتها . ولا أن يكون مع بمعنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسراً . لان مقارنة الخلوص لفصاحة الكلمات أو كونه بعدها غير معتبرة في فصاحة الكلام . انما المعتبر أن يكون مقارناً

عرض فيهما ما يمنع السببية دون ألم أعهد في محل المنع

(قوله المحشي) كان على وجه التأييد لا الاثبات والمنع للتأييد لا يضر انما المضر منع الدليل ولم يمنع

(قول المحشي) لجواز أن يشتمل لفظ الخ فيكون خارجاً لعدم خلوصه مع انه فصيح

(قول المحشي) مع انه يمنع ذلك أي مع أن يعيد يمنع سببية الاخلال وفي بعض النسخ مع انه لم يسمع أي لم يسمع يبدي وهو الموافق لقول الفنري انه لا يكاد يسمع وصريح هذا الكلام أن يبدي غريب أي غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال ولا مانع منه لأنه يحوج الى التخريج على وجه بعيد لان له ثلاثي والهمزة الداخلة عليه لا بد لها من معنى كما في الرضي والقياس ان تكون للتعدية ولا يصح ذلك هنا لأن المراد به معنى الثلاثي بدليل مقابلته بيعيد ووجه التخريج أن يقال ان افعل يجيء لجعل الشيء نفس أصله نحو أهديت الشيء أي جعلته هدية فيمكن أن يقال هنا انه بولغ في الشيء حتى جعل نفس البدء وفي بعض الحواشي انه سمع أبدا وأعاد وكان مبدءا ومعيداً لكنه لا ينافي التخريج على الوجه البعيد فتأمل

(قول المحشي) لأن الكلام الخ علة لمعنى كذا أي فيجاب عنه أيضاً لان الخ

(قول المحشي) وهو التركيب أي لأمر فيه كالتناسب بين يبدي ويعيد

(قول المحشي) ولا ان يكون بمعنى بعد أى مع كونه صفة مصدر محذوف على هذا الاحتمال أيضاً

(قول المحشي) لأن مقارنة الخلوص لفصاحة الكلمات أى المستفادة تلك المقارنة من لفظة مع والمراد بعدم اعتبار ذلك في فصاحة الكلام انه لا يعتبر حدوث الخلوص حال فصاحة الكلام ولا بعدها كما يفيده المصدر المؤكد للفعل أما كون الخلوص الذى هو وصف الكلام مقيداً بكونه مع فصاحة الكلمات فلا بد منه كما سيأتي بعد فى كلامه تأمل

(قول المحشي) غير معتبرة في فصاحة الكلام أى لم يجعلوا تلك المقارنة أو البعدية جزء من مفهوم فصاحة الكلام

(قول المحشي) انما المعتبر أن يكون مقارناً الخ أى المعتبر في فصاحة الكلام أن يكون الكلام حال ذلك الخلوص

اى خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز

لفصاحة كلماته ،على أن القول بالحذف والمجاز لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح ولا يجوز أن يكون ظرفاً لغواً للخلوص ، لانه يقتضي تعلق معنى الخلوص بها ومعيتها مع الفاعل أو المجرور فيه فيصير المعنى خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات مما ذكر أوخلوص الكلام مما ذكر ومن فصاحة الكلمات سواء اشترط في المفعول معه صحة اسناد الفعل اليه كما ذهب اليه الاخفش أو لم يشترط كما ذهب اليه كثير من النحاة وكلا المعنيين باطل كما لا يخفى (قوله) أي خلوصه الخ أشار بهذا التفسير الى أن المراد الخلوص المفيد بنع الفصاحة بنا على ان الحال قيد للعامل فلا يرد ما توهم من أنه يلزم أن يكون يبدىء الله الخلق بدون

مقارناً لفصاحة كلماته ولا يلزم من ذلك حدوث الخلوص وقت تلك المقارنة كما في يبدى بدون يعيد فانه خالص قبل فصاحة الكلمات ولا بعدها أيضاً وهو ظاهر والحاصل ان المعتبر في الخلوص الذي هو فصاحة الكلام هو مصاحبته لمقارنة الكلام لفصاحة كلماته لا حدوثه حال تلك المقارنة أو بعده هذا هو الموافق لما يأتي في الحاشية التي عقب هذه فليتأمل

(قول المحشي) على ان القول بالحذف أى حذف المصدر والمجاز كون مع بمعنى بعد

(قول المحشي) لأنه يقتضى تعلق معنى الخلوص بها أى بفصاحة الكلمات وقوله ومعيتها معطوف على تعلق المعمول ليقتضى وقوله مع الفاعل هو الضمير في خلوصه وقوله المجرور بن هو قوله ضعف التأليف الخ وفي بعض النسخ أو المجرور فيه وعليه فهو متعلق بمعيتها والضمير عائد على الخلوص أى يقتضي معيته فصاحة الكلمات مع الفاعل الذى هو الكلام المدلول عليه بالضمير في الخلوص أو يقتضي معيتها لضعف التأليف وما ذكر معه في الخلوص و بيان ذلك انه ان أوقع معنى المصاحبة بين الكلام والفصاحة اقتضى الاول وان أوقع بين ضعف التأليف وما معه و بين الفصاحة اقتضى الثاني وذلك لتضمن مع معنى المصاحبة

(قول المحشي) سواء اشترط في المفعول معه الخ دفع لما يقال لا يصير المعنى ما ذكر وهو ان فصاحة الكلمات خالصة مما ذكر أو مخلوص منها إلا اذ جرينا على ان المفعول معه يشترط فيه صحة نسبة الفعل اليه فيكون المصرح فيه بلفظ مع مثل المفعول معه في تعلق الفعل به أما اذا جرينا على انه لا يشترط صحة نسبة الفعل اليه كسرت والنيل فان النيل لا ينسب اليه السير بل الجريان واستوى الماء والخشبة فان الاستواء لا ينسب للخشبة بل المعنى وصل الماء الى الخشبة فيكون المصرح فيه بلفظ مع مثله لا يقتضي المشاركة في العامل فلا يصير المعنى ما ذكر بل المعنى ان الكلام الخالص مما ذكر صاحب فصاحة الكلمات أو المخلوص منه وهو ضعف التأليف وما معه صاحبها فلا يستفاد كون فصاحة الكلمات خالصة أو مخلوصا منها كما لا يستفاد كون النيل سائراً والخشبة مستوية وحاصل الدفع ان لفظ مع موضوع للمصاحبة في الفعل اتفاقا كما في الرضى وغيره فمتى علق بالخلوص لزم أن الفصاحة اما خالصة أو مخلوص منها بخلاف واو المعية عند غير الاخفش

(قول المحشي) وكلا المعنيين باطل لانه على الاول يكون المعنى خلوص الكلام وفصاحته من ضعف التأليف وما معه ومعلوم أن الفصاحة لا ينسب اليها ذلك حتى تخلص عنه وعلى الثاني يكون المعنى خلوص الكلام من فصاحة الكلمات وهو عكس المطلوب واعلم أنه لم يحمل الشارح مع ظرف لغو متعلقاً بالنسبة التي بين المبتدا والخبر أي فصاحة الكلام خلوصه مع فصاحة كلماته أي المجموع فصاحة الكلام لانه يلزم جعل فصاحة الكلمات جزء فصاحة الكلام مع تباينهما

(قول المحشي) اشار بهذا التفسير الخ أي بقوله خلوصه مع فصاحة كلماته فان مقتضى كون الظرف حالا من الضمير ان يقول خلوصه مما ذكر حال كونه أي الكلام مع فصاحة كلماته فعدل الى هذه العبارة للاشارة الى ان الفصاحة الخلوص

يعيده فصيحا، فانه يصدق عليه انه خالص مما ذكر، حال كون كلماته فصيحة وهو حال انضمام يبيد اليه لان الخلوص المقيد بانضمام يعيد غير الخلوص حال عدمه فلاحاجة الى ماتكلفوا، من أن التلفظ حال الانضمام غير التلفظ حال عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحداً بالشخص لانه تدقيق فلسفي لا يعبأ به عند الادباء لانه يستلزم الخ بناه على توجه النفي المستفاد من الخلوص الى التنافر المقيد بمنع فصاحة الكلمات والشائع في ذلك توجهه الى القيد سواء كان المقيد باقيا أولا (قوله) فافهم اشارة الى مانقل عنه في الحاشية بقوله لايقال هذا يعلم بالطريق الاولى لا القول، لوسلم، ففيما اذا كانت الكلمات متنافرة الحروف

المقيد بمع الفصاحة أي بمقارنة الكلام مع الفصاحة

(قول المحشي) فانه يصدق عليه تعليل لبرد

(قول المحشي) حالة كون كلماته فصيحة هذا من تمام ما يصدق وعبارة الحفيد قوله حال من الضمير يلزم أن يصير مثل يبدي فصيحاً فانه يصدق عليه وحده انه خالص عما ذكر في حال فصاحة الكلمات كما يقال اكرم السخاوة حال المكنة فاذا اسخى شخص حال المكنة ثم صار فقيراً يصدق عليه انه كريم وان لم يكن سخياً حال الفقر فحاصل الاشكال حينئذ ان الفصاحة هى الخلوص مما ذكر حالة كون الكلمات فصيحة ويبدي متصف بهذا الوصف لانه يصدق عليه انه خالص حال كون كلماته فصيحة وان لم يكن كلماته فصيحة الآن وحاصل الرد ان الذي في التعريف لفظة مع المفيدة لمصاحبة وليست بمعنى حال كذا ولا عند كذا وحينئذ فالفصاحة هى الخلوص المصاحب لفصاحة الكلمات فهي الخلوص المقيد بانضمام يعيد وهو غير الخلوص الكائن حال عدم انضمامه فليس فصاحة فهو المحترز عنه

(قول المحشي) من أن اللفظ حال الانضمام الخ يعني ان مع بمعنى حال فصاحة الكلمات لكن لا يصدق على يبدى انه خالص مما ذكر حال فصاحة الكلمات لان يبدي المنضم اليه يعيد ليس هو يبدى بدونه فليتأمل

(قول المحشي) لانه يستلزم الخ أى بناء على احتمال توجه النفي الى التنافر المقيد لانه من جملة ما يصدق به خلاص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة كما انه يصدق بانتفاء المقيد فقط بناء على توجه النفى الى المجموع

(قول المحشي) والشائع في ذلك الخ فلذا قال الشارح متنافرة كانت أم لا وهذا رد على السمرقندى حيث قال ان الشائع في ذلك نفى القيد فقط

(قول المحشي) هذا يعلم بالطريق الاولى يعني ان التعريف اذا صدق بانتفاء المقيد فقط الذى هو المقصود وعلم منه ان التنافر مع وجود فصاحة الكلمات مخل علم بالطريق الاولى اخلال عدم فصاحة الكلمات متنافرة أولا

(قول المحشي لو سلم الخ اشارة الى منع علمه بالاولى وحاصله لانسلم علمه بالاولى لان المقصود وهو انتفاء المقيد فقط غير متعين حتى يكون هذا أولى منه بل هو احتمال ضعيف ولوسلم فالعلم بالاولى في الصورتين معاً ممنوع وانما يظهر في الاولى فقط لاشتمالها على مانعين التنافر وعدم الفصاحة بخلاف الثانية فليس فيها الامانع واحد وهو عدم الفصاحة ولو سلم علمهما جميعاً بالاولى ففي الصورة الثانية انما يكون اذا كانت الكلمات متنافرة الحروف الخ فتأمل

(قول المحشي) ففيما اذا كانت الكلمات متنافرة الحروف أي لوسلم العلم بالاولى في الصورتين فبالنسبة للاولى الامر ظاهر لان فيها مانعين عدم الفصاحة والتنافر وهما أولى بالاخلال من التنافر مع الفصاحة وأما بالنسبة للثانية فلا لانه قد انتفى فيها شرط ووجد فيها شرط ولا يعلم من اخلال الصورة المعلومة من التعريف وهى انتفاء التنافر مع وجود الفصاحة

ان يكون حالا من الكلمات فى تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت أم لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوى المشتهر فيما بين معظم أصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى (نحو ضرب غلامه زيداً) فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة أعنى ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جنى

مع أن مثله لم يقبل في التعريفات واما اذا كانت الكلمات غير فصيحة ولا تنافر في الحروف فيصدق التعريف و بالجملة اذا جعلتها حالا من الكلمات بقي الحد خالياً عن اشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام اه وصدق التعريف بناء على انه لايعلم من كون التنافر المقيد بفصاحة الكلمات مخلا أن يكون عدم التنافر مع عدم الفصاحة مخلا وهو ظاهر فتدبر فانه قد أطال الكلام بعض الناظرين في هذه الحاشية زاعما انه تدقيق (قوله أن يكون الخ) فانه اذا كان التأليف مخالفاً للقانون المشتهر وغير المشتهر كان فاسداً لا ضعيفاً، (قوله لفظاً ومعنى) المشهور لفظاً أومعنى أو حكما كما في المختصر فالمراد بالمعنى مايعم الاضمار حكما أيضاً (قوله أعني ما اتصل الخ)، احتراز عن صورة التنازع اذا طلب الاول الفاعل والثاني المفعول واعملت الثاني نحو ضربني وضربت زيداً فانه فصيح،

اخلال هذه لاحتمال الفرق نعم اذا كان عدم فصاحة الكلمات بتنافر الحروف لا الغرابة ومخالفة القياس علم ذلك لان تنافر الحروف من جنس تنافر الكلمات

(قول المحشي) مع أن مثله أي العلم بالاولى لايقبل في التعريفات

(قول المحشي) غير فصيحة ولاتنافر في الحروف بأن كان عدم فصاحتها للغرابة أومخالفة القياس أو هما معاً قوله خالياً عن اشتراط فصاحة الكلمات لما علمت انه بعد التسليم لايعلم اخلال عدم الفصاحة مع عدم التنافر الا في بعض الصور وهو ما اذا كان عدم الفصاحة لتنافر الحروف واعلم أن هذا التعريف على الاختيار الاخير يمكن أن يكون من باب عموم السلب وأن يكون من باب سلب العموم وعلى الاول يصدق التعريف بتسعة أقسام وعلى الثاني بخمسة عشر فتأمل

(قول المحشي) فانه اذا كان التأليف الخ، رد على الحفيد حيث قال لايخفى انه يحصل الضعف بمخالفة القانون المعتبر عند الكل أيضاً الا أن يقال انه يعلم بالاولى

(قول المحشي) لفظاً بأن يكون المرجع مذكوراً مقدماً تقدم من جهة المعنى أولا والمعنوي أن يكون هناك ما يقتضي تقدمه كذكر الفعل المتضمن للمرجع والحكمي أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظاً ولايكون هناك مايقتضي تقدمه الا الضمير الموجب لتقدمه لكن خولف ذلك الاصل لنكتة اعتبرها البلغا كما في ضمير الشأن و باب نعم ولا يعتبر ماراعاه غيرهم في غير المواضع التي صرحوا فيها بجواز تقدم الضمير لانهم راعوا في تلك المواضع معنى لايوجد في غيرها وهو أن المرجع المأتي به بعد الغرض منه تفسيره الضمير فلم يبق الابهام أصلا بخلاف المفعول في نحو ضرب غلامه زيداً فانه مأتي به للمفعولية لا للتفسير فيبقى الابهام بحاله كذا في الرضى

(قول المحشي) احتراز الخ واحتراز أيضاً عما اذا كان الضمير متصلا بغير الفاعل في غير التنازع نحو صاحبها في الدار

لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله

جزى ربه عنى عدى بن حاتم　　جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقوله　لما عصى اصحـــابه مصعباً　　ادى اليه الكيل صاعا بصاع

ورد بأن الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل أى رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل وأما قوله

جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر　　وحسن فعل كما يجزى سنمار

وقوله　الاليت شعري هل يلومن قومه　　زهيراً على ماجز من كل جانب

فشاذ لا يقاس عليه (والتنافر) ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه فى الثقل (كقوله وليس قرب قبر حرب) اسم رجل (قبر) صدره وقبر حرب بمكان قفر اى خال من الماء والكلا (و) منه ما هو دون ذلك مثل (قوله) اى قول ابى تمام

(كريم متى امدحه امدحه والورى معى)　واذا ما لمتـــه لمته وحـــدى　الورى مبتدا خبره معى

بالاتفاق (قوله لشدة الخ) يعنى ان الفاعل والمفعول به متساويين في اقتضاء الفعل المتعدي لها لدخول النسبة اليهما في مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر في صورة المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر كذلك يجوز في صورة الفاعل المتصل به ضمير المفعول به المتأخر والجواب انهما وان تساويا في اقتضاء الفعل اياهما الا ان اقتضاء الفاعل مقدم في الملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول لأن نسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة الصدور فكان الفاعل مقدماً في الرتبة . فلا يلزم الاضمار قبل الذكر . مطلقاً . بخلاف صورة المفعول وأما ما قيل من ان اقتضاءه الفاعل أشد .

أو كان متصلا بالفاعل راجعاً الى غير المفعول نحو ضرب غلامها عبد هند فيمتنع بالاجماع نص عليه في المغنى ونقله المحشي في حواشي الجامى

(قول المحشي) بالاتفاق أي من الاخفش والجمهور وان منعه الكسائي والفراء كما في الرضى وقال الكسائي بحذف الفاعل والفراء بتقديره مؤخراً

(قول الشارح) لشدة اقتضاء الفعل الخ يعني ان الفاعل والمفعول به في مرتبة واحدة في شدة اقتضاء الفعل المتعدي اياهما فكما انه يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحكم واذا كانا في مرتبة واحدة فالمفعول في مرتبة الفاعل والفاعل متقدم على الضمير المضاف اليه فيكون المفعول أيضاً متقدماً عليه رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر كذا في حواشي المحشي للجامى والجواب ما سيذكره المحشي

(قول المحشي) فلا يلزم الاضمار قبل الذكر أي فيما اذا تأخر الفاعل واتصل بالمفعول ضميره

(قول المحشي) مطلقاً أي لفظاً ومعنى وحكما لأنه بعد الذكر معنى لتقدمه رتبة

(قول المحشي) بخلاف صورة المفعول أي صورة ما اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول المتأخر فانه ضمير قبل الذكر مطلقاً

والواو للحال اى لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي هنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوي كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد ، لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المصنف فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه شيئاً من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن

فلا يظهر وجهه (قوله والواو للحال) لأنه المنساق الى الفهم ، ولموافقة قوله وحدي فانه حال ، ومشاركة الورى للشاعر مفهوم من لفظة معي ، مع احتياج العطف على الضمير المستتر في أمدحه الثاني الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لئلا يتحد الشرط والجزاء والى حمل معي ، على الاجتماع زماناً فان المشاركة في المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف

(قول المحشي) فلا يظهر وجهه أي بناء على ما يفهم من كلام الاخفش من ان النسبة الى المفعول داخلة في مفهوم الفعل كالنسبة الى الفاعل حيث قال لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فسوى بينهما والا فقد بين هو وجهه في حواشي الجامي تبعاً للمحقق اللاري بما حاصله ان النسبة الى الفاعل مقومة لمدلول الفعل لأن النسبة الى الفاعل المعين داخلة في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدي الى المفعول به فانه لازم خارج عن مدلوله يدل على ذلك جواز تنزيله منزلة اللازم وعدم جواز ذلك بالنسبة الى الفاعل وطرف النسبة الذي هو فاعل ههنا داخل في قوام النسبة أي مقوم لها في الوجود والتعقل فيكون حينئذ احتياج الفعل اليه أشد من المفعول به وسائر المفاعيل انتهى واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ولعله لوروده في كلام الفصحاء قال حسان رضي الله عنه

ولو ان مجداً أخلد الدهر واحدا   من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقال غيره ، كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد، وقال غيرهما، لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا ، وغير ذلك لكن هذا كله لا يخرجه عن الشذوذ ومخالفة الجمهور

(قول المحشي) ولموافقة وحدي أي في كونه حالا من ضمير المتكلم وعلى تقدير العطف فان كان من عطف الجمل فلا حال أصلا وان كان من عطف المفردات كما اقتصر عليه فهناك حال وهو معي لكنها ليست كوحدي في كونها من ضمير المتكلم بل هي حال من الورى فلا تحسن المقابلة

(قول المحشي) ومشاركة الورى للشاعر أي فلا تفوت مع الحالية وما قيل ان معي لا يفيد المشاركة في المدح لاحتمال الحضور معه ففيه ان المقابلة بوحدي تدفعه لأنه لا مدح له في ذلك

(قول المحشي) مع احتياج الخ وما قيل لا حاجة لذلك بناء على ان المراد من الجزاء المدح التام ففيه انه لا وجه لارتكابه مع وجود غيره مما ينساق اليه الفهم

(قول المحشي) على الاجتماع زماناً ولا يخفى ضعفه مع مقابلة وحدي واعلم انه بناء على العطف على الضمير لا يضر رفع المضارع الذي للمتكلم الظاهر لأنه يغتفر في التابع كما في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك

(قول الشارح) كأنه تحقق منه اللوم وذلك لاشعار اذا بالقطع والماضي بتحققه وأما التحرز عن لومه فقد استفيد من اذا الاستقبالية وايهام الوقوع لم يخل بذلك لأنه عين التنزيه وغاية البراءة عن استحقاق اللوم فتأمل فانه دقيق كذا نقل عنه

على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو أول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخري غير متناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة (والتعقيد) أي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول (ان لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة

الظاهر (قوله على كلام غير فصيح الخ) لان سببه جملة وهذا لا ينافي ما مر من ان اشتمال القرآن على كلمة مشتملة على سبب يخل بالفصاحة لا يضر فصاحتها لوجود ما يمنع السببية لأنه في الكلمة دون الكلام حيث قالوا ولكل كلمة مع صاحبتها مقام ليس له مع أخرى (قوله أي كون الكلام معقداً الخ) ، فسر بذلك ليصير صفة للكلام مخلا بفصاحته معتبراً خلوصه عنه كما ان كونه ظاهر الدلالة صفة له ، بخلاف المصدر المبني للفاعل وأما الاعتراض ، بأن ما ذكره تفسير للتعقد لا للتعقيد فغير مندفع لأنه على تقدير كونه مصدراً مبنياً للمفعول يكون معناه المعقدية ، وهي عبارة عن مجعولية الكلام غير ظاهر الدلالة ، لا كونه غير ظاهر الدلالة فاما أن يقال ، ان المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل بالمصدر ، أعني الهيئة المترتبة عليه

(قول المحشي) فسر بذلك أي فسر بكون الكلام معقداً على ان المصدر من المبنى للمفعول والمعنى حينئذ فسره بمصدر المبنى للمفعول لأنه هو الذي يكون صفة للكلام دون مصدر المبنى للفاعل وحينئذ فكون الكلام معقداً هو مجعولية الكلام معقداً المعبر عنه بالمعقدية كما سينبه عليه المحشي بعد فتدبر

(قول المحشي) بخلاف مصدر المبنى للفاعل أي فليس صفة للكلام بل للمتكلم فهذا يدل على ان مراد الشارح بهذا التفسير أن يجعل صفة الكلام مصدر المبنى للمفعول

(قول المحشي) بأن ما ذكره أي المصنف

(قول المحشي) وهي عبارة عن مجعولية الكلام الخ كما ان مصدر المبنى للفاعل عبارة عن جعل الكلام معقداً

(قول المحشي) لا كونه غير ظاهر الدلالة فان هذا الكون مترتب على تلك المجعولية ويقال له الحاصل بالمصدر المجهول فكونه غير ظاهر الدلالة وكونه معقداً عبارتان عن أمرين مختلفين والحاصل ان هناك مصدراً مبنياً للفاعل وحاصلا به والاول ما يعتبر فيه الاضافة الى الفاعل من حيث الصدور منه والثاني حالة قائمة بالفاعل بعد ذلك الصدور ومصدراً مبنيا للمفعول وحاصلا به والاول ما يعتبر فيه الاضافة الى المفعول من حيث الوقوع والثاني حالة مترتبة بعد ذلك الوقوع حاصلة للمفعول وكل هذه اضافات ومعاني اعتبارية نبه عليه حواشي زاهد الدواني

(قول المحشي) ان المراد بالمصدر المبنى للمفعول الحاصل بالمصدر أي الحاصل بمصدر المبنى للمفعول ولما كان ذلك الحاصل مترتبا عليه دون مصدر المبنى للفاعل قلنا ان المصدر مبني للمفعول

(قول المحشي) أعني الهيئة المترتبة عليه أي كونه غير ظاهر الدلالة الخ

على) المعنى (المراد) منه (خلل)واقع (إما في النظم)

أو يقال مبنى على التسامح بناء ، على ظهور ان المراد جعله غير ظاهر الدلالة والأظهر أن يقال هذا تفسير للتعقيد الاصطلاحى فلا يحتاج الى جعله مصدراً مبنياً للمفعول،ولا الى تكلف في صحة الحمل (قوله على المعنى المراد) بقيد المراد، يمتاز التعقيد عن الغرابة فانها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى (قوله خلل الخ) داخل في التعريف لاخراج المتشابه والمجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها ليس لخلل في النظم أو لانتقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر في محله وكلمة اما، لمنع الخلو ووجه انحصار موجب التعقيد في الخللين ان الكلام إما أن يراد معناه المطابقي وعلى هذا لا يكون التعقيد إلا لخلل في النظم ، لأن فهم المعنى المطابقي بعد العلم بوضع المفردات وهيئتها التركيبية يكون ظاهراً أو يراد غيره فاما أن لايكون بين المطابقي وذلك المعنى لزوم وحينئذ لا يفهم منه المراد أصلا فيكون فاسداً لا معقداً فانه عبارة عن عدم الظهور لا عن عدم الدلالة ، وإما أن يكون اللزوم ظاهراً فان كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المطابقي ظاهرة فلا تعقيد أصلا وان كانت خفية، أو يكون اللزوم خفياً في نفسه أو لوجود الواسطة يحصل التعقيد لخلل في الانتقال وما قيل انه لو دخل قوله لخلل في النظم في التعريف يلزم أن يكون اجتماع أمور كل واحد منها شائع الاستعمال خالا

(قول المحشي) أو يقال الخ عطف على إما أن يقال المبنى على تقدير كونه مصدر المفعول فهو مبني عليه أيضا

(قول المحشي) على ظهور ان المراد جعله غير ظاهر الدلالة أي والمصدر الذي هو جعله غير ظاهر الدلالة من المبني المفعول وهو مجعولية الكلام غير ظاهر الدلالة

(قول المحشي) ولا الى تكلف في صحة الحمل وهو ان المراد بمصدر المبني للمجهول الحاصل به كما هو الوجه الاول أو يبقى على حاله و يراد من قوله أن لا يكون الخ جعله غير ظاهر الدلالة كما هو الوجه الثاني واعلم ان المحشي رحمه الله نبه في تقريره هذا على ما وقع للفنري هنا حيث جعل المصدر من المبني للمفعول نفس الحاصل بالمصدر فليتأمل فانه قد وقع هنا خبط عظيم

(قول المحشي) يمتاز التعقيد عن الغرابة أي فيما يتوهم اشتراكهما فيه وهو الدلالة على المعنى فما قيل ظاهره ان هذا معناه فقط وليس كذلك لأنه معتبر معه عدم انس الاستعمال وهم لأن عدم ذكره لكونه ليس من محل الاشتباه

(قول المحشي) لمنع الخلو فيجوز اجتماع التعقيد اللفظي والمعنوي

(قول المحشي) لأن فهم المعنى أي معنى المفردات والتراكيب

(قول المحشي) واما أن يكون اللزوم ظاهرا أي موجوداً ظاهراً

(قول المحشي) وان كانت خفية أي ولو كان اللزوم ظاهراً إذ لا يعدل عن المعنى الاصلي لغير دليل

(قول المحشي) أو يكون اللزوم خفياً في نفسه أي ولو كانت القرينة ظاهرة لأن خفاه يعارضها وكون خفا اللزوم وحده بدون وسائط سببا للخلل ليس في كلام الشارح لكن سيأتي في كلام المحشي ما يفيد انه متى كان اللزوم قريبا أو بلا واسطة قلما يخفى وانما ترك ذلك الشارح لما سيأتي له

(قول المحشى) لا يقال الخ حاصله ان قوله لخلل ليس داخلا في التعريف بل خارج عنه ذكره لاعتبار السبب الغالب أي وقد لا يكون لخلل كما في اجتماع هذه الامور فاذا كان من التعريف يكون غير جامع التعقيد باجتماع هذه

بان لايكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتاً فى الكلام جاريا علي القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظى كما توهمه بعضهم (كقول الفرزدق في) مدح (خال هشام) بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي (وما مثله في الناس الا مملكا، ابو امه حى ابوه يقاربه،

في النظم مما لا يفوه به عاقل لان انحصار موجب التعقيد في الخللين يقتضي دخول الاجتماع المذكور في خلل النظم سواء كان قوله لخلل داخلا في التعريف أولا (قوله بأن لايكون ترتيب الالفاظ الخ) اشارة الى ان المراد بالنظم ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن لا ما ذكر سابقا من كون الالفاظ مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم حينئذ، شامل لرعاية علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوي والخطأ في تأدية المعاني (قوله بسبب تقديم أو تأخير) ذكرهما اشارة الى كون كل واحد منهما مستقلا بالاخلال وان كان كل منهما مستلزما للاخر (قوله) يجوز أن يكون الخ اي لكون كل واحد منها خلاف الاولى والاصل (قوله فذكر ضعف التأليف الخ) كما زعمه الخلخالى فان بينهما عموما من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد، في نحو جانى أحمد بالتنوين ويوجد التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال،

الامور بخلاف ما اذا كان خارجا عنه بيانا للسبب الغالب

(قول المحشي) لأن انحصار موجب التعقيد في الخللين قد يقال ان اجتماع هذه الامور ليست عند هذا القائل خللا في النظم بل الخلل ضعف التأليف فلا ينحصر الموجب عنده فيهما

(قول المحشي) شامل لرعاية الخ عبارة الاطول لرعاية ما يقتضيه علم المعاني والبيان

(قول المحشي) وان كان كل واحد منهما مستلزما للآخر يعني انه متى حصل اخلال بالتقديم لزم أن يحصل اخلال بالتأخير وبالعكس لأن كلا قد خرج عن مرتبته وما قيل انه لا لزوم نظراً الى الكلمة الواحدة فان تقديمها عن محلها الاصلى في تركيب لا يستلزم تأخيرها عن محلها الأصلى لا فيه ولا في غيره فوهم لأن الكلام في الاخلال بفوات الترتيب ولا ترتيب بينها وبين نفسها حتى يختل بتقديمها في تركيب وتأخيرها في آخر

(قول المحشي) أي لكون كل منها تعليل ليجوز أن يكون ومعلوم ان النحو يميز بين الأصل وخلاف الأصل فصح ان مرجع الاحتراز عن التعقيد علم النحو واندفع ما قاله الحفيد

(قول المحشي) في نحو جاني أحمد كذا في النسخ أحمد بالدال ولعله أحمر بالراء فانه وقع خلاف بين سيبويه والاخفش فيما اذا كان مسمى به ثم نكر فقال سيبويه يمنع الصرف اعتباراً للوصفية التي كانت قبل العلمية بمعنى ان الوصف يجعل مع زواله كالثابت لكونه أصليا وقال الاخفش اذا نكر صرف لان المانع كان العلمية وقد زالت ولامعنى لعود الوصفية بعد زوالها وقد عرفت أن سيبويه لم يقل بالعود وعلى انها أحمد بالدال يكون المراد صرف ما لا ينصرف مطلقا فانه لغة حكاها الاشموني

اي) ليس مثله في الناس (حي يقاربه) اى احد يشبهه في الفضائل (الا مملك) اي رجل اعطى المال والملك اعني هشاما (ابو امه) اى ام ذلك المملك (ابوه) اى ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اى لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعنى أبو أمه أبوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذى هو ابوه وتقديم المستثنى اعنى مملكا علي المستثنى منه اعنى حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه أوجب زيادة في التعقيد قيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتأمل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه أو ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه

ويجتمعان كما في بيت الفرزدق (قوله أي ليس مثله الخ) يعني ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني هكذا (قوله إلا ابن اخته) فمماثلة المملك مع الممدوح جاء من قبله بحكم ولد الحلال يتبع الخال (قوله يظهر بالتأمل الخ) نقل عنه لان الغرض نفي أن يماثله أحد ويقاربه وهذا يفيد نفي أن يكون المماثل له حيا يقاربه أو بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضاءه وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى أن يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقاً اه أي ما قيل يفيد على التوجيه الاول نفي المقارب عن المماثل ونفي المماثل عن المقارب على الثاني وذلك ليس بمقصود ولا مستلزم له وهذا المفاد متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب بناء على ان مفاد كلمة

(قول المحشي) ويجتمعان في بيت الفرزدق لان الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وبين المبتدا والخبر والبدل والمبدل منه غير جائز عند الجمهور جائز عند البعض كما يؤخذ من قول الشارح فهذا التقديم شائع حيث خص الشيوع به

(قول المحشي) لان الغرض أى المقصود من البيت وهذا الاعراب يفيد على التوجيه الأول نفي ان يكون المماثل حيا يقاربه وعلى الثاني نفي أن يكون الحي المقارب مماثلا وليس هذا من المقصود في شيء

قوله وهذا في الظاهر متدافع أي هذا المفاد متدافع وهذا اعتراض آخر

(قول المحشي) لاقتضا وجود المماثل الخ أي لان الحكم في السالبة على ماثبت عليه الحكم في الموجبة فقولنا ليس المماثل مقاربا حكم بسلب المقارب عن المماثل وكذا عكسه الاول على الاعراب الاول والثاني على الثاني

(قول المحشي) ويفتقر الى أن يقال الخ أي بناء على ان السالبة تصدق بنفي الموضوع وتحقيقه ان الحكم في السالبة على ما حكم عليه في الموجبة لكن صدق الموجبة يقتضي صدق العنوان بخلاف السالبة فان صدقها قد يكون بانتفا صدق العنوان وفرق بين الحكم وصدقه توضيحه ان السلب رفع الايجاب فصدق قولك السواد سواد يستدعى صدق السواد في نفس الامر على شيء اما اذا ورد حرف السلب عليه وقيل ليس السواد سوادا فصدقه قد يكون بانتفا صدق السواد على شيء من الاشياء فالحكم في الايجاب والسلب كليهما على مفهوم واحد هو السواد لكن صدق الايجاب يقتضي تحققه بخلاف صدق السلب ولهذا اشتهر ان المعدوم يسلب عنه جميع المفهومات حتى نفسه وبهذا ظهر صحة صدق السالبة بنفي الموضوع ولو كان المقارب بمعنى المماثل على ما سيأتي فتدبر

(قول المحشي) وكفي بهذا قلقا حيث دعا الى ما هو نادر في الاستعمال غير متبادر في الخطابيات بل قال الدواني

ما نفي الحكم لانفي المحكوم عليه سواء كان انتفاؤه بانتفاء الموصوف والصفة معاً أو بانتفاء الموصوف واقتضائه عدم وجود المماثل على التوجيه الاول لان الحكم بانتفاء المقارب يستلزم الحكم بانتفاء المماثل بطريق الاولى وعدم وجود المقارب على التوجيه الثاني ليصح استثنا مملكا من يقار به وليس مبنى التدافع كون المقاربة بمعنى المماثلة كما ذهب اليه الناظرون فانه مع كونه غير صحيح في نفسه يابى عنه عبارة الشارح حيث عطف يقار به على يماثله وعطف المقارب على المماثل وما قيل انه لولم تكن المقاربة بمعنى المماثلة لم يصح الاستثنا لانه يستلزم أن يكون المملك مماثلا ومقارباً غير مماثل

القول بصدق السالبة بنفي الموضوع باطل وان كان مردوداً

(قول المحشي) نفي الحكم أي الذي كان موجوداً في الموجبة أعني المماثل حي مقارب أو المقارب حي مماثل وذلك الحكم ثبوت المحمول للموضوع

(قول المحشي) سواء كان انتفاؤه أي الحكم

(قول المحشي) بانتفاء الموصوف والصفة معاً أي حي مقارب في الاول أوحي مماثل في الثاني هذا هو ظاهر صنيع المحشي حيث ذكر التعميم بقوله سواء الخ بعد الاحتمالين لكن الموافق للشارح حيث قال أي ليس حي يقار به مماثلا أن يكون هذا التعميم في الاحتمال الاول فقط

(قول المحشي) بانتفا الموصوف أي أحد ثبتت له الحياة

(قول المحشي) أو بانتفا الموصوف أي مع ثبوت الصفة وهي المقاربة لاحد ميت وعلم من تعميم المحشي ان أحد في قول الشارح أي احد يشبهه المراد به أحد ثبتت له الحياة

(قول المحشي) لان الحكم بانتفا المقارب أي على جميع الاحتمالات حتى اذا كان انتفاء الحكم بانتفاء الموصوف فقط لانه اذا انتفت الحياة انتفت مقاربة الحي فمماثلته بالاولى

(قول المحشي) بطريق الاولي لان المماثلة المشابهة من جميع الوجوه والمقاربة المشابهة في البعض سواء شابه في الباقي أم لا واذا انتفى الأعم انتفى الاخص بالاولى وحينئذ يتدافع المنطوق مع المفهوم الاولوي

(قول المحشي) وعدم وجود المقارب أي وان كان لايلزم من انتفاء المماثل انتفاؤه

(قول المحشي) ليصح استثناء مملكا أي لما علم من أن المقصد نفي أن يماثله أحد ويقار به الاما استثني وليس المقصود نفي أن يكون مقاربه مماثلا الا ما استثني تدبر

(قول المحشي) غير صحيح في نفسه لما عرفت من الفرق بينهما

(قول المحشي) حيث عطف فان العطف يقتضي المغايرة

(قول المحشى) وما قيل أي تأييداً لكون المقاربة بمعنى المماثلة وان ذلك مبنى التدافع وقائله الفنري والسمرقندي

(قول المحشي) يستلزم أن يكون الخ لان المستثنى حينئذ يكون مماثلا مقارباً وكونه مقارباً يقتضى أن يكون غير مماثل لما عرفت من الفرق بينهما وان المقاربة اعم فان قيل اثبات الاعم لاينافي اثبات الاخص قلنا ان اثبت من جهة العموم بأن اريد بالمقارب غير المماثل ثبت المطلوب او من جهة الخصوص بأن كان المراد به المماثل فلا وجه لذكره هذا وقد عرفت وجه صدق السالبة بنفي الموضوع بناء على ان المقارب بمعنى المماثل حتي يأتي جواب الشرح على هذا القيل ثم ان

بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه (وإما فى الانتقال) اى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل فى انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود وذلك الخلل يكون لا يراد

فانما يتجه لو كان مملكا مستثنى من الحكم المستفاد من قوله وما مثله حيّ يقار به أما اذا كان مستثنى من حيّ يقار به فلا (قوله بدل من مثله الخ) ، بدل الكل أورده لافادة نفي المقاربة ، الذى هو أهم بعد نفى المماثلة (قوله أى لا يكون ظاهر الدلالة الخ) أى لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد عند السامع ، لخلل حصل في انتقال ذهنه عن المعنى اللغوى الى مراد المتكلم ، بسبب ايراده اللوازم البعيدة على ما في المفتاح من أن التعقيد المعنوى في الكلام هو أن يعسر صاحبه فكرك ، في متصرفه ، ويشيك طريقك الى المعنى ، ويوعر مذهبك نحوه ،

مرادهذا القائل انه لو كان المقارب باقياً على معناه لم يكن الجواب بسلب الموضوع مصححاً من كل وجه لبقاء هذا الاستلزام فليتأمل

(قول المحشي) فانما يتجه لو كان مملكا الخ يعني أن هذا الاستلزام لا يرد بعد الجواب بأن السالبة تصدق بنفي الموضوع الا لو كان مملكا مستثنى من الحكم بأن يكون المعنى لا مثل ولا مقارب الا المملك أولا حي مقارب ولا مثل الا المملك أما لو كان الاستثناء من يقارب لان المعنى ليس المماثل مقارباً بسبب انتفاء المماثلة الا المملك فانه مقارب مع انتفائها أوليس الحي المقارب مماثلا لعدم وجود المقارب الا المملك وهو غير مماثل فلا يرد وانما ارتكبنا هذا لانا لو لم نبن الكلام على سلب الموضوع لكان غير مستقيم لان المقارب في الاول لم ينف في ذاته حتى يستثني منه المملك وانما نفي من حيث انه وصف المماثل وكذا في الثاني ليس منفياً بل المنفي وصفه وهو المماثل أما على ما اختاره الشارح فلا يرد شيء لان الاستثنا من البدل هذا ما أمكن في توجيه هذا الكلام فليتأمل

(قول المحشي) بدل كل الخ أورده وماقيل ان بدل الكل عين المبدل منه والمقاربة أعم من المماثلة فوهم لانه لا يضر في بدل الكل اختلاف المفهوم نحو زيد أخوك بل هو ضروري اذ لو اتحدا فيه لكان تأكيداً لا بدلا هذا وقد عرفت أن الاستثناء انما هو من المبدل

(قول المحشي) الذي هو أعم صفة للمقاربة لا لنفيها لما تقرر أن نفي الاعم أخص من نفي الاخص الا أن يقال معنى عمومه ان متعلقه أعم وفي بعض النسخ أهم

(قول المحشي) لخلل حصل في الانتقال أي من المعنى الاول الى الثاني وذلك الخلل يوجب بطء الانتقال منه اليه والانتقال توجه النفس من الاول الي الثاني لعلاقة بينهما فعلم أن ظهور الدلالة سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى وعدمه بطء الانتقال منه اليه كما سيأتي للمحشي في البيان

(قول المحشي) بسبب ايراده اللوازم البعيدة، فالايراد سبب للخلل وهو سبب لعدم ظهور الدلالة وما قيل ان عدم ظهور المعنى، هو سبب الخلل لا العكس فوهم لان عدم الظهور انما يكون سبباً في عدم الفهم لا في الخلل في الانتقال

(قول المحشي) في متصرفه أي ما تصرف فيه وهو المعاني التي ينتقل الذهن منها واليها

(قول المحشي) ويشيك طريقك أي يجعله ذا شوك قاله السيد في شرح المفتاح وذلك الطريق هو العلاقة التي بين المنتقل منه والمنتقل اليه

(قول المحشي) ويوعر مذهبك أي يصعب ذهابك أومحله نحو المعنى المراد

اللوازم البعيـدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة علي المقصود (كقول الآخر) وهو عباس بن الاحنف، (سأطلب بعد الدار

حتى يقسم فكرك ، ويشعب ظنك الى أن لا تدرى من أين يتوصل و بأى طريق معناه يتحصل فافهم ولا تلتفت الى ارادة ذهن المتكلم ، وتأويل قوله وذلك الخلل يكون لا يراد الخ بأنه يظهر ذلك بايراد اللوازم الخ (قوله اللوازم) أي جنس اللازم واحداً كان أو متعدداً بناء على ان الجمع المعرف باللام . اذا استحال ارادة الاستغراق منه يحمل على الجنس مجازاً كما في قوله تعالى « لا يحـل لك النساء » وكذا في قوله الوسائط أي جنس الواسطة المتصفة بالكثرة بأن يكون ما فوق الواحد وانما قيد اللازم بالبعد والواسطة بالكثرة ، لأن اللازم القريب قلما يخفى لزومه ولذا ذهب الامام الرازي الى ان كل لازم قريب بين وكذا اذا كان بواسطة واحدة فتخصيص اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط لأنه أغلب ، ولكون المثال المذكور من هذا القبيل ولهذا خص اللوازم البعيدة و إلا فقد يكون الخفاء بسبب ايراد الملزوم وارادة اللازم البعيد المفتقر الى الوسائط والمراد باللوازم مصطلح علماء علم المعاني والبيان فان كل شيء ، وجوده على سبيل التبعية لآخر يكون لازماً للآخر عندهم ، وان كان أخص منه كذا في شرح المفتاح للعلامة وانما لم يقل لايراد الملزومات ،

(قول المحشي) حتى يقسم فكرك أي يفرقه حتى لاتتوجه النفس الى شيء بعينه

(قول المحشي) و يشعبذ ظنك أي يفعل بظنك فعل المشعبذ والشعبذة خفة اليد بأن يفعل فعلا بسرعة بحيث لاتراه وانما ترى أمراً لاتعرف طريقه وفي نسخ ويشعب

(قول المحشي) وتأويل قوله الخ لان ايراد اللوازم ليس سبباً للخلل الواقع للمتكلم بل الامر بالعكس نعم ايراد اللوازم علامة له

(قول الشارح) البعيدة أي المفتقرة الى واسطة

(قول المحشي) اذا استحال ارادة الاستغراق منه أي والعهد أيضاً

(قول المحشي) لان اللازم القريب قلما يخفى لزومه أي فلايكون مما الكلام فيه وهو مافيه خفا اللزوم مع خفا القرينة وليس المراد أنه بانتفا خفاء اللزوم ينتفي الخلل ولو مع خفا القرينة لمنافاته لما كتبه على قوله لخلل الخ وقد مر توجيهه ثمت

(قول المحشي) ولكون المثال المذكور من هذا القبيل أي مما ذكر فيه اللازم وهو الجمود وأريد الملزوم وهو المسرة وان كانت عبارة الايضاح بخلاف ذلك فانه قال والثاني أي من سببي التعقيد ما يرجع الي المعنى وهو أن لايكون انتقال الذهن من المعنى الاول الى المعنى الثاني الذي هو لازمه والمراد به ظاهراً كقول العباس بن الاحنف الخ وانما خالفه الشارح والمصنف لما سيأتي علي الاثر

(قول المحشي) وجوده على سبيل التبعية لاخر بأن يكون وجوده تابعاً لوجوده

(قول المحشى) يكون لازماً للاخر عندهم أي يكون بينه و بينه علاقة هي تبعيته له في الوجود الخارجي فهذا كاف عندهم في أن ينتقل الذهن منه اليه في الجملة وان لم يكن تلازم ذهني كطول النجاد التابع وجوده لطول القامة

(قول المحشي) وان كان أخص منه كالضاحك بالفعل للانسان والمثال المتقدم و بتفسير اللزوم بالتبعية في الوجود لا يرد ان اللازم اذا كان أخص والملزوم أعم لزم وجود الملزوم بدون اللازم إذ العام يوجد بدون الخاص وهو ممتنع وحاصل

عنكم لتقربوا ، وتسكب) أي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبنى عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم (عيناي الدموع لتجمدا ،) جعل سكب الدموع وهو البكا كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيراً ما يجعل دليلا عليه يقال أبكاني وأضحكني أي اسأني وسرني قال الحماسي

أبكاني الدهر ويا ربما أضحكني الدهر بما يرضى

ويكون المراد الملزوم في الذهن كما ذهب اليه المصنف فيشمل جميع صور الانتقال ومن الملزوم الى اللازم ومن اللازم الى الملزوم ، فان اللازم ما لم يكن ملزوماً في الذهن لا يمكن الانتقال منه ، لأن الانتقال من الملزوم الذهني الى اللازم الذهني ، طريق واضح لا يكون فيه خفاء (قوله عنكم) متعلق ببعد ، لا بالدار ، وإلا لقال منكم فالمعنى بعد داري عنكم وفيه اشارة الى انه لا يرضى بنسبة طلب البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه (قوله كناية عما يلزم الخ) أي جعل البكاء كناية عن الحزن لأن البكاء ،

الدفع ان الامتناع انما هو في اللزوم بمعنى عدم الانفكاك لا بمعنى التبعية في الوجود وعلى هذا التفسير فالملزوم عندهم هو المتبوع لغيره وان كان الغير أخص كالانسان المتبوع للضاحك بالفعل وطول القامة المتبوع لطول النجاد

(قول المحشي) ويكون المراد الملزوم في الذهن أي بحيث يلزم من حصوله فيه حصول اللازم على الفور أو بعد التأمل في القرائن ولو كان ذلك اللزوم الذهني في اعتقاد المخاطب لعرف عام أو خاص أو غيرهما مما يجري مجرى العرف الخاص فهذا اللزوم انما يكون عند تلازمها وتساويهما وقولنا ولو كان ذلك اللزوم الخ لافادة التعميم في القرينة أي سواء كان اللزوم مبنياً على قرينة قطعية أو ظنية كالعرف والعادة كما نبه عليه المحشي في حاشية القطب وهو لا ينافي التساوي فليتأمل

(قول المحشي) فن اللازم الخ تعليل لشمول الانتقال من اللازم الى الملزوم وقوله ما لم يكن ملزوماً الخ وحينئذ يكون مساوياً

(قول المحشي) لأن الانتقال من الملزوم الذهني الخ تعليل لم يقل الخ

(قول المحشي) طريق واضح لأن اللازم ان كان ملزوماً ذهنياً في ذاته بأن كان بينهما مساواة فالأمر ظاهر وإلا فلا بد في كونه ملزوماً ذهنياً من قرينة دالة عليه بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه بعد التأمل فيها هذا ما سيأتي للشارح بيانه واذا كان بتلك الحيثية كان طريقاً واضحاً لا خفاء فيه وحاصل المقام ان الشارح جرى هنا على طريق السكاكي في الكناية خاصة من أن الملزوم فيها هو المتبوع في الوجود واللازم هو التابع في الوجود ولو كان أخص لأن هذا هو الذي يتأتى فيه الخفاء دون ما ذهب اليه المصنف من أن المعتبر في المجاز والكناية اللزوم الذهني بالمعنى المتقدم ويدل على مخالفة الشارح تركه عبارة الايضاح المتقدمة مع صراحتها في مذهب المصنف وما قيل ان اللازم الخارجي لا انتقال منه وانما ينتقل من اللازم الذهني ففيه انا لا ننفي اللزوم الذهني مطلقاً بل بالمعنى المتقدم والانتقال يكفيه التبعية في الوجود فليتأمل

(قول المحشي) لا بالدار بأن يكون متعلقاً بمحذوف صفة

(قول المحشي) وإلا لقال منكم أي بأن يكون من للنسبة أي المنسوبة اليكم وفي نسخة متعلق ببعد لا باطلب

(قول الشارح) وهم لأن نصبه إما عطف على تقربوا أو على بعد وكلاهما لا يصح أما الأول فلاقتضائه ان سكب الدموع الذي جعل كناية عن الحزن علة لطلب البعد وهو لا يصح بل علته القرب الذي يلزمه السرور وأما الثاني فلانه

ولكنه اخطا فى الكناية عما يوجب دوام التلاقى والوصال من الفرح والسرور بجمود العين (فان

يلزم الحزن عرفاً وعقلا، فان اصابة غير الملايم توجب ، توجه الروح الى القلب فيصعد منه بخار يصير ماء عند الوصول الى الدماغ ويجري من طريق العين لا انه استعمل السكب في الفراق بالملازمة بينهما وجعل الفرق كناية عن الحزن على ما قيل فانه ارتكاب لخلاف ما في العبارة من غير ضرورة (قوله ولكنه أخطأ الخ) في الايضاح أراد أن يكني عمايوجبه دوام التلاقي من السرور بالجمود لظنه ان الجمود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر معه واخطأ لأن الجمود خلو العين من البكاء في حال ارادة البكاء منهـا فلا يكون كناية عن المسرة وانما يكون كناية عن البخل انتهى يستفاد منه ان هذه الكناية خطأ بناء على انه ظن معنى الجمود ما ليس معناه ، وانه بمعناه لا ينتقل منه الى المسرة أصلا وانما ينتقل منه الى البخل فالبيت ، مثـال للخلل في الانتقال لا للتعقيد لأجله لأنه لا انتقال فيه الى المراد أصلا ، لا انه غير ظاهر فالمراد بقول الشارح رحمه الله ولكنه أخطأ الخطأ في نفس الامر باعتقاد المصنف رحمه الله لا الخطأ في نظر البلغاء ، لاشتمالها على التعقيد على ما وهم ، لعدم مساعدة الدليل وعدم مطابقته لما في الايضاح ثم الشارح رحمه الله بعد نقل كلام المصنف رحمه الله ، على غره أورد عليه إنا لا نسلم انه لا انتقال فيه أصلا حتى يكون خطأ لم لا يجوز أن يكون الجمود مستعملا في مطلق الخلو كناية عن المسرة لكونه تابعاً لها عادة وان كان ينفك عنها في بعض الاحيان ، وأجاب بأن هذا التوجيه يصحح الكلام ويخرجه عن بطلان ارادة المسرة عن الجمود ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لخفاء القرينة الدالة على انه مستعمل

يقتضي ان السكب الذي جعل كناية عن الحزن مطلوب وحينئذ يقال ان كان الحزن حاصلا فلا معنى لطلبه وان كان غير حاصل قلنا انه ليس عادة المحب كذا قيل وكلاهما غير سديد كما هو ظاهر

(قول المحشى) يلزم الحزن أي تابع ورديف له وان كان أخص منه كما مر

(قول المحشي) فان اصابة غير الملايم الخ وتلك الاصابة سبب الحزن

(قول المحشي) توجه الروح لعل المراد به الحرارة الغريزية وقيل الدم

(قول المحشي) هو خلو العين أى من البكا كما في الايضاح وقوله منها أي العين وسيأتي ما يفيد ان الخلو ليس معنى الجمود الاصلى بل معناه ضد السيلان فقوله هو خلو العين أي في الاستعمال الطارئ

(قول المحشى) وانه بمعناه عطف على ان هذه الكناية أو الواو للحال

(قول المحشى) مثال للخلل في الانتقال أي خلل مبني على الخطإ بخلاف الخلل على كلام الشارح فانه خلل بايراد اللوازم البعيدة كما سيأتي

(قول المحشي) لا انه غير ظاهر لكن يحتاج حينئذ لتأويل عبارة الايضاح التي نقلناها سابقاً بأنها سالبة تصدق بنفي الموضوع

(قول المحشى) لاشتمالها أي الكناية

(قول المحشى) لعدم مساعدة الدليل أي قوله فان الانتقال الخ

(قول المحشى) على غره بكسر الغين المعجمة والراء المشددة أى عيبه

(قول المحشي) لا نسلم انه لا انتقال فيه أصلا فبطل جعله مثالا للخلل في الانتقال

(قول المحشي) وأجاب بأن هذا التوجيه الخ أى أجاب عما يتوهم من أنه اذا بطل جعله مثالا للخلل خرج عن التعقيد

الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع) حال ارادة البكاء وهى حالة الحزن على مفارقة الاحبة

في مطلق الخلو وخفاء اللزوم بين مطلق الخلو والمسرة ، لتحقيق كل منهما بدون الآخر فالبيت مثال للتعقيد المعنوي لخلل في الانتقال بايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط مع خفاء القرينة ، لأن الجمود في الاصل ضد السيلان ، استعمل فى خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء ثم استعمل فى مطلق خلو العين ثم كنى به عن المسرة ، فقول المصنف كقول الآخر متعلق بقوله واما فى الانتقال على تحرير المصنف رحمه الله ومتعلق بقوله وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة على تحقيق الشارح رحمه الله هكذا ينبغي أن يضبط هذا الكلام (من الفرح والسرور) . فى تاج البيهقي السرور والمسرة والسرة شادمان كردن فالمراد ههنا الحاصل بالمصدر أعني شادماني (قوله فان الانتقال الخ) لما عرفت ان معناه خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء فان الانتقال منه الى البخل بالدمع لا الى ما قصده الشاعر من السرور لانه انما يصح لو كان معنى الجمود مطلق الخلو فذكر ما ينتقل منه اليه لاظهار عدم الانتقال الى ما قصده لا لأن عدم الانتقال الى ما قصده مع وجود العلاقة لاجل ظهور الانتقال الى معنى آخر ولا للاشارة الى أن الخلل فى الانتقال ربما يكون من ظهور معنى آخر يحول بين اللفظ والمقصود على ما اتفق عليه الناظرون، فانه مخالف لما فى الايضاح، ولما ذكره الشارح من ان ذلك الخلل يكون بايراد اللوازم البعيدة الخ ، ويرد عليه انه ان نصب القرينة الظاهرة على تعيين المراد فظهور معنى آخر لايحول بين اللفظ والمقصود.

(قول المحشي) لتحقق كل منهما بدون الآخر أى يتحقق الخلو ولا مسرة والمسرة ولا خلو ولذا قيل دمعة السرور باردة فلما تحقق كل بدون الآخر ضعفت التبعية بخلاف طول النجاد فانه وان تحقق طول القامة دونه لكنه لا يتحقق هو بدون طول القامة تدبر

قول المحشى) لأن الجمود الخ بيان للوسائط رداً على السمرقندى حيث قال انها واسطة واحدة

(قول المحشى) استعمل في خلو العين ولا شك ان عدم السيلان تابع لخلو العين عن الدمع وظن الفنرى ان المرتبة الاولى خلو العين عن الدمع حال ارادة البكا والثانية مطلق خلو العين فقال ان المرتبة الاولى ايراد الملزوم لا اللازم فلا يوافق ما الكلام فيه من ايراد اللازم البعيد نعم على ما فهمه المحشي في كلام الايضاح الواسطة واحدة لأنه انتقل من الجمود الذي هو ضد السيلان الى خلو العين عن الدمع مطلقاً ثم انتقل منه الى المسرة ولكن ذلك لا يضر لأنه مثال للخلل في الانتقال لا للتعقيد لأجله بايراد اللوازم المفتقرة الى الوسائط فتأمل

(قول المحشى) لظهور ان الذهن الخ بين المحشي وجهه بخفاء القرائن وايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط

(قول المحشي) فقول المصنف الخ ويرد على المصنف حينئذ انه لم يمثل لا للانتقال مع ايراد اللوازم البعيدة وهو ظاهر ولا للخلل الذي يكون به التعقيد لان ما ذكره خلل يؤدي للبطلان لا للتعقيد فتأمل

(قول المحشي) والبيهقي لعله للبيهقي كما في بعض النسخ لان التاج للبيهقي وشادمان انبساط وكردن تحصيل فالمعنى المصدري تحصيل الانبساط والحاصل بالمصدر الانبساط المعبر عنه بشادمان

(قول المحشي) فانه مخالف لما في الايضاح من أنه لا علاقة بين الجمود والمسرة كما مر

(قول المحشي) ولما ذكره الشارح أي من حصره سبب الخلل فيما ذكره

(قول المحشي) ويرد عليه أي زيادة على ما مر

(لا الى ما قصده الشاعر من السرور) الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا أبكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كأنهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي

الا ان عينا لم تجد يوم واسط   عليك بجاري دمعها لجمود

فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالى عن التعقيد المعنوى ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثانى ظاهرا حتى يخيل الى السامع ان فهمه من حاق اللفظ وأما الكلام الذى ليس له

ولن لم ينصب كان عدم الانتقال بواسطة خفاء القرينة لا لظهور معنى آخر (قوله لا الى ما قصده الخ) قيل يتجه عليه ان ما ذكره فى صدر البيت من قصد الحزن بالسكب قرينة واضحة على المقصود فلا خلل فى الانتقال وليس بشيء. لأن نصب القرينة يكون . بعد وجود العلاقة المصححة للانتقال (قوله وأما الكلام الخ) دفع لما يرد على قوله والكلام الخالي الخ من ان هذا يقتضي ان لا يكون الكلام الذي ليس له معنى ثان خالياً عن التعقيد . بل معقداً مع ظهور دلالته

(قول المحشي) وان لم ينصب كان الخ لدوران الانتقال مع القرينة وجوداً وعدماً تدبر

(قول المحشي) ان ما ذكره في صدر البيت وهو تعليل طلب البعد بالقرب فيفيد أن علة سكب الدموع الجود بمعني السرور

(قول المحشي) لأن نصب القرينة الى آخره وفيه ابطال انه ليس فيه إلا واسطة واحدة

(قول المحشي) بعد وجود العلاقة أي ولا علاقة هنا بخلافه على كلام الشارح فان العلاقة بين المطلق والمقيد كون المطلق جزء المقيد ثم كون المطلق تابعاً للمسرة

(قول الشارح) لا يقال الخ نقل عنه إذ لو لم يعتبر ذلك لم يتصور الانتقال من الجود الى ما قصده الشاعر أصلا لان بين معناه الحقيقي وبين ما قصده الشاعر منه تقابلا وتضاداً ولا لزوم بينهما أصلا ولا بد في الانتقال الذهني من أحد المعنيين الى الآخر من لزوم بينهما في الجلة ولو اعتباراً عادياً اه وهذا يؤيد ما فهمه المحشي في كلام المصنف من انه أورد البيت مثالا للخلل في الانتقال بناء على الخطإ فتأمل

(قول الشارح) وأما الكلام الخ نقل عنه هذا جواب عن سؤال مقدر توجيهه أن يقال ان ما ذكرتم يدل على وجود الواسطة بين المعقد وغيره إذ المعقد على تفسيركم ما لا يسهل الانتقال من معناه الأول الى الثاني وغير المعقد ما يسهل فيه ذلك فهنا قسم ثالث وهو ما لا يكون له معنى ثان فأجاب عنه بأنه ساقط عن الخ

(قول المحشي) بل معقداً فيه نظر لأن ذلك انما يقتضي أن يكون ذلك واسطة بين المعقد وغيره لا معقداً نعم يقتضي أن لا يكون فصيحاً لأنه ليس له الخلوص عن التعقيد المعنوي وكان المحشي فهم ان مقابل ما يكون الانتقال الى آخره ما لا يكون كذلك بأن لا يكون له معنى ثان أصلا أو يكون ولا ينتقل اليه بسهولة فتدبر

معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الى الآن كنت أطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا أطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفاً على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى أبكي وأتحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وحينئذ لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولا زمه ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوبه فيأتي بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى مافيه من التكلف والتعسف ومنشاؤه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح أنه أراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كأنه أمر مطلوب والمعنى اني اليوم أطيب نفساً بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق وأتجرع غصصها وأتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول

على المعنى الاول المراد منه (قوله معنى ثان) ، أراد به الاغراض الذي يصاغ لها الكلام كنفي الشك والانكار والحصر لا المعنى المجازي والكنائي حتى يرد عليه انه يلزم من ذلك أن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال الذي ليس له معنى مجازي أو كنائي ساقطاً عن درجة الاعتبار على ما وهم (قوله فبعد) هذا اشارة الى ان السين للاستقبال (قوله لا يدخل الخ) فيكون تسكب معطوفاً على سأطلب (قوله اكب عليه) يدل عليه صيغة المضارع للاستمرار (قوله ما فيه من التكلف والتعسف)

(قول المحشي) أراد به الاغراض التي يصاغ لها الكلام أي التي يقصدها المتكلم من هذه الصياغة أي جعل الكلام مشتملا على الخصوصيات ومحصلها الاغراض التي يورد المتكلم الخصوصيات لاجلها والمعنى الأول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات سواء كان معنى حقيقياً للتركيب او مجازياً فلما كانت الخصوصية معتبرة في الحقيقة في المعنى المجازى والغرض منها وهو المعنى الثاني معتبر فيه أيضاً وهو أي الغرض هو المقصود بالاداء بالطريق المجازي أو الكنائي كما سيأتي التنبيه عليه في البيان كان المقصود بالانتقال اليه هو ذلك الغرض واذا وقع التعقيد فيما اعتبر هو فيه فقد وقع فيه تبعاً له فما قيل ان ما قرر به الشارح سابقاً انما يوافقه حمل المعاني الثانوية على المعاني المجازية والمكني عنها وهذا بخلافه ليس بشيء كيف والمعاني المجازية والمكني عنها بالنسبة لفن المعاني معاني أول لا تفاضل بها وان كانت ثواني بالنسبة للبيان لأن معنى كونها ثواني في البيان انها المقصود من التركيب وهذا لا ينافي انها أول في فن المعاني بالنظر للاغراض التي أفادتها فيها الخصوصيات وتلك الاغراض هى التي بها التفاضل كما سيأتي وبهذا التأم ما هنا وماسيأتي للمحشي على قول الشارح فههنا ألفاظ ومعان أول الخ وما نقل عن الشارح هناك أيضاً فليتأمل

(قول المحشي) لا المعنى المجازي والكنائي لأن ذلك ليس غرضاً يتفاضل به الكلام نعم يكون خصوصية أي مقتضى حال يترتب عليه الغرض كما في شرح المفتاح الشريفي

(قول المحشي) مطلقاً أي في كل حال ومن كل شخص

فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسراً ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين فى سأطلب لمجرد التأكيد على ماذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالو سنكتب ماقالوا وغير ذلك (قيل) فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر (ومن كثرة التكرار) وهو ذكر الشيء مرة بعد أخرى وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد (وتتابع الاضافات) فكثرة التكرار (كقوله) أى أبي الطيب ، وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة ، الغمر مايغمرك من الماء والمراد الشدة (سبوح) فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوى فيه المذكر والمؤنث وأراد بها فرساً حسنة الجرى لا تتعب راكبها كأنها تجرى فى الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد و(عليها) متعلق بها و(شواهد) فاعل الظرف اعنى لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها لسبوح يعنى ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها (و) تتابع الاضافات مثل (قوله) أى ابن بابك ، حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى ، ففيه اضافة حمامة الى جرعا

حيث جعل عادة الزمان والاخوان ذلك وجعل سكب الدموع مطلوباً ، يداوم عليه ليظن الدهر الخ ، ومن أين هذا كذا نقل عنه (قوله وهو ذكر الشيء الخ) لأن الكرّ الرجوع والتكرار الارجاع فهو يحصل بذكر الشيء ثانياً وبذكره ثالثاً تحصل الكثرة المقابلة للوحدة ففي البيت كثرة التكرار بلاشبهة (قوله الشدة) بذكر الملزوم وارادة اللازم (قوله وأراد بها الخ) يريد ان السبح في الأصل العوم في القاموس سبح كمنع سبحاً وسباحة عام استعمل في قولهم فرس سبوح سابح بمعنى شدة العدو ، وانبساطها فيه فالمراد ههنا ، هو المعنى الثاني لكنه روعي فيه المعنى الاول لأن مقام المدح يقتضي ذلك ولأن الاسعاد لا يتحقق بدونه ، فالمراد حسن الجرى في العدو على ما في شمس العلوم فرس سابح تمدو بمد اليدين كأنها تجرى في الماء

(قول المحشي) يداوم عليه الخ أتى بأداة الحصر لأنه انما يصح التعليل اذا كان كذلك

(قول المحشي) ومن أين هذا بل قد تكون العلة أمراً آخر على انه لو سلم ذلك فالدهر والاخوان انما يأتيان بنقيض المطلوب في الواقع لا ما يظهر المراد انه مطلوب وليس كذلك إلا أن يقال انه من تظرفات الشعراء المبنية على التخيل بل هو كذلك كما يفيده ما كتبه السيد هنا

(قول الشارح) واحتمل لأجلها حزناً عطف علة على معلول لأن توطين النفس باحتمال الحزن

(قول المحشي) بمعنى شدة العدو متعلق باستعمل

(قول المحشي) وانبساطها فيه بأن يكون العدو بمد اليدين بلا ارتجاج

(قول المحشي) المعنى الثاني هو شدة العدو والمعنى الاول العوم في الماء كما استفيد من قول الشارح حسنة الجري الى آخره

(قول المحشي) لا يتحقق بدونه لأنه اذا لم يكن مع شدة العدو سلاسة كالسبح في الماء ربما هلك الراكب

(قول المحشي) فالمراد حسن الجري أي المراد بقول الشارح حسن الجري انه حسن الجري في العدو أي العدو الشديد فاندفع قول الفنري المفهوم من كلام الشارح ان المراد بالسبح هنا حسن الجري لا شدة العدو والجرى هو الهيئة التي يكون عليها العدو كمد اليدين كما يؤخذ مما بعده وفسره بعضهم بالحركة وهو قريب مما قبله

وهى أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئاً تأنيث الا جرع قصرها للضرورة واضافة جرعا الى حومة وهى معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهو أرض ذات حجارة، والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه، فانت بمرأى من سعاد ومسمع، أي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع اى بحيث أراه وأسمع قوله كذا فى الصحاح (وفيه نظر) لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم

وهذه الرعاية كرعاية المعنى الاضافي في أبي لهب حال العلمية والاظهر حسنة الجري لتحمله ضمير الفرس المؤنث السماعي ووجه التذكير، تأويله بالخيل (قوله وهو أرض الخ) في الصحاح الجندل الحجارة والجنـدل بفتح النون، وكسر الدال الموضع ذو الحجارة فما ذكره الشارح رحمه الله لا يوافقه إلا أن يتكلف بأنه بيان المراد على التجوز بذكر الحال وارادة المحل أو يقرأ بكسر الدال وتسكين النون لضرورة الشعر وما قال الفاضل الاسفرايني من أن الجندل بالفتح وكسر الدال وبضم الجيم وفتح النون وكسر الدال الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة فيجب أن يجعل الجندل مكسور الدال لا مفتوحه وان اشتهر تصحيفه فغلط نشأ من تصحيف عبارة القاموس حيث وقع فيه جندل كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة ويكسر الدال، وكعلبط الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة فقرأ ذلك الفاضل يكسر، صيغة المضارع بالباء الجارة وعطف كعلبط عليه، وجعل تفسيرهما الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة (قوله كذا في الصحاح) اشارة الى ان ما ذكره الزوزني، من ان المعنى أنت بحيث ترين سعاد وتسمعين صوتها خلاف استعمال اللغة وفي المختصر انه غير صحيح عقلا ووجهه انه اذا كانت الحمامة تسمع صوت سعاد كان الواجب عليها السكوت لا السجع فانه مخل بالسماع اللهم إلا أن يجعل السجع مجازاً عن النشاط مع خفاء القرينة عليه ولا يمكن جعله كناية، لامتناع الاستعمال في المعنى الحقيقي (قوله لان كلا من كثرة التكرار الخ) الفرق بين هذا الوجه

(قول المحشي) وهذه الرعاية كرعاية المعنى الاضافي الخ أى فهو من مستتبعات التراكيب لا مستعمل فيه اللفظ وهذا هو المشار اليه بقوله كأنها تجرى في الماء فاندفع قول السمرقندى وغيره انه اشارة الى التجوز باطلاقه على الفرس بطريق الاستعارة التبعية تشبيها اسيرها في البر بالسباحة ثم اشتقاق سبوح لها

(قول المحشي) تأويله بالخيل في الغنيمي ان الخيل اسم جنس افرادي يقع على المذكر والمؤنث والقليل والكثير

(قول المحشي) ويكسر الدال أى لغة في الجندل

(قول المحشي) وكعلبط عطف على كجعفر

(قول المحشي) صيغة المضارع أى التي هي صيغة المضارع

(قول المحشي) وجعل تفسيرهما الموضع أى مع انه تفسير لما كعلبط فقط واعلم انه لا يصح أن يكون مراد الاسفرايني بالفتح فتح الجيم أى مع سكون النون للضرورة لأنه ذكره بعد ذلك ولم يرضه

(قول المحشي) من ان المعنى أى اللغوى لا الكنائي بأن كنى عن كونها بحيث ترى سعاد وتسمعها بكونها بحيث تراها سعاد وتسمعها إذ لا يصح رده بما بعد إلا أن يكون معنى الاستدلال ان عدم سماعه كذلك في لغة العرب يبعده

(قول المحشي) لامتناع الاستعمال في المعنى الحقيقي أى لنصب المتكلم القرينة المانعة عن ارادته والحاصل ان الكناية

ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل فى الهجاء كقوله

يا عليّ بن حمزة بن عماره أنت والله ثلجة فى خياره

ثم قال لا شك في ثقل ذلك فى الأكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله

فظلت تدير الكاس ايدى جاه ذر عتاق دنانير الوجوه ملاح

ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب

والوجه الذي ذكره في بيان قوله وفيه نظر بقوله الاول انها ان أدت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر وإلا فلا تخل بالفصاحة ان الشرطية الثانية في ذلك الوجه مجرد دعوى غير مؤيد بخلافها فى هذا الوجه ، فانه مؤيد بالوقوع فى الحديث وبقول الشيخ عبد القاهر فلذا اختلفا رداً وقبولا (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) هذا القول توطئة للقول الثاني المورد لتأييد النظر ، وفيه اشارة الى مأخذ من شرط الخلوص من تتابع الاضافات (قوله قال الصاحب) أي أبو القاسم اسماعيل ابن عباد الملقب بالصاحب استاذ الشيخ عبد القاهر (قوله المتداخلة) بعضها فى حيز بعض ، متواصلة كانت أو متفاصلة (قوله تستعمل فى الهجاء) إذ المقصود منه الذم فايراد الالفاظ القبيحة ادخل فيه لأنه يحصل الذم لفظاً ومعنى (قوله فى خيارة) روى بالخاء المعجمة المكسورة والياء المثناة من تحت ومعناها القثاء والكلام على القلب أي خيارة فى ثلجة وروي بالخاء المعجمة المفتوحة والباء الموحدة ومعناه الارض الرخوة والمقصود على التقديرين ذم عليّ بن حمزة بعدم النفع (قوله من الاستكراه) أي استكراه الذوق السليم ، بأن لا يكون مؤدياً الى الثقل (قوله ومنه الاطراد) وهو أن يؤتي بأسماء الممدوح

من حيث انها كناية مستعملة في المعنيين بأن يكون أحدهما وسيلة لينتقل به الى الآخر وحينئذ يلزم أن لا توجد قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي كما سيأتي ذلك له في مبحث الكناية وماهنا ليس كذلك لقيام القرينة على عدم ارادته لأنها اذا كانت تسمع صوت سعاد فاللائق طلب السكوت وبهذا اندفع ما يتوهم من ان امتناع ارادة الحقيقي لخصوصية المحل لا يضر كما في قوله تعالى بل يداه مبسوطتان

(قول المحشي) فانه مؤيد الخ أى فيعلم بالوقوع في الكلام الفصيح انه لا جهة لاخلالها إلا ثقل اللفظ بسببهما فان وجدا أخلا وكان محترزاً عنهما بالتنافر وإلا فلا بخلاف ما مر كما تقدم بيانه

(قول المحشي) وفيه اشارة الخ أى في القول الاول

(قول الشارح) المتداخلة أى المجتمعة

(قول المحشي) متواصلة كانت كمثال المتن أو متفاصلة كالحديث لأن لفظ ابن فيه صفة لا مضاف اليه وانما كانت المتفاصلة متداخلة لأن الفاصل المضاف من تعلقات الاول والبيت مثل الحديث

(قول المحشي) بأن لا يكون مؤدياً الى الثقل فليس المراد بالاستكراه الكراهة في السمع وإلا ورد هنا ما ورد على الوجه الذى ذكره في بيان قوله وفيه نظر فتدبر

(قول الشارح) عتاق دنانير الخ العتاق الكرام واضافته له بعد اضافة لفظية أي كرام الوجوه الشبيهة بالدنانير

وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات أعم من أن تكون مرتبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت أو غير مرتبة كما فى الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعاً وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما فى البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما أيضاً ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا فى التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح، وقوله تعالى، ذكر رحمت ربك عبده، وقوله تعالى، ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها،(و) الفصاحة (في المتكلم ملكة) وهى قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته

وغيره على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك (قوله وما أورده المصنف رحمه الله الخ) تمهيد للاعتراض الآتي أي ما أورده المصنف رحمه الله من كلام الشيخ وهو المذكور سابقاً بقوله قال الشيخ الى قوله ومنه الاطراد، من حيث انه أورده مشعر بأن المصنف رحمه الله جعل الخ وكذا الضمائر في المعطوفين الآتيين راجع الى المصنف رحمه الله ووجه الاشعار ان المصنف رحمه الله أورد الكلام المنقول من الشيخ مستشهداً لوجه النظر وفي قوله يا عليّ بن حمزة بن عمارة اضافتان غير مترتبتين فيعلم انه أراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد أعم من أن يكون بينهما فصل أولا ولا شك ان التتابع بهذا المعنى متحقق فى الحديث وكونه من قبيل التكرار ظاهر، فيكون مثالا لهما (قوله من اشترط ذلك) أي الخلوص من كثرة التكرار وتتابع الاضافات (قوله كما في البيتين) المذكورين في المتن (قوله والحديث سالم عن هذا) فلا يصح التأييد به للشرطية الثانية (قوله هما أيضاً ان أوجبا الخ) يعني ان السؤال المذكور، كلام على السند الاخص فيجاب بوجود سند آخر للتأييد فيه كثرة التكرار بالنسبة الى شيء واحد وتتابع الاضافات المترتبة (قوله متقاربا المفهوم إلا أن الخ) هذه

(قول المحشي) وغيره أى غير الممدوح كأسماء أبائه فى البيت

(قول المحشي) من حيث انه أورده متعلق بمشعر وقوله وان عطف على ان الاولى أي فلما أورده مستشهداً به علم انه جعل تتابع الاضافة حينئذ أعم ويحتمل ان واو وان الثانية للحال

(قول الشارح) وانه أورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات المقصود هو تتابع الاضافات لانه الذى أشعر به ايراد المصنف كلام الشيخ أما كثرة التكرار فلا إذ ليس فى كلام الشيخ ذلك حتى يكون ايراده مشعراً فتدبر

(قول المحشي) فيكون مثالا لها فحينئذ يرد الاعتراض

(قول الشارح) من مقولة الكيف المقولة ما يقال على ما تحته في جواب ما هو قول الجنس وتحته أجناس

(قول الشارح) ورسم القدماء الكيف عبر بالرسم لأنه لا يحدّ أصلا لا تاماً ولا ناقصاً لوجوب ذكر الجنس فيهما ولا جنس له لأنه من الاجناس العالية ولو كان تحت غيره لم يكن منها وهو رسم أيضاً ناقص إذ لا فصل للاجناس العالية لان التركيب من الامرين المتساويين ليكون كل منهما فصلا مجرد احتمال عقلي لا يعرف تحققه

(قول المحشى) كلام على السند الاخص والكلام على السند لا يفيد إلا اذا كان مساوياً للمنع والحديث أخص

والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا أن العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل نخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثانى الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك

العبارة متعارفة في محاورات العلماء وتوجيهه ان كلمة الاستثناء من مقدر تقديره لا فرق بينهما إلا بهذا الاعتبار ، وليست استدراكية على ما وهم (قوله باعتبار عروضه) أي حصوله في شيء آخر ، والهيئة باعتبار حصوله في نفسه (قوله الثابتة في المحل) ، فيه انه يخرج الاصوات ، لانها اما آنية أو زمانية (قوله لتدخل الخ) بناء على ان القيد في حيز النفي ، يفيد العموم (قوله الكيفيات المقتضية للقسمة) وهي الكيفيات ، المختصة بالكميات أو النسبة وهى الكيفيات العارضة للاعراض النسبية (قوله بواسطة اقتضاء محلها) ، أي معروضها يعني اقتضائها للقسمة والنسبة

من المنع لان قوله و إلا فلا يخل حاصله منع كأنه قيل لا نسلم ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات يخل وهذا صادق بما في الحديث وغيره فيكون ما في الحديث أخص فلا يتم دفعه وقول الشارح لأنا نقول الخ عدول الى سند آخر

(قول الشارح) والهيئة والعرض متقاربا المفهوم أي هذان اللفظان متقارب ما يفهم منهما

(قول الشارح) يقال باعتبار عروضه ولذا عرفوه بأنه ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع

(قول المحشى) وليست استدراكية على ما وهم لان ما بعد إلا لا يرفع شيئاً مما قبلها بل يحققه

(قول المحشى) باعتبار حصوله في نفسه أى لا في موضوع وان كان حاصلا فيه لكونه عرضاً ومعنى اعتبار حصوله في نفسه اعتبار وجوده وتحققه في ذاته

(قول المحشى) فيه انه يخرج الاصوات أورده كذلك الشارح في شرح المقاصد فكان الاولى أن يضمه لما نقل عن الشارح هنا في وجه الاحسنية ولا يقال ان هذا الوجه يقتضي الفسد لان مذهب الاقدمين جواز التعريف بالاخص

(قول المحشي) لانها إما آنية كالصوت المتكيف بالحروف الصوامت وهى ما لا يمكن تمديدها كالطاء الساكنة أو زمانية كالصوت المتكيف بالحروف غير الصوامت وهي ما يمكن تمديدها كالفاء الساكنة

(قول المحشي) يفيد العموم أى بناء على ما هو الشائع من توجه النفي الى القيد سواء كان المقيد باقياً أولا

(قول المحشي) المختصة بالكميات أي التي لا تعرض للشيء إلا بواسطة الكمية كالتثليث والتربيع والاستقامة والانحناء في الكميات المتصلة والزوجية والفردية في المنفصلة

(قول المحشي) العارضة للاعراض النسبية كالسرعة والبطء العارضين للحركة التي هي قسم من الكون الذي هو من الاعراض النسبية وماقيل تمثيلا لذلك كالعلم المتعلق بالابوة فوهم لان العلم لم يعرض للاضافة وانما عرض للعلم المتعلق بها تدبر

(قول المحشي) أي معروضها في شرح المواقف ان الكيفيات المختصة بالكميات عرضة أولا و بالذات للكم ضرورة ان مناط عروضها هو الكمية بتبعيته لغيره فالجسم لا يتصف بهذه العوارض إلا باعتبار ما فيه من هذه الكميات وهو مبني علي مذهب الحكماء من قيام العرض بالعرض بمعنى اختصاص الشيء بالشيء بحيث يصير نعتاً له وهو منعوتاً به ويطلقون على الاول الحال والثاني المحل فالكم من قسم الواسطة في العروض وهو ما يكون شيء عارضاً لشيء ذاتاً وحقيقة ثم بواسطته يعرض لأمر آخر بنوع من العلاقة مجازاً كالحركة اللاحقة لجالس السفينة بواسطتها لا من قسم الواسطة في الثبوت بأن

والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى القسمة واللا قسمة فى محله اقتضاء اولياء ثم الكيفية

بتبعية محلها لا لذاتها فاقتضاؤها هو اقتضاء المحل ، فما قيل انه لا اقتضاء لهما بل قبول للقسمة والنسبة وهم (قوله والاحسن الخ) وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء ، وان النقطة والوحدة ، واردتان على تعريف القدماء وان الحركة . ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقوله لا تقتضي نسبة وان جعلت من الكم فهو خارج بقوله لا تقتضي قسمة وكذا الفعل والانفعال خارجان بقوله لا يقتضي نسبة وأيضاً يخرج الزمان بقوله لا تقتضي قسمة لأنه نوع من الكم كذا يقل عنه رحمه الله تعالى والخفاء في الهيئة والقارة بالنسبة الى لفظ العرض ،

يكون اتصاف الواسطة بتلك الصفة سبباً لاتصاف ذي الواسطة فتكون الصفة قائمة بهما حقيقة ولها وجودان باعتبار القيام بهما قالوا الكيفيات العارضة للكم انما تفتقر للمادة في الوجود دون التصور

(قول المحشي) بتبعية محلها يعني ان هناك اقتضاء واحداً هو صفة للمحل بالذات وينسب اليها بالتبع باعتبار ان لها نوع علاقة بالمقتضى بالذات كالوصف بحال المتعلق لا ان هناك اقتضاء واحداً بالشخص يقوم بهما ولا ان هناك اقتضائين أحدهما بسبب الآخر فتدبر قاله المحشي في حواشي المواقف قال انهم غلطوا فيه كثيراً وقوله لا ان هناك اقتضاء واحداً بالشخص الخ لئلا يلزم قيام الواحد بالشخص بمحلين متغايرين ذاتاً وهو باطل

(قول المحشي) فما قيل انه لا اقتضاء لهابل قبول الخ الحكم عليه بالوهم من جهة ان القائل فهم ان لها اقتضاء غير اقتضاء المحل حصل بواسطته فقال انها لا اقتضاء لها فرده المحشي بأنا لا نثبت لها في ذاتها اقتضاء بل الاقتضاء لمحلها وصفت به تبعاً كما نقلناه عنه قبل وحاصل التعريف حينئذ ان الكيف هو ما لا يقتضي قسمة ولا نسبة أصلا ويكون اقتضاؤه لها هو اقتضاء المحل فتدبر

(قول المحشي) وان النقطة هي عند الحكماء عرض قائم بالخط الذي هو عرض قائم بالسطح بناء على تجويزهم قيام العرض بالعرض والوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم الى أمور متشاركة في الماهية فان قلت الخط طرف السطح الذي هو طرف الجسم فلا بد أن يكون مقابلها من الجسم غير منقسم فيثبت الجوهر الفرد قلت قالوا عن ذلك ان النقطة عرض غير سار في محله فلا يلزم من انقسام محلها انقسامها بل الاطراف كلها اعراض لكن الخط سار في محله في جهة واحدة فينقسم في هذه الجهة فقط والسطح سار في جهتين فينقسم فيهما فقط والنقطة لا سريان لها لانها انما تحل فى الخط من حيث انها نهاية له لا سارية فيه والحق انه ضعيف واعلم ان قيام النقطة بالخط لا يمنع قيامها بالجسم لانه بواسطة الخط أو السطح

(قول المحشي) واردتان على تعريف القدماء فهو غير مانع

(قول المحشي) ان جعلت من الكيفيات الخ اختلفوا فيها هل هي مقولة برأسها والمحصور في العشر المذكورة هو الاجناس العالية وليست منها أو داخلة في احدى المقولات وهل هي من مقولة الانفعال أو الاضافة أو الكيف أو انها من مقولة ما وقعت فيه كذا في المحشي على المواقف وفي شرح المقاصد الجمهور على ان الحركة في الأين من مقولة الأين وقيل من مولة ان يفعل وأما الحركة في الكيف والكم والوضع فظاهر انها ليست من الكيف أو الكم أو الوضع فتعين كونها من أن يفعل إلا أنه يشكل بأن الحركة الموجودة ربما يدعى كونها محسوسة وان يفعل اعتبارية ومن هنا ذهب البعض الى

لا ان فيه خفاء في نفسه وورود الوحدة والنقطة ، على تقدير كونهما موجودتين كما هو المشهور ، وعدم دخولها في الكيف ، بناء على انهما ليستا داخلتين في شيء من أقسامه الاربعة واخراج الحركة بناء ، على تقدير عدم دخولها في شيء من المقولات كما هو مذهب البعض وخروج الفعل والانفعال والزمن بقيد مذكور بعد ، لا ينافي خروجها بقيد متقدم وانما المستحيل اخراج المخرج نعم ،

أن الحركة ليست من المقولات اه فكان الاولى تتميم الاحتمالات الخارجة هي عليها والأين حصول الشيء في المكان والمتى حصوله في الزمان وقيل فيهما انه هيئة مترتبة على ذلك لكن في ثبوت أمر وراء الحصول تردد والوضع هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض والى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود والاضافة هي النسبة المعقولة بالقياس الى أخرى تعقل تلك الاخرى بالقياس اليها وسموها النسبة المتكررة لوقوعها بإزاء نسبة أخرى بحيث لا تعقل احداهما إلا مع الاخرى كالأبوة العارضة للاب بالقياس الى البنوة والملك هيئة تعرض للشيء بسبب مايحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم وان يفعل هيئة تعرض للشيء حال تأثيره كالمسخن ما دام يسخن وان ينفعل حالة تعرض للشيء حال تأثره عن غيره كالمتسخن ما دام يتسخن قال في شرح المقاصد ان يفعل هو أن ينتقل الفاعل باتصال الفعل على النسب التي له الى أجزاء ما يحدثه في المنفعل حين ما ينفعل فالمسخن حين ما يسخن له نسبة الى جزء جزء من الحرارة التي تحدث فيما يتسخن ينتقل من نسبة الى جزء من الحرارة الى نسبة الى جزء آخر على الاتصال وأنواعه على عدد أنواع ان ينفعل فان كل تغير وحركة يقابله تغيير وتحريك قال ابن سينا انما آثروا لفظ أن يفعل وان ينفعل على الفعل والانفعال لانهما قد يقالان للحاصل بعد انقطاع الحركة وأما المقولة ما كان توجهاً الى غاية من وضع أو كيف أو غير ذلك غير مستقر من حيث هو كذلك ولفظ أن يُفعل وان ينفعل مخصوص بذلك فعلم أنهما حالتان متجددتان غير قارّتين فلذا أخرجهما أولا بقارّة

(قول المحشي) لا ان فيه خفاء في نفسه فلا يكون مخلاً بل تركه أحسن فقط

(قول المحشي) على تقدير كونهما موجودين أما على تقدير كونهما أمرين اعتباريين فلا يردان لانهما ليسا عرضين لان العرض قسم الموجود والهيئة قسم منه قال المحشي في حاشية المواقف مذهب المحققين من الحكماء ان الوحدة عدمية وكذا العدد وعده من الكم باعتبار تنزيله منزلة الموجود لكون مبدإ انتزاعه موجوداً كما قالوا بوجود الحركة بمعنى القطع والزمان بمعنى الامتداد لوجود مبدئهما

(قول المحشي) وعدم دخولها في الكيف عطف على تقدير أما على تقدير دخولها فيه كما صرح به في المباحث المشرقية فالتعريف جامع ولا يصح أن يزاد فيه واللاقسمة

(قول المحشي) بناء على انهما ليستا داخلتين في شيء الخ أي وهذا البناء غير تام لانه على تقدير تمام عدم الدخول فيها انما يبطل انحصاره في الاقسام الاربعة لا دخولها في الكيف

(قول المحشي) من أقسامه الاربعة هي الكيفيات المحسوسة والنفسانية والمختصة بالكميات والاستعدادية أي التهيؤ لقبول أثر ما بسهولة وحقيقتها وهي طبيعي كاللين

(قول المحشي) على تقدير عـدم دخولها الخ فلا يصح قوله فلا وجه لاخراجها وان جعلت الخ

(قول المحشي) لا ينافي اخراجها بقيد متقدم لاختلاف جهة الاخراج انما المحال اخراج المخرج بأن يكون اخراجه

الاكتفاء بالاخير أولى ، وبهذا اتضح ان ما ذكره وجه الاحسنية لا وجه الحسن (قوله لا يتوقف تصور الخ) احتراز عن الاغراض النسبية فان تصورها ، يتوقف على تصور الغير والمراد بالغير الأمر الخارج لانه المتبادر الى الذهن لا لأن الجزء ليس عين الكل ولا غيره إذ هو اصطلاح بعض قدماء المتكلمين والتعريف للحكماء المتأخرين ومعنى التوقف انه لا يمكن التصور بدونه أصلا ، فلا ترد الكيفية المركبة لان تصورها يتوقف على تصور أجزائها لا على أمر خارج . وكذا الكيفية المكتسبة بالحد والرسم إذ لا توقف فيها ، بمعنى عدم امكان التصور بدونها ، لامكان حصولها بالبديهة لكن يرد عليه ان هذا انما يتم ، فيما سوى الاضافة على تقدير أن تكون النسبة ،

من الجهة التي خرج منها لامتناع تحصيل الحاصل

(قول المحشي) إلا ان الاكتفاء بالاخير أولى لان المقصود الاخراج بأي وجه لا تعدده وانما خص الاخير لانه يخرج به مع هذه الثلاثة باقي الاعراض النسبية بخلاف المتقدم

(قول المحشي) وبهذا اتضح الخ رد على الفنري

(قول المحشي) يتوقف على تصور الغير أي فلابد من تقدم تصور ذلك الغير أي المنسوب والمنسوب اليه لانه علة لتصورها بخلاف الكيفيات فانها قد يستلزم تصورها تصور غيرها كالادراك والعلم والقدرة والشهوة والغضب ونظائرها فانها لاتتصور بدون متعلقاتها أعني المدرك والمعلوم مثلا لكن ليس تصوراتها متوقفة على تصورات المتعلقات معلولة لها وانما هو استلزام واستعقاب بمعنى ان تصوره يستلزم تصور متعلق له فانا نعقل العلم أولا ثم نعقل متعلقه فالمنفي فيها التوقف الذي يقتضي التقدم لا الاستلزام

(قول المحشي) لا لان عطف على لانه

(قول المحشي) فلا ترد الكيفية المركبة من الحلاوة والحوضة وهذا تفريع على قوله والمراد بالغير الخ

(قول المحشي) وكذا الكيفية الخ مفرع علي قوله ومعنى التوقف والكيفية النظارية كالبياض المتوقف على تعريفه وهو لون مفرق للبصر وانما لم يكتف بالجواب الاول في دفع الكيفية النظرية بناء على ان التعريف عين المعرف لافرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل فالتوقف انما هو على تصور الاجزاء لان التغاير بين الحد والمحدود بوجه ما ضروري والا لما كان مرآة للمحدود ولان الكيفية المكتسبة بالحد قد تكون بسيطة والحد ذو أجزاء قال الشيخ في التعليقات الحد له أجزاء والمحدود قد لا يكون له أجزاء وذلك اذا كان بسيطاً كالسواد وحينئذ يخترع العقل شيئاً يقوم مقام الجنس وشيئاً يقوم مقام الفصل كاللون وقابض البصر فالاجزاء الحدية فرضية محضة والحد أيضاً فرض محض وقال الفارابي في تعليقاته أيضاً البسائط لافصل لها فلافصل للون ولالغيره من البسائط وانما الفصل للمركبات

(قول المحشي) بمعنى عدم امكان التصور بدونهما وان كان هناك توقف بمعنى الترتب والحصول بهما

(قول المحشي) لامكان حصولهما بالبداهة أي وبرسوم أخرى

(قول المحشي) فيما سوى الاضافة أما هي فخروجها عنه تام لانها محض النسبة وتصورها موقوف على تصور الطرفين هذا حالها بالنسبة لطرفيها أما بالنسبة للاضافة الاخرى كابنوة فهي معقولة بالقياس اليها لكن لابمعنى وجوب تقدمها عليها والالزم الدور لان كلا منهما معقول بالقياس الى آخر بل بمعنى أن يكون المعقول المحتاج الي تعقل الغير لايتقرر في الذهن

جزءا من مفهومها وهو ممنوع فانها في المشهور مقولات معروضة للنسبة، وتصور المعروض لا يتوقف على تصور العارض قبل العروض مأخوذ في تعريف الكيف وتصوره موقوف على تصور الغير إذ هو الموجود في موضوع وأجيب بأن الموقوف، مفهوم العرض والكيف. ما صدق عليه العرض وانما يلزم من توقفه توقفه. لو كان ذاتياً وقوله لا يقتضي القسمة أراد قبول القسمة الوهمية

ولا في الخارج الا لأجل وجود ذلك الغير بازائه بأن يكون معقولا معه والمراد فيما نحن فيه المعنى الاول كما ان المراد بالنسبة في التعريف الاول الاضافة الاخرى اذهي المقتضاة في الاضافة فليتأمل وفي شرح ملازاده على الهداية أن الاضافة حالة حاصلة بسبب النسبة كالابوة والبنوة فان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة بينهما بواسطتها يعرض لاحدهما حالة نسبية هي الابوة وللآخر أخرى هي البنوة لكن الذي في المواقف وشرحه والمقاصد وشرحه وحاشية المحشي على المواقف الجزم بأن الاضافة نفس النسبة

(قول المحشي) جزءا من مفهومها وهو ممنوع لانها الخ في شرح المقاصد انهم لا يعنون بالنسبيات ما تدخل النسبة في مفهومها سوى الاضافة والا لكانت النسبة جنساً لاقسامها السبعة أي لان المميزات حيثيات وعوارض تختلف باختلاف الاضافات والاعتبارات لافصول اذ الاجناس العالية لافصل لها وحينئذ لاتكون النسب مقولات متعددة على غير المشهور

(قول المحشي) مقولات معروضة للنسبة يؤخذ ذلك من احتجاج ابن سينا على الحصر بأن العرض ان قبل القسمة لذاته فالكم والا فان لم يقتض النسبة لذاته فالكيف وان اقتضاها فالنسبة اما للاجزاء بعضها الى بعض وهو الوضع أو للمجموع الى أمر خارج وهو ان كان عرضاً فاما كم غير قار فمتى أو قار ينتقل بانتقاله فالملك أولا فالأين واما نسبة فالمضاف واما كيف والنسبة اليه إما بأن يحصل منه غيره فان يفعل أو يحصل هو من غيره فان ينفعل وان كان جوهراً فهو لا يستحق النسبة له واليه إلا لعارض فيؤول الى النسبة الى العرض اه وقال في موضع من شرح المقاصد الوضع هيئة نسبة بعض الاجزاء الى بعض ونسبة المجموع الى ما هو خارج اه ومثله يقال في الملك هيئة نسبة الجسم الى ما يحيط به و ينتقل بانتقاله ولا فرق بين قول المحشي معروضة للنسبة وقول الشيخ انها مقتضاة لتلك الاعراض لانها متى اقتضتها فقد عرضت لها

(قول المحشي) وتصور المعروض لا يتوقف على تصور العارض أي لا يلزم تقدم تصور العارض حتى يتصور وان استلزم تصور المعروض تصور العارض فالمنفي التوقف لا الاستلزام كذا يؤخذ من حواشي المحشي للمواقف وحينئذ فالعرض النسبي هو ما يكون معقولا بالقياس الى الغير أي لا يتقرر معناه في الذهن إلا مع ملاحظة الغير لا ما يتوقف تصوره على تصور الغير كما في شرح المواقف

(قول المحشي) مفهوم العرض هو ما يعرض للموضوع

(قول المحشي) ما صدق عليه العرض أي صدقاً عرضياً

(قول المحشي) لو كان ذاتياً أي وليس كذلك وإلا لكان العرض جنساً لما تحته من المقولات والمفروض انها أجناس عالية في شرح المقاصد في الفرق بين الجوهر والعرض حيث كان الاول جنساً لما تحته دون الثاني ما نصه المعنى من الجوهر ذات الشيء وحقيقته فيكون ذاتياً بخلاف العرض فان معناه ما يعرض للموضوع وعروض الشيء للشيء انما يكون بعد تحقق حقيقته فلا يكون ذاتياً لما تحته من الافراد وان جاز أن يكون ذاتياً لما فيها من الحصص كالماشي لحصصه العارضة للحيوانات

(قول المحشي) أراد قبول القسمة لان الكم لا يقتضي نفس القسمة الفرضية إذ يجوز أن لا يفرضها الفارض

ليخرج الكم فانه يقتضي قبولها وقوله واللاقسمة لتخرج الوحدة والنقطة لانهما، تقتضيان اللاقسمة وقوله في محله ظرف مستقر حال من فاعل لايقتضي والمعنى لا يقتضي القسمة واللاقسمة ، حال كونه في محله وفائدة هذا القيد الاشارة الي أن عدم اقتضاء القسمة واللاقسمة ليس باعتبار التصور . كما هو حال التوقف بل باعتبار الوجود والالم يخرج الكم لعدم اقتضائه القسمة واللاقسمة في الذهن ضرورة أن تصوره ، لا يستلزم تصور القسمة واللاقسمة وبهذا ظهر اندفاع ان قوله في محله، على هذا المعنى قيد لاطائل تحته وقوله اقتضاء أوليا ، أي ذاتيا، قيد لعدم اقتضاء اللاقسمة صرح به في شرح الملخص قيد به ليدخل الكيف الذي يقتضي اللاقسمة لكن لا لذاته كالعلم بالبسيط الحقيقي فانه يقتضي اللا انقسام لكن لا لذاته ، بل بسبب متعلقه وقيل انه قيد الاقتضاء مطلقا وفائدته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المقتضية للقسمة

ولا يتوهمها المتوهم وانما خص القسمة بالوهمية لان الكم لا يقتضي ولا يقبل القسمة الفعلية إذ المقتضى والقابل لا بد أن يبقى مع المقتضى والمقبول وإلا لم يكن حين حصول القسمة مقتضياً ولا قابلا بل معداً فقط كذا في المحشي على المواقف وسواء في ذلك المتصل والمنفصل

(قول المحشي) ليخرج الوحدة والنقطة فليستامن الكيف على هذا التعريف قيل وليستا من العرض أيضاً لأنهما عدميتان وقيل منه لكن ليستا من الاجناس العالية وقيل من الكم قال في الشفا بعضهم يجعل المبدإ وذا المبدإ مقولة واحدة و يقول أن الوحدة من جملة الكم وان الواحد في العدد والعدد كم وكذا النقطة في الخط والخط كم لكن الحق انهما ليسا منه لان رسم الكمية لا يقال عليهما

(قول المحشي) يقتضيان اللاقسمة لبساطتهما

(قول المحشي) حال من فاعل يقتضي والمعنى الخ ظاهره ان هذه الفائدة في النقطة والوحدة أيضاً وهو في النقطة ظاهر لانها لاتقتضي اللاقسمة في الذهن لانها تتصور بأنها طرف الخط ولا يلزم منه ملاحظة عدم الانقسام وأما الوحدة فانها كون الشيء بحيث لا ينقسم إلا أن يقال انها تتصور بما يساوي وجود الشيء وقد يقال لا تعتبر هذه الفائدة فيهما وقيد بالمحل مراعاة للكم وان كانت الوحدة والنقطة تقتضيان اللاقسمة في الذهن أيضاً وصنيع المحشي يميل اليه فتأمل

(قول المحشي) كما هو حال التوقف متعلق بالمنفي يعني ان التوقف باعتبار التصور وعدم الاقتضاء باعتبار الوجود في المحل

(قول المحشي) لا يستلزم تصور القسمة واللاقسمة لجواز أن يتصور بخاصة أخرى كقبول المساواة والزيادة والنقصان قال في حاشية المواقف انه يمكن تعقل كل واحدة من خواص الكم بدون الاخرى فانا نعقل الانقسام مع الغفلة عن اعتبار مساواة جزء لما هو أصغر منه وعدم مساواة المجموع للبعض وكذا نعقل المساواة والمفاوتة مع الغفلة عن القسمة وكذا نعقل وجودها فيه بالفعل أو القوة مع الغفلة عن الخاصتين المتقدمتين

(قول المحشي) على هذا المعنى أي كونه حالا

(قول المحشي) أي ذاتياً في المواقف وشرحه اقتضاء أولياً أي بالذات ومن غير واسطة فيفيد ان ما أدخله هذا القيد ما كان اقتضاؤه بالواسطة كما صرح به أيضاً في شرح المواقف بعد فهو اقتضاء آخر غير اقتضاء المحل حصل بواسطته

(قول المحشي) قيد لعدم اقتضاء اللاقسمة أي من حيث الاقتضاء لا عدمه

(قول المحشي) بل بسبب متعلقه لانه لبساطته يقتضي اللاقسمة والعلم مطابق له فيكون مقتضياً له بسبب تلك المطابقة

بسبب عروضه للكميات كالبياض القائم بالسطح أو بسبب عروض الكميات لها كالعلمين المتعلقين بالمعلومين فانهما يقتضيان القسمة لكن لا لذاتيهما بل بسبب الكميات العارضة أو المعروضة. وفيه انه لا اقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمة بالتبعية . وأما ما قيل إن العلم الواحد أو العلمين

اللازمة له اقتضاء ثانياً ومن العجائب ما وقع لبعضهم هنا حيث كتب على قوله لكن لا لذاته الخ فيه ان الكيف مطلقاً ما لم يقترن بكم يستلزم لذاته عدم قبول القسمة فان ما بالذات لا يزول بما بالغير

(قول المحشي) بسبب عروضه للكميات أو لمحلها كالبياض القائم بالسطح أو النفذ في الجسم

(قول المحشي) وفيه انه لا اقتضاء ههنا عبارته في حاشية شرح المواقف حيث قال واحترزنا بقولنا اقتضاء أولياً عن خروج العلم بمعلومين فان العلم الاول يقتضي اللاقسمة لكن ليس اقتضاء أولياً بل بواسطة معلومه والعلم الثاني يقتضي القسمة كذلك نصها بل الكيفيات العارضة للكميات أو لمحلها كالسواد القائم بالسطح أو الجسم أو المعروضة لها كلها خارجة بهذا القيد وفيه انه لا اقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمة بالتبعية وأما مثال المتن أعني قوله والعلم المتعلق بالمعلومين فلا اقتضاء ههنا لا بالاصالة وهو ظاهر ولا بالتبعية إذ لا اقتضاء في المعلومين للقسمة وان اتصفا بها بخلاف المعلوم البسيط فانه لبساطته يقتضي اللاقسمة والعلم مطابق له فيكون مقتضياً لها بالتبع اه وحاصله ان العلم بمعلومين لم يتعلق بمقتض للقسمة لان الذي يقتضيها هو الكم وهو لم يتعلق به بل بمعروضه الذي قبل القسمة تبعاً للكم فيكون العلم أيضاً قابلا لا مقتضياً بخلاف العلم بالبسيط فانه تعلق بمقتضى اللاقسمة والعلم عند الحكماء من مقولة الكيف ولذا عرفوه بالصورة الحاصلة في الذهن من الأمر الخارجي والصورة لا بد أن تطابق ذا الصورة فلاجل تلك المطابقة يكون العلم بالبسيط مقتضياً للاقسمة اقتضاء ثانوياً هذا هو الفرق بين العلم بالمعلومين والعلم بالبسيط وأما الفرق بين الكيفيات العارضة للكم و بين العلم بالبسيط حيث كان اقتضاء تلك الكيفيات للقسمة هو اقتضاء المحل وهو الاقتضاء الأولي كما قرره سابقاً بخلاف العلم بالبسيط فان اقتضاءه لها اقتضاء ثانوي هو ان العلم بالبسيط لما كان صورة المعلوم لزم أن يكون بسيطاً و إلا لم يكن صورة له فليس اقتضاؤه اقتضاء المحل ألا ترى ان علة اقتضاء المحل هي البساطة بخلاف علة اقتضاء العلم فانها كونه مطابقاً للبسيط وصورة له وصورية المعلوم من حقيقته بخلاف الكيفيات العارضة للكم فان الكم هو المقتضى لان تكون متكممة أما هي فليست صورة للكم حتى يثبت لها الاقتضاء الثاني التابع للاول وليس الحلول في الكم من حقيقتها و بهذا تعلم ان المحشي رحمه الله فرق بين قول الاقدمين لذاته وقول المتأخرين اقتضاء أولياً فان الاولي يقابله الاقتضاء الثانوي بخلاف لا يقتضي لذاته فان معناه انه يقتضي باقتضاء الغير لا باقتضاء آخر له وقد صرح بهذا الفرق في مبحث المبصرات و بهذا ظهر انه لا تناقض بين حكمه فيما سبق على من قال ان الكيفيات العارضة للكميات لا اقتضاء لها وانما هو قبول للقسمة بالوهم وقوله هنا بأنها قابلة لا مقتضية لان الاعتراض عليه انما كان لاجل فهمه ان الشارح أثبت لها الاقتضاء الثاني كما سبقت الاشارة اليه وانه فرق بين المواضع الثلاثة فالعلم بالمعلومين لا اقتضاء فيه أولياً وهو ظاهر ولا ثانوياً لما مر ولا يقال فيه أيضاً ان اقتضاءه اقتضاء المحل لان متعلقه لا اقتضاء له والعلم بالمعلوم البسيط له الاقتضاء الثانوي لما مر أيضاً والكيفيات العارضة للكميات اقتضاها اقتضاء المحل فليتأمل

(قول المحشي) وأما ما قيل الخ القائل العصام وعبارته وقولهم اقتضاء أولياً لئلا يخرج العلم بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضي اللاقسمة والعلم بالمعلومين فانه لتعلقه بالمتعدد يقتضي القسمة ولا يخفى انهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة

ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة اولا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة ، اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح وقوله(يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون يعبر ، اشعار بانه يسمى فصيحاً في حالتى النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة اولا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر ،

لا يقتضيان القسمة واللاقسمة في محلها اعني الذهن فمع قوله في محله لاحاجة الى قوله أوليا فانما يرد لو كان قوله في محله متعلقا بالقسمة واللاقسمة ويكون المعنى لا يقتضي انقسام محله ولا عدم انقسامه وهو فاسد، والا لم تخرج النقطة مع أنه جعله وجه الاحسنية(قوله ان اختصت بذوات الانفس) أي اختصت من بين الاجسام العنصرية بذوات الانفس مطلقا ان قلنا بوجود الصحة والمرض في النبات أو الانفس الحيوانية ان قلنا بعد مهما فيه (قوله اشعار بأن الخ) لم يقل احتراز عن الفصاحة الغير الراسخة لعدم الدخول في شيء سابق على قوله ملكة ولانه لو ترك لفظ ملكة لحصل الاحتراز عنهـا بقوله عن المقصود المعرف بلام الاستغراق اذ صاحب الفصاحة الغير الراسخة لا يقتدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح(قوله اشعار بانه)أي اشعار بهذه الفائدة، لا انه احتراز عن خروج من لا ينطق أصلا فلا يرد أن قيد الاقتدار حينئذ للمحافظة عن خروج ما لا يكاد يوجد (قوله أي سواء كان الخ)أي ليس المراد ان يقتدر مشعر بأن المتكلم يسمى فصيحا في الحالتين دون يعبر كما هو الظاهر، فانه باطل لان معنى يعبر الاطلاق أي يعبر في زمان من الازمنة لا بشرط الوصف

في محلهما بل في أنفسهما فمع قوله في محله لا حاجة الى قوله أولياً

(قول المحشي) لا يقتضيان القسمة واللاقسمة في محلها أعني الذهن هذا اذا كان الحلول غير سرياني أما اذا كان سريانياً فانهما يقتضيان ذلك فيه كما نبه عليه في حواشي المواقف

(قول المحشي) و إلا لم تخرج النقطة أي بقيد اللاقسمة لانها لا تقتضي عدم انقسام محلها أعني الخط بل عدم انقسام نفسها كذا في حاشية المواقف فليتأمل في المقام حق التأمل

(قول المحشي) أي اختصت من بين الاجسام العنصرية فيه اشارة الى دفع ما قيل انه يخرج بالتقييد بذوات الانفس الحياة والعلم والقدرة للواجب على ان القائلين بثبوت هذه الصفات ونحوها للواجب لا يجعلونها من جنس الاعراض وبه أيضاً يندفع الاعتراض عمن قال الكيفيات النفسانية هى المختصة بذوات الانفس من الاجسام العنصرية كشرح المواقف وغيره بأنه يوهم عدم وجودها في غير الاجسام العنصرية وليس كذلك لوجود بعضها في الاجسام الفلكية أيضاً ككون حركاتها ارادية على ماقالوا وحاصل الدفع ان الاختصاص انما هو بالقياس الى بعض الاجسام العنصرية تأمل

(قول الشارح) تسمى ملكة من الملك بمعنى القوة

(قول الشارح) حالا من التحول بمعنى التغير

(قول المحشي) لا انه احتراز الخ أي ليس ذلك مقصودا وان كان حاصلا

(قول المحشي) في الحالتين أي حالتي النطق والسكوت مع كون المتكلم واحداً

لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب وذلك ، لان اللام في المقصود للاستغراق ، اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد مالا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسبانها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ

أي يعبر مادام يعبر فهو أيضاً مشعر بانه يسمى فصيحاً في الحالتين بل المراد انه يسمى فصيحا ، حالة كونه ممن ينطق في الجملة وحالة كونه ممن لاينطق أصلا فهو تعميم للمتكلم باعتبار أفراده لاتعميم له باعتبار حالاته (قوله لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة) وذلك اذلا معنى لقولنا يعبر في وقت ما عن كل ما يتعلق به قصده بلفظ فصيح بل للجنس فلا يرد ما قيل انه لايصدق على من ينطق بمقصوده فضلا عن أن يختص به اذلا يصدق عليه انه يعبر عن كل مقصود يرد عليه بلفظ فصيح (قوله لان اللام الخ)،لانه لايكون اللام في المقصود حينئذ للاستغراق ،أما لفظا فلعدم العهد الخارجي ، وعدم قرينة البعضية المطلقة وعدم صحة الحكم على الجنس من حيث هو وأما معنى فلانه لولا الاستغراق يلزم أن يصح اطلاق الفصيح على من له ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض المقاصد كالمدح ولا يقتدر على التعبير ببعض آخر كالذم (قوله أي كل ما وقع عليه

(قول المحشى) حالة كونه ممن ينطق الخ فهما شخصان

(قول المحشي) إذ لا معنى الخ لعدم امكان النطق بجميع مقصود في وقت واحد

(قول الشارح) هكذا يجب أن يفهم الكلام أي كلام الايضاح حيث قال وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه فانه يفهم منه انه لو قيل يعبر لزم أن لايكون من له الملكة فصيحاً حالة السكوت ولما لاح عليه أثر الضعف لما بينه المحشي حمل الشارح حالة النطق على كون ذلك الشخص ممن ينطق بمقصود في الجملة وحال عدمه على حال كون الشخص ممن لا ينطق بمقصود أصلا ولم يلتفت الى ما أشعر به ظاهره من توارد الحالين على شخص واحد

(قول المحشى) لانه لا يكون اللام في المقصود حينئذ الخ يعني ان هذا لازم للاتيان بيعبر وان كان كونها للجنس فاسدا لصدقه على من يعبر عن بعض المقاصد في وقت مادون لباقي ولم يتعرض له لعلمه مما سبق ويأتي والمقصود بيان الخلل من جهة قصره على من عبر في الجملة تدبر

(قول المحشي)أما لفظاً فلعدم الخ أي وأما المانع من جهة اللفظ في ذاته بقطع النظر عما نحن فيه فعدم العهد والقرينة وعدم صحة الحكم على الجنس فان هذا يمنع استعمال اللفظ في أي مقام وقوله وأما معنى أي أما المانع من جهة المعنى المقصود لنا في هذا المقام فلزوم عدم مانعية التعريف على عدم ارادة الاستغراق فما قيل أن عدم قرينة البعضية وعدم صحة الحكم على الجنس من المانع المعنوي وهم

(قول المحشي) وعدم قرينة البعضية المطلقة أى حتى تكون للعهد الذهني

(قول المحشي) وعدم صحة الحكم الخ أي حتى تكون للحقيقة

سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع، لصدقه على الادراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية (والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال) المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص

قصد المتكلم) ان اريد بالمقصود مقصود المتكلم فالاستغراق حقيقي، وان أجرى على اطلاقه فهو عرفي اذ المتبادر من التعبير عن كل مقصود كل مقصود للمعبر كما في جمع الامير الصاغة وليس المراد بوقع الوقوع في الزمان الماضي بل وقوع القصد في أي زمان كان لما تقرر ان صيغ الافعال اذا ذكرت في التعريفات يراد بها الحدث المجرد عن الزمان صرح به الفاضل اللاري في حواشيه على الفوائد الضيائية، في تعريف الكلمة فالمعنى ملكة يقتدر بها على التعبير، عن كل مايتعلق قصده به في وقت ما سواء كانت تلك الملكة خلقيا أو كسبيا و يعلم وجودها بطريق الحدس من التعبيرات المختلفة لواقعة منه، من غير كلفة كما يعلم وجود سائر الملكات كذلك (قوله سهو ظاهر الخ) لان مثل هذا الكلام يقال في مقام بيان رجحان بعض القيود على بعض والترجيح يقتضي صحة اتيان كل منهما ومعلوم أنه لايصح أن يقال بلفظ بليغ لان البلاغة ليست بشرط في فصاحة المتكلم، وما قيل ان قولهم قال هذا لكذا يقتضي انحصار العلة فيه فيكون علة عدم القول بلفظ بليغ قصد الشمول فقط وليس كذلك فان عدم صحته مع فرض عدم الشمول أيضاً علة لتركه ففيه ان اقتضاءه للانحصار ممنوع والقول بأن الذوق السليم يقتضي ذلك مجرد دعوى (قوله لصدقه على الادراك الخ) أي اذا كانت هذه الصفات راسخة في محالها لانه يصدق على كل واحد منها انها ملكة يقتدر بها على التعبير المذكور (قوله لانسلم ان هذه اسباب) فان السبب ما يكون مؤثراً في الشيء (قوله مطابقته لمقتضى الحال) أى مطابقته

(قول المحشي) وان أجرى على اطلاقه أي لم يقيد بالمتكلم وقوله فهو عرفي أي محمول بالقرينة على مقصود المتكلم فمآله للحقيقي

(قول المحشي) فى تعريف الكلمة صوابه فى تعريف الاعراب بما اختلف آخره به

(قول المحشي) عن كل ما يتعلق قصده به فى وقت ما أي سواء كان تعلق القصد به سابقاً أو يتعلق بعد ولو قيل ان المضي بالنسبة للتعبير لتناول المستقبل وغيره أيضاً لكن لاقرينة عليه

(قول المحشى) من غير كلفة في نسخة من غير ملبثة أى لبث وتأنّ

(قول الشارح) سهو ظاهر نقل عنه اذ ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو ارادة شمول المفرد والمركب كما يشعر به قولهم كذا ليدخل كذا أو يخرج لانا لو فرضنا عدم شمول المفرد والمركب لما صح أيضاً أن يقال بلفظ بليغ لأن الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة، هو قوله عدم شمول المفرد والمركب أي عدم ترتب ذلك الشمول على العدول وعدم قصده بالعدول

(قول المحشى) يقتضي صحة اتيان كل منهما يفيد انه يصح ابدال لفظ فصيح بكلام فصيح وهو ظاهر غايته أن لا تكون اللام للاستغراق بخلاف لفظ بليغ فانه باطل مطلقاً فالمراد صحة اتيان كل منهما لولا المرجح وهذا منتف في لفظ بليغ

(قول المحشي) وما قيل الخ الظاهر أن الممنوع الاقتضا لا الاشعار كما هو المنقول عن الشارح

(قول الشارح) والحياة نقل عنه صرحوا في الكتب الكلامية والحكمية بأن الحية من الكيفيات النفسانية في المواقف

لجميع ما يقتضيه الحال ، بقدر الطاقة صرح به في التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاغة كلام الباري تعالى الا أن يراد بقدر الطاقة طاقة المتكلم، أو المخاطب(قوله لمقتضى الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه بيان الشارح رحمه الله

وشرحه الحياة قوة تتبع اعتدال النوع اي مزاجه المخصوص به الذي يناسب الآثار والخواص المطلوب منه حتى اذا خرج من ذلك المزاج لم يبق ذلك النوع والمزاج كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربع المشهورة وهي بالحقيقة من جنسها الا انها منكسرة ضعيفة بالنسبة اليها فأثرها وحكمها من جنس أحكام هذه الكيفيات الا انه أضعف من أحكامها ويفيض من تلك القوة أعني الحياة سائر القوى الحيوانية قال في القانون انه كما يتولد من تكاثف الاخلاط بحسب مزاج ما جوهر كثيف هو العضو أوجزء من العضو فقد يتولد من بخارية الاخلاط ولطافتها جوهر لطيف هو الروح وكما ان الكبد معدن الاول كذلك القلب معدن الثاني وهذا الروح اذا حدث على مزاجه الذي ينبغي أن يكون له استعد لقبول قوة هي التي تعد الاعضاء كلها لقبول القوى الاخرى النفسانية وغيرها والقوى النفسانية لاتحدث في الروح والاعضاء الا بعد حدوث هذه القوة اه فهذه القوة هي الحياة

(قول الشارح لانسلم ان هذه أسباب) الفرق بين السبب والشرط ان السبب مايكون مؤثراً في الشيء والشرط ما يتوقف عليه التأثير من غير مدخليته فيه كجفاف الحطب فانه شرط للاحراق من غير مدخليته فيه والفرق بين العلة والسبب أن العلة ما يترتب عليه المعلول والسبب ميفضي الى المسبب لامايترتب عليه المسبب نبه عليه الشارح في شرح النوابغ

(قول المحشي) لجميع ما يقتضيه الحال أي كل مايقتضيه سواء كان خصوصية أو أكثر ومن الخصوصيات عدم اشتماله على شيء عند اقتضاء المقام ذلك

(قول المحشي) بقدر الطاقة أي لابحسب الواقع ونفس الامر وعبارة التلويح ان روعيت الخصوصيات على ما ينبغي بقدر الطاقة صار بليغاً وان بلغ في ذلك حداً يمتنع معارضته صار معجزاً قال محشيه خسرو ان قوله ان روعيت على ما ينبغي بقدر الطاقة صار بليغاً هذا بالنسبة لكلام البشر اذ لااطلاع لهم على الواقع وأما البلاغة بالنسبة لكلام الله فهي مطابقته لجميع ما يقتضيه الحال بحسب الواقع ونفس الامر أي وهو المشار اليه بقوله وان بلغ في ذلك الخ وعليه لااشكال

(قول المحشي)أو المخاطب واشتماله بقدر طاقة المخاطب لا ينافي اشتماله على مقتضى الحال بحسب الواقع لكن يلزم حينئذ أن الطرف الاعلى ليس من البلاغة وهو مناف لقول المصنف ولها طرفان أعلى وهو حد الاعجاز

(قول الشارح) والبلاغة في الكلام مطابقته الخ اعلم أن هناك أموراً ثلاثة لابد من التمييز بينها الحال وهو الامر الداعي لاعتبار الخصوصية كالانكار ومقتضاه وهو الخصوصية كالتأكيد والغرض المقصود من الكلام وهو المسمى بالمعنى الثاني الذى يقع به التفاضل في الكلام كرد الانكار الذي هو أثر الخصوصية وهنك أمران أيضاً لابد من التمييز بينهما نفس المجاز والكناية وهذا لايكون غرضاً وانما يكون خصوصية في الكلام والغرض منه افادة ذكاء المخاطب مثلا كما في شرح المفتاح الشريف وكيفيات الدلالة أعني الوضوح والخفاء كما صرح به الشارح في شرح المفتاح وهذه لاتكون خصوصية ومقتضى حال يجب مراعاته في تحصيل البلاغة لانها المبحوث عنها في علم البيان وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد وهو المعنى الذي روعي فيه المطابقة لمقتضي الحال كما نصوا عليه جميعاً بطرق مختلفة الدلالة في الوضوح والخفا على حسب ما يناسب المقام

فرعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على المعنى انما تكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال فكيف تكون هي مقتضى الحال فاذا اقتضى الحال كلاما مؤديا للمعنى بدلالات وضعية أي مطابقية غير مختلفة بالوضوح والخفاء فلا كيفيات هنا للدلالة حتى تعتبر على مايناسب المقام لان الدلالات الوضعية لا اختلاف فيها كما سيأتي وان اقتضى المجاز أي من حيث هو مجاز بقطع النظر عن كيفية دلالته أو خصوصية أخرى وأدى بدلالات عقلية مختلفة بالوضوح والخفا وجبت مراعاة كيفيات الدلالة على ما يناسب المقام بأن يأتي بالواضح في المقام المقتضي للوضوح و بالأوضح في المقام المقتضى لزيادة الوضوح لكن ليس ذلك لكونه مقتضى الحال لما عرفت بل لرعاية الواجب في صناعة البيان كما يعلم ذلك من كلام الشريف والمحشي في أول البيان حيث قال ان الدلالة الوضعية لا اختلاف فيها بخلاف الدلالة العقلية فان الاختلاف فيها وضوحا وخفاء باعتبار اختلاف اللزوم في كونه بينا وغير بين وبواسطة و بلا واسطة فانه أمر منضبط للمتكلم فيمكن الاطلاع على مراتب علم المخاطب بذلك فيورد المعنى الواحد بالدلالات العقلية مراعيا لمراتب الوضوح والخفا وقد صرح به الشارح في شرح المفتاح أيضاً حيث قال بعد قول المفتاح علم البيان معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطاء في مطابقة الكلام لتمام المراد ما نصه اراد بالمراد من الكلام ما يسبق منه الى الفهم من المعاني المترتبة المداول عليها بالكلام المشتمل على الكيفيات والخصوصيات المناسبة التي يطلع على تفاصيلها علم المعاني وبتمام المراد ما يعتبر في دلالة الكلام على ذلك من مراتب الوضوح زيادة ونقصانا التي تناسب المقام والحال على ما يتكفل به علم البيان مثلا في تأدية معنى مضيافية زيد بقولك هو مضياف انه لمضياف ما هو الا مضياف ما المضياف الا هو قد ضافه خلق كثير ونحو ذلك هو ثمرة علم المعاني و به الاحتراز عن الخطأ في ذلك وجعل الدلالة على ذلك مختلفة الوضوح وابرازها في صورة قولك هو كثير الرماد أوجبان الكلب أومهزول الفصيل على وفق ما يناسب المقام والحال هو ثمرة علم البيان وبه الاحتراز عن الخطاء فيه حتى لو ادى المضيافية في مقام ابتدا الاخبار بقوله انه لكثير الرماد لكان الخطأ فيه من جهة نظر المعاني دون البيان ولو اداه في مقام زيادة الوضوح بقوله هو كثير الرماد كان الامر بالعكس و بالجملة فقصد المعانى الى أن يكون نظم الكلام بعد صحة اعرابه وهيئات مفرداته في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان في أن يكون تلك الدلالة فيما يناسب المقام من الوضوح والخفاء كما ينبغي وبهذا تبين ان ما يقصده صاحب المعاني سابق في الاعتبار وكائن في مقام ابتداء التطبيق لكلامه أو كلام غيره بالمعنى الذي ذكرناه وما يقصده صاحب البيان لاحق و بعد حصول المطابقة في الجملة اه فهو عند التأمل صريح في أن كيفيات الدلالة انما تكون بعد اعتبار الخصوصيات التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وليست هي من مقتضى الحال كيف ومقتضى الحال يؤدي بها ولا يتوهم مما ذكر انه لا دخل لها في البلاغة أصلا بل المراد انه لا دخل لها في أصل البلاغة الا ترى قول الامام عبد القاهر تارة ليس النظم وهو تطبيق الكلام على مقتضى الحال الا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وتارة تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام أي المعاني التي يبحث عنها في النحو وهي الاحوال العارضة للكلم والجمل باعتبار تركيب بعضها مع بعض كالتعريف والتنكير والعطف وتركه أعنى الخصوصيات والكيفيت التي ترعي في المعاني الاصلية وتوخيها ايرادها على حسب الاغراض في كلام نفسه وحملها عليها في كلام الغير وقد نقل هذا الكلام المصنف في الايضاح ثم قال فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى وهو مراد الشيخ بقوله انها راجعة الى المعنى والى مايدل عليه باللفظ اه فهذا صريح في أن كيفيات الدلالة ليست من مقتضى الحال الذي به أصل البلاغة ومما يصرح بذلك

دون كيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان، اذ قد تتحقق البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعية أي مطابقية غير مختلفة بالوضوح والخفاء

تصريحاً لاشبهة معه ماسيأتي للعلامة الشيرازي من تقسيم مقتضي الحال الى مقتضي الحال بلاغة ومقتضي الحال دلالة ومقتضى الحال تحسيناً وسيأتي بيانه وانما قلنا ان لكيفيات الدلالة دخلاً في البلاغة و بها يحصل كمالها لما سيأتي عن المحشي من أن قول الشارح فيما سبق النظم عبارة عن ترتيب الالفاظ متناسبة المعاني الثواني متناسقة الدلالات وضوحاً وخفاء على حسب ما يقتضيه العقل في ذلك المقام لا ايراد المعاني حيثما اتفق والدلالات وضوحاً وخفاء حيثما اتفق انما هو في النظم الكامل الذي تحصل به البلاغة الكاملة فعلم من هذا ان أصل البلاغة بمطابقة مقتضى الحال وكمالها برعاية كيفيات الدلالة من جهة عدم التعقيد ومناسبتها للمقام لكن ذلك ليس من مقتضى الحال في شيء لتأخره عنه اذا عرفت هذا عرفت أن المجاز والكناية والتشبيه قد يكون مقتضى الحال كما صرح به الشارح أول المعاني وكذلك كيفيات الدلالة الا أن ذلك ليس من البلاغة المعرفة بالمطابقة لمقتضى الحال بمعنى انه ليس يجب في البلاغة أن يكون الاداء بكيفية من كيفيات الدلالة التى تختلف بالوضوح والخفاء وان كان به كمال البلاغة ولما لم يكن ذلك واجباً في اصل البلاغة لم يقع البحث عنه لافي المعاني ولافي البيان من حيث ان به يطابق اللفظ مقتضي الحال قال الشارح فى شرح قول المصنف فيما يأتي ثم الاسناد منه حقيقة عقلية الخ ذكر المصنف بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني لزعمه انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضي الحال وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضاً من أحوال المسند اليه أو المسند اه قال المحشي هنالك يعني مجرد كونهما من الاحوال المذكورة لايكفي في ادخالها في المعاني بل لابد أن يكون البحث من حيثية المطابقة كما مر والبحث عنهما ليس من هذه الحيثية اذ لا يبحث عن الدواعى المقتضية لايراد الحقيقة والمجاز اه وقد قال الشارح في أول المعاني ان الحقيقة والمجاز وان كانت أحوالا للفظ قد يقتضيها الحال لكن لايبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق اللفظ مقتضي الحال اه فعلم أن كيفيات الدلالة والمجاز ونحوه ليس من مقتضيات الاحوال أي ليس مما جعلوه مقتضي حال وان كان قد يقتضيها الحال وذلك لانهم بصدد بيان ما يوجب اصل البلاغة وذلك يكون بافادة مقتضي الحال اما كيفية افادته فمن كمال البلاغة وعرف السكاكى بلاغة المتكلم بقوله هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها لكن لما كان ايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها راجعاً لكيفيات الدلالة وقد عرفت ان ذلك غير معتبر في اصل البلاغة بل في كمالها وانه متأخر عن مطابقة مقتضي الحال تركه المصنف رحمه الله تحقق البلاغة بدونه فليتأمل في هذا المقام فقد اخطأ فيه الاذكياء ظناً منهم أن كيفيات الدلالة من مقتضيات الحال بناء على انه قد يقتضيها فكيف اخرجها المحشي وتعسفوا بمالم يأتوا فيه بشيء

(قول المحشى) دون كيفيات دلالة اللفظ الخ في شرح المفتاح للشارح البحث في البيان راجع الى احوال الدلالات وان هذه واضحة وتلك غير واضحة انتهى فهذا هو المراد بكيفيات الدلالات لاالمجاز من حيث هو مجاز والكناية من حيث هي كناية على انك عرفت أن المجاز والكناية ليسا من مقتضيات الاحوال التي بها أصل البلاغة

الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدي به اصل المعنى

نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة بالوضوح والخفاء لا بد فيه من رعاية كيفية الدلالة أيضاً كما ستعرفه ، فما قيل ليس المقتضي مخصوصاً بما يبحث عنه في علم المعاني كما يشعر به كلام الشارح رحمه الله بل أعم من الخصوصيات التى يطلع عليها في علم المعاني وكيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان ، فانه لا بد في البلاغة من رعايتها ليس بشيء ، كيف وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ (قوله الى أن يعتبر الخ) أشار بهذا التفسير الى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم والى انه ،

(قول المحشي) إذ قد تحقق البلاغة في الكلام الخ يعني ان كيفيات الدلالة أعني وضوحها وخفاءها لو كانت مطابقتها من البلاغة لم تحقق البلاغة بدونها كما انها لا تحقق بدون خصوصية ما من الخصوصيات المذكورة في علم المعاني بأن يكون كل كلام بليغ هو ما أدى فيه الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال بدلالات مختلفة الوضوح والخفاء مع رعاية ما يناسب المقام منها لأن ايراد المعنى بالطرق المختلفة انما يكون بعد رعاية مقتضى الحال كما سيأتي في الشارح أول المعاني والبيان وتقدم نقله عن شرح المفتاح فتكون رعاية كيفيات الدلالة لازمة كما لزم رعاية الخصوصيات البقية فكما انه لا بد في تحقق البلاغة من اشتمال الكلام على خصوصية من الخصوصيات المذكورة في علم المعاني لاقتضاء الحال لها كذلك لا بد من اشتماله على كيفية من كيفيات الدلالة لاقتضاء الحال لها إذ لا فرق بينهما وليست كيفية الدلالة الوضعية منها إذ لا تختلف وضوحاً وخفاء فلا يقال تحقق كيفية الدلالة بكيفية الوضعية وحينئذ لا تحقق البلاغة إلا اذا أدى المعنى بدلالات غير وضعية حتى يراعي فيها الوضوح والخفاء لكن البلاغة تحقق بدونها بالمطابقة للخصوصيات المذكورة في علم المعاني بأن يكون الكلام المطابق لما يقتضيه الحال مؤدياً للمعنى بدلالات وضعية غير مختلفة بالوضوح والخفاء فانه حينئذ لا يعتبر الوضوح والخفاء من جملة ما يناسب المقام لعدم اقتضائه موضوعها أعني الدلالات غير الوضعية فتأمل فقد زل في تقريره الاقدام

(قول المحشي) نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية الخ بأن اقتضى المقام المجاز أو الكناية أي اقتضى أداء المعنى الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال بذلك فلا بد حينئذ من رعاية كيفية الدلالة وهى وضوحها وخفاؤها على ما يناسب المقام لكن ذلك ليس من رعاية مقتضى الحال لما علمت أن التطبيق لمقتضى الحال سابق على ذلك وهذا لا ينافي ان به كمال البلاغة لأن ما نحن فيه أعني مطابقة مقتضى الحال أصل البلاغة كما سبق

(قول المحشي) فما قيل الخ قائله السمرقندي مستدلا بكلام شرح الشارح للمفتاح وقد عرفت غلطه في الاستدلال تدبر

(قول المحشي) فانه لا بد في البلاغة من رعايتها بأن يؤدي المعنى المطابق لمقتضي الحال بكيفية مناسبة للمقام من جهة الوضوح والخفاء وقد عرفت فساده لتخلفه في الدلالة الوضعية الغير المختلفة وضوحاً وخفاء نعم لذلك مدخل في كمال البلاغة عند اقتضاء الحال أما أصل البلاغة كما يفيده قوله لا بد في البلاغة فلا

(قول المحشي) كيف وانهم لا يطلقون الخ وانما قالوا علم البيان معرفة ايراد المعنى الواحد الذى روعى فيه مقتضى الحال في طرق مختلفة الدلالة وضوحاً وخفاء ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطاء في مطابقة الكلام لتمام المراد فكيفية الدلالة هى تمام المراد لا مقتضى الحال

(قول المحشي) بدون الاعتبار والقصد الخ أي كما قال الشارح في شرح المفتاح لم يعتبر كونه أي المتكلم مراعياً

خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيده والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عارياً عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني (مع فصاحته) أي فصاحة الكلام

لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة معدودن في الموهم للجزئية (قوله خصوصية) في القاموس خصه بالشيء خصاً وخصوصاً وخصوصية ويفتح وخصيصي ويمد وخصية وتخصية فضله انتهى والمراد الأمر المختص جعله نفس المصدر مبالغة، فما ذكره الناظرون في تحقيقها كالخرافات (قوله وهو مقتضى الحال) أى تلك الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ولما كان معرفة مقتضى الحال موقوفاً على معرفة الحال قدم تعريفها ثم بين المقتضي ثم بين معنى المطابقة، التي هي نسبة بينهما، وفيه اشارة الى أنه في الحقيقة هو الخصوصية كما يدل عليه قول المصنف فمقام كل من التنكير والاطلاق الخ، وقولهم وأما ذكره فلكذا وحذفه لكذا وأما ما سيجيء من أنه عبارة عن الكلام المؤكد المشتمل على الخصوصيات، فالغرض يدعو الى ذلك كما سيجيء (قوله ومعنى مطابقته الخ)

لذلك لعدم الاطلاع عليه فنيط الحكم بما يظهر على الناس وينبئ عنه ظاهراً وهو معرفته بالصياغة قال السيد في حواشي شرح المفتاح ان ما يعتبره غير البليغ لا يقال له خصوصية وليس من البلاغة في شيء

(قول المحشي) لا يجب أن تكون الخ كالحذف والمساواة والتقديم والتأخير وترك التأكيد مثلا عند اقتضاء المقام ذلك وكلامه ظاهر في أنها قد تكون لفظاً كان المؤكدة لكن قال بعضهم الخصوصية هي كون الكلام مؤكداً أو معرفاً وهكذا. وهو أوفق بقولهم ان الخصوصية تعتبر أولا في المعنى وثانياً في اللفظ إذ المعتبر في المعنى هو كونه مؤكداً لا لفظ ان مثلا والامر سهل

(قول المحشي) فما ذكره الناظرون أي الامور التي ذكروها

(قول المحشي) التي هى نسبة بينهما أي بين الحال ومقتضاه وفيه اشارة الى أن نسبة المطابقة للكلام باعتبار اشتماله على ما فيه من الخصوصية

(قول المحشي) وقولهم عطف على قول المصنف

(قول المحشي) فيه اشارة الى أنه الخ لان المطابقة لم تحقق إلا بتلك الخصوصية لأن تأثير الانكار مثلا انما هو في الخصوصية أما أصل الكلام فاقتضاه شيء آخر كالاعلام بالنسبة

(قول المحشي) في الحقيقة أي لا في الاصطلاح لانه يقضي بأن يكون مقتضى الحال الكلام المشتمل على الخصوصيات

(قول المحشي) من انه عبارة عن المؤكد ومعنى مطابقة الكلام له كونه فرداً من أفراده فليست المطابقة فيه أيضاً مصطلح المنطقيين وهو الصدق وإلا نسبت الى الكلي

(قول المحشي) فالغرض يدعو الى ذلك وهو ان موضوع المعاني اللفظ العربي من حيث افادته المعاني الثواني فلا بد أن يكون موضوعات المسائل راجعة اليه والاحوال ليست كذلك إذ التأكيد والذكر والحذف مثلا ليس بلفظ عربي مفيد للمعنى الثاني وهو الغرض المقصود من الكلام إذ لا يفيده إلا مجموع أصل المعنى مع الخصوصيات لان الخصوصيات

فان البلاغة انما تحقق عند تحقق الامرين (وهو) أى مقتضى الحال(مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة) والحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتبارى فان الامر الداعى مقام

يعني ان المراد بالمطابقة الاشتمال . لا مصطلح المنطقيين (قوله فان البلاغة الخ) يريد ان الفصاحة ، شرط لتحقق البلاغة . لا انه معتبر في مفهومه ، ولذا لم يعتبره السكاكي ، وقال البلاغة بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حداً له اختصاص بتوفية خواص التركيب حقها ، وايراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها (قوله وهو أي مقتضى الحال الخ) ، المقصود من هذا الكلام بيان تعدد مراتب البلاغة ليتبين به ما سيجيء ، من ان ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب وان له طرفين أعلى وأسفل (قوله متفاوتة) ،

معتبرة في أصل المعنى ولذا قال الشيخ فيما يأتي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية كما سيأتي بيانه فقولهم أما ذكره فلكذا معناه أما الكلام المذكور فيه المسند اليه فلكذا فهذا الغرض تابع للاصطلاح والحقيقة ما تقدم

(قول المحشي) يعني ان المراد الخ فمعنى مطابقته لمقتضى الحال اشتماله عليه ولا حاجة لما في الاطول من ان المعنى مطابقة صفته وهو الخصوصيات القائمة بالكلام لنفسها من حيث انها مقتضي الحال بناء على التغاير الاعتباري وان هذه المطابقة من باب مطابقة نسبة الكلام للواقع بمعنى انها هو حقيقة وغيره اعتباراً

(قول المحشي) لا مصطلح المنطقيين وهو صدق الكلي على جزئياته أي ولا مصطلح المعاني أيضاً بالمعنى الآتي وهو كونه فرداً من أفراد الكلام المؤكد مثلا

(قول الشارح) فان البلاغة الخ أي انما اعتبر في مفهومها كون مطابقته له حال كونه فصيحاً لان الخ كذا نقل عنه يعنى ان المعتبر في المفهوم هو كون المطابقة حال الفصاحة لا نفس الفصاحة

(قول المحشي) شرط لتحقق البلاغة لما علم ان كون المطابقة حال الفصاحة مأخوذ في مفهوم البلاغة

(قول المحشي) لا انه معتبر في مفهومه بأن تكون البلاغة مجموع المطابقة والخلوص من ضعف التأليف والتعقيد وتنافر الكلمات مع فصاحتها

(قول المحشي) ولذا لم يعتبره السكاكي أي لم يعتبر الفصاحة في مفهوم بلاغة المتكلم المفهوم منها بلاغة الكلام فان السكاكي لم يعرف بلاغة الكلام لاخذها من بلاغة المتكلم

(قول المحشي) وقال البلاغة الخ قال المحشي فيما سيأتي ولا مدخل في ذلك للفصاحة وهو الحق لان الفصاحة أمر خارج عن ماهية البلاغة شرط لتحققها كما أشار اليه الشارح في تعريف البلاغة اه أي بقوله هنا فان البلاغة انما تحقق الخ لما عرفت انه يعتبر في مفهوم البلاغة كون المطابقة حال الفصاحة

(قول المحشي) وايراد أنواع التشبيه الخ بأن يورد كل واحد من ذلك في المقام الذي يقتضيه فان ذلك من كمال البلاغة لكن لما كان الكلام فيما تحقق به البلاغة تركه المصنف

(قول المحشي) المقصود من هذا الكلام الخ هذا أولى مما قاله في الاطول فانظره

(قول المحشي) من ان ارتفاع شأن الكلام سواء المرتبة الأولى وما بعدها فتأمل

(قول المحشي) وان له أي لما ذكر من المطابقة

باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وأيضاً المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التأكيد والاطلاق والحذف والاثبات، والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة

أي بحسب الاقتضاء لا من حيث الذات لئلا يرد عليه ان اختلاف المقتضى لا يستلزم اختلاف المقتضي إذ قد يقتضي أمور كثيرة شيئاً واحداً ولذا يذكر لخصوصية واحدة دواع متعددة (قوله باعتبار توهم كونه الخ) ، فهذا الاعتبار معتبر في مفهوم المقام وكذا التوهم الثاني في مفهوم الحال فهما متغايران بهذا الاعتبار متحدان في القدر المشترك وهو الامر الداعي الى اعتبار الخصوصية في الكلام فيكونان متقاربي المفهوم ، وليس هذا بياناً لوجه التسمية حتى يرد ان وجه التسمية غير داخل في المفهوم فلا يحصل التغاير في المفهوم بسببها ووجه ذلك التوهم ، انطباق المقتضى بالأمر الداعي انطباق الزماني والتمكن بالزمان والمكان (قوله وأيضاً المقام يعتبر اضافته الخ) ولذا اختار المصنف رحمه الله المقامات على الاحوال ، فان تفاوتها ظاهر في تفاوت ما أضيفت اليه أعني المقتضى بخلاف تفاوت الاحوال وللتنبيه على اتحاد المقام والحال (قوله فعند الخ) تفريع على قوله فان مقامات الكلام متفاوتة (قوله ضرورة الخ) ،

(قول المحشي) أي بحسب الاقتضا يعنى انه ان نظر لاختلاف ذواتها فذلك لا يقتضي اختلاف المقتضي فان الأفراد والنوعية والتحقير والتعظيم والتنكير والتقليل كلها تقتضي التنوين وهو شيء واحد وان نظر لاختلاف اقتضائها اقتضى اختلاف المقتضي لان التأثيرات المختلفة لا تجتمع على أثر واحد والتنوين فيما تقدم مختلف بالاعتبار وليس المراد بالذات ذات المقتضى بالفتح كما وهم لمخالفته السياق كما هو ظاهر

(قول الشارح) باعتبار توهم كونه محلا نقل عنه كان هذا مأخوذ من قولهم هذا الكلام لم يقع في محله أو لم يكن مناسباً للوقت

(قول المحشي) فهذا الاعتبار معتبر الخ يدل عليه قول الشارح في شرح المفتاح المراد بالحال الامر الداعى الى ايراد الكلام على كيفية وخصوصية مناسبة من حيث كونه بمنزلة وقت وزمان للكلام وان اعتبر من حيث كونه بمنزلة محل ومكان سمى مقاماً ولما كان الفصل هنا حيثية محضة حكم بتقارب المفهوم بخلاف الانسان والفرس وان اتحدا في القدر المشترك فتدبر

(قول المحشي) وليس هذا رد على العصام

(قول المحشى) انطباق المقتضى بالأمر الداعى أي كونه على قدره لا يزيد ولا ينقص عنه فان كان مثلا الانكار ضعيفاً كان التأكيد واحداً وان زاد زاد بقدره كما ان الحال في المكان أو الزمان على قدره فينزله الوهم منزلة المكان أو الزمان

(قول الشارح تعتبر اضافته الخ) هذا اكثري إذ قد يضاف الى المقتضى بالكسر كقوله فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب واضافة المقام الى المقتضى بالفتح لامية بخلاف اضافة الحال اليه فانها بيانية كما عرفت

(قول المحشي) فان تفاوتها ظاهر قيل عبر في الدليل عن المقتضي بالكسر بالمقام دون الحال إذ المقام يضاف الى شيء تفاوت ذلك الشيء عند تفاوت المقام عين تفاوت المقتضى وهو المدعي ولا كذلك الحال فانه يضاف الى شيء تفاوت ذلك الشيء عند تفاوت الحال ليس عين تفاوت المقتضى الذي هو المدعي بل يحتاج الى وسط بأن يقال اذا تفاوت الحال تفاوت الانكار واذا تفاوت الانكار تفاوت التأكيد مثلا ضرورة تفاوت المقتضى بالفتح عند تفاوت المقتضى بالكسر وعلى هذا فالمراد بالحال ليس الأمر الداعي بل حال الانكار كناية عن طلب التأكيد مثلا فكلا الفرقين متعلق بالمعنى لكن

ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان لذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو

أي هذه المقدمة ضرورية ولذا لم يذكرها المصنف رحمه الله (قوله ان الاعتبار الخ) أي الأمر المعتبر اللائق وهو الخصوصية التي هي نفس مقتضى المقام ، إلا ان الحكم عليهما بالتغاير ، إذا لوحظ من حيث انه لائق بهذا المقام ضروري لا خفاء فيه بخلاف ما اذا لوحظ من حيث انه مقتضى المقام (قوله واختلافها الخ) معطوف على قوله فعند تفوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ليحصل بانضمامه اليه المدعي أعني تفاوت مقتضيات الاحوال (قوله ثم شرع الخ) معطوف على مقدر ، مستفاد من قوله فان المقامات الخ أي أجمل ذكر تفاوت المقامات ثم شرع في تفصيلها أو كلمة ثم زائدة وأما القول بأنه معطوف على متوهم فتوهم . لا شاهد له (قوله مقتضيات الاحوال) أي أكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء و بالعكس و بعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التي ليست جزء الجملة كأكثر مباحث الانشاء (قوله ان مقتضى الحال الخ) ، المقصود من هذه المقدمة التنبيه على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجبه الذي يمتنع تخلفه عنه ليعلم ان اضافة المقام الى التنكير وغيره معناه مقام يناسبه التنكير ، ليدخل فيه المحسنات وانما أطلق عليه المقتضى لأن الحسن كالمقتضى في نظر البليغ (قوله كما سيجيء) جملة معترضة بين المبتدإ والخبر في الرضى الكاف التي تدخل على ما لها معان ثلاثة أحدها. تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى وليس لها حينئذ متعلق من الفعل أو شبهه لانها لا تجر والمتعلق

ينافي هذا انه حينئذ لا يكون الفرق بالاعتبار كما هو صنيع الشارح بل بالذات فلعل ظهور التفاوت باعتبار الاضافة الى المقتضى بالفتح اضافة لامية بخلاف الحال فان اضافته لما بعده بيانية بلا تعرض للمقتضى فيكون هذا الفرق لفظياً والاول معنوياً فتأمل

(قول المحشي) أي هذه المقدمة ضرورية هي قوله ان الاعتبار الخ

(قول المحشي) إلا أن الحكم الخ بريد ان التعليل معتبر فيه اللياقة بخلاف المعلل فليس من تعليل الشيء بنفسه كما زعم الفنري بناء على ان الاعتبار بمعنى المعتبر

(قول المحشي) اذا لوحظ من حيث انه الخ لان للعنوان دخلا في البديهية والنظرية كما اذا قلنا العالم المتغير حادث فانه بديهي بخلاف العالم حادث

(قول المحشي) مستفاد من قوله الخ أي من قول المصنف يعني ان كلام المصنف قرينة على تقديره في كلام الشارح فالعطف في كلام متكلم واحد تدبر

(قول المحشي) لا شاهد له أي لا شاهد لصحة العطف على المتوهم في كلامهم وفيه رد على الفنري

(قول المحشي) المقصود من هذه المقدمة الخ فلا يغنى عنها ما سبق

(قول المحشي) ليدخل المستحسنات كالتأكيد الاستحساني

(قول المحشي) الذي يدخل على ما أي الكافة

(قول المحشي) تشبيه مضمون جملة الخ كما في قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه أي بحالتهم المكروهة وكما في قوله تعالى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة كذا في الرضى وظاهر أن المشبه به في الآية

اما ان يكون مختصاً باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا أولا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعاً إما الى نفس الاسناد ككونه عارياعن التأكيد او مؤكداً استحسانا او وجوبا

انما يطلب اذا كانت جارة ، ويحتمل أن تكون للتعليل كما قال الاخفش في قوله تعالى « كما أرسلنا فيكم رسولاً » أى لما أرسلنا فيكم (قوله إما أن يكون مختصاً بأجزاء الجملة) ، الاصل في الخصوص وان كان دخول الباء على المقصور عليه لكن الشائع في الاستعمال دخوله على المقصور فالمعنى أن لا يتجاوز أجزاء الجملة مثلا عن ذلك الاعتبار فلا ينافي تحقق ذلك الاعتبار فيما سوى أجزاء الجملة فاندفع ما قيل ان أريد بالجزء الجزء المصطلح وهو الذى يعتبر في انعقاد الجملة خرج المفعول ونحوه وان أريد الاعم من ذلك لا ينحصر في الاسناد والمسند اليه والمسند لأ نا نريد الأول والمقصود قصر الاجزاء على تلك الاحوال لاقصر الاحوال عليها على ان الاحوال الراجعة الى المفعول ونحوه أحوال للمسند أو المسند اليه ولو بواسطة وكذا ، اندفع ما قيل ان الحذف والاثبات ليس خاصاً بأجزاء الجملة لما مر (قوله إما الى نفس الاسناد) كون الاسناد جزءا من الجملة ،

والله أعلم جعلهم الالهة وليس مدلولا لها وان كان مأخوذاً من السياق فالمراد بالمضمون شيء يفهم من الجملة كالمتصف بالجيء هنا وهو كون مقتضى الحال الاعتبار المناسب المأخوذ من قول المصنف الآتي ومقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وما قيل ان المراد بالمشبه بمضمونها الجملة المفهومة من قوله سيجيء وهي قول المصنف ومقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لا جملة سيجيء لا يوافق ما نقلناه عن الرضى

(قول المحشي) انما يطلب اذا كانت جارة لأن حروف الجر موضوعة لأن تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل أو معناه فاذا لم تجر فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلا

(قول المحشي) ويحتمل أن تكون للتعليل هذا احتمال خارج عن المعاني الثلاثة والاحتمالان الباقيان أن تكون الكاف بمعنى لعل وأن تكون للقران أى اقران الفعلين في الوجود فالاول كما في قول بعض العرب انتظرني كما آتيك أى لعلي آتيك والثاني نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وقولهم ودع كما سلم

(قول المحشي) الاصل في الخصوص الى قوله لكن الشائع الخ عبارة الشارح في شرح الكشاف عند قوله تعالى إياك نعبد المعنى نخصك بالعبادة أى نجعلك منفرداً بها لا نعبد غيرك وهذا هو الاستعمال العربي ولو قال نخص العبادة لكان استعمالا عرفياً اه وهو الموافق لقوله في الاساس خصه بكذا فاختص به ولقول الراغب في مفرداته التخصيص افراد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة وعلى هذا لا حاجة لما ذكره هنا وان تبع فيه ما سيأتي عن السيد عند قول المصنف وأما الفصل فلتخصيصه بالمسند وسيأتي للمحشي هناك توجيه الشارح بما لا يساعده ما نقلناه عنه هنا فليتأمل

(قول المحشي) فاندفع ما قيل الى قوله وكذا اندفع ما قيل انما كرر الدفع وان كفى الاول عن الثاني لأنه اشارة لموضعين في الفنرى

(قول الشارح) إما الى نفس الاسناد الاسناد والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر المبني للمفعول وهي الحالة أى الارتباط الذى بين الكلمتين ظاهراً وبين مدلوليهما حقيقة قاله في حاشية الجامي

(قول المحشي) كون الاسناد جزءاً من الجملة هو الظاهر المراد بالاسناد هنا هو النسبة بين المدلولين لكن في حاشية

تأكيدا واحدا أو أكثر أو الى المسند اليه ككونه محذوفاً او ثابتاً معرفاً أو منكراً مخصوصاً أو غير مخصوص مصحوباً بشيء من التوابع الخمسة أو غير مصحوب مقدماً أو مؤخراً مقصوراً على المسند اليه أو غير مقصور الى غير ذلك أو الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا أو غيره أو جملة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية

هو الظاهر وعد الجملة من أقسام اللفظ إما باعتبار اكثر أجزائها أو باعتبار ان الدال على الاسناد ملفوظ إما اصالة كالاعراب أو تبعاً ، كالهيئة الدالة عليه وبعضهم ، جعل الاسناد شرطاً للجملة فالمراد بأجزاء الجملة أعم من الاجزاء وما في حكمها مما لا تنعقد الجملة بدونه (قوله تأكيداً واحداً الخ) ، تفصيل لقوله وجوباً (قوله مخصوصاً) صفة لقوله منكراً (قوله مصحوباً) خبر بعد خبر لقوله لكونه وكذا ما بعده (قوله على المسند اليه) أى الذى أسند اليه وهو المسند فصيغة المسند مسند الى الضمير المستتر الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذى بعده وانما لم يقل على المسند مع انه أظهر وأخصر لمحافظة قوله كما ذكر فان المتبادر من هذه العبارة هو المذكور بعينه فلو قال المسند لا يصح إلا باعتبار تبديل لفظ المسند بالمسند اليه بخلاف ما اذا قال المسند اليه فانه صحيح وان كان لفظ المسند اليه في كل من المقامين بمعنى مغاير للآخر (قوله كونه مفرداً) الافراد في المسند مقتضى الحال ،

للجامى ان الاسناد عند القائل بجزئيته من الكلام عبارة عن انضمام احدى الكلمتين للأخرى وهو الهيئة الاجتماعية وكذلك عند من يقول انه شرط أخير لحصول المجموع وانما حملناه هنا على النسبة لأنها مرجع الاحوال المذكورة ولقول المحشي أو باعتبار ان الدال على الاسناد ملفوظ الى أن قال أو تبعاً كالهيئة فان مدلول الهيئة الاجتماعية هو الاسناد بمعنى النسبة كما صرح به في حاشية الجامى أيضاً ثم ان معنى كون الهيئة ملفوظة تبعاً تعلق التلفظ بمحلها فاتصافها به اتصاف بحال متعلقها فلا ينافي ما في حاشية الجامى من ان الهيئة ليست ملفوظة وان كان مقتضي تميزنا بين هيئة زيد قام وقام زيد أن تكون ملفوظة مسموعة فليتأمل

(قول المحشي) هو الظاهر لأنه الجزء الصوري للقضية إذ لا تكون قضية إلا به

(قول المحشي) كالاعراب أي في نحو قام زيد والهيئة أى في نحو جاء سيبويه

(قول المحشي) كالهيئة الدالة عليه أى هيئة التركيب القائمة باللفظ وهى انضمام بعضه لبعض فهذه ملفوظة تبعاً ومسموعة أيضاً كذلك بخلاف الهيئة التى هى الارتباط الحاصل بين الطرفين فان ذلك ليس بمسموع ولا ملفوظ لا اصالة ولا تبعاً وبهذا اندفع ما يتوهم من التدافع بين كلاميه هنا وفي حاشية الجامي حيث جعل الهيئة هنا دالاً وهناك مدلولا وكذا ما يتوهم من التدافع حيث وقع في كلام بعضهم كالمحشي ان الهيئة ملفوظة وفي كلام آخرين انها غير ملفوظة ولا تبعاً

(قول المحشي) جعل الاسناد شرطا للجملة أي شرطا لحصول الكلام خارجاً عنه لأنه صفة قائمة بالطرفين وفيه نظر لأن كونه قائماً بالطرفين لا ينافي جزئيته للكلام كالهيئة للسرير

(قول المحشي) تفصيل لقوله وجوباً لأن الاستحساني لا يكون إلا واحداً وذلك اذا كان المخاطب متردداً وانما اقتصر فيه على الواحد لوجوب الاقتصار على قدر الحاجة كما سيأتي

(قول الشارح) أو غير مخصوص شمل الفاعل والمبتدا بناء على ماسيأتي للشارح تبعاً لابن الدهان والرضى من أن صحة الحكم تتبع الافادة فيجوز كون المحكوم عليه نكرة غير مخصصة اذا كان الحكم عليها مفيداً كما في قوله ، فيوم لنا ويوم علينا

مقيدا بمتعلق أو غير مقيد على ما سيفصل وأما الثاني فكوصل الجملتين أو فصلهما وأما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اى المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه أو المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم

مع قطع النظر ، عن كونه فعلا أو غيره بخلاف افراد المسند اليه فانه مما يتعلق به افادة أصل المعنى فلذا جعله الشارح رحمه الله زائداً على ما ذكر في المسند اليه يشهد على ذلك ايرادهم الافراد في مباحث المسند دون المسند اليه فما قيل المراد مفرداً ينقسم الى قسمين فلا يرد ان كونه مفرداً غير فعل يكون في المسند اليه أيضاً ليس بشيء ، (قوله مقيداً بمتعلق) المتعلق انما يكون للفعل وشبهه ، بعد انتسابه الى الفاعل ، ففي قولنا الضارب زيداً عمرو زيداً مفعول للضارب المسند الى الموصول والتقدير الذى ضرب زيداً عمرو (قوله لتقييده بمؤكد أواداة قصر) ناظر الى الحكم والتعلق أو تابع ناظر الى المسند اليه والمسند ومتعلقه أو شرط ان أريد به فعل الشرط فهو ،

وارجاع هذا ونحوه لما ذكروه من المخصصات تكلف

(قول الشارح) معرفاً أومنكراً يصح أن يكونا صفتين لكل من المحذوف والثابت وأن يكون معرفاً خبراً آخر ومنكراً عطفاً عليه

(قول المحشي) مع قطع النظر الخ رد لما سيأتي من أن الاعتبار الزائد في المسند كونه مفرداً ينقسم الى قسمين لأن الانقسام ليس مقتضى الحال أصلا

(قول المحشي) عن كونه فعلا نحو قمت أو غيره نحو أنا قائم

(قول المحشي) بخلاف افراد المسند اليه حاصله أن افراد المسند أي كونه غير جملة لا يتوقف عليه أصل المعنى وهو مالا يتغير بتغير العبارات كما سيأتي وانما يكون لاقتضاء الحال اياه بخلاف افراد المسند اليه فهو انما يؤدي به أصل المعنى

(قول المحشي) بعد اسناده الى الفاعل لما مر عنه في حواشي الجامي من أن النسبة الى الفاعل مقومة لمدلول الفعل بخلاف نسبة المتعدي الى المفعول فانه لازم خارج لكن يرد عليه المسند اليه المصدر فان له متعلقاً من غير أن يسند الى شيء نحو رغبته في الخير خير فالحق أنه خصه لأنهم لم يبحثوا الا عن متعلقاته قاله معاوية ويمكن أن يقال المصدر لا يعمل الا حال تأويله بالفعل عند الجمهور والكلام مبني على مذهبهم وان جوز الرضى عمله في الظرف وشبهه بلا تأويل

(قول المحشي) ففي قولنا الخ يعني أن المتعلق في هذه الصورة هو المسند لا المسند اليه حتى لا يكون هذا زائداً على أحواله كما يتوهم

(قول الشارح) ومقام اطلاق الحكم أي الاسناد بين المسند والمسند اليه نقل عنه فى الكلام لف ونشر الا ان بعض ماذكر مقدماً يتقيد بواحد مما ذكر مؤخراً وبعضه يتقيد باثنين فصاعداً وعلى العكس أي بعض ماذكر مؤخراً يتقيد بواحد مما تقدم وبعضها يتقيد باثنين فصاعداً بيان ذلك ان الحكم المطلق كزيد قائم يتقيد بموكد كان زيداً قائم وكذلك التعلق المطلق كاضرب زيداً يتقيد بالموكد كاضربن زيداً وباداة القصر كانما اضرب زيداً والمسند اليه المطلق كضرب رجل فانه يتقيد بالتابع كضرب رجل قائم والمسند المطلق ان كان اسما كزيد طبيب فانه يتقيد بالتابع كزيد طبيب ماهر وان كان فعلا كأكرمت فانه يتقيد بالشرط نحو ان جئتني أكرمتك وبالمفعول نحو أكرمت زيداً وان كان شبه الفعل

او التعلق او المسند اليه اوالمسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او مايشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله (فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) اى خلاف كل منها وانما فصل قوله (ومقام الفصل يباين مقام الوصل) لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثانى انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وانما فصل قوله (ومقام الايجاز يباين مقام خلافه) اى الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث

ناظر الى الحكم نحو ان ضربت ضربت والى التعلق نحو ان ضربت زيدا ضربتك، وان أريد به اداة الشرط فهو ناظر الى المسند وقوله أو مفعول ، يؤيد الاول (قوله أي خلاف كل منها) بعد وجود التخالف بينها فاندفع ما تحير فيه الناظرون من أنه يقتضي أن يباين مقام كل واحد من المذكورات لمقام خلاف كل واحد منها

نحو زيد ضارب فانه يتقيد بالمفعول نحو زيد ضارب عمراً والمتعلق المطلق كضربت رجلا يتقيد بالتابع كضربت رجلا طويلا وقوله وما أشبه ذلك يعني قد يتقيد المسند المشتق بالحال والتمييز والمستثنى المنصوب الى غير ذلك فيشمل اه

(قول الشارح) او التعلق أي النسبة بين الفعل والمفعول

(قول الشارح) مقام تقييده بمؤكد نقل عنه هذا في الحكم والتعلق

(قول الشارح) او اداة قصر نقل عنه هذا في الحكم او التعلق

(قول الشارح) أو تابع نقل عنه هذا في المسند اليه والمسند ومتعلقه

(قول المحشى) ناظر الى الحكم مثال التأكيد في الحكم ان زيداً قائم ومثاله في التعلق اضربن زيداً كما مر ومثال القصر فيهما انما قام زيد انما ضرب زيد عمراً ولاتنافي بين كون المثالين لتقييد الحكم أو التعلق بالقصر وكونهما لقصر الصفة كما وهم

(قول المحشي) ناظر الى المسند اليه الخ تقدم تمثيله فيما نقل عن الشارح

(قول المحشي) ان أريد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم الى آخره يعني ان الحكم الذي هو الثبوت لما كان لا يدخله التعليق ومثله تعلق الفعل بالمفعول لم يمكن تقييده بالشرط بمعنى اداته لان مدلوله التعليق وانما يتقيد بالشرط بمعنى فعل الشرط بمعنى ان ذلك الثبوت أو التعلق مقارن بمدلول فعل الشرط بخلاف المسند فان مدلوله الحصول بعد ان لم يكن وهو المعلق فيكون قيده اداة الشرط الدالة على التعليق وكان ترديد المحشي هذا اشارة لدفع التنافي عن ماسيأتي عند قول المصنف وأما تقييده أي الفعل بالشرط فلاعتبارات الخ حيث قال الشارح هناك وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونقل عنه بحاشية ذلك الموضع على قوله قيد للفعل مانصه في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء اه وحاصل المعنى على الاول في نحو ان ضربني زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد في وقت ثبوت ضرب زيد له وعلى الثاني في ذلك الاخبار بان الضرب المعلق بضرب زيد ثابت للمتكلم فالثبوت مطلق تأمل

(قول المحشي) يؤيد الاول لم أفهم التأييد وجها فان المفعول انما هو قيد للمسند كما سبق في الشارح وسيأتي في المصنف

وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر (وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي) فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية مالا يناسب الغبي

حتى قال بعضهم ان تصحيح هذه العبارة دونه خرط القتاد وأما ما قيل ان الكلام على التوزيع ففيه ان التوزيع لا يصح في الكل الافرادي وانما ذلك في الكل المجموعي الا أن يقدر المضاف اليه لفظ كل جمعاً معرفاً أي مقام كل الامور المذكورة يباين مقام خلاف كلها فيصح التوزيع ويكون التعيين موكولاً الى السامع وكذا ماقيل ان المراد خلاف نفسه فانه لايدفع الاشكال لرجوع ضمير نفسه الى كل (قوله وقد أشار الخ) المقصود من نقل هذا الكلام حله فانه قد اشتبه على شراح المفتاح (قوله فان مقام الاول الخ) جعل الخطاب مقتضى المقام مطابقة لما في المفتاح حيث قال وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي فالمراد بالخطاب ما خوطب به سواء أريد به الخصوصيات أو الكلام المشتمل عليها والمقام الداعي اليها هو المذكاوة والغباوة يشير اليه قوله فان الذكي الخ وحينئذ كلمة كذا

وماقيل وجه التأييد مناسبة المفعول للفعل دون الاداة فبعيد عن التوجيه

(قول المصنف يباين مقام خلافه) ان أريد بالخلاف مقابل كل المناسب له كالتعريف يقابل التنكير والتقييد يقابل الاطلاق وهكذا وعاد الضمير على كل افاد ان مقام التنكير مثلا يباين مقام خلاف كل واحد من هذه الامور فيباين مقام التعريف والتقييد وهكذا وان لم يفد مباينة مقام كل منها وهو فاسد لجواز أن يكون مقام يناسب التنكير وما يقابل اعداه كالتقييد والتأخير والحذف وان عاد على الواحد المقدر بعد كل أفاد ان مقام التنكير مثلا يباين مقام خلاف واحد مما تقدم أي واحد كان وهو فاسد أيضاً لما مر وان أريد بالخلاف المغاير أفاد ان مقام التنكير مثلا يباين مقام مغاير كل واحد مما تقدم ان رجع ضمير خلافه لكل وهو فاسد للزوم مباينة مقام التنكير مثلا لنفسه لانه مغاير الاطلاق مثلا وان رجع للواحد صدق بمباينته لاى واحد من نفسه أو غيره وهو فسد أيضاً كما هو ظاهر

(قول المحشي) دخلت كل على الشيئين بعد وجود التخالف الخ يعني ان لفظة كل انما تفيد الشمول فيما دخلت عليه وما دخلت عليه هنا محكوم فيه بالتخالف المعين فان حاصله قبل دخولها مقام التنكير يباين مقام خلافه ومقام الاطلاق يباين مقام خلافه وهكذا وبعد افادة الشمول لايتغير هذا التعيين اذلا مزيل له فمرجع الضمير هو كل واحد مما ذكر لكن لا مطلقا بل كل واحد معين يعقد التخالف بينه وبين خلافه المعين أيضاً وحينئذ فالخلاف المراد به مقابل كل المناسب المقابلة به اذ الخلاف انما عقد بينهما لا بين كل ومطلق مغاير له والضمير عائد على كل أو الواحد المعين بما سبق فتأمل

(قول المحشي) حتى قال بعضهم الخ هو المصام لكنه بين الاشكال بانه يقتضي ان لنا مقاما هو بخلاف كل وليس كذلك يعني انه لما جعل المباينة بين التنكير ونحوه وبين مقام خلاف كل اقتضى ان خلاف كل له مقام يقتضيه وليس هنا مقتضى يقتضي خلاف كل بل المقتضى انما يقتضي واحد واحدا من خلاف كل اذ لكل مقتضى غير مقتضى الآخر وهو ايضاً مندفع بما حققه المحشي لان الخلاف انما هو في الحقيقة خلاف واحد منها وهو ما عقد بينه وبينه التخالف فليتأمل

(قول المحشي) لايصح في الكل الافرادي لعدم الاجتماع فيه حتى يوزع وماقيل ان العبارة في قوة قضايا متعددة

اشارة الى الايجاز وذلك أن تجعلها اشارة الى مقامه فيكون خطاب الذكى عبارة عن المقام والخطاب بمعناه ومقتضاه هو الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها وهذا التوجيه اظهر نظراً الى السياق. فان الكلام في تفاوت المقامات وإلى أن المقتضي لرعاية الاعتبارات ، هو الخطاب مع الذكي لا نفس الذكاء ، وعلى التقديرين اضافة الخطاب اضافة المصدر الى مفعوله فتدبر وفصله عما تقدم لكونه باعتبار قوة الادراك وغير مختص بجملة أو جزئها فان التنبيه على غباوة السامع أو فطانته يحصل بجزء الجملة أيضاً كما سيجيء وما قيل فصله ، لان هذا باعتبار الغير وما قبله ، باعتبار نفس الكلام ففيه ان الاعتبارات في كليهما متحققة في نفس الكلام والمقامات أعني الدواعي الى رعايتها باعتبار الغير (قوله وكان الانسب الخ) انما قال الانسب لانه يستعمل كل منهما مقام الاخر شائعاً للقرب بينهما وما قيل ان بينهما عموما وخصوصا فسهو لتحقق التباين بينهما فان

ولا يندفع الاشكال لعدم دلالة اللفظ عليه وانما يدل على خلافه وليس الكلام الا في ذلك وفرق بين ما هنا وبين ما قالوه في العام من أنه في قوة قضايا لان ذلك في لفظ العام وما هنا في مرجع الضمير فتدبر

(قول الشارح) فان لكل الخ هذا من عند الشارح لا من كلام المفتاح وعبارته في شرح المفتاح بعد قوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام يعني ان لحدود الكلام ونهاياته وانقطاعاته وانتهاآته مراتب مختلفة لها مقامات متفاوتة فمن مقام يقتضي قدراً من الايجاز وآخر أوجز واوجز وقدراً من الاطناب وآخر اكثر وا كثر وكذا لانقطاع الكلام على جملة مفردة مقام ولانتظامها مع جملة أخرى أو اكثر وانقطاعه بعدها مقام آخر

(قول المحشي) اشارة الى الايجاز والتشبيه به في تفاوت المقامات

قوله والخطاب بمعناه أي المعنى المصدري

(قول المحشي) فان الكلام في تفاوت المقامات أي المحدث عنه هو ذلك بخلافه على الاول فان المحدث عنه مقتضى الحال وان كان وجه الشبه تفاوت المقامات

(قول المحشي) هو الخطاب مع الذكي أي كونه خطاباً لذكي لا مطلق الخطاب أو الذكاء لا اقتضاء لهما وما قيل ان ذكاء المخاطب مقتضى لرعاية الاعتبار كخطاب الذكي فوهم لما عرفت ان الذكاء بقطع النظر عن كونه لمخاطب لا يقتضي رعاية الاعتبار

(قول المحشي) وعلى التقديرين اضافة الخطاب الخ لعله أراد بالمصدر ماله تعلق بالغير وبالمفعول المتعلق حتى يظهر على الاحتمال الاول

(قول المحشي) لكونه باعتبار قوة الادراك هذا التعليل ينتج فصله عن جميع ما قبله وقوله وغير مختص الخ ينتج فصله عما يختص بذلك كالتنكير وما معه والفصل والوصل ومن التعليل الثاني يعلم دخوله في القسم الاخير مما سبق وهو قوله أو لا يختص بشيء من ذلك ومن تعليله بالتعليلين يعلم ان المراد بما قبله جميع ما قبله لا مقام الايجاز وخلافه فقط كما ان المراد بما قبله في مقام الايجاز وخلافه جميع ما قبله أيضاً بدليل قول الشارح لكونه غير مختص الخ تدبر

(قول المحشي) لان هذا باعتبار الغير أي غير الكلام وذلك الغير المخاطب

(قول المحشي) باعتبار نفس الكلام أي الالفاظ وقوله باعتبار الغير أي غير نفس الكلام كخوف المتكلم على الفاعل الداعي لحذفه ورد انكار المنكر الداعي للتأكيد وذكاء المخاطب وغباوته وجعل احدى الجملتين بدلا من الاخرى أو بيانا لها

مع الغبي الفطن لان الذكاء، شدة قوة للنفس معدة لا كتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن (ولكل كلمة مع صاحبتها) اى، مع كلمة اخرى صوحبت معها (مقام) ، ليس لها مع مايشارك تلك المصاحبة فى اصل المعنى مثلا الفعل الذى قصد اقترانه

الذكاء بالنسبة الى اكتساب الآراء والافكار والفطنة بالقياس الى فهم كلام الغير (قوله مع الغبي) ، فيه اشارة الى أنه في موقعه لان الخطاب يتفاوت باعتبار فهم المخاطب مايرد عليه وعدمه لا باعتبار اكتساب الافكار وعدمه (قوله شدة قوة الخ) وغايتها الحدس القويم، فلا ينافي مافي شرح الاشراق من أن الذكاء جودة الحدس وصفاء الذهن (قوله مع صاحبتها) في شرح المفتاح للشارح ان مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما عليه أعني لكل كلمة أو بمضاف محذوف أي لوقوع كل كلمة مع صاحبتها انتهى فهو على الوجه الاول ، متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كما انه فى الوجه الثاني متعلق بالوضع المتعلق بالكلمة وانما لم يجعله صفة كلمة أو حالا منها لان المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبتها أو حال كينونتها معها بل كائن للكلمة مع صاحبتها فتدبر فانه دقيق (قوله صوحبت معها) أي جعلت الكلمة الاخرى مصاحبة معها بتضمين معنى الجعل اشارة الى ان المعتبر المصاحبة القصدية دون المصاحبة الاتفاقية وذلك لان المصاحبة تتعدى الى مفعول واحد بالنفسه نحو صاحبت زيداً او بمع نحو صاحبت مع زيد ولا تتعدى الى مفعولين أحدهما بلا واسطة والثاني بالواسطة (قوله ليس لها الخ) هذا

أو جواب سؤال نشأ منها ونحو ذلك مماسيأتي ان شاء الله في الوصل والفصل فان كل ذلك خارج عن نفس الكلام عارض له وهى دواعى البيان او البدل أو الجواب فما قيل ان الدواعي للوصل والفصل ليست باعتبار الغير بل باعتبار الكلام وهم فتدبر

(قول الشارح) فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة الخ كالقصر بطريق التقديم دون ما والا وانما

(قول المحشي) اشارة الى انه في موقعه أي لا يصح أن يقال اما ان يذكر الفطن مع الغبي أو يقول وكذا خطاب الذكي مع خلافه لان الذكاء لا يناسب ما نحن فيه

(قول المحشي) الحدس القويم الحدس سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادي ورجوعها عنها الى المطالب فلا بد فيه من حركتين حركة لتحصيل المبادي وحركة لترتيبها بخلاف الحدس اذ لا حركة فيه أصلا أي لا يلزم فيه حركة من الحركتين لجواز ان ترسخ المبادى والمطالب معا في الذهن من غير تقدم تشوف وطلب والانتقال فيه ليس بحركة لان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه اني وحقيقته ان تسنح المبادي المرتبة للذهن فيحصل المطلوب فيه فانتفاء الحركة الثانية لازم في الحدس سواء وجدت الحركة الاولى أولا

(قول المحشي) فلا ينافي ما في شرح الاشراق الخ لانه تفسير له بغايته وما هنا بحقيقته أو ماهنا بمبدئه وماهناك بحقيقته

(قول المحشي) متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كما انه الخ فتكون المصاحبة مشاركة للكلمة في تعلق الحصول أو الوضع بهما فيفيد ان المقام لهما جميعاً باعتبار ذلك الحصول أو الوضع وقوله متعلق بالحصول يفيد ان قوله أولا متعلق بالظرف أي بمتعلقه وانما جعل الحصول متعلقا بالكلمة دون كل لان محل التعلق الكلمة وكل لمجرد الاحاطة

(قول المحشي) لأن المقام ليس للكلمة الخ لافادتهم جميعا للمعنى فلا وجه لجعل المقام لاحداهما بشرط مصاحبة الاخرى اذا عرفت هذا عرفت ان قوله ولكل كلمة الخ ليس اعادة لما سبق من قوله فمقام كل الخ لان المقام هناك للتعريف أو التنكير أو

بالشرط له مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية اوالفعلية اوالشرطية اوالظرفية مقام آخر اذ المراد بالصاحبة الكاملة الحقيقية اوما هو في حكمها وايضا له مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة (وارتفاع شان الكلام

الحصر مستفاد من تقديم الخبر ،مع كون محط الفائدة القيد أعني مع صاحبتها كأنه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبتها لا يتجاوز الى الكلمة مع غير صاحبتها وانما قيده بالمشاركة لها فى أصل المعنى لانه لو كان غير مشاركة لها فيه لم يكن ايراده لاقتضاء المقام بل لافادة أصل المعنى والمراد بأصل المعنى القدر المشترك بين الكلمتين كالشرط والاستفهام المشترك بين كلماتهما (قوله بالشرط) أي بفعل الشرط فالمراد بالفعل الذي قصد اقترانه بالجزاء أو بأداة الشرط فالمراد منه الفعل الذى هو الشرط (قوله هكذا ينبغي الخ) فانه على ما ذكره من معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى يكون جميع ما ذكر اعتبارات مناسبة فلا يكون قوله وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبي وقوله ولكل كلمة مع صاحبتها في غير محله ،بخلاف ما قيل ان الاول اشارة الى علم البيان لان خطاب الذكي يناسبه المجاز والكناية وخطاب الغبي يناسبه الحقيقة والثاني اشارة الى علم البديع فان اكثر المحسنات يحصل بذكر كلمة مع أخرى كالطباق والتجنيس والمقابلة والسجع فان ذكرهما لا يكون فى محله لان الكلام في بيان تفاوت المقامات ومقتضياتها والفاء في قوله فجميع ما ذكر يحتمل أن تكون للتفريع وأن تكون للتعليل كما لا يخفى (قوله وارتفاع شأن الكلام الخ) معطوف على قوله وهو مختلف وقد مر ان الغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم تعيين أعلاه وأسفله فى المفتاح ارتفاع شأن الكلام، أي الكلام البليغ في باب الحسن والقبول وانحطاطه

التقديم أو التأخير أو الاطلاق أو التقييد وهنا لمجموع الكلمتين فالخصوصية فيما تقدم نفس التعريف مثلا وهنا مجموع الكلمتين

(قول المحشي) مع كون محط الفائدة هو القيد أي فائدة الخبر فالحصر المستفاد بالتقديم راجع للقيد الذى هو محل الفائدة

(قول المحشي) بخلاف ما قيل ان الاول الخ لان الذي من متعلقات علم البيان كيفية دلالة اللفظ على المعنى المراد بقطع النظر عن اقتضاء الحال لذلك لما عرفت من ان ذلك كيفية ايراد المعنى الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال والكلام هنا من حيث اقتضاء الحال فتدبر

(قول المصنف) وارتفاع شأن الكلام الخ عبارة المفتاح وارتفاع شأن الكلام فى باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به اهـ فاسقط المصنف قوله بحسب وقوله باب وزاد بعدهما فيفهم منه ان ارتفاع الكلام في نفسه في الحسن بالمطابقة وانحطاطه في نفسه فيه بعدم المطابقة و يرد عليه ان اصل المطابقة لا يحصل بها ارتفاع في الحسن بل أصل الحسن وان عدم المطابقة لا يحصل به انحطاط في الحسن بل عدمه وحينئذ لا بد أن يراد بالكلام ما يعم البليغ وغيره فاختلف الناس في الجواب عن المصنف

(قول المحشي) أى الكلام البليغ قيد بذلك العلامتان في شرحي المفتاح لجعله الانحطاط بحسب مصادفة المقام

في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به . وهو الذي نسميه مقتضى الحال أي كلما كانت المصادفة أتم وما صادفه أليق كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البليغ أرفع وأعلى وكلما كان انقص كان أشد انحطاطا وأدنى درجة، وأقل حسنا وقبولا فمعنى المتن على طبق ما في المفتاح ان كل ارتفاع للكلام بالقياس الى كلام آخر ، في باب الحسن سواء كان بأصل الحسن او الزائد والقبول عند البلغاء ، بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه ، بقدر عدم المطابقة فالطرف الاسفل ارتفاعه عبلاً عن الكلام الذي تحته وهو الملتحق بأصوات الحيوانات ، بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه

لما يليق بعدمها وسيأتي توجيه المحشي ذلك

(قول المحشي) وهو الذي نسميه أي ما يليق

(قول المحشي) وأقل حسناً يقتضي ان فيه أصل الحسن فيكون فيه أصل البلاغة

(قول المحشي) بالقياس الى كلام آخر أي لا بالقياس الى ارتفاع آخر له بل بالقياس الى كلام آخر ولو كان الكلام الآخر ملحقاً باصوات الحيوانات

(قول المحشي) في باب الحسن أي حال كون ذلك الارتفاع كائناً في باب الحسن أي بالنسبة اليه لا بالنسبة الى باب آخر كالترغيب والترهيب والارتفاع في باب الحسن هو الرقي بسبب الحسن سواء كان باصله أو الزائد والانحطاط فيه وبالنسبة اليه هو النزول بسبب عدمه سواء كان عدم أصله أو الزائد بخلاف ما اذا كان الارتفاع في نفس الحسن فانه يستدعي ان يكون قبله حسن وما اذا كان الانحطاط فيه فانه يستدعي بقاء أصله

(قول المحشي) بقدر مطابقته تفسير لقول المفتاح بحسب واشارة لتقديره في كلام المصنف

(قول المحشي) بقدر عدم المطابقة أي بقدر ما انعدم منه من المطابقة فيكون انحطاطه بعدم ذلك القدر منه كما صرح به بعد وانما احتيج الى هذا في الانحطاط ليشمل كل انحطاط ولو قيل وانحطاطه بعدم المطابقة لم يشمل الا المرتبة الاخيرة فيكون قولنا انحطاطه بعدم المطابقة أو بعدم ذلك القدر من المطابقة بالنسبة الى المرتبة الاخيرة مستويين نعم قولنا انحطاطه بعدم المطابقة صادق بما طابق وانعدمت مطابقته وبما لم يطابق أصلا والاخير غير مراد لان مرجع الضمير البليغ لا الفصيح بخلاف قولنا انحطاطه بعدم القدر الذي فيه من المطابقة فانه خاص بالبليغ و بهذا ظهر ان قوله وانحطاطه بعدم ذلك القدر أي الذي كان به بليغا اشارة الى دفع ما يقال انه اذا كان الانحطاط بعدم المطابقة كان المنحط غير بليغ فكيف يعود ضمير انحطاطه على البليغ وحاصل الدفع ان مرجع الضمير البليغ والمعنى انحطاط هذا الكلام البليغ أي الانحطاط الذي يتصور فيه ويمكن حصوله له بعدم ما فيه من المطابقة بان يحذف عنه ما فيه من الخصوصيات الزائدة على أصل المعنى فليتأمل

(قول المحشي) فالطرف الاسفل الخ لا يتيسر ادخال هذا في قول المفتاح وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به الا أن يكون المعنى بحسب مصادفة المقام لما يليق به وجودا وعدما ولعله لذلك غير المصنف عبارة المفتاح وقد عرفت انه كان الاولى ان يترك قوله فيما مر وأقل حسنا وقبولا لانه انما يناسب ظاهر عبارة المفتاح وعبارة الشارح في شرح المفتاح وارتفاع شأن الكلام يعني الكلام الذي يعتد به في الجملة عند أرباب البلاغة ولا يلحق بأصوات الحيوانات وانحطاطه في باب الحسن والقبول الذي يتعلق بنفس الكلام وبه يقع التفاضل والتناضل والارتقاء الى حد الاعجاز يكون بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات والخصوصيات بل من الكلام المشتمل عليها فكل ما كانت المصادفة أتم

بها لاصل الحسن وانحطاطه بعدم ذلك القدر والتحاقه بالاصوات وكذا الحال في الطرف الاوسط والاعلى فان ارتفاع كل واحد منهما بالنسبة الى ما تحته بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وايجابه للحسن الزائد على ما تحته وانحطاط كل واحد منهما بعدم ذلك القدر من المطابقة وذلك التفاوت في المراتب ، اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتمال على المقتضيات في القلة والكثرة ، واما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرعاية فان المعتبر في البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة ، فاندفع ماقيل انه كيف يتصور الارتفاع والانحطاط والمعتبر في البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال وكذا اندفع ماقيل ان المطابقة سبب لاصل الحسن لا لارتفاعه وعدم المطابقة سبب لعدم الحسن لا لانحطاطه لان ذلك انما يرد ، لوكان معنى المتن ان الارتفاع في الحسن بسبب المطابقة وانحطاطه فيه بسبب عدمها على انه لو سلم ان معناه ذلك ، فللمطابقة مراتب متفاوتة فيصح أن يقال كل ارتفاع للكلام في الحسن بسبب المطابقة وان كان نفس الحسن أيضاً بالمطابقة وكذا لعدم المطابقة مراتب متعددة بحسب تعدد مراتب المطابقة فيصح ان يقال كل انحطاط للكلام في الحسن بسبب عدم المطابقة وان كان انتفاء أصل الحسن أيضاً بعدم المطابقة

وأوفق وكما هنا فافه أوفق وأليق كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند السامع البليغ أرفع وأعلى وكلما كانت أنقص كان أشد انحطاطا وأدنى درجة وأقل حسنا وقبولا وبما ذكرنا ظهر انه لاحاجة الى أن يحمل الانحطاط بعدم ذلك بل لا صحة له اه وكأن المحشي رحمه الله أراد التوفيق بين الكلامين ودفع قول الشارح رحمه الله بل لا صحة له لكنه يحتاج الى ان المراد بأقلية الحسن ما يشمل انتفاءه ومع ذلك قول الشارح كلما كانت المصادفة أتم كان الكلام في مراتب الحسن أرفع وكلما كانت انقص كان أشد الى آخره انما يناسب اخراج المرتبة الاولى والاخيرة كما هو طريقة الشارح فكان الاولى أن لا ينقل شرحه لعبارة المفتاح فيما سبق ويقتصر على نقل عبارة المتن لاجل ان يأخذ منها تقديرا فظي باب ولتدر فتدبر

(قول المحشي) والتحاقه عطف على عدم

(قول المحشي) اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتمال الخ أي على حسب ما اقتضاه المقام لأن الناقص نقص عما اقتضاه والا كان غير بليغ

(قول المحشي) وإما باعتبار تفاوت اقتدار الخ فانه حينئذ وان نقص عما اقتضاه المقام يعد بليغاً لعدم القدرة على الأزيد فقوله فان المعتبر الخ راجع للثاني.

(قول المحشي) فاندفع الخ تفريع على قوله اما باعتبار الخ

(قول المحشي) لو كان معنى المتن ان الارتفاع الخ أي ارتفاع الكلام في نفسه الواقع ذلك الارتفاع في الحسن بسبب المطابقة وانحطاطه فيه أي في الحسن بان يكون حسنه أقل بسبب عدمها أي عدم نفس المطابقة لا ذلك القدر منها وقد عرفت من تقرير كلامه السابق خلاف هذا وان المراد ان ارتفاعه في باب الحسن سواء كان الاصل أو الزائد وانحطاطه في ذلك الباب في الحسن فتدبر

(قول المحشي) فللمطابقة مراتب يعني ان ذلك انما يرد لو كان معنى الارتفاع بسبب المطابقة أي أصلها والانحطاط بسبب عدمها أي عدم أصلها وليس ذلك بلازم بل المعنى ان ارتفاعه بمطابقته أي برتبة من مراتب المطابقة وانحطاطه بعدم تلك المرتبة وعلى الجواب الاول يكون الكلام شاملا للارتفاع باصل الحسن والانحطاط بعدمه بخلاف هذا ولعل تركهما على هذا الجواب لعلمهما بالاولى

في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) اى انحطاط شانه (بعدمها) اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء تقول اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر فى المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانياً وبالعرض

وقد يجاب بان المراد الكلام الفصيح وأصل الحسن فيه حاصل بالفصاحة عند المصنف رحمه الله تعالى فلا اشكال وفيه أنه مناف لما سيجيء من قوله واسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه التحق بأصوات الحيوانات الا أن يراد التحاقه بالأصوات من حيث انتفاء هذا الحسن فلا ينافي بقاء حسنه من حيث الفصاحة (قوله في الحسن) أي في باب الحسن وبهذا الوجه احترز عن ارتفاعه في غير ذلك الباب، كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه بهذا الوجه باعتبار كثرة التأثير وقلته وكالنصيحة فان ارتفاعه بهذا الوجه باشتماله على كثرة النصائح وكالاعلام عما في الواقع فانه باعتبار الصدق الى غير ذلك من استنباط العقائد والاحكام وبيان أحوال الآخرة (قوله وانحطاطه بعدمها) جعل صاحب المفتاح الارتفاع والانحطاط كليهما بحسب مصادفة الكلام لما يليق به فقال الكاشي وعدمها مقدر في عبارته وقال الشارح رحمه الله تعالى لاحاجة اليه لان الارتفاع والانحطاط كل منهما بحسب المصادفة فقول المصنف رحمه الله وانحطاطه بعدمها اما اشارة الى أن عبارة المفتاح تحتاج الى التقدير واما بيان وايضاح لمراده (قوله والمراد الخ) ، فالكلام من قبيل قولهم العلم حصول الصورة أي الصورة الحاصلة لاختيار هذه العبارة للتنبيه على ان الاعتبار لازم في ذلك المناسب كانه نفس الاعتبار (قوله واعتبار هذا الخ) بيان، لما يستفاد من قوله بمطابقته للاعتبار المناسب أي المعتبر المناسب من كون الاعتبار حاصلا حال تعلق المطابقة وانه ليس

(قول المحشي) وقد يجاب بان المراد الخ هذا جواب الشارح المشار اليه بقوله وأراد الخ

(قول المحشي) كالترغيب الى آخره فان ذلك ليس من البلاغة اذ ليس من المعاني الثواني الزائدة على أصل المراد وان اقتضاه الحال فان مقتضى الحال المراد هو ما أفاد معنى يعتبر أولا في المعنى وثانياً في اللفظ كما عرفت

(قول المحشي) كل منهما بحسب المصادفة أي وجودا وعدما كما يفيده قوله واما بيان وايضاح للمراد لكن هذا لا يناسب قول الشارح في شرح المفتاح بل لا يصح وقوله في شرح قوله بحسب المصادفة فكلما كانت المصادفة أتم وكلما كانت أنقص فان المصادفة عليه باقية وان اختلفت بالتمام والنقصان ولذا قال كلما كانت أنقص كان أقل حسناً وبالجملة كلام الشارح في شرح المفتاح انما يناسب الجواب الثاني في كلام المحشي وفى هذا الشارح أجاب بالثالث وفي حواشي شرح المفتاح الشريفي انه على كلام المصنف لا بد ان يراد بالكلام ما يشمل البليغ والفصيح فليتأمل

(قول المحشي) فالكلام من قبيل قولهم العلم حصول الصورة الخ أي من حيث انه أطلق في كل ما تعلق بالشيء وأريد ذلك الشيء فأل في الاعتبار عوض عن المضاف اليه أي اعتبار الامر المناسب وانما عبر بحصول الصورة لان الصورة انما تكون علما من حيث الحصول والقيام بالذهن أما من حيث هى فهي معلوم ولم يكن الحصول علما لان العلم يتصف بالمطابقة واللا مطابقة وذلك انما هو للصورة دون الحصول

(قول المحشي) على ان الاعتبار لازم حتى ان الحاصل بلا اعتبار لا تحصل به البلاغة

(قول المحشي) لما يستفاد من قوله الخ لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا

وأراد بالكلام الكلام الفصيح، لكونه اشارة الى ماسبق اذلا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي

بسبب هذا التعليق كما في جاءني الرجل الراكب على ما قالوا ان كون مفرد صفة لمعنى في تعريف الكلمة ، يقتضي كون الافراد حاصلا للمعنى حال تعلق الوضع لابسببه يعنى ان هذا الامر يعتبر قبل اللفظ في المعنى الاول الذي يستوي فيه البليغ وغيره ثم يعتبر في اللفظ ثانيا ويتبع اعتباره في المعنى ، فالحذف والاثبات أيضاً ، يعتبر أولا في المعنى الاصلي ثم يورد اللفظ على طبقه وذلك أن تلفظ البليغ على طبق المعنى المدبر في الذهن والباء في قوله وبالذات للملابسة أي حال كونه ، متلبسا بذات المعنى لابمعنى في لانه لايصح في قوله وبالعرض(قوله واراد الخ)، هذا اذا كان معنى المتن ان كل ارتفاع للكلام بسبب المطابقة وكل انحطاط في الحسن بعدمها وأما على ما حررناه على طبق ماف المفتاح فالمرادالكلام البليغ وهو الظاهر لان سياق الكلام في البلاغة وبيان مراتبها (قوله لكونه اشارة الخ) نكتة مصححة للارادة يعني ان الكلام المقيد بالفصاحة مذكور فيا سبق فيمكن حمل اللام ههنا على العهد فلا يرد ما قيل أن المذكور صريحاً فيما سبق الكلام المطلق وفى ضمن التعريف الكلام الفصيح البليغ على .

اما في صيغة فعل أو غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وما ذهب اليه بعض الناظرين من ان القاعدة أن التعلق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل فباطل لان قولنا جاءني الرجل الراكب يفهم منه انه متصف بالركوب حال المجيء واما ان المجيء مقدم عليه زماناً أو ذاتاً فكلا قاله المحشي في حواشي الجامي

(قول المحشي) يقتضي كون الافراد حاصلا للمعنى الى آخره يعنى انه لو جعل مفرد في قولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد صفة للمعنى لفهم منه ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب زمان تعلق الوضع لا بسببه وليس الامر كذلك فان اتصافه بهما بسبب الوضع وأجيب بان وجود الصارف عما اقتضته القاعدة في تعريف الكلمة ظاهر بحيث جعل مفادها أمراً وهميا لا ينساق اليه الذهن

(قول المحشي) فالحذف والاثبات الخ خصهما بالتمثيل ردا على السيد في شرح المفتاح حيث قال لا يخفى ان الحذف والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضي الحال على الاطلاق يعتبر أولا في المعنى وثانياً في اللفظ فقد سها

(قول المحشي) أيضاً أي كغيرهما من الخصوصيات

(قول المحشي) يعتبر أولا في المعنى الاصلي بان يعتبر أولا الاخبار مثلا على وجه يكون المخبر عنه غير ملفوظ به أو ملفوظاً به ثم يترك ذكره في اللفظ أو يذكر وفي الاطول ردا على السيد لان معنى المسند اليه يحكم عليه العقل من غير قصد احضاره بالذكر لتعينه لهذا الحكم فيطويه في مقام قصد افادة المعاني بذكر الالفاظ ويأتي باللفظ على طبقه أو يحكم عليه بعد قصد احضاره كذلك لعدم تعينه فيثبته فيما بين المعاني المقصودة بالافادة بذكر لفظه ويأتي باللفظ على طبقه

(قول المحشي) متلبسا بذات المعنى أي لا يفتقر الى واسطة والمراد بالعرض التبعية فاعتباره في اللفظ بواسطة المعنى

(قول المحشى) هذا اذا كان معنى المتن الخ أما اذا كان معناه ان كل ارتفاع للكلام بقدر ما فيه من المطابقة فلا بد أن يكون المراد بالكلام البليغ

الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية أو المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء فى قوله فمقتضى الحال تدل على انه تفريع على ماتقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شأن الكلام الفصيح

ان الكلام المقيد بالفصاحة مذكور صريحاً بخلاف البليغ فانه مفهوم من التعريف (قوله اذ لاارتفاع الخ) علة للحكم المعلل ، واشارة الى النكتة المرجحة (قوله الداخل في البلاغة) صفة كاشفة للحسن الذاتى اذ المراد بالحسن الذاتى مايكون موجبه داخلا في البلاغة أي غير خارج عنها وهو المطابقة لمقتضى الحال يفصح عما حررناه قوله لكنها أى المحسنات خارجة عن حد البلاغة أي تعريفها (قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) معناه على طبق ما فى المفتاح حيث قال وهو أي ما يليق بالمقام الذي نسميه مقتضى الحال أن يقال مقتضى الحال ،هو الاعتبار المناسب عندنا والفاء ، للتراخي في الذكر لان مرتبة التفسير بعد ذكر الشيء الا أن المصنف رحمه الله جعل الاعتبار المناسب خبرا لكون مقتضى الحال ، معلوما والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب وفي المفتاح عكس ذلك فان ما يليق بالكلام معلوم سابقا والمطلوب تفسيرمقتضى الحال

(قول المحشي) يعني ان الكلام المقيد الخ يريد ان المراد بما سبق الكلام المقيد بالفصاحة فالاشارة للكلام بعد التقييد بها وان كان حين ما ذكر غير مقيد بها

(قول المحشي) مفهوم من التعريف حيث قال والبلاغة في الكلام فان ما فيه البلاغة بليغ

(قول المحشي) علة للحكم المعلل أي انما أراد الفصيح بواسطة انه اشارة الى ما سبق لانه لا ارتفاع لغير الفصيح

(قول المحشي) واشارة الى النكتة المرجحة أي على ارادة الكلام المطلق وانما كان ذلك بطريق الاشارة لان التعليل انما يساق لاثبات الدعوى

(قول المحشى) أي المراد بالحسن الذاتي الخ يفيد ان وصف الحسن الذاتي بالدخول فى البلاغة باعتبار دخول موجبه فيها كما في الفنري

(قول المحشي) هو الاعتبار المناسب عندنا أخذه من قوله نسميه ومقصود المفتاح والمصنف على هذا ليس بيان الاصطلاح والتسمية كما وهم بل التفسير كما قال

(قول المحشي) للتراخى فى الذكر أي التأخير والتعقيب

(قول المحشي) لان مرتبة التفسير أى تفسير الاعتبار المناسب بانه مقتضى الحال فقوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب كله تفسير للاعتبار المناسب

(قول المحشي) معلوما حيث عدده بقوله فمقام كل من التنكير الخ

(قول المحشي) والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب أي بحمله على مقتضى الحال المعلوم فلما كان هو المجهول المطلوب تفسيره جعل محمولا على المعلوم ليحصل بالحكم بالاتحاد بيانه فقوله والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب في قوة قوله والاعتبار المناسب هو المجهول وكذا ما بعده وحينئذ فقوله فمقتضى الحال الخ في قوة قوله فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال وانما كان التقديم لما قاله وبهذا يندفع ما قيل ان المناسب قلب العبارة لان المحدث عنه هو الاعتبار المناسب

بمطابقته للاعتبار المناسب لاغير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضي الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب

وحينئذ لاحاجة الى التدقيق الذي ذكره الشارح رحمه الله مع عدم تماميته (قوله بمطابقته الخ) أي المطابقة سبب دائر معه الارتفاع وجودا وعدما لما نقلناه عن المفتاح ان ارتفاع شأن الكلام بحسب مصادفته لمايليق به وكذا المطابقة لمقتضى الحال لما في المفتاح ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال والالا انطباق. فهذان الحصران ليسا مثل لاصلوة الا بطهور ولا صلوة الا بالنية فان المراد بهما حصر السببية ، في الجملة ، وليس التنافي بينهما موقوفا على كون كل منهما أي من المطابقتين سبباً قريباً على ما وهم (قوله لان اضافة المصدر الخ)

(قول المحشي) وحينئذ الى آخره أي حينئذ كان تفسيرا لما سبق لا حاجة الى جعله نتيجة وان الفاء للتفريع مع عدم تماميته بما قاله الشارح من النظر

(قول المحشي) فهذان الحصران الخ تفريع على كونهما سبباً يدور معه الارتفاع وجودا وعدماً فانه يقتضى ان الحصر حقيقي لا اجمالي

(قول المحشي) في الجملة أي بالنسبة لعدم الطهور وعدم النية فلا ينافي التوقف على الغير بخلاف ما نحن فيه فان المسبب حيث انتفى بانتفائه ووجد بوجوده علم أنه لا علة الا المدار فلولم يكن المراد بمقتضى الحال والاعتبار المناسب واحداً بالذات لبطل الحصران أو احدهما ان قلت أن الدوران على المختار لايفيد العلية اذ كما يجوز أن يكون المدار علة يجوز أن يكون ملازما لها كالرائحة المخصوصة الملازمة للسكر فانها تقدم في العصير قبل الاسكار وتوجد معه وتزول بزواله ومع ذلك فليست بعلة قطعاً ولا متحداً ذاتها مع الاسكار فغاية ما يلزم هنا تلازم مقتضى الحال والاعتبار المناسب اما اتحادهما ذاتاً أومفهوما فكلا قلت هذا غلط لان ذلك انما هو في الاستدلال بالدوران على علية المدار وما نحن فيه ليس كذلك فان الاستدلال على العلية بكلام الشيخ الظاهر في علية المدار دون لزومه للعلة

(قول المحشي) وليس التنافي بينهما الخ من جملة التفريع على ما سبق اذ حصر المدارية في كل يقتضي التنافي عند اختلاف الذات سواء كان كل منهما سبباً قريباً أو بعيداً أوكانا مختلفين وحاصل هذا التوهم وهو للحفيد والسمرقندي انهما اذا كانا مختلفين ذاتا وكان كل منهما سببا قريبا كانا متنافيين فانه لايتعدد السبب القريب بخلاف ما اذا كان أحدهما قريباً والآخر بعيداً فان الحصر في البعيد معناه لابعيد الا هذا فلا ينافي وجود القريب وكذا الحصر في القريب والقريب ما يحصل عقيبه المسبب بلا توقف على أمر آخر والبعيد ما يتوقف عليه الحصول بواسطة وعبارة السمرقندي التنافي مبني على ان المراد بالسبب القريب أعني ما يحصل عقبه الشيء بلا توقف على أمر آخر فانه بهذا المعنى لايجوز أن يكون متعددا وأما السبب بمعنى ما يتوقف عليه حصول الشيء فيجوز أن يكون متعدداً اه وأنت خبير بانه على مافهمه المحشي من الدوران لايكون السبب الا قريباً بالمعنى المتقدم ولعله فهم ان القريب مالاقى المسبب بلا واسطة والبعيد مالاقاه بواسطة غير القريب بأن يكون للمسبب طريقان أحدهما أسباب مترتبة والآخر سبب واحد ليس من تلك الاسباب فليتأمل فانه مع الدوران مع كل لايمكن أن يكون هناك قريب وبعيد في طريق واحد لوجود التوقف بين البعيد والقريب

ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضي الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر

لما في الرضي من أن اسم الجنس اعنى الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تكن قرينة تخصصه ببعض ما يصدق عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس أخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد ان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت في قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ انتهى فعلم ان الظاهر فيما نحن فيه استغراق جميع ما يصدق عليه الارتفاع فسقط ما قيل انه ، يجوز أن يكون لاستغراق الانواع فلا ينافي وجود فرد من الارتفاع بغير مطابقة الاعتبار المناسب أو بغير مطابقة مقتضى الحال (قوله أن يكون المراد الخ) أي أن يكون ذاتاهما واحداً سواء اختلفا مفهوما أولا (قال قدس سره بطلانهما الخ) المراد ببطلان الحصر بطلان الحكم السلبي منه كما هو المتبادر ففي صورة التباين الكلي أو الجزئي على تقدير صدق الحصرين يبطل الحكم السلبي في كل منهما بسبب تحقق الحكم الثبوتي في الآخر وفي صورة العموم مطلقا يبطل الحكم السلبي للحصر في الاخص

(قول الشارح) والا لبطل احد الحصرين أو كلاهما نقل عنه أما بطلان أحد الحصرين فيما اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلق فانه يبطل الحصر في الاخص ضرورة تحقق الارتفاع بالافراد الاخرى للاعم وأما بطلان كلا الحصرين ففيما اذ كان بينهما تباين أو عموم من وجه فانه يصدق كل منهما بدون الاخر فيتحقق الارتفاع بمطابقة كل منهما بدون الآخر فلا يصح الحصر في أحدهما فيثبت انهما متساويان أو مترادفان

(قول الشارح) وفيه نظر نقل عنه وجه النظر أنه يمكن المناقشة في المقدمتين وعلى تقدير التسليم لا يفيدان المصنف لان حصر حكم في شيء لا يقتضي ثبوته لكل من أفراده حتى يبطل بذلك حصره فيما هو أخص من ذلك مطلقا ومن وجه كقولنا ليس الضحك الا للانسان وليس الضحك الا للحيوان لكن أمثال هذه المقدمات تجعل منتجة في الخطابيات لامكان المناقشة في الحصرين ولان المقصود هو تفسير مقتضى الحال وما ذكر على تقدير تمامه لا يقتضي الا الملازمة بينهما وجميع الانظار التي لم يبين وجهها في هذا الكتاب مبنية على ضعف في المقدمات السابقة وامكان المناقشة أو على ارتكاب تمحل وتعسف أو بقاء زيادة بحث في ذلك المقام اه وقد تضمن كل ذلك كلام المحشي وقوله لا يقتضي الا الملازمة منـدفع بجعل كل منهما مداراً الذي نقله المحشي من المفتاح تدبر

(قول المحشي) لما في الرضى الخ هذا انما يفيد العموم وانما يفيد الحصر بواسطة انه لو خرج فرد لبطل العموم

(قول المحشي) يجوز أن يكون لاستغراق الانواع فلا ينافي الخ يعني أن كل نوع من أنواع الارتفاع انما يحصل بتمامه بمطابقة الاعتبار المناسب وهذا لا ينافي أن يكون لبعض افراده وحده علة أخرى هي مطابقة مقتضى الحال ومثله مطابقة مقتضى الحال وحاصله ان هناك علتين احداهما سبب في جميع أفراد النوع والاخرى سبب في بعضها فيكون للبعض علتان بناء على جواز تعدد العلل عند عدم الاجتماع كذا يؤخذ من السمرقندي

(قول المحشي) أن يكون ذاتاهما الخ فهما على الاول متساويان وعلى الثاني مترادفان وانما اختار اتحاد الذات مع التعميم في المفهوم لكفايته في دفع البطلان واشار لذلك الشارح بقوله أن يكون المراد دون أن يكون المعنى

(قول المحشي) ببطلان الحكم السلبي منه كما هو المتبادر لان الجزء الايجابي في كل حصر مقرر عند القوم لانه المعتبر أولا في الحكم والمنظور اليه ابتدا والمعرض للابطال هو الجزء السلبي كذا قيل والاولى بيان ذلك بانه لا تنافي بين الجزءين

بسبب الحكم الثبوتي للاعم فيما عدا الاخص فاندفع ما توهم من أنه في صورة العموم المطلق أيضا يبطل كلا الحصرين ولا يتعين بطلان الحصر في الاخص لبطلان الحكم السلبي من الحصر في الاخص والحكم الثبوتي من الحصر في الاعم قال قدس سره فوجهه ان الحصر الخ لايخفى اندفاعه بما قررناه سابقا من أن كلا من المطابقتين سبب يدور معه الارتفاع وجوداً وعدما لانه اذا كان دائراً مع الاعم يجب تناوله لجميع أفراده تحقيقاً للدوران معه * قال قدس سره على تقدير صحة المقدمتين * فيمكن منع المقدمة الاولى بناء على ان المصدر المضاف ، ليس نصا في الاستغراق والثانية ، بان المعلوم ان ارتفاع الكلام بمطابقته لمقتضى الحال لا انه لا ارتفاع الا به * قال قدس سره لايلزم الا المساواة * أي، على ما زعمت من أن الحصر في الاعم يوجب تناوله لجميع أفراده * قال قدس سره ليس صريحاً الخ * فان مثل هذا التركيب ، يجيء للاتحاد بين المسند اليه والمسند ، ولقصر المسند على المسند اليه ، كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ﴿ اولئك هم المفلحون ﴾ وانما قال صريحا لانه ظاهر في الاتحاد بناء على ما قالوا من أن الاضافة كاللام اذا لم تكن للعهد فان كان الحكم باعتبار التحقق ولم يكن قرينة البعضية فهي للاستغراق، والا فللجنس فالظاهر فيما نحن فيه أن يكون الحكم على مفهوم مقتضى

الايجابيين على كل تقدير أصلا وانما التنافي بين السلبي والايجابي فاذا قلت في مثال التباين لا يباع الا الانسان ولا يباع الا الفرس لاتنافي بين بيع الانسان والفرس وانما التنافي بين اثبات بيع الانسان والفرس وسلب كل واذا قلت في مثال العموم من وجه لايباع الا الحيوان ولا يباع الا الابيض لاتنافي بين بيع الحيوان والابيض وانما التنافي بين اثبات بيع الاسود من الحيوان والابيض من غيره وسلب كل واذا قلت في مثال العموم المطلق لايباع الا الحيوان ولا يباع الا الانسان لاتنافي بين بيع الحيوان والانسان وكذا لاتنافي بين سلب بيع ماعدا الحيوان وبيع الانسان وانما التنافي بين سلب بيع غير الانسان وبيع الحيوان فلما لم يقتض الاثبات التنافي في ذاته وكان هو الاصل الثابت والسلب طاري عليه توجه البطلان عند منافاة الثبوت للسلب وبهذا بعينه كان تبادر بطلان الجزء السلبي من قولنا بطل الحصر وبهذا اندفع ما أطال به الفنري وغيره

(قول المحشي) ليس نصاً في الاستغراق أي والظهور المتقدم عن الرضي معارض بجعل كل من المقدمتين قرينة على عدم الاستغراق في الاخرى

(قول المحشي) بان العلوم الخ أي بقطع النظر عما قدمه المحشي من كلام السكاكي

(قول المحشي) على ما زعمت أي على ما زعم موجه التفريع والاستنتاج بانهما لولم يكونا شيئاً واحداً لبطل الحصران أو احدهما

(قول المحشي) يجيء للاتحاد الخ أي وهو المطلوب في كلام المعترض

(قول المحشي) ولقصر المسند على المسند اليه وما هنا يحتمله فلايكون للاتحاد

(قول المحشي) كما ذكره الكشاف حيث قال الفلاح مقصور على المشار اليهم

(قول المحشي) باعتبار التحقق أي الوجود الخارجي في ضمن الافراد وهذا شرط لصحة الاستغراق لانه انما يكون للافراد كما ان عدم قرينة البعضية كذلك والا كان للعهد اما الذهني أو الخارجي

(قول المحشي) والا فللجنس أي ان لايكن باعتبار التحقق فللجنس لان الاستغراق والبعضية انما هما باعتبار التحقق فمتى لم يكن الحكم باعتبار التحقق لا كلا ولا بعضاً بل كان باعتبار الماهية من حيث هي هي وما هنا من هذا القبيل فليكن مفيدا

وهذا أعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام

الحال من حيث هو فيفيد الاتحاد . وكان القائل بان المطلوب هو الاتحاد في المفهوم بنى الكلام على الظاهر لا على انه نص فيه (قوله هذا وأعني الخ)هذه الجملة وقعت من المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح في البين لمجرد افادة الاتحاد بين النظم والتطبيق ولا تعلق لها بالتفريع الآتي والشارح رحمه الله نقلها لبيانها (قوله توخي معاني النحو الخ أي المعاني التي يبحث عنها في النحو وهي الاحوال العارضة للكلم والجمل ، باعتبار تركيب بعضها مع بعض كالتعريف والتنكير والعطف وتركه أعني الخصوصيات والكيفيات التي تراعى في المعاني الاصلية أو المعاني الاصلية من حيث اشتمالها على تلك الخصوصيات، كما سيجيء في كلام الشيخ الاشارة الى الاحتمالين وقوله فيما بين الكلم متعلق بالتوخي ولم يقل في الكلم ، اشارة الى أنها تعرض للكلم حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد وكذا قوله على حسب الاغراض أي المقتضيات والاحوال متعلق بالتوخي بتضمين معنى الوضع ووضعها بايرادها على حسب الاغراض في كلام نفسه وبحملها عليها في كلام الغير وانما فسر النظم

للاتحاد في المفهوم

(قول المحشي) وكان القائل الخ جواب عن اعتراض السيد على هذا القائل

(قول الشارح) وهذا أعني تطبيق الخ التطبيق جعل الكلام مطابقا له بايراده كذلك أو حمله عليه

(قول المحشي) هذه الجملة وقعت الخ أي الى قوله يصاغ لها الكلام كما هو في الايضاح وبيانها بقول الشارح لانه قد كرر أن ليس النظم الا أن تضع الى قوله وتعمل على قوانينه وحاصل ما بين به الشارح هو الحصر الذي ذكره كما بينه المحشي وقوله ولا تعلق له اي للاتحاد بين النظم والتطبيق وان كان تمام التفصيل الآتي له دخل في التفريع كما سيذكره المحشي فتأمل

(قول الشارح) توخي معاني النحو أصل التوخي الطلب والمراد به هنا الوضع

(قول المحشي) يبحث عنها في النحو البحث الحمل أي التي تحمل في النحو على الكلم والجمل باعتبار التركيب

(قول المحشي) باعتبار تركيب بعضها مع بعض مراده بالتركيب ما يشمل ضم الجمل بعضها الى بعض بالعطف وتركه وقوله كالتعريف والتنكير مثال لما يعرض للكلم باعتبار تركيبها والعطف وتركه مثال لما يعرض للجمل أعني الوصل والفصل

(قول المحشي) أو التراكيب من حيث الخ بيان للاحتمالين في الخصوصيات ومعل التوخي على الاحتمال الثاني هو الحيثية أي توخي تلك التراكيب من حيث خصوصياتها

(قول المحشي) كما سيجيء في كلام الشيخ لعله في موضع آخر سيأتي اما هنا فلا

(قول المحشي) اشارة الى انها تعرض الخ وجه الاشارة أن بين يقتضى انها في خلال الكلمات والجمل بخلاف مالو قيل تعرض للكلمات والجمل لاحتمال أن يكون بدون التركيب

(قول المحشي) على حسب الاغراض أي المقتضيات الخ الاغراض هي المترتبة على الخصوصية كدفع الانكار فقوله المقتضيات بالكسر لان المقتضى للتاكيد دفع الانكار وانما جعل المقتضى هو الانكار فنظر للسبب البعيد وكون الغرض وهو دفع الانكار علة باعثة لا ينافي كونه علة غائية للاختلاف بالاعتبار

(قول المحشي) بايرادها الخ كل من الايراد والحمل ليس معنى مطابقة الكلام ولذا كان هذا الكلام مذكوراً في البين

وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا، ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو

بالتوخي مع انه الوضع المترتب عليه اشارة الى ان الوضع الذي يكون بدون التوخي لايعتبر والصوغ والصياغة زر كرى كردن يسيرايه ، راشبه تأليف الكلام على حسب الاغراض بصياغة الحلي للاشتراك في المعنى الاصلى والامتيز بالخصوصيات كالخواتيم المشتركة في أصل الفضة وامتيازها بالصورة المخصوصة ومعنى لها لاجلها ، لانها المقصودة من الكلام عند البلغاء (قوله وذلك لانه الخ) أي التطبيق، عين النظم المفسر بالتوخي لانه حصر النظم على الوضع المخصوص فراده بالتوخي الوضع المخصوص لكونه مسببا عنه والا لم يصح الحصر ومعلوم أن الوضع المخصوص عين التطبيق فالتطبيق يتحد بالنظم المفسر بالتوخي لانه متحد بالنظم المفسر بالوضع المتحد بالنظم المفسر بالتوخي ، لان المتحد مع المتحد بالشيء متحد بذلك الشيء (قوله أن تضع كلامك الخ) أي كل واحد من مفرداته ومركباته ، في موضعه الذي يقتضيه الاحوال المبحوث عنها في علم

لمجرد بيان الاتحاد ولادخل له في التفريع الآتي ولعل وجه الاشارة بهذا وان لم يتقدم أن البلاغة أعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أثر لاحد شقي التطبيق المذكور

(قول المحشي) شبه تأليف الكلام فالاستعارة أصلية بين المصدرين أي الصياغة والتأليف والجامع تعلق كل بأمر مشترك يحدث فيه صور مختلفة بذلك الفعل المتعلق به فقوله للاشتراك أي لتعلقه يشترك في المعنى الاصلى حصل له امتياز بذلك المتعلق وقوله كالخواتيم أي كصوغها ويمكن أن يكون قوله كالخواتيم مثال للحلى المشترك في المعنى الاصلى ويوضح ما هنا عبارة الايضاح حيث نقل عن الشيخ انه قال معلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وان سبيل المعنى الذى يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سواراه فقول المحشي للاشتراك في المعنى الاصلى أي اشتراك المؤلف من الكلام في المعنى الاصلى وهو المعاني المتصورة على ماهي عليه في حدذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذى لايختلف باختلاف العبارات كقيام زيد وقوله والامتياز وهو تلك المعني من حيث التعبير عنها بالالفاظ ودلالتها عليها فانها تختلف باختلاف العبارات كان زيداً قائم والقائم زيد وهكذ فليتأمل

(قول المحشي) لانها المقصود من الكلام أما اصل المعنى فليس لها بل لامر آخر كافادة الحكم أو لازمه

(قول المحشي)عين النظم المفسر بالتوخي فمحل البيان هو اتحاد التطبيق بالنظم المفسر بهذا التفسير لاحتمال ان يكون النظم الذي هو التوخي ليس هو التطبيق بل التطبيق هو الوضع المخصوص فلما حصر النظم في الوضع علم أنه ذلك التوخى والا لم يصح حصره فيه لبقاء النظم بمعنى التوخي واذا صح الحصر وان التوخى هو الوضع والوضع هو التطبيق علم أن التطبيق هو التوخى فتدبر

(قول المحشي) لان المتحد وهو التطبيق مع المتحد وهو الوضع بالشيء هو التوخى

(قول المحشي) أى كل واحد من مفرداته فليس الوضع قاصراً على الجمل كما هو ظاهر الشارح

(قول المحشي) في موضعه الذى تقتضيه الاحوال المراد بالوضع المقام الداعي للخصوصية كالانكار والاحوال الخصوصيات كالتأكيد فانه لكونه لدفع الانكار يقتضي أن لايورد الا حال الانكار كما ان الانكار يقتضيه لاجل دفعه المبحوث عنها في علم النحو أي من حيث ذاتها وقوله باعتبار افادتها الاغراض أي المبحوث عن تلك الافادة في علم المعاني فليس المراد

وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الي الوجوه التي تراها مثل زيدمنطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحوان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع اوهو مسرع او هو يسرع اوقداسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر الى الحروف التي تشترك في معنى ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن تأتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لايكون وباذا فيما علم انه كائن

النحو باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها كما فصله في التمثيل وذلك الوضع قد يكون بالسليقة وقد يكون بخدمة علم المعاني (قوله وتعمل على قوانينه) أي يكون تركيب كلامك على طبقها وهو لايتوقف على العلم بها وذلك بان لا يكون فيه ضعف التأليف والتعقيد اللفظي وانما لم يذكر الخلوص عن التعقيد المعنوي لان المقصود تعريف النظم الذي يحصل به أصل البلاغة وهو يحصل بمجرد اشتماله على الخصوصيات والمزايا على حسب الاغراض المطلوبة منها، وان اديت المرادات بدلالات مطابقية وماذكره الشارح رحمه الله من ان النظم عبارة عن ترتيب الالفاظ متناسبة المعاني متناسقة الدلالات فتعريف للنظم الكامل الذي تحصل به البلاغة الكاملة (قوله مثل أن تنظر) أي تنظر الى اسميته وافراده وتنكيره وتذكيره وجمليته وفعليته وتقديمه وتعريفه وكونه مع ضمير الفصل وكونه جملة اسمية (قوله في الخبر) أي خبر المبتدا بقرينة ان المذكور في الامثلة اختلاف الاخبار مع اتحاد المبتدا فذكر ينطلق زيد على أن يكون زيد مبتدأ وينطلق خبراً مقدماً فهو مثال لتقديم الخبر وقيل ، على التغليب (قوله فتعرف الخ) عطف على قوله تنظر أي بعد النظر الى الوجوه المختلفة التي تذكر في النحو تعرف أن لكل واحد منها موضعاً مخصوصاً عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها اما بالسليقة أو بالملكة الحاصلة من تتبع علم المعاني وتجيء بكل واحد في موضع ينبغي له (قوله وتنظر في الحروف الخ) النظر في الخبر والشرط والجزاء

ان افادة تلك الأغراض يبحث عنها علم النحو ولا ان الوضع في ذلك الموضع يقتضيه علم النحو والقرينة على هذا الحمل ما ذكره الشيخ في موضع آخر والتفصيل الآتي في التمثيل حيث قال بعد ذكر الوجوه فتعرف لكل من ذلك موضعه فان ذلك بعلم المعاني أو السليقة لا بعلم النحو وحينئذ لاحاجة الى ماقيل اراد الشيخ بعلم النحو مايشمل المعاني والبيان لانه انما يتم بهما

(قول المحشي) قد يكون بالسليقة كما ان معرفة الاحوال النحوية كذلك

(قول المحشي) وذلك بأن لا يكون الخ يفيد أن العمل على قوانينه مغاير للوضع في الموضع الذي يقتضيه وهو أولى من جعله للتفسير

(قول المحشي) وان أديت المرادات بدلالات مطابقية بان لم يكن الحال مقتضياً للمجاز أو الكناية .

(قول المحشي) للنظم الكامل أى التطبيق الكامل الذي تحصل به المطابقة الكاملة

(قول المحشي) على التغليب أى تغليب الخبر على الفعل فسمى الكل خبرا

(قول المحشي) باعتبار متعلق بموضعاً يعني أن الموضع لا من حيث ذاته بل من حيث افادته الغرض المقصود منه

وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ أنفسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض

كان باعتبار ما يعرضها وهذا النظر في الحروف باعتبار نفس معانيها (قوله وتنظر في الجمل الخ) ، النظران السابقان كانا في المفرد والجملة وهذا النظر في الجمل أي تنظر في الجمل التي، تنسج باعتبار العوارض التي يبحث عنها في النحو من العطف بالحروف المختلفة المعاني وتركه، فتعرف بالسليقة أو بعلم المعاني موضع كل واحد منها بحسب الاغراض المطلوبة منه فتجيء به في موضعه (قوله وتتصرف في التعريف الخ) هذه عوارض ، غير مختصة بشيء من المفردات فلذا فصله (قوله مكانه) أي مكانه الذي يقتضيه ، بحسب الاغراض كما بينه بقوله ثم ليس هذه الامور الخ (قوله بحسب الخ) متعلق بتعرض بعد اعتبار تعلقه بقوله بسبب لئلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد أي تعرض لها بسبب الاغراض بحسب وقوع بعضها من بعض متصلة به فمن اتصالية كما في قوله عليه السلام ، انت مني بمنزلة هارون من موسى فلا تعرض لها حال الافراد (قوله واستعمال بعضها الخ)،

وقوله وتجيء أي بعد أن تعرف الموضع الذي ينبغي ان تضعه فيه !

(قول المحشي) ما يعرض لها من الاحوال أي ما يطلبها منها

(قول المحشي) النظران السابقان أي بقوله أن تنظر وتنظر وكون الثاني في المفرد نحو زيد قائم فعمرو او وعمرو او ثم عمرو

(قول المحشي) تنسج أي تساق وهو تفسير لتسرد

(قول المحشي) فتعرف بالسليقة الخ كرر هذا اشارة الى ما سبق من أن هذا وظيفة المعاني لا النحو

(قول الشارح) فيما يترجح أي يتردد كذا نقل عنه

(قول المحشي) غير مختصة بشيء أي كالخبر والحال بخلاف ما سبق فان الاحوال المذكورة في الخبر مثلا يختص مجموعها به اذلا تأتي في المبتدا مثلا

(قول المحشي) بحسب الاغراض أي لا بحسب قواعد النحو ككون الحال أو التمييز نكرة والمبتدا معرفة مثلا

(قول الشارح) بسبب المعاني والاغراض أي الراجعة لمعنى الكلام فهذه الخصوصيات تعتبر أولا في المعنى لتحصيل تلك الاغراض فيه وبواسطة عروضها للمعاني تعرض للالفاظ فقوله بسبب المعاني اي بسبب قصد تحصيل تلك المعاني والاغراض

(قول المحشي) بمعنى واحد لان كلا منهما للتعدية وليست الاولى للسببية اذ لا معنى لها مع التصريح بلفظ سبب

(قول المحشي) بحسب وقوع الخ هذا أقرب من جعل موقع بمعنى وقوع وجعل الوقوع بمعنى الاتصال ومن بمعنى الباء كما صنعه بعضهم

(قول المحشي) أنت مني الخ أي أنت في الاتصال بي بهذه المنزلة

فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو فى لفظ آخر فى غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت آخر قبيحة والى هذا أشار المصنف بقوله (فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ) لكن لا من حيث انه لفظ وصوت (بل باعتبار افادته المعنى) يعنى الغرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق

اشارة الى أن لكل كلمة مع صاحبتها مقاما (قوله والى هذا أشار المصنف رحمه الله تعالى الخ) ، أي ما ذكرناه من تمام التفصيل اشار اليه المصنف رحمه الله اجمالا بقوله فالبلاغة الخ وليس المشار اليه قوله ثم ليس هذه الامور المذكورة الخ كما وهم (قوله متعلق بافادته) لا بالمعنى الذي يقصده البليغ بالتركيب على ما قيل لانه يوهم كونه مدلولا للتركيب (قوله وذلك الخ)

(قول الشارح) من غير اعتبار افادته المعنى تفسير لمفردة ومجردة

(قول الشارح) أو غير مطابق لان الشيء لايتصف بكونه غير كذا الا اذا كان كذا من صفته

(قول المحشي) اشارة الى أن لكل كلمة الخ فهو عطف مغاير لا تفسير كما وهم فالاغراض المشار اليها بقوله بحسب موقع بعضها من بعض مفادة بكلمة متصلة بأخرى والمشار اليها بقوله واستعمال بعضها مع بعض مفادة بمجموع الكلمتين كما تقدم للمحشي قول الشارح في غاية القبح لعدم وجود الغرض الداعي اليه بخلاف ما قبله

(قول الشارح) بل وهذه اللفظة الخ انتقال لأعلى من الاول فان ما قبل في لفظين وهذا في لفظ والواو لدفع انه ابطالى لان الباطل لايعطف عليه بل يترك

(قول الشارح) منكرة حال من اللفظة وخبر هذه محذوف تقديره حسنة في بيت وفى بيت آخر قبيحة واختلاف التنكيرين مما يدل على ان عروض الخصوصية بسبب المعنى

(قول المحشي) أي ما ذكرنا من تمام التفصيل وهو من قوله مثل أن تنظر الى قول الشارح ثم ليس الخ فليس ذلك من المشار اليه اذ ليس تفصيلا وانما هو وجه لكون كلام المصنف اشارة الى ذلك التفصيل فان رجوع البلاغة الى الكلام باعتبار افادة المعنى انما هو بسبب كون هذه الخواص تعرض للالفاظ بسبب الاغراض المفهومة من وقوع بعضها متصلا ببعض أو مع بعض وبه تعلم وجه حكم المحشي بالوهم على من جعل ثم ليس الى آخره مشارا اليه كذا نقل عن الاساتذة لكن لا يلائمه تعبير المحشي بتمام التفصيل فالاولى ادخاله فى المشار اليه والمراد بالتفصيل البيان والحكم بالوهم على جعل المشار اليه ثم ليس الخ فقط تدبر

(قول الشارح) وصوت عطف أعم حكمته المبالغة في النفي كانه لافرق بين حيثية اللفظية وحيثية الصوتية اذ الصوت جنس يتحقق به ويفصله أعني المعتمد على مقطع الفظ فالمعنى كما ان حيثية الصوتية غير معتبرة كذلك حيثية اللفظية

(قول الشارح) يعني الغرض هو العلة الغائية التي هي سبب في الخصوصيات وهي مفادة من اللفظ افادة عقلية لا وضعية

(قول المحشي) لانه يوهم كونه مدلولا للتركيب أي وليس كذلك وانما هو مدلول لمقتضيات الاغراض لانها آثارها والآثار تدل على المؤثر فلا دخل للتركيب من حيث هو تركيب في تلك الدلالة لا وضعاً ولا عقلا تأمل وعلى هذا فقول

ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام (وكثيرا ما) نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما التأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى : قليلا ما تشكرون

بيان لتفرعه على ما تقدم من تعريف البلاغة (قوله ضرورة الخ) هذا انما يدل على تحقق الاغراض والاشتمال على مقتضياتها لازم في بلاغة الكلام، وأما إفادته اياها فلانها مقتضيات الاغراض وآثار لها والأثر يدل على المؤثر (قوله لانه من صفة الاحيان ليس المراد ان موصوفه الاحيان مقدر لان التأنيث حينئذ واجب بل انه كان في الاصل صفة للاحيان ثم اقيم مقامه ونصب نصبه ، ولذا لم يجعل مستعملا معه شائعا والظاهر لان يقول لانه صفة الحين (قوله نصب على الظرفية) في الرضى ، مما يلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفة المذكورة الظرفية

المصنف بالتركيب أي عنده كما سيأتي في كلام الشارح

(قول المحشي) لانه يوهم الخ فان قلت الباء في بالتركيب بمعنى عند وحينئذ لا ايهام قلت المتبادر أيضاً من كون المعنى عند التركيب افادته اياه بخلاف افادة اللفظ له عند التركيب وهو ظاهر تدبر

(قول المحشي) بيان لتفرعه أي لوجهه فقوله لما مر الخ راجع لقوله الى اللفظ وقوله وظاهر الخ راجع لقوله باعتبار المعنى وانما لم يجعله دليلا للدعوى أي مضمون التفريع لانه لاشبهة فيه فالاستدلال عليه غير لائق

(قول المحشي) هذا انما يدل الخ أي والمعتبر في بلاغة الكلام انما هو افادته المعنى كما قال المصنف باعتبار افادته المعنى وانما لم يقل الشارح ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق افادة المعاني الخ للزوم المصادرة على المطلوب كما هو ظاهر

(قول المحشي) على مقتضياتها بفتح الضاد ومثله مابعده وعبر عنها بالمقتضيات لانها اثار الاغراض كما قال وهذا لا ينافي أنها مقتضيات الاحوال لان الاحوال تقتضيها بواسطة تلك الاغراض

(قول المحشي) وأما افادته اياها فلان الخ أي فتم ان الكلام يفيدها بواسطة اشتماله على المقتضيات التي هي آثار للاغراض والأثر يدل على المؤثر فدلالة الكلام عليها دلالة عقلية لاوضعية واذا كانت المقتضيات وهي الخصوصيات كالتأكيد أثارا للاغراض كدفع الانكار لانه لولا قصد دفع الانكار لما كان التأكيد

(قول المحشي) الاحيان مقدر أي لفظ أحيانا مقدر

(قول المحشي) صفة للأحيان أي لجنس الاحيان وهو حيناً كذا قيل والظاهر ان المراد انه كان صفة للاحيان فكان واجبه التأنيث لانه فعيل بمعنى فاعل ثم استعمل استعمال الاسماء فجرد عن التاء لذهاب الوصفية

(قول المحشي) ولذا لم يجعله مستعملا معه سابقاً أي لم يذكر حينا سابقا على كثيراً موصوفا به بان يقدره في المتن قبل كثيراً ويقول في الحل بعد ذلك أي في حين كثير وفي بعض النسخ ولذا لم يجعل مستعملا معه شائعاً أي لخروجه عن الوصفية تدبر

(قول المحشي) والظاهر أن يقول الخ أي بدل الأحيان

(قول المحشي) مما يلزمه الظرفية الخ في الرضي بعد ذلك انما وجب نصبها أو اختير ليكون أدل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب فمعنى لزوم الظرفية أو اختيارها أن لا يخرج الى غير النصب على الظرفية وذلك الغير هو الجر بمن أو الرفع مع كونها صفة زمان اقيمت مقامه كما هو الموضوع فاختيار الشارح النصب على الظرفية على الرفع والجر مع كونها صفة زمان

اى فى كثير من الاحيان (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة ايضا) كما يسمى بلاغة وفى هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز فانه ذكر فى مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفى بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعانى مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمى والعربي والقروى والبدوى ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعانى عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب

ولم يوجبوها انتهى فلذا اختار الشارح رحمه الله تعلى كونه منصوبا على الظرفية ولم يجعله صفة لمصدر محذوف ، أي اطلاقا كثيرا لان التسمية هنا بمعنى الاطلاق (قوله أي في كثير من الأحيان) فيه اشارة الى انه صار بعد حذف الموصوف واقامته مقامه ، اسما لذلك الا أن فيه ابهاما يحتاج الى البين (قوله وفي هذا) اي في قوله فالبلاغة صفة راجعة الخ (قوله اراد الخ) أي أراد انها ليست من صفات الالفاظ من حيث هى هى (قوله وحينئذ لاتناقض) اي في النفى عن اللفظ والاثبات له ،

لايجاب سيبويه وترجيح غيره أما لوجعلت صفة مصدر محذوف فلم يتكلم فيه الرضى وليس في كلام سيبويه ولاغيره منعه بعد جعله صفة للمصدر فالظاهر انه لا وجه لقوله ولم يجعله الخ فليتأمل

(قول المحشي) أي اطلاقا كثيراً لان الخ دفع به ان التسمية وضع الاسم وهوهنا غير متعدد على انها مؤنثة لاتوصف بالمذكر

(قول المحشي) فيه اشارة الى أنه صار الى آخره وجه الاشارة انه لوكان منصوباً على الظرفية تكون في مضمنة للظرف فلما صرح بها علم انه ليس بظرف وانه لوكان باقياً على الوصفية لم يصح بيانه بالاحيان اسما لذلك أي للاحيان لكنه مشترك بينه وبين الوصف فلذا احتاج الى البيان

(قول المحشي) أي اراد انها الى آخره هذه الكتابة على اراد الثانية في كلام الشارح وانما فسر بقوله اى اراد الخ لايهام كلام الشارح أنها من صفات الالفاظ المركبة وليس مراداً وانما المراد انها صفة للالفاظ من حيث افادة المعنى بان يكون افادة المعنى هى مرجع تلك الصفة ومنشأها فمعنى الشارح حينئذ انها ليست صفة للفظ من حيث هو هو بل من حيث افادته المعنى عند التركيب كما يدل عليه قول الشارح سابقاً لكن لا من حيث انه لفظ وصوت وقوله هنا اراد انها من صفاتها باعتبار الى آخره فقول العصام وجه التوفيق انه حيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى بالتركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب او ليست من صفات الالفاظ باعتبار انفسها لا باعتبار افادتها المعنى ليس على ماينبغى وما في بعض نسخ المحشي من كلمة او بدل أي تحريف لانه عين مايفيده الشارح كما عرفت وكيف ولا يصح ارادة المفرد في قول السكاكي دون اللفظ نفسه اذ معنى المفرد لا يكون بليغاً تدبر

(قول الشارح) اراد بالفصاحة معنى البلاغة أي الفصاحة المذكورة في الموضعين ولو اريد معناها الحقيقي لم يتأت التوفيق اذ لا تنفي عن الالفاظ المفردة وليست في الالفاظ باعتبار افادتها المعاني وهى الاغراض عند التركيب اذ لا دخل لها

وحينئذ لا تناقض لتغاير محلى النفى والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف فكأنه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما مامر في صدر المقدمة ولا نزاع فى رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا فى ان الموصوف بها عرفا هو

وكذا لاتناقض في النفي عن المعنى والاثبات له لان المنفي كونها راجعة اليه نفسه والمثبت كونها راجعة اليه بالمدخلية (قوله فكأنه لم يتصفح الخ) وكذا لم يتصفح من قال حيث اثبت للفظ الفصاحة أراد منها ما مر في صدر المقدمة وحيث نفاها عنه أراد منها البلاغة (قوله ولا نزاع فى رجوعها الخ). فان الخلوص من الصفات المذكورة منشأها اللفظ نفسه وان كان من التعقيد المعنوى بالقياس الى المعنى ويوصف به اللفظ أيضاً (قوله هذه الفضيلة)

في افادة الأغراض تدبر

(قول المحشي) وكذا لا تناقض الى آخره تتميم لما تركه الشارح والمصنف في الايضاح فان الشيخ اثبت رجوعها للمعنى تارة ونفاه أخرى أيضاً وحاصله تغاير محلى النفي والاثبات أيضاً

(قول المحشي) راجعة اليه في نفسه أي مع قطع النظر عن افادة اللفظ له بالتركيب

(قول المحشي) بالمدخلية فان الفصاحة ليست صفة للفظ من حيث ذاته بل صفة له باعتبار افادته المعنى فللمعنى مدخلية في ثبوتها للفظ ثم ان المراد بالمعنى على هذا التوجيه الغرض المدلول للكلام دلالة عقلية كما تقدم

(قول المحشي) وكذا لم يتصفح الى آخره لانه لانزاع في ان الفصاحة بالمعنى المشهور راجعة الى نفس اللفظ ولا في ان الموصوف بالبلاغة عرفا هو اللفظ وانما النزاع في منشإ هذه الفضيلة كما ذكره الشارح

(قول الشارح) لم يتصفح دلائل الاعجاز أي لم ينظر جميع صفحاته او لم يتأمله

(قول المحشي) فان الخلوص من الصفات المذكورة منشأها اللفظ نفسه أي ليس المراد ان اللفظ يتصف بها وان لم يكن منشأ لها كالفصاحة بمعنى البلاغة بل اللفظ نفسه مرجعها ومنشأها لا معناه بمعنى ان هذه الخلوصات ثابتة لنفس اللفظ كما ان ما خلص منه كالتنافر وضعف التأليف والتعقيد عند ثبوته يكون في نفس اللفظ الا انه فيما عدا التعقيد المعنوي لا يكون منظوراً في الخلوص الى المعنى اصلا وفيه يكون منظوراً اليه لكن ذلك لا يخرج اللفظ عن كونه منشأ اذ التعقيد انما نشأ من الدلالة بلفظ اللازم البعيد على الملزوم ولو لم يدل بذلك اللفظ عليه لم يتصف المعنى بانه معقد فقوله وان كان من التعقيد المعنوي بالقياس الى المعنى معناه ان الخلوص منه منشأه اللفظ نفسه وان ذلك الخلوص لا يعقل الا بالقياس الى المعنى وقوله ويوصف به اللفظ أيضاً أي كما ان اللفظ نفسه منشأ للخلوص من الصفات المذكورة كذلك يوصف به وليس كالمعنى في البلاغة حيث كان منشأ لها ولا يوصف بها وانما يوصف بها اللفظ والحاصل ان البلاغة لما كانت لأمر عرض المعنى ثم تبعه اللفظ كان منشأها المعنى ولكن انما يوصف بها اللفظ لما سيأتي بخلاف الخلوص مما ذكر فإن بعضه بالقياس الى نفس اللفظ وبعضه وان كان بالقياس الى معناه الا ان منشأه اللفظ اذ لم يعرض المعنى او لا كما كان في البلاغة فتدبر

(قول الشارح) وما شاكل ذلك كالملاحة واللطافة

(قول الشارح) بها أي بذلك الوصف وانث لانه المعنى الثاني للفصاحة

اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع فى ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذى يدق فيه النظر ويقع به التفاضل

اي الفضيلة التي يقع بها التفاضل ويثبت بها الاعجاز (قوله ان الكلام الذي يدق الخ) فالكلام الذي ليس له معنيان لا دقة فيه ولا فضيلة له بل هو ملحق بأصوات الحيوانات (قوله يدل) بصيغة المجهول . يشعر بالقصد فان ماليس بمقصود ليس بمدلول عندهم (قوله على معناه اللغوى) أي معنى يستفاد من اللفظ بالوضع اما من نفسه كالتعريف والتنكير فانه يدل عليهما اللام والتنوين أو من اعرابه كالفاعلية والمفعولية

(قول الشارح) عرفا أي خاص وهو عرف علماء البلاغة اذ كون البلاغة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة المخصوصة انما هو عرفهم وانما كان الموصوف بها عرفا هو الكلام لما سيأتي آخر الشارح انها عبارة عن كون اللفظ الى آخر ما مر فيمتنع ان يوصف بها المعنى اذ لا دلالة له

(قول الشارح) وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة الى آخره اذ لا يلزم من اتصاف اللفظ بها ان يكون منشأها

(قول الشارح) ينكر على الفريقين أي على من يقول ان منشأها اللفظ لانها ليست وصفاً للفظ في نفسه بل وصف له من أجل أمر عارض في معناه وعلى من يقول ان منشأها المعنى لان مراده بالمعنى المعنى الثاني كما هو في كلام المصنف وليس هو منشأ لها وانما منشأها المعنى الاول او ترتيبه من حيث انه يفيد المعنى الثاني يدل على ذلك ما سيأتي في الشارح تدبر

(قول الشارح) ويقع به التفاضل اي من حيث اشتماله على الخصوصية

(قول الشارح) على معناه اللغوي هو المعنى الاصلي مع الخصوصية كالتأكيد او نفس الخصوصية على ما سيأتي والمراد بالمعنى اللغوي ما يستفاد من التركيب بالوضع اللغوي سواء نقل التركيب عن معناه اللغوي او لا وسيأتي بيانه

(قول الشارح) ثم تجد لذلك المعنى أى المعنى التركيبي من حيث اشتماله على الخصوصية أو لنفس الخصوصية على ما سبق واللام ان كانت صلة فالدال هو المعنى وسبب دلالته ان الثاني وهو الغرض المقصود كدفع الانكار سبب في المعنى الاول فدلالته عليه دلالة المسبب على السبب وان كانت للتعليل فالدال هو اللفظ بتوسط المعنى وسبب الدلالة هو ما مر وعلى الثاني معنى كونها ثانية ظاهر فانها فى نفسها ثانية لدلالة اللفظ الاولى وعلى الاول معنى كونها ثانية انها في المرتبة الثانية أي تلاحظ بعد دلالة اللفظ

(قول الشارح) ومعان اول هى المدلول التركيبي من المعنى الاصلي والخصوصية او نفس الخصوصية على ما سبق

(قول الشارح) والشيخ يطلق على المعاني لاول اي المرتبة على حسب الاغراض وقوله بل على ترتيبها اضراب انتقالى للترقي فان المزية انما هى بسبب ذلك الترتيب واعلم ان تركب الكلمات وتحققها انما هو على وفق ترتيب المعانى في الذهن فلا بد من تصورها وحضورها في الذهن ثم ان تصور تلك المعانى على نحوين تصور متعلق بتلك المعانى على ما هى عليه في حد ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات وتصور متعلق بها من حيث التعبير عنها بالالفاظ ودلالتها عليها دلالة اولية وهو يختلف باختلاف العبارات والتصور الاول مقدم على التصور الثانى مبدأ له كما ان التصور الثاني مبدأ للتكلم كذا في المحشي على الجامي في باب التنازع فقول الشارح على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الى آخره مراده ان الذي اطلق عليه الشيخ ذلك هو الترتيب المعقب بترتيب الالفاظ وهو ترتيبها من حيث التعبير عنها بالالفاظ

لانه الذي يختلف باختلاف الالفاظ وينشأ منه الفضيلة للالفاظ وليس ترتيب الالفاظ من جملة المسمى بالنظم وما معه على ما وهم وانما اطلق النظم على المعاني او ترتيبها مع انه ترتيب الالفاظ لان المعانى او ترتيبها هو المنشأ للفضيلة كما مر

(قول الشارح) ونحو ذلك كالخصوصيات والاعتبارات ومقتضيات الاحوال وقوله وان الفضيلة أي التي هي الوصف السابق فتحصل من كلام الشيخ ان منشأ تلك الفضيلة هو المعانى الاول المرتبة او ترتيبها لا المعانى الثوانى ولا الالفاظ وان كان الموصوف بها الالفاظ وان ليس محل النزاع هو ان الموصوف بها الالفاظ او المعانى كما فهم المصنف فانه لا نزاع في وصف الالفاظ بها وان ليس كون المعانى مرجعاً معناه المدخلية واعلم ان عبارة الايضاح هكذا فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعني عند التركيب وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحة ايضاً وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره في دلائل الاعجاز من ان الفصاحة صفة راجعة الى المعني دون اللفظ كقوله في اثناء فصل منه علمت ان الفصاحة والبلاغة وسائر مايجري في طريقهما اوصاف راجعة الى المعاني او الى مايدل عليه بالالفاظ دون الالفاظ انفسها وانما قلنا مراده ذلك لانه صرح في مواضع من دلائل الاعجاز بان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه منها انه حكى قول من ذهب الى عكس ذلك فقال فانت تراه لا يقدم شعرا حتى يكون قد اودعه حكمة او ادباً او اشتمل على تشبيه غريب ومعني نادر ثم قال اى الشيخ والامر بالضد اذا جئنا الى الحقائق وما عليه المحصلون لانا لا نرى متقدماً في علم البلاغة مبرزاً في شأوها الا وهو ينكر هذا الرأي ثم نقل عن الجاحظ في ذلك كلاماً منه قوله والمعانى مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربى والقروي والبدوى وانما الشأن في اقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وصحة الطبع وكثرة الماء وجودة السبك ثم قال اي الشيخ ومعلوم ان سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وان سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم او سوار فكما انه محال اذا اردت النظر في صوغ الخاتم وجودة العمل ورداءته ان تنظر الى الفضة الحاملة لتلك الصورة او الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل كذلك محال اذا أردت ان تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام ان تنظر في مجرد معناه وكما لو فضلنا خاتما على خاتم بان يكون فضة هذا الخاتم أجود او فصه انفس لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم كذلك ينبغي اذا فضلنا بيتاً على بيت من اجل معناه ان لا يكون ذلك تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام انتهى لفظه وهو صريح في ان الكلام من حيث هو كلام لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فلا تكون راجعة الى المعنى وقد صرح فيما سبق انها راجعة الى المعنى دون اللفظ فالجمع بينهما بما قدمناه بحمل كلامه حيث نفى انها من صفات اللفظ على نفي انها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وحيث اثبت انها من صفاته على انها من صفاته باعتبار افادته المعنى عند التركيب انتهى كلام الايضاح وحاصل ما جمع به المصنف ان البلاغة صفة للفظ لا من جهة شرف معناه بل من حيث افادته اياه والافادة راجعة للفظ لا المعنى والمنفي هو وصفه بها باعتبار شرف المعنى واعلم انه اشتبه على المصنف كلام الشيخ فان كلامه فيما نقله المصنف انما هو في الفضيلة الراجعة الى الكلام من حيث هو كلام وما نحن فيه اعني البلاغة ليست راجعة اليه من حيث هو كلام يدلك على ما قلنا قوله ان لا يكون ذلك تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام وقد نبه الشارح على ما قلنا حيث قال ان محصول كلامه فيه هو أن الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ انتهى فان ما نقله المصنف عن الشيخ انما هو هذا لا حد ولا كلام فيه الآن بل قد صرح الشيخ بذلك حيث قال في ما يأتي فلم يعلموا انا نعني الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق الى آخر مانقله الشارح فليتأمل

والاضافة والحالية وغير ذلك واما من الهيئة التركيبية كالتقديم والحذف اعلم أن في كلام الشيخ نوع اضطراب فانه ان اريد بالمعاني الاول المعاني اللغوية اعني المدلولات التركيبية وهي أصل المعنى مع الخصوصيات على ما يدل عليه ، الحاشية المنقولة عن الشارح رحمه الله تعالى في هذا المقام ينافيه ما سيأتي من قوله لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة أعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات حيث فسر المعاني الاول ، بنفس الخصوصيات لا بالمدلولات التركيبية وان أريد بها تلك الخصوصيات ينافيه قوله هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوى الخ فانه يدل على ان المعاني الاول ، هي المدلولات التركيبية والوجه ان يقال ان المعاني الاول

(قول المحشي) والاضافة والحالية المراد بالاضافه النسبة و بالحالية كونه حالا فان ذلك مستفاد من الجر في الاول والنصب في الثانى

(قول المحشى) كالتقديم والحذف التقديم هو الخصوصية فانه يفيد الحصر كإن المفيدة للتأكيد والغرض منه رد اعتقاد الشركة مثلا كما ان الغرض من ان دفع الانكار وكذا الحذف فان المقصود من عدم تعين الفاعل مثلا والغرض منه دفع الاذى عنه مثلا فقوله كالتقديم والحذف مثال لما يستفاد من الهيئة على قياس ماتقدم فهيئة التركيب موضوعة للدلالة على ان الخبر مقدم مثلا او المبتدأ مثلا محذوف وليس ببعيد تدبر

(قول المحشي) الحاشية المنقولة هي قوله يريد بالمعاني الاول مدلولات التراكيب والهيئات والمعاني الثواني الاغراض التي يصاغ لها الكلام مثلا اذا قلنا هو اسد في صورة انسان فالمعنى الاول هو مدلول هذا الكلام والمعنى الثاني انه شجاع فالمعنى الثاني هو الذى يراد ايراده في طرق مختلفة والمفهوم من تلك الطرق هو المعنى الاول اه

(قول المحشي) بنفس الخصوصيات وهي بعض المعاني التركيبية وان اريد بها تلك الخصوصيات اي وتخالف الحاشية المنقولة

(قول المحشي) هي المدلولات التركيبية اي اصل المعنى مع الخصوصيات

(قول المحشي) والوجه ان يقال الخ يعني لنا ان نريد ان المعاني الاول هي المعاني التركيبية ونوافق الحاشية المنقولة وقوله فيما سبق هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي الخ وانما فسرها بالخصوصيات تنبيها على ان ماعداها في حكم العدم ولنا ان نريد الشق الثاني وهو ان المعاني الاول هي الخصوصيات ونمنع منافاة ماتقدم له بان المراد بالمعنى اللغوي فيما تقدم هو الخصوصيات وانما سماها معنى لغويا لانها تفهم من اللفظ بالنظر لمعناه اللغوى بمعني انه اذا نظر لما وضع له اللفظ لغة انما يفهم من ذلك لعدم الاعتداد بما عداه

(قول المحشي) أي الوصف الى أخره يعني ان المراد بالفضيلة هو الوصف المتقدم اطلق عليه الفضيلة باعتبار انه يقع به تفاضل الكلام

(قول المحشي) افاد ان الكلام الخ اي من الحصر

(قول المحشي) يشعر بالقصد الخ تعليل لكونه على صيغة المجهول

(قول المحشي) عندهم ام عند غيرهم فليس القصد شرطا في الدلالة وللسيد في ذلك نزاع سيأتي

(قول المحشي) على معناه اللغوى أي معنى يستفاد من اللفظ بالوضع يعني ان المراد من المعنى اللغوي هو ما استفيد

ثم تجدلذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان فالشيخ يطلق على المعاني الاول

هي المدلولات التركيبية واما فسرها بنفس الخصوصيات تنبيها على ان اصل المعنى اعني ما يخرج به الكلام عن النعيق في حكم العدم عند البلغاء او يقال أراد بالمعاني الاول الخصوصيات وانما جعلها مدلولات لغوية لان اللفظ بحسب معناه اللغوي يفهم منه تلك الخصوصيات واصل المعني غير منظور اليه عندهم (قوله ثم تجد لذلك المعنى الخ) ان كان اللام للصلة فالدال هو المعنى والدلالة ثانية ، باعتبار انها في المرتبة الثانية وان كان للاجل فالدال هو اللفظ لكن بتوسط المعنى، والدلالة في نفسها ثانية وهذه الدلالة ، عقلية ولو بالعرف والعادة ، والعلاقة التخييلية والادعائية (قوله على المعنى المقصود) أعني الاغراض التي يصاغ لها الكلام (قوله فهنا الفاظ ومعان أول الخ) وهو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والاضمار والمعنى الثاني الاغراض التي

بواسطة الوضع سواء كان لغويا او لا فان المعنى الاصلى قد يكون مجازيا وقد يكون المجاز في الخصوصيات كما صرحوا به اول البيان فما قيل انه لايشمل الكلام المحتوي على المعانى الاول الشرعية او العرفية وهم

(قول المحشي) هى المدلولات التركيبية اى ودلالتها على الاغراض بواسطة مافيها من الخصوصيات لان اللفظ بحسب معناه اللغوى يفهم منه تلك الخصوصيات يعنى انه انما سمى معنى لغويا لانه يفهم من اللفظ بحسب معناه اللغوى اى عند النظر الى المعنى الموضوع له اللفظ لغة انما يفهم منه هذه الخصوصيات واصل المعنى غير منظور اليه والدال على المعنى الثانى وهو الغرض هو تلك الخصوصيات فتأمل

(قول المحشي) باعتبار انها في المرتبة الثانية اي منظور اليها بعد النظر لدلالة اللفظ وليس المعنى انها دلالة ثانية للمعنى بان يكون للمعنى دلالتان

(قول المحشي) والدلالة فى نفسها ثانية اى ثانية لدلالة اولى للفظ بان يكون للفظ دلالتان

(قول المحشي) عقلية اى لتلازم عقلي بين الدال وهو الخصوصية والغرض ووجه ذلك التلازم سببية الغرض المدلول عليه للاتيان بالخصوصية كما مر ولما لم يكن ذلك التلازم عقليا بمعنى عدم الانفكاك قال ولو بالعرف والعادة فان المتعارف والمعتاد للبليغ ان لايأتي بالخصوصية الا لداع وعبارة المفتاح واعنى بخاصية التركيب مايسبق منه الى الفهم عند سماع ذلك الترتيب جاريا مجري اللازم له لكونه صادراً عن البليغ لانفس ذلك التركيب من حيث هو هو قال السيد في شرحه اعنى بخاصية التركيب المعنى الذي يسبق منه الى الفهم عند سماعه حال كون ذلك المعنى جاريا مجري اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ وهذا هو الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية كما بين التأكيد ودفع الشك فهذه الخواص ليست لازمة لتركيبه من حيث هو بل جارية مجري اللازم له لصدوره عنه اذ البليغ يلزمه عرفا ان يقصد بتراكيبه ما يناسبها

(قول المحشي) والعلاقة التخييلية والادعائية يعنى ان هذه الدلالة قضي بها العقل بواسطة تخيل اللزوم بين الخصوصية والغرض وادعائية لكونه صادرا عن البليغ فقوله والعلاقة الخ عطف على العرف اي اما ان يكون للعرف والعادة او التخيل والادعاء

(قول المحشي) مايفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات اى سواء كان ذلك المفهوم من التركيب معني حقيقيا او مجازيا فقولك انه لكثير الرماد اصل المعنى فيه بالنسبة لعلم المعاني هو كونه كريما وهو المعني المورد

بل على ترتيبها فى النفس ثم على ترتيب الالفاظ فى النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التى بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وماشا كل ذلك انما هى فيها لا فى الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعانى الثوانى التى هى الاغراض التى يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعانى يريد بهما تلك المعاني الاول وحيث ينفى ان يكون من صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعانى المعانى الثوانى التى جعلت مطروحة فى الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة

يقصدها المتكلم من هذه الصياغة أي جعل الكلام مشتملا على تلك الخصوصيات من الاشارة الى معهود والتعظيم والحصر ودفع الانكار والشك وغير ذلك وحصلها الاغراض التي يورد المتكلم هذه الخصوصيات لاجلها هذا بالنسبة الى علم المعانى وأما بالنسبة الى علم البيان فالمعاني الاول هي المدلولات المطابقية ، مع رعاية مقتضى الحال والمعانى الثواني هي المعاني المجازية والكنائية (قوله بل على ترتيبها) أي جعلها في مراتبها بحسب الاغراض المطلوبة منها (قوله اثباتها أونفيها)، ذكر النفي استطرادي والمقصود أنها محط الفائدة عند البليغ وذلك لان الاغراض ، مدلولات للمعانى الاول كما مر فكيف يقصد من ايرادها نفيها (قوله فحيث الخ) دفع للتناقض ، أي اذا علمت قول الشيخ فاعلم أنه حيث يثبت الخ (قوله جعلت مطروحة الخ) أي لا اختصاص لها بأحد يقصدها من يشاء، انما المختص بالبلغاء تأديتها بالمعاني الاول

بالطريق المجازى اذ الخصوصية انما هى معتبرة فيه لا في كثرة الرماد وانما هي طريق فالمعاني الثواني في علم البيان وهى المجازية والكنائية اول في علم المعانى فليتامل حتي يندفع التنافى بين ما هنا وما سبق للمحشي

(قول المحشي) مع رعاية مقتضي الحال لم يقل مع الخصوصيات كما سبق لان المعاني الاول فى البيان هى ماوقع التجوز بها وهى المعانى المطابقية سواء كانت معاني ماعدا الخصوصية وهو الاكثر اذ مايقع فيه التجوز في الاكثر هو المعاني الاصلية او نفس الخصوصية كما اذا قيد الفعل بالشرط وعبر عن إن بلو وعلى الاول لم تكن الخصوصية معني اوليا ولا ثانويا اذ لم يقع فيها التجوز وعلى الثاني تكون كذلك فلذا اتي بالعبارة الشاملة

(قول الشارح) التى هى الاصوات اي عوارض الاصوات بناء على ان اللفظ كيفية تعرض للصوت

(قول المحشي) ذكر النفي استطرادي ذكر لمناسبته الاثبات

(قول المحشي) مدلولات للمعاني الاول اي والكلام الآن في أن هناك معاني أول فلا يتاتي حينئذ نفي الاغراض والاختصار وتطهير اللسان وضيق المقام من اغراض الحذف مدلولة لمعان أول أعني الحذف المدلول عليه بهيئة التركيب كما سبق للمحشي وان قال السيد في شرح المفتاح انها من مستتبعات التراكيب الا ان يريد انه لم يدل عليها باللفظ بل بالهيئة تدبر لكنه يخالف ما مر من ان الحذف مدلول للهيئة فتدبر

(قول المحشي) أي اذا علمت الخ اشارة الا ان الفاء فصيحة

(قول المحشي) انما المختص بالبلغاء الخ والا فبعض الناس يدفع الانكار لكن لا بالمعاني الاول بالمعنى السابق بل بصريح العبارة تدبر

ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مراراً كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعانى سبيل الا بترتيب الالفاظ فى النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعانى بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذى دل به على المعنى الثانى والسبب انهم لو جعلوها أوصافا للمعانى لما فهم انها صفات للمعانى الاول المفهومة اعنى الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوها كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التى تجددت فيه

(قوله ولست أنا احمل كلامه الخ) كلمة أنا تأكيد للضمير المتصل والمقصود مطلوب نفي التجوز والسهو والنسيان في نفي الحمل عن نفسه وليس من قبيل ما أنا قلت لنفي القصر. على ماوهم لكونه غير مطلوب وكذلك تقديم المسند اليه في قوله بل هو يصرح للتقوى والمقصود انه صرح به البتة لا للقصر (قوله لترتيب المعاني) أي لافادة ترتيبها (قوله لما فهم الخ) اذ لفظ المعاني مشترك بين المعاني الاول المفهومة من الالفاظ والمعاني الثواني المقصودة منها ولكل منهما مدخل في البلاغة لكون الاول دوال والثوانى مدلولات بخلاف الالفاظ فان لها خصوصية بالمعانى الاول لكونها مدلولات لها بالذات، ولا يذهب الذهن الى اتصاف الالفاظ المنطوقة بالبلاغة (قوله في المعنى) أي في أصل المعنى. الذي لا يتغير بتغير الاعتبارات

(قول الشارح) ولست انا أحمل الخ أي ليس هذا البيان المتقدم الذي دفع به التنافي بين كلام الشيخ من عندي ومن مبتكراتي بل هو مصرح به مراراً حيث قال لما الخ وحاصل ذلك التوفيق هو قوله فحيث الخ واما توفيق المصنف فحاصله انه حيث اثبت انها من صفات اللفظ فالمراد انها من صفاته من حيث افادة المعني وحيث نفى ذلك نفى انها من صفاته من حيث هو هو وحيث اثبت رجوعها الى المعنى اثبت رجوعها اليه بالمدخلية بمعنى ان له مدخلا في اتصاف اللفظ بها وحيث نفى رجوعها اليه نفى رجوعها اليه في نفسه وقد علمت انه لا نزاع في أنها من صفات اللفظ وانما النزاع في منشئها وليس هو اللفظ المنطوق ولا المعنى الثاني وانما هو المعنى الاول بل ترتيبه فقول الشارح فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ بمعنى انها مرجعها ومثله قوله وحيث ينفي الخ

(قول المحشي) على ما وهم الواهم المروى

(قول الشارح) ولم يكن لترتيب المعاني الى آخره أى لافادة ترتيبها للسامع فان ذلك لا يكون الا بترتيب الالفاظ في النطق اما ترتيبها في النفس فلا يتوقف على النطق وهل يتوقف على تخيل الالفاظ او لا خلاف بين العلامتين وبهذا اندفع ما يقال ان ترتيب المعانى مقدم على ترتيب الالفاظ كما اشار اليه سابقا فكيف يكون الثانى سبيلا الى الاول فان ترتيب الالفاظ انما جعل سبيلا لافادة ترتيب المعاني لا لنفسه

(قول المحشي) ولا يذهب الذهن الى آخره اذ الالفاظ ليست مقصودة في البلاغة

(قول المحشي) انها وصف لها في نفسه بان يكون منشأ لها

(قول المحشي) الذي لا يتغير بتغير العبارات وهو اصل المعني مع قطع النظر عن تعبيره بالالفاظ والخصوصية التى تجددت والصورة التي حدثت هي المعانى المأتي بها للاغراض كالتأكيد لرد الانكار ومجموع اصل المعني مع الخصوصيات

وقولنا صورة وتمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد فى هذا دون ذلك كذلك توجد بين المعنى في بيت وبينه فى بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى فى هذا صورة غير صورته فى ذلك وليس هذا من مبدعاتنا بل هو مشهور فى كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير وهذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ فى ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ماهو وصف للشيء فى نفسه وبين ماهو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعنى بالفصاحة التى تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء فى الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما توجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم فى الشبهة أنه لم يسمع من عاقل يقول معنى فصيح والجواب أن مرادنا ان الفضيلة التى بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة إنما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع أن يوصف بها المعنى كما يمتنع أن يوصف بأنه دال (ولها) أى للبلاغة فى الكلام (طرفان أعلى)

(قوله وقولنا صورة) يعنى ان اطلاق الصورة على الخصوصية بطريق التشبيه (قوله عدم التمييز الخ) حيث فهموا من اجرائها على اللفظ ، أنها وصف له من أجل أمر عرض في معناه أو المراد انهم لم يميزوا بين الفصاحة بالمعنى المشهور التي هى صفة للفظ في نفسه و بين الفصاحة بمعنى البلاغة وهذا اظهر بالنسبة الى قوله فلم يعلموا انا نعنى الفصاحة الخ (قوله مذاقة الحروف) اي ملايمتها بالطبع السليم وسلاستها اى سهولتها فى النطق (قوله بأنه دال) اشار بحذف متعلق الدلالة الى أن المعنى لا يوصف بالدلالة مطلقا لانها عبارة عن كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وبهذا ظهر ان قوله ثم لم تجد لذلك

وهو المعاني الاول اللغوية كما مر الا ان الظاهر من كلام الشارح هنا ان المعاني الاول هى نفس الخصوصيات لانها مفيدة للاغراض وقد مر توجيه المحشي لذلك فتدبر

(قول الشارح) كون اللفظ على وصف الخ ذلك الوصف هو كونه مشتملا على الخصوصيات على حسب الاغراض فانه اذا كان مشتملا عليها استلزم تلك الفضيلة وهى كون معناه او ترتيبه في النفس دالا على الاغراض المطلوبة هكذا فينبغى ان يفهم فليتأمل فالمراد الدلالة بالاستلزام بواسطة اشتماله على الخصوصيات ثم انه اذا كان عبارة عن كون اللفظ الخ فالمتصف بها هو اللفظ وان كان منشأ ذلك الاتصاف هو المعني فقوله والفصاحة الخ جواب عن السند المتقدم

(قول المحشي) لا يوصف بالدلالة مطلقا أى وضعا او عقلا او عادة لان المراد الدلالة المأخوذة في مفهوم الفصاحة بمعني البلاغة وهى لا تكون الا لفظية كما قال الشارح عبارة عن كون اللفظ على وصف الخ فتلك الدلالة انما هى للفظ فما قيل ان التقريب بقوله لانها عبارة عن كون اللفظ الخ غير تام لان هذا في الدلالة اللفظية وهذه الدلالة عقلية كما سبق ليس بشيء لان كونها عقلية بمعني انها بواسطة لزوم عقلي لاينافي انها وصف للفظ بواسطة أخذها في مفهوم البلاغة تدبر

اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح (وهو حد الاعجاز) وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة

المعنى دلالة ثانية معناه تجد في اللفظ لاجل ذلك المعنى دلالة ثانية (قوله اليه ينتهي البلاغة الخ) قاله، واحاله تمهيدا للاشكال الذي يأتي في عطف ما يقرب واشارة الى ان الطرف الاعلى داخل في البلاغة لان انتهاء الشيء انما يكون بكماله (قوله وهو ان يرتقي الخ) أي الإعجاز عند علماء البيان ذلك والا فالاعجاز ، ان يخرج الكلام عن طوق البشر ولذا اختلف في وجه اعجاز القرآن والتقييد بالبشر ،لانه المعتبر في مفهومه وان كان إعجاز القرآن ثبت بالنسبة الى الجن والانس بقوله تعالى (قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولوكان بعضهم لبعض ظهيرا) ولم يقل ان يخرج مقدار اقصر سورة منه عن طوق البشر مع انه المعجز، لان الكلام في بيان مراتب البلاغة في نفسها لا باعتبار ما يتحقق فيه (قوله فان قيل ليست البلاغة سوي المطابقة الخ) فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر فالسؤال استفسار محض ، كما يدل عليه قوله لم لايجوز الخ وقوله ليست البلاغة الخ بيان لمنشأ الاستفسار وقيل انه ،

(قول الشارح) كذا في الايضاح يعني ان كون الاعلى منتهى البلاغة على الاطلاق مذكور في كلام المصنف فلا يصح جعل ما يقرب من حد الاعجاز طرفا أعلى كما توهمه البعض كذا نقل عنه

(قول المحشي) تمهيدا للاشكال الآتي لان مداره ان حد الاعجاز وما يقرب ليس نهاية حقيقية ولا نوعية كما سيأتي

(قول المحشي) عند علماء البيان ذلك أي الارتقاء في خصوص البلاغة وسمي الارتقاء المذكور اعجازاً لانه سببه عند علماء البيان كالخروج عن طوق البشر مطلقاً عند غيرهم فظهر ان المراد تحديد الاعجاز عند علماء البيان خلافا للفنري

(قول المحشي) ان يخرج الخ أي سواء كان بالارتقاء بالبلاغة او غيره كالاخبار عن المغيبات وصرفهم عن الاتيان بمثله

(قول المحشي) ولذا اختلف اي لكونه الخروج عن طوق البشر مطلقا ولو كان الخروج بسبب الارتقاء في البلاغة فقط لم يتأت الاختلاف

(قول المحشي) لانه المعتبر في مفهومه لعله لانه المتصدي للمعارضة

(قول المحشي) لان الكلام في بيان مراتب البلاغة الخ وقوله فيما مر ولذا اختلف الخ لانه فرد من جملة ما صدق عليه المعجز وان لم يتحقق الاعجاز في غيره

(قول المحشي) استفسار محض الاستفسار في الاغلب طلب بيان معني اللفظ اذا كان فيه اجمال او غرابة وقد يكون استفهاما عن نكتة ما فعل كما هنا وقوله محض أي خال عن شائبة المعارضة والمنع والنقض وقد عد العضد الاستفسار من جملة الاعتراضات وقال انه لا أعم منه فانه يرد على تقرير المدعى وعلى جميع المقدمات وجميع الادلة وقال بعض المحققين الاحرى ان لا يكون مؤاخذة والأوجه الاول لانه طعن في بيان معني اللفظ في المقصود او بيان علته فان بيان ذلك يلزم المستدل وجوابه يكون ببيان ظهور اللفظ في مقصوده فلا غرابة ولا اجمال و بيان علته

(قول المحشي) كما يدل عليه قوله لم لا يجوز الخ أي واذا جاز فكيف امكن الخ فهو سؤال عن الحال الذي وقع عليه امكان الارتقاء مرتب علي السؤال عن العلة

(قول المحشي) كما يدل عليه قوله لم لا يجوز الخ فان ذلك ليس منعا لمقدمة الدليل حتى يكون منعا حقيقيا اذ لا دليل

معارضة في كون الطرف الاعلى حد الاعجز والدليل لم يذ كر من احد الجانبين، لظهوره فصح الجواب بالمنع وفيه ان قوله لم لايجوز الخ بظاهره.يأبيعنه وان ماذ كره في السؤال انما يدل على عدم امكان حد الاعجاز لاعلى عدم كون الطرف الا على حد الإعجاز

هنا ولا للدعوى حتى يكون منعا مجازيا بمعنى طلب الدليل عليها اذ منعها بعدم تسليمها ولا معارضة لانها مقابلة الدليل بدليل وحينئذ كان اللائق ترك قوله لم لا يجوز الخ فان المعارض جازم الا ان يكون منعا ضمنيا للدعوى وقوله لم لا يجوز سنده وحاصله انا لا نسلم ان الاعلى حد الاعجاز وعلى هذا يحمل قول الفنرى ان حمل السوآل على منع تحقق الاعجاز الى آخر كلامه

(قول المحشي) معارضة هي مقابلة الدليل بدليل آخر ممانع للاول في ثبوت مقتضاه وهي تجري في الحكم بأن يقيم دليلا على نقيض الحكم المبطل للمعلل وفي علته بان يقيم دليلا على نفي شيء من مقدمات دليل المعلل بعد اثباته أي المعلل تلك المقدمة بالدليل والمراد هنا الاول ولذا قيد بقوله معارضته في كون الطرف الأعلى حد الإعجاز

(قول المحشي) والدليل لم يذكر من احد الجانبين أي جانب المصنف بخلاف جانب السائل فان دليله قوله وعلم البلاغة الخ

(قول المحشي) لظهوره حاصله ان الطرف الأعلى مشتمل على احوال لا يحيط بها البشر وكل ما كان كذلك فهو معجز ثم ان التعليل بالظهور ظاهر في المعارضة في الحكم دون المعارضة في علته اذ لا يتجه منع دليل لم يذكر اعتمادا على انه الدليل لظهوره ثم قد يحذف من الدليل بعض مقدماته ولا يضر ذلك المانع والمعارض

(قول المحشي) يأبى عنه لانه يدل على أنه ليس جازما بالبطلان والمعارض لا بد ان يكون جازما لاقامة الدليل على البطلان لكن يحتمل ان يكون ذلك للتنزل مع الخصم وارخاء العنان فلذا قال بظاهره يأبي عنه

(قول المحشي) فصح الجواب بالمنع أي اذا كان معارضة صح الجواب عنها بالمنع لان المعارضة تدفع بالمنع والنقض فان وظيفة المعلل في مقابلة المعارضة ليست الا ترجيح دليله على دليل السائل ويكون بايراد المنع والنقض لا بايراد المعارضة لان حاصل المعارضة في مقابلة المعرضة تكثير الادلة ولا ترجيح بكثرة الادلة كما عرف في الاصول وهذا بخلاف ما اذا كان السؤال منعا للدعوى اعني ان الطرف الاعلى مطلقاً معجز وسند المنع قوله لم لا يجوز الخ واما قوله وعلم البلاغة كافل الخ فهو مبني السند ومنعه منع السند فكانه قيل لا نسلم ان الطرف الاعلى حد الاعجاز لم لا يجوز رعاية المطابقة مع الفصاحة لمن اتقن علم البلاغة المتكفل بهما فإنه حينئذ لا يصح الجواب بالمنع لان منع المنع ومنع ما يؤيده او يبني عليه لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة الذي يجب على المعلل عند منع المانع اذ غرض المانع طلب الدليل على المقدمة الممنوعة او على الدعوى ولا تندفع تلك المطالبة بمنع السند وانما تندفع باثبات المقدمة الممنوعة او الدعوى بالدليل ان كانت كسبية او التنبيه ان كانت ضرورية خفيت على المانع او ابطال سنده ان كان لازما للمنع بان يلزم من ثبوته وانتفائه ثبوت المنع وانتفاؤه اذ لو اتفق كفالة علم البلاغة خلفها معرفة ذلك بالسليقة كالعرب العرباء ثم ان المنع في المشهور هو طلب الدليل على المقدمة وقد يقال على رد مقدمة الدليل كلا او بعضا على التعيين بلا دليل كما في بعض شروح الآداب وما هنا من الاول ووارد في صورة الدعوى مبالغة في وروده واما ما قيل في وجه بطلان المنع انه منع مجرد وهو لا يفيد ففيه ان هذا انما هو في منع الدليل لا المقدمة وأيضاً فهو جار اذا كان السوآل معارضة تدبر فليتأمل

وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لايجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتى بكلام هو فى الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لايعرف بهذا العلم الا ان هذه الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا وأما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيراً من مهرة هذا الفن تراه لايقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو فى الطرف الاعلى (وما يقرب منه) ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو

الا بضم مقدمة خارجية (قوله وعلم البلاغة كافل الخ) اي علم له مزيد اختصاص بالبلاغة اعنى المعانى والبيان كافل باتيان هذين الامرين ، من حيث يتعلق بهما الارتقاء في البلاغة على وجه التمام كما في قوله تعالى (واتموا الحج والعمرة لله) وذلك لان علم المعانى كافل للمطابقة وعلم البيان كافل للخلوص عن التعقيد المعنوي وما عداه من الامور المعتبرة في الفصاحة لاتعلق له بالارتقاء في البلاغة ولايجوز تفسير علم البلاغة بعلم له تعلق بالبلاغة فيشمل اللغة والصرف والنحو لانه خلاف المعنى المتعارف وينافيه قوله لايعرف بهذا العلم فانه صريح في ان المراد به المعنى المتعارف ويرد عليه ان الخلوص عن التنافر ، لايتكفل له العلوم المذكورة فلا يصح ان علم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين ، واكماله فلا ينافي توقف بعض هذين الامرين على علوم اخر والذوق السليم ، لانه لايصح تفريع قوله فمن اتقنه واحاط به كما لايخفى (قوله قلنا الخ) منع للمقدمات التي ذكرها المستفسر على الترتيب فقوله لايعرف منع لكفالته وقوله فامكان الاحاطة منع لحصول الاتقان والاحاطة للبشر وقوله وكثيرمن مهرة الخ منع لترتيب الرعاية على الاتقان فتدبر فانه قد غلط فيه الناظرون (قوله واما الاطلاع الخ) اي معرفة عدد الاحوال وكيفيتها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التى يتوقف عليها الاتيان بكلام هو في الطرف الاعلى فأمر اخر لاتعلق له بعلم البلاغة ولايستفاد منه (قوله ولو سلم) اي كفالة هذا العلم للاطلاع المذكور (قوله كما مر) في قوله اذ به يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها (قوله ظاهر هذه

(قول المحشي) الا بضم ضميمة خارجية بأن يقال واذا أتى بكلام في الطرف الأعلى فليس الأعلى حد الاعجاز

(قول المحشي) من حيث يتعلق بهما الارتقاء في البلاغة خرج الخلوص عن التنافر فانه يتعلق به اصل البلاغة

(قول المحشي) لا يتكفل به العلوم المذكورة وانما يتكفل به الذوق السليم

(قول المحشي) واكماله أى المذكور من الامرين

(قول المحشي) لانه لا يصح تفريع الخ لان الاتيان بما في الطرف الأعلى لا يكفي فيه اتقان العلمين حينئذ بل لا بد من اتقان غيرهما أيضاً وهو العلوم الآخر

(قول الشارح) لا يعرف بهذا العلم الخ اي لا يعرف به الا ان هذا الحال كالانكار مثلا يقتضي التأكيد اما كمية الاحوال الموجودة في المخاطب وكيفيتها قوة وضعفاً فلا يعلمها الا علام الغيوب

(قول المحشي) منع لترتيب الرعاية على الاتقان اذ العلم لا يستلزم قدرة العمل ثم انك قد عرفت ان المعتبر في البلاغة مراعاة الاحوال على قدر الطاقة كما مر فاندفع ما في الاطول فانظره

من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذى تنتهى اليه البلاغة إذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية أو نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر ومايقرب منه فى كلام البشر فالاول حد لايمكن للبشر ان يعارضه والثانى حد لايمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز

العبارة الخ) لقرب المعطوف عليه والمرجع ، (قوله من المراتب العلية الخ) ، بناء على ان الحد بمعنى المرتبة وما يقرب من مرتبة الاعجاز ليس داخلا فيها فلا يكون من الطرف الاعلى (قوله ولاجهة الخ) ، استئناف لدفع ان يقال انه وان كان من المراتب العلية بالنسبة الى ما فوقه فهو من الاعلى بالنسبة الى ماتحته فيجوز ادخاله في الطرف الاعلى وحاصل الدفع انه لايجوز ادخاله في الطرف الاعلى المفسر بما ينتهى اليه البلاغة لعدم كونه نهاية حقيقية ولا نوعية فان النهاية الحقيقية جزئي من جزئيات البلاغة لاجزئي فوقه والنهاية النوعية نوع لا نواع فوقه وهو الاعجاز وما يقرب منه ليس شيئا منهما (قوله ان الطرف الاعلى الخ) ، يعني ان المراد النهاية النوعية والحد بمعنى المرتبة ، الاعجاز منتهى نوعى للكلام مطلقا وما يقرب منه منتهى نوعى لكلام البشر (قوله او المراد الخ)، يعني ان الحد

(قول المحشي) من المراتب العلية في بعض النسخ لفظ الخ ولا وجه له بعد جعل ولا جهة الخ استئناف

(قول المحشي) بناء على ان الحد بمعنى المرتبة اذ لو كان بمعنى النهاية لكان هو القيل الثاني وكان من الإعجاز وكان الوارد عليه هو ماسيأتي من انه لا يكون الطرف متعددا وان الحق ان الحد بمعنى المرتبة بخلاف الوارد ههنا فانه عدم كونه من الطرف الاعلى

(قول المحشي) استئناف لدفع الخ لم يجعله من تمام وجه الفساد لفساده فان وجه الفساد كون ذلك من العالى لا من الأعلى على الاطلاق وهذا محقق سواء اخذ الطرف الأعلى حقيقيا او نوعيا او لا فلا يصح قول الشارح حينئذ اذ المناسب الى آخره ولذا اقتصر في المختصر على قوله وفيه نظر لان القريب من حد الإعجاز لا يكون من الطرف الأعلى ولا وجه أيضاً لجعله تعليلا ثانياً للفساد اذ لا يصح أيضاً جعله من الأعلى على الاطلاق ولو لم يوخذ حقيقياً ولا نوعياً بان جعل الاعلى مجموع الافراد التي فيها علو ولو نسبيا فليتأمل

(قول الشارح) اذ المناسب ان يوخذ الخ نقل عنه ان معني طرف الشيء حده ومنتهاه فيلزم ان يكون الطرف الأعلى للبلاغة جزئياً لا جزئي فوقه كالنهاية الحقيقية او نوعا لا نوع فوقه كالاعجاز مثلا ايكون منتهى الانواع وأما الاعجاز وما يقرب منه جميعاً فليس منتهى باعتبار الجزئيات ولا باعتبار الانواع وكذا نهاية الأعجاز وما يقرب منها

(قول الشارح) والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه احتاج الى ذلك وان لم يحكم على ما قرب فان حد الإعجاز لانه طرف أعلى اليه تنتهي البلاغة فمعنى انتهاء البلاغة اليه ان بلاغة كلام البشر لا يمكن ان تجاوزه

(قول المحشي) يعني ان المراد النهاية النوعية والحد بمعني المرتبة اي المراد بكون الاعلى نهاية البلاغة انه نوع لانوع فوقه والمراد بانه حد الاعجاز انه مرتبة الاعجاز و بعبارة اخرى المراد بالنهاية النوعية نوع لانوع فوقه لان الاعجاز في كلام الله نوع لاجزئي اذ هو مختلف الافراد وكذا في كلام البشر وحينئذ فالحد بمعنى المرتبة لا النهاية اذ ليس ثم غيرهما في كلام الله وكلام البشر

(قول المحشي) والاعجاز منتهى نوعي ترك لفظ حد لانه بمعني المرتبة والاضافة للبيان ثم انه لا بد من حذف اي والبلاغة ذات الاعجاز منتهى نوعي لبلاغة الكلام مطلقا اذ الاعجاز ليس منتهى للبلاغة ولا للكلام لانه ارتقاء الكلام في البلاغة

وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث فى بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر أو غيره وأما الثانى فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته أى مرتبة للبلاغة ودرجة هى الاعجاز والاضافة للبيان

بمعنى النهاية لا بمعني المرتبة ونهاية الاعجاز وما يقرب منه مما لا يمكن معارضته كلاهما . داخلان في الاعجاز الذى هو منتهى نوعي للبلاغة (قوله فلا يدفع الفساد) . لان منتهى الشيء سواء اخذ حقيقيا او نوعيا . لا يكون متعددا فلا يصح ان يقال ان الطرف الاعلى اي منتهي البلاغة امر ان، نهاية الاعجاز وما يقرب منه او مجموعهما انما المنتهي نهاية الاعجاز

كما مر وانما كانت البلاغة ذات الاعجاز منتهى نوعيا لبلاغة الكلام مطلقا لانها منتهى لبلاغة كلام الله التي هى أعلى من بلاغة غيره فيصدق عليها انها نوع من البلاغة لا نوع فوقه من أنواع البلاغة مطلقا أي سوا بلاغة كلام الله او كلام البشر بخلاف ما يقرب من ذلك من بلاغة كلام البشر فانها منتهى نوعى لبلاغة كلام البشر فقط اذ فوقه أنواع من بلاغة كلام الله سبحانه وحاصل هذا الجواب ان الطرف الأعلى مختلف بالنسبة فاذا نسب للكلام مطلقا كان حد الاعجاز الواقع في كلام الله واذا نسب لكلام البشر فهو ما يقرب من حد الاعجاز فنهاية الكلام مطلقا واحدة كنهاية كلام البشر ولا يلزم حمل شيئين على نهاية واحدة بل هما نهايتان نوعيتان كل نهاية لشيء فالطرف الاعلى شيئان اخبر عن كل منهما بشيء

(قول الشارح) على ان الحق هو ان الخ انما كان حقاً لان الاعجاز اذهاب قوة الفعل او اظهار العجز وارتقاء الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر وهو شيء واحد ليس له بداية ونهاية

(قول المحشي) بمعنى النهاية لا بمعنى المرتبة الفرق انه اذا كان بمعني النهاية كان للاعجاز فرد أو افراد غير تلك النهاية بخلاف ما اذا كان بمعني المرتبة فانه لا يخرج عنها شيء

(قول المحشي) داخلان في الاعجاز الذي هو منتهى نوعي للبلاغة يعني ان الاعجاز الذى هو منتهى نوعى لها كناية عنهما وان كان ظاهر العبارة يفيد أن المنتهي هو النوع الذي دخلا فيه ولو كان كذلك لم يرد الا ان النهاية بمعنى المرتبة وحاصل هذا الجواب ان الطرف الاعلى نوع واحد هو مجموع النهاية وما يقرب منها ثم ان التقييد بقوله مما لا يمكن معارضته ماخوذ من قول القائل وكلاهما اعجاز فالمراد بما يقرب كل جزئي من جزئيات الاعجاز اذ لا تمكن معارضة شيء منها

(قول الشارح) اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ اذ لا قرينة عليه مع انه استعمال للمشترك في معنييه أي ولو فهم لكان دافعاً للفساد خلافا لمن وهم

(قول المحشي) لان منتهى الشيء الخ وحينئذ لا يصح كونه اعلى نسبيا فلا يندفع الفساد الذي حاصله انه من المراتب العلية لا من الطرف الأعلى تأمل

(قول المحشي) لا يكون متعددا لانه ان اخذ حقيقياً كان جزئيا وان اخذ نوعياً كان نوعاً والملحوظ في الطرفية هو النوع من حيث هو نوع ولا تعدد فيه وان تعددت افراده فلا يتوهم من انه قد يكون الأعلى فردين من شيء او افرادا من مرتبة والحدوة فاسد لان جهة الفردية لا دخل لها فالاعلى هو نوع الافراد

(قول المحشي) فلا يصح للزوم الاخبار بشيئين او بمجموع شيئين عن شيء معتبر فيه وحدته

(قول المحشي) نهاية الاعجاز ان اخذ الطرف حقيقيا او القدر المشترك وهو النوع ان اخذ نوعياً وكل منهما لا يتعدد

أو القدر المشترك بينهما وما قيل انه ، من قبيل اجراء حكم الكلي على جزئياته واقامتها مقامه فانما يصح ، فيما اذا كان حكما للكلي بلاشرط شيء واما اذا كان حكما له ، بشرط شيء او بشرط لاشيء فلا ، كما فيما نحن فيه فان كونه منتهى حكم لمرتبة الاعجاز بشرط الوحدة النوعية وما قيل في وجه الفسد من ان ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب الاعجاز لان ما يقرب من نهاية الاعجاز ، هي المراتب التي هي قبيل الوسط بل المرتبة المتصلة بالنهاية ليس بشيء ، لانه يرد على الملهم أيضاً، وان خصص فيه بمالا تمكن معارضته فليخصص هنا أيضاً على ان الظاهر المتبادر أن المراد هو الفساد السابق وبما

حينئذ لان النهاية الحقيقيةهي الجزئي الذي لاجزئي فوقه وهذا انما هو أحد الفردين دون الآخر والنوع هو القدر المشترك دون كل منهما ودون مجموعها

(قول المحشي) من قبيل اجراء حكم الكلي الحكم هو كونه اعلى اليه تنتهي البلاغة فانه يلزم من الاخبار عما تنتهي اليه البلاغة بحد الاعجاز وما يقرب منه الحكم عليهما بانهما منتهى البلاغة ومثله يقال في قوله فان كونه منتهى حكم لمرتبة الاعجاز فانه لم يحكم بالاعلى الذي هو المنتهى بل حكم عليه

(قول المحشي) فيما اذا كان حكما للكلي بلا شرط شئ كالجسمية فانها حكم للنوع بلا شرط فيصح ان تقام الافراد مقام النوع ويجرى عليها حكمه بان يقال زيد و بكر الى آخر الافراد جسم لا بمعنى انه يصدق على كل منها الجسم بل المقصود الحكم على الانسان بانه جسم الا انه اقيم افراده مقامه

(قول المحشي) بشرط شئ كالنوعية والجنسية فانهما حكمان لطبيعة الانسان الماخوذة من حيث انها شئ واحد بالوحدة الذهنية فانها حينئذ لا يصدق عليها ما يتعدي لافرادها كالكتابة اما اذا اخذت من حيث هي هي بلا زيادة تلك الحيثية فانها تصلح لاحكام العموم والخصوص اذ ليس لها على هذا التقدير اعتبار زائد على اعتبار الطبيعة فلا يأبي العقل عن اسناد التعدد اليها فيصح الانسان كاتب والانسان نوع والاول الطبيعية والثاني المهملة وما هنا من القسم الاول لان الطرفية النوعية تستلزم الوحدة النوعية المنافية للكثرة اللازمة للافراد فالمحكوم عليه بانه الطرف الأعلى هو نوع الاعجاز من حيث هو نوع اذ لا معنى لكون افراده هي الطرف الأعلى اذ لا طرفية لها من حيث النوعية لانها ليست نوعا ولا من حيث الشخصية اذ الطرفية الشخصية للفرد الأعلى منها دون غيره

(قول المحشي) كما في ما نحن فيه راجع لقوله بشرط شئ

(قول المحشي) هي المراتب التي قبل الوسط فاذا كانت المراتب سبعة لا تتناول الا السادس والخامس فانهما القريب من النهاية وهو السابع بخلاف الوسط وهو الرابع وما بعده وقوله بل المرتبة اضراب ابطالي مبني على ان المراد القرب على الاطلاق لا النسبي

(قول المحشي) لانه يرد على الملهم أيضاً فان حاصله انا اخبرنا عن النهاية الحقيقية مع ما يقرب منها بانهما مرتبة الاعجاز فيرد عليه ان مرتبة الاعجاز ليست قاصرة على النهاية مع ما يقرب منها بل جميع أفراد الاعجاز من مرتبته بقي انه قد يقال ان في الملهم دليلا على التخصيص وهو الاخبار بحد الاعجاز بخلاف ما هنا فتامل

(قول المحشي) وان خصص فيه الخ أي قيد ما يقرب بما لا تمكن معارضته فيدخل جميع افراد الاعجاز فانه لا يمكن معارضة شئ منها فالمراد بالتخصيص التقييد لا المصطلح لان المقصود هنا التعميم ويمكن ان يبقى التخصيص على حاله فان القرب يحتمل ان يكون في المرتبة وان يكون في عدم امكان المعارضة فيخص بالثاني

حررنا من وجه الفساد ، ظهر فساد ماقيل في توجيه المتن من أن المراد بالطرف الاعلى مرتبة اعجاز الكلام للبشر بان يبلغ مرتبة لايمكن للبشر الاتيان بمثله وما يقرب منه أي من حد الاعجاز أي الطرف الاعلى نوع تحته صنفان كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله وقريب من حد الاعجاز بان لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجز مقدار أقصر سورة عن الاتيان بمثله وكلاهما مندرج تحت الاعجاز،وكذا ما في بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة فى اقصر سورة وبما يقرب منه البلاغة في مقدار آية أو آيتين فكانه قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة القرآنية وذلك لما مر أن الطرف الاعلى النهاية سواء اخذ حقيقياً أو نوعياً لايتعدد (قوله ويؤيده) انما قال يؤيده دون يثبته لان كون الحد في عبارة الكشاف ، بمعنى المرتبة لا يثبت كونه في عبارة المتن بمعناهــا لكن الظاهر الاتحاد ووجه التأييد أنه لو لم يكن الحد فيه بمعنى المرتبة لم تصح الملازمة اذ لا يلزم من كون بعضه من غير الله تعالى كون بعضه بالغا نهاية الاعجاز وكون بعضه غير معجز بل كون بعضه بالغا مرتبة الاعجاز وبعضه قاصراً عن تلك المرتبة وبما ذكرنا اندفع ماقيل

(قول المحشي) ظهر فساد ما قيل الخ القائل العصام وحاصل ماقاله ان قوله وهو حد الاعجاز بالنظر الى المعجز بنفسه وهو مقدار اقصر سورة وقوله وما يقرب منه بالنظر الى المعجز بجنسه وان لم يكن بنفسه معجزاً كمقدار آية او آيتين فان جنسه وهو مقدار أقصر سورة معجز فيكون كلاهما حد الاعجاز القرآني والتفاوت بينهما بالاعجاز بنفسه والاعجاز بجنسه لا يضر في ان اعجازهما نوع واحد أعنى حد الاعجاز المعتبر في الشرع وهو حد الاعجاز باقصر سورة الا انه نبه على انه صنفان كلام يعجز بنفسه وهو مقدار سورة وكلام يعجز مقدار سورة من جنسه وهو مقدار أية أو آيتين ويرد عليه ان الطرفية انما هي للنوع والتعبير بالافراد عنه واقامتها مقامه انما يكون في الاحكام الثابتة له بلا شرط شيء كما مر على ان البلاغة فى مقدار آية أو آيتين ان اعتبرت باعتبار نفسها فليست من الطرف الاعلى الا ان جعل اعلى نسبياً وحينئذ تتعدد النهاية وان اعتبرت باعتبار جنسها كفى عنها حد الاعجاز ولا وجه لذكرها والاخبار بها عن الطرف الاعلى فليتأمل

(قول المحشي) وكذا مافي بعض شروح الايضاح الخ الفرق بينه و بين ما قبله ان ما قبله كلا القسمين فيه مندرج تحت حد الاعجاز بخلاف هذا فانهما فيه مندرجان تحت البلاغة القرانية لا الاعجاز ويرد عليه مثل مامر من ان مايقرب ليس من الاعلى فان جعل اعلى نسبياً تعددت النهاية وبهذا تعلم ما في الحاشية من الاجمال تدبر

(قول المحشي) بمعنى مرتبته لا نهايته لا حقيقية ولا نوعية

(قول المحشي) اذ لا يلزم من كون بعضه الخ اقتصر على البعض لمـا سيأتي من ان المقصود من الآية اثبات ان القران كله وبعضه من الله ولو قيل لو كان كله من غير الله الخ لم يلزم انتفاء كون البعض من غيره

(قول المحشي) اذ لا يلزم من كون بعضه من غير الله الخ لان المقصود من الاية اثبات ان القران كله وبعضه المخصوص وهو ما وقع به التحدي أعنى مقدار اقصر سورة منه من الله فاستدل على ذلك بانه لو كان بعضه أعنى البعض المخصوص من غير الله لكان البعض الذي من عند الله معجزا لمـا علموه من التحدي والبعض الذي من عند غيره غير معجز لعلمهم بعدم قدرتهم على الاتيان بالمعجز ولا يلزم في الاستدلال ان يقال لكان البعض الذي من الله بالغاً نهاية الاعجاز بل لا يصح ذلك اذ الكون من عند الله إنما يلزمه ان يكون معجزاً لا ان يكون بالغاً نهاية الاعجاز لكفاية

لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير فى منه عائد الى الطرف الاعلى لا على حد الاعجاز اى الطرف الاعلى مع مايقرب منه فى البلاغة

من أن التأييد مبنى على أن يكون الضمير في عنه راجعاً الى الحد ، ويكون قوله يمكن الخ صفة كاشفة ، لم لايجوز أن يكون راجعاً الى الاعجاز والحد بمعنى النهاية وان يكون قوله يمكن صفة مقيدة كما هو الاصل في الصفة ولاحاجة الى الجواب بأن الاصل ارجاع الضمير الى المضاف، وحينئذ لابد من القول بكون الصفة كاشفة (قوله لكان الكثير منه الخ) لما كان وجه الاعجاز عند علماء العربية كون القرآن في المرتبة الاعلى من البلاغة،وكان المقصود من الآية اثبات أن القرآن،

الاعجاز فيما هو المقصود من القران وقوله وكون بعضه غير معجز لفظ كون الثاني تأكيد

(قول المحشي) من ان التأييد مبنى وجه التأييد على هذا انه اثبت بمجرد القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة فلو كان حد الاعجاز بمعنى نهايته لم يصح

(قول المحشي) ويكون قوله يمكن صفة كاشفة عطف على يكون قبلة فالتأييد مبنى على شيئين رجوع الضمير للحد وكون يمكن صفة كاشفة أي لازمة فمتى كان الضمير راجعاً للحد وكانت الصفة كاشفة لزم ان الحد بمعنى المرتبة اذ لو كان بمعنى النهاية لكان البعض الآخر قاصرا عن النهاية ومجرد القصور عنها لا يستلزم امكان المعارضة

(قول المحشي) لم لا يجوز من تمام القيل منع للاول من الشيئين المبني عليهما التأييد مع بقاء الثانى على حاله كما يدل عليه اعادة لفظ ان وان دل كلام الفنري على ان المنع لهما جميعا وقوله وان يكون الخ منع للثانى منهما مع بقاء الاول على حاله وحاصل المنع الاول لا نسلم ان الضمير للحد بل للاعجاز ومتى كان قاصراً عن الاعجاز أمكن معارضته وحينئذ لا يتعين كون الحد بمعنى المرتبة وحاصل الثاني سلمنا ان الضمير للحد لكن لا نسلم ان الصفة كاشفة ما المانع من كونها مقيدة بل هو الأصل وحينئذ لا يتعين ان الحد بمعنى المرتبة اذ المعنى فكان بعضه بالغا نهاية الاعجاز و بعضه قاصراً عنها قصوراً مقيدا بامكان المعارضة ووجه اندفاع جميع ذلك ان التأييد إنما هو بعدم صحة الملازمة المتقدمة وعدم الصحة لازم متى كان الحد بمعنى النهاية سوا رجع الضمير للحد او للاعجاز كانت الصفة كاشفة او مقيدة إنما يصح ذلك لو كان وجه التأييد ماقالوه من انه اثبت بمجرد القصور امكان المعرضة الى آخر ما مر

(قول المحشي) بأن الاصل ارجاع الى آخره جواب عن المنع الاول

(قول المحشي) وحينئذ لا بد الخ جواب عن المنع الثاني قال بعض من كتب على الفنري أي لاجل ان يتحقق استقصاء مراتب الاختلاف اذ لو جعلت مقيدة لمكان المحترز عنه وهو المعجز غير النهاية خارجا مع انه من جملة مراتب الاختلاف فلا يحصل استقصاء افراد الاختلاف

(قول المحشي) لما كان وجه الاعجاز الخ واذا كان هذ اوجه الاعجاز الدال على انه من عند الله فالاستدلال على انه من عند غير الله انما يكون بانتفائه فالاختلاف اللازم انما يكون ببلوغ بعضه حد الاعجاز دون بعض فلذا قصره عليه

(قول الشارح) ومما الهمت الخ يريد انه معنى صحيح لاستناده الى الالهام قال الشيخ شمس الدين القاياتي كان السعد بين النوم واليقظة فسمع شيخه الحلواني يقرر ذلك فظن انه الهمه وليس كما ظنه

كله أو بعضه من الله تعالى ولم يكن وصف الاختلاف بالكثرة لانه لا يكون الاختلاف ، حينئذ الا بأن يكون البعض منه معجزاً والبعض غير معجز وهو اختلاف واحد ولذا جعل صاحب الكشاف وجدوا متعديا الى مفعولين وقوله كثيراً مفعولا أولا واختلافا بمعنى مختلفا مفعولا ثانيا فيصير المعنى لوجدوا الكثير منه مختلفا وانما جعل اللازم على تقدير كونه من عند غير الله تعالى كون الكثير منه مختلفا مع انه يلزم أن يكون الكل مختلفا ، اقتصاراً على الاقل (كما في قوله تعالى يصبكم بعض الذي يعدكم)، وبما حررنا اندفع ماأورد عليه من أن الكثرة صفة الاختلاف والاختلاف صفة الكل في نظم القرآن وقد جعل صاحب الكشاف الاختلاف في النظم بل هما مفعولا وجدوا وما اورد عليه من انه يفهم من قوله لكان بعضه بالغاً حد الاعجاز ثبوت قدرة غيره تعالى على الكلام المعجز وهو باطل لانا لا نسلم ذلك فان المقصود ان القرآن كلا وبعضاً من الله تعالى أي البعض الذي وقع به التحدي وهو مقدارا قصر سورة منه ولو كان بعض من الفاظه من غيره تعالى لوجدوا فيه الاختلاف المذكور، وهو ان لا يكون بعضه حد الاعجاز

(قول المحشي) وكان المقصود من الاية اثبات الخ وإذا كان هذا هو المقصود لم يكن هناك الا اختلاف واحد بين البعضين بالاعجاز وعدمه اذ به يستدل على انه من عند الله وبعدمه يستدل على انه ليس من عنده وهذه المقدمة والتي قبلها تمهيد لكون الاختلاف واحدا بالاعجاز وعدمه

(قول المحشي) كله وبعضه نص على البعض مع دخوله في الكل لان المفهوم من الاية بناء على رجوع الضمير للبعض ذلك لا تنافي كون البعض من عند غير الله صراحة فينتفي كون الكل كذلك لزوما تدبر

(قول المحشي) حينئذ أى كان وجه الاعجاز ما ذكر وكان المقصود ذلك

(قول المحشي) اقتصاراً على الاقل أي الاقل مما هو موجود اذ لا يمكن كون المختلف هو الكثير فقط

(قول المحشي) كما في قوله تعالى يصبكم بعض الذي يعدكم أي مع ان اللازم على كونه صادقا ان يصيبهم جميع ما وعد

(قول المحشي) وبما حررنا أي من المقدمات الدالة على ان الاختلاف واحد

(قول المحشي) لا نسلم ان الكثرة صفة الاختلاف لانه اختلاف واحد

(قول المحشي) وما اورد عطف على ما اورد الاول أي بما حررنا اندفع ما اورد أيضا وما حرره في هذا هو كون الضمير في كان راجعا للبعض لا للكل لان المقصود من الاية اثبات ان القرآن كله وبعضه من عند الله ولا يتيسر ذلك الا برجوع الضمير للبعض حتى يثبت ان الكل من عند الله لان كون البعض معجزاً والبعض غير معجز باطل بالمشاهدة

(قول المحشي) أي البعض الذي وقع به التحدي لان الذي ينفي كونه من عند الله انما هو عدم كون ماوقع به التحدي معجزاً بخلاف ما لم يقع به ثم ان ما لم يقع به التحدى كآية أو آيتين اذا انضم الى غيره كان معجزا فالمقصود الاختلاف فيما به التحدي وهو اقصر سورة وانما كان ذلك هو المقصود لان المراد اثبات كون الكل والبعض من عند الله بما به الاعجاز فاندفع ماقيل ان الاختلاف بكون البعض معجزاً دون البعض واقع فان مقدار آية أو آيتين لا يجب ان يكون معجزاً بالاتفاق

(قول المحشي) ولو كان بعض من ابعاضه الى آخره هذا هو محط الجواب فإنه استفيد منه ان الضمير راجع للبعض لا للكل بواسطة ان المقصود اثبات ان الكل والبعض من عند الله والمورد فهم ان الضمير راجع للكل

(قول المحشي) وهو ان لا يكون بعضه بالغا حد الاعجاز أي معجزا وبانضمام هذا البعض للبعض الذي من عند الله يحصل الاختلاف الكثير أي يكون المختلف كثيراً واعلم ان عبارة الكشاف هكذا لكان الكثير منه مختلفاً متناقضا قد

مما لا يمكن معارضته وهو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى ومايقرب منه اى من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز

(قوله مما لا يمكن معارضته الخ) يعني ان الموصول في ما يقرب منه للعهداي ما يقرب منه المتعارف بينهم ، وهو ما يصدق عليه انه لا يمكن معارضته ليشمل جميع مراتب الاعجاز ولا يدخل غيرها وليس مقصوده انه الملحوظ بهذا العنوان حتى يرد ان الحكم على الطرف الاعلى مع ما لا يمكن معارضته بانه حد الاعجاز، لا فائدة فيه اذ ليس معني الاعجاز سوى عدم امكان المعارضة (قوله أي من الطرف الاعلى الخ) نقل تفسير الشارح رحمه الله تعالى أيضاً لان عبارة المفتاح تحتمل ان يكون ما يقرب منه عطفاً على هو فيصير المعنى ان احد الاعجاز وما يقرب منه الطرف الاعلى ، موافقاً لما يستفاد من ظاهر المتن واورد عليه الاشكال المذكور لكنه خلاف الظاهر ، لما في المفتاح (قوله أي الطرف الاعلى الخ) ، اخذ الطرف حقيقياً واشار بايراد كلمة مع موقع الواو الى ان اعتبار العطف مقدم على الاخبار ليصير المحكوم عليه بحد الاعجاز، كليهما لا كل

تفاوت نظمه و بلاغته ومعانيه فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصراً عنه يمكن معارضته و بعضه إخبارا بغيب قد وافق الخبر عنه وبعضه إخباراً مخالفاً للمخبر عنه و بعضه دالا على معنى صحيح عند علماء المعاني و بعضه دالا على معنى فاسد غير ملتئم فلما تجاوب كله بلاغة معجزة فائتة لقوى البلغاء وتناصر صحة معان وصدق اخبار علم انه ليس الا من عند قادر على ما لا يقدر عليه غيره عالم بما لا يعلمه احد سواه انتهى فتراه لم يقصر الاختلاف على ما كان بالاعجاز وعدمه وحينئذ يلزم أيضاً عدم صحة عود الضمير على البعض اذ لا يلزم من كون البعض من عند غير الله ان يكون الاختلاف أو المختلف كثيراً بهذا المعنى لاحتمال البعض لبعض واحد هو مقدار ثلاث آيات يكون غير معجز فقط مع موافقة المخبر عنه وصحة نظمه ودلالته على معنى صحيح عند علماء المعاني وعوده على الكل مشكل للزوم ان يكون لغيره تعالى قدرة على المعجز فلعل مراد المحشي انه لما كان وجه الاعجاز عند علماء العربية كون القرآن في المرتبة العليا من البلاغة جعل صاحب الكشاف وجدوا متعديا الى مفعولين لكون الاختلاف واحداً وانما ذكر معه الاخبار بالغيب وغيره لانه مما يؤكد امر الاعجاز وان لم يكن الاعجاز به ولا هو الاصل والعمدة فيه فتدبر

(قول المحشي) وهو ما يصدق عليه أي في الواقع لا انه ملحوظ بهذا العنوان

(قول المحشي) لا فائدة فيه اما بالنسبة لما يقرب فظاهر واما بالنسبة للطرف الاعلى فبالاولى مما يقرب منه

(قول المحشي) موافقا لما يستفاد الخ من تعدد طرف في كل وان كان مخبراً عنه هنا وخبرا هناك

(قول المحشي) لما في المفتاح أي المنسوب له ولا يخالف الظاهر الا لضرورة كما هنا

(قول المحشي) اخذ الطرف حقيقيا بدليل ذكر مايقرب منه

(قول المحشى) كليهما اي مجموعهما ان كان المراد بالصدق فيما يأتي الاشتمال كما يدل على ذلك قول الفاضل فى شرح المفتاح حد الإعجاز المرتبة التي يعجز البشر عن الاتيان بمثلها وهذه المرتبة تشتمل على شيئين الطرف الاعلى وما يقرب منه فالمجموع باق على حاله وان كان المراد بالصدق حقيقته اعنى حمل الكلى على جزئياته فلا بد ان يقال المراد بكليهما المجموع من حيث ما به المجموعية اعنى مادة الاجتماع وهو نوعية الاعجاز وما قيل على قوله لان المقصود تعيين الخ اي المقصود بيان عين المسمى بمرتبة الاعجاز وعين مدلولها في الخارج ولا شك ان مدلولها في الخارج هو المجموع

لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز (واسفل وهو ما)

واحد منهما كما صرح به شارح المفتاح لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا بيان مايصدق عليه وبهذا ظهر ان تقدير الخبر لقوله ما يقرب منه وجعله من عطف الجملة على الجملة ، مفوت للمقصود ولذا لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله تعالى وما اعترض عليه بان سوق الكلام يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ لبيان الطرف الاسفل وعلى بيان الشارح رحمه الله ، يفوت هذا المقصود ، بل يتعين حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى ومايقرب منه فجوابه ان الطرف الاعلى جزئي حقيقي لا حاجة له الى البيان، لانه النهاية الحقيقية والمقصود تعين حد الاعجاز بخلاف الاسفل فانه محتاج الى البيان (قوله ولا يخفي ان بعض الآيات الخ) دفع لما يرد من انه يلزم على هذا التوجيه كون الآيات متفاوتة في البلاغة مع بلوغها حد الاعجاز، يعني ان بعض الايت، أي البعض المتحدي به اعلى طبقة من بعض بلاشبهة فلا ضير في هذا اللازم وذلك التفاوت،

لا كل واحد لان كل واحد مصدوق وليس المقصود بيانه وكون مدلولها في الخارج هو المجموع لا ينافي انها اسم للقدر المشترك الصادق على كل من الفردين لان هذا هو مدلولها الذهنى فكلام لامعنى له لان المسمى ان كان القدر المشترك الصادق على كل منهما وعليهما معا فلا يصح ان خصوص كل واحد هو المصدوق بل المجموع ايض كذلك وان كان المجموع فلا يصح الصدق بالمعنى المتعارف فتدبر

(قول المحشي) مفوت للمقصود لانه يكون البيان لما صدق بالمعنى المتعارف او بمعنى ما اشتمل عليه

(قول المحشي) سوق الكلام وهو بيان البلاغة فانه يقتضي بيان الطرفين

(قول المحشي) يفوت هذا المقصود لانه لم يعلم الطرف الاعلى ما هو اذ الحكم بحد الاعجاز ليس عليه فقط بل عليه مع ما يقرب منه فيستفاد ان مرتبة الاعجاز مجموع هذين وليس كل واحد منهما مرتبة الاعجاز حتى يتبين بها

(قول المحشى) بل يتعين حد الاعجاز بانه الاعلي وما يقرب منه فالاعلى وما يقرب منه وان كان مبهما في نفسه لكنه يبين حد الاعجاز لاحتماله غيرها

(قول المحشي) لانه النهاية الحقيقية لوقوعه طرفا أعلى على لاطلاق وذلك انما يكون بعد تحقق البلاغة والنهاية الحقيقية آخر الشيء بخلاف الاسفل فليس نهاية بهذا المعنى لان أصل البلاغة انما يتحقق به فهو في الحقيقة مبدأ البلاغة لانهاية لها ولذا قال في الايضاح واسفل منه تبتدي البلاغة فلما كان الاعلى هو النهاية الحقيقية فهم منه عند اطلاقه الجزئي الذى لا جزئي فوقه فهو متعين بخلاف الاسفل فانه لما لم يكن نهاية لا يفهم منه جزئي لاجزئي تحته بل شيء اسفل من غيره فقط ولو مجموع مراتب فاحتيج الى بيان انه في التسفل كالنهاية في الارتفاع وبهذا ظهر فساد ماقيل ان الاسفل نهاية ايضا فانه المشتمل على مقتضى حال واحد وهو نهاية التسفل لانه لا دليل على ان المراد بالاسفل ما كان نهاية التسفل كما كان في الاعلى

(قول المحشي) يعني ان بعض الآيات تفسير لقول الشارح ولا يخفى الخ الدافع للاعتراض

(قول المحشي) أي البعض المتحدي به تفسير للآيات فيكون المعنى أن بعض البعض المتحدى به والبعض المتحدي ، مقدار أقصر سورة فيكون المعنى أن بعض ما يصدق عليه الامر الكلى وهو مفهوم مقدار سورة أعلى طبقة من بعض

اي طرف للبلاغة (اذا غير) الكلام (عنه الى مادونه) اى الى مرتبة هى ادنى منه وانزل (التحق) اى الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلغاء باصوات الحيوانات) تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد (وبينهما) اى بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة (وتتبعها)

اما بحسب تفاوت المقامات في البعضين كما وكيفا كيفا وان كان كل منهما مطابقا لجميع مايقتضيه الحال . فان هذه المطابقة موجبة لتحقق اصل البلاغة لما عرفت من ان البلاغة مطابقة الكلام ما يقتضيه الحال لا لتفاوت درجاتها . واما بحسب رعاية الاعتبارات لا لانه تعالى غير قادر بل لحكمة مثل ان يكون المخاطب عاجزاً عن فهمه فتدبر فانه مما زل فيه الاقدام (قوله أي طرف الخ) التنصيص على كون ما عبارة عن الطرف . التنبيه على كونه داخلاً في البلاغة كالطرف الاعلى هذا حاصل ما نقل عنه (قوله الى مرتبة هي الخ) في القاموس دون بالضم نقيض فوق فمعنى الى ما دونه الى ما تحته . وهو ما يتصل به في جانب النزول فان غير المتصل تحت التحت فيؤول المعنى الى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى ويكون النزول داخلا في مفهوم دون . وفي شمس العلوم هذا دونه أي اقرب منه وحينئذ يكون النزول مأخوذا بقرينة التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات وعلى التقديرين .

(قول المحشي) اما بحسب تفاوت المقامات في البعضين كما وذلك كما اذا كان لبعض عشر مقامات تقتضي عشر اعتبارات او لآخر خمس مقامات تقتضي خمس اعتبارات وراعى المتكلم في كل بعض جميع اعتباراته

(قول المحشي) وكيفا وذلك كما اذا كان لبعض مقام يقتضي تأكيداً شديداً بأن يأتي بتأكيدين أو ثلاثة كالانكار الشديد ولبعض آخر مقام يقتضي تأكيداً ضعيفاً كتأكيد واحد كالانكار الضعيف وراعى كل ذلك المتكلم

(قول المحشي) فان هذه المطابقة موجبة الخ فلا يتأتى أن يقال في ناقص الاعتبارات انه غير مطابق لجميع ما يقتضيه الحال مع كونه بليغاً بناء على ان المطابقة للجميع موجبة لتفاوت درجات البلاغة بأن يكون ما طابق الجميع في درجة من البلاغة عالية وما طابق البعض في درجة منها سافلة لان المطابقة للجميع موجبة لاصل البلاغة لا لتفاوت الدرجات فقوله لا لتفاوت عطف على لتحقق فالمراد بالمطابقة المطابقة التي في الكامل والتي في الناقص تدبر

(قول المحشي) واما بحسب رعاية الاعتبارات أي مع اتحاد المقامات كان كان لكل من البعضين عشر مقامات لكن المتكلم راعى في احدهما بعض الاعتبارات لضعف السامع عن فهم الكل لا لعجزه سبحانه عن الاتيان بالبعض الآخر وفي الآخر جميعها لقوته على فهم الكل أو للاشارة الى تمام العجز حيث لم يقدر المعارض على الاتيان بمثل ما ترك فيه البعض

(قول المحشي) التنبيه على كونه داخلاً في البلاغة رداً على من في نهاية الايجاز من أن الاسفل ليس من البلاغة في شيء وانما ترك المحشي التنبيه على ذلك لاحتمال أن ما في نهاية الايجاز مبالغة في عدم الاعتداد به

(قول المحشي) بالضم أي ضم أوله

(قول المحشي) وهو ما يتصل به لانه المتبادر

(قول المحشي) فيؤول المعنى الخ لان ما دون التحت أدنى وأنزل من التحت بالنسبة لما فوق النزول

(قول المحشي) يكون النزول مأخوذا أي متعينا أخذه والا فالاقرب صادق به وأما الاتصال فمدلول الاقربية على

لا يتوهم صدق التعريف على المرتبة العليا والوسطى (قوله سوي المطابقة الخ) قيل على هذا التفسير لا فائدة في توصيف الوجوه بالآخرية لانه معـلوم من قوله وتتبعها مع ايهامه ان المطابقة والفصاحة ايضا تتبعان البلاغة قلت الفائدة الاشارة الى ان الوجوه ليست تابعة للبلاغة في الوجود ولازمة،

هذا أيضاً وانما أخذ النزول لان ما يتصل بغير المرتبة العالية من جهة الصعود ليس المغير اليه ملتحق بالاصوات

(قول المحشي) لا يتوهم صدق التعريف الخ لان الكلام اذا غير الى ما هو متصل بالعليا أو الوسطى من جهة النزول لا يلتحق بأصوات الحيوانات

(قول الشارح) اذا غير عنه الى مادونه الخ أي بأن فرض أن لامقام يقتضي الزائد على الدون فانه يلتحق بما ذكر بأن يكون المغير مشتملا على اعتبار واحد فدونه لا اعتبار فيه وبقولنا بأن فرض الخ اندفع ما يتوهم انه ان كان المقام باقياً فكل كلام تغير الى ما دونه مع بقاء مقامه يكون ملتحقا وان لم يبق يكون خلوه اعتباراً فان المغير الى الخالو لمقام يقتضيه لا يكون دون الاصل تدبر

(قول الشارح) وان كان صحيح الاعراب لم يقل وان كان فصيحاً لان الضمير راجع الى الفصيح اذ التغيير انما هو من جهة الاعتبارات دون الفصاحة ثم انه لم يدخل فيما التحق بالاصوات ما كان مشتملا على الاعتبارات غير فصيح مع عدم بلاغته الا أن يقال لما كانت الفصاحة شرطا لتحقق البلاغة كانت الاعتبارات عند عدمها كعدمها تدبر

(قول الشارح) بأصوات الحيوانات العهدية والمعهود غير الانسان كما أفاد ذلك في المفتاح بتحقيرها حيث نكرها

(قول المحشي) بحسب ما يتفق أي بحسب اتفاق صدورها ان كانت مامصدرية وضمير يتفق لمصدر يصدر أو بحسب ما يتفق من الاسباب ان كانت موصولة

(قول الشارح) من غير اعتبار اللطائف اقتصر عليها وان لم تدل على شيء اصلا اشارة الى ان أصل المعنى غير معتبر

(قول الشارح) بحسب تفاوت المقامات ككلام له عشر مقامات واخر له خمس روعي في كل جميع مقاماته وقوله ورعاية الاعتبارات ككلامين كل له عشر مقامات راعاها المتكلم كلها لقدرته وراعى اخر منها خمسة لعدم قدرته فالتفاوت بالرعاية فقط عند اتحاد المقامات وقد يجتمعان تدبر

(قول الشارح) والبعد عن اسباب الاخلال فالكلام الخالى عن نحو فسبحه ابلغ مما اشتمل عليـه وان منع المانع سببية الاخلال كما مر

(قول الشارح) والبعد عن اسباب الاخلال الى اخره من المعلوم ان البعد عن اسباب الاخلال قد يكون في بعض افراد الطرف الاسفل بان يكون بعض ما اشتمل على مقتضي واحد بعيدا عنها دون الآخر ولا يخرج بذلك عن الاسفل لصدق حده وهو ما اذا غير الى ما دونه التحق بالاصوات عليه لعدم اشتماله على اكثر من مقتض واحد فلعل الارتفاع بالبعد في غير افراد الطرف الاسفل فتدبر

(قول الشارح) سوى المطابقة والفصاحة اخذ هذا التفسير من الايضاح حيث قال وتتبعها وجوه اخر كثيرة غير راجعة الى مطابقة مقتضي الحال ولا الى الفصاحة

وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما تجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هى من اوصاف الكلام خاصة (و) البلاغة (في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم) تفريع على ماتقدم وتمهيد

لها لكونها سوي الامرين اللذين تحصل البلاغة بهما بل في الاعتبار بان تعتبر في الكلام بعد البلاغة (قوله وفيه) اي في هذا القول بتمامه اشارة الى ذلك ، لان العلم بتحسين هذه الوجوه انما يحصل بعد اجراء قوله تورث الكلام حسنا على وجوه بخلاف الاشعار الآتى فانه مستفاد من لفظ تتبعها واما نسبة كليهما الى قوله تتبعها في المختصر فلان المراد تتبعها الخ (قوله ليست مما يجعل المتكلم الخ)، فلا يقال في عرفهم بعد ايراد المتكلم في الكلام السجع والطباق والتجنيس انه مسجع ومطبق ومجنس كما يقال بعد التطبيق وايراد الكلام الفصيح انه بليغ وفصيح(قوله كلام بليغ)اي اي كلام بليغ يقصده، لان النكرة الموصوفة تعم نحو أكرم رجلا عالما أي اي رجل عالم كان فتخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع

(قول الشارح) تفريع على ما تقدم اي من تعريف البلاغة والفصاحة

(قول المحشي) لكونها سوي الامرين فقوله آخر الذى معناه سوي كانه تعليل فكانه قال انما كانت غير لازمة لكونها سوي المطابقة والفصاحة لكن التعليل بذلك يقتضي ان المطابقة والفصاحة تابعان في الوجود ولا ضير فيه لان الوجود انما تعلق بالمجموع اولا وبالذات و بالاجزاء من حيث هي اجزاء تبعا فقول المعترض مع ابهامه ان المطابقة الخ مسلم الا ان وجه التبعية مختلف فتدبر

(قول المحشي) اى اى كلام بليغ وان كانت مطابقته لمقتضى الحال بحسب طاقته فاعتبار الطاقة في عدد مقتضيات الاحوال لافي انواع الكلام وقوله يقصده احتراز عن دخول المعجز فانه لايقصد للبشر

(قول المحشي) بان تعتبر في الكلام بعد البلاغة بعدية البلاغة مستفادة من تتبعها والاعتبار بة من قوله اخر

(قول المحشي) لان العلم الخ تعليل لقوله بتمامه لان ايراد الحسن مأخوذ من تورث حسنا وكونه عرضيا مأخوذ من كون التبعية في الاعتبار وذلك مأخوذ من قوله تتبعها وجوه اخر بتفسيره المتقدم كما تقدم للمحشى فكلا جزئي الجملة اعنى ان تحسين هذه الوجوه عرضي مقصود هنا بخلاف قوله ان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة فان الحصر فيه محله بعدية رعاية المطابقة وهذا انما يفيده تتبعها ولا دخل لايراد الحسن فيه فاندفع ماقيل ان نظر للقيد فيهما وهو عرضي و بعد رعاية المطابقة كان كل من الاشارة والاشعار من لفظ تتبعها وان نظر له مع المقيد وهو التحسين فيهما كان كل من الاشارة والاشعار من تمام الكلام هذا والفرق بين ما اشار اليه تتبعها وجوه اخر من انها تابعة في الاعتبار وما اشعر به من انها انما تعد الخ ظاهر فان الاول يفيد انها اعتبارية والثاني يفيد ان هذا الاعتبار انما يكون بعد رعاية المطابقة تدبر

(قول المحشي) فلا يقال في عرفهم الخ يعنى ان كونها ليست مما يجعل المتكلم الخ انما هو بحسب العرف وان كانت اللغة حاكمة بان من قام به معنى يشتق له منه صفة وهذا منقول عن الشارح

(قول المحشي) لان النكرة الموصوفة تعم اى الموصوفة بصفة عامة تعم عند الحنفية لآن عموم الصفة قرينة على ان

لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم أمران أحدهما (ان كل بليغ) كلاما كان او متكلما (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ماسبق (ولا عكس)

خاص كالمدح دون آخر كالذم (قوله لبيان انحصار الخ) لما انه انجر الكلام في بيان الامر الثاني بلآخرة اليه ولا يلزم من كون قوله فعلم الخ تمهيداً لما ذكر أن يكون تمهيداً لجميع ما يستفاد منه فلا يرد ماقيل ان الامر الاول لادخل له في بيان الانحصارين كالا يخفى (قوله وانحصار مقاصد الخ) خلاصته أن مقاصد الكتاب منحصرة في علم البلاغة وتوابعها كما مر في الخطبة وعلم البلاغة وتوابعها منحصر في العلوم الثلاثة التي هي نفس الفنون (قوله حيث لم يجعل الخ) وذلك لانه فسر بلاغة المتكلم بتوفية خواص التراكيب حقها، وايراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولامدخل في ذلك للفصاحة وهو الحق لان

القصد منها الى مجرد الجنسية دون الوحدة قال في التلويح ان في النكرة معنى الوحدة والجنسية الا انه قد ينضم اليها قرينة دالة على ان القصد الى مجرد الجنسية دون الوحدة فلا تختص ببعض الافراد كما اذا وصفت بصفة عامة والحكم مما يصح تعليله بهذا الوصف فانه يعلم من ذلك تعلق الحكم بكل ما يوجد فيه الوصف قال السمرقندي مرادهم بعمومها استغراقها لجميع الافراد كما يدل عليه استدلالهم لذلك وحينئذ لا حاجة الى تاويل يقتدر بها على تاليف كلام بليغ بلا يعجزمعها عن تاليف كلام بليغ فيكون العموم لوقوعها في سياق النفي كما فعل العصام

(قول الشارح) لبيان انحصار علم البلاغة اى له علم مزيد اختصاص بها بان تكون هي المقصود منه فلا يدخل غير المعاني والبيان وسيأتي التنبيه في الشارح على الانحصارين

(قول الشارح) وحصر مرجعها في المعاني والبيان أي مع أن مرجعها اكثر من ذلك كما سيأتي وأنما المنحصر فيهما علم البلاغة كما سأتي

(قول المحشي) لما انه انجر تعليل لبيان الانحصار والامر الثاني ان البلاغة مرجعها الى أخره والاخرة بفتح الهمزة والخاء اخر الامر وقوله بجميع مايستفاد منه حتى يشمل الامر الاول بل يكفي في كونه تمهيدا الامر الثاني من التفريع وانما ذكر الامر الاول لبيان النسبة بين البليغ والفصيح ردا على المفتاح حيث غلط فيه

(قول المحشي) خلاصته ان مقاصد الكتاب الخ اندفع بهذه الضميمة هنا ان المصنف لم يبين انحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وحاصله انه حصر مقاصد الكتاب فيما سبق في علم البلاغة وتوابعها وحصر هنا علم البلاغة وتوابعها في الفنون الثلاثة فانحصر مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وسيأتي ذلك في قول الشارح فظهر ان علم البلاغة الخ وقوله ولما كان هذا المختصر الخ

(قول المحشي) وايراد أنواع الخ قيل خالف السكاكي فلم يشترط شيئا من فصاحة الكلام في بلاغته وليس رجوع البلاغة الى البيان لاشتراطها بالخلو عن التعقيد المعنوي بل لمعرفة انواع المجاز والكناية وعلاقاتها لئلا يخرج فيها عن اعتبارات اللغة وقيل إنه لا يشترط في البلاغة من الفصاحة سوى الخلوص عن التعقيد المعنوي كذا في الاطول وكلام المحشي هذا يرده فان مراده ان مراد السكاكي بيان ماهية البلاغة ولا دخل لشرط تحققها أي وجود ماهيتها في الكلام في

أي ليس كل فصيح بليغاً وهو ظاهر (و)الثاني (ان البلاغة) في الكلام (مرجعها)

الفصاحة أمر خارج عن ماهية البلاغة شرط لتحققها كما أشار اليه الشارح في تعريف البلاغة (قوله أي ليس كل الخ) يعني ان المراد بالعكس ، العكس اللغوى لا المنطقي (قوله ان البلاغة في الكلام) كذا في الايضاح وانما ، خص الامر الثاني ببلاغة

ماهيتها فماهيتها هي تلك التوفية والايراد وشرط تحققها في الكلام هو الفصاحة كالطهارة لتحقق العبادة فالبلاغة هي الايراد والتوفية لكن لا مطلقا بل بشرط الفصاحة فكلام السكاكي هذا لا يدل على عدم الاشتراط بل على عدم الدخول في ماهيتها ثم ان كون رجوع البلاغة الى البيان لعدم الخروج عن اعتبارات اللغة غير مستقيم لان الراجع الى ذلك صحة العبارة لا البلاغة وحينئذ فقول السكاكي وايراد أنواع الخ ان اراد بايرادها على وجوها رعاية كيفيات الدلالة وضوحا وخفاً على حسب ما يقتضيه المقام فلا شك انه من البلاغة لكن ليس من مقتضى الحال المذكور في علم المعاني كما تقدم إيضاحه وهذا هو الظاهر وان اراد بذلك الخلو عن التعقيد المعنوي كان معنى قول المحشي ولا مدخل في ذلك للفصاحة انه لا فصاحة في ذلك لعدم تمام اجزائها وبما حررنا ظهر فساد ما قيل على المحشي فيه ان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ان كون الفصاحة شرطا يكفي في الاستلزام وذلك لان أخذها في تعريفها ليس على أنها جزء من حقيقتها بل ليست مأخوذة في تعريفها أصلا وإنما المأخوذ في تعريفها كون المطابقة حال الفصاحة كما نص عليه الشارح فيما نقل عنه عند قول المصنف مع فصاحته حيث كتب قوله فان البلاغة انما تحقق عند تحقق الامرين ما نصه أي انما اعتبر في مفهومها كون مطابقته حال كونه فصيحا لان البلاغة الخ وانما اشترط كون المطابقة حال الفصاحة لان المطابقة مع عدم الفصاحة تكون كتعليق اللآلىء في أعناق الخنازير فلا فضل له ولا تعد بلاغة ومما يصرح بان الفصاحة خارجة عن ما هية البلاغة قول الشيخ عبد القاهر فيما نقل عنه سابقاً النظم هو توخي معني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض وقوله انا نعني الفصاحة اي البلاغة التي تجب للفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق بل من أجل اللطائف التي تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطا في الالفاظ هذا واما قول هذا القائل على أن كون الفصاحة شرطا يكفي في الاستلزام ففيه ان السكاكي لم ينازع في الاستلزام في التحقق الخارجي فانه جعل الفصاحة شرطا في التحقق لان المانع من كونها فضيلة وهو الشبه بتعليق اللآلئ في رقاب الخنازير انما هو في التحقق الخارجي وانما نازعه في استلزام ماهية البلاغة لماهية الفصاحة وبهذا ظهر ان ما قاله الشارح من ان في كلام المصنف تعريضا بالسكاكي حيث لم يجعل البلاغة الخ يتم من حيث شمول قوله كل بليغ فصيح للمتكلم لانه يمكن كونه بليغا بان يكون فيه ملكة التوفية والايراد المذكورين فقط بدون ان يحقق ذلك في الكلام ومن حيث شموله لبلاغة الكلام أيضا فان السكاكي يقول ان بلاغة الكلام من حيث هي هي في ذاتها هي التوفية والايراد فقط وانما الفصاحة شرط لتحققها وحصولها في الكلام وقد عرفت ان الحق مع السكاكي فليتأمل

(قول المحشي) العكس اللغوي وعكس الموجبة الكلية لغة موجبة كلية وانما حمله على اللغوي لان المنطقي صحيح لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية فيقال بعض الفصيح بليغ

(قول المحشي) خص الامر الثاني أى كون مرجعها الخ بخلاف الاول وهو ان البليغ فصيح فقد عممه لبلاغة الكلام والمتكلم لان المقصود في الاول الحكم على كل بوصف وكلاهما موصوف استقلالا بخلاف الثاني فان المقصود بيان المرجع وليس مرجعا لبلاغة المتكلم الا بالواسطة

الكلام لان كونه مرجعا لبلاغة المتكلم،بواسطة كونه مرجعاً لبلاغة الكلام، كما يشير اليه فيما سيأتي بقوله والاقتدارعليهاالخ (قوله وهو ما يجب الخ) يعني ان المرجع ، اسم مكان أي محل الرجوع ولايجوز كونه مصدراً ميمياً بمعنى المرجوع اليه، على الحذف والايصال ، اذلا يمكن استتار الضمير في المصدر وما قيل انه يأبى عنه كلمة الى لان المرجع نفس الاحتراز فليس بشيء، لانه كما يصح ان مرجعها الاحتراز، باعتبار تحققه فيه يصح أن يقال ان مرجعها عائد اليه باعتبار التحقق وانما لم يجعله مصدراً ميمياً لخلوه عن الاشارة الى أن هذين الامرين يتوقف عليهما حصول البلاغة بخلاف المرجع،فانه مشير الى التوقف كما استشهد عليه بقولهم مرجع الصدق والكذب الخ ، وبما ذكرنا ظهر ان القول بان المرجع في المتن بمعنى المصدروضمير هو راجع الى المرجع بمعنى اسم المكان بطريق الاستخدام ليس بشيء اذ على تقدير كونه في المتن مصدراً لا حاجة الى بيان معنى المرجع بمعنى اسم المكان ، وكذا ما قيل انه بيان لحاصل المعنى لان كلامه صريح في أنه تفسير للمرجع ولان

(قول الشارح) وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها يقتضي انه اذا لم يتعلم ما به الاحتراز والتمييز وأتي بكلام مطابق فصيح اتفاقا لا يكون بليغا وهو كذلك كما نص عليه السيد في شرح المفتاح وتقدم للمحشي ايضا

(قول المحشي) بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام وذلك لاخذ بلاغة الكلام في مفهوم بلاغة المتكلم

(قول المحشي) كما يشير الخ لانه جعل الاقتدار على بلاغة الكلام متوقفا على الاتصاف بالاحترازوالتمييز فيكون ملكة ذلك الاقتدار التي هي بلاغة المتكلم متوقفة عليهما بواسطة توقف الاقتدار بواسطة توقف البلاغة لانها مرجعها

(قول المحشي) اسم مكان أي مكان مجازي لتوقف البلاغة على هذين الامرين كتوقف الحاصل في المكان عليه قوله على الحذف والايصال اصل التركيب وان البلاغة في الكلام الامر الذي رجعتها العرب اليه راجع الى هذين الامرين ثم أريد التعبير باسم المفعول عما رجعت اليه فقيل المرجوع اليه اياها ثم حذف الجار فاستتر الضمير وهو في الحقيقة نائب الفاعل والجار انما هو لايصال معنى الفعل اليه فقيل المرجوع اياها ثم عبر بالمصدر عن اسم المفعول فاستتر فيه الضمير كما كان في اسم المفعول واضيف الى ضمير البلاغة

(قول المحشي) اذ لا يمكن استتار الضمير في المصدر لانه وان عبر به عن اسم المفعول لا يخرج عن كونه جامدا اذ غايته لفظ جامد استعمل مجازا بعلاقة الجزئية مثلا في معنى المشتق وهذا لايصيره مشتقا كما هو ظاهر نعم المصدر المؤول باسم الفاعل او المفعول يتحمل الضمير كما في الرضى وشروح الالفية لكن التأويل غير ما نحن فيه وكذا المصدر القائم مقام الفعل يتحمل الضمير لتقديره بأن والفعل بل قد يقال ان المتحمل هو ما قام مقامه

(قول المحشي) باعتبار تحققه فيه لان المرجع أمر كلي والاحتراز جزئي من جزئياته فكما صح حمله عليه باعتبار تحققه فيه يصح انتهاؤه اليه باعتبار تحققه فيه

(قول المحشي) فانه مشير الى التوقف لتوقف المتمكن باعتبار تمكنه على المكان

(قول المحشي) وبما ذكرنا أي من ان كونه مصدرا يفوت الاشارة المتقدمة

(قول المحشي) لا حاجة الى بيان الخ لعدم جدواه فى فوات تلك الاشارة

(قول المحشي) وكذا ما قيل أي قيل انه مصدر وما بعده ليس تفسيرا له بل بيان لحاصل لمعنى أي لمعنى مجموع الكلام

حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه أي مابه يتحققان ويتحصلان (الى الاحتراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد) والا لربما أدى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً لما مر من تعريف البلاغة (والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون أيضاً بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان أريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ماصرح به المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال فصيحا هو

هذا الحاصل يجب أن يذكر بعد تمام الكلام (قوله حتى يمكن) امكانا وقوعياً فلا يرد ان الامكان لايكون معللا بالغير لانه الامكان الذاتي (قوله مرجع الصدق الخ) أي صدق الخبر لا الخبر لان صدقه عبارة عن كونه بحيث يطابق حكمه الواقع فلا يرد ان الطباق واللاطباق نفس الصدق والكذب لا مرجعها (قوله الى طباق الخ) أي عائد اليهما عود الكلى الى جزئياته من حيث التحقق (قوله الاحتراز عن الخطا الخ) ولايدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوى لانه خطأ في كيفية التأدية فالاحتراز عنه احتراز عن الخطا في كيفية التأدية لافي نفسها (قوله المعنى المراد) وهى الاغراض التي يصاغ لها الكلام أعني الاحوال (قوله والا لربما الخ) أى

بحسب المآل لا لمجرد المرجع فان مآل رجوع البلاغة الى الاحتراز انه أمر ضروري فيها كذا في الحفيد وفيه كما قال المحشي ان محل هذا الحاصل بعد قوله الى الاحتراز والتمييز لانه ليس حاصلا للمرجع بل لها باعتبار الرجوع اليهما

(قول المحشي) لانه الامكان الذاتي لانه استوى نسبة الوجود والعدم بالنسبة الى الذات بخلاف الوقوعي فان الوقوع يحتاج لمرجح

(قول المحشي) أى صدق الخبر قال الزاهد في حواشي رسالة العلم للصدق في اللغة معنيان وصف القضية وهو مطابقتها للواقع ووصف القائل وهو بمعنى الاخبار عن قضية مطابقة للواقع اه والكون الذي ذكره المحشي لازم لصدق القائل اما صدق الخبر فهو نفس مطابقة الواقع كما سيأتي في التنبيه الاتى فما في بعض النسخ أي صدق الخبر والخبر تحريف والصواب لا الخبر كما في بعض آخر

(قول المحشي) ولا يدخل فيه الاحتراز الخ والا لم يصح قول المصنف وما يحترز به عن الاول علم المعاني ثم ان علم البيان يعرف به كيفية ايراد المعاني التي روعي فيها المطابقة اعني المعاني التركيبية وانما قالوا أن المراد بالمعنى الواحد في تعريفه الخصوصية لسقوط اصل المعنى عن نظرهم كما سيأتي في البيان وحينئذ يكون التعقيد في المعنى التركيبي وان كان المجاز مفردا لجواز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اخفى دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى كما سيأتي ايضا في الشارح هناك

(قول المحشي) أي الاغراض علم المعاني يبحث فيه عن افادة التراكيب للمعانى المشتملة على الخواص فيحترز به عن عدم افادة تلك المعاني لكن لما كان المقصود الخواص بل الاغراض كدفع الانكار قال ذلك الا ان في قوله أعني الاحوال

الاحتراز عن الخطا فى اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ماصرح به واريد ببلاغة المتكلم لأن غاية ماعلم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما فلم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير

ان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز المذكور جاز حصول البلاغة بدون الاحتراز أي مع الخطإ فى التأدية فلا يكون مطابقاً لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً وقد فرضناه بليغاً هذا خلف وكذا العبارة الثانية فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام (قوله وفساده واضح) لان الاحتراز مثلا انما يصلح غرضاً للعلم بشيء واما كونه غرضاً للمطابقة فلا معنى له وكذا التمييز وأيضاً كلاهما فعل المتكلم، فجعلهما غرضاً لكون الكلام مطابقاً لا معنى له، ولو قدر تأليف الكلام فهما أيضاً ليسا بغرضين من التأليف وانما الغرض افادة المعنى على ما ينبغى كذا نقل عنه (قوله تفيد هذين الامرين أو تتوقف عليهما) لانه يستفاد من التعريف أن بلاغة المتكلم، سبب لتأليف الكلام البليغ مفيدة له والتأليف يحصل بالاحتراز عن الخطإ في تأدية المعنى

خفا ولعلها الاحوال المرادة للمتكلم

(قول المحشى) وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز الخ يعني انه قد علم ان البلاغة هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال فلو لم يكن الاحتراز مرجعا لها لحصلت بدونه بان تحصل مع الخطا في التأدية واذا كان كذلك لا يكون مطابق وقد فرضناه مطابقا فقول الشارح فلا يكون بليغا متفرع على قوله غير مطابق باعتبار ما علم مما سبق كما يدل عليه قوله لما مر وفي العبارة الثانية لما سبق لاعلى نفى كون الاحتراز مرجعا اذ مع عدم كونه مرجعا لها لا تكون متوقفة عليه فلا يتم الدليل تدبر وانما قال الشارح لربما ادى لانه لا يلزم من عدم كونه مرجعا التأدية بغير المطابق وانما اللازم جواز ذلك

(قول المحشي) زل فيه الاقدام اشارة للحفيد وغيره

(قول المحشي) لان الاحتراز مثلا أي التحرز من الخطاء في التادية إنما يصلح غرضا للعلم بشئ كما يقال الغرض من المنطق الاحتراز عن الخطا فى الفكر وانما كان كذلك لان العلم بشيء هو الذي يطلب به الاحتراز عن الخطا والتمييز وامثالهما واما كونه غرضا للمطابقة فلا معنى له اذ لا يطلب التحرز من ذلك بالمطابقة لعدم افادتها اياها اذ ليست علما وانما هى وصف للكلام فلا يصح ان يقال طابق الكلام للاحتراز فهذا الرد الاول منظور فيه لكون الاحتراز غرضا لفعل مسند للكلام وهو المطابقة مع قطع النظر عن كون الاحتراز وصفا للمتكلم وقيل ان كونه لا معنى له لانه متقدم على المطابقة كما مر في الشارح وعليه السمرقندي وغيره لكنه خلاف ظاهر المحشى وتعليله اولا بقوله لان الخ تدبر

(قول المحشى) فجعلهما غرضا الخ لان الغرض كما عرفت المطلوب للفاعل بفعله ومطابقة الكلام ليست فعلا له وكذا العلة الغائية هى الباعثة له على فعله لتترتب عليه والمطابقة المذكورة ليست فعله قوله ولو قدر تأليف الكلام أي ليكون فعله

(قول المحشي) سبب لتأليف الكلام البليغ أي والسبب لابد أن يكون كافياً في المسبب مفيداً له فلا بد أن يكون مفيداً لما يتوقف عليه المسبب هذا ان نظر لمجرد السببية فان نظر الى انها ملكة كما هو الواقع كان المعلوم مما تقدم انها متوقفة على تحقق هذين الامرين ووجودهما الفعلى لتوقفها على الممارسة التى لا تكون الا بتحققهما فمعنى الكلام حينئذ انه لا يخلو الحال فاما أن ينظر الى السببية فتكون مفيدة لهما واما ان ينظر الى أنها ملكة فتكون متوقفة عليهما وان كان الواقع انها ليست سبباً مطلقاً بل باعتبار كونها ملكة كما سيقول والاقتدار عليها يتوقف الخ وانما أتى بالاحتمال الآخر تعميما لنفي علم الغرضية

فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو أمر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعاً الا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله (والثانى) اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره أي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة

المراد من ذلك الكلام وتمييز الفصيح عن غيره فتكون البلاغة مفيدة لها أيضاً وانها ملكة ومعلوم ان ملكة كل علم تحصل بممارسته ومزاولته اذا لم يكن جبلياً فملكة الاقتدار على التأليف تحصل بتكرر التأليف الموقوف على الامرين، وكلمة أو للحصر أي المعلوم مما تقدم منحصر في الافادة والتوقف لا يتجاوز الى كونهما علة غائية (قوله فالحاصل) من كلام المصنف رحمه الله ان البلاغة أي بلاغة الكلام (قوله والاقتدار الخ) لما عرفت ان الاقتدار يحصل بالممارسة فتكون بلاغة المتكلم أيضاً مرجعها هذان الامران بالواسطة (قوله وهو) أي الاتصاف بهذين الوصفين (قوله فرجع البلاغة مطلقا الى تلك العلوم) أما بلاغة الكلام فظاهرة وأما بلاغة المتكلم فلتوقف الاقتدار على الاتصاف المتحصل من تلك العلوم (قوله يعني معرفة الخ) أي، ليس المراد التمييز الفعلي بين الفصيح وغيره، فان بلاغة الكلام لا تتوقف عليه، وان كانت متوقفة على فصاحته بل على المعرفة المذكورة (قوله فهو انه مركب) الضمير الاول راجع الى التحقيق والثاني الى التمييز والجملة أعني اجزاؤه تمييز السالم

على كل تقدير ويحتمل ان السببية منظور فيها لما بعد تحقق الملكة والتوقف منظور فيه لما قبل تحققها وبهذا ظهر فساد ما قيل ان التوقف على الامرين على الاحتمال الثاني ينافي افادتهما على الاول وكذا ماقيل ان افادتهما ان اريد بهما الفعليان والتوقف عليهما ان اريد بهما التمكن منهما لان المتوقف عليه ما بالفعل ولا يلزم على مجرد السببية ان تكون الافادة بالفعل وأما ماقيل ان بلاغة المتكلم لا تتوقف عليهما انما المتوقف بلاغة الكلام بدليل ان وقوع مستشزرات في كلام امرئ القيس لا يضر في بلاغته بل في بلاغة كلامه فلا ينبغي أن يتفوه به عاقل اذ الكلام في توقف الملكة على ممارسة الاحتراز والتمييز بمعنى انها لا تحصل الا بعده لا على أن لا يقع في كلامه غير الفصيح مثلا اصلا

(قول الشارح) واما تحقيق الخ احتاج له لجعله الثاني شيئاً واحداً ثم قال منه الخ

(قول المحشى) وكلمة أو للحصر أي عدم الخروج عن الاحتمالين وعلى الاحتمال الاول في بيان ماتقدم تكون مانعة خلو وجمع وعلى الثاني تكون مانعة خلو فقط لاستفادة كلا الامرين معاً فتدبر

(قول المحشي) ليس المراد التمييز الفعلي التمييز الفعلي هو أن يعرف الفصيح من غيره مع الاتيان به وترك غيره

(قول المحشي) فان بلاغة الكلام لا تتوقف عليه أي لا يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما مر فان حصول بلاغة الكلام لا يتوقف على الاتيان بالفصيح قبل الاتيان بذلك الكلام البليغ وانما المتوقف عليه المعرفة نعم بلاغة المتكلم لكونها ملكة متوقفة على المزاولة تتوقف على الاتيان به في ضمن التأليف المتكرر وان كان التأليف انما يتوقف على المعرفة

(قول المحشي) وان كانت متوقفة على فصاحته أي وكونه فصيحاً يكفي فيه معرفة الفصيح من غيره ولا حاجة للاتيان

إذ به يعرف ان في تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف ما اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة إذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يبين في علم الصرف إذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره (منه مايبين) أي يوضح (في) علم (متن اللغة) كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربيـة (أو) في علم (التصريف) كمخالفة القياس (او) في علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظي

عن غير صفة لمركب وانما كان مركبا لان تمييز الفصيح عن غيره ، انما يتحقق بمجموع التمييزات المذكورة لا بكل واحد منها ولا يصدق على شيء منها انه تمييز الفصيح عن غيره لكونها اجزاء خارجية له (قوله اذ به يعرف الخ) فمعنى كون التمييز المذكور مبينا في علم متن اللغة انه يحصل ، بسبب أمر مبين فيه فاسناد يبين الى كلمة ما الذي هو عبارة عن التمييز اسناد مجازي والمعنى منه ما يبين سببه وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التمييز عبارة عن المعرفة ولا معنى لتبيينه في علم اللغة أو غيره (قوله منه ما يبين الخ)، أي بعض تمييز الفصيح عن غيره تمييزات يبين سببها في اللغة أو في الصرف أو في النحو أو يدرك بالذوق فكلمة مالف ومجمل وما بعده نشر له والشائع في هذا النشر كلمة أو كما سيجيء فلا يرد ان الصواب ايراد الواو لانه مبين في جميع العلوم المذكورة لا في أحدها (قوله والتعقيد اللفظي) فانه يحصل،

به قبل وبهذا ظهر فساد ماقيل هنا

(قول المحشي) انما يتحقق بمجموع التمييزات أي بالتمييزات العارض لها هيئة اجتماعية بنا على تعدد العلم بتعدد المعلوم فيكون هو تلك التمييزات مع الهيئة وحينئذ لايكون كلياً لاجزائه بل كل لها ولايصدق على شيء منها لكونها اجزا خارجية بخلاف ذي الاجزاء الذهنية فانه يصدق عليها كما يقال الناطق انسان أو بعض الحيوان انسان لتحقق الكلي فيـه دون الجزء الخارجي فتدبر

(قول المحشي) بسبب أمر مبين فيه وهو الالفاظ المبينة في الكتب المتداولة فان كل مافيها غير غريب فما لايوجد فيها غريب

(قول المحشي) اسناد مجازي من اسناد ما للسبب الى المسبب وقوله فالمعنى أي المتجوز عنه وقوله مايبين سببه وهو الالفاظ الغـير الغريبة فانه متى أحاط بها علم ان ما عداها غريب و بأنه من الاسناد للمسبب اندفع قول الفنري انه كان المناسب على كلام الشارح أن يقول منه ما يستفاد من علم متن اللغة تدبر

(قول المحشي) ولامعنى لتبيينه الخ لان المبين في العلوم ليس هو المعرفة بل عوارض الموضوعات

(قول المحشي) أي بعض تمييز الخ اشار الى ان من مبتدا أو قائمة مقامه على الخلاف وانما صنع ذلك لانه لافائدة في الحكم على مايبين بأنه بعض تمييز الفصيح فانه ليس بمقصود اذ المراد بيان مواضع تلك التمييزات لا الحكم على مافي تلك العلوم بأنه بعضها لانه ليس محدثا عنه وقوله كلمة أو وهي بمعنى الواو

(أو يدرك بالحس) كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزراً متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات (وهو) أى ما يبين فى هذه العلوم أو يدرك بالحس (ما عدا التعقيد المعنوى) اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين فى العلوم المذكورة أو يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه

اما لضعف التأليف أو لاجتماع امور كل واحد منها خلاف الاصل وكل واحد منها يعلم بعلم النحو (قوله او يدرك بالحس) اي تمييز يدرك متعلقه بالحس وهو التنافر وعدمه كما يدل عليه قوله اذ به يدرك الخ فلا يرد ان التمييز عبارة عن المعرفة ولا يدرك بالحس ذلك التمييز لانه لا يحصل به العلم بالعلم ولا يحتاج الى القول بان يدرك بمعنى يحصل (قوله بالحس) اي بالذوق الصحيح، الذى هو كالحس في الادراك (قوله اي تعيين مايبين الخ) فالضمير راجع الى ما المفسر بالتمييزات المذكورة ، ليصح الحكم عليه بما عدا التعقيد المعنوى والمعنى على تقدير المضاف اى ما عدا تمييز التعقيد المعنوى (قوله من هذا الكلام) اي قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوى (قوله مايبين الخ) اي تعيين التمييزات كما يشعر به عبارة المتن ، باعتبار انها تبين في العلوم المذكورة او تدرك بالحس ، وباعتبار انها يحترز بها عما يجب الاحتراز عنهما من اسباب الاخلال بالفصاحة اي تعيين ما يحترز بها عنه ولا شك ان قوله ، وهو ماعدا ذلك يفيد

(قول المحشي) اما لضعف التأليف الخ فالتعقيد اللفظي أعم من ضعف التأليف ثم ان كون السبب أحد الامرين هو الغالب فلا ينافي ان التعقيد قد يحصل ببعض الامور الشائع استعمالها كترك ضمير الفصل في نحو زيد العالم من بني فلان فانه مع الترك يحتمل الخبر والصفة وقد تقدم ذلك في الشرح

(قول المحشي) خلاف الاصل وان كان شائع الاستعمال جارياً على القوانين وفيه رد على الفنرى

(قول المحشي) يدرك متعلقه بالحس وذلك الادراك سبب التمييز

(قول المحشى) لايحصل به العلم بالعلم وانما يدرك به الامور الخفية

(قول المحشي) الذي هو كالحس فقوله هنا يدرك بالحس لاينافي ماسبق من ان التنافر يدرك بالذوق في شرح المفتاح للشارح الذوق يطلق على القوة المدركة للعلوم من حيث كمالها في الادراك بمنزلة الاحساس

(قول المحشي) فى الادراك أي ادراكه كامل كادراك الحس،

قوله ليصح الحكم الخ بخلاف ما اذا كان راجعاً لما يدرك بالحس فانه أخص مما عدا التعقيد المعنوي ولو كان عينه للزم أن لايحتاج لغير الحس من العلوم المذكورة وهو مناقض لما مر ولذا نقل عن الشارح من قال برجوعه لما يدرك بالحس فقد سها

(قول المحشي) أي قوله وهو ما عدا الخ رد على الفنري حيث قال المراد بالكلام قوله والثني منه مايبين الخ

(قول المحشى) باعتبار انها تبين الخ أي تعينها باعتبار ان المبين في تلك العلوم هو تلك التمييزات دون تمييز التعقيد المعنوي

(قول المحشي) و باعتبار انها يحترز بها الخ وتعيينها بهذا الاعتبار هو تعيين الاحتراز بها بتعيين مايحترز عنه مما يجب الاحتراز عنه ولذا قال أي تعيين مايحترز بها عنه فهو راجع للثاني واخذ هذين الاعتبارين من الصلتين فالمقصود ليس تعيين عين التمييزات في ذاتها بل من حيث انها المبينة في تلك العلوم دون غيرها ومن حيث مايحترز بها عنه الخ

(قول المحشي) وهو ماعدا ذلك حكاية لكلام المصنف بالمعنى

تعيين تلك التمييزات بأنها ماعدا تميز التعقيد المعنوي، وتعيين ما يحترز بها عنه بانه ما عدا التعقيد المعنوي ليترتب ، على ذلك العلم بانه لم يبق مما ترجع اليه البلاغة الا الامران فدوّن لاجل ذينك الامرين علم البلاغة فقوله ويحترز عطف على يبين وضمير بها راجع الى مالكونها عبارة عن التمييزات ، وهذا على قياس ما مر من قوله اجزاؤه تمييز السالم عن غيره الخ حيث رتب على كل تميز احتراز عن سبب من الاسباب فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام وقيل ان قوله يحترز عطف على تعيين او على ما يبين بتأويل المصدر ، اما بتقدير ان او بدونه كما في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والمعنى ان الغرض من قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي ، تعيين التمييزات التي تبين في العلوم المذكورة اوتدرك بالحس ، والاحتراز بتلك العلوم عمايجب ان يحترز عنه من الغرابة ومخالفة القياس والضعف والتنافر والتعقيد اللفظي ليعلم من هذا التعيين والاحتراز انه لم يبق لنا مما يتوقف عليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطإ في التأدية والاحتراز عن التعقيد المعنوى

(قول المحشي) تعيين تلك التميزات أي من حيث انها المبينة في تلك العلوم دون غيرها

(قول المحشي) وتعيين ما يحترز بها عنه أي من اسباب الاخلال فالمعنى وتعيين مايحترز بتلك التمييزات عنه من اسباب الاخلال بأنه ماعدا التعقيد المعنوى وذلك بطريق اللزوم لان تمييز غير التعقيد لايحترز به عن التعقيد

(قول المحشى) على ذلك أى تعيين التمييزات وتعيين مايحترز بها عنه من أسباب الاخلال بما مر وجه الترتب انه لما أفاد المصنف بقوله وهو ماعدا التعقيد انه لم يبق من التمييزات الا تمييز التعقيد المعنوى ولا من اسباب الاخلال سوى التعقيد اذ لم يخرج سواه ولم يذكر فيما ذكره مايحترز به عن الخطإ في تأدية المراد فاذا ضم مابه ذلك الاحتراز الى مابه الاحتراز عن التعقيد المعنوى كان الباقي هو الامرين المذكورين فقول المصنف وهو ما عدا التعقيد في قوة ان يقال المبين في علم متن اللغة هو تمييز الغريب من غيره فالمميز به هو الغرابة لاغير وهكذا الباقي فكانه قال هذه التمييزات المبينة في تلك العلوم والمدركة بالحس غير تمييز التعقيد المعنوى فيحترز بها عن غيره وبقي التمييز الذي يحترز به عنه وتقدير عبارة الشارح على هذا الوجه هكذا الغرض من هذا الكلام تعيين التمييزات التى تبين في العلوم المذكورة والتي يحترز بها عما يجب أن يحترز عنه

(قول المحشي) وهذا على طبق الخ أي كون الاحتراز بالتمييزات جار على طبق ما مر في الشرح بخلاف ما اذ قيل ان الاحتراز بالعلوم كما في التوجيه الثاني وفي نسخة قياس بدل طبق وحاصل هذا التوجيه ان ما عبارة عن التمييزات ويحترز عطف على يبين وأنث ضمير بها لرجوعه للتمييزات والمراد تعيين التمييزات بان المبين في العلوم المذكورة والمدرك بالحس هو هذه دون غيرها وتعيينها من حيث ما يحترز بها عنه بتعيينه بانه ما عدا التعقيد المعنوى ليترتب ما ذكره

(قول المحشي) اما بتقدير أن أو بدونه لانه اذا قصد من الفعل المعنى المصدري فقط لايحتاج الى سابك كما يؤخذ من المحشي في حاشية القاضي على انه ان عطف على تعيين كان من عطف الفعل على الاسم الشبيه به كما قال واعطف على اسم الخ

(قول المحشي) تعيين التمييزات التي تبين على هذا يكون التعيين بجهة البيان في العلوم المذكورة أيضاً

(قول المحشي) والاحتراز بتلك العلوم الخ أي وتعيين الاحتراز بتلك العلوم ان عطف على تعيين فهو عليه على تقدير مضاف لان الغرض بيانه لا نفسه وقوله بتلك العلوم فيه أن الاحتراز انما هو بالتمييزات الحاصلة منها لا بها فلا معنى للعدول عنه ثم ان سياق المصنف على ما حل به الشارح ليس لبيان الاحتراز اذ المتقدم التمييزات فقول المصنف وهو

ليعلم انه لم يبق لنا مما ترجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء فى التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم به يحترز عن التعقيد المعنوى ليتم أمر البلاغة فوضعوا لذلك علمى المعانى والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لها بها والى هذا اشار بقوله (وما يحترز به عن الاول) يعنى الخطا فى التأدية (علم المعانى) فالمراد بالاول

وقيل انه يحتمل ان يكون ما كناية عن التمييزات كما يشعر به عبارة المتن ويحترز عطف على ما يبين بتقدير ما وضمير بها راجع الى ما المقدرة انث لكونه عبارة عن العلوم والحس وما فى قوله عما يجب كناية عن الغرابة والمخالفة وغير ذلك وحينئذ يحتاج الى اعتبار مقدمة مطوية وهى معلوم لنا ان الامور التى يجب الاحتراز عنها كم هى ليترتب على ما ذكر (قوله ليعلم

ما عدا الخ معناه والتمييزات المبينة في العلوم ما عدا تمييز التعقيد كما هو صريح الشرح فمن أين يكون الغرض منه تعيين الاحتراز وهو صريح في أن المقصود تعيين التمييزات اذ ليس الكلام الا فيها وان كان تعينها بأعتبار الاحتراز يؤول الى تعيين مايحترز عنه لكن هذا لايخرج الكلام عن سياقه كما هو ظاهر ثم على هذا التوجيه أيضاً تعيين الاحتراز ببيان مايحترز عنه الحاصل بقوله ما عدا الخ وحاصل الفرق بين هذا التوجيه وما قبله ان العطف على ما قبله على يبين وضمير بها التمييزات والمبين هو التمييزات والمبين به التبيين في العلوم وما يحترز عنه اما عليه فالعطف على تعيين أو ما يبين وضمير بها للعلوم والمبين في الثاني الاحتراز ثم ان هذا التوجيه لايناسب أيضاً قول الشارح ليعلم أن الباقي هو التمييز ليحترز الخ فانه يفيد أن الكلام في تعيين التمييزات فتدبر

(قول الشارح) لمكان مزيد اختصاص نقل عنه هذا جواب سؤال مقدر هو ان علم البلاغة لايختص بالمعانى والبيان بل يدخل تحته أمور كعلم النحو والصرف وغير ذلك فلا وجه لاختصاص ذلك ومكان مصدر ميمى بمعنى الثبوت أو اسم مكان على انه من باب الكناية أي المراد لازمه وهو الكينونة ومزيد مصدر ميمي بمعنى الزيادة والمعنى لوجود زيادة اختصاص وقد يقال لانسلم أن لها زيادة اختصاص بالبلاغة لان المصنف جعل مرجع البلاغة أمرين الاحتراز عن الخطأ في التأدية وهو يفيد علم المعانى وتمييز الفصيح عن غيره وهو يفيده علوم متعددة من جملتها علم البيان واجيب بان المقصود من علم البيان ذلك التمييز وأما غير علم البيان من تلك العلوم وان حصل به التمييز لكن بالتبعية لا بالقصد كما لا يخفى

(قول الشارح) والمراد بالاول الخ نقل عنه الأقرب في توجيه عبارة المتن المصير الى حذف المضاف أي ما يحترز به عن متعلق الاول وهو الخطا

(قول المحشي) وقيل انه يحتمل الخ هذا الاحتمال الاول مبني على فهم ان المراد بقوله من هذا الكلام قول المصنف والثاني منه ما يبين الخ كما صنع الفنري لاعلى ان المراد به قوله وهو ما عدا التعقيد كما صنع المحشي كما يدل عليه جعل ما كناية عن العلوم والحس اذ المبين به ذلك قوله منه ما يبين الخ لاقوله وهو ما عدا الخ اذ لا تعرض فيه لبيان العلوم والحس ولذا احتاج الى اعتبار المقدمة المطوية لانه لم يتعرض لبيان الاسباب المخلة بخلاف التقريرين السابقين لكن فيه انه ان لم يضم قوله وهو ما عدا التعقيد الى ذلك لا تعيين اذ تعيين ما يبين في العلوم بأن يقال المبين هو كذا اما اذا قيل منه مايبين في كذا فهذا تعيين للتمييزات في ذاتها لا لما يبين وفيه أيضاً انه لاحاجة الى تلك المقدمة مع قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوى فلم لم يضم الى ذلك الكلام حتى يستغنى عن تلك المقدمة وقد يقال ان الكلام على الترديد أى يحتمل أن يكون المراد

أول ألامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما وأما الاول المقابل للثانى الذى هو تمييز الفصيح عن غيره فانماهو الاحتراز عن الخطإ لانفس الخطإ (ومايحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان) فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعانى والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه أشار بقوله (ومايعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى الفنون الثلاثة (وكثير) من الناس (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعاني والاخيرين) يعنى البيان والبديع (علم البيان والثالث علم البديع) ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم

الخ) اذ بمجرد تعيين ماذكر من غير اعتبار هذه المقدمة لم يعلم ان الباقي اي شيء ،ويحتمل ان يكون ما كناية عن اسباب الاخلال التى تبين في العلوم اوتدرك بالحس وحينئذ ينبغي ان يقدر قبل قوله ويحترز كلمة ما كناية عن جميع اسباب الاخلال ويكون المعنى الغرض تعيين الامور التي تبين في العلوم المذكورة او تدرك بالحس وتعيين امور يجب و ينبغي ان يحترز عنها ، في نفس الامر ليعلم ان المبين كم وان الباقي كم لكن لايلايم هذا التوجيه قوله مما ترجع اليه البلاغة بل اللايم ان يقول لم يبق من اسباب الاخلال الا الخطأ والتعقيد وحينئذ لايحتاج الى اعتبار تلك المقدمة المطوية ولكن يحتاج الى تقدير كلمة ما لان كلمة ما في قوله ما يبين لاتشمل ما بقى من اسباب الاخلال وكلمة ما المقدرة ينبغي ان تشمل جميع الاسباب والى جعل عما يجب من وضع المظهر موضع المضمر والى جعل ضمير بها راجعا الى العلوم من غير اعتبار قيده اعني المذكورة معه والى الحس لان ما بقي من اسباب الاخلال لايحترز عنه بالعلوم المذكورة بل يحترز عنه بالمعاني والبيان (قوله أول الامرين) والاولية باعتبار كونه مذكوراً فى الاول المقابل للثاني (قوله فانه من مزال الاقدام) اذ قد وقع فيه اغلاط كثيرة لانه قد فسر المرجع بالعلة الغائية ولم يعرف معنى قوله يبين في متن اللغة واعترض بأنه ليس في علم متن اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج في معرفته الى أن يبحث عنه في الكتب المبسوطة أو يحتاج الى تقدير وجعل كلمة هو في قوله وهو ماعدا التعقيد المعنوي راجعاً الى مايدرك بالحس وحمل الاول في قوله ومايحترز به عن الاول على الاول المقابل للثاني الذى هو تمييز الفصيح

بهذا الكلام ماعدا قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوى وحينئذ يكون المراد بما يجب الاحتراز عنه هو اسباب الاخلال المحترز عنها في هذه العلوم فقط ويحتمل أن يكون المراد به ما يعم قوله وهو ما عدا التعقيد وحينئذ يكون ما الاولى كناية عن اسباب الاخلال المبينة في العلوم المذكورة وما المقدرة كناية عن جميع اسباب الاخلال

(قول المحشي) ويحتمل أن يكون كناية الخ هذا الاحتمال مبني على ان المراد بهذا الكلام قول المصنف مرجعها الى الاحتراز الى تمام قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوى لان بيان جميع الاسباب انما هو في ذلك

(قول المحشي) في نفس الامر وهى جميع الاسباب المخلة المبين بعضها في العلوم المذكورة وتوضيح ذلك ان الغرض بيان جميع أسباب الاخلال التي يجب الاحتراز عنها بالعلوم التي يحترز عنها بها وبيان خصوص ما يحترز عنه بهذه العلوم التي ذكرها ليتميز ما يحترز عنه بالعلوم المذكورة عما يحترز عنه بغيرها فيعلم أن الباقي من أسباب الاخلال كم

(قول الشارح) ولا يخفى وجوه المناسبة نقل عنه أما تسمية العلوم الثلاثة بالاسامي الثلاثة فلان علم المعانى يبحث

عن الكيفيات والخصوصيات التي تعتبر في المعاني أولا وبالذات وفي الالفاظ ثانيا وبالعرض فنبهوا على ان هذا العلم يتعلق بالمعاني وكيفياتها لا بالالفاظ أنفسها على ما سبق الى بعض الأوهام وعلم البيان يتعلق باظهار تمام المراد وبيانه بالطرق المختلفة بحيث لايحتوي على تعقيد فيه وعلم البديع يتعلق بأمور مستبدعة في باب التحسين يصار اليها بعد تمام البلاغة برعاية المطابقة ووضوح الدلالة وأما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقها بالبيان أعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير من حيث إنه كيف يؤلف حتى يكون على ما ينبغي ويستحسن وأما تسمية الاخيرين بعلم البيان فعلى سبيل التغليب وتشبيه المحسنات البديعية بالمحسنات البيانية من أنواع التشبيهات والمجازات والكنايات وأما تسمية الجميع بعلم البديع فلتعلقها بما هو مستبدع بالنسبة الى الكلام المودى به أصل المعنى الذي يستوي فيه الخاصة والعامة اه

تم الجزء الاول بانتهاء الكلام على المقدمة التي بها يرتبط علم البلاغة وينتفع بها فيه، ويليه الجزء الثاني مبتدأ بفن المعاني الذي به الاستشراف على كون القرآن معجزاً لمعانيه، وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله واصحابه الذين شادوا الدين،